

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة 1

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: 60/DS/2019

السلسلة: 12/Am/2019

المجال المستقطب لمدينة سطيف

واقع التنمية وإشكالية تنظيم المجال

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في الجغرافيا والتهيئة العمرانية

إشراف الأستاذ الدكتور:
حسني بوكرزارة

إعداد الطالب:
بن سديرة إلياس

لجنة المناقشة

جامعة منتوري قسنطينة 1	رئيسا	الأستاذ الدكتور لكحل عبد الوهاب
جامعة منتوري قسنطينة 1	مقررا	الأستاذ الدكتور بوكرزارة حسني
جامعة بونبندر قسنطينة 3	ممتحنا	الأستاذ الدكتور بن ميسي احسن
جامعة منتوري قسنطينة 1	ممتحنا	الدكتور محرزوي كمال الدين
جامعة سطيف	ممتحنا	الدكتور كبيش عبد الحكيم
جامعة قالمة	ممتحنا	الأستاذ الدكتور علقمة جمال

الموسم الجامعي 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة 1

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: 60/DS/2019

السلسلة: 12/Am/2019

المجال المستقطب لمدينة سطيف

واقع التنمية وإشكالية تنظيم المجال

بحسب مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في الجغرافيا والتهيئة العمرانية

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسني بوكرزارة

إعداد الطالب:

بن سديرة إلياس

لجنة المناقشة

جامعة منتوري قسنطينة 1	رئيسا	الأستاذ الدكتور لكحل عبد الوهاب
جامعة منتوري قسنطينة 1	مقررا	الأستاذ الدكتور بوكرزارة حسني
جامعة بونبندر قسنطينة 3	ممتحنا	الأستاذ الدكتور بن ميسي احسن
جامعة منتوري قسنطينة 1	ممتحنا	الدكتور محرزوي كمال الدين
جامعة سطيف	ممتحنا	الدكتور كبيش عبد الحكيم
جامعة قالمة	ممتحنا	الأستاذ الدكتور علقمة جمال

الموسم الجامعي 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى

أمي رحمة الله عليها

أبي أطال الله عمره

أبنائي محمد أمير وزينب إسرائ

إلى زوجتي التي تحملت الكثير

شكر وتقدير

بعد حمد الله والثناء عليه، أن وفقني لإتمام هذا العمل،
وألهمني الصبر على تحمل مشقته، فلك يارب الحمد على
نعمتك التي أنعمت علي.

إن هذا العمل، ورغم ظاهره الشخصي، لم يكن ليرى النور
لولا المساعدات التي وجدناها من عديد الأطراف، وأخص
بالذكر هنا الأستاذ الدكتور مدير الأطروحة بوكريزة حسني،
الذي أتوجه إليه بالشكر العميق والتقدير الكبير، على
التشجيع المتواصل وخاصة في الفترات الصعبة وانسداد مسار
البحث، كما أشكره على رحابة الصدر والحرية التي منحي
إياها في مختلف مراحل التفكير والانجاز.

الشكر والتقدير للأساتذة: بلهادي عمر، حيدر عدنان، مارك
كوت، كبيش عبد الحكيم، والذين لم يبخلوا علينا
بتوجيهاتهم القيمة.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة الجغرافيا والتهيئة
العمرانية على مستوى جامعة قسنطينة والذين اعتمدنا على
أعمالهم وعلى الأبحاث التي أشرفوا عليها والتي طبعتها
الجدية والالتزام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان
لمسؤولي ولاية سطيف ولرؤساء ولأمناء البلديات وموظفي
المصالح الإدارية.

الشكر موصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

تعتبر المدينة أساس عملية تنظيم المجال باختلاف مقاييسه وخصائصه، كما اعتبرت ذلك عديد الدراسات الجغرافية، حيث تضطلع المدينة بدور محوري في ذلك عبر مجموع العلاقات المكانية التي تنشأ بينها وبين محيطها الخارجي سواء القريب أو البعيد، وذلك من خلال قوى الاستقطاب الحضري التي تمارسها المدينة على مجالها، ويتحدد دور المدينة من خلال درجة التأثير والجذب المرتبطة حجم ونوعية الوظائف التي تقوم بها.

وقد ارتبط كذلك مفهوم الاستقطاب الحضري بعملية قيادة وتنمية مجموعة من المراكز الإقليمية المحيطة بقطب الاستقطاب، والعلاقة بين القطب والمجال الذي يحيط به يعبر عنها بالتفاعلات الجغرافية، التي تظهر غالبا على شكل تدرج، باعتبار أنها تتناقص مع تزايد المسافة¹، حيث أن نطاق هذه التفاعلات، يقابله الاستقطاب الذي يمارسه تجمع ما على مجال نفوذه والذي يكون محدود بأقصى امتداد لمجال تأثير تجمع آخر.

فالمدينة، هي المحرك الأساسي لتكون ونشأة ظاهرة الاستقطاب، بما تتوفر عليه من تجهيزات، وبسيطرتها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية للمجال الذي تقع فيه، من خلال التنظيم الذي يتخذه المجال والكيفية التي يتوزع بها المكان إلى مجالات فرعية مترابطة فيما بينها، بواسطة أنماط مختلفة من التدفقات، تضمن علاقات تكاملية بين هذه المجالات الفرعية، وتعمل على تبعية بعضها للبعض الآخر.

هذا، وقد أدى توسع الظاهرة الحضرية في الجزائر، وما أفرزته من مظاهر متعددة الأبعاد، إلى انبثاق مجموعة من الظواهر ذات الطبيعة الحضرية، وفي مقدمتها ظواهر الاستقطاب التي أنتجت المدينة الإقليم، خاصة بعد الثورة الكبيرة في وسائل الاتصال وتوفر وتنوع وسائل المواصلات، وهو ما عمل على تحول الاهتمام من دراسة المدينة كوحدة معزولة إلى دراسة التفاعلات المكانية والبنية الإقليمية التي تنتجها، لذلك، أصبحت المدينة يُنظر لها ليس من حيث حجمها فقط، وإنما من حيث قدرتها على إحداث

¹ يُعبّر عن الفاصل الطبيعي بين موضعين في الحيز المكاني بالمسافة المطلقة والتي تقاس بـ كم، غير أن دخول محددات جديدة للمسافة على غرار الزمن المستغرق في قطع المسافة أو التكلفة ... جعل من عملية التفاعلات الجغرافية لا تتناقص دائما مع زيادة المسافة المطلقة بل قد تزيد قوة الاستقطاب والتدفقات مع قلة الزمن والتكلفة.

ديناميات ضمن إقليمها، ومدى قدرتها كذلك على تشكيل نظم إقليمية جديدة²، تعمل على تنسيق التفاعلات المجالية، بما يؤدي إلى تنظيم أكثر فعالية ضمن مجال المدينة المحيط باعتبارها مركز كل التفاعلات المجالية.

حيث، ومع تزايد القدرة التنظيمية للمدينة، تتشكل تدريجيا القطبية كظاهرة مجالية مميزة باعتبارها قادرة على إنتاج الفعالية الاقتصادية وتحقيق ارتباطات محلية وحتى دولية بالنسبة للمدن الكبرى³ - خاصة في ظل العولمة-، وهنا تبرز التدخلات المجالية التي يقوم بها الفاعلون وأساسا الدولة لإحداث نوع من التوازن بين المجالات ذات الاستقطاب القوي، والمجالات المحلية ذات القدرات الاستقطابية المحدودة.

لذلك، فدراسة المدن وإبراز دورها في تنظيم المجال تساهم في تعميق البحث في العلاقات المكانية، وأنماط التموضع المجالي والعوامل المتحكمة في ذلك، فضلا عن أنها من صميم الدراسات الجغرافية، وهو ما يسمح بالتشخيص الإقليمي، والوقوف على عوامل اختلاله عبر تحديد احتياجاته وطرح سبل تقويمه، والتي ترتبط أساسا بإبراز دور المدن في تنمية المجال.

حيث تتحدد أهمية هذا الدور من خلال درجة الإشعاع وقوة الاستقطاب التي تمارسها المدينة على مجالها، والذي يجد مرتكزا له في أهمية ونوعية الوظائف التي تقوم بها المدينة، غير أن هذا الدور، فضلا عن أصالته، فقد توفرت له إمكانيات كبيرة لأن يتعزز أكثر ويتطور وتتعدد مظاهره، في ظل انتشار مظاهر الحياة الحضرية واقتصاد السوق حتى في المناطق المصنفة على أنها ريفية.

ونظرا للإرث الذي خلفه الاستعمار في سياسته الاستغلالية لتنظيم المجال الجزائري، فقد ساهمت تدخلات الدولة الجزائرية المستقلة -في إطار إعادة هيكلة التراب الوطني وإعادة التوازن الجهوي- في إعطاء المدن أدوار أكثر أهمية للتحكم في مجالها وتأطيره، فسياسات التنظيم الإقليمي والتدخلات متعددة الأوجه زادت من أهمية هذه المدن.

حيث عملت التدخلات المجالية المتعددة في الجزائر على تركيز عديد التجهيزات الإدارية والمؤسسات الخدماتية وتوطين المشاريع الصناعية بالمدن الداخلية، وهو ما زاد من سرعة نموها، وزادت

² وهو ما ظهر جليا ضمن الإستراتيجية الوطنية للدولة التي ترجمها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي سنتطرق لجزء منه فيما يتعلق بمدينة سطيف والدور المنتظر منها أن تلعبه في إحداث ديناميات إقليمية تعمل على حفز وتحقيق التنمية.

³ C. Lacour, *Méthodologie de recherche et théorisation des villes*, Anthropos, Paris, 1999, p: 62.

معه بالمقابل قدرتها على تلبية احتياجات السكان، وخاصة سكان إقليمها، وهو ما أظهر أهمية الدور الذي تلعبه المدن في تأطير السكان وتنظيم المجالات الولائية والمحلية.

مدينة سطيف، وباعتبارها مركز استعماري، ومدينة مهمة ضمن إقليم السهول العليا الشرقية، شهدت نموا سكانيا مطردا، وتحولات كبيرة سواء على مستوى المجال الحضري، أو من حيث الوظائف والأدوار، حيث عرفت المدينة عملية تعمير كبيرة منذ الاستقلال، زادت حدتها بشكل واضح في العشرينين الأخيرتين على غرار باقي المدن الكبيرة في الجزائر، هذه الديناميكية الحضرية نتج عنها توسع المدينة وارتفاع الطلب على العقار، وتم استهلاك الاحتياطات التي نصت عليها أدوات التهيئة والتعمير وهي نتيجة أساسية لعملية الاستقطاب الحضري الذي تمارسه المدينة على إقليمها، وأصبحت المدينة تعيش وضعا حرجا من آثاره الواضحة انتشار التعمير العشوائي في أطراف المدينة.

هذه الوضعية، جعلت من مدينة سطيف موضوع خصب للدراسة والتحليل، وتحديد دورها في استقطاب المجال الولائي وتنظيمه، وحث عملية التنمية ضمن بلديات إقليم الولاية، فالمدينة ومن خلال توجيهات مختلف مخططات التهيئة، سواء الوطنية أو الجهوية، أصبحت تشكل قطب استقطاب تنموي، وهو ما يمكن إرجاعه لعدة عوامل طبيعية، تاريخية، سياسية، إقتصادية وحتى اجتماعية.

إشكالية البحث:

يأتي موضوع هذا البحث مستندا على إشكالية مركزية هي: دور مدينة سطيف في تنظيم وتنمية المجال الولائي، ومدى قدرتها على حث مجموعة من التحولات الإقليمية والتخطيطية، وهو ما يستوجب البحث في العوامل المؤدية لهذا الدور، وكيفية عملها سواء على المجال الحضري للمدينة أو إقليمها، وكذلك أهميته وانعكاساته على المجال المحلي والولائي؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية هي:

- ما هي العوامل التي أدت لتحول مدينة سطيف لتشكل قطب استقطاب تنموي؟ وكيف اكتسبت هذا الدور؟
- ما أهم مظاهر تشكل ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف وانعكاساتها المجالية على إقليم الولاية؟
- ما هو رد فعل الفاعلين المسيريين للمجال اتجاه نتائج الاستقطاب؟
- ما هو وضع ووزن بقية مدن إقليم الولاية ضمن التنظيم المجالي للولاية في ظل أقدمية مدينة

سطيف في ممارسة السيادة المجالية على إقليمها التاريخي؟ وهل أن مدينة سطيف عززت ورافقت عملية التنمية في بلديات الولاية أم أحبطتها؟

- ما هي أهم بدائل وخيارات التنظيم المستقبلي للمجال الولائي؟
- ما هي حدود المجال المستقطب المباشر والقوي لمدينة سطيف؟ وما هي أهم الرهانات المرتبطة بتنمية هذا المجال المستقطب؟

أهمية البحث وأهدافه:

لعل المكانة التي أصبحت تحظى بها مدينة سطيف لدى سلطات الدولة، خاصة بعد النمو المتسارع الذي حقته منذ الاستقلال وكذلك أثناء فترة الاحتلال-، والذي من مظاهره نمو عدد سكان المدينة، وتوسع مجالها العمراني، والتحويلات الهامة في وظائف وأدوار المدينة والديناميات المجالية التي أحدثتها، والتي بدورها حفزت مجموعة من التحويلات على مستوى مخططات التهيئة المحلية-الولائية والبلدية-، كل هذا يجعل من دراسة مدينة سطيف وتحديد دورها في استقطاب المجال الولائي وتنظيمه مسألة جديرة بالاهتمام، خاصة في ظل ظاهرة التسحل التي طبعت التراب الجزائري، والتي عبرت عن قوة الاختلالات المجالية⁴.

كما تبرز أهمية دراسة مدينة سطيف ودورها في تأطير وهيكلية المجال، باعتبارها مدينة داخلية وفي نفس الوقت مركز لولاية سطيف، ثاني ولاية بعد الجزائر العاصمة من حيث عدد السكان، والرابعة من حيث عدد البلديات بـ 60 بلدية، كما تشغل مجال جغرافي هام ذو مساحة بلغت 6504,64 كم²، وبها حجم سكاني كبير بلغ 1482336 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2008م، ووصل سنة 2017م إلى 1866486 نسمة حسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، كما يضم إقليم الولاية 215 تجمع عمراني حسب إحصاء سنة 2008م، منها 40 تجمع فاقت عتبة 5000 نسمة والتي من ضمنها 32 تجمع اكتسب الصفة الحضرية، حيث تبرز مدينتي سطيف والعلمة ضمن الشبكة الحضرية للولاية باعتبارهما يشكلان معا مجموع سكاني بلغ 479188 نسمة سنة 2008م ووصل إلى 529965 نسمة سنة 2017م، وهو

⁴ نجد المنطقة التلية التي تشغل نسبة 4,32% من مساحة الجزائر تضم أكثر من 63% من سكان الجزائر حسب إحصاء سنة 2008م، كما تضم 291 منطقة نشاط بنسبة 58,62% من مجموع مناطق النشاط على مستوى الوطن، و 39 منطقة صناعية بنسبة 64,69%، و 634220 وحدة اقتصادية بنسبة 66,08%. انظر:

فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، عدد 26، 2018م، ص: 125.

ما يقارب ثلث سكان الولاية، وهو ما يوحي بوجود ظواهر الاستقطاب الحاد، واختلال في الشبكة العمرانية، وعدم توازن في التوزيع الجغرافي للسكان على إقليم الولاية⁵.

لذلك فهذا البحث وبإشكاليته المطروحة يهدف إلى:

- الوقوف على مختلف العوامل والديناميات والمراحل التي شهدتها مدينة سطيف لتشكل قطب استقطاب تنموي، وانعكاسات ظواهر الاستقطاب على المدينة نفسها وعلى إقليمها.
- دراسة أهم مظاهر الاستقطاب على مستوى إقليم ولاية سطيف وتأثيراتها على السكان وعلى المجال.
- استكشاف عوامل القوة والضعف على مستوى المجالات المحلية.
- التفكير في سبل تنظيم المجال الولائي عبر الوقوف على إختلالات الشبكة الحضرية، واقتراح أقطاب ارتكاز تعمل على حفز تنمية المجالات المحلية، حتى تكون منسجمة مع تطلعات السكان، وتصبح عامل استقرار وجذب لسكانها أولاً، ثم في مرحلة لاحقة العمل على حفز ديناميات التآزر والتكامل الإقليمي بين المجالات المستقطبة حول مدن الولاية.

فرضيات البحث:

محاولة منا للاقتراب من أهداف البحث والإلمام بعناصره وضبط محدداته تم وضع مجموعة من الفرضيات هي:

- أن هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي توفرت في مدينة سطيف حتى تشكل قطب استقطاب تنموي، وفي مقدمتها عاملي الجغرافيا والتاريخ، واللذان بدورهما عملا بشكل تراكمي على امتلاك المدينة لمقومات أخرى عززت من مكانتها الإقليمية.
- أن تركيز السكان وتوزيعهم يمثل أهم مظهر للاستقطاب، وأن الديناميات السكانية على مستوى المجالات المحلية تعبر عن الديناميات المجالية التي حفزتها مدينة سطيف.
- أن قوة الاستقطاب التي تمارسها مدينة سطيف أدت لإضعاف وزن وأهمية المدن الأخرى.

⁵ حيث بعد الاستقلال، ركزت الجزائر في سياستها التنموية على الأقاليم المتطورة نسبيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في فترة الاحتلال الفرنسي، وذلك للاستفادة من وفورات النكث والتركز، مما عمق من الفوارق الإقليمية مرة أخرى. فكانت المحصلة النهائية نشوء هيكل اقتصادي مختل مجاليا، حيث ونظرا لغياب آليات فعالة لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي، عملت السياسات التنموية إلى تعميق الاختلال المجالي في البلاد، بين شمال البلاد وجنوبها من جهة، وبين المدن والمناطق الريفية من جهة أخرى، مما انجر عنه موجة نزوح ريفي كبيرة: نحو الشمال، ونحو المدن على غرار مدينتي سطيف والعلمة.

- أن مدينة سطيف عملت على مرافقة التنمية في بلديات ومدن الولاية.
- أن المجال المستقطب لمدينة سطيف هو إقليم وظيفي يعاني من فروقات تنموية بين بلدياته، ويمكن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والحاكمة الإقليمية للوصول إلى حالة من التناغم بين مكونات هذا المجال.

مناهج وأساليب البحث:

لقد فرض موضوع البحث انتهاج العديد من المناهج والأساليب البحثية فضلا عن طبيعة الجغرافيا التي تقتضي التحليل والتركيب والمقارنة والتفسير، ونذكر منها:

- المنهج التاريخي التحليلي: والذي وظفه الباحث خلال الفصل الأول لتتبع تطور الأطر النظرية التي عالجت ظواهر الاستقطاب بالدراسة والتحليل، كما وُظف في تتبع مراحل تطور مدينة سطيف من مركز استيطاني إلى قطب استقطاب حضري، وكذلك تتبع تطور مدن الولاية مكانيا وزمنيا.
- المنهج المقارن: الذي وظف في الفصل الأول للمقارنة بين مختلف الأطر النظرية وكذلك في الفصل الثالث والرابع للمقارنة بين المناطق المتجانسة وبين المراكز العمرانية من حيث الأحجام السكانية والإمكانات الطبيعية والبشرية لكل منطقة.
- المنهج الوصفي التحليلي: الذي وظف في كل فصول الدراسة، والذي يقتضي ملاحظة وعرض الظواهر مع وصفها وتحليلها مع استخدام أسلوب المقارنة.
- المنهج الإحصائي الكمي: والذي يظهر من خلال الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس، عبر استغلال كل البيانات المتحصل عليها سواء من المصالح الإدارية أو من الدراسة الميدانية.
- منهج الاستقراء والاستنتاج: والذي وظفه الباحث لاستخلاص نتائج كل فصل وكذلك النتائج النهائية للدراسة.

كما استخدمنا طيلة فصول الدراسة مختلف الأساليب الجغرافية لعرض وتحليل البيانات: لغة الأرقام والجداول عندما يتعلق الأمر بإحصاء وبيان حجم الظواهر، أساليب الرسم البياني لعرض اتجاهات الظواهر وتطوراتها ورسم صور ذهنية عن أحجامها وتطوراتها، إضافة لاستخدام الرسم الكارتوغرافي بواسطة الخريطة لعرض مختلف الظواهر وتوزيعاتها المجالية وإدراك ارتباطاتها وعلاقتها بالمجال.

كما استخدمنا مجموعة من البرامج التي ساعدتنا في عرض وتحليل النتائج منها: excel، spss، arcgis 10.3 والتي ساعدتنا كثيرا في الوصول إلى نتائج مهمة عبر عرض وتحليل وتفسير البيانات.

الدراسات السابقة

لقد وقف الباحث على مجموعة من الدراسات، منها التي تناولت الظواهر الحضرية بصفة عامة، ومنها التي تناولت ظواهر الاستقطاب لكن ضمن أقاليم أخرى غير منطقة الدراسة، ومنها ما تناول مدينة سطيف أو ولاية سطيف والتي أشارت بطريقة أو بأخرى لظاهرة الإستقطاب دون أن تكون هي موضوعها الرئيس، ودون أن تبين أثر الظاهرة في إحداث ديناميات تنموية ضمن مجال الولاية.

وستنظر هنا لذكر بعض هذه الدراسات:

- Amor Belhedi (1989): **espace et société en Tunisie: développement, organisation et aménagement de l'espace en Tunisie depuis l'indépendance**, thèse d'état en sciences humaine et sociales.

وقد جاءت هذه الرسالة ضمن ثلاثة أجزاء تتعلق كلها بالمجال والمجتمع في تونس منذ الاستقلال، حيث في الجزء الأول تطرق إلى المجتمع، المجال والتنمية في تونس، وفي الجزء الثاني تحدث عن التنظيم المجالي في تونس، أما في الجزء الثالث فتطرق فيه إلى التهيئة في تونس من خلال إعادة إنتاج المجال التونسي. وقد وظف الباحث هذه الرسالة كثيرا في الجانب المنهجي وفي اقتباس بعض أسئلة الاستبيان التي تتوافق مع موضوع البحث ومجال الدراسة.

- **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف**، أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف الباحث كبيش عبد الحكيم بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2011م، وقد تناول فيها موضوع التفاعل بين التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، والذي شمل إضافة لبلدية سطيف 4 بلديات أخرى مجاورة لها هي عين أرناط، مزلق، أوريسيا، أولاد صابر واستثنى بلديات أخرى مجاورة منها قجال، بني فودة، كما استثنى أخرى قريبة على غرار عين عباسة ورغم أنه قدم مبررات ذلك إلا أن هذه البلديات ظهر لاحقا أنها تقع ضمن مجال النفوذ المباشر والقوي لمدينة سطيف. إلا أن دراسته التي جاءت حول النقل والحراك بينت أن هذه البلديات التي شملتها الدراسة هي مجال مستقطب حول مدينة سطيف من خلال طبيعة وحجم التنقلات.

- ولاية جيجل الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري دراسة في تهيئة المجال، رسالة ماجستير مقدمة من طرف الباحثة طوكوك نزهة بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2010م، والتي ركزت فيها على الاستقطاب الحضري الذي تمارسه مدينة جيجل عبر تدفق الهجرة من المناطق الطاردة وأثر ذلك في النمو الحضري لمدينة جيجل وتحول النمو للمراكز المحيطة.

- رسالة دكتوراه دولة بعنوان **Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif** مقدمة من طرف الباحث مداني سعيد MADANI Said بقسم الهندسة المعمارية، بجامعة فرحات عباس سطيف سنة 2012م، والتي تناول فيها التحولات الحضرية الحديثة لمدينة سطيف، مع دراسة حالة حي الهواء الجميل bel-air، وهو حي يعود للفترة الاستعمارية، وعلاقة هذه التحولات بإشكالية التنمية المستدامة، وقد توصل إلى أن هناك أولوية للتوسع العمراني على حساب إنتاج المدينة داخل المدينة، ونشير هنا إلى أننا قد استفدنا كثيرا من هذه الرسالة خاصة فيما تعلق بدراسة التطور الحضري لمدينة سطيف والتحولات التي شهدتها المدينة.

- **النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، مقدمة من طرف الباحث محمود الكردي بكلية الآداب جامعة القاهرة سنة 1977م، وقد انطلق من أن توسع النمو الحضري في مصر قد انبثقت عنه مجموعة من الظواهر ذات الطبيعة الحضرية، والتي منها ظواهر الاستقطاب الحضري، التي أصبحت تمس كل جوانب الحياة في المجتمع المصري، حيث ينجم عن تركيز السكان في منطقة معينة، وتكدس الأنشطة الإنتاجية والخدمية مجموعة من التأثيرات الاجتماعية، والاقتصادية والجغرافية والإدارية في كل من مركز الاستقطاب، وفي المنطقة المستقطبة على حد سواء، وقد استفدنا كثيرا من هذه الدراسة في ضبط الإطار النظري الذي يتحرك من خلاله الباحث وفي توجيه الدراسة الميدانية.

هذا، ونشير إلى أن موضوع الاستقطاب وبعد الزخم الذي أحدثته فكرة أقطاب النمو كان موضوع بحث ودراسة على مستوى جامعات الكثير من الدول الأوروبية والأمريكية وكذلك دول العالم الثالث.

مراحل البحث:

إن دراسة ظاهرة الاستقطاب، ودور مدينة سطيف في تنظيم المجال الولائي، وتنسيق مختلف العلاقات المجالية والوظيفية بين التجمعات العمرانية لإقليم الولاية، تطلب استخدام منهجية قائمة على التشخيص، وفي نفس الوقت، دراسة تطور البنية الحضرية للمجال السطايفي، مع تحليل المعطيات والبيانات واستخدام الوسائل التقنية الضرورية، لذلك فقد مر هذا البحث بعدة مراحل هي:

- مرحلة البحث في المكتبات وعبر شبكة الانترنت في محاولة للإلمام بجوانب الموضوع، وحتى تكون سند للباحث، ويهتدي على ضوءها في إجراء التحقيقات الميدانية، وقد شملت هذه المرحلة الاطلاع على مختلف ما كتب من رسائل جامعية، مقالات، كتب، محاضرات... سواء حول موضوع الاستقطاب أو مجال الدراسة "سطيف"، إضافة إلى مناقشة موضوع البحث مع الأستاذ مدير الأطروحة الذي بين لنا أهمية هذه الدراسة، كما ضبط للباحث أهم الجوانب التي يمكن أن يشملها البحث، كما تمت كذلك مناقشة موضوع البحث مع الأساتذة المختصين في هذا الحقل العلمي والذين نذكر منهم Marc Cot الذي وجهنا في ضبط إشكالية البحث، الأستاذ عمر بلهادي من جامعة تونس الذي وجهنا في ضبط خطة البحث، وكذلك الأستاذ حيدر عدنان من جامعة تونس والذي ساعدنا كثيرا في ضبط أسئلة الدراسة الميدانية.

- بعدها تم الاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتي شملت: الولاية، المديرية الولائية، بلدية سطيف، الديوان الوطني للإحصاء... وذلك بغرض جمع المعطيات الإحصائية حول مجال الدراسة سواء عن مدينة سطيف أو إقليم الولاية، والتي حاولنا أن تكون مُحَيَّنة قدر المستطاع، وذلك ما جعلنا نقوم بزيارات متعددة وعلى فترات مختلفة للحصول على البيانات المتوافقة من حيث السنة، أو لتحديث بعض المعطيات التي كنا قد تحصلنا عليها في بداية انجاز هذا البحث. وقد تزامنت هذه المرحلة مع مرحلة تيوب و تصنيف المعطيات والإحصائيات، وتمثيلها إما بيانيا أو في شكل خرائط باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية SIG، الأمر الذي ساعدنا كثيرا في إجراء التحليل والخروج باستنتاجات مهمة.

- العمل الميداني والذي بدأ أولا بالملاحظة المباشرة للمجال السطايفي بصفة عامة، ومدينة سطيف بصفة خاصة، ثم في مرحلة لاحقة إنجاز استبيان موجه لرؤساء البلديات -60 بلدية- لمعرفة اتجاهات ومراكز الاستقطاب على مستوى إقليم الولاية، وقد استغل الباحث فرصة توزيع الاستبيان لإجراء مقابلات شفوية مع رؤساء البلديات والأمناء العامون، وفي بعض الأحيان مع أعضاء المجالس الشعبية البلدية، وهو ما استفاد منه الباحث كثيرا في تعميق الفهم حول بنية المجال السطايفي والديناميات التي يعرفها.

- مرحلة تفرغ المعطيات بواسطة برنامج SPSS وإنجاز مجموعة من الجداول والأشكال البيانية والتي لجأنا في تحليلها لاستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية، حتى يتسنى لنا الخروج بنتائج ملموسة يمكن أن تقترب من حقيقة الواقع المجالي.

- وأخيرا مرحلة الكتابة والتحرير بالاعتماد على ما تم انجازه في المراحل السابقة، وعلى ضوء ما كتب من رسائل وبحوث مماثلة، وهي مرحلة تطلبت جهدا كبيرا وأحيانا مضاعفا وذلك للتدقيق في المعطيات التي كانت متناقضة من مصادرها، وفي بعض الأحيان نجد التناقض ضمن نفس التقرير، إضافة إلى تحيين المعطيات وفق ما يطرأ من متغيرات جديدة أثناء تحرير البحث.

هذا ونشير إلى أن هذه المراحل لا تمثل مجالات زمنية محددة، مرتبة ومتتابعة، فكثيرا ما تداخلت المراحل بحكم الصعوبات التي اعترضت الباحث في عملية جمع المعطيات، حيث تخللت عملية التحليل في كل مرة فراغات إحصائية نتيجة انعدام الأرقام أو تناقضها، لذلك وجب في كل مرة سدها، إما باستعمال معطيات محينة أو من خلال عمليات المقارنة بين التقارير الإحصائية.

وقد سمحت لنا المراحل السابقة ببناء خطة للبحث ظهر للباحث أنها تسمح بمعالجة الإشكالية المطروحة، والتي تكونت من مقدمة وستة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: جاء كمدخل تمهيدي بعنوان الإطار الفكري لنشأة وتطور ظاهرة الاستقطاب، وقد

تناولنا فيه مختلف الأطر النظرية التي تناولت ظاهرة الاستقطاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع تتبع تطور المفهوم ليتبلور في النهاية كمنظرة للتنمية المكانية، وأسلوب تنموي اعتمدته الدول وطبقته ضمن إستراتيجيتها لتهيئة الإقليم، من خلال التنمية المكانية للأقاليم المنظمة حول أقطاب حضرية.

الفصل الثاني: حمل عنوان مدينة سطيف من مركز استيطان إلى قطب حثي للتحويلات الحضرية

والإقليمية، والذي تطرقنا فيه إلى تنوع وتفاعل المكونات الطبيعية والتاريخية والسياسية، وأثر ذلك في جعل مدينة سطيف المدينة المهيمنة والمنظمة للمجال الولائي، لما تتمتع به من موقع استراتيجي مركزي، ومقومات تقاطعت مع سياسات جعلت منها قطب استقطاب، كما حاولنا إظهار أثر تطور عدد السكان في النمو الحضري والتوسع العمراني، وكذلك تأثير الظروف السياسية المرحلية على التخطيط الحضري والإقليمي.

الفصل الثالث: بعنوان مدينة سطيف قطب جذب سكاني خلق إقليم ديناميكي مستقطب، وقد جاء

هذا الفصل لدراسة عنصر السكان باعتباره العنصر المفتاح عند تناول عملية التهيئة وقضايا الاستقطاب والتنظيم المجالي، ولأنه كذلك، فهو يشكل أداة مهمة في عملية التشخيص المجالي وفي نفس الوقت الغاية الأساسية من هذه العملية، فالدراسة السكانية من خلال تتبع مراحل التطور ونمط التوزيع والكثافة تتيح فهم التركيبة المجالية، والديناميكيات التي عملت على تشكيل البنية العمرانية للمجال السطايفي. حيث ظهر من خلال هذا الفصل التوزيع السكاني المختل ضمن المجال الولائي والذي عبر عن الضغوطات الطبيعية والاجتماعية، وكذلك عن قدرات السكان للتحرك منها من خلال خلق مجالات جديدة تتفق مع تطلعاتهم، وهذا ما أدى إلى تفاوت حاد في الكثافة والتعمير، إذا يزداد التناقض في التوزيع بين السهول العليا والسهول السهبية من جهة وبين المناطق الجبلية وأقدام الجبال من جهة أخرى، كما يظهر التفاوت محليا بين البلديات ذات المراكز الحضرية المهمة وبين البلديات الريفية وشبه الحضرية.

الفصل الرابع: تحت عنوان التجمعات العمرانية في ولاية سطيف التطور والتراتب الحجمي، حيث ونظرا لأن ظاهرة الاستقطاب ترتبط أساسا بالمدن والمراكز الحضرية، فإنه يصبح من المنطقي ومن الضرورات المنهجية التطرق إلى ملامح بنية الشبكة العمرانية لولاية سطيف، وخاصة الشبكة الحضرية التي سيكون لها الأثر الواضح في تشكل ظاهرة الاستقطاب. فالمدينة تعتبر المحرك الرئيسي لجل التفاعلات والديناميات المجالية بما يتوفر لديها من قدرات وإمكانيات تضعها في نظام تسلسلي مع المدن والمراكز الأخرى حسب دورها ومكانتها. كما جاء هذا الفصل كذلك ليبرز أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عمليات فهم الظواهر المجالية الحالية وخاصة بالنسبة لظاهرة الاستقطاب على مستوى المجال الولائي السطايفي، ألا وهي إعادة بناء تصور عن مسار نشأة وتطور التجمعات عدديا وحجميا في ظل البنية المجالية الحالية، التي تتميز بوجود شبكة عمرانية موروثية عن الاستعمار وأخرى ناتجة عن تراكمات سياسية واقتصادية، وتهيكلها جملة من العلاقات الوظيفية، هذه العملية يظهر أنها مهمة جدا لمعرفة مختلف الديناميات المجالية على مستوى إقليم الولاية، لحصر العوامل والشروط التي أدت لظهورها، وحجم تطورها، ومستوى تنميتها، ومدى إشعاعها، وفرص تكاملها.

الفصل الخامس: بعنوان أشكال وصيغ تنظيم المجال من قبل المدن مجالات النفوذ ومناطق الإشعاع، وقد جاء هذا الفصل ليدعم التشخيص المجالي الذي قمنا به خلال الفصل الثاني والثالث والرابع عبر تحليل استمارات الدراسة الميدانية، التي تمخضت عن نتائج جد مهمة تتعلق ببيان حجم ودور مدينة سطيف في عملية تنظيم المجال الولائي، وكذلك إمكانيات المدن الإقليمية الأخرى في قيادة وتنظيم المجالات المحلية، وقد ظهر من خلال هذا الفصل، أن مختلف العلاقات المجالية التي طبعت المجال السطايفي، وأعطته مميزاته الخاصة به، أكدت على وجود عمليات تنقل سواء مادية أو لا مادية، حيث أن إدراك، ومن ثم تحديد اتجاهات هذه التدفقات أعطى صورة أكثر وضوحا عن كل مدينة، وما هي المناطق الواقعة ضمن مجال جاذبيتها وإشعاعها، وليس هذا فحسب، بل مكنتنا هذه العملية من دراسة أشكال وصيغ تنظيم المجال من قبل المدن من خلال إبراز طبيعة العلاقات بين المدن والمناطق الريفية من جهة، وبين المدن ببعضها البعض، لنصل في نهاية الفصل إلى تحديد مجالات الاستقطاب على مستوى كل إقليم الولاية، وعلى رأسها المجال المستقطب لمدينة سطيف.

الفصل السادس: بعنوان المجال المستقطب لمدينة سطيف نحو أقلمة جديدة قائمة على الحكامة الإقليمية، وقد جاء هذا الفصل ليبين حتميات التوجه نحو تحقيق غايات التنمية المستدامة، عبر التفكير في الإجراءات التي سيتم تنفيذها لضمان تنمية متناسقة ومتكاملة للمجال المستقطب لمدينة سطيف، وذلك بعد إبراز أهم الرهانات المرتبطة بتنمية هذا المجال، مع التركيز على الواقع الديموغرافي وتطورات، ثم

إدراج أهم بدائل التهيئة لهذا المجال المستقطب فيما يتعلق بتطبيق الاحتياجات المستقبلية من العقار الحضري القابل لتعمير.

خاتمة: وكانت على شكل خلاصة لأهم النتائج التي أفرزها البحث، مع تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في إنتاج مجال أكثر تنظيماً ونجاعة.

المشاكل والصعوبات التي واجهت البحث:

لقد واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات والتي عادة يصادفها الكثير من الباحثين وخاصة في مجال الجغرافيا والتهيئة العمرانية إضافة إلى صعوبات أخرى متفرقة، ويمكن أن نذكر البعض منها:

- عدم تعاون بعض الإدارات في تزويدنا بالمعطيات المطلوبة رغم تقديم الوثائق اللازمة، ووصل الحد بالبعض إلى اتهامنا بالتجسس وأحيانا بتسريب المعلومات للصحافة ومحاولة خلق فوضى شعبية، خاصة وأن انطلاقنا في البحث تزامن مع أحداث ما اصطلح عليه بالربيع العربي، الأمر الذي حتم علينا اللجوء إلى والي الولاية الذي منحنا توصية موجهة إلى المدراء الولاةيين، ورغم ذلك وجدنا ماطلة كبيرة وتسويق وعدم تعاون، والحجة في ذلك، أن على الباحث إحضار ترخيص من الإدارة المركزية على مستوى العاصمة، الأمر الذي جعلنا نلجأ إلى طرق أخرى للحصول على البيانات كالوساطة، والاتصال بالمنتخبين الولاةيين.

- تضارب وعدم تطابق البيانات الإحصائية بين مصدر وآخر وأحيانا ضمن نفس المصدر، وهو ما طرح صعوبات منهجية في توحيد الأرقام طيلة فصول البحث، كما سبب للباحث حرج شديد، وأوقعه في حالة من الارتباك والتخبط.

- طبيعة التكوين الذي تلقاه الباحث باعتباره خريج المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة تخصص تاريخ وجغرافيا، إضافة إلى تغيير المجال البحثي بين مرحلة الماجستير والدكتوراه - حيث أن الباحث قدم رسالة ماجستير في تهيئة الأوساط الفيزيائية بعنوان "تلوث المياه السطحية في حوض واد بوسلام" - الأمر الذي فرض علينا بذل مجهود إضافي للإمام بجوانب الموضوع، غير أن هذا عاد علينا بالفائدة من جهة أخرى.

- عدم التفرغ الكلي للبحث بسبب الأعباء المهنية في التعليم المتوسط، ثم المهام البيداغوجية بالجامعة، إضافة إلى الالتزامات الأسرية.

ورغم كل ذلك، حاولنا قدر الإمكان تقديم نص علمي يكون إضافة للمكتبة الجزائرية، وإسهام ولو بقسط يسير في الدراسات الإقليمية، ودور مدينة سطيف في التنمية التنظيم المجالي، ومن خلالها دور المدن الجزائرية وأهميتها في عملية التنمية الإقليمية، ولا ندعي أننا قدمنا عملاً متكاملًا، بل هو مجرد لبنة تشكل جزءا يسيرا من التراكم المعرفي والعلمي الضروري لأعمال أفضل على مستوى الجامعة الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار الفكري لنشأة وتطور مفهوم

الاستقطاب

إن الفهم الصحيح لأي ظاهرة جغرافية، لا يكون إلا بفهم تاريخها وتطورها وكيفية تأثرها وتجليها على المجال الجغرافي، لذلك فالتطرق للنظريات المفسرة والمحددة لهيكل الإقليم وتنظيمه، من خلال الكيفية التي تتوزع بها المدن حسب أحجامها، يعتبر ضرورة موضوعية، كما يثري الجوانب التطبيقية للبحث ويحدد الإطار العام للتفكير.

ولاشك أن دراسة الإطار الفكري لنشأة وتطور الأفكار المرتبطة بظاهرة الاستقطاب، يثري البحث ويمنح القارئ - وكذلك الباحث - اطلاع واسع عن القضايا المرتبطة بموضوع البحث، مما يسمح بتكوين خلفية مهمة عن الإشكاليات التي يطرحها موضوع الدراسة.

لقد جاءت مختلف الأطر النظرية التي تناولت ظاهرة الاستقطاب في إطار التخطيط الإقليمي، ونظرا لتداخل عمليات التخطيط، واختلاف المنظرين في أنماط التخطيط، نجد أن هناك تعدد في صياغة الأطر الفكرية، حيث يمكن تصنيف مختلف هذه النظريات¹ في ثلاث مجموعات²:

- نظريات في التخطيط: وهي نظريات واقعية ضمنية مستمدة من عدة علوم، ويمكن أن نميز بين نوعين منها هما: نظريات تفسيرية تشرح الظواهر الجغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية، ونظريات معيارية تطلعية تهتم بوضع الاستراتيجيات التخطيطية بهدف معالجة المشاكل الحالية مستقبلا.

- نظريات تخطيطية: تهتم بالجانب الإجرائي التنفيذي لعملية التخطيط.

- نظريات للتخطيط: ذات طابع جدلي تفسر العلاقة بين الخطة والمجتمع وبين السياسة والايديولوجيا.

وسنستعرض في هذا الفصل، النظريات التفسيرية الواقعية فقط - التي تضم نظريات أنظمة المستوطنات البشرية، أقطاب النمو، مراكز النمو، الاستقطاب العكسي - مع ربطها بظاهرة الاستقطاب ثم نناقشها في إطار من التحليل النقدي، والهدف من هذا هو تحديد الإطار الفكري الذي يتحرك ضمنه الباحث في عرضه لظاهرة الاستقطاب، التي سنتناولها بشيء من التفصيل في نهاية هذا الفصل.

ونشير هنا، أن استعراضنا لبعض هذه النظريات، التي جاءت في إطار التخطيط الإقليمي، ليس لحصرها أو الميل للتركيز على بعض منها، للإيحاء بأفضليتها أو أهميتها، وإنما لوضع الباحث والقارئ على حد سواء ضمن الأطر التي تبلورت فيها ظاهرة الاستقطاب كنظرية للتخطيط والتنمية المكانية.

¹ نظرا لتنوع هذه النظريات فقد أعطيت لها مجموعة من التصنيفات، اكتفينا فقط بذكر تصنيف واحد.

² تائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار حامد، الأردن، 2009، ص: 159-161.

Mc Connell. S, 1981, théories for planning, London: Heinemann, pp 2-3.

نقلا عن:

أولاً/ ظاهرة الاستقطاب واتجاهات التنظير:

مما لا شك فيه، أن النظريات العلمية تُثري الجوانب التطبيقية لأي بحث، وفي أي مجال من المجالات المعرفية، حتى لو كان الأمر يتعلق بميدان تطبيقي عملي، لأنها تساهم في تحليل وتفسير الظواهر وتوجيه البحث. وعليه، يمكن التطرق هنا إلى أهم أربع نظريات حاولت إعطاء تحليل لمختلف الظواهر المرتبطة بالاستقطاب وهي:

1/ نظريات أنظمة المستوطنات البشرية:

تضم مجموعة كبيرة من الأطر النظرية، التي تتناول تحليل الشبكة العمرانية وتفسير تسلسلها الهرمي، بالإضافة إلى معالجتها للعلاقة بين المراكز الحضرية وظهيرها -مناطق نفوذها- وتعد نظريات الموقع ونظرية الأماكن المركزية من أهم المساهمات الفكرية التي حاولت تفسير الشبكة الهرمية¹.

1/1 نظريات الموقع:

يعود الاهتمام بالموقع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية إلى القرنين الـ 18م والـ 19م، حين حاول العديد من الباحثين تفسير أنماط الاستخدام الزراعي، ومن أشهرهم الألماني فون تونن سنة 1826م، ثم تبعه في ذلك العديد من العلماء الآخرين مثل الفرد فيبر في نظرية الموقع الصناعي سنة 1909م. غير أن ما يمكن الإشارة إليه هنا، أن المفهوم الاقتصادي للموقع تغير عبر الزمن، وتمت دراسته من زوايا عديدة في النماذج والنظريات المختلفة².

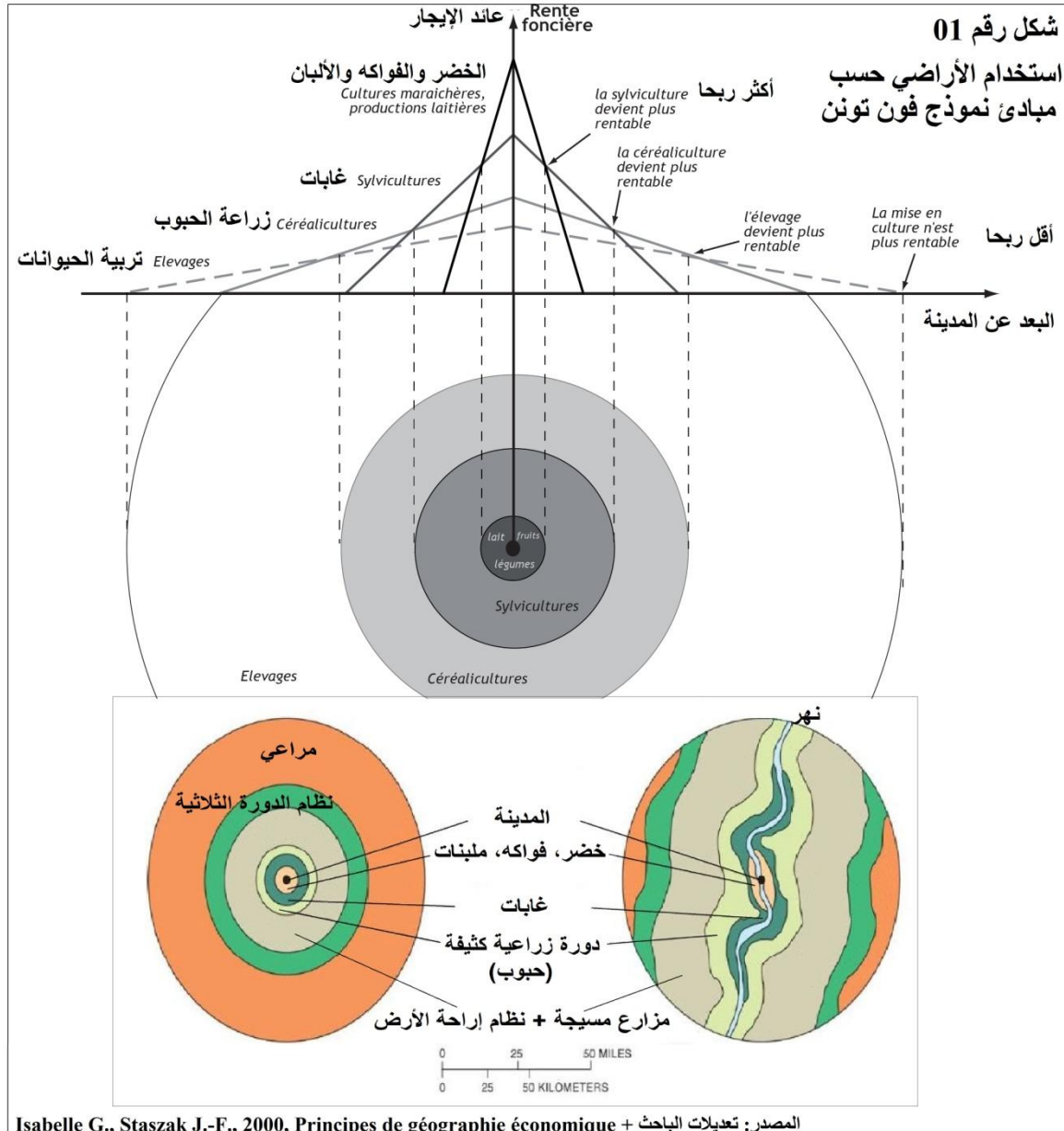
وكانت الأفكار التي جاء بها فون تونن Von Thünen والتي نشرها ضمن كتابه الأول الدولة المعزولة أو الولاية المنعزلة Etat Isolé سنة 1826م، أول محاولة أعطت البعد المكاني أهمية كبيرة عند دراسة الأنشطة الاقتصادية، سواء على مستوى التوزيع الجغرافي، أو تنظيم المكان الجغرافي بناء على أسس اقتصادية وجغرافية مثل: المسافة، تكلفة النقل، وموقع السوق، وهو ما أتاح له رسم المخطط النظري لأولى النماذج المكانية³ (شكل رقم 01).

¹ أما نظريات توزيع أحجام المدن ومراتبها وخاصة قاعدة المرتبة والحجم، الحجم الأمثل للمدينة، اقتصاديات حجم المدينة فسنتكفي بالإشارة إليها فقط.

² راجع: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء، الأردن، 2006، ص: 285-338.

³ Jean-Marie Huriot, 1989, La rente de Thünen retrouvée, quelque réflexion en histoire de la pensée spatiale, Rapport de recherche, Laboratoire d'analyse et de techniques économiques (LATEC), Institut de Mathématiques Economiques, Université de Bourgogne, France, p: 1-27

نظرية فون تونن هي "تصور ذهني"¹ بناء على مجموعة من الافتراضات لمدينة ذات صلة وثيقة بإقليمها، وليس لها أي علاقات وظيفية أخرى، وتقوم في منطقة سهلية، حيث وسائط النقل بسيطة، والمزارعون هدفهم تحقيق هامش ربحي، كما افترض تجانس الأرض مما يجعل الشكل الدائري من الناحية الاقتصادية أكثر ملاءمة، حيث تتساوى كلف النقل في النقاط متساوية البعد عن المدينة.



واستناداً لطريقة التحليل، التي تركز على إعداد نظام لمناطق اقتصادية مجالية، مبنية على نموذج الاستغلال الزراعي الذي يتغير بالبعد عن السوق -مدينة-، وحسب إطار التحليل لهذا النموذج -من

¹ عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2009، ص: 135.

الاستقطاب- وهو الاقتصاد النقدي اللبرالي¹ القائم على الإيرادات، اقترح فون تونن نمطية الحلقات الزراعية، أما التعديلات التي يمكن أن تطرأ على هذه الحلقات فهي إمكانية وجود نهر يصل المدينة بجزء من الإقليم مما يؤدي إلى تقليل تكلفة النقل واستتالة الحلقات على طول النهر.

هذا، ويعتبر نموذج تونن متميز بحق، ليس فقط لأنه سابق لأوانه، بل لأنه طَبَعَ التفكير البحثي المعاصر في التحليل المكاني، ففوة هذا النموذج كانت نتاج لفكرة بسيطة، انطلقت من التحليل المكاني، وفسرت الهيكل المجالي بالكامل، من خلال تفاعل وعمل مَرَكَز واحد للجذب والاستقطاب. لذلك، فهذا النموذج فسح المجال لإعادة إنتاج صيغ أخرى، رغم أن ظهور الأطر النظرية الأكثر صرامة كان بعد مرور أكثر من قرن. فأفكار تونن للتحليل المكاني خضعت لعمليات تفسير، إعادة صياغة، نقد... وهو ما ولد أدب كبير كافي للحديث عن نموذج تونن ².paradigme thunenien

ورغم تميز نموذج تونن إلا أن نظريته تضمنت مجموعة من النقائص منها³: أن الفرضيات التي بنيت عليها مثالية ويصعب وجودها في الواقع، كما أن تكاليف النقل لا ترتبط فقط بعامل المسافة، بل أيضا بنوع الحمولة ونوع وسيلة النقل. بالإضافة إلى الكثير من التغيرات التي طرأت على فروض النظرية، مثل اكتشاف وسائل التبريد وتطور وسائل النقل...

لكن رغم هذا، شكلت النظرية نقطة تحول في الدراسات المكانية ويظهر ذلك من خلال ما يلي⁴:

- أنها سلطت الضوء على أهمية موقع النشاط من الناحية الجغرافية، من خلال التوزيع المكاني للمحاصيل، ومن الناحية الاقتصادية كذلك، من خلال عامل المسافة وتكاليف النقل.
- أن التفاعل بين العناصر الثلاثة: موقع الإنتاج، السوق، المسافة هو أحد أهم المعطيات الجغرافية الاقتصادية لتفسير ضعف أو غياب التوازن الإقليمي.
- فتحت الباب لعديد الدراسات المكانية والجغرافية، التي استمدت أفكارها من النظرية سواء لتطويرها والتوسع في شرحها، أو من خلال ظهور أفكار جديدة حول الموقع.

¹ Mohamed Dahmani, 1984, Planification et aménagement du territoire: Quelques éléments théorique et pratique, O.P.U, Alger, p: 37.

² Jean-Marie Huriot, 1989, op.cit., p : 1-3.

³ محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 259.

⁴ عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مرجع سابق، ص: 137-138.

فقد برزت نظريات جديدة تناولت أساسا الموقع الصناعي في ثلاث محاور رئيسية هي¹:

- نظريات تناولت الموقع وأهميته من خلال تقليل تكاليف الإنتاج لأدنى حد -فيبر Weber-
- نظريات تناولت الموقع من خلال الطلب على المنتجات الصناعية -لوش A. Losch-
- نظريات عملت على دمج النوعين السابقين -إزارد Izard.W-

وستقتصر هنا على نظرية فيبر (1909م) باعتباره المؤسس الأول لنظرية "تكاد تكون شاملة في الموقع"²، والتي كانت أصل جميع الدراسات الخاصة بالموقع الصناعي³ أو "الاستقطاب الصناعي"⁴.

لقد بنى فيبر نظريته على فرضية أن المستثمرين يختارون مواقع لصناعاتهم، في الأماكن التي تكون فيها تكاليف الإنتاج في حدودها الدنيا، حيث استخدم أسلوب التحليل العالمي⁵، وقام بوضع تصور لدولة معزولة، ذات مناخ واحد، وتشهد منافسة بين الشركات الصناعية، وفيما تعلق باليد العاملة ومصادر الطاقة فهي تتواجد فقط في أماكن محدودة، ومن خلال هذه الافتراضات، حاول فيبر أن يصل إلى نموذج يتفق والتحولات البنائية للموقع من خلال التطور التاريخي، وتوصل إلى أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تتدخل في تحديد الموقع الصناعي وهي: تكاليف النقل، تكاليف اليد العاملة، التركيز والتراكم.

وبإهمال العوامل الأخرى المؤثرة في الموقع الصناعي⁶، توصل إلى أن الموقع الأمثل يكون:

- في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق تصنيعها في حدها الأدنى.
 - في المكان الذي تتوفر به اليد العاملة وهو ما يعمل على جذب وتوطن الصناعة.
 - في المكان الذي به تركز وتراكم اقتصادي ما يؤدي إلى جذب وتوطن صناعات جديدة.
- حيث أن اختيار الموقع الأمثل للمنشأة الصناعية⁷ يتطلب التنسيق بين هذه العوامل الثلاث⁸.

¹ عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مرجع سابق، ص : 138.

² محمود الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، ط2، دار المعارف، 1980، ص: 30.

³ حيث نجد نظريات هوفر Hoover E. M. 1948، إزارد...

⁴ Mohamed Dahmani, op-cit, P: 40.

⁵ الفتوى حسن أمين، التخطيط الإقليمي، ط4، جامعة دمشق، دمشق، 1991، ص: 115-119.

⁶ مثل التسهيلات والمساعدات الحكومية، العوامل البيئية، خصائص الموضع والأراضي المحيطة.

⁷ والعوامل التي يجب مراعاتها الآن هي: الظروف والموارد الطبيعية، الظروف والموارد الاقتصادية، الظروف والموارد الاجتماعية، العوامل الإيكولوجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل عامل الزمن...

⁸ حيث أعطى فيبر مجموعة من الحالات أنظر: ثائر مطلق عياصرة، مرجع سابق، ص: 165-171.

وبعد أن نشرت نظرية فيبر، أثارت العديد من التساؤلات، ما دفع بالكثير إلى محاولة تطويرها، على غرار لوش الذي أكد على دور السوق في جذب وتوطن الصناعة، من خلال دراسة له بعنوان اقتصاديات الموقع سنة 1945، ولاحقا طور إزارد نموذج ثالث من خلال دمج النموذجين السابقين (نموذج فيبر، ونموذج لوش).¹

لقد كانت نظرية الموقع الصناعي أساس لظهور العديد من النظريات الموقعية والاقتصادية، كما سلّطت الضوء على الخصائص الاقتصادية الإيجابية للموقع الجغرافي، والتي تجعل منه منطقة جذب واستقطاب صناعي²، وهي الفكرة التي قامت عليها نظرية أقطاب النمو كما سنرى ذلك لاحقا.

إن تحليل نظرية الموقع يسفر عما يلي:

- أن هناك أشكال للاستقطاب وتظهر من خلال:
 - الاستقطاب الجغرافي: فوجود موقع يتمتع بميزة توطينية يساعد على قيام الصناعات ويشجع على جذب السكان وتركزهم.
 - الاستقطاب التقني: فمن خلال فكرة التركيز والتراكم التي تتميز بها مناطق معينة، يؤدي ذلك إلى استقطاب استثمارات صناعية جديدة، وفي نفس الوقت استقطاب عوامل إنتاج هذه الصناعات من مناطق أخرى (يد عاملة، مواد أولية).
- أن هناك أنماط للاستقطاب، حيث أن الموقع ومن خلال عوامل تحديده حسب فيبر: تكاليف النقل واليد العاملة، أو حسب لوش: حجم الطلب، أو حسب إيزارد: الريح الأعلى كلها عوامل متغيرة وليست إستاتيكية وهذا ما يجعل من موقع الاستقطاب:
 - موقع استقطاب متعدد العوامل: فهو يؤثر ويستقطب بالرغم مما قد يتعرض له من فقدان بعض ميزاته، حيث أن تعدد العوامل هنا يجعل منه استقطاب ثابت، وهذا حال المدن الكبرى.
 - موقع استقطاب أحادي: يتكون نتيجة توفر عامل وحيد مهيمن، أدى لتمييز الموقع بخاصية الجذب، حيث يمكن أن تتلاشى هذه الميزة أو تنتقل إلى موقع آخر -إذا لم تكن خاصية فيزيائية طبيعية- وهذه المواقع ذات استقطاب غير ثابت أو متغير.

¹ سننطلق إلى هذه التعديلات بعد استعراض نظرية كريستالر.

² Davin Louis, 1969, Les facteurs de localisation des industries nouvelles. In: *Revue économique*, volume 20, n°5, pp: 894-904.

2/1 نظرية الأماكن المركزية:

تمثل أهم نظريات التحليل والتنظيم المكاني للإقليم، وسند أساسي ومهم للمخططين في رسم التصورات المستقبلية للمجال، وقد تم عرض أفكار هذه النظرية سنة 1933م في دراسة بعنوان "الأماكن المركزية في جنوب ألمانيا لوالتر كريستالر Walter Christaller وانصب اهتمامه على دراسة المدينة¹ ضمن إقليمها في واحدة من أشهر نظريات المكان"²، التي "عالجت العلاقة بين المراكز الحضرية وظهرها"³ من خلال توزيع الخدمات في إقليم ما⁴، وأثر ذلك على هرمية النظام الحضري، واختبار هذه العلاقة وضع كريستالر مجموعة من الافتراضات لبناء تصور عقلائي لعدد الأماكن التي تقدم خدماتها إلى سكان منتشرين في الإقليم، وكذلك لتوزيع هذه الأماكن جغرافيا، وتتلخص هذه الافتراضات في:

- التجانس المجالي من خلال وجود شبكة من المراكز الخدمية موزعة بشكل منتظم في المجال.
- توفر نفس المعلومة للجميع (مستهلكين ومنتجين).
- حرية النقل في ظل وجود وسيلة واحدة مع تناسب التكلفة مع المسافة.
- وجود حرية التنافس الكامل.
- يمتاز سلوك الأفراد بالعقلانية من خلال ترددهم على أقرب مركز، ويتوطن المنتج في أنسب مكان تبعا لمبدأ أدنى تكلفة، وأقصى منفعة.
- وجود تراتب خدمي يتبع التراتب الحضري.
- كل مستوى تراتب من درجة ما به كل الخدمات التي توجد في المستوى الذي هو أقل منه درجة.

وينطلق كريستالر من تعريف المركزية التي تعني درجة وظيفية⁵، أي هناك مراتب وهرمية للأماكن المركزية، مما يؤثر على مساحة الأقاليم التي ترتبط بتلك الأماكن تبعا لمراتبها -عليا، دنيا-، ويرى أن

¹ استعمل كريستالر مصطلح المحلات المركزية بدل المدن، وقد استعمله مارك جيفرسون لأول مرة سنة 1931.

² فوزي بودقة، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل، د.م.ج، الجزائر، 2015، ص:14.

³ ثائر مطلق عياصرة، مرجع سابق، ص: 178.

⁴ لأن دراسة كريستالر كانت دراسة ميدانية استقرائية في منطقة بافاريا بجنوب ألمانيا وهي منطقة ريفية آنذاك وتعتمد على الخدمات والتجارة.

⁵ Richard E.P, 1986, A reassessment of structure of classical central place theory. In C.S Yadav, urban research methods: central place hierarchical and city size models, concept's international series in geography No 3, perspectives in urban geography, volume 05, concept publishing company, New Delhi, India, p: 18-20.

الوزن الاقتصادي للسكان هو الذي يحدد أهمية المركز، أي أن درجة مركزية المدينة تقاس بمدى وحجم السلع والخدمات التي تقدمها لمنطقة الظهير، وهنا نميز بين نوعين من المركزية:

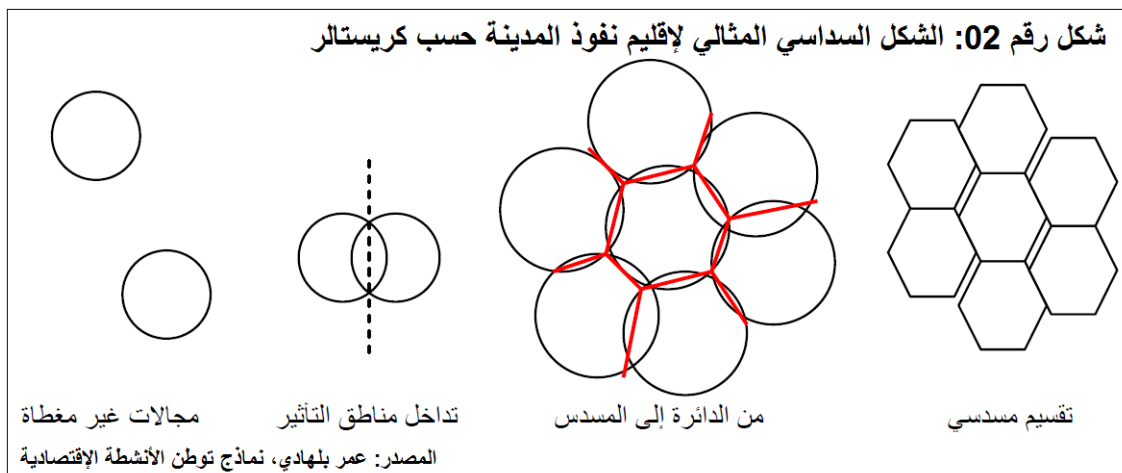
- مركزية الموقع: وتعني نقطة الوسط الهندسي.
- المركزية الوظيفية: تتمثل في الوظائف، السلع والخدمات التي تُقدم في المراكز.

ويمكن إبراز العناصر الرئيسية لنظرية الأماكن المركزية في:

1. التسلسل الهرمي للخدمات: فالسلع والخدمات المقدمة للسكان في إقليم ما تختلف في مستوياتها بين مستوى أدنى يتواجد في جميع المراكز، ومستوى مرتفع يوجد فقط في المدن الكبرى.
2. العتبة السكانية: وهي الحد الأدنى لعدد السكان المستهلكين والضروري لاستمرار النشاط الخدمي.
3. مدى السوق: يقصد به المسافة القصوى التي يقصدها المستهلك للحصول على الخدمة -تمثل حد خارجي- وتتأثر هذه المسافة بعوامل الوقت والتكلفة.
4. التنافس المكاني بين مراكز تقديم الخدمات: حيث أن هرمية الأماكن المركزية تتطور في ظل ظروف معقدة يصعب التحكم فيها، لكن يمكن التأثير فيها بقوة حيث تتطور الأماكن المركزية على عدة مراحل متتابعة كما يلي:
 - يظهر مركز خدمات متواضع في الإقليم من خلال قيام أحد المزارعين بفتح مخزن أو بقالة.
 - لما كان الوصول إلى الخدمة يكون بقطع مسافة تزيد في التكلفة فإن عدد من المزارعين يتشجعون لإنشاء مخازن وبقالات جديدة.
 - يؤدي تطور المواصلات إلى تنقل السكان لمسافات أطول، في الوقت الذي يعمل المنتجون على تطوير طرق الإنتاج وتخفيض الأسعار، مما يؤدي إلى توسيع الأسواق وانتشارها.
 - تتداخل مناطق الأسواق مما يؤدي إلى اشتراك المراكز في مناطق النفوذ.
5. التسلسل الهرمي للأماكن المركزية¹: من القرية الصغيرة إلى المدينة الكبيرة، وكل منها حدا سكانية، ونطاقا تسويقيا يتناسب مع حجمها، حيث ميز هنا بين سبعة مستويات.

¹ تشير هنا أن مارك جيفرسون كان قد تحدث عن العلاقة بين توزيع المدن وأحجامها سنة 1931، وتوصل إلى قانون المدينة الأولى، ونظرا لكونها مركز جذب فإنها تنمو بفعل الهجرة بشكل أساسي. أنظر: علي سالم الشاورة، جغرافية المدن، ط1، دار المسيرة، 2012، ص: 382.

وبموجب كريستالر، فإن "قدرة مكان مركزي ما على جذب سكان منتشرين في الإقليم تعتمد على تنوع السلع والخدمات -السعر والنوع- في ذلك المكان والذي بدوره يتحدد غالباً بكثافة هؤلاء السكان"¹. حيث أنه ليس من الضروري أن تتفق مجالات نفوذ كل الخدمات والسلع في حدودها، غير أن مجموع هذه الحدود يشكل الإطار العام الذي يتخذ الشكل الدائري، ويتوفر فيه عامل المسافات المتساوية في كل الاتجاهات، وقد لاحظ كريستالر وجود منطقة غير مخدمومة في حالة تماس مجال نفوذ المراكز (الدوائر)، تتنازعها المدينتان المتجاورتان، فتنقسم إلى قسمين يتبع كل منهما إحدى المدينتين، وتحل مشكلة الفراغ الوظيفي هذه بأن لا تتماس أقطار الدوائر، وإنما تتقاطع وبالتالي تتحول الأشكال الدائرية التي تحدد أقاليم المدن المتجاورة إلى أحد الأشكال المضلعة: المثلث، المربع، السداسي. وتوصل إلى أن الشكل السداسي يعد الشكل المثالي لإقليم نفوذ المدينة² -التي تتوسطه- لأنه أقرب للدائرة ويحقق معظم شروطها (شكل رقم 02).



ونظراً لتباين المدن من حيث الحجم، وبالتالي من حيث الأهمية وقوة النفوذ، فإنها تصنف إلى مدن كبرى يزداد التباعد بينها مع كبر حجمها، كما يزداد مجال نفوذها، ومدن صغيرة تابعة للأولى، وعليه فمدن الخدمات الكبرى تحيط بها ست مدن صغيرة على أبعاد متساوية.

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مرجع سابق، ص: 66.

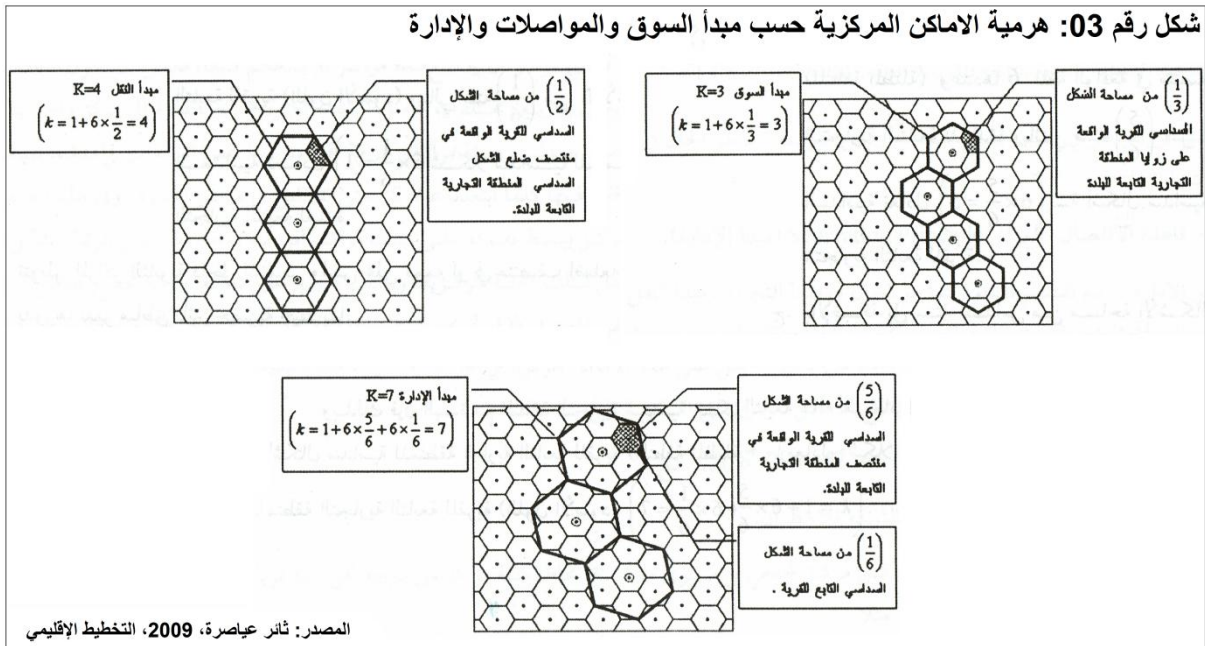
² خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص: 87.

ويعرف كريستالر الإقليم المتكامل -الإقليم المتمم أو منطقة نفوذ المدينة- بأنه الإقليم الذي يتكامل مع المحلة المركزية بعلاقات موجبة للطرفين، ويمكن تنظيمه وفقا لمبدأ من المبادئ التالية¹ (شكل 03):

● مبدأ السوق (التجارة والتراتب الثلاثي): عندما يكون اقتصاد المنطقة خاضع للتجارة والمنافسة الحرة يؤدي ذلك إلى تقاسم مناطق التأثير بين مختلف المراكز الخدمية، وهنا نجد أن كل مركز يسيطر نفوذه على مركزين، أقل درجة منه ولهما الرتبة نفسها، وعلى مساحة تعادل منطقتي نفوذ قاعدية إضافة للمنطقة المباشرة، ليتشكل الإقليم المتكامل لتلك المحلة، وبذلك نحصل على شبكة خدمية تخضع لمعامل $k=3$.

● مبدأ النقل (قاعدة المرور): عندما يكون النقل هو السائد في المنطقة فإن المراكز تتوطن في شكل محوري، وكل مركز من درجة معينة يوجد في منتصف الأضلاع يخضع لتأثير مركزين من درجة عليا، أي أن المركز الذي يتوسط المسدس يؤثر في ثلاث مراكز أقل منه درجة وفيما يعادل أربعة مناطق تأثير -المنطقة المباشرة أنصاف المناطق الست المحيطة ونحصل على شبكة لها معامل $k=4$.

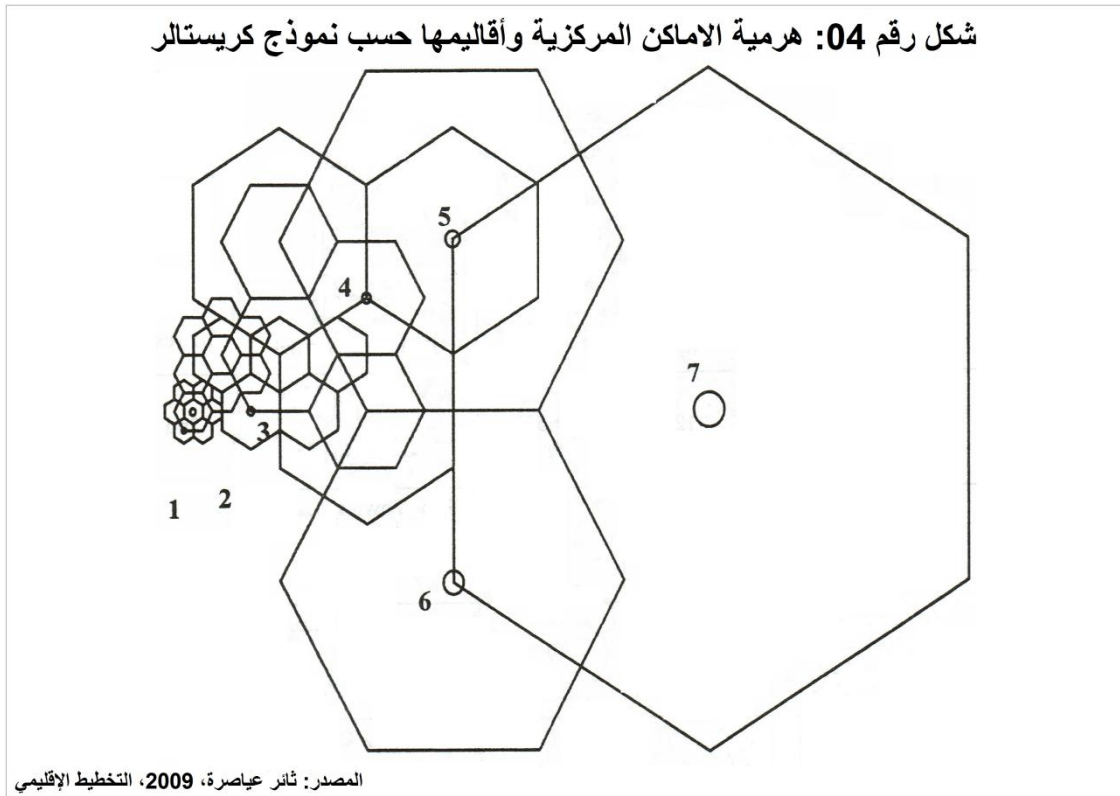
● مبدأ الإدارة (التراتب السباعي): تتميز الإدارة بعدم تقسيم النفوذ فلا يمكن أن تكون منطقة تابعة لمركزين إداريين، وهنا نجد أن المراكز الثانوية توجد داخل المسدس وليس على قممه ولا في منتصف أضلعه، وكل مركز يسيطر نفوذه على 06 مراكز أقل درجة منه ويدير سبع مناطق تأثير -المنطقة المباشرة وفيما يعادل ست مناطق تأثير - ونحصل على شبكة خدمية تخضع لمعامل $k=7$.



¹ بلهادي عمر، نماذج توطن الأنشطة الاقتصادية، محاضرات غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، د.ت، تونس.

ويمكن تلخيص ما توصل إليه كريستالر فيما يلي¹:

1. أي مدينة هي مركز للمنطقة المحيطة بها.
2. مركزية المدينة تقاس بحجم فعاليتها المركزية (الخدمات).
3. كلما زادت مركزية المدينة اتسعت مساحة إقليم نفوذها (الإقليم المكمل).
4. تصنف الأماكن المركزية حسب درجة مركزيتها إلى مراتب -تدرج هرمي- (الشكل رقم 04).
5. المراكز المهمة تقدم خدمات مهمة ويقطع الناس مسافات للحصول عليها.
6. مساحة الإقليم المكمل تتناسب مع حجم المكان المركزي في النظام الهرمي.
7. الإقليم المكمل يتخذ الشكل السداسي.



لقد أثارت نظرية الأماكن المركزية اهتمام الكثير من الجغرافيين والاقتصاديين، خاصة بعد تطبيقها في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، مما أظهر عديد السلبيات التي رافقت ذلك، ما فتح الباب لكثير من الباحثين لإدخال تعديلات على النظرية بعد النقد الذي وُجِه لها، كاعتماد كريستالر في نظريته على مقياسين فقط للاستدلال على المركزية، وهما عدد السكان ومستوى الخدمة (المكالمات الهاتفية)، وأن أسس النظرية

¹ محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية، ط1، دار صفاء، الأردن، 2010، ص: 80-81.

تتألف مع مفهوم المدينة المشتتة التي تعني مجموعة من المدن تقوم بوظيفة واحدة كمدينة واحدة، وأن مخطط كريستالر السداسي يمثل فكرة نظرية مثالية ربما لا تتجسد في الطبيعة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للنظرية إلا أن لها أهمية كبيرة في مجالات التخطيط والتنمية الإقليمية، كما شكلت نقطة انطلاق لعديد الدراسات في التنمية والتنظيم المكاني ومنها: نظرية المركز والهوامش، النمو غير المتوازن، أقطاب النمو.

ونستخلص من نظرية الأماكن المركزية حول ظاهرة الاستقطاب ما يلي:

- أن لكل مدينة مجال نفوذ أو إقليم مستقطب يرتبط معها بعلاقات وظيفية ويزداد مجال استقطاب المدينة بزيادة حجمها من حيث عدد السكان ومن حيث حجم الخدمات.
- أن هناك مستويات للاستقطاب تتراوح بين المحلي والإقليمي.
- أن هناك عوامل تساعد على نشأة الاستقطاب منها: تركيز الخدمات والأنشطة، طرق المواصلات، تركيز السكان وتجمعهم، وفي نفس الوقت هي من مظاهر الاستقطاب.
- أن هناك مراحل للاستقطاب، بداية بنشأة مكان مركزي ثم يتطور ويبدأ يمارس تأثير على المنطقة المحيطة به ثم يتحول إلى قطب استقطاب.

وقد أدخلت على نظرية كريستالر مجموعة من التعديلات نوجزها فيما يلي:

التعديل على التدرج الهرمي لكريستالر من قبل لوش A. Losch (1940-1945):

ساهم لوش في تطوير أفكار كريستالر، حيث كانت دراسته في الوسط الغربي للوم.أ بمنطقة Iowa الصناعية وفيما يلي مقارنة تحليلية بين لوش وكريستالر.

- بدأ لوش نظريته بأصغر الأماكن وافترض أن السلعة الأساسية تقدم في عدد من القرى، في حين بدأ كريستالر بالأماكن المركزية في المستوى الأعلى ثم اتجه إلى أسفل الهرم.
- افترض كريستالر وجود سهل متجانس طبيعياً، بشرياً، واقتصادياً، في حين افترض لوش مظهر اقتصادي economic landscape متباين، فيه 06 قطاعات غنية و 06 قطاعات فقيرة، وهو "أقرب للواقع"¹. حيث أن أهم خصائص المظهر الاقتصادي هو وجود القرى والمدن الصغيرة محصورة بين المدن الكبيرة، كما يزداد حجم السكان كلما ابتعدنا عن المدينة المركزية².

¹ الفتوى حسن أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

² صبري فارس الهيتي، صالح فليج حسن، جغرافية المدن، جامعة بغداد، 1985، ص: 278.

- يؤكد كريستالر على التطابق بين أحجام المدن ووظائفها، أما لوش فلا يؤكد على ذلك، فليس لكل المدن ذات الحجم الواحد نفس الوظيفة.
- حدد كريستالر قيمة¹ (k) بثلاثة، أربعة، أو سبعة، أما لوش فوجد تسعة قيم لـ (k) ويمكن أن تصل قيمته إلى 25 في حالة المدينة الميتروبول. وعليه فالنظام الحضري الذي اقترحه لوش أقل صلابة من نظام كريستالر، فهو يتكون من تعاقب مستمر للمراكز وليس على شكل مستويات.

تعديل زيف (zief) 1941-1949:

اعتبر زيف أن مراتب المدن متسلسلة ولكل مدينة رتبة خاصة بها، وتخضع لقانون الرتبة والحجم، وأن عدد سكان مدينة رتبته n ينتج من العلاقة $P_n = P_1/n$ ، حيث أن P_1 عدد سكان المدينة الأولى، في حين مراتب المدن عند كريستالر محدودة بسبع مراتب فقط.

تعديلات إيزارد Izard.W 1972:

لاحظ إيزارد أن نفوذ المدينة الكبرى يزداد كلما اقتربنا نحو المركز، فنتشكل بذلك أحزمة نفوذ تتدرج حسب الكثافة السكانية، النشاطات، استعمال الأراضي، الدخل، وبهذا، فالإقليم ليس متجانسا لأن المدينة الكبيرة تشوه تراتب الأماكن المركزية، كما بين إيزارد أثر الظروف الطبيعية والاقتصادية في تشويه نظرية كريستالر ونظرية أنماط الاستغلال الزراعي لفون تونن.

ومن أجل الوصول للربح الأعلى، عمل إيزارد على التوفيق بين طريقة الكلفة الأقل عند فيبر وطريقة الدخل الأعلى عند لوش، وهذا ما يحدد التنافس بين القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية في استغلال الأرض ومواردها، وما ينتج عن ذلك من عملية التحضر عند الاستثمار المتكامل والمتوازن للإقليم².

وبهذا توصل إيزارد لوضع نموذج للبنية الاقتصادية المكانية للإقليم، بالاعتماد على دمج النظريات السابقة، واستخدام العلاقات الاقتصادية المكانية ضمن الإقليم وبين الأقاليم.

¹ الإقليم المتكامل لكل مكان مركزي من خلال الشبكة الخدمية.

² الفتوى حسن أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 214-219.

2/ نظريات الاستقطاب:

1/2 أقطاب النمو:

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ظهور فكرة جديدة حظيت بالكثير من النقاش من طرف الباحثين في مجال الاقتصاد، التخطيط والجغرافيا، حيث أسس الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو لفكرة قطب النمو، في معرض حديثه عن الحيز الاقتصادي "اعتمادا على نظرية التجديدات¹ التي صاغها الاقتصادي الأمريكي جوزيف شومبتر (J. Schumpeter) في النصف الأول من القرن الـ 20"².

ولقد طور فرانسوا بيرو بنفسه بعض الأفكار حول قطب النمو سنة 1955م، من خلال ربطه بمفهوم العقد الصناعية، ورأى أن النمو الاقتصادي لا يحدث في كل مكان دفعة واحدة، بل في نقاط معينة أو "أقطاب تحتوي على قوى اقتصادية جاذبة وطاردة"³ ذات نمو متفاوت.

ويتلخص مفهوم بيرو لقطب النمو بأنه مجموعة ديناميكية من الصناعات الرئيسية (القائدة⁴) حيث تكون الحوافز الاقتصادية، ويكون لهذا القطب "مفعولا حثيا مهيكلا"⁵ من خلال قدرته على النمو السريع وبقابليته لذلك، كما يتميز بقدرته على تحفيز النمو ونشره في بقية قطاعات الاقتصاد. وقد أكد بيرو أن مجال أفكاره هو الحيز الاقتصادي المطلق الذي ينظر إليه على أنه:⁶

- الحيز كما تحدده خطة ما: كمجموعة من العلاقات بين المنشأة الاقتصادية ومجهزها بالمواد الأولية والمدخلات من جهة، وبين المنشأة وزبائنها من جهة أخرى.
- الحيز كمجال للقوى: حيث هناك مواقع دفع أو جذب مركزي للأفراد والأجهزة والمواد والأساليب، لإعاقة أو لتحفيز نموها.

¹ قدم تحليلا مهما لتداخل العوامل السياسية، الاجتماعية، والثقافية مع العامل الاقتصادي وأثر ذلك في تحقيق التنمية وتعتمد النظرة اساسا على ابتكارات وتجديدات المستثمرين.

² أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 42، ج2، 2003، ص485-534.

³ تيجاني بشير، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، د.م.ج، 1987، ص: 47.

⁴ التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد ومؤسساته أكثر من أي صناعة أخرى.

⁵ عمر بلهادي، الصناعة التحويلية بالبلاد التونسية 1973-1978، مجلة الجغرافيين التونسيين، عدد 2، 1980، ص: 7-45.

• الحيز كمجموع متجانس: يظهر من خلال تناول علاقة التكلفة بالمسافة، خاصة عند المقارنة بالوحدات الإنتاجية الأخرى المشابهة أو المنافسة عند سعر ما، حيث إذا تساوت الكلفة فيعني هذا أن المشروعان يقعان ضمن حيز اقتصادي متجانس.

وقد اعتبرت أقطاب النمو التي ترتبط بالحيز المطلق كمجال للقوى، ومن ثم تم تحديد المركزية على أنها البؤر-الأقطاب- التي تنطلق منها قوى الطرد المركزية وتمارس قوى جذب مركزية - اقتصادية- وبهذا يصبح كل قطب مركز للجذب والطرء، له مجاله الخاص الذي يكون في مواجهة مجالات أخرى.

ولتأكيد دور مواقع قوى القرار في نظريته تصور فرنسوا بيرو مصفوفة تفسر الارتباطات المتداخلة لمنشأة مسيطرة تجهز 10 منشآت أخرى بـ 60 بالمائة من مدخلاتها، وتشتري منها 60 بالمائة من مخرجات هذه المنشآت.

وهكذا تعتبر أقطاب النمو حسب فرنسوا بيرو صناعات محفزة تتسم بالخصائص التالية¹:

- قدرة متميزة وكبيرة في جذب وحدات صناعية أخرى.
- درجة عالية من السيطرة على الموارد الاقتصادية.
- سعة كبيرة للإنتاج تحقق وفورات داخلية وخارجية قادرة على تخفيض التكاليف الكلية مما يعطي قوى القرار التحكم في الإنتاج ثم الأسعار.

وحيث أن المنشآت القيادية يصعب بروزها حسب الخصائص المذكورة مرة واحدة فإن أقطاب النمو لا تظهر في كافة المجالات بصورة آنية، بل تظهر في نقاط مختلفة وتتباين في كثافتها الإنتاجية وتنتشر من خلال قنوات متعددة وبتأثيرات متفاوتة على الاقتصاد، من خلال القوة الدفعية للأنشطة ذات المقدرة على اجتذاب العناصر الاقتصادية والاجتماعية المكونة للاستقطاب وهي الأنشطة التي تحتاج إلى أنشطة أخرى مكملتها².

ويمكن تلخيص المراحل الأساسية لمفهوم بيرو عن قطب النمو كما يلي³:

¹ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

² محمود الكردي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

³ أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 485-534.

- حدوث النمو في حيز اقتصادي ما، يؤدي إليه التفاعل بين الشركات الصناعية.
- تركز النمو وارتفاع نسبته في الشركات الصناعية الكبيرة ذات القدرة على التجديد، حيث أن هذه الشركات هي أقطاب النمو.
- هيمنة أقطاب النمو على الحيز الاقتصادي وتأثيرها على المنشآت الصناعية الأخرى بنشر التحديث (التجديدات) عبر قنوات مختلفة¹.

ورغم وجود المفاهيم الأساسية لنظرية قطب النمو سواء في كتابات بيرو أو التعديلات التي أدخلت عليها - كما سنرى فيما يلي- من خلال كتابات بودفيل Boudeville، هيرشمان hirschman، ميردال mirdal، إلا أنها "ترتبط بنظرية المكان المركزي لكريستالر، حيث يوجد نظام هرمي في قمته المراكز المتخصصة وكلما اتجهنا نحو القاعدة يقل التخصص"². مع اختلاف أن نظرية قطب النمو ذات طبيعة استقرائية من الملاحظات حول عملية التنمية الاقتصادية أما نظرية كريستالر حول المكان المركزي فذات طبيعة استدلالية.

لكن، ما يهمنا في هذه النظرية هي مفاهيمها الأساسية الثلاث: الصناعات القائمة، وفورات التجمع، نتائج انتشار التأثيرات، وعلاقة هذه المفاهيم بالاستقطاب.

حيث أن النمو السريع للشركة الدافعة في إطار الصناعة القائمة يعمل على جذب واستقطاب وتوطن أنشطة اقتصادية أخرى في المنطقة المحيطة بها، ومما لا شك فيه، أن هذا الاستقطاب الصناعي سيؤدي إلى استقطاب جغرافي مكاني، أما مفهوم التأثيرات فينتج من خلال انتشار واتساع الخواص الديناميكية للقطب إلى المناطق الواقعة خارجه³.

ويظهر أن أقطاب النمو الأولية التي قال بها بيرو ذات نمط اقتصادي صناعي لها إنتاج مميز، غير أنها بمرور الوقت بدأت تتسم بتركيب أكثر تعقيدا وتشمل ليس فقط على عناصر إنتاجية، ولكن كذلك على مكونات اجتماعية ومؤسسية وسياسية وغيرها.

¹ طور بيرو طوبولوجية للحيز الاقتصادي كمحاولة للتخلص من الأبعاد الجغرافية المقيدة التي جاء بها كريستالر ولوش ثم اشتق منها فكرة قطب النمو كموجه وناقل للقوى الاقتصادية.

² نزهة يقطان صالح الجابري، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية، رسالة دكتوراه في جغرافية العمران، كلية التربية للبنات، جدة، السعودية، 2005، ص: 37.

³ أضاف المفهوم الأخير أهمية كبيرة للنظرية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الإقليمية وسياسات التنمية وهذا ما سنوضحه لاحقا.

وهذا ما أكده بالينك (1966) j. paelinck في مرحلة لاحقة، من خلال حديثه عن الطبيعة التركيبية الوظيفية الأكثر تعقيدا لأقطاب النمو، التي تم تفسير مفهومها بشكل خاطئ عندما اختلط بمفهوم الصناعات الرئيسية، وكذلك بالمجمعات الصناعية، وفي ضوء ذلك أوجز بالينك المراحل الأربعة الكبرى من الاستقطاب والتي تنشأ فور وجود الشركات الدفعية¹:

- الاستقطاب التقني: حفز التنمية لدى الموردين والمستهلكين.
- الاستقطاب النقدي: نمو مقدرة المستهلكين على الإنفاق.
- الاستقطاب النفسي: يؤدي مناخ النجاح لجذب المهاجرين للمزيد من الاستثمارات.
- الاستقطاب الجغرافي: رد الفعل المتسلسل الذي يتمثل في التعبير على تطور الأشكال الاستقطابية الثلاث السابقة عن طريق توسع المنطقة الواقعة تحت تأثير قطب النمو (إقليم نفوذ القطب).

ونظرا لأن بيرو أهمل إلى حد كبير التمييز بين الموقع القطاعي الذي يحتوي أقطاب النمو والحيز الجغرافي لهذه الأقطاب، باستثناء الإشارة إلى دور المركز الحضري سنة 1955، فقد زاد هذا من غموض الإسهامات النظرية عند المقارنة بين الصيغ الأصلية والتطورات اللاحقة.²

لذلك، أضاف بودفيل بعدا تحليليا للمفهوم من خلال تركيزه على الأبعاد المكانية للحيز الاقتصادي، فالمكان حسب بودفيل ما هو إلا مجال للحركة، كما أنه البعد الذي يسمح بإبراز وتطور العلاقات تبعا لتلك الحركة، كما ركز على الفعاليات الإنتاجية ذات الارتباطات العالية، والتي لا يمكن أن تنجح إلا ضمن تجمع سكاني يتميز بعناصر تولد العرض والطلب، أي أنه لا يمكن القبول بمواقع الأنشطة الاقتصادية ما لم تسمح مواقع إنشائها بذلك، والتي غالبا ما تكون مواقع حضرية.

وبهذا أدرج بودفيل في سنة 1957م البعد المكاني إلى تحليل بيرو، فظهر ما يعرف بقطب النمو الإقليمي، الذي عُرِف بأنه "مجموعة متجاورة تضم عدد من الصناعات المحفزة للتنمية في مناطق التأثير، والتي من خلالها يمكن أن تحقق نموا معتمدا على الذات، وذلك حتى نقطة يتم فيها نشر النمو خارج إقليم القطب، وأخيرا إلى الأقاليم الأقل نموا في البلد"³.

¹ أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 485-534.

² هوشيار معروف مرجع سبق ذكره، ص: 89.

³ المرجع نفسه، ص: 89.

وهكذا، جاءت إسهامات بودفيل (Boudeville) أساسية حين تحدث عن الاستقطاب ضمن الحيز الجغرافي، من خلال التفاعلات المكانية بين المدينة -قطب الاستقطاب- ومنطقة تابعة لها مما يشكل لنا إقليم قطبي، والعملية التنموية في هذا الإقليم تقودها المدينة عبر علاقات متعددة ومتنوعة بينها وبين جزء من المجال الجغرافي الحيوي لها، حيث تقوم المدينة بتجميع الإنتاج وتمويل المشاريع وتوفر جملة من الخدمات بما يخدم المناطق التابعة لها أو التي استقطبتها¹.

ويبدو أن بودفيل، من خلال اهتمامه بتشخيص وتخطيط الأنظمة الاستقطابية وتطوير نماذج عملية إقليمية تستخدم هذه الأنظمة، قد ساهم في بروز النظرة التكاملية للموقع الاقتصادي باعتباره مجموعة من الصناعات التي أطلق عليها الصناعات الأساسية أو المفتاح، مقابل الصناعات القيادية عند (بيرو).

والخلاصة التي ننتهي إليها، أن نظرية أقطاب النمو قد نشأت بداية ضمن فكرة الحيز الاقتصادي المجرد، ثم جرت محاولات لتوجيه النظرية وتوسيع إطارها لتشمل التحليل المكاني لعملية التنمية الاقتصادية، وكان هذا نتيجة الحاجة إلى نظرية شاملة تتعامل مع مجمل المشاكل التي رافقت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن تطوير الجوانب المكانية للنظرية يهتم بتطوير وترجمة أفكار أقطاب النمو وانعكاساتها على الحيز الجغرافي.

ومن خلال المفاهيم التي انطلقت منها النظرية، نجد أنها قد تبلورت ضمن سياق من تحليل للبعد الاقتصادي إلى تحليل اقتصادي-مكاني، فهي بذلك تعبر عن تطور من مفهوم جزئي إلى مفهوم شامل.

غير أن التطور المهم والبارز لهذه النظرية يستند على تشخيص مجموعتين من القوى المتعاكسة²:

● **مجموعة قوى الاستقطاب:** وهي القوى التي تمارس فاعليتها من خلال تركيز النمو في بعض التجمعات السكانية دون سواها، فتظهر هذه المراكز كأساس اقتصادي مميز وتبقى المناطق المحيطة هامشية دون أي أساس اقتصادي.

● **مجموعة قوى الانتشار:** تؤدي عملية التنمية التي تحدث بفعل قوى الاستقطاب إلى ظهور نتائجها على المناطق المحيطة التي تسمى حينئذ - حيز النمو - نتيجة نمو مركز الاستقطاب.

¹ Boudeville J. R., 1972, Aménagement du territoire et polarisation, France, Ed M.Th.Genin, Pp : 29-33.

² ممدوح عبدالله، محمد جاسم العاني، نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2005، ص: 92-93.

لذلك، ومن خلال ما سبق، سنذكر أهم التطورات التي حصلت على نظرية بيرو، قبل أن يصبح نموذج أقطاب النمو أحد نظريات التنمية الاستقطابية والتنظيم المكاني، والتي تظهر في المحاولات التي جاءت لتحليل تأثيرات قوى الاستقطاب والانتشار من قبل ميردال (1957)، وقوى التركيز والانتشار لهيرشمان (1958)، وهو ما سنوضحه فيما يأتي.

1/1/2 ميردال وتطور نظرية أقطاب النمو (1957):

انطلق ميردال من أفكار بيرو الذي ركز على علاقة قطب النمو الصناعي مع الأقطاب الصناعية الأخرى، وهو ما جعله يُهمل الآثار المتبادلة بين قطب النمو وعناصر الحيز الجغرافي، لذلك تصور ميردال أن التنمية في دولة ما، ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لأقاليمها، "حيث أن الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية"¹، وبهذا أشار ميردال إلى أن التنمية غير متوازنة "وترتكز في نقاط أو مراكز محددة سماها بالمدن"².

فالمناطق الحضرية ومهما كان سبب توسعها الأول (خصائص النشأة، أساس اقتصادي)، فإنها تحقق تنمية على حساب الهامش (الأرياف)، وأظهر ميردال "المنافسة القوية بين الصناعة في المواقع المركزية وتلك التي في المناطق الهامشية"³ ذات الطابع التقليدي، واتضح من نموده أن المدن الرئيسية تستقطب الوظائف الصناعية جميعها.

ولتفسير عملية الاستقطاب ثم الانتشار، قدم ميردال من خلال نموده⁴ مجموعتين من العمليات والآثار لبيان كيفية تحقيق حالتَي الجذب والطرْد المركزيتين، بالاعتماد على مفهومي التجميع الخلفي (الموارد) والانتشار، ويحدث ذلك من خلال:

1- الآثار الخلفية السالبة (التأثيرات السلبية)⁵:

¹ عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

² جاسم محمد علي العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

³ عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص: 26.

⁴ اعتبره البعض إضافة إلى نموذج هيرشمان أساساً لانطلاق نظرية التنمية المكانية.

⁵ عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سبق ذكره، ص: 86-87.

أنظر كذلك: ممدوح عبد الله أبو رمان، محمد شعبان العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 93-95.

يظهر هذا النوع من العمليات في منطقة الهامش، وتتمثل في هجرة منتقاة لليد العاملة-الماهرة والشابة-، وكذلك رأس المال، وحركة السكان والتجارة، من الهامش إلى المدينة المركز، ويرجع ذلك لوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش:

تتمثل عوامل الجذب نحو المركز في:

- التوسع التراكمي للاقتصاد الخارجي وقلة تكاليف المشاريع الصناعية.
- توفر التسهيلات الاقتصادية وخدمات البنية التحتية والخدمات العامة.
- ارتفاع مستوى معيشة السكان وتحسن المداخل.
- وجود فرص كبيرة لتحقيق هامش ربحي كبير بالمقارنة مع المناطق الريفية.

في حين تتمثل عوامل الطرد في مناطق الهامش في:

- عجز النشاط الزراعي الريفي عن توفير مناصب عمل دائمة وبمداخل جيدة.
- ضعف القدرة الشرائية.
- انخفاض هامش الربح للمشاريع.
- نقص خدمات البنية التحتية.
- تدني مستوى الخدمات (التعليم والصحة)، وقلة الأموال المرصودة لها مما يؤدي إلى هيمنة القيم التقليدية في مجتمعات الهامش، والتي تقلل من إمكانية تقدمه.

2- الآثار الانتشارية الموجبة¹:

هي عمليات تنشط في مناطق المركز وبتجاه الهوامش أو الأطراف، حيث مع زيادة الطلب في المركز على المواد الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباعها، يقوم المركز بتصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في تحسين الإنتاج. والآثار الانتشارية الموجبة حجمها ونوعها وسرعة انتشارها تعتمد على الوضع والمستوى التنموي للمركز، فكلما كان أفضل، كلما كانت سرعة الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكثر كثافة.

وبهذا، يؤكد ميردال أن مستوى انتشار التنمية هو دالة لدرجة التطور التنموي، وبالتالي تكون آلية الانتشار أقوى في الدول المتقدمة، بسبب قوة عناصر التنمية فيها، وتكون ضعيفة في الدول النامية.

¹ عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص : 158-160.

ويضيف ميردال أن قوى الاستقطاب عادة ما تكون أقوى من الانتشار حيث أن الاندفاع نحو الأمام -المركز- يستمر بسحب الاحتياطات الكامنة للموارد من المناطق الهامشية، فيظهر الاستقطاب بتفوق قوى الجذب نحو المركز على قوى الطرد منه.

ولهذا يربط ميردال نشاط الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش بالسياسة التنموية للدولة، التي يجب أن تعمل على التخفيض من حدة قوى الاستقطاب منذ البداية. ويركز على آلية التخطيط في إحداث عمليتي الاستقطاب والانتشار، وهنا اختلف مع هيرشمان رغم اتفاقهما في كثير من التفاصيل في تطوير نظرية للتنمية الاستقطابية، وهذا ما سنوضحه فيما يلي.

2/1/2 هيرشمان وتطور نظرية أقطاب النمو (1958):

تتشابه أفكار هيرشمان التي جاء بها في نظريته حول مراكز النمو إلى حد كبير مع أفكار ميردال -نظرية التنمية الدائرية المتراكمة- باستثناء بعض الفوارق هي:

- أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة اليد العاملة ورأس المال من الإقليم المتخلف -الهامش- إلى الإقليم المتطور -المركز-¹ بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال، أما مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة فعبر عنه هيرشمان بمفهوم التساقط المندفع -التدفق نحو الأطراف-.
- بين هيرشمان أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة².
- أكد هيرشمان على دور قوى السوق والأسعار في حدوث عمليتي الاستقطاب والانتشار، بينما يؤكد ميردال على تدخل الدولة لحدوث عملية انتشار التنمية والحد من قوة استقطاب المركز، حيث يظهر الاستقطاب بتفوق قوى الجذب إلى المركز على قوى الطرد منه، وبعد أن يصل المركز إلى حالة التشبع فإن التأثيرات السلبية ستفوق التأثيرات الإيجابية من خلال: تزايد خسائر التركيز الإنتاجي، ضيق الطاقة الاستيعابية، تناقص الفرص الاستثمارية المربحة. وفي المقابل، يلاحظ أن الأجور والإيجارات والفوائد تكون منخفضة نسبياً في مواقع أخرى، مما يزيد من ربحية المشروعات، وهذا ما

¹ استخدم هيرشمان مصطلحي: الشمال ويقصد به الإقليم المتطور، والجنوب الذي يعني عنده الإقليم المتخلف. أنظر:

على إحسان شوكت، اقتصاديات الأقاليم، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2004، ص: 151-152.

² عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 160-161.

يضاعف من الفرص الاستثمارية، حيث مع اتساع الطلب وتزايد الاستثمارات ترتفع المداخل، مما يساعد على توسيع الطاقة الاستيعابية لمزيد من الموارد والصناعات في الهامش¹. وبهذا تتوافق حالة تجاوز قوى الطرد المركزية لقوى الجذب المركزية في قطب النمو مع حالة تجاوز قوى الجذب لقوى الطرد في مواقع النمو الجديدة.

وقد بين هيرشمان أن هناك ثلاث مراحل تمر بها عملية الاستقطاب والانتشار وهي²:

1- في البداية، وبسبب عامل المسافة، تجعل وفورات التوطن من النمو مستقطبا في مواقع محددة، ويظهر الإقليم في حالة نمو غير متوازن، حيث تعمل آثار الارتباط الخلفي على تركيز الأنشطة الصناعية والتجارية في مراكز للنمو، لتتحول إلى نقاط جذب واستقطاب للمناطق المحيطة بها، هذه الأخيرة لا تقوى على منافسة المركز.

2- إن النمو غير المتوازن، والاختلال الحاصل، يعمل على ظهور قطب استقطاب يدفع إلى زيادة انتقال الموارد نحوه، ونشوء ظاهرة المدينة القطب.

3- بروز عوامل الطرد المركزية في القطب يُمهّد لظهور مواقع ومراكز جديدة لجذب الموارد والاستثمار، بالإضافة إلى فاعلية آثار الارتباط الأمامي التي تعمل على إعادة التوازن الإقليمي، من خلال تحريك مراكز النمو الجديدة، وامتصاص جزء من البطالة فيها، سواء من خلال الاستثمار أو من خلال الهجرة التي تقلل الضغط السكاني.

وقد تحدث عملية الانتشار نتيجة الظروف الناشئة عن ممارسة الضغط الاجتماعي، كمحاولة لتقليل الفوارق الإقليمية في مستويات المداخل، أو في العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فيظهر ذلك من خلال سياسات التنمية التي تعمل على توجيه قسم من الاستثمارات نحو الأقاليم المتخلفة، بغض النظر عن التكاليف العالية للاستثمار في هذه المناطق³.

3/1/2 بودفيل وأقطاب النمو كحيز مكاني(1966):

كانت أفكار ميردال وهيرشمان ذات أثر واضح في تطوير مفهوم أقطاب النمو، من خلال كشف

¹ هوشيار معروف مرجع سبق ذكره، ص: 90-91.

² محمد جاسم العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 325-326.

³ علي إحسان شوكت، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

العلاقات المتبادلة بين مراكز النمو وحيزها الجغرافي¹. غير أن الكثير من المخططين اعتبروا هذا النموذج غير جغرافي لعدم قدرته على تمثيل المواقع الجغرافية للمراكز والأقطاب ضمن الحيز الجغرافي.

لذلك جاءت إضافات بودفيل (1966) التي شكلت محاولة لتطبيق فكرة قطب النمو في إطاره الجغرافي والإقليمي، حيث أنه حسن كثيرا من فكرة الاستقطاب من خلال توحيد لكل البناءات المجردة للحيز الاقتصادي وأقطاب (بيرو) من جهة، مع حيز جغرافي محدد من جهة أخرى، واعتبر أن الحيز الاقتصادي هو تطبيق للمتغيرات الاقتصادية في حيز جغرافي. كما بسط مفهوم الحيز الجغرافي بتحديدته فقط بمواقع الموارد الطبيعية، وظهرت أهمية إسهاماته في توحيد الحيز الاقتصادي والاجتماعي بالربط بين أقطاب النمو وتجمعات جغرافية محددة، ونظر إلى مفهوم قطب النمو كوصف لتجمعات جغرافية من الأنشطة أكثر من وصفها كنظام معقد من القطاعات المختلفة².

وقد وضح بودفيل أنه "لا قيمة عملية لمفهوم الاستقطاب إلا إذا كان التوافق والهرمية تعبيراً عن العلاقات المستقرة ضمن الإقليم الاستقطابي، الذي عرّفه على أنه مجموعة من المدن المتجاورة، التي يكون بينها وبين المركز الإقليمي -المتروبولي- تبادلاً أكثر من تبادلها مع المدن الأخرى من نفس مرتبتها في الدولة"³، وهذا حوّل الاتجاه نحو فهم الإقليم القطبي، من خلال فهم أنظمة المراكز الرئيسية التي ستظهر بناء على تركيب المدن المتجاورة.

مما سبق ستظهر أقطاب النمو كمدن ذات مركبات من الصناعات الدفعية، التي سرعان ما تندمج خلال عمليات التخطيط الإقليمي في الهريرية الحضرية ذات الأحجام المختلفة.

إن استعمال بودفيل لمفهوم التركيب الاستقطابي، وتطويره لنماذج العمليات الإقليمية، يكون قد أوجد عدة أنواع من الأقاليم الجغرافية، التي يمكن اعتمادها مكاناً اقتصادياً عند بيرو صاحب النظرية الاقتصادية المجردة لأقطاب النمو، فالحيز أو الإقليم عند بودفيل تتحدد هويته بناء على⁴:

1- التجانس: يتكون الإقليم المتجانس من مجموعة من الوحدات المكانية المتجاورة والمتجانسة في كثير من الخصائص الاقتصادية كالدخل الفردي، القدرة الشرائية....

¹ ممدوح عبد الله، محمد جاسم العاني، مرجع سب ذكره، ص: 98.

² أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 485-534.

³ ممدوح عبد الله، محمد جاسم العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

⁴ محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 327-328.

- 2- الاستقطاب (القطبية): حيث أن التفاعل المكاني بين الأقطاب، والذي يتناقص أو يزداد حسب المسافة بينها، وحسب الكتلة السكانية لكل قطب، يؤدي إلى ظهور منطقة ذات قطب (مدينة)، وهذا القطب يمارس نفوذه على باقي الأماكن ليتشكل لنا الإقليم القطب.
- 3- الغائية: تبعا لأهداف تنموية يتم وضعها للنهوض بمنطقة ما، بناء على ما تتوفر عليه من موارد -طبيعية وبشرية- ويجري توظيفها بطريقة معينة، فيتشكل الإقليم التخطيطي.

لقد تحول مفهوم قطب النمو حسب بودفيل، من مجموعة من الصناعات القائمة عند بيرو -والتي تؤدي إلى نشر النمو في كامل قطاعات الاقتصاد- إلى كل مركز حضري يحتوي على مجموعة من الأنشطة التوسعية، ويقوم بنشر وتسريب التنمية إلى ظهيره، من خلال توسع النشاطات الاقتصادية في أجزاء مجال نفوذه، بحكم العدد الكبير لسكانه، ومميزات الأنشطة المتوطنة فيه والتي تؤدي هذا الدور.

لذلك، أصبحت هذه المراكز مجالا للدراسات الوصفية والتخطيطية، لتحقيق التنمية الحضرية والإقليمية، من خلال الأفكار التي جاءت بها نظرية أقطاب النمو، بعد تبلورها بشكل يسمح بفهم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفسير الأنماط المكانية لعملية التنمية.

تجدر الإشارة إلى أنه حدث خلط بين مراكز النمو وأقطاب النمو، حيث أن كل قطب للنمو يكون مركزا للنمو بالضرورة، لكن لا يصح العكس، ذلك أن مركز النمو بشكل عام يتعلق بمرتبة مدينة بغض النظر عن النشاطات الصناعية القائمة فيه، وما يتميز به من ارتباطات، ولكي يتحول مركز النمو لقطب نمو يجب أن تتوفر فيه خصائص الاستقطاب وأن يتسم بالسيطرة، وهذا ما أكد عليه فريدمان j.friedman.

2/2 نظرية مراكز النمو (المركز والهامش) لفريدمان 1966م:

انطلق فريدمان من أوجه قصور نظريات التنمية الإقليمية السابقة¹، ليضع نظرية المركز والهوامش (النظرية العامة للتنمية القطبية)، التي تبحث في كيفية تحديد الأقاليم القطبية، انطلاقا من إمكانية التجميع الإقليمي في نشوء قطب جديد، وقد أخذ بعين الاعتبار البعد المكاني لتكون النظرية بديلا كإطار للتخطيط الإقليمي²، وهدفه الوصول لإنشاء أقطاب تنموية جديدة، للحد من ظاهرة التركيز الاقتصادي في المدن الكبرى.

¹ التنظيم المكاني، النمو الإقليمي، السببية الدائرية التراكمية لميردال، مراكز النمو لهيرشمان.

² طبق فريدمان سنة 1966 نموذجا للتجميع الإقليمي في جويدياغانا جنوب فنزويلا للحد من التركيز الاقتصادي في العاصمة كاراكاس، وأنشأ هذا القطب حول صناعة الحديد والصلب معتمدا على تعديلات نظرية أقطاب النمو (ميردال، هيرشمان، بودفيل) وبالاعتماد على التجربة الأمريكية التي اتبعت مراحل النمو.

ويرى فريدمان أن التنمية لا تظهر إلا في عدد محدود من المدن -مراكز التنمية-، أما المناطق الواقعة على هوامش مراكز التنمية فتبقى متخلفة، لعدم تأثرها بالأنشطة التنموية، وبسبب طبيعة العلاقة المكانية بين المراكز وهوامشها والقائمة على التبعية لصالح المراكز-استقطاب-، لذلك تزداد المراكز تضخما والهوامش تخلفاً¹.

حيث أن النظام المكاني عند فريدمان يتكون من:

- القلب: وهو المنطقة الحضرية الرئيسية ويشكل قطب نمو -مركز نمو-.
- الأطراف: وهي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية.

والعلاقة بينهما هي علاقة تبعية، ولضمان سيطرة القلب على المناطق التابعة أكد فريدمان على ستة تأثيرات كشرط لعملية الاستقطاب وهي²:

1. تأثير السيطرة: يؤدي إلى إضعاف الهامش نظراً لتدفق الموارد منه نحو إقليم المحور (القلب) الذي يستوعبها بواسطة قوى الابتكار.
2. تأثير المعلومات: الذي ينعكس على القلب بمزيد من التفاعل والاندماج مع الذات والمحيط.
3. التأثير السيكولوجي: فنجاح ابتكار ما، يخلق الثقة ويشجع على تحقيق ابتكارات أخرى.
4. تأثير التحديث: من خلال التغيير المستمر للقيم والاتجاهات في القلب بما يتناسب ونمو الابتكار.
5. تأثير الارتباطات: يحدد القاعدة المادية لنشر الابتكارات عبر امتلاك إمكانيات التفاعل والقدرة على الاتصال وإقامة الروابط.
6. تأثير الإنتاج: الذي يولد عوائد جذابة للابتكارات الحديثة، وخاصة من خلال الوفورات التي تخلقها الاقتصاديات المجمعمة.

وحاول فريدمان من خلال نظريته، أن يفسر عملية التنظيم المكاني وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة، والتنمية من جهة أخرى، حيث وضع نموذجاً من أربع مراحل رئيسية³ وهي⁴:

¹ خير صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، ط1، دمشق، 2002، ص: 191.

² عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

³ مستفيداً من نظرية مراحل النمو عند روسو (1960) والتعديلات التي أجراها ميردال، هيرشمان، بودفيل على نظرية أقطاب النمو.

⁴ خير صفوح، مرجع سبق ذكره، ص: 192-194.

1. **مرحلة ما قبل التصنيع (النمط المكاني المستقل):** وفيها يكون لكل إقليم مركز مستقل يعمل على استقطاب موارد هامشه، مما يساعد على بداية التباين التتموي، هذه المرحلة تتميز بانتشار مراكز حضرية في أقاليم الدولة دون تسلسل هرمي حضري.

2. **مرحلة التصنيع الأولي (المرحلة الانتقالية):** حيث ومع المنافسة تظهر بعض التخصصات في مراكز ذات مميزات خاصة مثل موارد طبيعية، تجمع سكاني كثيف يشكل سوق استهلاكية، أو يقع على طريق سهلة الوصول إلى أسواق أخرى، فتظهر المركزية العالية لمدينة أولية تسيطر على إقليم كبير.

3. **مرحلة النضج الصناعي (المراكز الفرعية):** تستمر المدينة المركزية بالسيطرة على الإقليم، لكن بدرجة أقل، نظرا لتحول بنية المركز-الهامش، من بنية بسيطة إلى بنية ذات أنوية متعددة تتشكل في الهامش، وتظهر في هذه المرحلة سياسة بناء المراكز الحضرية الإستراتيجية -مراكز النمو-، من خلال اتساع حركة التصنيع وظهور تخصصات إقليمية، تعمل على نشر التنمية من المراكز الإقليمية الكبيرة إلى المراكز الثانوية -نقاط النمو-، التي تقلل من سيطرة المدينة المركزية، غير أن ترابط المراكز الثانوية بهوامشها يبقى ضعيفا -جيوب للتخلف-.

4. **مرحلة التنظيم المكاني الهرمي:** وفيها يصبح القطاع الوظيفي للمدن قادر على إنجاز أهداف التنظيم المكاني من خلال مجموعة من عمليات التنمية، حيث تمتص الاقتصاديات الحضرية جميع الهوامش، وتتساوى الآثار الخلفية السالبة مع الآثار الانتشارية الموجبة، ويصبح المكان نظاما حضريا يقوم على علاقات وظيفية متبادلة بين المراكز وهوامشها، سمّاه فريدمان مصفوفة الأقاليم الحضرية، ويرجع ظهورها إلى النمو المستمر للتوسع الصناعي في المناطق الميتروبولية، والذي يؤثر على الأقاليم المحيطة، بفعل عمليات مستمرة لنشر التنمية، فتتشكل مصفوفة من الأقاليم التي تنظم الاقتصاد الكلي للدولة.

وأهم ميزة لنظرية المركز والهوامش، أنها تؤكد على نظام التسلسل الهرمي للمراكز في توزيعها الجغرافي، وهذا يساعد على توجيه الاستثمارات مكانيا.

أما المميزات الأساسية لهذه النظرية كإستراتيجية لتنمية الأقاليم فترتكز على¹:

- خلق روابط صناعية أمامية وخلفية بما يكفل زيادة الإنتاج والتكامل الاقتصادي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والخدمات ضمن حجم أمثل للمدن.

¹ ممدوح عبد الله، محمد جاسم العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 107-113.

- الحد من هجرة سكان المناطق الهامشية.

- الاعتماد على التسلسل الهرمي الحضري في بناء مراكز التنمية.

غير أنه أهم غموض اكتنف النظرية هو عدم وضوح مفهوم مراكز النمو الذي أطلق تارة على المراكز الصناعية الكبيرة، وتارة أخرى على مراكز النمو الصغيرة -نقاط النمو-، كما أشار فريدمان إلى أن نمو المراكز الجديدة سيواجه مصاعب اقتصادية وتوترات اجتماعية، نتيجة التنافس بين القلب والهامش في نسبة التوسع والتحديث.

ولقد جرت محاولة تجاوز هذه السلبيات بوضوح في دراسة ريكاردسون A.richardson (1970)¹.

3/2 نظرية الاستقطاب العكسي لريكاردسون²:

لخص ريكاردسون نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي:

1. **مرحلة التحضر (الاستقطاب):** نظرا لصغر حجم السوق وقلة فرص الاستثمار في بعض الأقاليم، يحدث أن تهاجر اليد العاملة، والمتعلمون، إلى المركز الذي تتوفر فيه العديد من المزايا الاقتصادية، ويبدأ المركز باستقطاب رأس المال من هذه الأقاليم، فيحدث نشاط تراكمي للتنمية في المركز، ويصبح الهيكل الإقليمي مُشكّل من المركز والهوامش.
2. **مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز:** حيث مع استمرار المركز في استقطاب الاستثمارات الصناعية والخدماتية واليد العاملة تظهر فيه العديد من السلبيات، ما يؤدي لتحول توطن الصناعات والخدمات إلى ضواحي المركز أو إقليمه، فتحصل آثار انتشارية موجبة بشكل آلي من خلال قوى السوق.
3. **مرحلة اللامركزية الإقليمية:** تظهر فيها العديد من المراكز الحضرية الثانوية، وتتطور بسرعة خصوصا في ضواحي المدن الكبيرة، حيث تعمل مميزات انخفاض تكاليف الإنتاج وتوفير التسهيلات على تسريع نمو هذه المراكز على حساب المركز الرئيسي، من خلال هجرة الاستثمارات واليد العاملة إليها.

¹ من خلال التجربة الاسبانية لهذه النظرية حيث أوضح ريكاردسون أن السبب في نجاح إستراتيجية النمو يعود إلى محدودية مراكز النمو وإبقاء الأولويات المكانية دون تغيير.

² عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 162-163.

وعليه، فريكاردسون لا يؤكد على دور الحكومات في حدوث عملية الاستقطاب والاستقطاب العكسي كما أشار إلى ذلك ميردال، بل يؤكد على قوى السوق في حدوث هذه العمليات.

وهكذا، وبعد أن استعرضنا أهم النظريات التي تطور ضمنها مفهوم الاستقطاب ليصبح نموذج تنموي اقتصادي-مكاني، بقي أن نشير إلى نظريات التحضر¹ والتي تنقسم إلى: نظرية التحديث، نظرية التحيز الحضري، نظريات التبعية، والتي تشير فرضياتها إلى بعض آليات حدوث عمليات الاستقطاب والهجرة.

حيث يرى أصحاب نظرية التحديث أن التوسع الحضري جزء من تحول طبيعي لمجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع صناعي، وعليه فالتحضر السريع هو ظاهرة ايجابية يجب تشجيعها.

في حين يرى منظرو الانحياز الحضري أن السياسات الحكومية في الدول النامية تتحاز لصالح المدن والعواصم، مما يسرع الهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة الأحجام السكانية في الأقاليم الحضرية، وأن الحل الأمثل هو النهوض بالقطاع الزراعي والحد من الهجرة.

ويرى أصحاب نظرية التبعية أن الاستثمار الأجنبي سواء في الزراعة أو في الصناعات يزيد من الهجرة الريفية إلى المدن.

- وبعد أن استعرضنا الأطر النظرية التي جاء في ثناياها تطور مفهوم الاستقطاب نصل إلى ما يلي:
- أن مفهوم الاستقطاب الحضري قد تبلور من خلال إسهامات العديد من العلماء بشكل تراكمي سواء كانوا اقتصاديين، جغرافيين، مخططين، علماء اجتماع.
 - أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في ظهور الاستقطاب.
 - أن عملية الاستقطاب في صورتها التامة تكتمل من خلال تضافر أشكال عديدة لظاهرة الاستقطاب.
 - ارتباط الاستقطاب بالتنمية من خلال مفاهيم: التنمية غير المتوازنة، التنمية الاستقطابية، التنمية القطبية.

وفيما سيأتي عرض لمختلف جوانب الاستقطاب من خلال ما سبق.

¹ لمزيد من التفاصيل حول هذه النظريات أنظر: ثائر مطلق عياصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 295-302.

ثانياً: الاستقطاب مفاهيم ومكونات الظاهرة.

1/ مفهوم الاستقطاب:

من الناحية اللغوية: استقطب أي جذب، وجعل من نفسه نقطة أساسية ينصب عليها الاهتمام. أما من الناحية الاصطلاحية: فالاستقطاب مفهوم واسع وشامل ويمكن الحديث عنه في مجالات عديدة كالفيزياء، الاقتصاد، علم الاجتماع والجغرافيا، لكن ما يهمنا هنا هو علاقته بالنظريات الاقتصادية والجغرافية.

ورغم أن مفهوم الاستقطاب قد تم التطرق إلى بعض جوانبه في عديد الدراسات الجغرافية الحضرية الخاصة بموضع وبموقع المدينة، باعتبارها "تتجذب إلى موضع يتمتع بخصائص استقطابية بارزة وتنمو بتأثير ما يحيط بها من قوى وعوامل متباينة"¹، كما تم التطرق إليه كذلك في الدراسات الاقتصادية الخاصة بالموقع الصناعي وارتباطاته المختلفة الخلفية والأمامية، إلا أن هيرشمان يعتبر من الباحثين الأوائل الذين تعرضوا مباشرة لمسألة الاستقطاب الحضري بعد أن قام بتحليل وتعديل نظرية أقطاب النمو لبيرو، من خلال إطلاقه لمصطلح الاستقطاب على الهجرة المنتقاة لليد العاملة ورأس المال من الهوامش إلى المركز (المدينة) بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال.

أما دافان Davin فأشار إلى تأثيرات عملية الاستقطاب التي تظهر من خلال عدم التوازن الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة كنتيجة تلقائية لوجود أنشطة دافعة propulsive activités - لها مفعول حثي-، وتكون ذات قدرة على جذب العناصر الاقتصادية والاجتماعية المكونة للاستقطاب². لذلك وجب وضع إستراتيجية حقيقية للتهيئة الإقليمية تركز على اعتماد أقطاب للنمو، وتنموضع في مساحات واسعة على محاور الطرق الكبرى، لكي تكون قادرة على استيعاب أقطاب جديدة، كما ينصح دافان بضرورة تشجيع ظواهر الاستقطاب الجغرافي بنقل المؤسسات من المراكز الحضرية المكتظة إلى مناطق التنمية³.

¹ عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، ط1، وكالة المطبوعات، جامعة الكويت، الكويت، 1981، ص: 18.

² Davin Louis E., 1964, Economie régionale et croissance, Ed. Genin, Paris, pp: 54-60.

³ Davin Louis, Les facteurs de localisation des industries nouvelles, op.cit. pp: 894-904.

أما بودفيل فتحدث عن الاستقطاب ضمن الحيز الجغرافي من خلال التفاعلات المكانية بين المدينة -قطب استقطاب- ومنطقة تابعة لها، مما يشكل لنا إقليم قطبي، حيث العملية التنموية في هذا الإقليم تقودها المدينة.

وقد عرفه محمد صالح ربيع العجيلي¹ بقيام علاقات متعددة ومتنوعة بين مدينة ما تمثل المركز وجزء من المجال الجغرافي الحيوي لها، حيث تقوم المدينة بتوفير جملة من الخدمات، وتمويل المشاريع وتجميع الإنتاج بما يخدم المناطق التابعة لها أو التي استقطبتها.

أما عمر بلهادي² فقد عرف الاستقطاب بأنه عملية الجذب التي يمارسها مكان -موضع-، مركز، أو مجال، ويؤسس لعلاقة غير متوازنة حسب كثافة³ وطبيعة العلاقة.

ففكرة الاستقطاب تدور حول الانجذاب والتبعية، حيث يؤكد عمر بلهادي⁴ على أن التنظيم المجالي يرتكز على آلية الاستقطاب، لذلك نتحدث عن منطقة تأثير، منطقة جذب، مجال السوق...

وتبعاً لما سبق يمكننا أن نميز معنيين من الناحية الاصطلاحية لمفهوم الاستقطاب في الجغرافيا.

المعنى الأول: أن الاستقطاب هو عملية الجذب التي يمارسها مركز ما في مجال أو إقليم يكون عادة غير متجانس وفي حالة تبعية للمركز، حيث أن مركز الاستقطاب يشكل في الأساس مدينة لديها قوة جذب وتأثير تتناسب مع عدد سكانها وأنشطتها وهيكلها.

المعنى الثاني: الاستقطاب هو عملية قيادة وتنمية مجموعة من المراكز الإقليمية المحيطة بقطب الاستقطاب.

وقد تبنت الجغرافيا الإقليمية المفهومين معاً، وظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالاستقطاب، المنطقة المستقطبة، المجال المستقطب... حيث أن "المنطقة المستقطبة هي منطقة مهيكلة ومنظمة من قبل ميترربول وتتشكل على أساس وظيفي على عكس المنطقة المتجانسة"⁵.

¹ محمد صالح ربيع العجيلي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج1، ط1، دار صفاء، الأردن، 2012، ص: 95.

² Belhedi A., 1998, Repères pour l'analyse de l'espace, Cahiers du CERES, Série géographique, N 19, Tunisie, p: 408.

³ تكون أكثر قوة في اتجاه مركز الاستقطاب أو القطب.

⁴ Belhedi A., 1998, Repères pour l'analyse de l'espace, op.cit., p: 409.

⁵ Belhedi A., ibid., p: 409.

والعلاقة بين القطب والمجال الذي يحيط به تتحدد من خلال كثافة وقوة الجذب والتأثير، ويعبر عنها بالتفاعلات الجغرافية¹ التي تظهر غالبا على شكل تدرج باعتبار أنها تتناقص مع تزايد المسافة - ليس في كل الحالات-، حيث أن نطاق هذه التفاعلات يقابله الاستقطاب الذي يمارسه تجمع ما على مجال نفوذه، والذي يكون محدود بأقصى امتداد لمجال تأثير تجمع آخر.

فالاستقطاب الحضري هو عملية الجذب التي تساهم فيها مجموعة الهياكل والأجهزة الداخلة في تنظيم مجال المدينة، وما توفره من خدمات وأنشطة تمس جميع المجالات، وتعمل على رفع المستوى المعيشي للأفراد.

إن الاستقطاب من وجهة نظر جغرافية يقودنا إلى تحديد مفهومي المدينة ومجال الاستقطاب.

2/ المدينة:

المدينة ظاهرة جغرافية، حظيت باهتمام متزايد من قبل الباحثين في عديد الاختصاصات²، فهي ظاهرة ديناميكية تتغير من حيث الحجم، الوظائف، كما تتباين من إقليم إلى آخر تبعا للوضع الاقتصادي والحضاري، وأكد هذا جمال حمدان³ حين قال أن المدينة تتحدى التعريف الجامع المانع وأن المدينة المطلقة المثالية هي افتراض علمي، فالمدينة من خلال ما سبق ظاهرة متميزة عن غيرها من الظواهر الجغرافية الأخرى في جوانب عديدة كالشكل، البنية، الوظيفة، وتمثل أرقى أشكال العمران البشري، فضلا عن سيطرتها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية للأقاليم التي تقع فيها.

كل هذا يجعل من الصعوبة حدوث إجماع سواء بين الباحثين أو بين الهيئات والدول على تعريف شامل جامع للمدينة، نظرا للاختلاف في التعامل مع معايير تحديد المدينة⁴.

غير أن ما يهمنا هنا هو تعريف المشرع الجزائري الذي جاء به القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة والذي اعتبر "أن المدينة هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني لا يقل عن 5000 نسمة ويتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية". ونجد

¹ يعتبر نموذج رايلي W.J.Reilly (1931) من أهم النماذج لقياس التفاعلات المكانية، وسيتم التطرق إليه لاحقا.

² بدأت الدراسات الأكاديمية في الجغرافيا البشرية تهتم بالمدينة والإشكاليات المرتبطة بها منذ أواخر القرن الـ19م. أنظر: Beaujeu Garnier J., Chabot G., 1970, traite de géographie urbaine, A. colin, Paris, 43-3 p.

³ جمال حمدان، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ص: 14.

⁴ راجع في هذا الصدد معايير تحديد المدينة وتنوعها واختلافها حسب الدول والهيئات ضمن:

محمد الجديدي، مسائل في الجغرافيا الحضرية، جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى للتربية، 1997، ص: 23-43.

نوعين من التصنيف للتجمعات حسب الطبقات الحضرية: تصنيف قانوني، وتصنيف إحصائي. حيث تضمن القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم تعريف كل من: الميتروبول، المدينة الكبيرة، المدن الجديدة، أما القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 فتضمن تعريف كل من: المدينة، المدينة المتوسطة، المدينة الصغيرة، التجمع الحضري. والجدول رقم (01) يلخص ما تضمنه القانونين¹.

الجدول رقم 1 : الطبقات الحضرية معرفة حسب القانونين رقم 01-20 ورقم 06-06.

القانون رقم	الطبقة الحضرية	تعريفها
20-01	الميتروبول	تجمع حضري عدد سكانه على الأقل 300000 نسمة لها وظائف دولية علاوة على وظائفها الإقليمية والوطنية.
	المدينة الكبيرة	تجمع حضري عدد سكانه على الأقل 100000 نسمة.
06-06	المدينة المتوسطة	تجمع حضري عدد سكانه ما بين 50000 نسمة و 100000 نسمة.
	المدينة الصغيرة	تجمع حضري عدد سكانه ما بين 20000 نسمة و 50000 نسمة.
	التجمع الحضري	فضاء (مجال) حضري يشمل على الأقل 5000 نسمة.

المصدر: ONS 2011

3/ مجال الاستقطاب:

المجال في معناه العام، مساحة من الأرض ذات امتداد وحدود معينة ومعروفة²، كما يعني أيضا الحيز الذي له معالم شخصيته الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن توظيفها لممارسة وتحقيق أهداف التخطيط الحضري والإقليمي والوطني³.

والتنظيم الذي يتخذ المجال يمثل الكيفية التي يتوزع بها المكان إلى مجالات فرعية مترابطة فيما بينها بواسطة أنماط مختلفة من التدفقات، تضمن علاقات تكاملية بين هذه المجالات الفرعية، وتعمل على تبعية بعضها للبعض الآخر⁴.

¹ وللوقوف على التطور الكرونولوجي لمعايير تعريف المدينة في الجزائر يمكن الرجوع إلى:

إلياس بن سديرة، المدينة في الجزائر من المفهوم الإحصائي إلى التعريف القانوني، مجلة تشريعات التعمير والبناء، عدد 6، جوان 2018، جامعة ابن خلدون تيارت، ص: 165-184.

² Belhedi A., 1998, Repères pour l'analyse de l'espace, op.cit.,p: 403.

³ الأشعب خالص حسني، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص: 13.

⁴ Gerin-Grataloup A.M, 1995, Précis de la géographie, Nathan, Paris, p: 138.

كما أن المجال من الناحية الجغرافية يعني الحاوي البسيط (contenant)، وهو المرجع الثابت الذي تحدد من خلاله الأشياء وتحلل علاقتها¹، ويأخذ وفق هذا المعنى تسميات عديدة منها: مجال التأثير، المنطقة المتممة، الحقل الحضري، منطقة الحوض التي تمثل تدفق الناس نحو نقطة هي المدينة².

حيث أن كل هذه الاصطلاحات تؤكد على أهمية المدينة في تشكيل المجال.

وتبعاً لما سبق فإنه يمكن الحديث على نوعين من المجال³:

- **المجال المطلق:** ويعني حيز متجانس في جميع الاتجاهات.
- **المجال النسبي (المنتوج):** يتشكل من خلال مجموعة من العلاقات، التي تتغير خصائصها زمنياً ومكانياً، وتتحدد حسب نوع وشكل التفاعلات التي تتم بين الوحدات المجالية.

إن مجال الاستقطاب ينتج في ظل وجود مركز حضري به تجهيزات وخدمات، وتظهر حوله مجموعة من علاقات النفوذ التجاري، الخدماتي، الثقافي...، غير أن مفهوم النفوذ والتأثير الناشئ حول هذا المركز من الصعب تحديده بدقة، حيث يتم ذلك من خلال قياس تردد السكان من المناطق المحيطة إلى المركز الحضري. وعادة ما تتخذ مناطق النفوذ أشكالاً دائرية، لأن احتمال تردد الأشخاص على مركز معين يقل مع تزايد البعد عن هذا المركز، كما أن حدود هذه المناطق غير واضحة خاصة عند الأطراف، التي ينقسم سكانها بين مجموعة من المراكز الحضرية المتنافسة. ووفق هذا المنظور فمجال الاستقطاب يقاس من خلال:

- الحراك اليومي حسب تردد السكان على مختلف الخدمات الحضرية: التجارية، الصحية، الترفيهية...
- حوض التزود بالمنتجات.
- حوض العمل.
- حسب التأثير الثقافي.

وقد بين هذا محمد الجديدي⁴ على اعتبار أن المدينة حسبه ليست عالماً مغلقاً، بل تقوم بربط علاقات متعددة مع المجال الذي يحيط بها، عبر مجموعة من الأدفاق ضِمْدِيَّةٍ وَيِمْدِيَّةٍ مندفعة نحو

¹ Pumain D., Saint-Julien. T., 1997, L'analyse spatiale: T1. Localisation dans l'espace, Armand Colin/Masson, Paris, p: 43

² Emrys J., Towns and cities, 1976, oxford university press, sixth published p: 97.

³ Pumain D., Saint Julien, op.cit, p: 44.

⁴ محمد الجديدي، مرجع سبق ذكره، ص: 410-414.

المركز، وبين أن المعرفة الدقيقة لهذه الأدفاق لها أهمية جوهرية، كونها توضح كثافة وأنواع العلاقات بين المدينة وإقليمها، وتتمثل هذه الأدفاق فيما يلي:

- أدفاق بشرية: حركات المهاجرين وتنقلات المسافرين.
 - أدفاق مادية: حركة السلع والبضائع.
 - أدفاق مجردة أو لامادية: حركة رؤوس الأموال، المكالمات الهاتفية.
- ويستعمل الباحثون طريقتين لتحديد حدود مناطق نفوذ المدن أو مجالها المستقطب هما:
- المنهج الإستنتاجي: وهو منهج يعتمد على الإحصاء، وقد اقترحه عدد من الباحثين أهمهم الأمريكي رايلي (w.j.reilly 1929) الذي عرّف عمله بنظرية نقطة الانقطاع.
 - المنهج الاستقرائي: ويعتمد على التحقيق الميداني المباشر لمعرفة مناطق النفوذ.
- والمجال المستقطب للمدينة يمكن أن يتغير من حسب شكل ونمط ومستوى الاستقطاب.

4/ أشكال الاستقطاب:

عمليا ومن خلال ما يحكم الأقاليم الاقتصادية يمكن التمييز بين عدة جوانب للاستقطاب¹:

الاستقطاب التقني (polarisation technique):

عملية التحديث تعمل على تطوير صناعات و سلع مبتكرة بشكل متركز في منطقة واحدة، وتؤدي لخلق فرص عمل ذات دخل مغري للإفراد، يرتبط هذا النوع من الاستقطاب أساسا بالصناعة، ويتمثل في استقطاب التوظيف، ومع زيادة معدلات التطوير والابتكار والانتشار يظهر استقطاب الاستثمار.

الاستقطاب بالدخل:

يؤدي توفر إمكانيات الاستثمار والتشغيل إلى ارتفاع المداخل في بعض المناطق التي تتميز بالاستقطاب الناتج عن ارتفاع الدخل.

الاستقطاب النفسي (الاجتماعي):

هذا الشكل من الاستقطاب يرتبط بمجموعة من العوامل المكونة له، والتي تؤثر على نفسية الأفراد، عبر ما يتيح مركز الاستقطاب من إمكانيات لتحقيق أرباح كبيرة، ونجاحات على الصعيد الفردي

¹ Hubert Béguin, 1963, Aspects géographiques de la polarisation, Tiers-Monde, Tome 4, n°16, pp: 559-608.

والجماعي، من خلال عملية الارتقاء والتطوير الذاتي للأفراد سواء من حيث القيم أو السلوكيات، وكلها عوامل تنعكس على النفس، وتشجع الأفراد للهجرة إليه والعمل به، أو لإقامة استثمارات فيه، وهذا بدوره يزيد من قدرة المركز الاستقطابي على التأثير النفسي في أعداد كبيرة من مجتمع الإقليم المستقطب.

الاستقطاب الجغرافي:

إن وجود مكان ما له مميزات موضوعية وخصائص موقعية، تعمل على جذب السكان، وتركز الصناعات التي ترتبط بما يتيح هذا المكان من خصائص جغرافية.

إن أشكال الاستقطاب سابقة الذكر، يمكن أن تجتمع في مكان واحد ويظهر مركز استقطاب متعدد العوامل، بحيث تكون قوة تأثيره كبيرة ومثال ذلك المدن الكبرى، أما في حالة وجود شكل واحد للاستقطاب فإن تأثيره يكون محدود.

وبهذا، فدرجة الاستقطاب تكون حسب قوة الجذب والتأثير لمركز الاستقطاب من خلال عدة مستويات: استقطاب دولي، استقطاب إقليمي (جهوي)، استقطاب محلي.

5/ عوامل نشأة ظاهرة الاستقطاب:

من خلال ما تم عرضه سابقا هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى نشأة الاستقطاب يمكن أن نوجزها في:

1. مزايا الموقع وخصائص الموضع الفيزيقي للمكان مما يجعله منطقة لجذب السكان ومركز للأنشطة، كأن يكون منطقة سهلية، ملتقى طرق، قربه من مراكز الطرد السكاني.
2. وجود أنشطة صناعية وخدمائية، وكلما كان التنوع كبير زادت حركة السكان إلى هذا المكان.
3. يؤدي العاملان السابقين لحدوث هجرة سكانية إلى مركز الاستقطاب¹ وصافي الهجرة يكون دائما لصالح مركز الاستقطاب الذي يعرف تركيز سكاني كبير.
4. أن يكون المكان في شكل مدينة رئيسية بقرار إداري سياسي والتي تكون عادة وصلت إلى درجة معينة من التجهيز، وأحيانا دون أن تكون لها السمات الحضرية -حالة الترقية الإدارية في الجزائر- تجدر الإشارة هنا أن تركيز السكان والأنشطة الصناعية والخدماتية من أهم المظاهر الجغرافية للاستقطاب². حيث في ضوء ما سبق، سنحاول أن نعرف مختلف العوامل التي أدت إلى نشوء عملية

¹ قد تكون الهجرة لأسباب اجتماعية نفسية نتيجة وجود اختلاف بين المجتمعات المحلية في الهيكل الثقافي، يؤدي إلى انفصال الإطار المكاني لمعيشة الأفراد عن الإطار الاجتماعي لتعاملهم. أنظر: محمود الكردي، مرجع سابق، ص: 82.

² توجد مظاهر أخرى اقتصادية واجتماعية منها زيادة معدل الضياعات الاقتصادية، وصعوبة اندماج الأفراد...

الاستقطاب لمدينة سطيف، وأهم المظاهر الدالة على الاستقطاب، من خلال دراسة وتحليل موقع وموضع المدينة، وبيان الحجم السكاني وتركز النشاطات الاقتصادية والخدماتية بها ومقارنتها مع إقليم المدينة، غير أن هذا لا يكفي لأنها مظاهر للاستقطاب وفي نفس الوقت عوامل نشأته، حيث سنحاول الاستدلال على عملية الاستقطاب من خلال بعض المؤشرات والمقاييس ومن خلال التحقيق الميداني.

6/ مقاييس الاستقطاب:

توجد العديد من المقاييس والمؤشرات الدالة على الاستقطاب لكن سنقتصر هنا على ذكر أهم هذه المؤشرات¹ ونوجزها فيما يلي:

معدل النمو الحضري: هو مقياس يعطي صورة واضحة عن اتجاه النمو في المركز الحضري، غير أن لكل مجتمع محلي ظروف، إمكانيات، ومقومات خاصة به تؤدي إلى معدل نمو خاص، لذلك معدل النمو ليس ثابت في كل الظروف والأوقات و"يرتبط بدرجة استقطاب المركز الحضري"²، وكما أن معدل النمو نسبي فإن درجة الاستقطاب كذلك نسبية.

معدل الهجرة: يوضح حركة السكان واتجاهاتها، غير أن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو اختلاف وتنوع العوامل المؤثرة في الهجرة، ويعنينا بالدرجة الأولى ارتباط حركة السكان بتأثيرات مراكز الاستقطاب. **الحجم الأمثل للمركز الحضري:** هو مقياس نسبي كذلك، نظرا لارتباطه بالنمو الحضري وتكتفه صعوبات عديدة، حيث أن الوصول إلى حجم أمثل للمركز الحضري في إقليم معين سرعان ما تتغير خصائص هذا الأخير، فيما يتعلق بالتوزيع السكاني على مراكزه الحضرية.

وقد أكد محمود الكردي على نسبية كل هذه المقاييس للاستدلال على الاستقطاب الحضري، وأنه من الخطأ وضعها في صورة رياضية أو إحصائية³.

¹ محمود الكردي، مرجع سبق ذكره، ص: 104-108.

² Yaël Kouzmine, 2007, Dynamiques et mutations territoriales du Sahara algériens: vers de nouvelles approches fondées sur l'observation, thèse de doctorat en géographie, université de Franche-Comté, p: 156.

³ كما توجد أساليب إحصائية أخرى تستخدم في التحليل لقياس الاستقطاب الحضري منها: معامل التوطن، معامل التمركز، معاملات التخصص...

خاتمة:

إن التطرق لأهم النظريات التي تناولت ظاهرة الاستقطاب والتنظيم المجالي أظهر ما يلي:

أن الإقليم ضمن نظريات الموقع يتكون من ثلاث عناصر مختلفة: الأنشطة الاقتصادية، التجمعات السكانية، شبكة الطرق، وقد اعتُمدت على عامل تحقيق الربح في تحديد أفضل المواقع الصناعية.

أن نظرية الأماكن المركزية اعتبرت المدن بأحجامها ورتبها على أنها مراكز خدمية وعقد مواصلات من مستويات وطبقات مختلفة، فكل مدينة نفوذها الإقليمي على ما دونها، مشكلة بذلك إقليمها الخاص التابع لها، وهي مع إقليمها تدخل في إقليم المدينة الأكبر منها.

أن نظرية أقطاب النمو اعتبرت المدن التي تتوطن فيها الصناعات التوليدية المحركة للتنمية هي مراكز تنمية وعقد مواصلات محلية أو إقليمية أو وطنية.

نظرية مراكز النمو اعتبرت أن مراكز التنمية أصغر من أقطاب التنمية كما أن إقليم المركز الأصغر يدخل ضمن إقليم القطب الأكبر منه.

لذلك، يتضح جليا أن هذه الأطر النظرية وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها تتقاطع في عناصر مهمة، فالنقاط المشتركة بين هذه النظريات تتمثل في: التسلسل الهرمي للمدن والأقاليم التابعة لها، وأن المواصلات تحدد مدى انتشار النفوذ الخدمي الصناعي للمركز ضمن إقليمه، ومدى اندماج الإقليم الأصغر ضمن الإقليم الأكبر.

أما أوجه التباين بين هذه النظريات فهي أن الأولى تعتمد على وظائف المدن الخدمية، أما نظرتي أقطاب التنمية ومراكز النمو فتعتمد على الصناعة المولدة للتنمية، غير أن تباين هذه النظريات يؤدي إلى تكاملها فالمدينة مهما كان حجمها ذات وظائف خدمية صناعية في آن واحد.

حيث وفي ضوء ما سبق، سنحاول أن نعرف مختلف العوامل التي أدت إلى نشوء عملية الاستقطاب لمدينة سطيف، وأهم المظاهر الدالة على الاستقطاب، من خلال دراسة وتحليل موقع وموضع المدينة، وبيان الحجم السكاني وتركز النشاطات الاقتصادية والخدماتية بها، ومقارنتها مع إقليم المدينة، وهو ما سنوضحه فيما يأتي من هذا البحث.

الفصل الثاني

مدينة سطيف من مركز استيطان إلى

قطب حثي للتحويلات الإقليمية

والتخطيطية

تشهد مدينة سطيف عملية تعمير كبيرة منذ الاستقلال، زادت حدتها بشكل واضح مع بداية الألفية على غرار أغلب المدن الجزائرية، وخاصة المدن الكبرى، فمدينة سطيف تشهد ديناميكية حضرية كبيرة، وهي ورشة مفتوحة على عدة مشاريع هامة، بالإضافة إلى المبرمجة منها، والتي شملت كل القطاعات وأدت إلى زيادة مساحة المدينة، فازداد الطلب على العقار وتم استهلاك الاحتياطات التي نصت عليها أدوات التهيئة والتعمير، وأصبحت المدينة تعيش وضعا حرجا من آثاره الواضحة انتشار التعمير العفوي في أطراف المدينة وتشكل أحياء سكنية هشة أدت إلى تشويه النسيج العمراني.

لذلك، تشكل دراسة الخصائص الأساسية لمدينة سطيف عملية مهمة لتحليل التحويلات وبيان حتميات النمو الحضري للمدينة، كنتيجة مرافقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ولدت ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف، والتي عملت على ظهور تحولات حضرية وإقليمية وتخطيطية.

غير أن تشخيص ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف، وفهم التحويلات المصاحبة لها يركز على فهم التطور التاريخي للمدينة، كما يقتضي الإلمام بالعوامل التي حفزت ديناميكية التنمية في المدينة، هذا فضلا على أن دراسة مراحل نمو المدينة تشكل عملية تحليل لوضعية المجال، ومدى استهلاكه من خلال استخدامات الأرض، إضافة إلى أنها تعبر عن التحويلات الحاصلة.

هذا، وتمثل المقومات الطبيعية والمعطيات البشرية ركيزة مهمة لمعرفة قدرة المجال ضمن منطقة الدراسة، عبر رسم صورة شاملة عن طبيعة العناصر الطبيعية والبشرية وواقع توزيعها الجغرافي، فكلما كان هذا التوزيع متباينا، فإنه سيؤدي حتما لخلق مناطق مستقطبة وأخرى طاردة.

لهذا، فالجانب الطبيعي هو القاعدة التي تنطلق منها كل عملية تنموية، وذلك حسب ما يتيح من قدرات وعوائق، كما أنه يمكن أن يشكل عنصرا جاذبا أو طاردا للسكان، وبالتالي للمرافق والتجهيزات المهيكلية للمجال. أما دراسة المؤهلات البشرية فتكتسي أهمية كبيرة في تفسير الوضعية الحالية للمجال، لأن وزن السكان ونموهم يتحكم في ظهور مجموعة من المرافق والتجهيزات الضرورية التي تستقطب المجال وتهيكله.

لذلك، سيظهر من خلال هذا الفصل تنوع وتفاعل المكونات الطبيعية والتاريخية والسياسية - ثم في الفصل الثالث من خلال العناصر الديموغرافية - وأثر كل ذلك في جعل مدينة سطيف المدينة المهيمنة والمنظمة للمجال الولائي، لما تتمتع به من موقع استراتيجي مركزي، ومقومات تقاطعت مع سياسات جعلت منها قطب استقطاب، كما سيظهر أثر تطور عدد السكان في النمو الحضري والمكاني، وكذلك تأثير الظروف السياسية المرحلية على التخطيط الحضري.

أولاً: مدينة سطيف الموقع والتاريخ

1/ الموقع العام لمدينة سطيف

دراسة التطور العمراني لمدينة سطيف، وخوض غمار تطور التنمية بها لتشكل قطب حضري وتنموي، لا يتم إلا من خلال إدراك أهمية وخصائص المكان، فالموقع العام لمدينة سطيف أهلها لاحتلال مكانة هامة ضمن مدن السهول العليا، وكذلك بين مدن الشرق الجزائري، باعتبار أن الأهمية الجغرافية للمدينة، تظهر من خلال مدى إستراتيجية الموقع وإمكانيات الموضع لاستيعاب النمو العمراني المتزايد، حيث أن المدن تقوم في أماكن معينة لتؤدي خدمات ضرورية يتغير نوعها بمرور الزمن، وما يحدد الوظيفة الأساسية للمدينة هو طبيعة المكان الذي تقام فيه، أما العامل الذي يؤثر إلي حد كبير في نموها و يساعد علي تغيير وظائفها فيما بعد فهو الموقع.

وإذا كانت دراسة الموقع تعد من أهم عناصر الدراسة الجغرافية للمدينة -ومن أهمها تأثيرا في حياة المدينة- فإن هذه الأهمية تتباين من مدينة لأخرى، فهي قد تحتل مرتبة حيوية وتعد عنصرا هاما مثلا في حياة العواصم السياسية والمدن التجارية، في حين قد تتراجع أهمية الموقع لصالح الموضع بما يتيح من إمكانيات تعود بالإيجاب على نمو وتطور المدينة.

ومدينة سطيف بموقعها في الشمال الشرقي للجزائر بمنطقة السهول العليا جنوب سلسلة الأطلس التلي، تمثل عقدة ربط بين مجموعة من الجهات: الهضاب العليا الشرقية، الوسط الجزائري، القبائل الكبرى، الحضنة، فهي تقع "على واحد من أهم المحاور الديناميكية في البلاد"¹: الجزائر-قسنطينة"²، وقد برزت أهمية موقع المدينة والمجال الذي قامت فيه منذ تأسيسها، ويظهر ذلك جليا من خلال التطور التاريخي للمدينة وإقليمها.

2/ ماضي مدينة سطيف أثر على حاضرها الإداري والإقليمي

تضم منطقة سطيف تراث أثري يستحق الاهتمام، فقد عرفت تعاقب لحضارات إنسانية منذ القدم، حيث أن المخلفات الأولى للاستيطان البشري في هذه المنطقة تعود إلى فترة ما قبل التاريخ، والحفريات

¹ سيتم التطرق لموقع المدينة على الشبكة الحالية للطرق الوطنية والولائية فيما سيأتي من هذا الفصل من الصفحة 137 إلى الصفحة 138.

² Chorfi K, Younesi K., 2008, Le foncier urbain entre opportunité et maîtrise Cas de Sétif, Algérie, colloque international: Penser la ville approches comparatives, Khenchela, Algérie, p: 02.

المنجزة خلال الفترة 1927-1931 من قبل M. Buisson, M. Massiera, R. Vauffrey C. Aranbourg¹ كشفت عن مواقع ترجع إلى العصر الحجري القديم الأسفل (موقع عين لحنش)، وإلى العصر الحجري القديم الأعلى (موقع مزلق وعين بوشريط²)، حيث تم اكتشاف مجموعة كبيرة من أدوات الصوان وعظام لحيوانات مجترية وغيرها.

وإذا كانت المعطيات التي تفيدنا بها النقوش والنصوص الأدبية القديمة، وتقارير الحفريات حول sitifis، لا بأس بها، مقارنة بتلك التي تتوفر حول مدن أخرى، ورغم ذلك، فإنها لا تسلط الضوء على كل التطورات التي عرفتتها المدينة، ولا تزال الكثير من الأحداث مجهولة، حيث لا تسمح المعطيات بتحديد المدينة القديمة بدقة، نظرا للبيانات التي أنجزت في بداية الاحتلال الفرنسي وسط المدينة الرومانية، لكن، رغم هذا الفراغ التاريخي كانت المدينة معروفة عند الكتاب والجغرافيين والرحالة القدامى³.

فالمراحل التاريخية الأولى للمدينة قبل الاحتلال الروماني، تُبئنا عنها القليل من المعالم الأثرية، التي تؤكد وجود مدينة كبيرة تحمل اسم "أزديف"⁴ Azdif، والتي يمكن أن تكون ذات أصل بونيقي، لكن، لا تتوفر عليها المعطيات الكافية⁵. وقبل أن تخضع للحكم الروماني خلال العصر القديم كانت أزديف نوميديية، وخضعت المدينة بسكانها من القبائل البربرية لحكم مملكة الماسايل خلال فترة الحروب البونيقية، ثم مملكة الماسيل بعد توحيد ماسينييسا للملكتين.

بعد سقوط قرطاج سنة 146 ق.م ووفاة ماسينييسا استغلت روما الفرصة السانحة للتدخل وضم كل شمال إفريقيا وإخضاعه لسيطرتها، وقامت بتأسيس عدة مدن منها مدينة سيتيفيس، حيث أدرجها الجغرافي الإغريقي بطليموس -وكذلك دليل رحلة أنطونيوس، ولوحة بوتنغر- ضمن المستوطنات، لكنهم لا يوضحون إن كانت تنتمي للمستوطنات التي أسست خصيصا لاستقبال الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية colonia deducta، أو أن أحد الأباطرة منحها لقب مستوطنة colonia donata، وحسب النقوش فإن المدينة تنتمي لمستوطنات القرن الأول الميلادي، حيث بناها الإمبراطور نيرفا nerva بين شهر

¹ Musée national de Sétif, 2002, la ville de Sétif et ses monuments historiques, p: 5-6.

² التي هي موضع تنقيب أثري في الفترة الحالية ومن المرجح أن تكشف هذه العملية عن جزء مهم من تاريخ المنطقة.

³ خديجة منصور، مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية النشأة والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 15، جامعة قسنطينة، 2001، ص: 171.

⁴ تشير بعض المراجع إلى أن التسمية محلية ذات أصل أمازيغي وتعني الأرض المحروثة ذات اللون الأسود.

⁵ Musée national de Sétif, op.cit., p: 3.

سبتمبر 96م وجانفي 98م، لتوطين الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية ووضعها تحت رعاية الاله مارس¹.

وعرفت المدينة باسم مستوطنة نيرفا أوغسطس مارتياليس سيتيفانسيوم للجنود المسرحين من الخدمة العسكرية "colonia nerviana augusta martialis veteranorum sitifiensium"، ومما تجدر الإشارة إليه، الاختيار الجيد للموقع الذي أسست فيه كغيرها من المستوطنات التي استقبلت الجنود، فهي لم تؤسس في منطقة جرداء أو خالية من السكان، فالمدينة توطنت بالجهة الشمالية للسهول العليا السطايفية حيث التجمعات البشرية، والتي تدلنا عليها المقابر القديمة والنقوش الليبية، فهي وبحكم موقعها الاستراتيجي بالقرب من سفوح جبال بابور-نقطة انطلاق الثورات ضد الاحتلال الروماني- تراقب السهول العليا السطايفية التي تزخر بحقول الحبوب، وتراقب الطريق بين قرطاج وسيرتا "قسنطينة" الممتد حتى سيتيفيس ثم يتجه نحو موريطانيا القيصرية² (الخريطة رقم 01)، كما أن الموقع يمثل الحاجز المنيع، الذي يفصل موريطانيا المضطربة عن إفريقية البروقنصلية³ حيث الأوضاع المستقرة.



¹ خديجة منصور، مرجع سابق، ص: 172.

² واحدة من الممالك الأمازيغية التي كانت تتبع روما سميت بموريتانيا القيصرية نسبة للقيصرية عاصمة المملكة (مدينة شرشال حاليا) وامتدت شمال الجزائر حاليا من إفريقية شرقا (تونس) إلى موريتانيا الطنجية غربا (شمال المغرب حاليا).

³ هي مقاطعة رومانية شملت مناطق نفوذ قرطاج قبيل سقوطها تشكل هذه المنطقة اليوم أساسا من الجمهورية التونسية إضافة إلى شرق الجزائر حتى قسنطينة غربا كما شملت غرب ليبيا حتى خليج سرت شرقا، وعرفت لاحقا بإفريقية.

وكانت سيتيفيس طيلة العهد الإمبراطوري الأعلى (القرن الـ 01 م حتى أواخر القرن الـ 03 م) تابعة لمقاطعة موريطانيا القيصرية (خريطة رقم 02)، التي امتدت حدودها آنذاك من وادي ملوية mulucha غربا إلى الوادي الكبير ampsaga شرقا، ثم أصبحت المدينة بموجب التعديل الذي أجراه الإمبراطور دقليانوس Diocletian أواخر القرن الـ 03 م وبداية القرن الـ 04 م عاصمة لموريطانيا السطايفية، هاته الأخيرة التي امتدت من الوادي الكبير¹ حتى دلس rusuccuru غربا، وإلى منطقة الحضنة جنوبا²، وذلك بعد أن قسمت موريتانيا القيصرية إلى موريتانيا القيصرية وموريتانيا تيفانيسيس.



لقد عرف هذا الكيان الإداري الجديد نموا سريعا، حيث ازدهرت به بعض المدن منها كويكول (جميلة)، مدينة مونس (واد الذهب أو بني فودة حاليا)، غير أن استمرار الثورات المحلية، وحدث زلزال عنيف سنة 419م، تهدمت على إثره معظم أجزاء المدينة، كل هذا أدى لتدهور مكانة ستيفيس، وقد زاد من حدة الأمر، الغزو الوندالي خلال الفترة 429-539م، أين تراجعت المدينة بشكل كبير. لكن مع بداية الاحتلال البيزنطي، ودخول القائد سالمون Salomon إلى المدينة، الذي قام بترميمها، وتحولت إلى عاصمة لإقليم موريتانيا الأولى، وتم بناء القلعة البيزنطية التي لا تزال أسوارها إلى الآن.

¹ الوادي الكبير الآن يصب في البحر المتوسط شرق جبل وبيدأ من القرام أين أقيم سد بني هارون عند التقاء وادي الرمال القادم من قسنطينة ووادي كبير النجا الذي ينبع من جبال بابور شمال شرق ولاية سطيف حاليا. كما تشير إلى أن بعض المصادر أوردت الوادي الكبير على أنه وادي الصومام على غرار النسخة المترجمة لكتاب وصف إفريقيا لحسن الوزان المعروف بـ "ليون الإفريقي".

الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

² خديجة منصور، مرجع سابق، ص: 172.

مع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب خضعت منطقة سطيف للدول التي تتابعت حتى وصول العثمانيين، وقد تم العثور على الحي الإسلامي أثناء الأبحاث الأثرية التي أجريت بحي القلعة (حديقة التسلية حاليا) ما بين سنتي 1977-1984، والذي يعود تاريخه إلى القرنين الـ 10م و الـ 11م، وهو ما يدل على أن المدينة شهدت استقرار وتوسع عمراني خلال هذه الفترة، وقد كتب الجغرافيون والرحالة العرب خلال القرون الوسطى، من أن المدينة كانت مركز عبور لنشاط تجاري مكثف بين مدن المغرب الإسلامي¹، حيث ذكرها اليعقوبي المتوفي حوالي سنة 897م²، كما وصفها البكري المتوفي سنة 1094م، بأنها مدينة كبيرة جليلة، غنية، وفيرة المياه وتحيط بها البساتين، وهي بلا جدار³، لكن لا يعني هذا أنها قليلة السكان أو اقل ازدهارا، فهي مدينة عامرة وأسواقها كثيرة والسلع متنوعة، ونفس الوصف قدمه ابن حوقل، والإدريسي المتوفي سنة 1166م، كما ذكرها ياقوت الحموي المتوفي سنة 1229م، "ويعود هذا الازدهار إلى توسع شبكة التجارة في عهد الدولة الفاطمية التي كان مركزها خلال هذه الفترة إفريقية (تونس) وتصل تفرعات هذه الشبكة حتى السودان"⁴.

وقد كتب ليون الإفريقي⁵ في مرحلة لاحقة "أن سطيف مدينة بناها الرومان على بعد ستين ميلا جنوب بجاية في سهل جميل وهي محاطة بأسوار مبنية بحجر جميل ضخم مكعب، وكانت في العصور الغابرة متحضرة جدا كثيرة السكان، لكنها انحطت... وخصوصا عند مجيء الأعراب الذين حطموا جزءا من أسوارها، ولم يبقى منها سوى مائة دار مسكونة، لكن موقعها الفسيح مازال قائما..."⁶، وهو الحال الذي كانت عليه عند وصول الاستعمار الفرنسي سنة 1839م أين أصبحت سطيف تمثل مفتاح العمليات العسكرية الفرنسية في كل المنطقة، ما جعل السلطات الفرنسية تعمل على تحصين المكان، وتوطين حامية من 2500 عسكري وجعله مركز رئيسي لمقاطعة فرعية، ولقد أدى إنشاء موقع سطيف لجذب السكان المدنيين وبداية تشييد المنازل حول الموقع العسكري⁷.

¹ Musée national de Sétif, op.cit., p: 4.

² أحمد بن أبي يعقوب، البلدان، تحقيق محمد أمين ضناوي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص: 190.

³ الذي دمره أبو عبد الله الشيعي وأنصاره من كتامة، بعد نجاح دعوته وقيام الدولة الفاطمية.

⁴ Musée national de Sétif, op.cit., p: 4

⁵ أو الحسن الوزان المولود سنة 1495م أو 1500م.

⁶ الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، مرجع سابق، ص: 52-53.

⁷ Charles G., 1880, annuaire générale de l'Algérie, imprimerie v. pèze, casbah, Alger, p : 424.

غير أن هذه المدينة الصغيرة، التي بلغت مساحتها حوالي 40 هكتار¹ كانت لها سوق أسبوعية يتردد عليها العرب كثيرا²، حيث اعتبرت المدينة ممر ضروري بين مختلف المناطق.

وهكذا، أنشأت سطيف الحالية في 11 فيفري 1847م³ على أنقاض الموقع القديم لستيفيس، حيث أن الموقع المهم والتقاليد الزراعية للقبائل المجاورة⁴ جعلت من المدينة الرومانية الموضع المثالي لتوطين المركز الاستعماري الجديد.

وبقيت المدينة ذات أهمية كبيرة كما وصفها Eugène Rocca⁵ في معرض حديثه عن منطقة سطيف حيث يقول "في وسط منطقة حيث الخصوبة أصبحت مضرب المثل في الفترة الرومانية، والمنفذ الذي أتاحه ميناء بجاية، وعلاقاتها السهلة مع قبائل الجنوب، اختصت مدينة سطيف بدور مهم كسوق داخلي ومنطقة عبور"⁶

كما أكد Eugène Rocca على أهمية المدينة مستقبلا، ليس فقط بالنظر للتطور الذي حظيت به في الفترة الرومانية، لكن من خلال الآثار التي تنتشر على مسافة كبيرة وفي كل الاتجاهات، إن التأثير والإشعاع الذي مارسته المدينة خلال هذه الفترة لا يمكن تجاهله، وذلك بحكم موقعها الجغرافي على ملتقى طرق المواصلات من قسنطينة إلى الجزائر، ومن بوسعادة، مجانة، الحضنة، بجاية، بالإضافة إلى غناها بمحاصيل الحبوب من السهول المحيطة.

لقد كانت مدينة سطيف زراعية بالأساس، حيث كانت تقوم كل يوم أحد سوق عند البوابة الجنوبية للمدينة، وهي من الأسواق المهمة في الجزائر، والتي يرتادها حوالي 12000 فرد من الأهالي⁷ لتبادل البضائع⁸ خاصة الحبوب، وقد عرفت السوق حركة تبادل تجاري كبيرة للبضائع والمواد من القبائل الكبرى

¹ Atoui S., 2002, Problématique de l'urbanisation spontané en Algérie cas de Sétif, thèse de magistère, Département d'architecture et d'urbanisme, Université de Sétif, p58.

² Morel D., 2001, Sétif de ma jeunesse, éditions Jacques Gandini, p: 16.

³ Morel D., ibid, p: 16.

⁴ Reuss, L.M, 1884, à travers l'Algérie, librairie général de vulgarisation , paris p 51.

⁵ كان يشغل منصب الأمين العام لبلدية سطيف وأصدر كتاب "Historique de la ville de Sétif"

⁶ Eugene R., 1903, Historique de la Ville de Sétif, est puisé dans un recueil de la société archéologique de Constantine sous la signature de M Feraud interprète principal de l'armée d'Afrique, imprimerie Artistique Emile Rocca, Sétif, p: 7. Selon:

Madani S. 2012, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif, Thèse de doctorat d'état en Architecture, Institut d'architecture, Université Ferhat Abbas de Sétif, thèse non publiée, p: 94.

⁷ Jules, R. 1892, notion de géographie de l'Algérie, librairie Paul Perrier, Oran, p 34.

⁸ القمح، الشعير، الزيت، الصابون، العسل، الشمع، الجلود، الصوف، الصبغ، الخروب، الملح، الماشية، البهائم، الخيول...

الكبرى ومن الحضنة¹، حيث تلتقى قبائل البربر من الجبال مع عرب السهول، أي من الساحل وحتى الزيبان.

غير أن مدينة سطيف، وعلى الرغم من طابعها الزراعي وصغر حجمها²، إلا أن السوق التي تتعقد تتعقد كل يوم أحد ويجتمع فيها الأهالي لتبادل منتجاتهم، والحركة المستمرة للسكان، ومجيء وذهاب الضباط والجنود، ووصول أو مغادرة الأهالي، كل هذا منح المدينة حركية غير عادية والتي أعطتها مظهر المدينة الكبيرة³.

هذا الزخم الذي تمتعت به المدينة نتج عنه سنة 1858م إنشاء المحافظة الفرعية سطيف sous préfectur، غير أنه تم إلغاؤها سنة 1865م بموجب رسالة إمبراطورية⁴، كذلك، ومع صدور قانون سيناتوس كونسيلت سنة 1863م أصبحت مدينة سطيف مركز لبلدية كاملة الصلاحيات بمساحة 20000 هكتار⁵، وخلال سنة 1874م تم إعادة إنشاء مقاطعة سطيف ضمن محافظة قسنطينة، حيث كانت مدينة سطيف تمثل مركز الدائرة الإدارية التي ضمت 9 بلديات بإجمالي سكان بلغ 335520 نسمة⁶ خلال هذه الفترة، وقد استمرت هذه المقاطعة حتى سنة 1956م.

بعد عملية التقسيم الإداري التي أجرتها الإدارة الاستعمارية سنة 1956 تم تقسيم محافظة قسنطينة إلى 4 ولايات وهي سطيف، بون، باتنة، وقسنطينة، وقد ضمت ولاية سطيف 9 دوائر و186 بلدية. إن هذا التطور الإداري له أهمية كبيرة لمعرفة حجم الإقليم الذي كانت تخدمه المدينة، ويشكل مجال نفوذها الإداري (أنظر الخريطة رقم 03).

¹ Gouillon G. op.cit. p : 425.

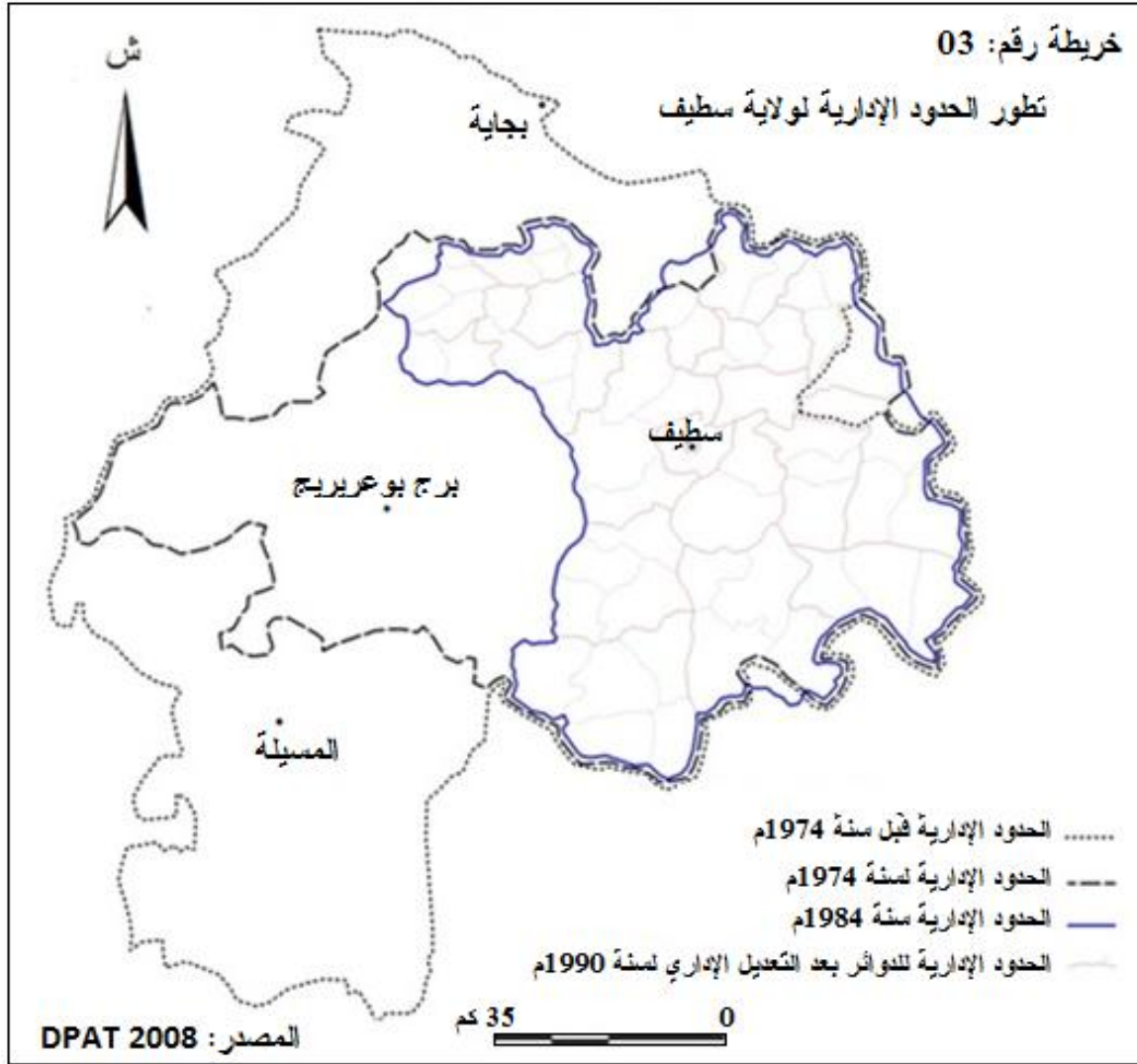
² أثناء العقود الأولى حيث تأسست على مساحة 40 هكتار .

³ Reuss L.M, op.cit, p 51.

⁴ Morel D, op.cit, p:16.

⁵ Prenant A. 1953, Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, Annales de Géographie, t. 62, n°334, P: 434.

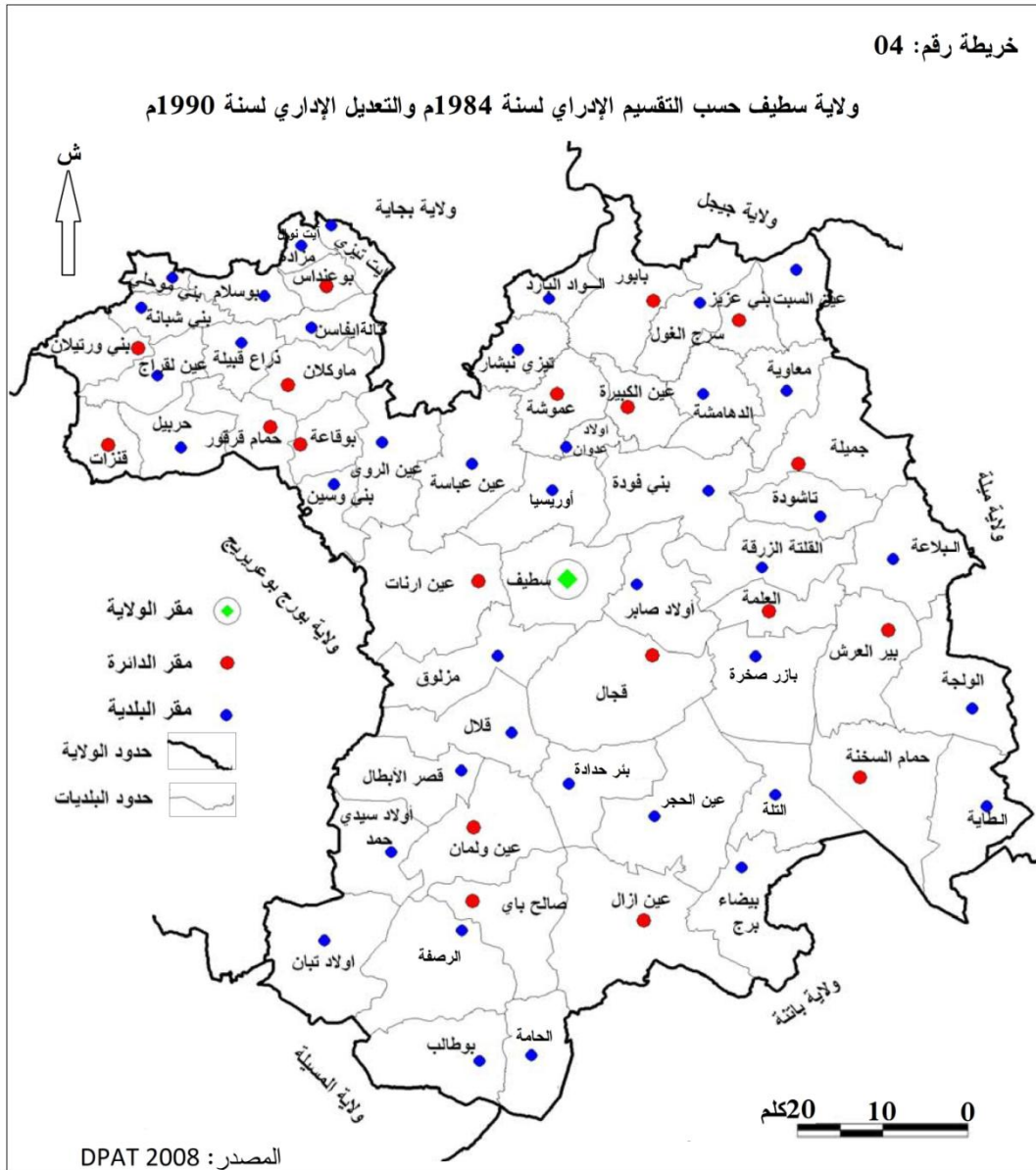
⁶ Morel D, op.cit, p:16.



وبعد الاستقلال، احتفظت الولاية بنفس الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكانت تضم أقاليم كل من ولايات: سطيف، برج بوعريش، وبجاية بحدودها الحالية، إضافة إلى جزء من ولاية المسيلة.

وخلال التقسيم الإداري لسنة 1974م، تم فصل كل من إقليمي بجاية والمسيلة بعد أن تمت ترقيتهما إلى رتبة ولاية، كما أصبحت بلدية جميلة تابعة إداريا لولاية سطيف، بعد أن كانت تتبع لإقليم ولاية قسنطينة.

ثم جاء التنظيم الإداري لسنة 1984م، أين تم ترقية برج بوعريش إلى ولاية. وأصبحت ولاية سطيف تضم 60 بلدية توّطرها 20 دائرة، وتحتل مدينة سطيف موقع هام باعتبارها تتوسط إقليم الولاية (الخريطة رقم 04)، فولاية سطيف حاليا تقع بين خطي طول 5,04 و 6,26 شرقا، وبين دائرتي عرض 34,76 و 36,26 شمالا، وتبلغ مساحتها 6504 كم² ما يمثل نسبة 0,27% من مساحة الجزائر، وهي تبدي تنوع طبيعي متميز.



إن إعادة بعث المدينة كمركز عسكري، ثم كمدينة لاستيطان المعمرين، ومركز إداري لمجال واسع سواء خلال فترة الاحتلال أو أثناء فترة الاستقلال، كل هذا لا يرجع فقط إلى أهمية الموقع، بل كذلك إلى أهمية الموقع الذي يبدي خصائص أعطته ميزة توطئية وإمكانيات توسع كبيرة. فهذا المكون جعل من المدينة، الموقع والموضع المثالي للاستقرار البشري والتنمية الحضرية، من خلال كل تلك الفترات التي مرت بها المدينة، وهذا ما سيظهر من إخلال إبراز خصائصه.

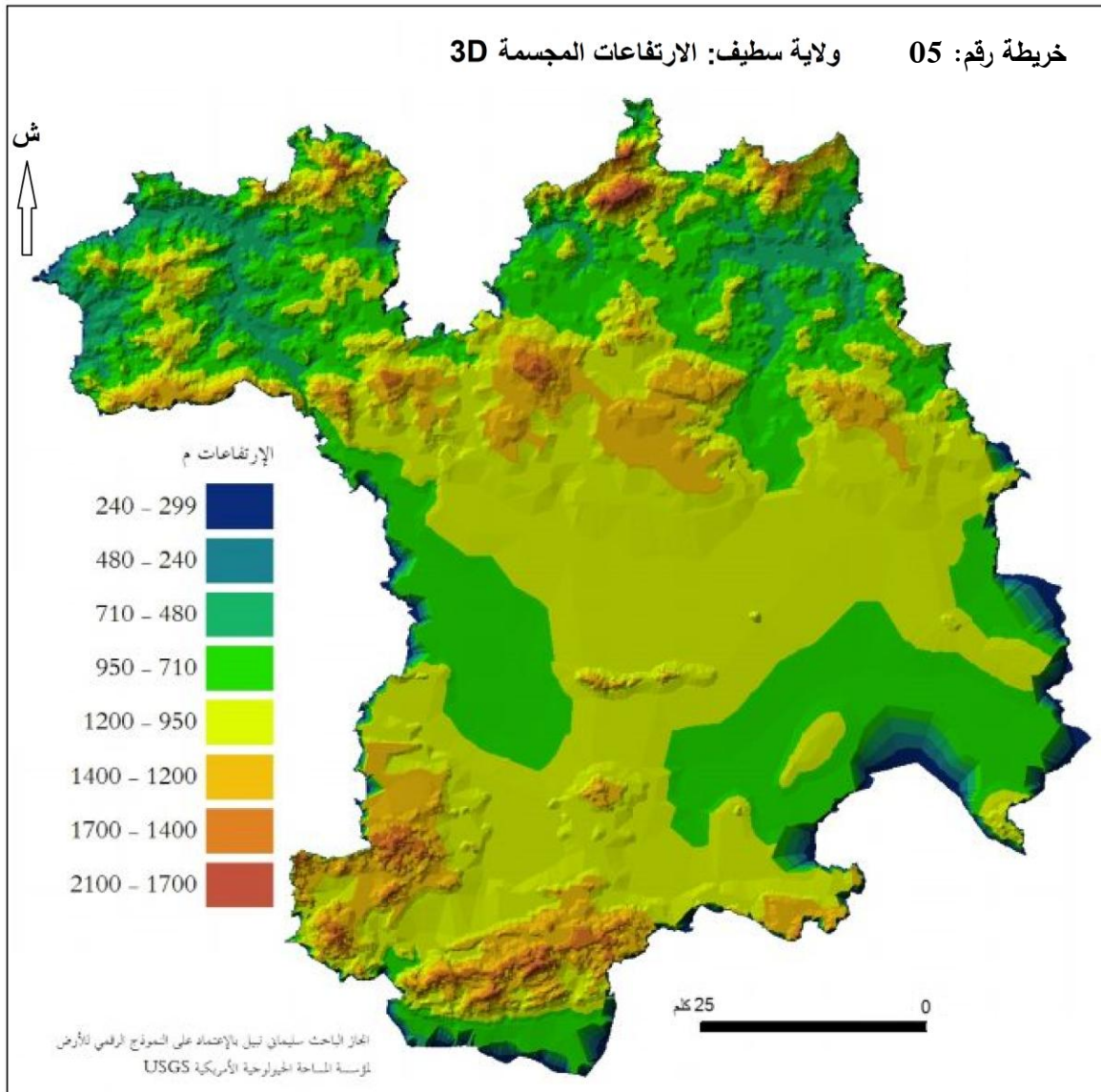
ثانيا: الخصائص الطبيعية لمدينة سطيف موضع ممتاز ضمن إقليم متباين:

الوسط الطبيعي يشكل عنصر هام في الدراسات الجغرافية الإقليمية والحضرية على السواء، باعتباره يحفز قيام المراكز الحضرية ونموها واستمرارها، أو يقف عائق في وجه توسعها، وبالتالي قوة

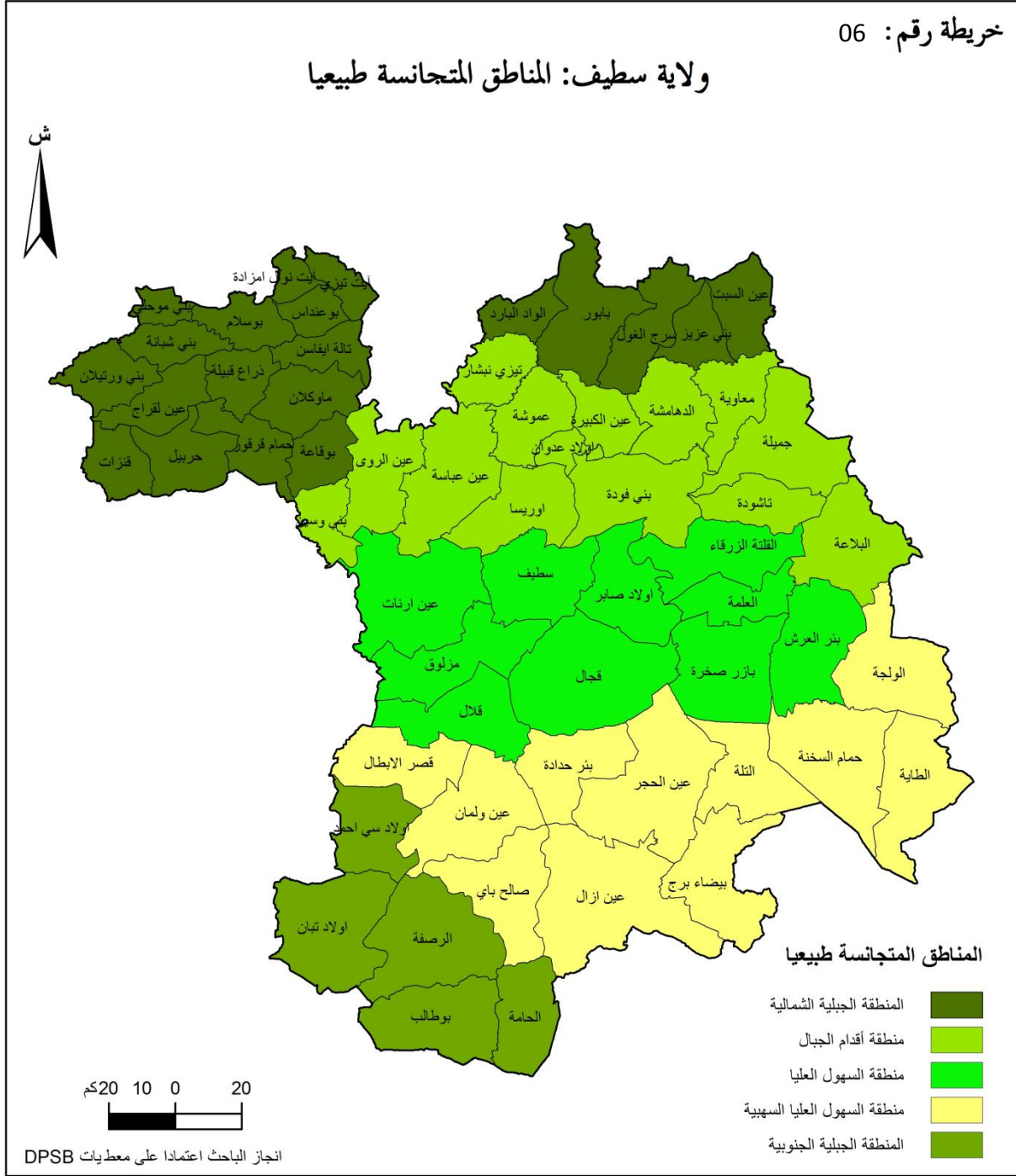
تأثيرها في إقليمها. ولما كان تأثير المدن في مجالها ينطلق من الدور البارز للأخير في ظهورها، حيث أن ظهور أي مدينة لا يكون إلا إذا كان هناك مجال يدعوها لذلك، من هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة المجال الطبيعي الممتد لموقع مدينة سطيف.

1/ طبوغرافيا الولاية:

تتبدى ولاية سطيف تنوع تضاريسي طبوغرافي مميز، فهي إقليم يتشكل من الجبال والسهول العليا على حد سواء، وهذا بحكم أن إقليم الولاية يمثل منطقة انتقالية بين الأطلسين النلي والصحراوي (الخريطة رقم 05)، حيث يمكن ملاحظة ثلاثة مناطق ذات مشاهد تتحدد بخصوصيات على قدر كبير من التنوع (الخريطة رقم 06) والتي ساهمت في تكون ظاهرة الاستقطاب وهي¹:



¹ ANAT: Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, états des lieux, tendances, synthèses: aout 2008, phase 1, P: 2-7.



1/1 المنطقة الجبلية الشمالية:

تمثل تقريبا ثلث إقليم الولاية¹ وتوافق الجزء الجنوبي لسلسلة الأطلس التلي، تتشكل من جبال بabor، وتتراوح الارتفاعات بها من 700م إلى 2004م عند قمة بabor.

¹ إقليم لـ 11 دائرة إدارية هي بني ورتيلان، فنزات، بوعداس، ماوكلان، حمام قرقور، بوقاعة، بabor، بني عزيز، جميلة، عين الكبيرة، عموشة.

ونجد أن 60% من المنطقة الجبلية الشمالية ذات انحدار يفوق 25% بسبب الخصائص الطبيعية والفيزيائية، حيث تتميز هذه المنطقة بالأودية والشعاب التي تتأثر بالانحدار الشديد، وبالتساقط المعتبر الذي يتراوح بين 700-1200 ملم سنويا، مما يحفز عملية الانجراف وتدهور الوسط الفيزيائي.

وتضم المنطقة الجبلية الشمالية 34 بلدية ما يمثل تقريبا 44% من المساحة الإجمالية لإقليم ولاية سطيف، ويمكن أن نميز ضمن هذه المنطقة نطاقين طبيعيين هما:

نطاق أقصى الشمال:

يمتد إلى حدود ولايتي جيجل وبجاية، ويتشكل من سلسلة جبال متضرسة أهمها: جبل بابور (2004م)، جبل تابابور (1969م)، جبل تالوين (1695م)، يتميز هذا النطاق بمناخ رطب مع تساقط معتبر يفوق 1000 ملم سنويا، وهذا ما سمح بنمو غطاء نباتي غابي كثيف، ومعظم أراضي هذا النطاق تتراوح بين الانحدار القوي ما بين 12-25% والانحدار القوي جدا ما بين 25-50%.

يضم هذا النطاق -أقصى شمال الولاية- 20 بلدية، تشكل مناطق معزولة وبعوائق كبيرة، وهو ما يتطلب تكاليف اقتصادية كبيرة من أجل تهيئة أقاليم هذه البلديات (انظر الصور الموائية رقم 01، 02، 03).



صورة رقم 1: منظر عام من بلدية حمام قرقور الجبلية (الباحث 2016)



صورة رقم 2: منظر على الموقع الجبلي لتجمع بني ورتيلان الصورة ملتقطة من بلدية ذراع قبيلة (الباحث 2016)



صورة رقم 3: نموذج لانزلاق التربة في النطاق الشمالي بلدية ذراع قبيلة (الباحث 2016)

نطاق أقدام الجبال:

عبارة عن سلسلة من التلال ذات خط ارتفاع غير مستمر، وهي تشكل أقدام جبال النطاق الشمالي، حيث ينخفض ارتفاعها تدريجياً حتى تلتحم مع السهول العليا السطيفية، هذا النطاق، ذو انحدارات في عمومها متوسطة، وتتراوح ما بين 3-12%. وهو يشكل إقليم لـ 14 بلدية تمثل مناطق ذات عوائق بسيطة، وبقابليتها للاستقرار والنشاط (الصور الموائية رقم 04، 05).



صورة رقم 4: منظر عام على تجمع عين الروى ضمن منطقة أقدام الجبال (الباحث 2017)



صورة رقم 5: منظر عام من إقليم بلدية عين عباسية ضمن منطقة أقدام الجبال (الباحث 2017)

2/1 المنطقة الجبلية الجنوبية:

تتمثل في جبال بوطالب، وحجر لبيض، وهي تقريبا ذات اتجاه عام شرق غرب، وتشكل الجزء الشرقي لجبال الحضنة، تمتد على طول الحدود الجنوبية لإقليم الولاية، تمثل حد للسهول العليا من جهة الجنوب الغربي للولاية وبطول حوالي 60كم، ونجد أعلى قمة بها هي قمة إفراحان 1886م. أما الانحدارات في هذه المنطقة فهي قوية، وذلك بسبب نشاط التعرية التي تمثل أحيانا نوع من أشكال تدهور التربة،

وتمثل مساحة هذه المنطقة ما يعادل حوالي 13% من مساحة الولاية (DPAT 2008)، وهي تشكل إقليم لـ 05 بلديات ذات تساقط يتراوح بين 200-400 ملم سنويا (الصورة رقم 06).



صورة رقم 6: منظر عام على بلدية الرصفة ذات معدل التشتت الكبير، الصورة من أعالي جبال بوطالب على الطريق الرابط بين الرصفة والحامة (الباحث 2017)

3/1 منطقة السهول العليا:

تتحصر بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتشكل جزء من السهول العليا الشرقية الجزائرية، يتراوح ارتفاعها بين 850م و1100م وهي ذات انحدار ضعيف 0-3%، تتخللها بعض التلال والكتل: كجبل يوسف 1442م، وجبل زديم 1160م، جبل براو 1263م، تحتل مساحة تمثل حوالي 43% من إجمالي مساحة الولاية (DPAT 2008)، وهي تشكل إقليم لـ 21 بلدية، وذات تساقط يتراوح بين 300-500 ملم، وهي تتميز بقلة العوائق، وانسيابية الحركة، وذات إمكانيات كبيرة للاستقرار السكاني والنشاط الاقتصادي، هذه المنطقة تتباين من حيث الخصائص المناخية إلى نطاقين هما:

نطاق السهول العليا السطايفية (السهول العليا الشمالية):

ذات تضرس ضعيف أو منعدم، وتقع على ارتفاع بمتوسط 950م، تتميز بالتصريف الخارجي بواسطة عدة أودية أهمها واد بوسلام، هذا النطاق يتشكل من رواسب حديثة (طمي، طين) وتطبعه الانحدارات الضعيفة، كما يتميز بإمكانيات زراعية هامة، فإتساع سهوله، وخصوبتها الطبيعية، وقابليتها للري، كلها مقومات تشكل رهان رابح للتنمية الزراعية في الولاية، وتتوضع بهذا النطاق أهم مدن الولاية: سطيف، العلمة.

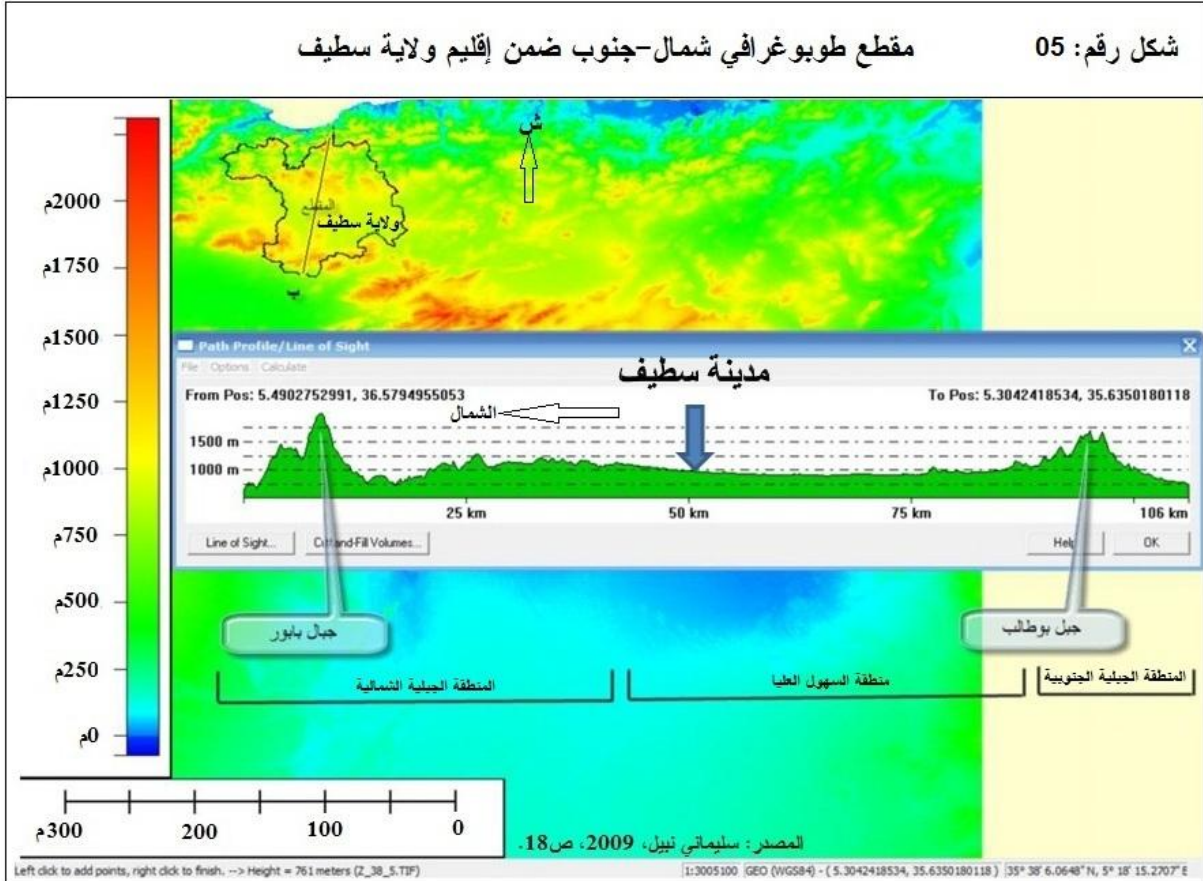


صورة رقم 7: السهول العليا السطايفية على مستوى بلدية مزلق وفي أفق الصورة جبال بوطالب (الباحث 2015).

نطاق السهول العليا السهبية (السهول العليا الجنوبية):

ذات مناظر طبيعية لها خصوصياتها ضمن منطقة السهول العليا، والتي ارتبطت بإرث طبيعته زراعة الحبوب وتربية الماشية، وهو ما جعل هذا النطاق مقصد لعدد كبير من الوافدين (ما جعله يتميز بالمدن الصغيرة والمتوسطة)، نطاق السهول العليا السهبية يجمع بين الديناميات الاجتماعية والسكانية ذات الطبيعة الخاصة، باعتباره منطقة تفاعل بين جبال الشمال وجبال الحضنة وبين نطاقات السهول العليا. يتميز هذا النطاق بعدد السبخات منها سبخة بازر، شط ملول (قلال)، شط البيضة (حمام السخنة)، شط الفراين وسبخة الحميات (عين الحجر)، والتي تشكل أحواض تصريف داخلي للأودية المنحدرة من سفوح الجبال الواقعة جنوب الولاية.

وبالنسبة لموضع مدينة سطيف، ومن الناحية الطبوغرافية، فإن المدينة تقع على أراضي منبسطة سهلة التعمير، حيث أن فارق الارتفاع ليس كبير ويبلغ 270 متر على امتداد 16,4 كم ضمن نطاق إقليم بلدية سطيف، فالانحدارات في أغلبها ضعيفة (شكل رقم 05)، ماعدا الجهة الشمالية الغربية للمدينة أين نجد أعلى الانحدارات (+15%) والتي تغطي مساحة 755 هكتار ما يمثل 5,94% من مساحة إقليم البلدية، وهي عبارة عن خطوط أعراف وسفوح تلال المنطقة الشمالية، وعلى العموم يوجد تدرج في الارتفاعات على مستوى موضع المدينة من الشمال نحو الجنوب. حيث أن مدينة سطيف تتموضع في منطقة يتراوح ارتفاعها ما بين 1000 و1100 متر، وتتراوح نسبة الانحدار في موضع المدينة بين 0,3% و12%.



- ومن الناحية الجيولوجية لموضع مدينة سطيف ولإقليم البلدية، فإن الخريطة الجيولوجية تبين تشكيلات ذات طبيعة وعمر مختلفين، غير أنها ذات بنية بسيطة تتميز بـ:
- تكوينات الزمن الرابع التي تغطي ضفاف المجاري المائية (الطمي، الغرين)، وتأخذ اتجاه شمال-جنوب، وهي بذلك تعكس الاتجاه العام للانحدار والجريان، وتغطي مساحة واسعة جنوب إقليم البلدية وحوض فرماتو شمال البلدية.
 - تكوينات الميو-بليوسين القاري (الزمن الثالث) وتكوينات الزمن الرابع القديم mio - pliocène continental et quaternaire ancien (رمل، حصى، طين، جير...) وهي تطبع تقريبا تكوينات كل السهول في منطقة الدراسة، كما تطبع تكوينات موضع المدينة.
 - الطبقة التلية Nappe telliennes (ضمن طبقة جميلة) تتمثل في كلس بنائي أبيض وصوان أسود وتتواجد شمال بلدية سطيف وغربها وهي غير صالحة للزراعة.
- هذا ويسود مدينة سطيف مناخ متوسطي قاري شبه جاف ذو صيف حار وشتاء بارد رطب ويعد هذا المناخ عاملا إيجابيا يضاف إلى مؤهلات و امتيازات الموقع والموضع، وأهم خصائصه:

- متوسط كمية التساقط 469 ملم سنويا وهي ذات طبيعة متذبذبة، حيث أن أكبر كمية للتساقط تسجل في فصل الشتاء بمتوسط 157 ملم، وفصل الربيع بمتوسط 130 ملم، ثم فصل الخريف بـ 129 ملم، أما فصل الصيف فينخفض فيه التساقط إلى 53 ملم.
 - المتوسط السنوي لدرجة الحرارة يبلغ 13,9°، وهي متغيرة حسب أشهر وفصول السنة، فأدنى الدرجات تسجل في شهر جانفي حيث تصل إلى (-3°)، وتسجل أقصى درجة حرارة في شهر جويلية وتصل إلى 41°م.
 - الرياح في أغلبها شمالية غربية (من أكتوبر إلى أفريل وغالبا ما تأتي بالأمطار)، وشمالية شرقية (من أكتوبر حتى ديسمبر)، أما في فصل الصيف فتتعرض المدينة أحيانا لرياح السيروكو (الشهيلي) وهي رياح جنوبية حارة سرعتها ضعيفة.
- ونظرا لوقوع مدينة سطيف عند نهاية نطاق أقدام الجبال، فهي تتميز بشبكة هيدروغرافية مهمة، على غرار باقي إقليم الولاية الذي يحصي 55 وادي منها ما هو دائم الجريان ومنها ما هو مؤقت الجريان، وكذلك هناك الأودية ذات التصريف الخارجي -تصب في البحر- وذات التصريف الداخلي -تصب في الشطوط والسبخات-، ويطلع هذه الشبكة واد بوسلام دائم الجريان والذي يقع غرب مدينة سطيف ويصب في وادي الصومام، وقد أقيم عليه سد عين زادة الذي يُموّن عدة مدن بالمياه الصالحة للشرب على غرار مدينة سطيف، العلمة...

هكذا، ومن خلال دراسة أهم الجوانب الطبيعية لموضع وموقع المدينة نصل إلى أن:

- مدينة سطيف تقع في منطقة سهلية ذات تربة جيدة، وتشكل ملتقى طرق مهم جعل من عملية نموها تتصف بوتيرة سريعة منذ بعثها كمركز استعماري، كما كان لموضع المدينة وخصائصه الطبيعية، تأثير واضح على بنية وتشكل المدينة ومظاهرها العمرانية وهو ما سنبينه فيما يأتي.

ثالثا: الخصائص الحضرية لمدينة سطيف:

1/ التطور الحضري للمدينة وتشكل ظاهرة الاستقطاب:

المجال يمثل الدعامة الأساسية لاستمرار المدينة من خلال ما يتيح من إمكانيات لنموها وتطورها، وعملية استهلاكه وكيفية تنظيمه تمثل سيرورة تاريخية ذات مراحل لها خصائصها المميزة، تعبر عن وضع المدينة وديناميكتها وقوة تأثيرها، كما أن دراسة مراحل التوسع المجالي للمدينة يبرز تأثير النمو السكاني بمكوناته وعوامله على استهلاك المجال، مع بيان الوتيرة التي نمت بها المدينة، والأسباب المتدخلة في ذلك، وبشكل إدراك القضايا الراهنة للتخطيط العمراني والإقليمي في مدينة سطيف وإقليمها،

قضية استراتيجية يستوجب فهمها تحليل عمليات التطور والتشكل والتخطيط وتبيان أثرها، حيث يمكن تقسيم مراحل تطور النسيج الحضري منذ قدوم الاحتلال الفرنسي إلى مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاستعمار الفرنسي، ومرحلة ما بعد الاستقلال.

فالتواجد الفرنسي ولمدة لـ123 سنة ترك بصمات واضحة -امتدت تأثيراتها حتى الآن- على النسيج الحضري والأدوار التي لعبتها المدينة، أما بعد الاستقلال، فالمدينة عرفت ديناميكية أخرى وبمعطيات جديدة طبعها الاستهلاك المفرط للمجال. إن تحليل كيفية التطور والنمو ومتطلبات التخطيط، تبرز من خلالها الخصائص الأساسية للمدينة، وطبيعة العلاقة بين النواة الاستعمارية الأولى للمدينة وعمليات توسعها بعد الاستقلال، وكذلك العلاقة بين المدينة وإقليمها، لتصبح من المدن المهمة ذات التأثير والإشعاع القويين في جميع المجالات، وعلى كل المستويات المحلي، الإقليمي، الوطني وحتى الدولي.

1/1 مرحلة ما قبل الاستقلال:¹

الفترة 1839-1924م:

حين وطأت أقدام الجيش الفرنسي أراضي المدينة سنة 1839م تحت قيادة الجنرال "غالبا" Galbois كانت عبارة عن كومة من الآثار المهجورة² إضافة إلى تجمع من مباني الطوب والقرميد، ووسط كل هذا أقام "غالبا" هيكل (قلعة) لمراقبة القبائل المتمردة³، والتي كانت بداية لتشكل النواة الأولى للمدينة⁴، وبحلول سنة 1845م كانت منازل الطوب قد أزيحت تماما، إلى أن جاء المرسوم الخاص بالهندسة العسكرية المؤرخ في 1847/02/11، الذي أقر إنشاء مركز سطيف، حيث وإلى غاية 1849م تم توسيع القلعة⁵ لتشكل الحي العسكري للمدينة، وطبقا لتعليمات المخطط التنظيمي الاستعماري، ظهرت

¹ سنعمد في تتبع التطور الحضري لمدينة سطيف أثناء فترة الاحتلال أساسا على:

- Prenant A., OP.CIT. P: 434-451.

-Madani S., OP.CIT. P: 94-98.

- Lützel Schwab C., 2006, La Compagnie genevoise des Colonies suisses de Sétif 1853-1956: un cas de colonisation privée en Algérie, Ed. Peter Lang, Berne.

² Morel D, op.cit, p:16.

³ Morel D, ibid, p:13.

⁴ معبد سفيان، إشكالية توازن الشبكة العمرانية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين الجزائر، 2013، ص: 59.

⁵ خلال الفترة من 1841م إلى 1849م تم استكمال بناء القلعة التي شكلت الحي العسكري والذي احتوى على جناح بملحقات للضباط وثكنات لـ 2200 جندي وإسطبلات لحوالي 300 حصان بالإضافة إلى مستشفى يستوعب حوالي 830 مريض، 4 أفران، مذبح، مخزن، ميدان لعلف الحيوانات. أنظر:

مباني ذات طابع أوربي جنوب الحي العسكري، كانت بداية لتشكل الحي المدني الذي استوطنه الأوربيون¹، وشكّل الحيّين العسكري شمالا والمدني جنوبا النواة الأولى لمدينة سطيف والتي تمثل الآن المركز الأوربي القديم.

وإلى غاية 1850م، تشكلت كظاهرة مميزة نواة لمدينة استيطانية تكونت من 192 منزل وبعدها سكان -أساسا أوربيون- بلغ 727 ساكن وحكمت من طرف السلطات العسكرية².
وقد "تضمنت منشآت طموحة"³ منها:

- 700م من الطرق الرئيسية الكبيرة، و 300م من الطرق الفرعية الصغيرة.
- قنوات للمياه بطول 2760م.
- قنوات للصرف الصحي بطول 380م.
- اثنان من المخازن.
- كما تم بناء كنيسة، مسجد، مكتب عربي، مكتبة، فندق.
- 04 أفران لإنتاج البلاط والطوب (briqueteries)، و 04 مطاحن للحبوب على طول ضفاف واد بوسلام.

ونشير هنا، إلى التحويلات المجالية المصاحبة لهذا التطور، حيث، ومنذ 1852م تم التخطيط لإنشاء 14 قرية للاستيطان الأوربي وهي: العناصر، خلفون، مزلق، عين السفيهة، فرماتو، عين أرناط، عين الطريق، ملاح، الحاسي، عين تموشي Ain temouchi، الباز، عين موس، عين لحشيشية، تينار. وإلى غاية جانفي 1853م كانت 05 منها في إطار التعمير وهي: العناصر، خلفون، مزلق، عين سفيهة، فرماتو، والتي ضمت مجتمعة إلى غاية هذا التاريخ 88 عائلة⁴، وذلك بعد تأسيس شركة جنيف

SCHURER C., La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif, voir le site: http://www.setif.com/Compagnie_genevoise.html consulter le 15 septembre 2014.

¹ أغلبهم سويسريون حسب Denise Morel.

² Prenant A., OP.CIT. P: 434.

³ SCHURER C., La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif, voir le site: http://www.setif.com/Compagnie_genevoise.html consulter le 15 septembre 2014.

⁴ Camborieux A. 1975, Sétif et sa région essai de monographie historique, géographique et économique, Toulouse, p: 103.

للمستوطنين السويسريين في سطيف¹ سنة 1853م La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif، كما شرعت هذه الشركة في إنشاء 04 قرى أخرى هي: البحيرة، عين مسعود، الموان، الأوريسيا. وبحلول سنة 1872م كان شكل مدينة سطيف وبنيتها قد تحددت، وأصبحت المدينة محاطة بسور له أربعة أبواب متقابلة وفي نقاط أساسية تعكس موقع المدينة كملتقى استراتيجي، وهذه الأبواب هي: باب بجاية من الشمال، باب بسكرة من الجنوب، باب قسنطينة من الشرق، باب الجزائر من الغرب، وبهذا تشكلت النواة الاستعمارية للمدينة إجمالاً من حين، ومن طريق رئيسي ذو اتجاه شرق غرب والذي سيشكل لاحقاً جزء من الطريق الوطني رقم 05.

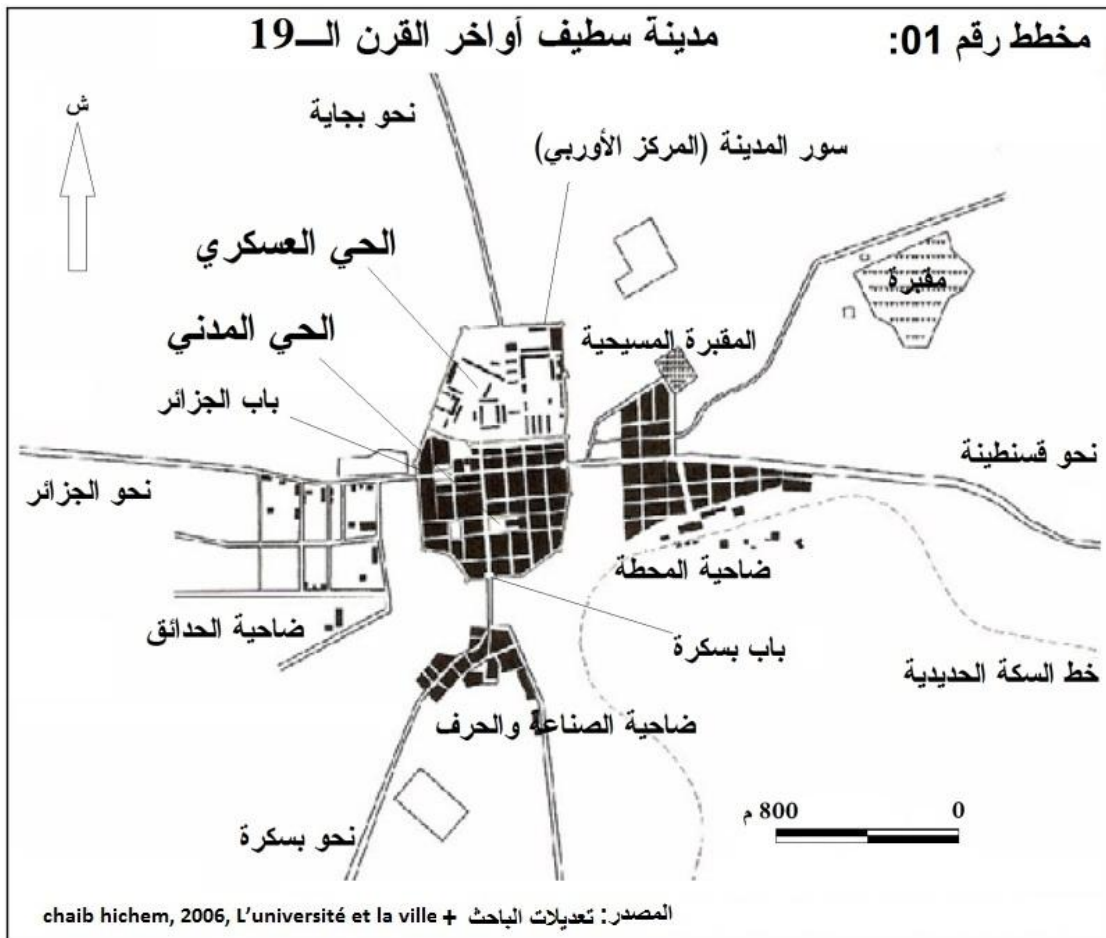
الحي العسكري الذي شيد على الموقع القديم للقلعة البيزنطية بعد توسيعها، تكوّن من ثكنة كبيرة لجنود المشاة والخيالة (الفرسان)، أما الحي المدني فتميز بخطته الشطرنجية والاستخدام المكثف للمجال الذي مثل حضور كل عناصر البنية الحضرية:

- شوارع ذات أرصفة مُشجّرة.
- محلات وأكشاك تحت أروقة من الأقواس.
- منازل ومنشآت عقارية.
- تجهيزات وهياكل إدارية، اقتصادية، ثقافية... شملت ما يلي:
 - قبضة بريدية سنة 1845م.
 - إعادة بناء المسجد سنة 1845م، والذي يعرف حالياً بالمسجد العتيق.
 - مؤسسة بنكية سنة 1855م.
 - فندق المدينة وقاعة للحفلات سنة 1856م.
 - محكمة من الدرجة الأولى سنة 1860م.

¹ حيث أقيمت ثمان شخصيات سويسرية من الطبقة البورجوازية سنة 1853م على إنشاء شركة استعمارية في الجزائر، بمباركة الإمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث، بعد أن وهب لهم المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 26 أفريل 1853 مساحة بـ 20000 هكتار في ضواحي مدينة سطيف ضمن منطقة السهول العليا، مع إمكانية إنشاء عشرة قرى حول مدينة سطيف بشروط تضمنها عقد الامتياز، وبالتعاون مع وزارة الحرب الفرنسية في إطار مشروع استيطاني واسع، وكانت أولى مناطق استقرار لهم هي منطقة عين أرناط حوالي 9 كم غرب مدينة سطيف، ولأكثر تفاصيل حول هذه الشركة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي أنظر:

Lützelshwab C., 2006, La Compagnie genevoise des Colonies suisses de Sétif 1853-1956: un cas de colonisation privée en Algérie, Ed. Peter Lang, Berne.

- كنيسة Sainte Monique سنة 1867م التي أصبحت حاليا مسجد ابن باديس.
 - مدرسة ثانوية سنة 1873م (ثانوية القيرواني حاليا).
 - مقر محافظة فرعية Sous –préfecture سنة 1874م.
 - خط السكة الحديدية سنة 1878م الرابط بين سطيف وقسنطينة.
 - مسرح بلدي في 1896م.
 - النافورة الرمز (عين الفوارة) سنة 1898م.
 - انجاز مطحنتين للدقيق ومصنع للعجائن مع نهاية القرن الـ19م.
 - إضافة إلى الساحات العامة (place Joffre -Ain Fouara)، الميادين (square Barral)، السوق...
- حيث أصبحت سطيف مدينة أوروبية تماما، ويتبادر للذهن أنها تقع في فرنسا إذا استثنينا توافد العرب الأهالي على المدينة في كل حين¹ (مخطط رقم 01).



¹ Algérie-Tunisie, 1901, publiés sous le patronage des compagnies de chemins de fer et de grandes compagnies de navigation, Guides Pratiques Conty, paris, p:214.

ولقد رافق تطور المدينة بداية المضاربة العقارية، وتحويل الأراضي الزراعية لتجزئات بناء بالتزامن مع موجات الهجرة الريفية وذلك منذ سنة 1877م¹، وكان لربط المدينة سنة 1882م بخط السكة الحديدية الذي يصل إلى قسنطينة الأثر الواضح في بداية ظهور تحولات حضرية عميقة من خلال انجاز محطة القطار جنوب شرق المدينة، وهدم السور الذي كان يحيط بالنواة الأولى للمدينة منذ سنة 1925م، وهو ما سمح للمدينة بالتوسع²، وانطلاق عملية التنمية المجالية بتهيئة الضواحي المباشرة، وإعادة توطين سكانها من الأهالي في أحياء جديدة.

وقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- المخطط الشطرنجي للمدينة ذو الهيكل المتعامد والمنتظم بشوارع كبيرة، أروقة، ساحات، وحدائق عامة، عمل على تشكل مركز استعماري نموذجي يتميز بامتداد الطرقات الرئيسية من المركز نحو الأطراف، بحيث تكون التقاطعات عمودية مع الشوارع، وقد حافظ هذا النموذج على الوظيفة التجارية للمدينة.

- شبكة الطرق ترتكز على محورين رئيسيين يربطان الأبواب الأربعة للمدينة.

- الشارع الرئيسي في الحي المدني المعروف حاليا ب شارع قسنطينة، كان يشهد تركيز لعديد التجهيزات الهامة الإدارية والتجارية، وقد قُسم لاحقا إلى ثلاثة أجزاء وهي من شرق إلى غرب المدينة:

- Avenue Jean Jaurès (1 نوفمبر 1954).

- Avenue Clemenceau (8 ماي 1945).

- Avenue Paul Doumer (السعيد بوخريصة).

- شبكة الطرق تحدد مجتمعات سكنية ذات مقاسات منتظمة.

- تشكل الضواحي المباشرة للمدينة les faubourgs والتي تراكمت مع بداية موجات الهجرة الريفية، حيث بداية من سنة 1877م تم تحويل الأراضي الزراعية فيما وراء المنطقة العسكرية إلى تجزئات سكنية (الضاحية السفلى للمحطة)، وبداية من سنة 1880 اكتظ النازحون كمستأجرين في المباني الزراعية، ما أدى لتشكيل ضاحية الحدائق غرب المدينة في جهة باب الجزائر، ثم في سنة 1881م قامت سلطات البلدية بتأجير الأراضي (0,05 فرنك/م² في الشهر ما يمثل 6000 فرنك/هكتار/سنة) وهو ما سمح بظهور تجمع للسكان النازحين من الجنوب عرف بالزمالة أو قرية الزنوج village nègres³، وخلال سنة 1892م بدأت

¹ Prenant A., op.cit, p: 434.

² Cote M. 2006, Guide d'Algérie paysages et patrimoine, Ed Media-plus, Constantine, P: 181.

³ أطلق الفرنسيون عدة توصيفات للجزائريين لم تكن تعبر عن خصوصياتهم الاجتماعية والحضارية منها: negres، وقد تكونت هذه القرية بعد الأحداث التي أعقبت إخماد ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871م وبداية عمليات مصادرة الأراضي، النفي، والتشريد، حيث تشكلت القرية بعد عمليات نزوح من خليط غير متجانس ممن صودرت أملاكهم،

تتشكل ضاحية فقيرة حول سوق العرب (باب بسكرة)، سكانها أساسا من يهود الجزائر وهي التي ستمثل ضاحية الصناعة والحرف لاحقا.¹

- تشكل الضواحي الريفية حول المدينة والتي ضمت كلها مدرسة، كنيسة، والبعض منها أصبح مركز بلدية في الفترة الاستعمارية على غرار الأوريسيا والبحيرة²...، كما أن هذه الضواحي هي التي ستشكل فيما بعد الاستقلال مقرات بلديات وحلقة لتوسع المدينة.

- بقاء المدينة داخل السور إلى غاية 1924م، هذا الأخير الذي كان يشكل جزء من خطة المدينة من خلال النموذج الذي تمثله مدينة سطيف، ويُعرّف الحدود بين المجال الريفي والحضري، وتبعاً لذلك التدخلات التي يقتضيها كل مجال.

- تعتبر هذه المرحلة النواة الأولى لاستهلاك المجال الحضري.



صورة رقم 8: مدينة سطيف بداية القرن العشرين (Denise Morel, op.cit, p:16)

وبهذا مدينة جديدة بعثت من جديد تحمل كل صفات المراكز الاستعمارية ذات التخطيط المتعامد، والشوارع الواسعة ذات الطابع التجاري، وتوفرها على تجهيزات حضرية هامة، ما سيمكن المدينة من قيادة الانطلاقة الحضرية للمراكز الزراعية والريفية.

المشردين، العبيد المحررين، المهاجرين من المناطق الفقيرة بعد حدوث المجاعات، وقد توسعت هذه القرية لتصل سنة 1921م لأكثر من 800 أسرة.

¹ Prenant A., OP.CIT. P: 435-436.

² Reuss, L.M, OP.CIT., p 52.

الفترة 1924-1954م:

بعد الحرب العالمية الأولى، أخذت على عاتقها السلطات الاستعمارية لبلدية سطيف¹ عملية التنمية المجالية للمدينة، وذلك من خلال القيام بأعمال تهيئة الضواحي المباشرة المجاورة للنواة الأولى للمدينة المحاطة بالسور، من أجل المحافظة على تراث المدينة في المركز، حيث وبعد إنشاء تعاونية H.B.M (habitations à bon marché) من طرف المفوض المالي شارلي ليفي Ch. Lévy²، تم تخصيص منطقة شمال الحي العسكري champ de manoeuvre لإنجاز حي Bel-Air (الهواء الجميل) الذي مثل حي لإعادة التوطين - كأول تجربة استعمارية³ - لـ 876 نسمة من سكان قرية الزمالة⁴ الذين لهم حرف تقليدية في نسج الصوف والسجاد، وقد امتدت عملية إعادة الإسكان من 1922م إلى 1933م، وخلال الـ 30 سنة اللاحقة توافد حوالي 2000 نسمة على هذا الحي، وباعتباره مخصص للجزائريين كان يبعد عن مركز المدينة الأوربية بحوالي 1,5 كم من أجل عزله عن الأوربيين.

وبالموازاة مع حي الهواء الجميل تم بناء حي المحاربين (cité des combattants) في الجنوب الغربي لسور المدينة والموجه للأهالي الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م. كما تم بناء حي عسكري ثان (la cité Lévy) سنة 1927م موجه كذلك للأهالي والمعروف حاليا بحي تليجان جنوب شرق المدينة في موضع القرية السابقة.

لقد كان هذا التوجه نحو الأهالي بغية الحد من تدهور الوضع الاجتماعي والصحي، إضافة إلى محاولة احتواء الجزائريين وسكان منطقة سطيف، بالنظر لسعي السلطات الاستعمارية لتكوين فئة من الفلاحين الأهالي ذات وضع اجتماعي مقبول وتعمل في مجال الزراعة والحرف.

¹ أصبحت سطيف بلدية كاملة الصلاحيات ابتداء من 1866م بعد إنشاء هذا النوع من البلديات من طرف السلطات الاستعمارية، حيث يسكنها عدد كبير من الأوربيين وتتمتع بكل الحقوق والخدمات العمومية كمثلياتها في فرنسا، يرأسها رئيس البلدية و مجلس منتخب، وهي ذات مساحة صغيرة.

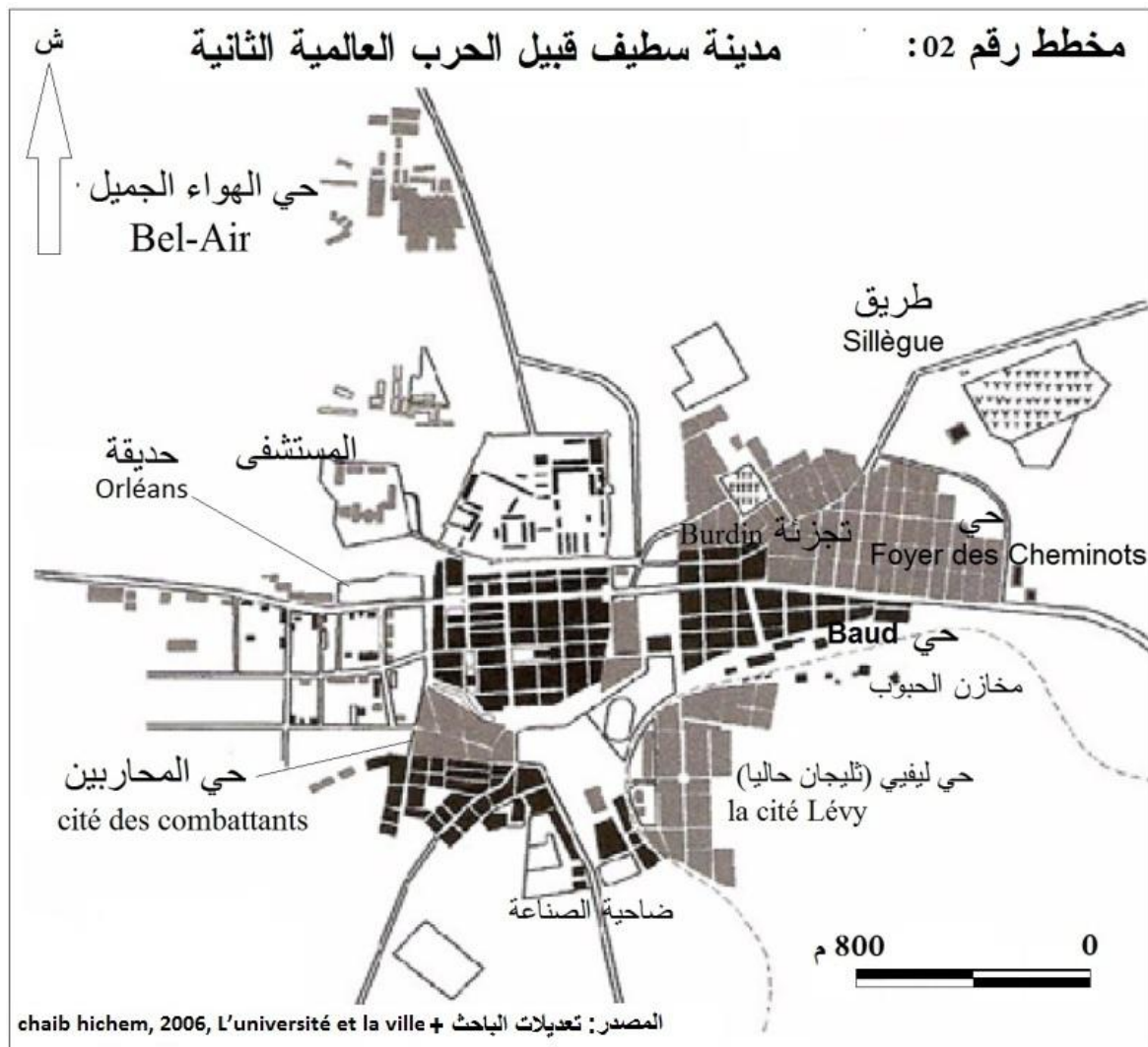
² أسسها شارلي ليفي وهو يهودي فرنسي من مواليد 1872م، انتقل إلى مدينة سطيف مع عائلته سنة 1875م، وفي سنة 1903م أنشأ أول تعاقدية للتأمينات الفلاحية على مستوى الجزائر حملت اسم la Setifienne، وفي سنة 1918م أنشأ بالعلمة أول جمعية تهتم بتبادل الخبرات بين المزارعين، وبعد دراسته للوضعية الاجتماعية للسكان سواء المستوطنين أو الجزائريين وسع نشاطه التجاري إلى مجال العقار والبناء من خلال تعاونية H.B.M، وقد اعتمدت السلطات الاستعمارية على هذه التعاونية في توسيع المدينة.

³ Madani S. & Diafat A. 2011, Urban transformation in a poor resettlement quarter case of Bel Air in Sétif-Alegria: 12th Naerus Conference, The city at a human scale, Network-Association of European Researchers on Urbanization in the South, Madrid, 20 to 22nd October.

⁴ Prenant A., OP.CIT. P: 435-436

وقد كان لانجاز محطة القطار سنة 1925م جنوب شرق سور المدينة، الأثر الواضح في بداية ظهور تحولات حضرية عميقة من خلال هدم السور الذي كان يحيط بالمدينة، باستثناء القسم الشمالي حيث يوجد الحي العسكري وباب بجاية، وهذا ما سمح للمدينة بالتوسع وتجاوز أبواب المدينة: باب قسنطينة، بسكرة، والجزائر.

فهدم باب بسكرة سمح بظهور ضاحية للصناعة والحرف اليدوية، كما أتاح هدم باب الجزائر دمج ضاحية البساتين المتميزة بالسكن المبعثر المحاط بالحدائق، هذه الضاحية التي تمت تهيئتها وإقامة حديقة عامة بها مثلت متحف في الهواء الطلق وهي حديقة Orléans التي تعرف الآن بحديقة الأمير عبد القادر، كما تم الشروع في انجاز المستشفى المدني الذي اكتمل سنة 1939م (المستشفى الجامعي حاليا) والمحاذي لطريق الجزائر (انظر المخطط رقم 02).



أما هدم باب قسنطينة فحفز بناء ضاحية محطة القطار، والتي كانت تشكل مستودعات ومخازن شركة جنيف، الضاحية تشكلت من حي Baud جنوب المحطة، ومن تجزئة Burdin شمال المحطة والتي امتدت حول المقبرة المسيحية وتميزت بنسيج متناوب ذو وحدات مربعة ومستطيلة، وسكنتها الطبقة البورجوازية، وقد توسعت هذه الضاحية حول الطريق الوطني رقم 05 باتجاه قسنطينة. لقد برزت أهمية هذه الضواحي منذ البداية، لأنها شكلت وجهة للطبقات البورجوازية والوسطى من الأوربيين الذين تخلو عن المباني القديمة داخل المركز الأوربي القديم لصالح النازحين، بحكم تدني قيمة سكناته في نظر الأوربيين لمجاورتها مثلاً لسوق العرب أو لوجود نقاط المراقبة ... باستثناء تلك التي تقع في محاور التجارة.

إن هذا التوسع الذي شهدته مدينة سطيف ارتكز على مبدأ المركز/الضواحي، من خلال تركيز أرباح الزراعة والدخل في الاستثمارات الحضرية: التجارة، الخدمات، الصناعات الصغيرة... وكل ما من شأنه أن يعمل على التجميع الحضري، بحيث وفرت المدينة النواة كل الخدمات والمرافق التي يمكن النظر لها كمظهر للدور الذي لعبته المدينة كمركز استقطاب حضري ضمن منطقة زراعية.

وخلال سنوات الثلاثينات ارتفعت أسعار العقار بشكل كبير وتضاعفت تعاونيات البناء، نظراً لعمليات إعادة الهيكلة والتشكيل داخل المركز القديم، إضافة إلى التجزئات والأحياء المستحدثة سابقة الذكر، بالإضافة إلى حي Foyer des Cheminots على مساحة 03 هكتار بين طريق قسنطينة وطريق Sillègue (بني فودة)، وهو ما حفز Ch. Lévy الإعلان عن تأسيس شركة للاستغلال الكهربائي لواد البارد مع بداية الأزمة العالمية لاستقطاب أموال الإقليم السطايفي.¹

كما كان لتوطن رؤوس أموال أجنبية، من خلال مجموعة من الاستثمارات التجارية في مدينة سطيف، الأثر المهم على المدينة التي مثلت المدينة الملتقى ville-étape ومركز لمنطقة زراعية، فمنذ 1924م إلى غاية 1931م كانت شركات: C.I.P.A.N , les Raffineries du Midi, la standard, Shell أنجزت مستودعات لمنتجاتها مقابل مخازن الحبوب التي أنجزت من طرف البنوك مع بداية القرن الـ20م، وهذا على طول السكة الحديدية.²

¹ Prenant A., OP.CIT. P: 436.

² Prenant A., Ibid., P: 437.

ومنذ هذه المرحلة بدأت هجرة كبيرة، واكتظ السكان قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ضمن الأحياء الموجودة خلال هذه الفترة، غير أن هذه الهجرة لم تصاحبها استثمارات مهمة، باستثناء مد شبكة الطرق البرية عبر السهول السطايفية، ما أدى إلى انتشار موجة من المكننة خلال الموسم 1936-1937م. وهكذا، شهدت سطيف خلال هذه الفترة موجتين من الهجرة الريفية، والتي توطنت في الضواحي شبه الحضرية والضواحي الريفية المتدهورة والتجزئات منخفضة السعر، وسرعان ما ظهرت مراكز إعادة الإسكان، التي وُظنت على هامش المدينة. وبهذا، استمر ظهور تجزئات عقارية ضمن الأراضي المملوكة للمستوطنين والتي خضعت للمضاربة، وتوافقت مع النمو السكاني للمدينة وهو ما أدى لانتشار عملية التكتيف ضمن الأحياء الموجودة، إضافة للرفع المتواصل للقيمة السوقية للأراضي الزراعية، وأصبحت المدينة بمظهر أقرب للقرية الكبيرة حيث أحصت حوالي 40000 ساكن لكن بأحياء متباعدة¹.

الفترة 1954-1962م:

مع بداية الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954م، ونظرا لطبيعة الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري والظروف العامة للجزائريين نتيجة إجراءات السياسة الاستعمارية، أصبحت الزراعة الكولونيالية لا تستوعب أعداد كبيرة من اليد العاملة الجزائرية، مما أدى لتدفق الهجرة نحو مدينة سطيف من المناطق المجاورة الشمالية والجنوبية، ما أدى لظهور السكن الهش وغير المنظم حول المدينة والمتمثل خاصة في حي يحيواوي والمعروف بـ طنجة (المخطط رقم 03)، والذي سبب وضعيته لاحقا عند دراسة تمظهر النسيج الحضري بالمدينة.

ومن أجل السيطرة على التوسع العشوائي في حي يحيواوي لجأت السلطات الاستعمارية لمحاولة عزله، من خلال مجموعة من الإجراءات العسكرية وغيرها، في محاولة لغلق الحي من الجنوب على غرار إنشاء مقبرتين متجاورتين للمسلمين واليهود في جنوب الحي.

هذا التحضر المختل الذي حدث بالتوازي مع استمرار الهجرة الريفية، والذي من أبرز علاماته ظهور السكن الهش، كشف عن اختلال في التنظيم الاستعماري السياسي، الاقتصادي، وبالتالي التنظيم المجالي للمدينة.

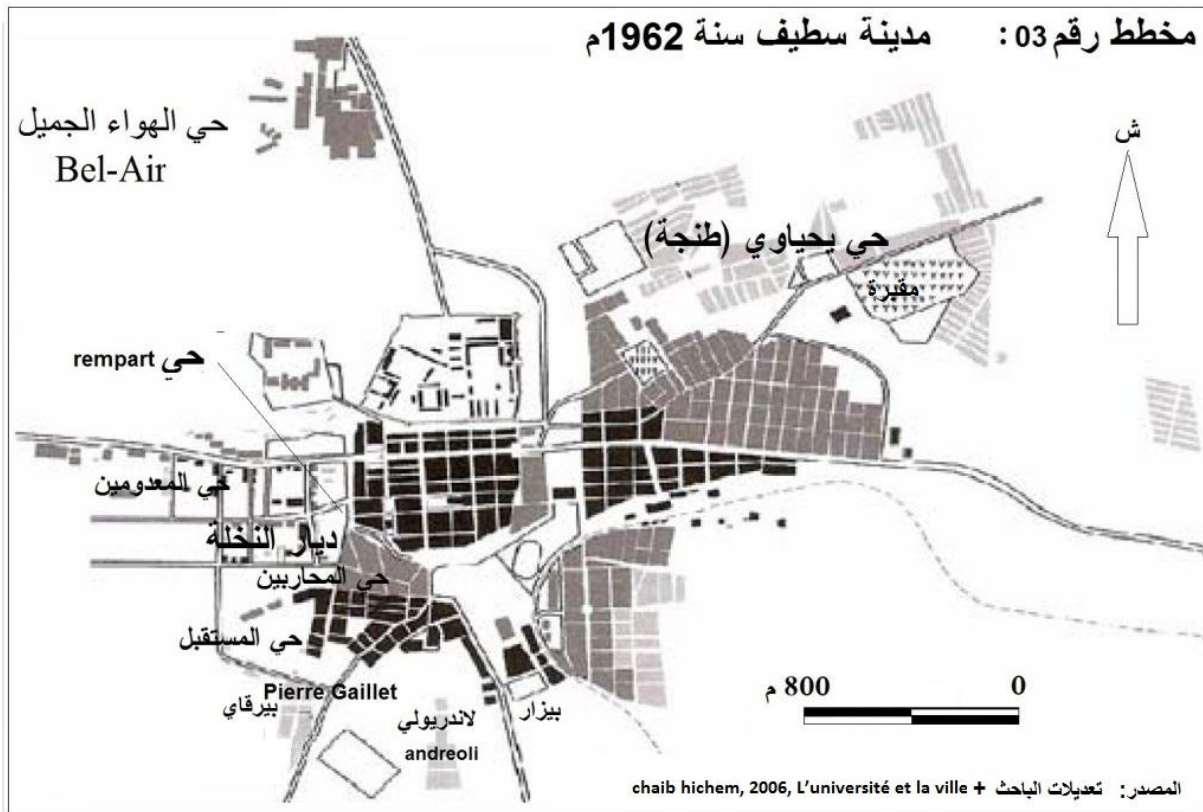
وهكذا، بدأ خلال هذه الفترة اتجاه لدى السلطات الاستعمارية نحو الاهتمام بقطاع السكن، والذي تجسد فعلا من خلال مشروع قسنطينة، حيث في هذا الوقت تم الشروع في بناء العمارات الجماعية ديار

¹ Prenant A., op.cit. p: 436.

النخلة في الجنوب الغربي المحاذي لمباشرة لسور المدينة - تم هدمها سنة 2009م بعد تدهور وضعيتها-، وبداية تجزئة بيرقاي Pierre Gaillet جنوب المركز الأوربي، واللذين خصصا للجزائريين من سكان الضواحي للتخفيف من البيوت الجماعية من نمط ديار عرب.

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور تجهيزات جديدة عززت مركزية المدينة وإمكانيات استقطابها وخدمتها لإقليمها الإداري حيث:

- في سنة 1957م أنشأ مركز التعليم المهني والتقني.
- المحكمة الجديدة في سنة 1959م.
- المحافظة الرئيسية للشرطة في 1960م.



وبعد انطلاق مشروع قسنطينة 1958-1962م، الذي كان يهدف لاحتواء الثورة، باعتباره حمل طابع سياسي-نفسي في إطار السياسة الفرنسية، تم الشروع في إنجاز عديد المشاريع على مستوى مدينة سطيف، والتي انتهت الأشغال في جزء منها قبل الاستقلال ومنها¹:

¹ La ville de Sétif à travers l'histoire, Récupérée le 15/12/2014 sur lien suivant: http://www.setif.com/Histoire_ville_Setif.html

- حي المستقبل l'avenir سنة 1960م.
 - حي Ciloc سنة 1960م والمكون من 130 وحدة سكنية.
 - حي Bel-Air سنة 1961م والمكون من 103 وحدة سكنية.
 - حي ancien rempart سنة 1961م المكون من 66 وحدة سكنية .
 - حي الموظفين fonctionnaires سنة 1961م.
- أما المشاريع التي استكملتها سلطات الدولة الجزائرية بعد الاستقلال فكانت:
- حي Bel-Air سنة 1962م والمكون من 130 سكن.
 - حي nouveau rempart سنة 1966م والمكون من 121 سكن.
- وبعد الشروع في سياسة التخطيط المركزي المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية جاء المخطط الثلاثي الأول 1967-1970م، والذي دُمج ضِمْنَه ما تبقى من مشروع قسنطينة على مستوى مدينة سطيف وشمل:
- حي Cenestal سنة 1968م المكون من 230 سكن.
 - حي بوعروة Bouaroua سنة 1969م المكون من 150 سكن.
 - حي بيزار سنة 1970م المكون من 120 سكن.
 - حي Port Said سنة 1970م المكون من 80 سكن.
- وهكذا، ومع نهاية فترة الاحتلال الفرنسي، أخذ المركز الأوربي شكل النواة المركزية بالنسبة للأحياء سالفة الذكر، وتحول الحي المدني والشارع الرئيسي فيه إلى موضع مركزي لتفرع شبكة طرق المدينة. غير أن أهم ما ميز نهاية هذه المرحلة هو النمط الجديد لاستهلاك المجال، والذي انطبع بالعشوائية من خلال: حي يحياوي، لندربولي، إضافة إلى حي كعبوب الذي نشأ ثم تطور مع مطلع الاستقلال، وهذا ما يفسر سرعة نمو المدينة.

2/1 مرحلة ما بعد الاستقلال:

الفترة من 1962 إلى 1972م:

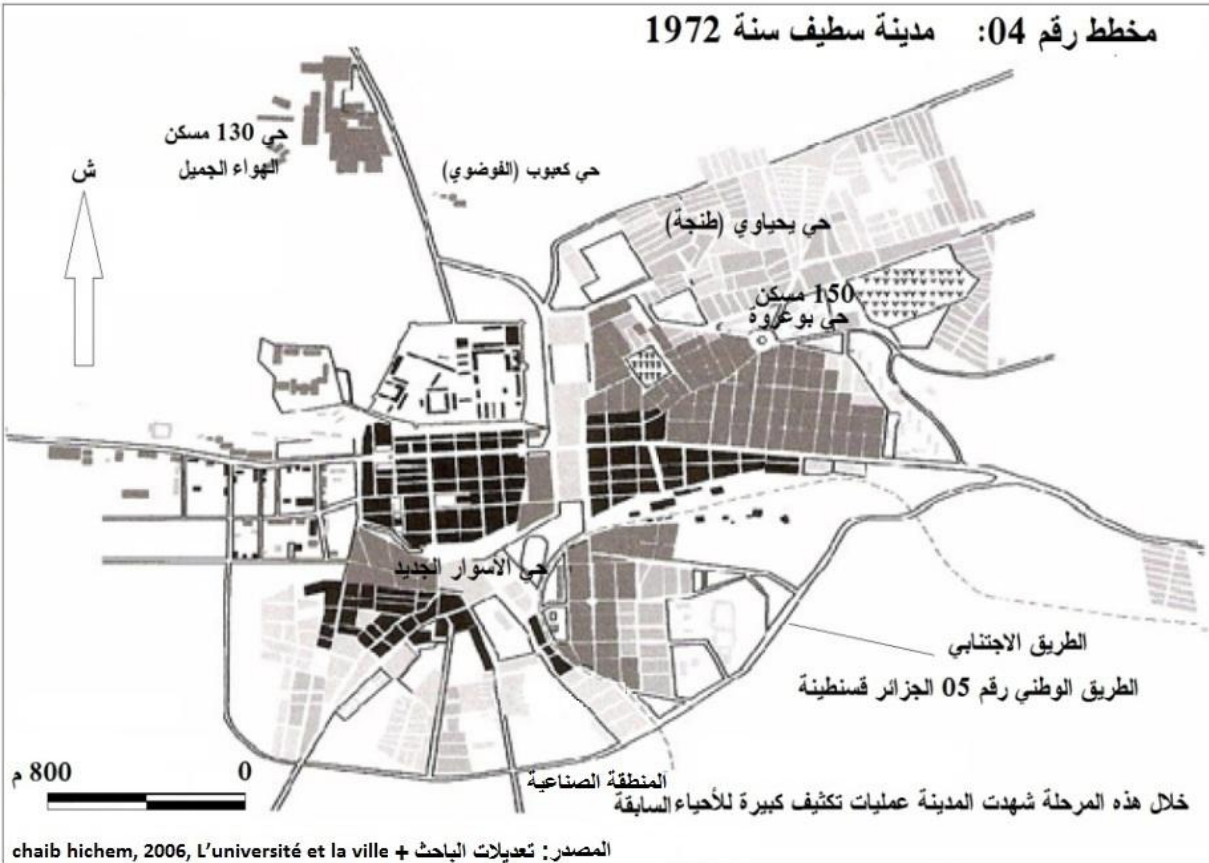
شهدت المدينة خلال هذه المرحلة هجرة كبيرة وافدة من الأرياف، ترتب عنها اكتظاظ على مستوى مجمل أحياء المدينة وظهور أحياء غير منظمة، كما تميزت هذه المرحلة باستمرار التوسع في جميع الاتجاهات، غير أن أهم ما طبع المرحلة هو ظهور النواة الصناعية الأولى في الجهة الجنوبية للمدينة، مع بداية الاستثمار الصناعي المنصوص عليه في المخطط الثلاثي الأول 1967-1970م (المخطط رقم

04)، وهو نمط جديد من الاستهلاك المجالي عرفته مدينة سطيف مع التوجه القوي للدولة نحو التصنيع لتحقيق تنمية متسارعة، على عكس المراحل السابقة التي اقتصرت على المنشآت العسكرية والسكنية والإدارية، وهو ما ولد هجرة ريفية كبيرة، من مظاهرها اكتظاظ المدينة، ونمو للأحياء الفوضوية، وانتشار المضاربة العقارية، مع توسع عمليات التكتيف لأنسجة الحضرية القائمة.

حيث وبعد الاستقلال، ونتيجة المضاربة العقارية، نما حي كعبوب تدريجيا وبطريقة عشوائية على الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين سطيف وبجاية، وبهذا ظهرت أنماط للسكن الريفي في الضواحي وعلى التماس مع مدينة سطيف، في ظل غياب الرقابة نتيجة الظروف العامة التي تلت الاستقلال.

كذلك، خلال هذه الفترة التي عرفت استكمال أحياء مشروع قسنطينة، لجأت السلطات لتكتيف السكن على مستوى الأحياء القائمة، وذلك خلال المخطط الثلاثي الأول، إضافة إلى عملية تكتيف للأحياء المنبثقة بعد الثورة التحريرية (طنجة، لانديولي)، كما ظهرت أحياء بونشادة والمعدومين الخمسة، مع استمرار للمضاربة العقارية التي رافقت تطور المدينة منذ الفترة الاستعمارية وإلى الآن.

عملية التكتيف على مستوى الأحياء شملت كذلك عمليات إعادة الهيكلة، من خلال توطين التجهيزات الكبرى وبعض المنشآت الهيكلية: مقر الولاية، المركب الأولمبي، ثانوية ابن رشيق...



وبهذا، فمرحلة الـ 10 سنوات التي تلت الاستقلال تميزت بعملية التكتيف المتتابع للقطاعات الحضرية القائمة، وتعمير البور الحضري بالتجهيزات الكبرى، مع انعدام التوسع السكني في الجهة الجنوبية.

الفترة من 1972 إلى 1986م: البرامج السكنية والمجمعات الكبرى في إطار المخططات الوطنية

شهدت هذه المرحلة استهلاكا واسعا للمجال، وقد ظهر ذلك جليا في التوسعات جنوب المدينة، بالإضافة إلى توسع المنطقة الصناعية، كما عرفت المدينة اتجاهات جديدة للتوسع العمراني نحو الجهة الغربية في شكل أحياء سكنية جديدة ومرافق تعليمية، إضافة للتمدد نحو الشمال والشمال الشرقي. ولإيجاد نسيج حضري متماسك وكثيف، انطبعت التدخلات الحضرية خلال هذه الفترة بالوصاية والرقابة في إطار البرامج السكنية المخططة القطاعية والولائية، وذلك من خلال تعمير الجيوب العقارية الفارغة في الضواحي المباشرة للأجزاء الحضرية.

وعرفت المدينة خلال هذه الفترة نوع جديد من السكن كنموذج جديد لاستهلاك العقار الحضري، من خلال ظهور المجمعات السكنية الكبيرة لتلبية الطلب الاجتماعي الكبير والمتزايد عن السكن في ظل استمرار الهجرة الريفية، وهو مؤشر عن بوادر أزمة سكن عملت على تغييب التخطيط الوظيفي للمدينة، خاصة وأن مسألة توفير السكن طرحت من جانب كمي ومن جانب قدرات الانجاز، وبدأ النظر للأراضي العسكرية شمال المدينة كاحتياطات عقارية كبيرة يمكن أن توفر وعاء مهم ومعتبر لانجاز السكن. غير أن استمرار أزمة السكن في مدينة سطيف، وكذلك في الجزائر ككل، أدى لتبلور الوعي تدريجيا حول الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، باعتبارها تعود لعملية التحضر المختل، وارتباطها بغياب أو على الأقل بسوء التهيئة الإقليمية.

إلا أن هذه الأزمة وضغوطات توفير السكن أدت لعمليات تكتيف الأحياء القديمة، والشروع في توطين مجمعات كبرى من نوع HLM¹:

- 750 سكن ضمن حي Bel Air.

- 600 سكن ضمن حقل المناورات العسكري champ de manoeuvre شمال المركز الأوربي.

¹ هيئة موروثه عن المؤسسة الاستعمارية Habitat à Loyer Modéré، أصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية واستقلال مالي سنة 1976 وتعمل على تحقيق البرامج الوطنية للسكن الموجه لذوي الدخل الضعيف، ثم تحولت إلى مؤسسة وطنية ذات طابع تجاري سنة 1991 تحت مسمى ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) ليتوسع دوره إلى ممارسة نشاط الترقية العقارية بإنجاز وبيع مساكن ترقيوية.

- 300 سكن على محور طريق الجزائر العاصمة (حي المعبودة).
- 1000 سكن جنوب المدينة على محور طريق بسكرة.
- 400 سكن جنوب المدينة كذلك على محور طريق بسكرة.
- (ZHUN)¹ 1006 سكن + 1014 سكن في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية من المدينة.

وإضافة لهذا، تم إنجاز تخصيصات سكنية على مستوى التجمعات الثانوية في كل من عين الطريق ب 266 قطة أرض، وفرماتو ب 116 قطة أرض، وهو مظهر لتشبع المدينة ومحاولة تخفيف الضغط المسجل على العقار الحضري بها. وبهذا ظهر أن التجمعات الثانوية يمكن أن تلعب دور مهم في تخفيف الضغط عن مدينة سطيف من خلال استقبالها للفائض السكاني من الأحياء المكتظة، هذا فضلا عن أنها كانت منطقة لاستقرار الهجرة الوافدة من المناطق الريفية للولاية، ومن المناطق المجاورة لمدينة سطيف. غير أن هذه الوضعية انعكست سلبا على هذه التجمعات بسبب قلة المشاريع السكنية وغياب المراقبة الصارمة للمجال بها، ما أدى لانتشار البناء الفوضوي في كل التجمعات الثانوية الـ 07 المحيطة بمدينة سطيف وخاصة في المرحلة التالية التي طبعها الظروف الأمنية الصعبة.

هذا وقد أدت سياسة المجمعيات الكبيرة إلى استهلاك معتبر للعقار، وزيادة التوسع المجالي للمدينة، ما جعل مدينة سطيف تعرف تحولات في الهيكلية الحضرية، والتي أدت إلى ضعف الارتباط والتمفصل ووجود انقطاع في النسيج الحضري، الأمر الذي قاد إلى مسألة التحكم والتسيير الحضري، وبالتالي طفت إلى السطح إشكالية التخطيط الحضري، ليس فقط على مستوى مدينة سطيف، ولكن بالنسبة للمدينة الجزائرية ككل التي شهدت تقريبا نفس الظروف العامة في مسار نموها وتطورها. لذلك ظهر خلال هذه الفترة على مستوى مدينة سطيف المخطط العمراني الموجه PUD سنة 1982م، والذي نتج عنه 1500 هكتار من العقار الحضري، هذه المساحة التي كان من المفترض أنها تغطي حاجة السكان والمدينة لغاية سنة 1995م²، كما ظهر أيضا مخطط التهيئة الولائي سنة 1984م.

خلال هذه الفترة ظهرت قطاعات حضرية ومنشآت عمرانية جديدة، ستخضع هي الأخرى للتكثيف في المستقبل القريب، كما ظهرت خلال هذه الفترة تجهيزات جديدة منها: المركز الجامعي فرحات عباس، معهد الشبه طبي، مقر جديد للمجلس الشعبي البلدي...

¹ مناطق السكن الحضري الجديدة zones d'habitat urbain nouvelles

² غير أن نمو وديناميكية المدينة أثبتت عكس ذلك.

الفترة 1986-2000م: سياسة التسيير العقاري وظهور الترقيات العقارية.

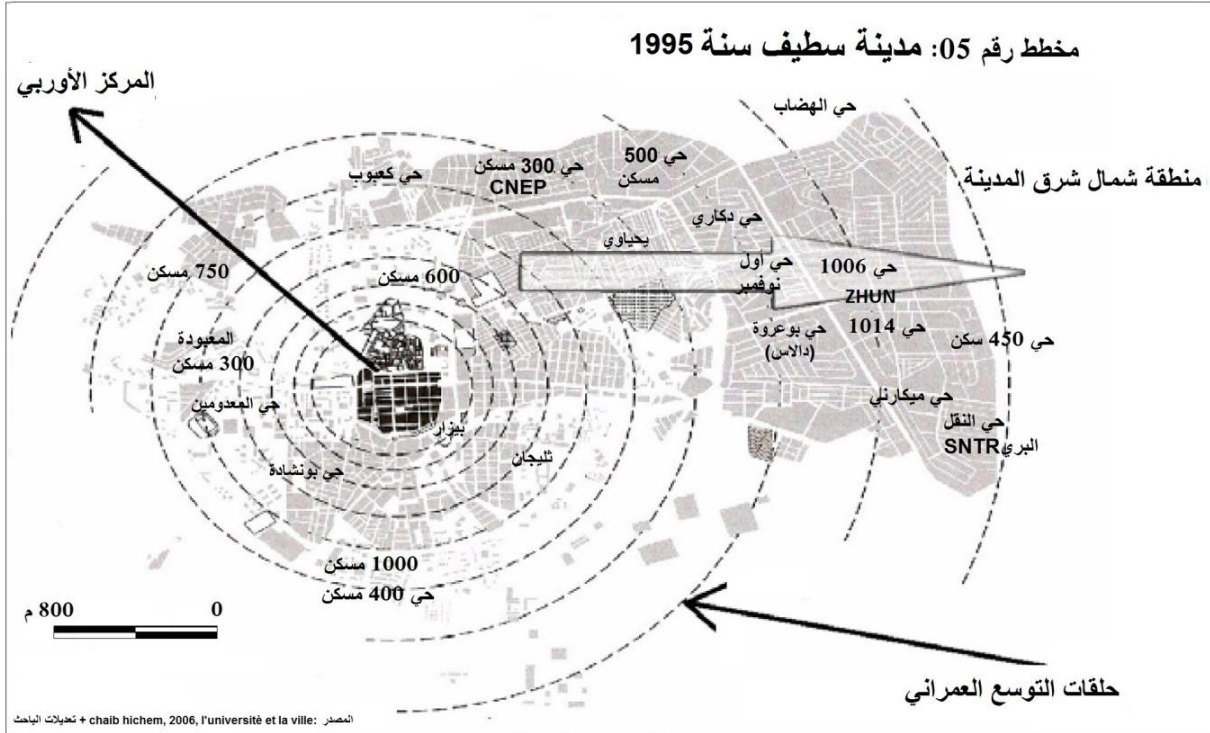
لقد كانت الدولة منذ الاستقلال وإلى غاية مطلع الثمانينات تمثل المتعامل الوحيد في مجال المنشآت العمرانية والمناطق الصناعية والمرافق الإدارية والتجهيزات الحضرية، إضافة إلى مركزية التسيير فيما يتعلق بالتهيئة والتنظيم العمراني على مستوى الوطن، بما في ذلك قطاع السكن من حيث البرامج والإنتاج... غير أنه، ومع بداية ملامح أزمة سكن، خاصة في المدن الكبرى على غرار الجزائر العاصمة، لجأت سلطات الدولة إلى منح البلديات صلاحيات تكوين الاحتياطات العقارية من حيث تهيئة وتوزيع تخصيصات معدة لبناء مساكن، كما منحت البلديات صلاحيات إصدار وتسليم رخص البناء وتسيير الاحتياطات العقارية مطلع الثمانينات.

حيث وبعد تحرير السوق العقارية ودخول البلاد في أزمة اقتصادية، ظهرت سياسة جديدة ذات طابع رأسمالي، وما نتج عن ذلك من تحول السكن إلى منتج اقتصادي يخضع للعرض والطلب، حيث على مستوى مدينة سطيف ساد توجه قوي نحو نمط المساكن الفردية من نوع الفيلات، وتم تحويل قطاعات واسعة من (ZHUN) التي تمت دراستها سنوات السبعينات إلى تجزئات موجهة نحو فئات اجتماعية ومهنية، بالإضافة إلى انتشار واسع للوكالات العقارية، الأمر الذي أدى لعودة المضاربة العقارية وبقوة.

حيث تم الشروع في إنجاز العديد من التجزئات السكنية على غرار توسيع حي حشمي (الشرط الأول)، بوعروة (دالاس)، تجزئة أولاد ابراهم...

كما تم إنجاز تجزئات ووحدات سكنية معزولة في إطار إعادة هيكلة وتكثيف القطاعات التي تتيح جيوب عقارية مثل: حي يحيياوي، ثليجان، حي المعدومين، حي المستقبل، حي بونشادة. إضافة لتجديد حي بيزار لصالح إنشاء مقرات لشركات ومؤسسات على غرار BCR، ERIAD، CNAS، مديرية التربية، وتحويل مكانه نحو المركز الضاحوي عين الطريق، هذا الأخير الذي تواصلت به البرامج السكنية التي انطلقت في مرحلة سابقة.

ورغم أن توسع المدينة كان تقريبا في كل الاتجاهات -على غرار الشرط الثالث من 500 سكن (المعبودة) غرب المدينة-، إلا أن التعمير استمر أكثر في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية، وذلك بعد تنفيذ برنامج السكن الاجتماعي 1014 سكن، برنامج CNEP البيع بالإيجار، 1006 سكن، حي الهضاب، حي 300 سكن (مخطط رقم 05).



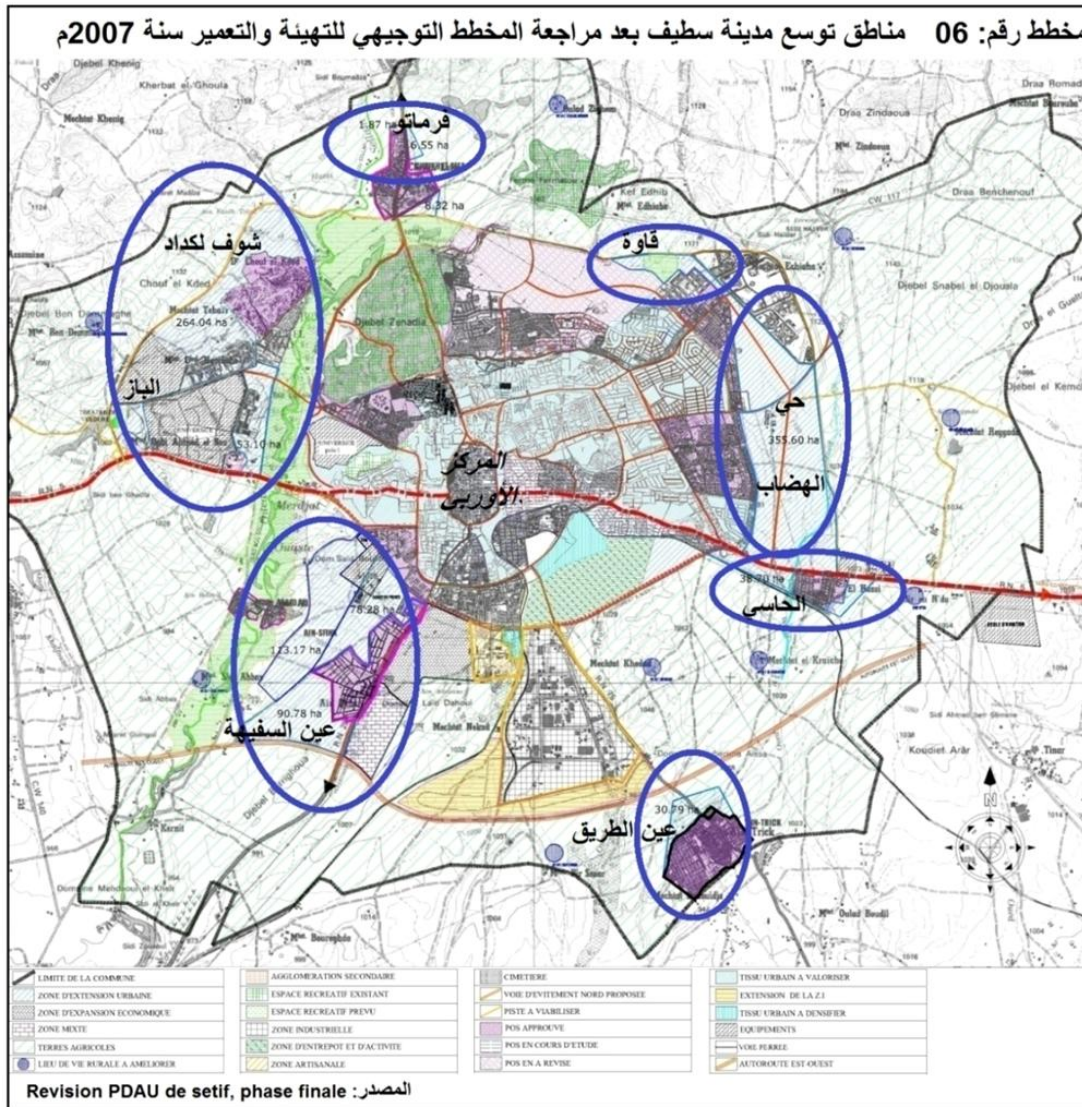
وبالنسبة للتجهيزات فقد ظهرت بعض المنشآت الكبرى مثل فندق 'hôtel des postes'، حديقة التسلية، النصب التذكاري مقام الشهيد، السوق المغطاة (ماليزيا) في حي المستقبل، تكثيف المنشآت داخل حي الجامعة، مقر سونغاز في بوعروة، بالإضافة للمدارس الابتدائية التي ظهرت في عديد الأحياء سواء التي تفتقر لها أو التي تم تكثيفها.

ونشير هنا إلى توسع ظهور التخصيصات السكنية في التجمعات الثانوية المحيطة بمدينة سطيف، لتشمل 03 تجمعات ثانوية أخرى وهي: شوف لكداد، عين السفيهة، الحاسي، حيث تم تخصيص ما مجموعه 219 قطعة أرض في شوف لكداد وذلك سنة 1995م، كما شهد تجمع عين السفيهة تخصيصات للخواص على غرار تخصيصات رجاح... كما استمر التخصيص في عين الطريق بـ 583 قطعة على أربع حصص من النمط الترقوي و317 قطعة من النمط الاجتماعي.

وبهذا اتضح أن هناك 05 تجمعات ثانوية أصبحت تلعب دور مهم في الدفع نحو سياسة إعادة توزيع السكان وتخفيف الضغط عن مدينة سطيف، لكن في الوقت الذي ظهرت فيه أهمية التجمعات الثانوية كانت تشكل بالقدر نفسه عبء على المدينة فيما يخص المرافق والتجهيزات وكذلك وسائل النقل.

الفترة 2000-2017م: ضم الضواحي والتوسع في كل الاتجاهات

استمر التوسع في الجهة الغربية (حي 700 مسكن)، كما تم الشروع في تهيئة ضاحية شوف لكداد وانطلاق عملية التوسع فيها، ونفس الأمر بالنسبة لعين السفيهة، كما استمر التوسع في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية على مستوى حي الهضاب وقاوة (انظر المخطط رقم 06)، هذا فضلا عن عمليات إعادة التجديد وإعادة الهيكلة التي شهدتها بعض الأحياء مثل حي لنديولي وأجزاء من حي كعبوب.



إلا أن أهم ما ميز هذه المرحلة، هو الدينامية العمرانية الكبيرة، والتي ظهرت من خلال عودة التوسع المجالي الكبير للمدينة، بعد أن تجاوزت كل الحواجز السابقة سواء الطبيعية أو الإدارية أو الاقتصادية أو حتى القانونية من خلال تجاوز قوانين حماية الأراضي الزراعية... هذه الموانع التي شكلت إلى فترة قريبة حواجز لتوسع المدينة، وحولت جزء من الاحتياجات العقارية إلى التجمعات الثانوية، ثم في مرحلة لاحقة إلى النطاق الحضري والبلديات المجاورة لبلدية سطيف في إطار تحولات تخطيطية - كما

سنرى فيما سيأتي من هذا الفصل- وهذا لنفاذ الاحتياطات العقارية المبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (1997)، كل هذه التحويلات تدفع بمدينة سطيف لتشكل المدينة الإقليم خاصة بعد دخول هذه التجمعات الثانوية إلى الشبكة الحضرية، وضم عدد منها للمدينة رغم عدم وجود تواصل واستمرارية للكثلة العمرانية للمدينة.

2/ نموذج النمو والتطور العمراني لمدينة سطيف

يظهر مما سبق من خلال تحليل تطور البنية العمرانية لمدينة سطيف أن المدينة نمت حسب نموذج النمو المركزي والمكون من 05 حلقات وهي:

- المركز: وهو النواة الأوربية.
 - الحلقة 01: مكونة من الأحياء السكنية ذات النسيج المنتظم وهي: حي معيزة، حي المحطة، حي ثليجان، حي القاهرة Caire، حي المحاريين وهي تشكل المدينة الاستعمارية.
 - الحلقة 02: تتكون من الأحياء العشوائية بنسيج غير منتظم وهي حي يحيايوي، بونشادة، حي المستقبل، كعبوب، بيزار، لنديولي.
 - الحلقة 03: تضم المجمعات الكبرى وهي ZHUN، منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية.
 - الحلقة 04: تتشكل من قاوة، الهضاب، توطن التجهيزات الكبرى المهيكلة مثل القطب الجامعي (الباز)، القطب الطبي رقم 03، القطب الرياضي.
 - الحلقة 05: تتشكل من التجمعات الثانوية وهي: فرماتو، الحاسي، شوف لكداد، عين الطريق، عين السفيهة.
- غير أن هذه الحلقات ليست ذات انتظام هندسي في كل الاتجاهات كما تختلف من حيث النسيج، نمط السكن... كما أنها قد تتداخل نتيجة عمليات التكثيف وإعادة الهيكلة.

3/ تمظهر النسيج الحضري Configuration des tissus urbains:

إن المدينة بما تظهر عليه تشكل تعاقب لمجموعة من المدن عبر الزمن، وكل مرحلة تبدي نسيج يختلف عن المرحلة السابقة، مما يؤدي إلى تقطع وعدم استمرارية على المستوى المورفولوجي والنمطي ونميز:

- على مستوى التقطيع quadrillé: نجد النسيج الشطرنجي المنتظم على مستوى المدينة الاستعمارية، والنسيج الشطرنجي غير المنتظم على مستوى أحياء يحيايوي، بيزار، كعبوب.

- على مستوى التطبيق le zoning: نجد النسيج النطاقي الذي يتمثل في المجمعات الكبرى ZHUN بكل أشكالها.

ودراسة المشهد العام للهيكل العمراني بمدينة سطيف تظهر خصائص عامة هي:

- عدم تجانس البنية العمرانية من خلال تداخل أنماط السكن، فالنواة القديمة المتمثلة في المركز الاستعماري، ثم الأحياء التي تشكلت بطريقة عشوائية وكذلك الأحياء المخططة التي تشكلت خلال فترة الاحتلال، ثم الأحياء السكنية التي بنيت بعد الاستقلال سواء في إطار الوحدات السكنية أو التجزئات العقارية نهاية الثمانينات وخلال فترة التسعينات، ضف إلى ذلك تداخل الأنماط السكنية العشوائية مع السكن المخطط على مستوى الضواحي: شوف لكداد، وعين الطريق، فرماتو.
- انتشار السكن غير اللائق ليس فقط على مستوى الضواحي، بل حتى على مستوى التجمع الرئيسي لمدينة سطيف.
- تدهور حالة السكنات في المركز الأوربي القديم الذي يشكل رصيد تاريخي وثقافي ومركز استقطاب مهم سواء على مستوى المدينة نفسها¹ أو على مستوى إقليمي وجهوي باعتباره يحوي عديد التجهيزات والهيكل المهمة مثل البنوك، الفنادق، مساحات تجارية مهمة...
- البنية العمرانية لمدينة سطيف في تطور ونمو مستمر بسبب استهلاك الاحتياطات العقارية وتشبع نسيجها العمراني، فالكتلة العمرانية للمدينة قفزت نحو الضواحي القريبة: شوف لكداد، عين السفيهة، الحاسي، عين الطريق، فرماتو، عبيد علي.

1/3 الحالة العامة للنسيج الحضري:

إن دراسة حالة النسيج الحضري تركز على المعايير التالية:

- درجة هيكلية المجال.
- درجة وظيفية المجال.
- نوعية الهندسة المعمارية وحالة المنشآت.
- حالة شبكة الطرق والفضاءات العامة.

¹ سعدي عبد المنعم، بخوش مراد، المركز الأوربي لمدينة سطيف التحويلات الحضرية وآفاق التنظيم، مذكرة تخرج في التهيئة الحضرية، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، جوان 2004، ص: 110.

من خلال ما سبق فإن معاينة النسيج الحضري الحالي لمدينة سطيف تسمح بتمييز ما يلي:
-نسيج متدهور:

يتمثل أساسا في المركز الأوربي، الذي يمثل تراث مادي هندسي ومعماري، غير أنه في حالة تدهور مستمر، حيث أن أكثر من نصف مبانيه في حالة متهالكة وفي مرحلة جد متقدمة. خاصة وأن هذا المركز يشهد الآن حركة تجارية وسياحية كبيرة، بالنظر لاحتضانه المجمع التجاري Park Mall و عديد التجهيزات الإدارية والفندقية والترفيهية (حديقة التسلية)...، لذلك، فعملية تجديد مبانيه القديمة أصبحت ضرورة ملحة، لكن في إطار التثمين واسترجاع القيمة التاريخية والثقافية لهذه المباني، وفي هذا السياق، بدأت عملية انجاز مخطط لشغل الأراضي للمركز الأوربي لكنها لم تستمر، ما يطرح إشكالية التجديد العفوي غير المنظم، وهي الحالة التي تم الوقوف عليها في عديد المباني.



صورة رقم 9: تدهور حالة البنايات على مستوى المركز الأوربي (الباحث 2015)



صورة رقم 10: عمليات تجديد عفوية لبنايات المركز الأوربي (الباحث 2015)



صورة رقم 11: عملية ترميم البنايات الأوربية (الباحث 2016)

-نسيج في حالة سيئة:

يبرز هنا، حي بيزار الذي ظهر بشكل عشوائي زمن الاحتلال الفرنسي سنوات الخمسينات من القرن الـ20م، وهو نسيج كثيف وأغلب منشآته لا تتوفر على متطلبات الرفاهية، بلا جمالية هندسية، غير صحي، وغير متجانس، وهو يعطي نظام حضري غير عقلاني، كما يبدي مشاكل في المظهر البصري، الولوج، المرور، بنية الفضاءات العامة، التنظيم... هذا النمط من النسيج، يدفع باتجاه عمليات التجديد وإعادة الهيكلة، لإعطاء هذه الأحياء مظهر وبنية متطورة (الصور رقم 12، 13، 14).



صورة رقم 12: تدهور المساحات الخضراء على مستوى حي بيزار (الباحث 2016)



صورة رقم 13: تشوه المظهر البصري بحي بيزار (الباحث 2016)



صورة رقم 14: انعدام التجانس العمراني بحي بيزار (الباحث 2016)

-نسيج كثيف:

يتمثل أساس في حي يحيواوي (طنجة) الذي يتميز بنسيج ذو كثافة عالية، ويعطي مظهر فوضوي في تنظيمه العام، ويظهر ذلك من خلال تجزئات غير منسجمة من حيث الطول، الشكل، التخطيط، والولوج... (الصور رقم 15، ورقم 16)، وهو حي مبني بدون طابع خاص، كما أن جزء كبير من مبانيه قديمة ومتداعية، كما يتميز كذلك بـ:

-الطرق غير متجانسة ولا تستجيب لمتطلبات الحركة الحالية سواء للسيارات أو حتى المشاة.

- غياب الفضاءات العمومية ومساحات اللعب الضرورية للحياة الاجتماعية بالمدينة.



صورة رقم 15: جانب من مظهر التنظيم الفوضوي لحي يحيايوي (طنجة) من الحقبة الاستعمارية (الباحث 2016)



صورة رقم 16: طرق لا تستجيب لمتطلبات الحركة بحي يحيايوي (الباحث 2016).

وقد خضع الحي من وقت لآخر لإعادة الهيكلة والتجديد، في محاولة لمحو الصورة السلبية المرتسمة عن هذا الحي منذ عقود. لكن بقي الحي دائما دون كفاية من حيث التجهيزات المرافقة.

- نسيج غير مهيكّل *déstructuré*:

يتمثل في أحياء: فرماتو، شوف لكداد، عين سفيهة، عين الطريق، الحاسي (الصورة 17 و 18)

والتي تتميز:

- فضاءات عامة وطرق غير منتظمة.

- نسيج عشوائي.
- شوارع ضيقة، أزقة وطرق ملتوية.
- السكن في كثير من الأحيان أنجز دون تدخل معماري خاص باستثناء بعض المباني الحديثة.



صورة رقم 17: جانب من حي شوف لكداد الفوضوي (الباحث 2016)



صورة رقم 18: التوسعات الحديثة المخططة بجوار حي شوف لكداد الفوضوي. (الباحث 2016)

هذا وقد كانت التجمعات الثانوية: عين سفيهة، عين الطريق، الحاسي، شيخ العيفة (فرماتو)، عبيد علي، موضوع دراسة لإعادة الهيكلة والتكثيف في إطار مخطط شغل الأراضي (POS)، هذه الدراسات من

شأنها أن ترفع من المستوى الحضري لهذه التجمعات، للوصول إلى حالة من التوازن المحلي من خلال منحها تجهيزات لازمة لتنميتها.

-نسيج يحتاج لإعادة التأهيل:

يتمثل أساسا في: حي 20 أوت، حي سوناطراك، حي بن بفاق، والتي تتشكل من وحدات كبيرة من السكن غير اللائق، تعرف مشاكل تتعلق بالنظافة، الأمن، الهيكلة، الوظيفية، التنظيم، المكونات الحضرية، غياب الفضاءات العمومية، فهي تعرف سوء استخدام حضري (صورة رقم 19، ورقم 20).



صورة رقم 19: انعدام التهيئة وغياب الفضاءات العامة بحي 20 أوت (1000 مسكن). الباحث (2016)



صورة رقم 20: تدهور النسيج الحضري بحي سوناطراك. الباحث (2016)

-نسيج في طور التشكل:

يوجد في القسم الشمالي الشرقي من المدينة، ويشمل حي حشمي، حي الهضاب 02، بعض القطاعات من ZHUN، قطاع SNTR، القطاع الجنوبي لقاوة، وقد كانت هذه الأحياء موضوع دراسة لمخطط شغل الأراضي (الهضاب، قاوة، ZHUN) والتي استفادت بموجبها من عدة برامج للسكن بعدة صيغ.



صورة رقم 21: حي الهضاب نسيج في طور التشكل. الباحث (2017)

-نسيج ضعيف التجهيز:

يتعلق الأمر بـ حي 1014 سكن، حي حشمي، توسعة حي الهضاب، والتي يمكن تصنيفها على أنها مرآقد، نظرا لكثافة السكن وغياب الفضاءات العامة، وإهمال توطين التجهيزات الضرورية لتلبية حاجات السكان.



صورة رقم 22: حي 1014 مسكن نموذج للنسيج العمراني ضعيف التجهيز. الباحث 2017

وبالإضافة إلى ما سبق يمكن كذلك أن نميز ما يلي:

-منطقة النشاطات والتخزين ZEA: تقع في الجنوب الشرقي للمدينة ب مساحة 130 هكتار، وهي غير منظمة، وتوطن الأنشطة فيها يأخذ مظهر فوضوي (مستودعات وسكنات)، كما توجد بها مساحات قابلة لاستقبال برامج جديدة، ويمكن أن نصنفها ضمن النسيج غير المهيكل.



صورة رقم 23: منطقة النشاطات والتخزين نسيج غير مهيكل. الباحث 2017

-المنطقة الصناعية: تتميز ب: موقعها الاستراتيجي جنوب مدينة سطيف بالقرب من المحاور الكبرى للحركة، سهولة العلاقات السكن-العمل، وانسيابية نقل البضائع، وهي قاعدة متنوعة ب 282 هكتار.



صورة رقم 24: الموقع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بمدينة سطيف بمحاذاة الطريق السيار. الباحث 2017

رابعاً: تكون ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف: المظاهر والنتائج

1/ تسارع عملية الاستهلاك العقاري كنتيجة لقوة استقطاب المدينة لإقليمها:

لقد مر حجم الاستهلاك العقاري من 38,83 هكتار سنة 1851م، كأول مرحلة لاستهلاك المجال الحضري حين بدأت تتشكل النواة الاستعمارية، ليلبغ 3377 هكتار سنة 2008م (الجدول رقم 02)، هذه الزيادة الكبيرة في استهلاك العقار عبرت عن سرعة نمو المدينة وتمدد مجالها الحضري، كما تعكس كذلك، مركزية المدينة واستقطابها لمختلف الفعاليات المكونة للأقطاب الحضرية، حيث شهدت المدينة عمليات مرحلية لاستهلاك العقار، لها خصائص ومميزات، وطبعتها الظروف الإقليمية لمجال نفوذ المدينة ووضع المدينة نفسه.

الجدول رقم 02: تطور استهلاك العقار الحضري في مدينة سطيف من سنة 1851 إلى 2008م.

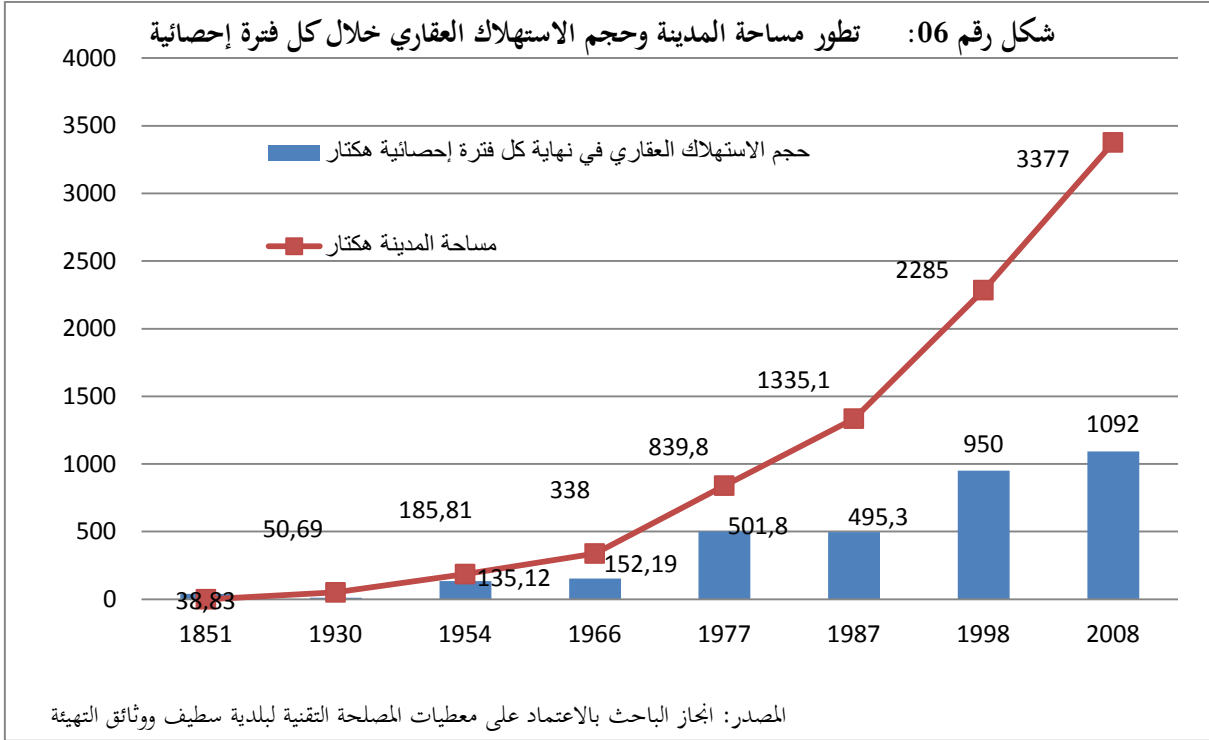
السنة	المساحة المعمورة	حجم الاستهلاك العقاري (هكتار)	متوسط الاستهلاك هكتار/سنة	نسبة زيادة استهلاك العقار	نسبة العقار 2008-1966
1851	38,83	38,83			
1930	50,69	11,86	0,15	30,54%	
1954	185,81	135,12	5,63	266,56	
1962	333,84	148,03	18,50	79,66	
1966	338	*4,16	1,04	1,24	999,11 %
1977	839,8	501,8	50,18	148,46	
1987	1335,1	495,3	49,53	58,98	
1998	2285	950	95,00	71,15	
2008	3377	1092	109,2	47,79	

* تمثل مساحة صغيرة نظراً لاستكمال المشاريع المبرمجة خلال الفترة الاستعمارية. المصدر: مخططات التهيئة.

مدينة سطيف وبعد بعثها كمركز استعماري، كانت استخدامات الأرض فيها في المراحل الأولى من نشأتها وإلى غاية 1851م ترتكز أكثر على السكن والمنشآت العسكرية، أين بلغت مساحة المدينة حوالي 39 هكتار، لكن وإلى غاية 1930م قدرت الزيادة في استهلاك العقار بحوالي 11,86 هكتار، وهي زيادة ضعيفة إذا ما قورنت بالفترة الأولى، رغم أنه في هذه المرحلة تشكلت عديد الضواحي، إلا أنه يُرحَّج أنها اعتبرت غير حضرية لوجود سور المدينة كميّار للتمييز بين ما هو ريفي وما هو حضري.

وبعد هدم السور، شهدت المدينة مرحلة جديدة من التوسع أخذت تقريبا كل الاتجاهات -عدا شمال المدينة-، لكن توسع حمل صفة العشوائية بالأساس نظراً لاستمرار الهجرة نحو المدينة ليس فقط من

محيطها المباشر بل من كل إقليمها الإداري الواسع وحتى من خارجه¹. وإلى غاية 1954م بلغت الزيادة في حجم الاستهلاك العقاري 135,12 هكتار، وهي زيادة معتبرة توافقت مع ارتفاع حجم الهجرة نحو المدينة (شكل رقم 06).



مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م، وانطلاق المخططات الاستعمارية، عرفت المدينة نمط جديد من الاستهلاك العقاري العشوائي، خاصة في الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية، وهو ما أدى لرفع حجم الاستهلاك العقاري، حيث إلى غاية 1962م بلغت الزيادة في استهلاك المجال 148,03 هكتار، وهو أعلى حجم زيادة في استهلاك العقار -في ظرف 07 سنوات- خلال الفترة الاستعمارية.

بعد الاستقلال، ارتفعت مساحة المدينة من 333,84 هكتار سنة 1962م إلى 338 هكتار سنة 1966م، لتصل سنة 1977م إلى 839,8 هكتار بزيادة بلغت 501,8 هكتار في ظرف حوالي 10 سنوات، وقد كانت هذه الزيادة المعتبرة نتيجة الانتهاء من مشروع قسنطينة، وظهور برامج سكنية جديدة بحكم الطلب المتزايد على السكن خاصة مع ارتفاع معدلات الهجرة بعد توطين المنطقة الصناعية جنوب المدينة.

¹ Prenant A., OP.CIT, P: 434-451.

الفترة من 1977م إلى 1988م بقي خلالها حجم الاستهلاك العقاري مساوي تقريبا لحجم الاستهلاك العقاري خلال الفترة السابقة، حيث بلغ 495,3 هكتار وبمتوسط سنوي بلغ 49,5 هكتار وبلغت معه مساحة المدينة 1335,1 هكتار، هذه الزيادة، جاءت كنتيجة لانطلاق عملية التجزئات الحضرية، واستمرار توطين المجمعات السكنية الكبرى في إطار البرامج الجديدة للسكن إضافة لبرنامج ZHUN.

الفترة 1987-1998م توسعت خلالها المدينة بطريقة ملفتة للانتباه، فحجم الزيادة في استهلاك العقار خلال هذه العشرية مساوي تقريبا لحجم الزيادة للعشريتين السابقتين معا، حيث ومع حلول سنة 1998م كانت مساحة المدينة قد بلغت 2285 هكتار بزيادة 950 هكتار وبمتوسط سنوي بلغ 95 هكتار/سنة، إن هذا التطور الكبير في مساحة المدينة يرجع للدخول في سياسة اقتصاد السوق وما نتج عنها من وكالات عقارية وتحصيلات سكنية، وتوطين عدة مشاريع صناعية، هذا فضلا عن النزوح الريفي الكبير من المناطق الجبلية لأسباب أمنية ولغياب مشاريع التنمية في هذه المناطق والتي كان لها تأثيرات مجالية واضحة.

غير أن أكبر عملية تطور في مساحة المدينة هي تلك التي شهدتها خلال الفترة من 1998م إلى 2008م، بزيادة بلغت 1092 هكتار وبمتوسط سنوي بلغ 109,2 هكتار/سنة، إن هذه الزيادة والتوسع العمراني للمدينة كان نتيجة مجموعة من العوامل منها:

- ضم التجمعات الثانوية للمحيط العمراني لمدينة سطيف، بعد أن اكتسبت الصفة الحضرية، فقد تجاوزت بعض المراكز عتبة 10 آلاف نسمة مثل فرماتو، وعين الطريق، إضافة إلى أنها عرفت عدة عمليات برمجة لتحصيلات وتجهيزات في مرحلة سابقة لاستيعاب الزيادة في عدد سكان مدينة سطيف.

- توطين مشاريع قاعدية كبرى وتجهيزات من المستوى العالي ذات التأثير الجهوي مثل: القطبان الجامعيان، القطب الصحي، القطب الرياضي...
- توطين استثمارات كبرى في المجال الصناعي.

وبهذا فالمدينة عرفت تطور مطرد لاستهلاك المجال أوصل المدينة لحالة تشبع بعد استنفاد كل الاحتياطات العقارية والتوسع على حساب الأراضي الزراعية المتاخمة للكتلة العمرانية للمدينة، وضم المراكز الثانوية، الأمر الذي تطلب تحويل مشاريع التوسع في إطار تحولات تخطيطية -سيأتي ذكرها- إلى خارج حدود الإقليم الإداري لبلدية سطيف، إن هذا التوسع المجالي والاستهلاك المفرط للمجال يعتبر نتيجة حتمية لتحويلات وتطورات ديموغرافية عرفتتها المدينة.

2/ التحويلات الديموغرافية:

شهد عدد سكان مدينة سطيف تطور كبير منذ بعثها كمركز استيطان أوروبي، حيث في 21 ديسمبر 1849م بلغ عدد السكان الحضر 1082 نسمة موزعين كما يلي: 646 أوروبي، 436 جزائري، أما سكان الأرياف فكانوا يتوزعون حول المدينة ومثلوا في نفس التاريخ 727 نسمة.¹

وإلى غاية سنة 1866م تضاعف عدد سكان المدينة بـ 10 مرات بالمقارنة مع سنة 1861م حيث بلغ 6130 نسمة، منهم 3562 أوروبي²، ونظرا للمجاعة التي حدثت سنة 1866م واندلاع ثورة المقراني سنة 1871م فإن عدد سكان بلدية سطيف لم يبلغ سوى 10281 نسمة سنة 1882م منهم 3804 أوروبي و6477 جزائري، حيث مثل السكان مدينة سطيف 5833 نسمة.

وخلال سنة 1901م³ وبسبب الهجرة بلغ عدد سكان مدينة سطيف 9282 نسمة موزعين كما يلي: النواة الأوربية بـ 6650 نسمة، ضاحية المحطة بـ 844 نسمة، ضاحية الصناعة بـ 347 نسمة، ضاحية الحدائق بـ 812 نسمة، قرية الأهالي (الجزائريين) بـ 867 نسمة. أما السكان المبعثرين فقدر عددهم بـ 5859 نسمة.

وقبل الحرب العالمية الأولى وخلال سنة 1911م بلغ عدد سكان المدينة 10761 نسمة في حين مثل سكان الريف حول المدينة 6732 نسمة.

وفي سنة 1936م بلغ عدد سكان المدينة 28400 ساكن ليرتفع إلى 39883 ساكن سنة 1948م بحجم زيادة بلغ 11000 ساكن ما يمثل نسبة 40% خلال 12 سنة فقط، حيث خلال نفس الفترة بلغ معدل نمو السكان الحضر في الجزائر 29% ومعدل النمو السكاني العام 20% وهو ما يجعل مدينة سطيف خلال هذه المرحلة تمثل حالة استثنائية خاصة⁴، وهو ما يشير كذلك إلى تشكل ظاهرة الاستقطاب وحجم تأثير المدينة في إقليمها.

وفي السنوات الأولى لخمسينات القرن الـ20م فاق عدد سكان المدينة الـ40000 نسمة ليصل سنة 1966م إلى 88212 نسمة ثم 131638 نسمة سنة 1977م، لتواصل المدينة نموها بزيادة حوالي 40000 نسمة كل 10 سنوات تقريبا إلى أن فاقت الـ300000 نسمة حسب تقديرات سنة 2017م.

¹ SCHURER C., La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif, voir le site: http://www.setif.com/Compagnie_genevoise.html consulter le 15 septembre 2014.

² Prenant A., op.cit, p: 434-436.

³ Rocca E, op.cit, p: 07.

⁴ Prenant A., op.cit, p: 434-436

وقد بلغ تعداد سكان بلدية سطيف أكثر من 88000 نسمة خلال سنة 1966م ثم وصل إلى 239195 نسمة سنة 1998م، أما في سنة 2008 فكان قد بلغ 287574 نسمة، بمعدل تركيز بلغ حوالي 89% على مستوى التجمع الرئيسي، وحوالي 11% على مستوى التجمعات الثانوية. إن هذه الزيادة الكبيرة في عدد سكان مدينة سطيف - وكذلك إقليم البلدية - خاصة خلال العشريتين الأخيرتين يرجع إلى الاستقطاب الذي تمارسه المدينة من خلال الإمكانيات والفرص التي تتيحها وهذا ما حفز الهجرة نحوها من المناطق الريفية وكذلك المناطق الحضرية الأخرى. عملية الاستقطاب لم تعمل على نمو مدينة سطيف فقط بل كذلك عملت على نمو التجمعات الضاحوية بوتيرة كبيرة فاقت وتيرة نمو المدينة نفسها ونفس الأمر بالنسبة للبلديات المجاورة تماما لبلدية سطيف (الجدول رقم 03).

الجدول رقم 03: النمو الديموغرافي لمدينة سطيف وضواحيها من سنة 1987م إلى 2008م.

م. النمو	2008	م.النمو %	1998	1987	1977	1966	1954	
1,59	251676	%2,26	214842	168000	131638	88212	42000	مدينة سطيف
3,29	6769	2,55	4922	3732	1906	1090	-	فرماتو
6,88	12455	6,26	6393	3277	575	-	-	عين الطريق
3,15	8060	13,52	5640	1398	886	-	-	شوف لكداد
3,79	983	4,47	974	602	317	-	-	عبيد علي
5,36	2359	7,94	1400	604	452	-	-	الحاسي
4,31	1521	7,65	997	443	-	-	-	قاوة
0,20	4110	5,99-	4027	7944	/	/	/	مناطق مبعثرة
1,86	287574	2,31	239195	186000	135700	/	/	مجموع بلدية سطيف
3,08	43552	4,12	17710	3862	10600	-	-	بلديات
1,98	18083	3,23	14507	9821	6500	-	-	أوريسيا
2,00	12510	2,91	10005	7096	-	-	-	أولاد صابر

/ غياب المعطيات - التجمع أو البلدية غير قائمين بعد المصدر: RGPH 2008 + DPAT2009 + PDAU Sétif 2010

نستخلص من خلال الجدول رقم 03 أن مدينة سطيف تستحوذ على غالبية سكان البلدية، بمعدل نمو سنوي بلغ 2,26% سنة 1998م، ورغم أن معدل النمو انخفض إلى 1,59% سنة 2008م لكنه بقي أعلى من معدل النمو الولائي.

غير أن أهم ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع معدل النمو السكاني في التجمعات الثانوية (خريطة رقم 07)، الأمر الذي سيعمل تدريجيا على اكتساب هذه التجمعات للصفة الحضرية وهو ما حدث بالفعل

بالنسبة لتجمعات شوف لكداد، عين الطريق، فرماتو التي دخلت الشبكة الحضرية خلال إحصاء 2008م.

غير أن نمو التجمعات الثانوية بهذه الوتيرة، ونفس الأمر بالنسبة للبلديات المجاورة لمدينة سطيف، لا يرجع إلى عوامل تتعلق بهذه التجمعات ولكن يرتبط أساسا بقربها من القطب الحضري سطيف.

فالهجرة التي حدثت منذ النصف الثاني من القرن الـ19م عملت على نمو مدينة وضواحيها، هذه الأخيرة التحمت مع النسيج الحضري في كل مرحلة تنمو فيها المدينة. فالنمو الديموغرافي الذي حدث على مستوى المدينة وضواحيها يرجع بالأساس إلى حدوث تفاعل بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

حيث، وفي إطار إعادة الهيكلة الحضرية تم ضم كل التجمعات الواقعة ضمن المحيط المباشر لمدينة سطيف، لتصبح أحياء من المدينة وهي: شوف لكداد، الحاسي، فرماتو، عين سفيهة، وبقي كل من تجمعي عبيد علي وعين السفيهة كامتدادات سكنية ومراكز لإعادة الهيكلة مستقبلا، أما باقي التجمعات على مستوى الإقليم الإداري لبلدية سطيف فهي تجمعات ريفية ذات طابع عائلي.



إن هذه التحويلات جعلت من عملية تخطيط النمو العمراني والسكاني لمدينة سطيف تأخذ بُعد إقليمي، وأن كل تنمية كما نصت عليه مخططات التهيئة يجب أن تخضع لمنطق المراكز والبلديات المجاورة، خاصة على المدى الطويل، مع إمكانية نقل الفائض السكاني إلى قطاعات التحضر المستقبلي، وهو ما عمل على الرفع من حجم الحظيرة السكنية في المدينة.

3/ تطور الحظيرة السكنية:

إن دراسة الحظيرة السكنية في مدينة سطيف تعطي فكرة عن التطور الكبير الذي عرفته، حيث شهدت الحظيرة السكنية بالمدينة نموا مطردا منذ بعث المدينة كمركز استيطاني، فمنذ سنة 1850م حين كان عدد السكنات 192 منزل، ليرتفع إلى 79165 سكن سنة 2017م على مستوى بلدية سطيف، وهو ما يمثل أكثر من 20% من مجموع الحظيرة السكنية في الولاية، وقد بلغت نسبة تركيز السكن على مستوى التجمع الرئيسي لمدينة سطيف 89,37% سنة 2016م، ورغم الارتفاع الطفيف الذي شهده معدل التركيز في السنوات الأخيرة حيث كان 88% سنة 2008م، إلا أنه مع بداية سنة 1987م شهدت نسبة تركيز السكن على مستوى مدينة سطيف تراجع لصالح التجمعات الثانوية لبلدية سطيف، حيث انخفضت النسبة عما كانت عليه سنة 1998م حين كانت 90,52%، وهذا يشير إلى تواصل الهجرة التي استقرت في الضواحي والمراكز الثانوية، كما يدل على التشبع العقاري واستنفاد الاحتياطات العقارية في مراحل لاحقة على مستوى مدينة سطيف، وتحويل بعض المشاريع السكنية نحو الضواحي.

كما أن معدل شغل المسكن بقي أعلى من المعدل الوطني، وهذا راجع إلى قوة استقطاب المدينة لإقليمها، وإلى أهمية تدفقات الهجرة خاصة خلال سنوات التسعينات، ورغم أن إحصاءات سنة 2008م قد بينت أن معدل شغل المسكن انخفض إلى 4,65 فرد/مسكن كمعدل نظري (جدول رقم 04) وهو معدل يعبر عن وضع مقبول بالمقارنة مع المعدل الوطني، أو حتى مع المعدل الولائي الذي بلغ 5,20 فرد/مسكن، كذلك، ورغم ثبات هذا المعدل على مستوى مدينة سطيف كما بينت ذلك تقديرات سنة 2017م، إلا أنه في مقابل هذا، وُجد عدد كبير من السكنات الشاغرة بلغ حوالي 23% على مستوى بلدية سطيف سنة 2008م، خاصة في ظل وجود عدد كبير من الوحدات السكنية التي هي قيد الإنشاء أو بصدد نهاية الأشغال بها، أو حتى تلك التي هي قيد البرمجة، حيث بلغ عدد السكنات المنجزة خلال سنة 2017م على مستوى بلدية سطيف 3800 وحدة سكنية منها 560 سكن عمومي إيجاري، 890 سكن تساهمي بصيغتي (LPA) و(LSP)¹، 2000 سكن ببيع بالإيجار، وهو ما يجعل من معدل شغل المسكن لا

¹ Le Logement Social Participatif et Logement Promotionnel Aidé.

يعبر عن الواقع الحقيقي السائد على مستوى مدينة سطيف، في ظل وجود كذلك نسبة معتبرة من السكنات من فئة غرفتين أو حتى من غرفة واحدة.

لهذا، ورغم تنوع الحظيرة السكنية على مستوى مدينة سطيف - وكذلك على مستوى الولاية- مع ملاحظة طغيان نمط السكن الفردي إلا أنها بقيت غير كافية، غير أن هذا التنوع الكيفي (الترقيات العقارية، السكن الجماعي...) جعل حظيرة السكن في مدينة سطيف تتصف عموماً بأنها حديثة نسبياً. السنوات الأخيرة شهدت تطور في عدد المنشآت السكنية سواء الاجتماعية ذات الإيجار أو بصيغة السكن التساهمي، فعدد السكنات الجماعية عرف ارتفاع كبير وبوتيرة سريعة ما أدى لحدوث انتعاش في مجال السكن، حيث ارتفعت الحظيرة السكنية من 42592 سكن سنة 1998م إلى 79165 سكن سنة 2017م وهذا على مستوى بلدية سطيف، أي بحجم زيادة بلغ 36572 سكن، منها أكثر من 30000 سكن على مستوى مدينة سطيف.

هذا التطور في الحظيرة السكنية رافقه تحسن ملحوظ في شروط قابليته للسكن من حيث المساحة، التجهيزات الداخلية، مواد البناء، إطار المعيشة...

الجدول رقم 04: تطور الحظيرة السكنية في مدينة سطيف

	1966	1977	1987	1998	%	2008	%	2016	%
مدينة سطيف	/	/	/	38554	90,52	52898	88	67358	89,37
التجمعات الثانوية	/	/	/	3499	8,21	6519	10,84	7228	09,59
مناطق مبعثرة	/	/	/	539	1,27	699	1,16	779	1,03
بلدية سطيف	7588	17607	27767	42592	100	60110	100	75365	100
معدل نظري ش م	11,62	7,16	6,69	5,61		4,65		05	

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية سطيف + DPAT + PDAU 2010

إن أهم ملاحظة تبرز من خلال الجدول السابق هي تراجع نسبة السكنات على مستوى مدينة سطيف (التجمع الرئيسي) لصالح التجمعات الثانوية التي مازالت تشهد استمرار في نموها، والذي يمكن إرجاع بعض أسبابه إلى ظاهرة الهجرة الحضرية التي عرفتها مدينة سطيف منذ الفترة الاستعمارية واستمرت للآن، حيث أصبحت كثير من الأسر تتبع مساكنها في مركز المدينة بأسعار جد مغرية وتقوم بشراء قطع أراضي في الضواحي وبناء مساكن فاخرة بها، هذا فضلا عن ظاهرة استبدال الوظيفة السكنية بالوظيفة التجارية والخدماتية خاصة بالقلب التجاري للمدينة -المركز الأوربي- حيث تتوطن وظائف القطاع الثالث، بالإضافة إلى تواصل عملية الهجرة نحو مدينة سطيف وتشبع هاته الأخيرة، هذا الوضع

عمل وبشكل ملفت للانتباه على ظهور السكن غير المنظم -أقيم بدون رخصة بناء- والسكن الهش في ضواحي المدينة أثناء سنوات التسعينات وخاصة في كل من شوف لكداد، عين الطرق.

ظاهرة انتشار التعمير العفوي غير المنظم في الضواحي القريبة من المدن، وتشكل تجمعات ذات نمط سكني هش، هي ظاهرة تميز أغلب المدن الجزائرية وخاصة الكبيرة والمتوسطة منها، كنتيجة حتمية لظاهرة الاستقطاب ونظام المركزية الشديد حيث تتكرس ظاهرة القطبية الحضرية، بفعل تركيز التنمية في المدن والتفاوت في مستويات التنمية بين هذه المدن والمدن الأقل رتبة ضمن الهيكل الحضري.

أما على مستوى مدينة سطيف فنجد أن تجمعات كل من: شوف لكداد، فرماتو على المدخل الشمالي للمدينة، وتجمع عين الطريق على المدخل الجنوبي للمدينة، تشكل صورة مشوهة للكتلة العمرانية للقطب الحضري لمدينة سطيف، خاصة مع مطلع الألفية، لكن هذه الظاهرة تم الحد من انتشارها في السنوات الأخيرة كنتيجة للفعل الرقابي للسلطات المحلية، إضافة إلى أنها آخذة في التناقص بسبب عمليات الهدم -التي لم تقتصر على السكن الهش بل كذلك السكن المهدهد بالسقوط- التي رافقت إعادة الإسكان لقاطني هذا الأحياء.

فمدينة سطيف وباعتبارها أكبر تجمع ضمن مجالها -إقليم الهضاب العليا الشرقية- ولمدة طويلة منذ فترة الاحتلال الفرنسي وطوال العقود الأربعة التي تلت الاستقلال، جعل منها مجال لتكون ونشوء الضواحي التي ما فتأت في كل مرة أن تصبح جزء من المدينة، ونفس الأمر بالنسبة لتجمعات شوف الكداد، عين الطريق وفرماتو التي هي في طريقها لتلتحم بالكتلة العمرانية لمدينة سطيف.

لهذا فإن عملية إحصاء السكن الهش والقضاء عليه، تشكل أولوية بالنسبة للدولة بصفة عامة وللسلطات المحلية على مستوى ولاية سطيف بصفة خاصة، حيث أشرفت مديرية التعمير والبناء وبالتنسيق مع البلديات، على إحصاء السكنات الهشة عبر ولاية سطيف في نهاية سنة 2004، لكنها اقتصرت على مناطق التجمعات السكانية فقط دون مناطق السكن المبعثر، ثم تبعتها عملية إحصاء أخرى أواخر سنة 2007م شملت كل مجال الولاية بما في ذلك مناطق السكن المبعثر، والجدول الموالي رقم 05 يوضح ذلك.

الجدول رقم 05: السكن الهش في بلدية سطيف.

السكن الهش	العدد سنة 2004	العدد سنة 2007	النسبة سنة 2007
بلدية سطيف	1043	2075	12,80
ولاية سطيف	9881	16204	100

المصدر: تقرير حول ملف السكن والتحسين الحضري، المجلس الشعبي الولائي، الدورة العادية، ديسمبر، 2008م.¹

¹ نقلا عن: كبيش عبد الكريم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه العلوم

في تهيئة المجال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011م، ص: 64

يظهر أن نسبة السكن الهش في بلدية سطيف بـ 12,80% من مجمل إقليم الولاية تبدو مرتفعة إذا ما قورنت بالـ 60 بلدية التي توطر تراب الولاية، وهذا يدل على حجم الاستقطاب الذي تمارسه مدينة سطيف، والذي تجلى في تدفق الهجرة واستقرارها في الضواحي القريبة من المدينة ضمن بناءات هشة. عملية المعاينة والإحصاء للسكن الهش تؤثر على عملية برمجة وإنشاء وتوزيع الوحدات السكنية بغرض القضاء على هذه الظاهرة، خاصة وأن هذه الأحياء تعاني من تدهور شروط الحياة بها، وهذا ما سيجعل نصيب مدينة سطيف من البرامج السكنية مرتفع بالمقارنة مع باقي مدن الولاية. ونجد أن من أهم تجمعات السكن الهش تلك المنتشرة في شوف لكداد وعين الطريق (الصور رقم 25، و26)



صورة رقم 25: السكن الهش على مستوى التجمع الثانوي شوف لكداد غرب مدينة سطيف (الباحث 2016)



صورة رقم 26: تداخل السكن المخطط مع السكن الهش وغير المنظم على مستوى تجمع شوف لكداد

يظهر تداخل البناء الهش بالبناء المخطط المنجز في إطار توسع مدينة سطيف على مستوى تجمع شوف لكداد بالجهة الغربية لمدينة سطيف، حيث وبعد إنجاز مخطط شغل الأراضي الخاص بالتجمع، والذي تضمن تجهيزات وهياكل مهمة، وبعد أن تم دمجها ضمن المحيط العمراني للمدينة، أدى هذا لرفع معدل النمو السكاني للتجمع.

وضعية التداخل هذه، وبسبب النمو غير المنظم للعمران في الفترة السابقة، عملت على وجود تشوه بصري للنسيج العمراني فضلا عن تعقد عملية تهيئة الحي والتشوه العام على مستوى للنسيج الحضري ككل في مدينة سطيف، بعد أن أصبح هذا التجمع ضمن المحيط العمراني للمدينة إضافة إلى تجمعات عين الطريق وفرماتو التي احتوت هي الأخرى على عدد معتبر من السكن الهش والفوضوي.

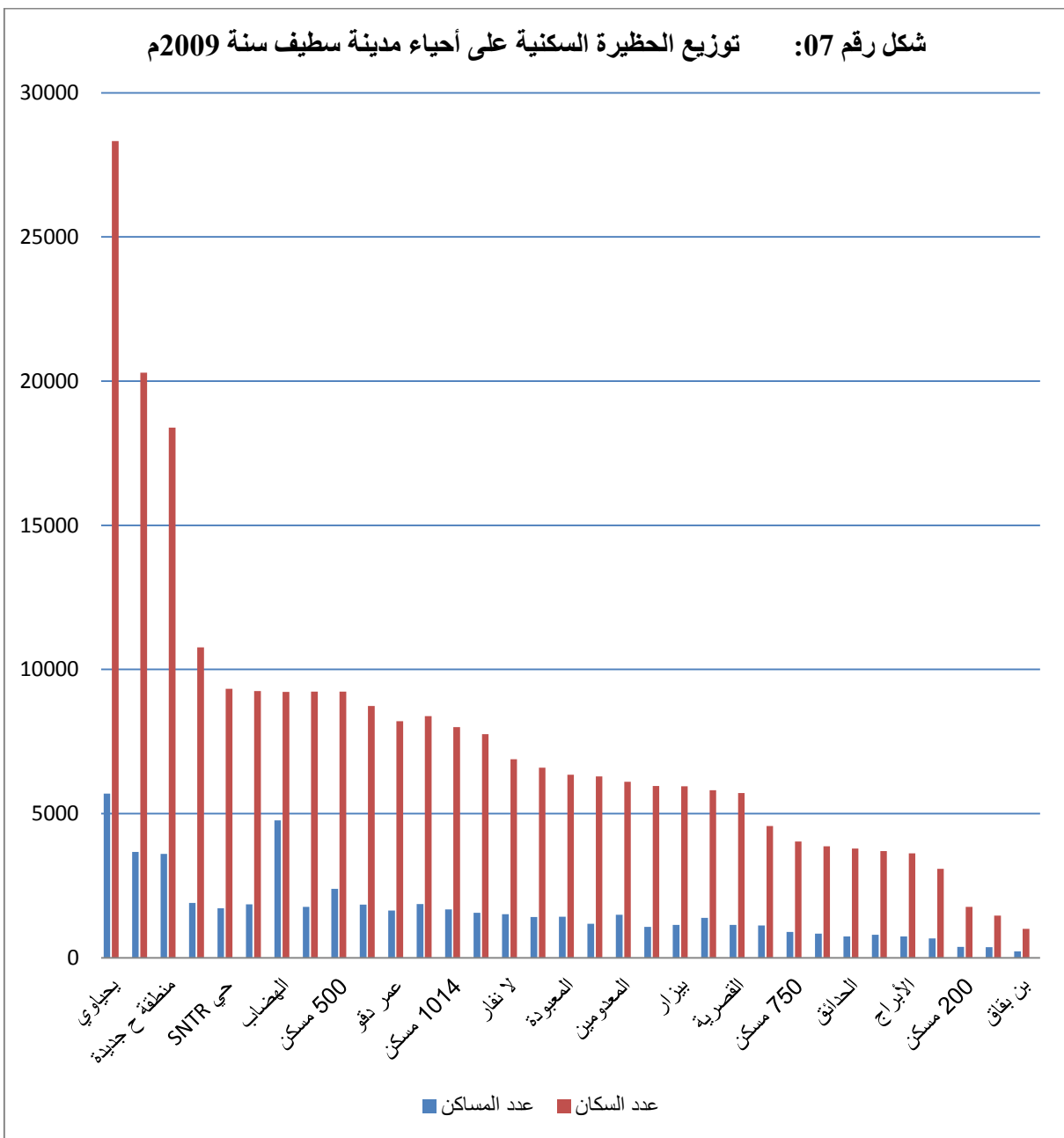
أما توزيع الحظيرة السكنية والسكان على مستوى الأحياء فيمكن ملاحظته من خلال الجدول 06:

الجدول رقم 06: توزيع الحظيرة السكنية على مستوى أحياء مدينة سطيف

الحي	عدد السكنات	عدد السكان	الحي	عدد السكنات	عدد السكان
يحياوي	5694	28326	عمر دقو	1635	8207
الهضاب	4764	9222	مركز المدينة	834	3863
القصرية	1136	5709	كعبوب	1762	9234
المعبودة	1424	6349	600 مسكن	1120	4574
حشمي	3667	20296	منطقة ح جديدة	3602	18386
01 نوفمبر	1853	9249	الشمينو	1384	5807
اولاد ابراهم	1903	10770	لانقار	1515	6890
الحدائق	735	3788	العبد الضحوي	800	3697
الأبراج les Tours	737	3620	1014 مسكن	1673	8000
عين تبينت	1174	6294	200 مسكن	373	1770
تليجان	1070	5958	1006 مسكن	1417	6589
بيزار	1141	5948	حي SNTR	1713	9329
بن بقاق	220	1005	عين السفية	368	1463
سوناطراك	671	3080	بيلير bel Air	1558	7760
1000+20أوت	1840	8736	500 مسكن	2387	9232
المعدومين	1488	6109	لعرارسة	1861	8380
750 مسكن	892	4036	المجموع	54411	251676

المصدر: APC de Setif 2009

يشكل حي يحيواوي بمساحته المعتبرة 142,50 هكتار أكبر حي من حيث عدد السكان وكذلك من حيث عدد السكنات (شكل رقم 07)، وهو حي غير مخطط وغير مهيكّل ويحتاج إلى الكثير من التدخلات سواء على مستوى مختلف الشبكات أو المظهر العام أو حتى البنية العمرانية، كما يتميز بالاحتفاظ والاختناقات المرورية جراء ضيق الطرقات وتداخل وظائف الحي بين السكن والتجارة والخدمات الطبية...، ثم يأتي حي حشمي بـ 59,68 هكتار في مرتبة ثانية من حيث عدد السكنات، وتليهم المنطقة الحضرية الجديدة ذات مساحة 79,68 هكتار بأكثر من 3600 سكن، وهي كلها أحياء تحتاج إلى عديد التدخلات على مستوى التهيئة والتحسين الحضري.



كما نلاحظ أن عدد السكان بحي الهضاب قليل بالمقارنة مع عدد السكنات وهذا ما يعطي معدل جيد جدا لشغل المسكن غير أن الواقع عكس ذلك، فالحي به عديد السكنات الشاغرة باعتباره يمثل منطقة التوسع السكني للمدينة، من خلال ما تمت برمجته من مساحات عقارية خلال آخر مخططين توجيهيين لتهيئة المدينة.

ما يمكن ملاحظته كذلك هو التناقص التدريجي لسكان المركز الأوربي منذ سنوات الثلاثينات أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، حيث حدثت هجرة منه باتجاه الأحياء الاستعمارية الجديدة حي المحطة (الشمينو)، واستمر الوضع بعد الاستقلال حيث شهد المركز تراجع للوظيفة السكنية لصالح الوظيفة التجارية المسيطرة على المركز بالإضافة إلى الوظائف الإدارية والمالية والخدماتية.

إن مختلف هذه الديناميات المجالية والعمرانية والسكانية والوظيفية التي شهدتها مدينة سطيف وبما شكلته من تحديات على السلطات المحلية، والتي من أبرزها حالة التشعب التي تعرفها مدينة سطيف، ووتيرة التعمير السريع التي تشهدها الضواحي -التجمعات الثانوية-، فضلا عن ما أحدثته أنشطة الصناعة من استقطاب لليد العاملة، وما رافق ذلك من مشاريع سكنية وخدماتية زادت من قدرات الاستقطاب للمدينة، كل هذا عمل على تشكيل ضغط متعدد الأوجه سواء على المسيرين المحليين أو على العقار أو حتى على السكان، خاصة وأن الأراضي التي صنفت كاحتياجات عقارية ضمن مختلف المخططات تمتد إليها يد العمران قبل الأوان.

هذه الوضعية قادت لتعميق التفكير من أجل البحث عن حلول للنمو السريع للمدينة، في ظل عدم توفر العقار لتوسعات تستوعب النمو الحالي فضلا عن النمو المستقبلي، وهو ما أظهر الحاجة إلى ضرورة إحداث نقلة في مضامين وأهداف وتوجيهات مختلف مخططات التهيئة العمرانية لتطوير نظام المركزية على مستوى مدينة سطيف، وتبني إستراتيجية شاملة للتهيئة والتعمير على مستوى إقليم ولاية سطيف ككل، وعلى مستوى الظهير الأول لمدينة سطيف، من أجل إعادة توجيه نمو المدينة، وهذا في إطار تحولات تخطيطية فرضتها مدينة سطيف بمختلف الديناميات التي شهدتها.

4/ تحولات في أهداف وتوجيهات مخططات التهيئة

1/4 توجيهات المخطط العمراني الموجه 1982م

كما سبق الإشارة إليه كانت مدينة سطيف منذ سنة 1980م موضوع لمشروع مخطط توجيهي للعمران، ثم عملية المراجعة لهذا المخطط (PUD) سنة 1991م، والذي عمل على إيجاد مساحات عقارية

لتوسع المدينة في الشمال والشمال الشرقي لتلبية حاجات السكان من خلال إنشاء ZHUN (263 هكتار)، ورغم أن هذا الهدف تم تحقيقه نسبيا فإن الأمر ليس نفسه بالنسبة للتوجيهات الأخرى، باستثناء بعض عمليات التكثيف غير المنظمة والتي كانت على حساب المحيط الحضري.

لقد جاءت هذه السياسة كاستجابة مكانية عززت الاستهلاك غير العقلاني للعقار، والتمدد الحاصل أنتج انقطاع بين الأنسجة الموجودة والجديدة، عدم وظيفية نظام النقل، رداءة الأنسجة من الناحية المعمارية ومن حيث التهيئة... وبهذا فهدف المخطط العمراني الموجه في إنشاء مدينة جديدة وصيانة النسيج الموجود لم يتحقق، بل أنتج أحياء مرآد.

وعليه فالمخطط أوجد حلول مؤقتة ومحدودة، ونظرة لم تكن ذات رؤية استشرافية شاملة، ولم يأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي بدأت تظهر خلال هذه الفترة مع بداية الأزمة التي عمت البلاد منذ منتصف الثمانينات من القرن الـ 20م.

لذلك ستظهر مفاهيم الاستدامة والاستشراف والحوكمة الإقليمية في المخططات اللاحقة باعتبارها أساس كل تنمية في المدن، وهو ما تجسد في مختلف توجيهات هذه المخططات وعلى جميع المستويات الوطنية الإقليمية والمحلية، وهذا لمواجهة النمو الحضري وتحقيق احتياجات السكان في المستقبل.

حيث بعد إنشاء الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) سنة 1981م والتي أعقبت استحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وكلفت بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، بقيت سياسة التهيئة العمرانية مجرد تصورات ذات بعد وطني، إلى غاية صدور أهم قانونين في تهيئة المجال باعتبارهما حملا طابعا تنظيميا وحددا أدوات التهيئة، حيث جاء القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987م المتعلق بالتهيئة العمرانية ونص على ثلاث مخططات هي: المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT)، مخططات التهيئة المحلية (PAW+PAC)، ثم جاء القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي بموجبه تم استحداث المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS).

2/4 توجيهات المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT:

القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة¹ يحدد المقياس الإقليمي باعتباره الإطار المثالي للتفكير المستقبلي، وإطار للبرمجة وتنسيق البنى التحتية والمنشآت الكبرى والتجهيزات الهيكلية التي تشكل مقوم للتنمية

¹ القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

الإقليمية والمحلية، وبموجب هذا القانون أنشأت تسعة مناطق للبرمجة، هذه المناطق يجب أن تطور مخطط إقليمي لتهيئة وتنمية الإقليم (SRAT) والذي يحدد التوجيهات الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

حيث أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم جعل من تطوير وتنمية السهول العليا حتمية وركيزة أساسية ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وولاية سطيف تقع ضمن مجال الدراسة لمخطط الـ SRAT الخاص بالهضاب العليا الشرقية والمكون من 06 ولايات هي سطيف، برج بوعريريج، باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة.

منهج المخطط يرمي إلى تشكيل إطار للدراسة وتخطيط المشاريع انطلاقا من إشكالية مشتركة تتمحور حول بناء مشروع ناجع ومشارك للتنمية ضمن إطار إقليمي، بناء قاعدة إقليمية تقوم على معيار الاستقطاب بواسطة المدن لإعادة تنظيم الشبكة الحضرية على المستوى الإقليمي، لتصبح شبكة مهيكلة ومتسلسلة.

المخطط لا يعرض فقط التوجهات الوطنية للتهيئة الإقليمية بل يستعرض تحديات التنمية الإقليمية ضمن إقليم الولايات الـ 06، وتتمثل توجيهاته في:

- تحقيق التوازن الإقليمي من خلال التوزيع المتوازن لمختلف الأنشطة والمشاريع الاقتصادية على مستوى الإقليم من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.
- تطوير شبكة المواصلات: من خلال إنشاء مطار سطيف، مطار باتنة، وتطوير خط السكة الحديدية.
- دراسة إمكانية تطوير شبكة المواصلات التي تربط بين الإقليم و الجزء الشمالي للبلاد.
- التحكم في النمو الديموغرافي لمدينة سطيف، وتنظيم الأقطاب الجهوية على مستوى إقليم ولاية سطيف وهي: العلمة، بوقاعة، عين الكبيرة، عين أزال، عين ولمان، وهذا من أجل تحقيق التوازن الجهوي على مستوى ولائي.

وبهذا يكون مخطط الـ SRAT الخاص بالهضاب العليا الشرقية قد عرض الإشكاليات التنموية المرتبطة بهذا الإقليم، كما أدرج التوجيهات الإنمائية الخاصة بمدينة سطيف وإقليمها الإداري خاصة فيما تعلق بالنمو السكاني ومحاولة تحقيق توازن الشبكة الحضرية في إطار عقلاني ومتناسق.

3/4 توجيهات مخطط التهيئة الولائي لإقليم ولاية سطيف PAW:

إن حرص سلطات الدولة الجزائرية على ضمان تنمية مكانية عقلانية، مستدامة ومتناسكة، أدى لاستصدار قانون التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الذي عكس التوجه الجديد لتسيير الإقليم وتحقيق

الخيارات الإستراتيجية للتنمية المتوازنة، هذا القانون الذي أكد على جعل إقليم الولاية ركيزة ومستوى مرجعي أساسي للتنمية المحلية والإطار الطبيعي للتضامن الذي يسهم في تنفيذ مرامي مخطط SRAT. وضمن توصيات المخططين الوطني والجهوي للتهيئة الرامية للتحكم في النمو العمراني للمدن، والذي تم في كثير من الأحيان على حساب الأراضي الزراعية، وهي الحالة التي عاشتها مدينة سطيف ولازالت، لذلك، يشكل مخطط التهيئة الولائي لإقليم ولاية سطيف مستوى آخر من التفكير التنموي المتمثل في تهيئة الولاية وضمان أحسن تراتب للنظام الحضري، من خلال صرف الجهود نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التهيئة المكانية، عبر مقارنة توليفية للتنمية القطاعية للتحكم في المجال الولائي وتنظيمه وإعادة التوازن المجالي.

هذه الإستراتيجية جاءت لهيكل الولاية على المدى المتوسط والبعيد، في إطار التوجيهات التنموية على المستوى الولائي ومن خلال تطبيق يتمفصل حول المجال الديناميكي في الولاية، والمشكل من مدينة سطيف - باعتبارها عاصمة جهوية على مستوى الهضاب العليا الشرقية وتساهم في السياسة الجديدة للتراتب العمراني والاقتصادي على مستوى الوطن-، هذا القطب الحضري يعتبر الأكثر أهمية والذي يشغل موضع مركزي مهيمن بالمقارنة مع باقي التجمعات، هذه الوضعية نتج عنها إلغاء وتهميش وتأخر كبير عرفته بلديات الولاية مقارنة مع بلدية سطيف (PAW 2009, p 9-20) ، في هذا السياق جاءت توصيات مختلف مخططات التهيئة لولاية سطيف على النحو التالي:

- الدفع نحو تسيير عقلاني للموارد، وحتمية التوجه نحو إقليم مستدام، وذلك عبر تخفيض وتيرة النمو العمراني لا سيما على مستوى مدينة سطيف بغية التحكم في التسيير، والحد من التوسع الحضري الذي يهدد الأراضي الزراعية والأنظمة البيئية.
- تهيئة إقليم الولاية وخلق ديناميكية جديدة للتوازن الإقليمي لتحقيق التنمية المتوازنة عبر توسيع مجال التنمية الحضرية الحالية وإنشاء شبكة حضرية تسمح لمراكز إقليمية أخرى للعب دور التنشيط، التوجيه، وتشكل بديل على المستوى المحلي والإقليمي، لتحقيق التسلسل الوظيفي للشبكة الحضرية ودعم الحبكة الإقليمية.
- تعزيز جاذبية إقليم الولاية والتوجه نحو الحوكمة الإقليمية عبر تصنيف وظائف الشبكة الحضرية على مستوى إقليم ولاية سطيف من خلال تحديد دور، وظيفة، ومجال نفوذ كل مدينة قبل أن تلعب دور تكميلي داخل الإقليم الولائي، مع إعادة تثمين القرارات والتدخلات على المستوى المحلي.

لذلك، ومن خلال التوجيهات السابقة فإن الهيكل العمراني المستقبلي لإقليم ولاية سطيف يظهر أنه سيرتكز أساساً على:

- تعزيز دور مدينة سطيف كقطب منظم ومحرك للفعاليات المجالية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي من خلال تدعيم المدينة بمرافق وتجهيزات ذات مستوى عال.
- إنشاء مراكز أخرى بحيث مجالات نفوذها تعمل على الحد من الهجرة نحو قطب مدينة سطيف، وهي الفكرة التي ستتجسد عبر خلق قطب عمراني حقيقي في تجمع شوف لكداد في شكل تطوير لنظام المركزية على مستوى مدينة سطيف، وهو ما جاءت به توجيهات مخطط التهيئة والتعمير لبلدية سطيف - كما ما سنبينه فيما سيأتي من هذا الفصل -، وكذلك ما جاءت به توجيهات مخطط التهيئة لولاية سطيف لسنة 2010م عبر خلق أقطاب إقليمية للتوازن على مستوى إقليم الولاية وسنوضح ذلك في الفصل الخامس من هذا البحث.
- تنظيم مناطق النفوذ حول كل من قطب مدينة سطيف والمراكز المختارة لتلعب دور أقطاب استقطاب ضمن إقليم ولاية سطيف، وهو ما تجسد ضمن مخطط التهيئة لولاية سطيف لسنة 2012م.

4/4 توجيهات الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT

خلال سنوات التسعينات، وبعد الدخول في نظام اقتصاد السوق وتحرير الاستثمار والسوق العقارية، والتوسع الكبير للنشاط التجاري على مستوى مدينة سطيف، وظهور عدد معتبر من المستثمرين، تم إدراك أن مدينة سطيف تنمو بوتيرة كبيرة في ظل طموح المدينة لتبوء رتبة عاصمة إقليمية، وأصبحت بلدية سطيف وخاصة المدينة تحت الضغط المتزايد تبعا لظهور طلبات جديدة للعقار لتوطين مشاريع التوسع الحضري والصناعي، والتي تفسرها كذلك تدفقات السكان من مختلف الشرائح الاجتماعية المنجذبة نحو فرص الارتقاء الوظيفي والاجتماعي التي تتحياها مدينة سطيف، بعد التحويلات السوسيو-اقتصادية التي شهدتها المدينة.

وهكذا، وفي ظل المضاربة العقارية وأهمية الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة سطيف، وفي ظل نموذج التعمير السريع الذي شهدته المدينة، بدأ شكل التوسع المستقبلي للمدينة يتبلور، وذلك من خلال نشر التنمية في مناطق التوسع -إعادة التوطين- التي ستدعم النمو الحضري لقطب مدينة سطيف، حيث في هذا الإطار جاءت الدراسة المنجزة من طرف ANAT سنة 1997م تحت عنوان:

Etude de deux aires de planification à Sétif: Chouf Lekded-plateau d'El Bez et ouled Saber. التي حددت منطقتي شوف لكداد وهضبة الباز، وأولاد صابر -قبل أن يتم دمجهما في مخطط PDAU الخاص بمدينة سطيف وهو ما تم لاحقا-، حيث خصص الجزء الغربي هضبة الباز وشوف لكداد للتوسع وتحويل التعمير الخاص بمدينة سطيف نحو هذه المواقع الضاحوية، خاصة فيما يتعلق بتلبية الطلب على السكن، وقد تم لاحقا إنجاز مخطط شغل الأراضي شوف لكداد الذي سنتطرق له فيما بعد.

فالوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ومن خلال هذه الدراسة المتعلقة بالنمو الحضري لمدينة سطيف وآليات التحكم فيه، خلُصت إلى أن أي مبدأ للتهيئة والتعمير على مستوى مدينة سطيف سيرتكز على المخططات التي تضم (شوف لكداد-الباز، أولاد صابر)، وهذا لمنح المدينة إمكانيات جديدة للتعمير على المدى المتوسط والبعيد وتلبية جزء من الاحتياجات المستقبلية للمدينة.

لقد أظهرت هذه الدراسة، الحاجة الملحة لسياسة حضرية شاملة، تهدف للتحكم في النمو المكثف للمدينة وتعزيز نمو المراكز الضاحوية التابعة للمدينة، لتشكل تجمعات حضرية، والسير تدريجيا لتصبح بلدية سطيف ذات طابع حضري وبشكل كلي.

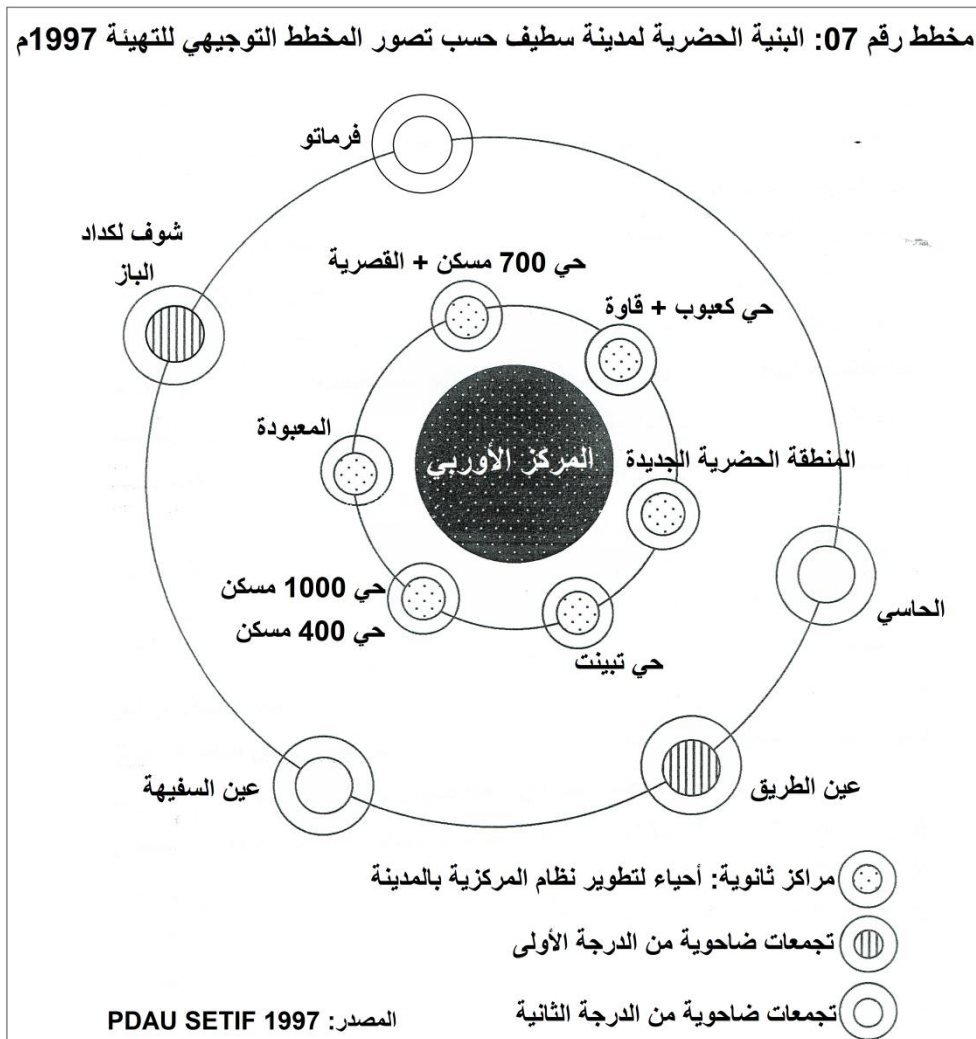
5/4 توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1997 PDAU:

بعد صدور القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م، والذي بموجبه تم استحداث المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، إضافة إلى مخطط شغل الأراضي (POS)، انطلقت عملية إنجاز الـ PDAU الخاص بمدينة سطيف سنة 1992م وتم قبوله والمصادقة عليه سنة 1997م، ويغطي هذا المخطط التوجيهي كل من مدينة سطيف وباقي التجمعات السكانية الواقعة داخل حدود الإقليم الإداري لبلدية سطيف، وقد ركز هذا المخطط على أهم قضية والتي أخذت حيز من التفكير لدى سلطات البلدية، وهي محاولة التحكم في النمو والتوسع العمراني للمدينة، من خلال إعادة هيكلة النسيج القائم، وتكثيف القطاعات السكنية مع الاستغلال العقلاني للأوعية العقارية، وأهم التوجيهات التنموية التي جاء بها نذكر ما يلي¹:

- مع مراعاة الطابع الحضري الحالي لمدينة سطيف، فإن تحقيق التنمية بها سيرتكز من جهة أخرى على الأخذ بعين الاعتبار تنمية النشاطات الصناعية والزراعية في البلديات المجاورة.

¹ La Révision du Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme de la commune de Sétif, R. du PDAU 2007.

- تنويع وإعادة توطين مختلف الأنشطة على مستوى مجال النفوذ المباشر لمدينة سطيف من أجل تعزيز البنية المجالية المتنوعة.
- تثمين وحماية الأراضي الزراعية الواقعة جنوب وجنوب شرق إقليم بلدية سطيف.
- ضرورة التدخل على مستوى التجمعات الضاحوية من خلال عمليات التحكم والتنظيم والهيكلية وقد تم إعطاء أولية لكل من: شوف لكداد، عين طريق، عين سفيهة، التي اقترح لكل منها مخطط شغل الأراضي.
- إعادة تشكيل وتنظيم البنية العمرانية لمدينة سطيف، التي تطبعها التدفقات المتجهة نحو مركز المدينة -المركز الأوربي-، وذلك بتطوير مراكز جديدة مزودة بالمرافق والتجهيزات، وتؤمن إضافة إلى السكن كل من الشغل والخدمات، وتعمل على التخفيف من حجم التدفقات نحو المركز القديم للمدينة، وتتوزع هذه المراكز على مجموعة من الأحياء تشكل نطاق دائري مركزه النواة المركزية للمدينة. (انظر المخطط رقم 07).



- تعزيز الهيكل الحالي من خلال تحسين النسيج القائم وإعادة تنظيمه وهيكلمه ودمج مواقع التوسع الجديدة (منطقة قاوة).
- تطوير مخطط للنقل والحركة من أجل تحسين التفاعل والعلاقات وتحقيق الربط بين مختلف أحياء المدينة والمراكز المجاورة، وهو ما يضمن أفضل سير وظيفي للمدينة.
- الدفع نحو خفض معدل النمو السنوي للسكان على المدى المتوسط (2010) وعلى المدى البعيد (2020) بالمقارنة مع ما كان عليه خلال سنوات الثمانينات أين تجاوز الـ 3%.
- فمن خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سطيف PDAU 1997 والذي انبثقت عنه عدة توصيات مهمة، فبالإضافة إلى التحكم في النمو العمراني للمدينة اقترح المخطط مناطق جديدة تمثل إمكانيات وفرص التوسع من أجل استيعاب النمو السكاني للمدينة الذي من المتوقع أن يفوق 400000 نسمة آفاق 2023م كما جاء في المرحلة التوجيهية من المخطط.
- وعليه، فقد تم حصر عدة مناطق للتوسع سواء ضمن إقليم بلدية سطيف أو حتى في إقليم بعض البلديات المجاورة، حيث بلغ مجموع مساحة إمكانيات توسع المدينة 3100 هكتار وذلك على المدى القريب والمتوسط والبعيد موزعة كما يلي:
- بلدية سطيف بـ 1350 هكتار على مستوى كل من شوف لكداد بـ 1050 هكتار على المدى القصير والبعيد، وقاوة بـ 300 هكتار على المدى القصير.
- بلدية أولاد صابر شرق مدينة سطيف بـ 1100 هكتار على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- بلدية عين أرناط شرق مدينة سطيف بـ 250 هكتار على المدى البعيد ضمن التجمع الرئيسي.
- بلدية قجال جنوب شرق مدينة سطيف بـ 100 هكتار على المدى البعيد ضمن تجمع رأس الماء.
- بلدية مزلق جنوب مدينة سطيف بـ 300 هكتار على المدى البعيد ضمن تجمع الحشيشية.
- وبهذا، ظهر جليا من خلال هذا المخطط عملية دمج الضاحية المباشرة لمدينة سطيف ضمن آفاق توسع المدينة من خلال تجمعي شوف لكداد وقاوة هذا الأخير الذي يعتبر امتدادا مجاليا مباشرا لمدينة سطيف ويشكل منطقة التوسع للمدينة في إطار استكمال مخططها الدائري، كما استشراف المخطط تنمية مدينة سطيف ضمن ناحيتها وفي نطاق مجال تأثيرها المباشر من خلال اقتراح مراكز البلديات المجاورة لتشكل احتياطات عقارية لنمو مدينة سطيف.
- كما أن موقع أولاد صابر إضافة إلى شوف لكداد يشكلان حقيقة كما بينت ذلك دراسة ANAT - سابقة الذكر - قطبين هامين ليس للنمو المجالي والعمراني للمدينة فحسب، بل كذلك النمو والتطور

الوظيفي للمدينة، وذلك بالنظر لموقعهما على الطريق الوطني رقم 05 والقريب كذلك من المدينة -11 كم و20 كم على الترتيب- خاصة وأن الموقعين معا يمكنهما حسب التوقعات استيعاب حجم سكاني يصل إلى 100000 نسمة إضافة إلى مشاريع إقتصادية وخدماتية هامة.

وهكذا، وحسب التوجيهات السابقة، وفي إطار الإسقاطات المنجزة سيكون عدد سكان مدينة سطيف حوالي 400000 ساكن على المدى البعيد 2023م، بنمو مطلق قدر بحوالي 225000 ساكن، هذه الزيادة ستكون بحاجة إلى أكثر من 37500 سكن بمساحة إجمالية قدرت بـ 1246 هكتار، هذه المساحة موزعة على النحو التالي:

- هضبة شوف لكداد -الباز بـ 350 هكتار وبحجم استيعاب 63000 نسمة.
- موقع أولاد صابر بـ 500 هكتار وبحجم سكاني 90000 نسمة.
- موقع قاوة بـ 300 هكتار وبحجم سكاني 54000 نسمة.
- الـ 96 هكتار المتبقية سوف يتم استرجاعها من داخل الأحياء القديمة للمدينة من خلال:
- التجديد الحضري للأحياء القديمة المنجزة أثناء الفترة الاستعمارية وغداة الاستقلال.
- تخفيض وامتصاص السكن العشوائي.
- استغلال مجال السوق العشوائي لاندريولي Andréoli في الضاحية الجنوبية للمركز الأوربي (الصورة رقم 27).



صورة رقم 27 استغلال مجال السوق العشوائي لاندريولي بعد إزالته لتوطين تجهيزات إدارية (الباحث 2018).

6/4 توجيهات مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (R. DU PDAU 2007):

لقد كانت هناك أسباب عديدة توفرت لدى السلطات المحلية للشروع في عملية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فمدينة سطيف وبالنظر للدور المرتقب أن تلعبه كمدينة جهوية كما نص على ذلك مخطط الـ PAW، باعتبارها تشكل ملتقى طرق وطنية، وبانفتاحها على جهات حيوية من الوطن، فإن هذا من شأنه أن يرفع من معدل الاستهلاك للاحتياجات العقارية، وهو ما حدث بالفعل، فالاحتياجات التي نص عليها المخطط التوجيهي للتهيئة PDAU لسنة 1997م لم تغط الطلب المتوقع خلال الفترة التي نص عليها المخطط، الأمر الذي جعل السلطات المحلية تحول النمو السريع للمدينة نحو بلدية عين أرنات والتجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة، غير أن حتميات توفير السكن، والتجهيز بالمنشآت الإدارية والصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية والتعليم العالي بمدينة سطيف باعتبارها مدينة جهوية، حتم على سلطات البلدية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل توفير أوعية عقارية جديدة، وهو ما تم بالفعل سنة 2007م.

حيث تضمنت مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير دراسة شاملة للحالة العامة للنسيج الحضري، وكذا عدة توجيهات عامة، لكن في جوهرها، يظهر أنها تعبر عن عمق مشكلة النمو العمراني لمدينة سطيف، وحتمية عقلنة تنمية المدينة، ويعتبر أهم ما جاء في هذا المخطط هو التحكم في كل التجمعات العمرانية المنتشرة في كل إقليم بلدية سطيف، سواء التجمعات الريفية المستقرة أو التجمعات العمرانية ذات التوجه القوي نحو التحضر، حتى يتم إنشاء هيكل عمراني متراتب، ومما جاء في المخطط كأهداف وتوجيهات نذكر ما يلي:

- إيجاد مساحات تسمح بإقامة الأنشطة الاقتصادية، السكنية، إضافة إلى المرافق العامة والخدمات.
- التدخل على مختلف القطاعات بعمليات التهيئة التي تسمح بتحسين المظهر العمراني للمدينة.
- تحديد الاحتياجات المتوفرة والقابلة للتعمير المستقبلي.
- توزيع وتوطين مختلف الأنشطة على النظام المجالي والوظيفي الجديد لمنطقة نفوذ مدينة سطيف والمكون من بلدية سطيف والبلديات المجاورة لها.
- حماية الأراضي الفلاحية من أجل دعم وتنويع النشاطات الفلاحية.
- حماية الوسط الطبيعي بعمليات التشجير ومحاربة التلوث.

ولقد أظهرت الإسقاطات السكانية ضمن R. du PDAU 2007 أن بلدية سطيف وعلى المدى البعيد آفاق 2024م ستظم حوالي 500875 نسمة، منها 475877 نسمة على مستوى مدينة سطيف، و24998

نسمة على مستوى التجمعات الثانوية، وهذا ما يبين حجم الاستقطاب الحاد الذي تمارسه المدينة على التجمعات الثانوية، هاته الأخيرة التي ظهر أنها لا يمكن أن تكون في معزل عن التمدد العمراني لمدينة سطيف، والتي أصبحت بحكم الواقع أحياء من المدينة قبل أن تصبح حقيقة بعد ضم كل من شوف لكداد، عين الطريق، فرماتو، رغم عدم وجود تلاحم في الكتلة العمرانية مثلما هو الشأن بالنسبة لعين السفيهة مثلاً.

إن هذا من شأنه أن يعطي فكرة واضحة عن حجم وطبيعة التدخل المجالي المستقبلي على مستوى مدينة سطيف، وحثمية صياغة سياسة مجالية شاملة تهدف للتحكم وتحقيق أفضل الفرص من أجل التنمية المكثفة للمدينة، وتعزيز المراكز العمرانية الضاحوية، باعتبارها مراكز حضرية مؤجلة، ونفس الأمر بالنسبة للتجمعات الريفية على مستوى بلدية سطيف التي هي في طريقها للدخول قسراً في مسار التحضر.

كما أن النظام المجالي والوظيفي الجديد لمنطقة النفوذ القريبة من مدينة سطيف من شأنه أن يشهد تحولات عميقة، وذلك وفقاً للاتجاه العام لتطور هذه المنطقة تبعاً للإسقاطات السكانية والاتجاهات الاقتصادية الجديدة وإمكانيات تحضر مراكز بلديات المنطقة، وحسب ما جاء ضمن مراجعة مخطط التهيئة لبلدية سطيف، الذي يقترح مجموعة من التوجيهات التي ترقى إلى حتميات يفرضها التخطيط الجيد والحوكمة الإقليمية وهي:

- إعادة توزيع وتوطين مختلف الأنشطة على النظام المجالي، حيث يقترح المخطط تطوير الصناعات القائمة على مستوى المدينة والتي تكون ذات علاقة بالتخصصات الدقيقة التي تتيحها جامعة سطيف، إضافة لترقية المدينة لتصبح مركز حقيقي للأعمال والخدمات ذات المستوى العالي.
- تعزيز المناطق الطبيعية للأغراض السياحية على مستوى كل من بلديتي عين عباس وأوريسيا ضمن الجزء الشمالي من النظام المجالي. إضافة لاستغلال الموارد الطبيعية في هذا الجزء.
- على مستوى إقليم بلدية مزلق اقترح المخطط إقامة منطقة للتخزين وتوزيع المنتوجات والبضائع لفائدة النظام المجالي، كما سيشكل ذلك بوابة على المجال الواسع جنوباً.
- على مستوى بلدية قجال تم اقتراح منطقة تخزين وتوزيع متخصصة في المنتج الزراعي والمنتوجات الغذائية.
- بلدية عين أرناط ونظراً للاحتياجات العقارية التي تتوفر عليها والقابلة للتعمير فستشكل حلاً لندرة العقار على مستوى مدينة سطيف لتوطين مشاريع التوسع المختلفة.

فالهدف الواضح على المدى البعيد، هو تنمية المنطقة في إطار شامل من خلال إعادة تجميع البلديات المتاخمة لبلدية سطيف، والواقعة تحت نفوذها المباشر، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الاقتصادية وترقية مجالات التحضر المستقبلي بالكشف عن إمكانياتها وتعزيز بنيتها التحتية لضمان علاقات سهلة ووظيفية مع قطب مدينة سطيف، إن هذه المنطقة المتاخمة لمدينة سطيف وبمراكزها العمرانية من شأنها أن تشكل محرك جديد لبعث النمو الحضري لمدينة سطيف، خاصة وأن هذه المراكز العمرانية بأحجامها السكانية وبخصائصها الحضرية ستكون محدودة، بالنظر لاحتياجات وضرورات التوسع الاقتصادي المستقبلي المُتعمد إحدائه على مستواها.

إن هذه التوجيهات، التي جاء بها المخطط التوجيهي لبلدية سطيف، ستكون أكثر وضوحا بعد تطوير مخطط للتهيئة مشترك بين 08 بلديات تتمثل في بلدية سطيف والـ 07 بلديات المجاورة لها. لذلك، فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1997م أو من خلال عملية المراجعة سنة 2007م، اقترح تنظيم مجالي يسمح بالتوازن، وتسيير يتماشى وتنوع الأنشطة الحضرية، فهو يركز على تعزيز قطاعي النقل والبنية التحتية -الطرق والسكة الحديدية- الأمر الذي يضمن سواء داخل الكتلة الحضرية أو النظام المجالي الجديد ما يلي:

-النقل الضروري للانطلاقة الاقتصادية.

-أفضل ولوجية وتكاملة للمراكز العمرانية التي تكون القطب الإقليمي ومنطقة النفوذ، حيث أن المخطط يقترح إنشاء مجموعات سكنية واسعة على مستوى شوف لكداد-هضبة الباز، وأولاد صابر، وانجاز تجهيزات حضرية متنوعة قدر الإمكان.

-تنمية محورية تركز على محور الطريق الوطني رقم 05 أو محور عين أرناط-العلمة.

وعليه فالتهيئة ضمن المخطط التوجيهي الخاص بمدينة سطيف -والتي جاءت تحت ضغط نتائج القطبية الشديدة لمدينة سطيف وعلى رأسها تشعب المدينة- تتكون من شكلين للتعمير:

الشكل الأول: يتوقف على تعزيز ما هو موجود، وتهيئة الضواحي وخاصة الضاحية الغربية شوف لكداد-هضبة الباز والتي ستشكل قطب حضري حقيقي يفصله فقط واد بوسلام عن مدينة سطيف.

الشكل الثاني: تحويل النمو الحضري نحو حزام من المدن التوابع، واستغلال قطاعات التحضر المستقبلي على مستوى الـ 06 بلديات المجاورة لسطيف -استثبيت بلدية بني فودة في هذه المرحلة من المخطط رغم أنها بلدية مجاورة- لكسر قطبية مدينة سطيف وتحقيق التوازن في توزيع المشاريع والتوزيع الأمثل للسكان ضمن هذا النظام المجالي الجديد.

فالتهيئة وفق هذا الشكل لها مقاربة مزدوجة، المقاربة الحضرية والمقاربة الإقليمية¹:

■ المقاربة الحضرية: التجديد الحضري للمركز القديم لمدينة سطيف وللأحياء القائمة وإعادة هيكلة الضواحي -شوف لكداد، الباز... من أجل استيعاب النمو الحضري لمدينة سطيف.

■ المقاربة الإقليمية: والتي تتجلى من خلال هيكلة الظهير الأول للمدينة، من أجل تكوين مجموعة حضرية منسجمة تشكل هيكل النظام المجالي المنظم حول مدينة سطيف.

وعليه يظهر أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير قد سمح بإعادة تنظيم التدخلات الحضرية على مستوى بلدية سطيف، حيث كان لاستهلاك الاحتياطات العقارية المتاحة وتكون ضغط حاد على العقار أن نشأ توجه جديد لتسيير مدينة سطيف من دون توفر مساحات عقارية للتوسع كمقاربة جديدة للتعمير من خلال اضطرار السلطات العمومية لتكثيف الأنسجة الموجودة. فضلا عن أن الإرادة الحقيقية لحماية الأراضي الزراعية -لم تستمر- التي شكلت عائق للتوسع المستقبلي لمدينة سطيف، أدت للتفكير في إمكانات التوسع بعيدا عن حدود الكتلة العمرانية للمدينة وحتى خارج حدود بلدية سطيف.

إن التوجه نحو تسيير مجال مدينة سطيف، خاصة بعد الضغط الكبير على العقار الذي حدث منذ سنة 1995م، أدى إلى سلسلة من التدخلات على النسيج الحضري الموجود، منها عمليات تكثيف ZHUN، من خلال مختلف برامج السكن الاجتماعي في إطار المخطط الاستعجالي لسنة 1997م الذي رفع الطاقة الاستيعابية لـ ZHUN من 9327 إلى 12065 سكن².

عملية التكثيف هذه -وغيرها التي حدثت على مستوى المدينة- ورغم أنها تمثل وضع ايجابي كبديل مستدام باعتبارها تحد من التوسع العمراني ومن استهلاك الاحتياطات العقارية البلدية، إلا أنه من شأنها أن تضر بالتجهيزات الجوية المبرمجة غير المنجزة والتي حتما ستتمس الفضاء العام.

غير أن وضعية ندرة العقار، وضعت مسيري المدينة في حالة عجز وارتباك على اعتبار أنه ليس لديهم مساحات عقارية لتلبية احتياجات التنمية الحضرية للمدينة، كما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU من شأنه أن يولد ميتا، ومع عودة الدولة بقوة كمنتج قوي للسكن وعلى اعتبار أن ندرة العقار لا تعبر عن حالة جيدة لانتعاش التنمية، لذلك جاءت خطة برنامج دعم النمو الاقتصادي PSRE 2001-2004م، حيث ومع صدور تنظيم جديد سنة 2003م لتحويل الأراضي الزراعية ودمجها لانجاز البرامج

¹ هذه المقاربة المزدوجة ستكون أكثر وضوحا في المستقبل القريب وبالضبط سنة 2010م بعد أن تتبلور ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك ما بين البلديات والتي يوضحها المخطط رقم 10 الذي سنورده لاحقا ضمن هذا الفصل.

² Chorfi K, Younesi K., op.cit., p: 06.

التموية، كانت النتيجة فورية بمراجعة مخطط PDAU وحتى على المستوى الوطني- حيث ارتفعت الاحتياطات العقارية القابلة للتعمير على مستوى مدينة سطيف من 300 إلى 1689 هكتار¹، هذا التعارض بين حماية الأراضي الزراعية وإيجاد المبررات للتوسع العمراني عليها، من شأنه إثارة تساؤلات حول توافر النية والإرادة الحقيقية لحماية الأراضي الفلاحية التي تشكل خزان الغذاء للسكان.

لهذا يظهر مما سبق، أن مدينة سطيف وتحت تأثير القطبية الشديدة تنمو بوتيرة كبيرة وهو ما تم إدراكه من قبل الفاعلين المحليين من خلال تبلور فكرة نشر التوسع في مناطق إعادة التوطين، من خلال الدراسة التي أشرنا لها سابقا Etude de deux aires de planification à Sétif 2007 والتي حددت منطقتي شوف لكداد-هضبة الباز، وأولاد صابر كمناطق لإعادة التوطين، لذلك سنتطرق إلى مخطط شغل الأراضي شوف لكداد باعتباره يشكل قطب حضري جديد ضمن المجال العمراني لمدينة سطيف، وبالنظر كذلك للزخم الذي أحدثه على مستوى المدينة سياسيا وإعلاميا.

1/6/4 مخطط شغل الأراضي لشوف لكداد:

يعتبر تجمع شوف لكداد تجمع عشوائي يقع غرب مدينة سطيف ويشغل أكثر من 30 هكتار، وقد ظهرت النواة الأولى لهذا التجمع منذ بداية الثمانينات كتجمع للعمال الموسمييين في الفلاحة، غير أن هذا التجمع شهد نمو كبير مع تدفق الهجرة سنوات التسعينات، حيث تميزت الضاحية خلال هذه الفترة بالامتداد الأفقي، وقلة المرافق والتجهيزات ووسائل النقل وخاصة البنية التحتية.

وقد لفت موقع شوف لكداد-الباز أنظار الفاعلين المحليين بمساحاته المعتبرة من الأراضي الصالحة للتعمير لاسيما وأنها ملك للدولة، وهو ما يتيح قدرات كبيرة لتوسع مدينة سطيف، وقد انتبه له المتخصصين في مجال التهيئة من خلال توقع حجم سكاني لهذا التجمع يصل إلى حوالي 50000 نسمة، وما يتبع ذلك من مرافق وتجهيزات، تضمنتها دراسة ANAT سنة 1997م المشار إليها سابقا، وهو ما يشكل فرصة حقيقية للنمو المجالي والوظيفي لمدينة سطيف، حيث تم برمجة مجموعة من التجهيزات الإدارية والخدماتية، التجارية، الصحية، التعليمية، الرياضية والترفيهية.

وإضافة إلى التجهيزات المرافقة للمجال السكني، تم برمجة تجهيزات مهيكلة للمجال منها القطب الجامعي الباز، والذي تم دمجها ضمن مخطط الـ PDAU خلال هذه المرحلة -قبل مركز شوف لكداد-بعد

¹ Chorfi K, Younesi K., op.cit., p: 08.

أن شُرِع في إنجازهِ أولاً بمختلف كلياته، التي ظهرت في البداية كمنشآت معزولة على مساحة 120 هكتار.

وبهدف تنظيم وتنسيق التدخلات التي أنجزت على أرض الواقع على مستوى شوف لكداد وهضبة الباز، أو التي هي قيد الانجاز أو التي سيعلن عنها لضمان تنمية متوازنة ومستدامة لمساحة بـ 300 هكتار، بدأت فكرة مخطط شغل الأراضي لشوف لكداد تتبلور بداية من سنة 2007م، لذلك فهذا المخطط يشكل رؤية إستراتيجية، وفي نفس الوقت وضع حد لتوسع البناء الفوضوي ومحاصرة السكن العشوائي، هذا فضلا عن حماية وادي بوسلام من التعمير العشوائي باعتباره وسط إيكولوجي حساس.

لهذا جاء مخطط شغل الأراضي شوف لكداد كمحاولة جادة لبلورة التصورات السابقة، حول شكل النمو العمراني لمدينة سطيف على المدى القريب، من خلال فتح أقطاب حضرية جديدة تخلق توازنا تنمويا¹، حيث تشكل منطقة شوف لكداد قطب عمراني حقيقي، وفي الواقع مرحلة للتنمية النوعية في مدينة سطيف، باعتباره راعي شروط التنمية المستدامة، وسعى لتعزيز جاذبية الإقليم في إطار احترام التوازن بين الموقع المعد للتعمر والواد الطبيعي بوسلام، وذلك من خلال استغلال المساحات المتاحة والمحددة في إطار المخطط التوجيهي الجديد للتهيئة والتعمير مع الحفاظ على المجال الطبيعي وتثمينه واعتباره جزء مميز ضمن أجزاء المدينة، إضافة لإعادة التوازن للمجال الحضري من خلال خلق مركزية جديدة، ببرنامج طموح للسكن والتجهيزات، لتشكل بذلك منطقة شوف لكداد قطب عمراني حقيقي ضمن الصورة المستقبلية لمدينة سطيف.

لقد حظي القطب الجديد بأهمية كبيرة لدى سلطات الولاية لأنه سيحول مركز شوف لكداد من تجمع فوضوي إلى قطب حضري جاذب للسكان، بالنظر لكونه بجوار القطب الجامعي الباز، كما سيضم حي إداري به عديد التجهيزات منها المقر الجديد للولاية، ومقرات بعض المديريات التنفيذية إضافة لمقر الأمن الولائي² (انظر المخطط رقم 08).

¹ جريدة كواليس سطيف، حوار مع السيد بودريالي محمد والي ولاية سطيف، عدد 1634 بتاريخ 24 جوان 2015م.

² Vers un grand pôle urbain à Chouf Lekdad, le journal de setif info, récupéré le 25/10/2015 sur le lien suivant : <http://www.setif.info/article4934.html>



وتظهر الأهمية الإستراتيجية لمخطط شغل الأراضي شوف لكداد، من خلال أنه مخطط تهيئة شامل ومتناسق، من خلال كذلك الأهداف التي يتوخاها المخطط لتصحيح الوضع القائم، فالمخطط يهدف ل:

- تطوير شبكة وظيفية للطرق مع مدينة سطيف وكذلك على مستوى قطب شوف لكداد.
 - إنجاز تقطيع متناسق ووظيفي لمنطقة التوسع شوف لكداد.
 - وضع اللوائح الضرورية لهيكلية وتجديد البيئة الحضرية القائمة على مستوى شوف لكداد.
 - وأهم ما سعى إليه المخطط هو دمج النسيج القائم -غير المنظم- مع التوسعات المستقبلية التي ستتم على مستوى منطقة شوف لكداد.
- إن النمو العمراني غير المتحكم فيه الذي شهدته مدينة سطيف، والضغط الكبير على العقار، أدى لتكون ظاهرة التوسع غير المخطط من خلال انتشار السكن العشوائي على مستوى الضواحي، وخاصة على مستوى ضاحية شوف لكداد وبالقرب من واد بوسلام، وهو ما يشكل تهديد حقيقي لهذا الوسط البيئي للغابة المحاذية للوادي والمعروفة بـ "غابة الزاوش" والتي تمثل خزان الأوكسجين لمدينة سطيف ومنتفس للعائلات في فصلي الربيع والصيف (الصورة رقم 28).



صورة رقم 28: السكن غير المنظم بالقرب من واد بوسلام على مستوى شوف لكداد (الباحث 2017)

إن وادي بوسلام الذي يمثل وسط إيكولوجي حساس وهش ويمتد على طول أكثر من 15 كم ضمن حدود بلدية سطيف، منها 03 كم تقع ضمن المجال العمراني لمدينة سطيف، يشكل منظر طبيعي غني ومتنوع، فهو مجال للمروج والمراعي التي تتداخل مع الأشجار، والتي تمثل تنوع طبيعي وجزء من الذاكرة والتراث الطبيعي للمدينة، كما يعتبر الوادي كذلك مجال لمساحات زراعية عالية الخصوبة، هذا فضلا عن أن الوادي يحتضن مزارع مهمة لتربية الأبقار والأغنام (صورة رقم 29، و30).



صورة رقم 29: غابة بوسلام بمحاذاة وادي بوسلام (الباحث 2017)



صورة رقم 30 : مساحات زراعية هامة وعالية الخصوبة على ضفاف وادي بوسلام (الباحث 2016)

لذلك، فضمان تنوع وظيفة وادي بوسلام أمر مهم لاستدامة هذا الوسط، وهو ما جاء من أجله مخطط شغل الأراضي لشوف لكداد، عبر خلق نوع من التعايش والتكامل بين الزراعة والعمران والترفيه (صورة رقم 31)، في ظل نظام إيكولوجي يضمن الإدماج الإيجابي لسكان المدينة في الديناميكة التي سيشهدها وادي بوسلام.



صورة رقم 31: مرافق للترفيه على ضفاف وادي بوسلام (الباحث 2016)

هكذا، وفي ظل ما جاء به مخطط تهيئة شوف لكداد في جانب حماية المجالات الطبيعية، ودمجها ضمن المساحات الخضراء للمدينة لإيجاد بيئة حضرية سليمة، يعطي هذا الأمر انطباع جيد حول التوجه الذي أصبح سائدا لدى الفاعلين المحليين على مستوى المدينة بحتمية التسيير العقلاني للمجال، من خلال استغلال كل الإمكانيات العقارية المتاحة، وتوظيفها ضمن نموذج تنموي يرتكز على مبادئ التنمية المستدامة، وعلى النوعية والابتكار في مجال التخطيط التنموي (مخطط رقم 09).

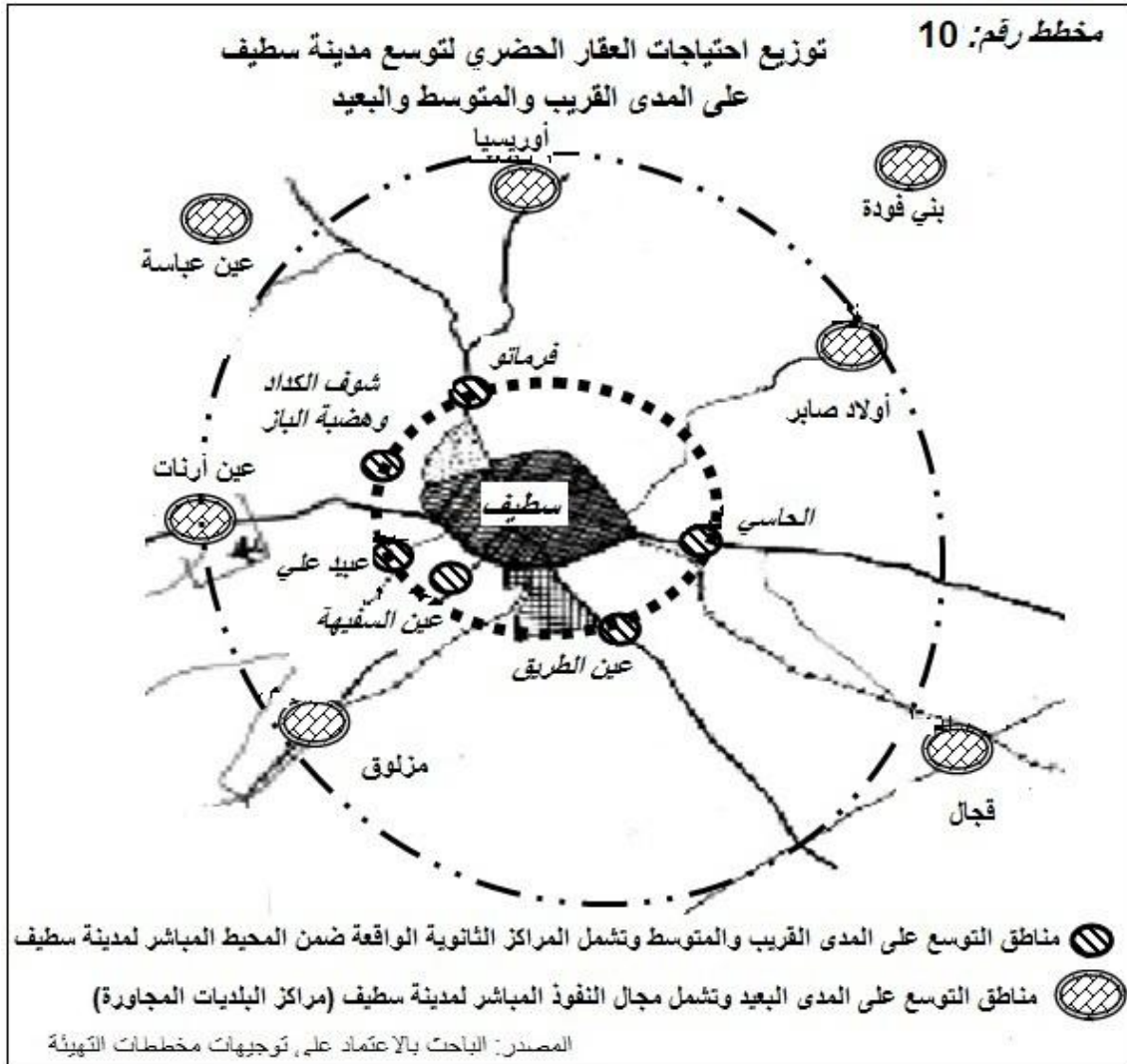


لذلك، يظهر جليا ومن خلال المجال الطبيعي لوادي بوسلام الذي سيحتضن جانب من الأنشطة الترفيهية على مستوى مدينة سطيف، أن مخطط التهيئة لشوف لكداد يعزز بوضوح التنمية الحضرية المستدامة، التي تجعل من المساحات الخضراء والمجالات الطبيعية رصيد التنوع ويعيد التوازن البيئي المفقود على مستوى مدينة سطيف، بسبب التوجه الذي كان سائدا من قبل والذي أعطى أولوية لتوفير السكن على حساب توفير بيئة سكنية سليمة.

7/4 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك ما بين البلديات 2010:

تشبع المدينة والاستهلاك المفرط للعقار، والرهنات المتعلقة بتطبيق الاحتياجات المستقبلية لمدينة سطيف نتيجة ندرة العقار الحضري في المدينة، جعلت توطین مشاريع التنمية المستقبلية سيتم في البلديات المجاورة، وهو ما ظهر في مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك بين البلديات -

كبلورة للرؤية السابقة التي تضمنها مخطط PDAU 2007، والذي يركز على إيجاد فضاء إنمائي متناغم ومتوازن وجاذب وحتى تنافسي، ما من شأنه القضاء على مختلف أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والمجالي التي خلقت حالة من عدم المساواة، هذه النظرة تعتمد على بنية حضرية تتكون من أقطاب وظيفية وجذابة وتدعم أشكال جديدة من الروابط بين البلديات¹، حيث على المدى البعيد سيتم تحويل الاحتياجات المستقبلية من العقار الحضري لمدينة سطيف على الـ 07 بلديات المجاورة لبلدية سطيف (المخطط رقم 10)، والداخلية ضمن مجال النفوذ المباشر للمدينة وهي: أولاد صابر، عين أرناط، الأوريسيا، عين عباس، مزلق، قجال (رأس الماء)، بني فودة² هاته الأخيرة التي ضمت إلى مجال نفوذ مدينة سطيف بعد أن استبعدت في المخطط السابق.



¹ URBAS, PDAU intercommunal: étude intercommunale de Sétif, rapport de présentation, phase 1: diagnostic et propositions, 2010, p: 16-17.

² أما على المدى القصير والمتوسط فسيكون العقار القابل للتعمير على مستوى التجمع الرئيسي لمدينة سطيف، وذلك بعد ضم المراكز الثانوية: شوف لكداد وهضبة الباز، والحاسي وعين السفينة للمحيط العمراني للمدينة، وهو ما أشرنا له سابقاً.

أما على المدى القصير والمتوسط، سيكون العقار القابل للتعمير على مستوى التجمع الرئيسي لمدينة سطيف -أساسا على مستوى الجهة الشرقية من المدينة-، وعلى مستوى التجمعات الثانوية بعد ضم كل من عين السفيهة، شوف لكداد وهضة الباز، والحاسي لتصبح أحياء من المدينة. إن الحاجة إلى هذه الخيارات الإستراتيجية أمر حتمي بسبب تعدد مشاريع التوسع العمراني: السكن، التجهيزات والأنشطة الاقتصادية بالنسبة للقطب الحضري سطيف، وهو ما سيسمح بتنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم المكونة للتجمع البلدي مع تحويل فائض السكان المستقبلي لمدينة سطيف نحو مواقع استقبال أخرى، وذلك بسبب الإكراهات الطبيعية والقانونية. كما أن إعادة تشكيل المدينة داخل المدينة يعد خيار مهم حيث أن التدخلات على النسيج الحضري الموجود يمكن أن تحرر أوعية عقارية تخصص للتجهيزات الهيكلية.

وهكذا على المدى البعيد: وباعتبار أن نصيب مدينة سطيف سنة 2008م مثل أكثر من 60%¹ من الحجم السكاني الإجمالي للإقليم المستقطب حول مدينة سطيف والمكون من 08 بلديات -بما فيها بلدية سطيف- فإن هذا الوضع من شأنه أن يتغير لأن المخطط التوجيهي يعمل على تحويل هذا الواقع، ما سيجعل نصيب مدينة سطيف ينخفض بالنسبة لمجملة الإقليم التخطيطي ما بين بلدي.

8/4 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

إن كل المخططات السابقة جاءت متوافقة مع النظرة المستقبلية لمدينة سطيف ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فتوجيهات المخطط الوطني تناغمت مع ما نص عليه كل من مخطط تهيئة الهضاب العليا الشرقية، مخطط تهيئة الولاية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث يضع مخطط العمل ضمن (SNAT 2010) لآفاق 2030م نظاما حضريا للهضاب العليا متسلسلا، متفصلا، ومستقطبا ويعتمد على شبكة من الهياكل الفعالة، وذلك بإنشاء مدنا للتوازن والربط بالهضاب العليا، وتهدف مدن التوازن على غرار مدينة سطيف -إضافة إلى باتنة، تبسة ضمن الهضاب الشرقية- إلى تنمية قواعد للإنتاج والخدمات، وبهذا فهي تندرج ضمن برامج العمل الإقليمية وأقطاب الجاذبية.

وعليه، فمدينة سطيف وبفضل قدراتها الكبيرة والمتنوعة على استقطاب مجالها، أصبح يُنظر لها ضمن الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، على أنها قطب حثي يعمل على تقوية تنمية الهضاب العليا وإعادة التوازن الإقليمي للجزائر.

¹ PDAU intercommunal: op.cit. p: 52-53.

وضمن برنامج العمل الإقليمي PAT 13 -المتعلق بأقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية- الذي يهدف لدعم قدرات الانخراط في ديناميات اقتصاد عالمي في تحول، حيث تفقد فيه الموارد الطبيعية ورأس المال المادي أهميتهما نسبيا أمام العوامل غير المادية -البحث، الإعلام- حيث اعتبرت مدينة سطيف قطب جاذبية ومنطقة مدمجة للتنمية الصناعية ZIDI، التي تمثل فضاءات جغرافية تتمركز بها مجموعة من المؤسسات ذات الأنشطة المتنوعة أو المتخصصة، وتستفيد من مزايا قدرات الجاذبية، وتتولى وضع استراتيجيات ضمن مسعى جماعي للتعاون بهدف الاستفادة من مزايا المؤازرة التي تتطور انطلاقا من الولوج للهياكل، والمنافع ذات النوعية -كهرباء، ماء...- ومن القرب من الجامعات.

كما صنفت مدينة سطيف على أنها قطب جاذبية في الوسط الريفي من الصنف أ، وهي الأقطاب ذات الطابع التكنولوجي الرامية إلى إنتاج صناعي وتقليدي وخدماتي محلي في الوسط الريفي، وهو قطب يتمحور حول الحبوب والبقول والجافة¹.

إن هذه النظرة ارتكزت على مقومات حضرية وإقليمية توفرت عليها مدينة سطيف، ستضمن الدور المنوط بها مستقبلا في هيكلية الإقليم الولائي والجهوي.

وهكذا، يتضح من التشخيص السابق وتبع مختلف الديناميات التي عرفتها مدينة سطيف وخاصة الحضرية منها، أن مدينة سطيف ومجال نفوذها المباشر يشكلان المنطقة المستقطبة الأولى على مستوى الولاية، ومجال جذب واستقطاب يتميز بنسبة تحضر عالية، وبالتصنيع الكبير، وبإمكانيات كبيرة للتوسع.

خامسا: المحيط والتجهيزات الحضرية بمدينة سطيف:

يشكل الوسط الحضري واحد من أهم التحديات في المدينة الجزائرية بصفة عامة، حيث كان للتحضر السريع وما صاحبه من عمليات كبيرة وواسعة للتعمير، أن أدى لإغفال مسألة نوعية الحياة في الوسط الحضري، هذه القضية تشكل اليوم تحدي ورهان كبير على مستوى مدينة سطيف، في خضم نشوء وتطور أحياء فوضوية منذ العهد الاستعماري، فضلا عن الأحياء غير المتحكم في عملية تخطيطها والتي نشأت بعد الاستقلال، إضافة إلى المجمعات السكنية الكبرى التي صاحبت الطلب الكبير على السكن، في

¹ قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 84-88.

ظل مبدأ الكم على حساب النوع، كل هذا يظهر الحاجة الملحة لعملية تهيئة المحيط الحضري بشكل مستمر، خاصة في ظل تراجع دور البلدية في عملية التسيير الحضري، ونقص المتابعة، وتركيز الاهتمام على المحاور الرئيسية للمدينة وإهمال الأحياء السكنية الداخلية.

في هذا الإطار، جاءت عدة مشاريع للتحسين الحضري على مستوى المدينة، استفادت منها ضمن مشروع الهضاب العليا لتحسين إطار الحياة الحضرية بغلاف مالي قدره 4,5 مليار د.ج، وكمرحلة أولى، برمجت سلطات الولاية مجموعة من الأحياء شملتها عملية التحسين الحضري خلال الفترة 2006-2009، حيث كان عدد الأحياء التي برمجت بها مشاريع التهيئة والتحسين الحضري 15 حي سنة 2006، و 10 أحياء سنة 2007، و 10 أحياء سنة 2008، و 04 أحياء سنة 2009.

وقد تمثلت هذه العمليات أساسا في: إعادة هيكلة قنوات الصرف الصحي، تجديد قنوات المياه الصالحة للشرب، تعبيد الطرق، تلبيط الأرصفة، طلاء واجهات العمارات، خلق مساحات خضراء، تهيئة أماكن للعب الأطفال، إنارة عمومية، إنجاز ملاعب جوارية، تهيئة بعض المحاور (تشجير، كراسي، إنارة)، تهيئة مواقف للسيارات... حيث شمل كل حي على الأقل عمليتين للتحسين الحضري، وأغلب التدخلات كانت على مستوى حي الهضاب ومناطق السكن الكبرى ZHUN، بالإضافة إلى الأحياء العشوائية التي نشأت خلال فترة الاحتلال، كما سجلت بعض التدخلات على مستوى التجمعات الثانوية عين الطريق، شوف لكداد، قاوة.

كما عرفت المدينة خلال الفترة 2010-2014م مجموعة من مشاريع التحسين الحضري، إضافة إلى إدراج مجموعة من العمليات كمشاريع في طور الإنجاز، إن هذه العمليات من شأنها الدفع نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وتوفير البيئة الحضرية الملائمة للعيش.

غير أن غياب التنسيق بين مختلف القطاعات، بقي دائما حجر عثرة في مسار مشاريع التحسين الحضري، إضافة إلى ضعف الاعتماد المالي بعد تراجع مداخيل الدولة بداية من سنة 2014م، الأمر الذي يرهن التوجه نحو مدينة مستدامة.

1/ التجهيزات الحضرية المنزلية:

إن التزود بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء وتصريف المياه المستعملة تعتبر من الخدمات الضرورية في مدينة سطيح، وتشكل عناصر أساسية لحياة لائقة، الجدول التالي رقم 07 يبين نسبة الربط بهذه الخدمات.

الجدول رقم 07: نسبة الربط بالشبكات الأساسية في بلدية سطيف

نوع المرفق	المساكن الموصولة	نسبة الربط
الماء الصالح للشرب	66458	99
الكهرباء	/	99,93
تصريف المياه المستعملة	60316	91,50

المصدر: DPSB 2017

بلغ عدد المساكن الموصولة بشبكة المياه الصالحة للشرب 66458 مسكن سنة 2017م - وهو الرقم نفسه الموجود ضمن إحصائيات سنة 2015 و2016م على التوالي - وهو ما يشكل نسبة ربط وصلت إلى 99%، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة ببعض بلديات الولاية، ورغم وجود عدة مصادر لتزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب، إلا أنها مازالت تسجل عجز في تلبية الطلب، حيث أن الاحتياج النظري بلغ 71593 م³/يوم في حين بلغت الكمية المجندة 63845 م³/يوم، حيث تتوفر البلدية على 39 خزان مائي بسعة 65450 م³.

ونجد أن مدينة سطيف تعتمد في مجال التغذية بالمياه الصالحة للشرب على عدة مصادر، والجدول الموالي رقم 08 يكشف عن وضعية الماء الصالح للشرب:

الجدول رقم 08: التغذية بالمياه الصالحة للشرب في بلدية سطيف

المياه السطحية (ينابيع، أودية، سدود)	50227 م ³ /يوم
المياه الجوفية (الآبار، الأنقاب الخاصة والعامة)	13618 م ³ /يوم
حصة الفرد الحقيقية	150 لتر/فرد/يوم
حصة الفرد النظرية	200 لتر/فرد/يوم
طول شبكة التوزيع	262000 م
طول شبكة التحويل	142379
طاقة التخزين	65450 م ³
نسبة الربط	99%

المصدر: DPSB 2017

تتميز الشبكة عموما بحالة جيدة على مستوى المناطق الحضرية الجديدة، وهي ذات حالة سيئة في بعض الأحياء التي لم يتم تجديد الشبكة بها، كما نسجل أيضا إنجاز وتجديد هذه الشبكة في الضواحي

المجاورة مثل عين الطريق وشوف لكداد، كما عرفت عديد الأحياء عمليات تجديد للشبكة في إطار عمليات التحسين الحضري، أما المنطقة الصناعية فإنها تتغذى بالمياه عبر خزان خاص بها سعته 2600 م³.

2/ طرح المياه المستعملة والنفايات:

بلغ طول شبكة الصرف 466292م منها 243036م في حالة جيدة و119030م في حالة متوسطة و104226م في حالة سيئة، ووصل عدد المساكن المربوطة بشبكة الصرف الصحي إلى 60316 مسكن ما يشكل نسبة 91,50% سنة 2017م، وهو مؤشر إيجابي فيما يتعلق بوسائل التطهير على مستوى بلدية سطيف، التي لها انعكاسات إيجابية على الوسط الحضري وصحة السكان، خاصة إذا علمنا أن هذه المياه توجه لمحطة التصفية عين السفيهة التي تقع جنوب المدينة، والتي بدأت أشغال إنجازها سنة 1990م وانطلقت في النشاط بداية من مارس 1996م، وهي تستقبل المياه المستعملة لمدينة سطيف بواسطة شبكة شبه منفصلة وتعمل على تصفية المياه الحضرية بقدرة 330000 مكافئ سكاني¹ للشطر الأول بسعة 66000م³/يوم.

وقبل إنجاز المحطة كان يتم صرف المياه المستعملة للمدينة عبر ثلاثة أودية صغيرة وهي: واد خلفون، فرماتو، الباتوار، وتصب كلها في واد بوسلام، ولهذا فمحطة التصفية عين السفيهة تهدف لحماية سد عين زادة المنجز على واد بوسلام من التلوث، وتأمين الموارد المائية المصفاة لسقي المحيطات الزراعية (محيط السقي عين السفيهة)².

وبعد إنجاز مشروع ربط التجمعات الثانوية بمحطة التصفية الذي شمل 06 تجمعات بالإضافة إلى جامعة فرحات عباس والقطب الجامعي الباز، أصبح صرف المياه المستعملة لمدينة سطيف يتم عن طريق شبكة من قنوات الصرف بنظام موحد باستثناء المنطقة الصناعية، ويتم تجميع المياه بواسطة ثلاث قنوات رئيسية هي:

- القناة الرئيسية الشرقية: تجمع المياه المستعملة للمنطقة الشرقية من الشمال إلى الجنوب.

¹ يتم حساب المكافئ السكاني بواسطة: E.H= charge de la step/ rejet spécifique

حيث: charge de la step حجم المياه المستعملة التي تصل للمحطة م³/يوم، rejet spécifique حجم الماء المستعمل الذي يطرحه كل شخص م³/يوم والذي يحسب بالقانون:

معدل الربط ب ASS × نصيب الفرد × 80% = rejet spécifique

² بن سديرة إلياس، تلوث المياه السطحية في حوض بوسلام: وسائل حماية الوسط، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، 2010، ص: 112-113.

- القناة الرئيسية الغربية: تجمع المياه المستعملة للمنطقة الغربية من الشمال إلى الجنوب.
- القناة المركزية: تجمع المياه المستعملة لمركز المدينة والجهة الجنوبية للمدينة.

وبحكم النمو العمراني لمدينة سطيف وربط التجمعات الثانوية بمحطة التصفية، كان من الضروري رفع طاقة استيعاب محطة التصفية حيث برمج مشروع توسعة المحطة لتصبح طاقة استيعابها 450000 مكافئ سكاني بسعة 99000م³/يوم، سنة 2013م.

غير أن هذه المحطة تعاني من ضعف فعاليتها، ففي حالة الصبيب القوي والتساقط الكبير للأمطار يتم تحويل المياه مباشرة إلى واد بوسلام دون تصفية، أما في الحالة العادية فإن المواد الناتجة عن المحطة التي كان من المفترض أن تستغل في الجانب الزراعي، فإنها تكس في موضع بجانب المحطة، حيث كذلك، وفي حالة التساقط الكبير يتم جرف هذه المواد إلى واد بوسلام، وهو ما يطرح مشكل تلوث مياه واد بوسلام.

أما بالنسبة للنفايات الصلبة فإن المدينة تعتبر رائدة في مجال نظافة المحيط الحضري فهي تحتل عادة المراتب الأولى على المستوى الوطني من حيث نظافة المحيط والمساحات الخضراء- ما عدا بعض الأحياء التي تعرف مشاكل وخاصة الضواحي مثل شوف لكداد وعين الطريق. فالببلدية تتوفر على مركز ردم تقني بقدرة معالجة 300 ط/يوم وهو ما يقلل من مشاكل التلوث البيئي.

3/ شبكة الطرق والمواصلات:

تحظى شبكة الطرقات بأهمية كبيرة بالنظر لدورها في ديناميكية النظام الحضري وفي تطور البنية المورفولوجية للمدينة ونسيجها العمراني، إضافة إلى وجود ارتباط وثيق بين كثافة الطرق وحالتها، ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تُؤخذ بعين الاعتبار كعنصر هام في دراسات التهيئة، لأنها تمثل الشريان الحيوي في المنظومة الحضرية، حيث، وفي ظل تعاظم حركة السير والمواصلات ووجب التفكير في مسألة المشاكل التي يطرحها الطلب المتزايد على النقل.

وقبل التطرق إلى شبكة الطرق الحضرية على مستوى المدينة، فإنه من الأهمية الإشارة إلى مركزية المدينة ضمن إقليمها من خلال شبكة الطرق والمواصلات التي تربطها سواء بمناطق الوطن أو حتى خارج الوطن، فمدينة سطيف -كما أشرنا إليه سابقا- تشكل ملتقى شبكة هامة من الطرق الوطنية تتمثل في:

- الطريق السيار شرق غرب والذي يشهد حركة سير كثيفة، ولا يقتصر على ربط غرب الجزائر بشرقها، بل تتعدى أهميته إلى ربط دول المغرب العربي، حيث تمتلك مدينة سطيف ثلاث مداخل إلى هذا الطريق عبر ثلاث محولات هي: محول الحاسي شرق المدينة، محول مزلق جنوب المدينة، محول المطار غرب المدينة.

وقد برزت أهمية الطريق السيار بالنسبة لمدينة سطيف من حيث أنه عزز من قدرة المدينة على الارتباط بثاني قطب حضري على مستوى الولاية (العلمة)، فضلا على تعزيز أهميتها كقطب جهوي ووطني.

- الطريق الوطني رقم (05) على محور الجزائر-قسنطينة، وهو الآخر يشهد حركة كثيفة للسير حيث سجل على مستوى المدخل الغربي للمدينة 11936 مركبة/يوم منها 29% مركبات وزن ثقيل، وعلى المدخل الشرقي للمدينة 10369 مركبة/يوم منها 26% وزن ثقيل (R.PDAU 2007).

- الطريق الوطني رقم (09) سطيف- بجاية والذي يشهد هو الآخر حركة كثيفة للسير بمعدل 5304 مركبة/يوم منها 18% مركبات وزن ثقيل.

- الطريق الوطني رقم (28) سطيف-بسكرة وهو الطريق الثالث من حيث الأهمية الاقتصادية بعد الطريق السيار والطريق الوطني رقم 05، وهو يربط مدينة سطيف ببسكرة والمسيلة بالإضافة إلى ولايات السهوب والصحراء، وبلغت كثافة الحركة به 8256 مركبة/يوم.

- الطريق الوطني رقم (75) بوقاعة- باتنة وله أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمدينة سطيف لأنه يربطها بولايات الجنوب الشرقي للوطن، ويشهد حركة بمعدل 3494 مركبة/يوم منها 24% مركبات الوزن الثقيل.

وقد شهدت كل هذه المحاور عدة عمليات توسيع، إزدواجية، وتهيئة، في ظل تنامي حركة السير على هذه المحاور، إضافة إلى ربط كل من مدينة جميلة وبنى فودة بمدينة سطيف عبر الطريق الولائي رقم (117).

كما يمر بمدينة سطيف خط السكة الحديدية الذي يربط العاصمة بشرق الوطن، ويكتسي أهمية بالغة في نقل البضائع وكذلك المسافرين، كما يوجد خط ثانوي يربط المنطقة الصناعية بمحطة السكة الحديدية، غير أن هذه الخطوط تشكل حواجز فيزيائية فصلت بعض أجزاء المدينة وحالت دون أن تكون هناك استمرارية تامة للكثلة العمرانية للمدينة.

يظهر أن موقع مدينة سطيف قد أهل كل من محطة السكة الحديدية ومحطة النقل البري للمسافرين أن يكون لهما دور كبير وأهمية بالغة كنقاط ربط وتحويل مهمة، خاصة بين شرق ووسط وغرب البلاد،

يضاف لهما مطار 08 ماي 1945م الذي بحكم تجهيزه الجيد يشهد تطور كبير من حيث عدد المسافرين، حيث يربط المدينة وكذلك إقليم الولاية بمدن الوطن عبر 13 رحلة أسبوعيا نحو: الجزائر العاصمة، عين أمناس، حاسي مسعود، حاسي الرمل. كما يربط المدينة بفرنسا عبر 20 رحلة أسبوعيا بمدن: باريس، ليون، ميلوز Mulhouse، مرسيليا، وهو ما يشكل مجموع 33 رحلة وبعدهد مسافرين يصل إلى 163516 مسافر/أسبوع (PDAU 2010).

كل هذا جعل مدينة سطيف تتميز بدرجة ربط كبيرة ما يعزز قدرتها على إستقبال وإصدار تدفقات هامة، ومن هنا تأتي أهمية النقل الحضري وشبكة الطرق الحضرية بالمدينة لضمان حركة مرور أكثر انسيابية، حيث أن توفر الانسيابية في الحركة يعبر عن انسجام خطط النقل مع التخطيط الحضري والتطوير العمراني للمدينة.

وتتميز الشبكة الحضرية لمدينة سطيف بأنها ذات مخطط شعاعي حلقي (مخطط رقم 11)، وتشمل مجموعة من الطرق تتمثل في: الطرق الحضرية الرئيسية التي ترسم لنا النسيج العام للمدينة ويأتي على عاتقها عبء الحركة العامة، بالإضافة إلى الطرق الثانوية التي تربط الطرق الرئيسية والثالثية الموجودة على مستوى التجمعات والأحياء، وعلى العموم فإن شبكة الطرق تتميز بحالة متوسطة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية المشترك بين البلديات لسنة 2010م وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- غياب نظام لتصريف مياه الأمطار.
- العيوب التقنية لمصارف المياه الموجودة.
- تدهور الأرصفة.
- عدم وجود علامات الطرق سواء الأفقية أو العمودية في أغلب الطرق والمحاور والنقاطات لتسهيل وتنظيم حركة السير.
- نقص التشجير على أرصفة الطرق.
- وجود مشاكل جزئية فيما يتعلق بالإضاءة العمومية.

لذلك، تخضع شبكة الطرق الحضرية لعمليات صيانة مستمرة وخاصة الرئيسية منها التي تربط المركز بالأحياء الثانوية، لأنها تضمن سهولة الوصول إلى كل أحياء المدينة، لكن نظرا للحجم الكبير للتدفقات المرورية اللوائية والجهوية سواء على المدينة بصفة عامة، أو نحو المركز الأوربي بصفة خاصة، فإن هناك بعض المفترقات التي تشهد حالة إزدحام مروري كبير مثل مفترق الطرق باب بسكرة جنوب المركز الأوربي، بوعرورة، ... لأن الكثير من السكان يعتمدون في تنقلاتهم على السيارات الفردية

الخاصة، وبشكل متزايد مقابل ضعف النقل بواسطة سيارات الأجرة في المدينة وخارجها، ما أدى إلى اجتياح النقل غير المرخص لمجال المدينة ونطاقها وهو ما خلص إليه الباحث كبيش عبد الحكيم في دراسته الميدانية حول التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف سنة 2010م، وهو ما جعل التفكير في انجاز الترامواي يحظى بالقبول العام.



إن ملاحظة مخطط الطرق على مستوى مدينة سطيف يظهر أن الإطار العام لشبكة الطرق الحضرية على مستوى المدينة ينتظم حول أطواق couronnes، حيث تتكون الشبكة أساساً من مجموعة من الشوارع الرئيسية التي ترتبط بها مجموعة من الطرق الثانوية.

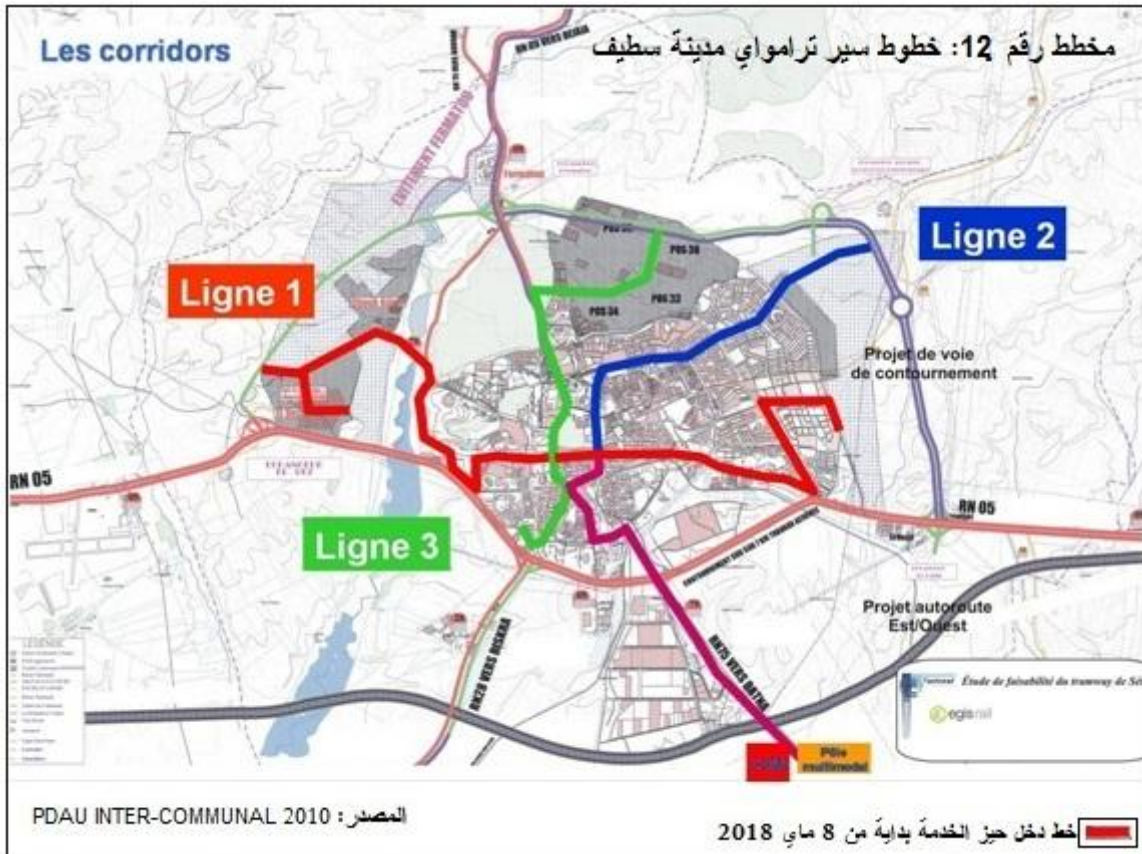
غير أن نجاح المدينة في أداء وظائفها يرجع بالدرجة الأولى إلى نجاعة منظومة النقل والتحكم الجيد فيها، وهذا يتطلب مخطط إستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار الوسائط المناسبة لموقع وموضع مدينة

سطيف، الذي يطرح تحدي تلبية تغيرات الطلب على النقل بحكم وضعية المدينة على مستوى شبكة الاتصال، باعتبارها تشكل ملتقى تبادل مهم للضواحي القريبة: عين الطريق، فرماتو، الحاسي، عين السفية، شوف لكداد، كما تشكل عقدة اتصال للبلديات المجاورة: الأوريسيا، عين عباسة، عين أرناث، مزلق، قجال، أولاد صابر، إضافة إلى تأثير المدينة وإشعاعها على الأقطاب الفرعية للولاية، فضلا عن إشعاعها الجهوي.

في هذا الإطار جاء مشروع الترامواي -الذي عملية إنجازه جارية بعد استكمال الدراسة الخاصة به-، وهو المشروع الذي يحمل أهمية كبيرة لمدينة سطيف كقطب جهوي، حيث من شأنه أن يسهل إنسيابية الحركة الحضرية للسكان. من خلال ثلاثة خطوط وهي (أنظر المخطط رقم 12):

- الخط رقم 01 الذي يربط شرق المدينة بغربها حيث القطب الجامعي الباز.
- الخط رقم 02 والذي يربط كل من القطب الجامعي 03 (الهضاب) الواقع شرق المدينة إضافة للأحياء -مرتفعة الكثافة- في الشمال الشرقي والتي هي في طور الإنجاز، مع الأحياء جنوب المدينة مع ضمان ربط القطبين الجامعيين رقم 02 و03.

- الخط رقم 03 يربط المركز الحضري المستقبلي قاوة مع مركز المدينة.



وقد تم الانطلاق في إنجاز الخط رقم 01 ودخل حيز الخدمة بداية من 08 ماي 2018م بعد أن اكتملت الأشغال به، وأهم الخصائص التي تبيدها وسيلة النقل هذه:

- القدرة النظرية المتاحة هي 5000 راكب/ساعة/اتجاه.
- عدد المحطات 30 محطة.
- متوسط المسافة بين محطتين هو 525م.
- طول المسار 15,20 كم.

إن إنجاز مشروع الترامواي سطيف باعتباره وسيلة نقل حضري جماعي ذات طاقة استيعاب كبيرة، يدل على إدراك سلطات الدولة أهمية تبني مثل هذه المشاريع للبنية التحتية الإستراتيجية، والتي جاءت لنتناسب مع تطور المدينة، ولتستجيب لتراكم وتطور الطلب على النقل، ولاستيعاب حركة المرور بعد زيادة عدد وكثافة التنقلات مع تنامي قدرات المدينة على استقطاب مجالها.

خاتمة الفصل:

إن دراسة الاستقطاب الحضري لمدينة سطيف، تطلبت دراسة موضوعية من الناحية المنهجية للبعد التاريخي والجغرافي العام الذي تنتمي إليه مدينة سطيف، ومن خلال استعراض العناصر الطبيعية الأساسية، اتضح أن الإقليم الولائي يتمتع بمؤهلات وعوامل ايجابية تساعد على الاستقطاب والنشاط البشري، و تقابلها عوائق تحد من ذلك، ويمكن حصر أهم هذه الخصائص في النقاط الآتية:

- الإقليم يتميز بالموقع الوسطي بين مختلف الوحدات التضاريسية الكبرى: الإقليم التلي، إقليم السهول العليا، وكذلك بين الشمال حيث الإقليم الساحلي والجنوب حيث الإقليم الصحراوي، وأيضاً بين الشرق والوسط الجزائري، وهو ما يؤهله لاكتساب دور المجال الوسيط.

- المجال الطبيعي العام يتميز بطبوغرافية متباينة بين التضرس والانحدار الشديد في القسمين الشمالي والجنوبي، والانبساط وقلة الحواجز الطبيعية في نطاق السهول العليا، كما يوجد تباين في الخصائص المناخية والمشاهد الجغرافية بين مختلف النطاقات المكونة للإقليم.

كما ظهر كذلك، أنه وفي واقع الأمر لا يوجد عامل واحد فقط مهما كانت أهميته يمكن أن يكون السبب الوحيد في نمو وتطور مدينة سطيف، لتشكل قطب حضري مُستقطب، فهناك عدد من القوى والمؤثرات المسؤولة عن تقوية وحفز النمو في المدينة، وعملية النمو هذه إنما هي عملية ديناميكية اعتمدت على توافر عوامل أولية أساسية تمثلت في الموقع الجيد، والموارد الطبيعية (مساحات زراعية خصبة، مياه سطحية)، بالإضافة لاختيار المدينة كمركز سياسي وإداري وكموقع عسكري وقاعدة دفاعية منذ الفترة الرومانية، ثم إعادة بعثها خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، العوامل السابقة عملت على تركيز الاستثمارات الحكومية (سلطة الاحتلال) في البنية القاعدية والخدمات الأساسية ضمن مدينة سطيف، وهو ما ساعد على تعزيز مكانة المدينة في التجارة الإقليمية، خاصة وأنها شكلت ملتقى طرق رئيسية مهمة.

كل عامل من العوامل السابقة عمل على تعزيز وتقوية الآخر، ما سمح بالحصول على مميزات خاصة اكتسبتها مدينة سطيف، وزادت من قدرتها على أداء وظائف متنوعة، الأمر الذي عمل على استقطاب الهجرة السكانية، وخلق فرص أكثر للاستثمار في أنشطة الخدمات والإنتاج، وهو وما تعزز أكثر أثناء فترة الاستقلال وخاصة مع بداية الألفية الجديدة.

وعليه نخلص إلى أن عملية نمو مدينة سطيف شكلت سيرورة وفي نفس الوقت صيرورة، استدعى حدوثهما وجود تفاعل وتكامل بين العوامل المختلفة المؤثرة في ذلك، وهو ما عمل على استمرار وتواصل المدينة، ويمكن نميز ثلاثة أنواع من العوامل التي عملت على تكون القطب الحضري لمدينة سطيف:

- عوامل أولية: الموقع، الموارد الطبيعية.
 - عوامل مكملة لاستمرار النمو: البنية التحتية، تركيز الأنشطة والخدمات.
 - عوامل تتعلق بالدور الإقليمي: الرتبة الإدارية، التخصص الوظيفي، قدرة المدينة على تحريك عملية النمو ضمن إقليمها.
- وهكذا، مدينة سطيف وفي ظل نموها وتطورها السريع وتحولها لقطب حضري إقليمي من خلال عوامل التأثير السابقة، لم تكتف باستقطاب الهجرة السكانية إليها، بل عملت على زيادة قدرتها في استيعاب أعداد أكبر من المهاجرين، ضمن محيطها العمراني ومجالها الحضري.
- هذه الحالة ستمنح وضع الهيمنة في ترتيب تسيطر عليه سطيف كمدينة مندمجة ومتكاملة، حيث وبدون تدخل الدولة ستصبح مدينة سطيف والبلديات التابعة لها تلعب دور المركز، بينما القسم الأكبر من إقليم الولاية يصبح ضاحية.
- التشخيص السابق لمدينة سطيف يحمل عوامل الاهتمام أكثر بالسكان والمجال العمراني وامتداده، قبل استفحال مشكل البنية الحضرية وتضخم قطب سطيف وامتداده، والانعكاسات السلبية للاستعمال المفرط غير المتحكم فيه للمجال، دون مراعاة شروط ومتطلبات التنمية المستدامة، وحق السكان في وسط حضري أكثر تنظيماً، وتوفر العقار لتلبية الحاجيات المستقبلية سواء في السكن، البنية القاعدية، أو المرافق والتجهيزات.
- لهذا ظهرت الحاجة إلى برنامج تهيئة شامل وفق مقاربتين ووتيرتين مختلفتين على المستوى المجالي ومتراپطين على المستوى الوظيفي:
- الوتيرة الأولى: تتضمن المقاربة الأولى المتعلقة بتهيئة قطب مدينة سطيف ضمن حدودها الإدارية، من خلال سلسلة من التدخلات المضبوطة بقواعد التنظيم العمراني المؤدية إلى عمران نوعي، وتنمية الخدمات، وتحسين نوعية الحياة.
- الوتيرة الثانية: تتضمن المقاربة الثانية من خلال تهيئة قطب مدينة سطيف وفق نظرة إقليمية ضمن منطقة نفوذها ومجال إشعاعها، كقطب استقطاب إقليمي وجهوي.
- إن المعطيات السابقة أنتجت نمطا معيناً لانتشار الإنسان بالمجال الجغرافي السطايفي، وفي نفس الوقت حراك عمل على حث مجموعة من الديناميات ذات المستويات المختلفة، فما هي طبيعة المرتكزات البشرية بالإقليم؟ إن عناصر التحليل في الفصل الموالي تحمل تشخيصاً لأقطاب الجذب السكاني ضمن المجال الولائي السطايفي، ومدى وجود توازن في تطور المراكز العمرانية وتوزيع السكان بالإقليم.

الفصل الثالث

مدينة سطيف قطب جذب سكاني خلق

إقليم ديناميكي مستقطب

يشكل الإنسان العنصر الأساسي في المدينة، لأنه بزيادة السكان تبعاً للزيادة الطبيعية والهجرة، يترتب عن ذلك توسع مساحات المدن، فتتطور بنيتها، وتزداد مرافقها وتجهيزاتها وتتنوع أنشطتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي لزيادة الحجم والوزن السكاني للمدن، غير أن هذا يحدث بدرجات متفاوتة بين المدن، تبعاً لمجموعة من العوامل والظروف المتحكمة في ذلك، فتتشكل ظواهر الاستقطاب، وينشأ الاختلال المجالي بظهور مجالات مستقطبة قوية ذات جاذبية كبيرة، ومجالات طاردة ذات جاذبية محدودة.

فالعنصر البشري يشكل العنصر المفتاح عند تناول عملية التهيئة وقضايا الاستقطاب والتنظيم المجالي، لأنه يشكل أداة مهمة في عملية التشخيص المجالي - على اعتبار أن التركيز السكاني من المظاهر البارزة للتدليل على نشوء ظاهرة الاستقطاب-، وفي نفس الوقت، الغاية الأساسية من هذه العملية، فالدراسة السكانية من خلال تتبع مراحل التطور ونمط التوزيع والكثافة تتيح فهم التركيبة المجالية، والديناميكيات التي عملت على تشكيل البنية العمرانية للمجال.

وعلى إثر ذلك، فقد بات لزاماً دراسة الكتلة السكانية ومعدل نموها، وأثر ذلك على الوسط الذي تعيش فيه وأثره عليها، باعتبارها عامل مهم تُبنى عليه جميع التدخلات التي تندرج في إطار عمليات التهيئة والحفاظ على توازن المجال، في محاولة للوصول إلى هيكلية تساهم في تشكيل مجال أكثر تنظيماً حتى لا نقول مجالاً متوازناً.

حيث أن سياسة التنمية المتوازنة للمجال، تظهر نجاعتها من خلال انسجام العناصر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، ويشكل العنصر الديموغرافي ضمن هذه التوليفة أساس كل حركية ضمن المجال.

لذلك، يأتي هذا الفصل كتحليل للعناصر الأساسية المرتبطة بالسكان، على غرار توزيع أحجام السكان، وتطورهم، والتوزيع الجغرافي للكثافات السكانية، ومحاولة تفسير الأسباب والعوامل المتحكمة في ذلك.

أولاً: الوزن السكاني لولاية سطيف على المستوى الوطني والجهوي:

بينت المعطيات الإحصائية أن ولاية سطيف تتميز بكثافة مرتفعة بلغت 200 ن/كلم² سنة 1998م، لترتفع إلى 227,5 ن/كلم² سنة 2008م، وهي بذلك أعلى من معدل كثافة إقليم الهضاب العليا الشرقية بـ 95ن/كلم²، كما وصلت الكثافة حسب تقديرات سنة 2017م إلى حوالي 285 ن/كلم²، وهذا يرجع للحجم السكاني الكبير الذي تتميز به ولاية سطيف باعتبارها إقليم لـ 60 بلدية -رغم أن جزء كبير من مساحة الولاية يشكل نطاق متضرس-، إضافة لوجود مدينة سطيف ذات الديناميكية السكانية والاقتصادية المحفزة لنشأة مجال جذب سكاني على المستوى المحلي والجهوي، حيث عرفت الولاية نموا مطردا في عدد السكان يبينه الجدول رقم (09).

الجدول رقم 09: الوزن السكاني لولاية سطيف

معدل النمو			2008	1998	1987	1977	السنة المنطقة
2008/98	98/87	87/77					
1,31	2,43	3,81	1489980	1311413	1000694	686600	ولاية سطيف
1,63	2,39	3,40	4953638	4225591	3238849	2310900	منطقة HPE
1,61	2,09	3,09	34760000	29100867	23038942	16948000	الجزائر

المصدر: PAW 2008 +SRATest 2009 + ONS 2011

خلال الفترة 1977م-1987م اكتسبت الولاية 314094 نسمة خلال 10 سنوات، بمعدل نمو فاق متوسط معدل النمو الوطني، وكذلك معدل نمو إقليم السهول العليا الشرقية.

أما الفترة 1987م-1998م فسجلت فيها ولاية سطيف معدل نمو بـ 2,43%، وهو منخفض مقارنة بمعدل النمو خلال الفترة السابقة (3,81%)، لكنه بقي أعلى من متوسط معدل النمو الوطني، وأعلى كذلك من معدل نمو إقليم السهول العليا الشرقية، ويعود هذا التراجع في معدل النمو السكاني لولاية سطيف لانخفاض معدل الزيادة الطبيعية، وتراجع الخصوبة نتيجة الظروف العامة التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة.

أما خلال الفترة 1998م-2008م، فقد اكتسبت الولاية حجم سكاني بلغ 178567 نسمة بنسبة زيادة بلغت 13,6% مقارنة بسنة 1998م، غير أن معدل النمو السكاني استمر في الانخفاض ووصل إلى 1,31% وهو أقل من معدل النمو المسجل سواء على المستوى الوطني (1,61%) أو المسجل على مستوى السهول العليا الشرقية (1,63%).

إن هذا التطور الضعيف لسكان الولاية خلال الفترة 1998م-2008م يعود لانخفاض معدل النمو الطبيعي، حيث شهد معدل المواليد على مستوى الولاية انخفاض متواصل، حيث تراجع من 3,9% سنة 1987م إلى 2,34% سنة 1998م، ليواصل انخفاضه مجددا إلى 2,13% سنة 2008م، لكن بأقل حدة بالمقارنة مع الفترة 1987م-1998م. كما انخفض معدل صافي الهجرة لولاية سطيف بسبب تكون أقطاب حضرية على مستوى الهضاب العليا الشرقية، على غرار مدينة باتنة وبرج بوعريريج... والتي عملت على التقليل من حدة الاستقطاب الحضري لمدينة سطيف وإقليمها، فضلا عن الميترربول العاصمي الذي يشكل مجال استقطاب قوي على كل التراب الوطني.

فقد بينت إحصاءات 1998م أن ولاية سطيف تحتل المرتبة الرابعة بعد كل من بومرداس، البلدية، تيزي وزو من حيث أنها تشكل مصدر للهجرة الوافدة على مدينة الجزائر، أما خلال سنة 2008م فقد احتلت المرتبة الخامسة بعد كل من المدينة، البلدية، البويرة، بومرداس.

ورغم ذلك بقيت ولاية سطيف ذات وزن سكاني كبير، فهي تمثل ثاني ولاية بعد الجزائر العاصمة من حيث عدد السكان، وهي بذلك تفوق الولايات الأخرى التي تشكل أقاليم إدارية لمدن ميترربول على غرار وهران، قسنطينة، عنابة (الجدول رقم 10).

الجدول رقم 10: الوزن الديموغرافي لولاية سطيف على المستوى الوطني.

الولاية	السكان 1998	السكان 2008	نسبة السكان لسنة 2008
الجزائر العاصمة	2562428	2947461	8,47 %
سطيف	1311413	1489980	4,28
وهران	1213839	1443052	4,15
الجلفة	797706	1223223	3,51
الوطن	29100867	34760000	100

المصدر: RGPH 1998, 2008 + PAW 2008

أما بالنسبة للسهول العليا عامة فولاية سطيف تشكل أكبر ثقل ديموغرافي ضمن ولايات هذا الإقليم (الجدول رقم 11)، حيث أن مدينة سطيف تمثل مركز عقدي تتقاطع فيه كل محاور التبادلات، ما مكنها من تقمص دور عاصمة إقليمية، وذلك بفضل خصائص الاتصال التاريخية التي تتميز بها كما ظهر من خلال الفصل الثاني من هذا البحث، وهو ما سيمنحها دور ريادي وقيادي للعملية التنموية.

الجدول رقم 11: الوزن الديموغرافي لولاية سطيف ضمن إقليم السهول العليا الشرقية.

معدل النمو %			% السكان لسنة 2008	السكان 2008	السكان 1998	السكان 1987	ولايات السهول الشرقية
08/98	98/87	87/77					
1,31	2,43	3,81	30,17	1489980	1311413	1000694	سطيف
1,63	2,21	3,86	22,84	1128030	962623	752617	باتنة
1,76	2,62	2,92	13,30	657227	549066	410233	تبسة
2,03	2,25	2,80	13,04	644364	519170	403936	أم البواقي
1,33	2,41	3,19	12,84	634396	555402	424828	برج بوعريج
1,62	2,56	2,67	7,87	384268	352588	246541	خنشلة
1,57	2,39	3,40	100	4938265	4 225 591	3238849	المجموع

المصدر: SRAT-HREst 2009 + paw 2012

إن معدل النمو السكاني للسهول العليا الشرقية بقي أعلى من المعدل الوطني إلى غاية سنة 2008م، وهذا يدل على الديناميكية المطردة التي يشهدها هذا الإقليم حيث بلغ عدد سكانه 4938265 نسمة سنة 2008م، بمعدل نمو سكاني بلغ 1,57%. وتشكل ولايتي سطيف وباتنة النقل السكاني الأهم على مستوى الإقليم بنسبة 30,17% و 22,84% على التوالي، وهذا يؤكد أهمية ولاية سطيف ضمن إقليمها، الذي يشهد حركة تعمير كبيرة من خلال ارتفاع نسبة التحضر من 19% سنة 1966م (SRAT-) إلى 66,62% سنة 2008م (ONS 2008) ضمن نظام حضري يتكون من 74 مدينة ذات حجم سكاني من 6000 نسمة إلى 298000 نسمة سنة 2008م. كما ارتفع معدل السكان المتجمعين من 46% سنة 1977م إلى 80,47% سنة 2008م، فأقليم السهول العليا الشرقية يضم 582 تجمع منها 115 تجمع يفوق حجمه 5000 نسمة (SRAT-HREst 2009)، حيث أن ولاية سطيف لوحدها تضم 215 مركز عمراني حسب إحصاء 2008م، ما يبين ديناميكية المجال الولائي السطايفي.

وبالنظر لحركة الهجرة السكانية، فإن إقليم الهضاب العليا خاضع لتأثير الإقليم الشمالي الأوسط، وهو ما يظهره صافي الهجرة السالب مع هذا الإقليم، ثم بدرجة أقل إقليم الشمال الغربي، ما يجعل من إقليم السهول العليا بالنظر للإمكانيات الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية التي يمتلكها، يشكل بالنسبة للدولة رهان استراتيجي ضمن سياسة تهيئة الإقليم الوطني، لتحقيق إعادة التوازن الإقليمي، والتقليل من ظاهرة التسحل (SNAT 2010)، وذلك من خلال إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي التحكم في إعادة توزيع السكان عبر الشبكة الحضرية المهمة لإقليم السهول العليا الشرقية، والتي تقودها مدينتان

كبيرتان هما باتنة وسطيف، اللتان تشكلان معا نسبة 19,85% من سكان الإقليم بحجم سكاني بلغ 289504 نسمة و 252127 نسمة على التوالي سنة 2008م.

حيث تشهد المدينتان ديناميكية حضرية كبيرة، سواء من خلال توسع الكتلة العمرانية للمدينتين، أو من خلال التمدد الحضري ونمو المراكز والتجمعات القريبة خاصة بالنسبة لمدينة سطيف.

ولتحقيق التوجه نحو تنظيم مجالي قائم على الاستقطاب، حدد مخطط التهيئة لإقليم السهول العليا الشرقية أربعة مجالات تأثير (مجالات مستقطبة)، مكونة من أنظمة حضرية فرعية، حيث أن الشبكة الحضرية تنظم التبادلات والعلاقات على المستوى المحلي والإقليمي مع المناطق المجاورة، وهذه الأنظمة (مجالات التأثير) هي: النظام الحضري السطايفي، الأوراسي، التبسي، ونظام أم البواقي.

المجال المستقطب السطايفي -حسب مخطط التهيئة لإقليم السهول العليا الشرقية-، يتشكل من مجالات مستقطبة ثانوية حول مدن مهيمنة هي: سطيف، العلة، عين ولمان، وبرج بوعريريج. ويتميز مجال مدينة سطيف بأهميته وتأثيره الكبير بحكم رصيده الوظيفي والخدماتي، إضافة إلى أنه حافظ على مجال نفوذه القديم الذي يشمل الولايات المجاورة، والتي كانت تابعة لمدينة سطيف، وهي بجاية، برج بوعريريج، المسيلة، وهو ما يجعله يشكل حلقة الوصل بين منطقتي الصومام في الشمال والحصنة في الجنوب.¹

يضم المجال المستقطب السطايفي حسب (SRAT-HPEst 2009) 101 بلدية منها 60 بلدية تشكل ولاية سطيف، 34 بلدية تشكل ولاية برج بوعريريج، و 07 بلديات تقع ضمن الإقليم الإداري لولاية باتنة، وبذلك يمثل المجال المستقطب لمدينة سطيف أكبر مجال تأثير بالمقارنة مع مجالات التأثير الأخرى على مستوى إقليم السهول العليا الشرقية.

ثانيا: تطور سكان ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة²:

ولاية سطيف، وباعتبارها جزء من إقليم السهول العليا الشرقية، تشكل إقليم ديناميكي جاذب ذو وزن ديموغرافي مهم، حيث أنها -كما رأينا سابقا- تشكل 30% من سكان إقليمها، وتنمو بوتيرة مرتفعة، غير أن إقليم الولاية ومن خلال امتداده عبر مجالات جغرافية ذات خصائص طبيعية غير متجانسة، وبيئات متنوعة، ومشاهد جغرافية متباينة، انعكس هذا على تركيز السكان وتوزيعهم ضمن المجال الولائي،

¹ كيش عبد الحكيم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، مرجع سابق، ص: 36.

² يمكن الوقوف على الحجم السكاني لكل بلدية بالرجوع للملحق رقم 01 ص: 417-418.

وأدى إلى تباين في محتوى وأنماط وأنواع النشاط عبر المناطق المتجانسة، بشكل عمل على ظهور فروقات تنموية تشكلت على إثرها ظاهرة الاستقطاب والهجرة السكانية.

ونظرا للتقسيمات الإدارية الكبيرة التي مست إقليم الولاية، سيتم الاعتماد أكثر على تعدادات 1987م، 1998، و 2008 مع الإشارة أحيانا إلى الوضعية سنة 1977م إذا كان الأمر يقتضي ذلك.

تظهر الإحصائيات التباين الواضح والتوزيع السكاني المختل، حيث يتركز أغلب سكان الولاية في منطقة السهول العليا السطايفية، حيث بقيت هذه المنطقة تستحوذ على أكبر تركيز سكاني، ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة سكان المنطقة إلى إجمالي سكان الولاية، حيث انتقلت النسبة من 37,81% سنة 1987م إلى 42,85% سنة 2008م، وأظهرت تقديرات سنة 2017م أن نسبة سكان منطقة السهول العليا في ارتفاع مستمر، وذلك باقترابها من النسبة 45%، وبالنظر لمعدل النمو المرتفع مقارنة ببقية المناطق فإنها تقترب من أن تشكل نصف سكان الولاية (جدول رقم 12). إن معدل نمو منطقة السهول العليا السطايفية الذي بلغ 2,07% سنة 2008م بقي أعلى من معدل النمو الولائي منذ 1987م، وهذا يبين مدى جاذبية وحجم الاستقطاب الذي تمارسه هذه المنطقة سواء على مستوى إقليم الولاية أو حتى بالنسبة للولايات المجاورة.

الجدول رقم 12: تطور سكان ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة.

معدل النمو		تقديرات 2017		إحصاء 2008		إحصاء 1998		إحصاء 1987		المناطق المتجانسة
08/98	98/87	%	ع السكان	%	ع السكان	%	ع السكان	%	ع السكان	
0,16-	1,54	15,94	297629	17,40	259300	20,10	263718	27,22	222885	الجزء الشمالي
1,02	0,40	3,81	71262	3,98	59377	4,09	53639	5,12	51320	الجزء الجنوبي
0,64	2,36	14,86	277525	15,27	227539	16,27	213428	16,49	165050	أقدام الجبال
1,58	3,22	20,56	383838	20,38	303695	19,77	259378	18,28	182980	المنطقة السهبية
2,07	2,95	44,80	836232	42,85	640069	39,74	521250	37,81	378459	السهول العليا
1,31	2,48	100	1866486	100	1489980	100	1311413	100	1000694	مجموع الولاية

المصدر: ONS + DPSB

لقد بقيت منطقة السهول العليا -التي تضم مدينة سطيف- تنمو بوتيرة أعلى من معدل النمو الولائي، وأعلى من بقية المناطق المتجانسة طبيعيا، بالنظر لكونها مجال مفتوح ذو انحدارات ضعيفة، ومنطقة زراعية خصبة، وهو ما ساعد على التركيز السكاني والنشاط الاقتصادي. إن مختلف هذه العوامل

ساهمت في نمو مدينة سطيف، إضافة إلى ما تتوفر عليه من تجهيزات وهياكل ووقوعها على محور الحركة الوطني شرق-غرب ذو الأهمية الكبيرة من الناحية الاقتصادية، هذا المحور المهم عمل كذلك على بروز مدينة العلمة، ونمو مدينة عين أرناط -كما سنرى لاحقاً- ضمن نطاق السهول العليا، وبالنظر كذلك لوقوعهما بالقرب من مدينة سطيف.

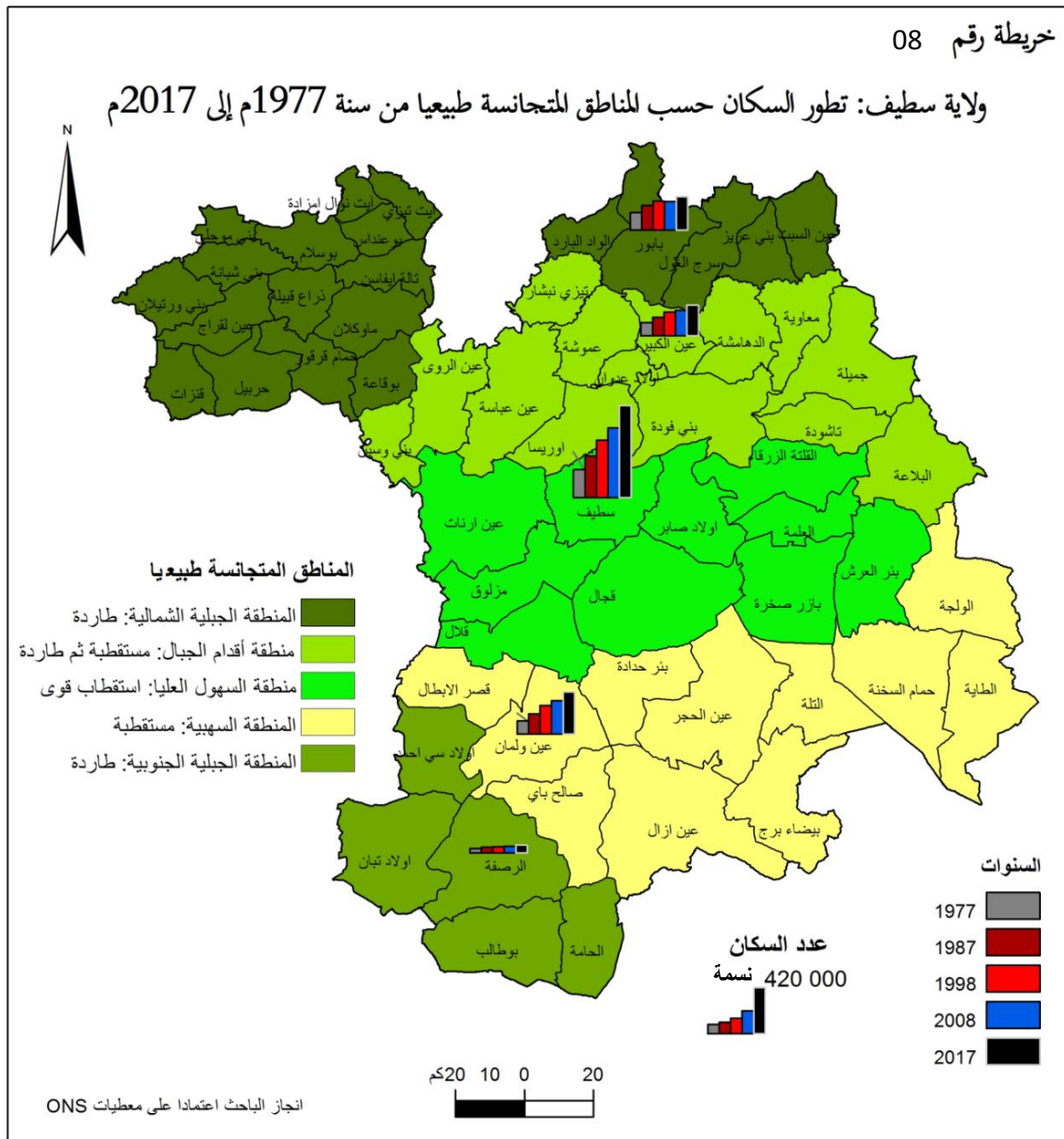
وتأتي في مرتبة ثانية من حيث الحجم السكاني منطقة السهول السهبية، التي يشكل حجم سكانها نسبة 20,56% من إجمالي سكان الولاية، حيث تشهد كذلك نسبة التركيز السكاني بها ارتفاعاً، لكن بوتيرة أبطأ مما هو عليه الحال في السهول العليا السطايفية، كما بقي معدل النمو السكاني لهذا المنطقة مرتفع مقارنة بمعدل النمو الولائي. المنطقة السهبية وباعتبارها مجال رعوي منبسطة، وتوفرها على مساحات زراعية هامة، إضافة لاستفادتها من استثمارات معتبرة في إطار صندوق تنمية الهضاب العليا، فقد شكلت نطاق استقطاب إقليمي وجهوي، خاصة بالنسبة لبعض البلديات من ولايات باتنة والمسيلة والبرج.

أما منطقة أقدام الجبال، ورغم أن عدد سكانها زاد بـ 48384 نسمة، حيث انتقل من 165044 سنة 1987م إلى 213428 نسمة سنة 1998م، بمعدل نمو مرتفع خلال هذه الفترة بلغ 2,36% وذلك بسبب النزوح الكبير نحوها من المنطقة الجبلية الشمالية بحكم الوضع الأمني المتردي، غير أن نسبة سكان هذه المنطقة من مجمل سكان الولاية بقيت نفسها بحوالي 16% سنتي 1987م و1998م، ثم انخفضت إلى 15,27% سنة 2008م فـ 14,86% حسب تقديرات سنة 2017م، فالمنطقة عرفت سنة 2008م معدل نمو ضعيف جداً بلغ 0,63%، وهو أخفض حتى من المنطقة الجبلية الجنوبية، وهذا يبين أن منطقة أقدام الجبال بعد أن كانت مستقطبة، أصبحت طاردة خلال الفترة 1998-2008م، بسبب قوة الجذب والتأثير التي تمارسها منطقة السهول العليا السطايفية.

الوضع بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية يحمل ملامح مغايرة للوضع السكاني سواء بالنسبة للمناطق المتجانسة الأخرى أو بالنسبة للولاية ككل، حيث كان عدد سكان الإقليم 222885 نسمة سنة 1987م، ما يمثل نسبة 22,27% من إجمالي سكان الولاية، أي أكبر حتى من المنطقة السهبية، لكن بمعدل نمو متوسط بلغ 1,69% خلال الفترة 1987-1998م، ثم نمو سلبي خلال الفترة 1998-2008م، وهو ما جعل نسبة سكان الإقليم بالنسبة لسكان الولاية في تراجع مستمر، حيث تفهقرت نسبة سكان الإقليم إلى 17,40% سنة 2008م ثم إلى 15,94% حسب تقديرات سنة 2017م، وهو ما يجعلنا نقول

بأن أغلب بلديات هذا الإقليم غير قادرة على الاحتفاظ بسكانها، مع الإشارة إلى أن الوضع ليس نفسه في كل بلديات هذه المنطقة، وإنما يختلف من بلدية إلى أخرى.

المنطقة الجبلية الجنوبية التي لا تمثل سوى نسبة قليلة من سكان الولاية بـ 3,98% سنة 2008م، باعتبار أنها مجال لخمسة بلديات صغيرة، ورغم أن عدد سكان هذه المنطقة في تزايد، حيث ارتفع من 51320 نسمة سنة 1987م إلى 59377 نسمة سنة 2008م ثم 71262 نسمة سنة 2017م ما يمثل 3,81% من إجمالي سكان الولاية، لكن بوتيرة بطيئة جدا، حيث بلغ معدل نمو سكان المنطقة 0,40% خلال الفترة 1987-1998م، ليعرف ارتفاع قليل خلال الفترة 1998-2008م حيث وصل إلى 1,02%، وهو ما يبين أن هذا الإقليم غير قادر كذلك على الاحتفاظ بسكانه لكن بأقل حدة من إقليم المنطقة الجبلية الشمالية.



يتضح مما سبق مناطق الجذب والطرْد حسب المظهر الديموغرافي، فمنطقة السهول العليا السطايفية حيث تتركز أهم مدن الولاية تمثل مجال استقطاب قوي، تليها منطقة السهول العليا السهبية، وهما مجالا جذب مستمر، أما منطقة أقدام الجبال فكانت منطقة جاذبة ثم تحولت إلى طاردة، وتبقى المنطقة الجبلية الجنوبية طاردة، وأكثر منها المنطقة الجبلية الشمالية التي تعاني من إفراغ مستمر لسكانها نتيجة الهجرة.

إن هذه الوضعية ليست شاملة لكل بلدية ضمن إقليمها، فهناك بلديات لا تنطبق عليها حالة الجذب القوي أو الطرد القوي، رغم تميز المنطقة التي تنتمي إليها بهذه الصفة أو تلك، فكل بلدية تبدي مظهر ديموغرافي خاص بها، تبعا لمجموعة من المتغيرات المتحركة في ذلك.

يختلف توزيع السكان حسب البلديات تبعا لمجموعة من العوامل منها: الموقع الجغرافي، مدى قربها من التجهيزات الكبرى خاصة الطريق السيار والطرق الوطنية، الوضع الحضري وطبقة المراكز العمرانية، حالة التنمية... لذلك فدراسة توزيع السكان تعكس الصورة الحقيقية لتفاعل العناصر الجغرافية، الطبيعية والبشرية لتشكل مظهر إقليمي متباين ومتنوع، ونظرا لأن مختلف المتغيرات الديموغرافية عرفت تطور مختلف من بلدية لأخرى، فإنه سيتم عرض هذه التباينات فيما يلي.

ثالثا: تطور الوضعية السكانية لبلديات ولاية سطيف من سنة 1977م إلى 2017م¹

سنتناول بالتحليل المتغيرات ذات المظهر الواضح الدال على مجالات الاستقطاب، والمتمثلة في الكثافة، الوزن الديموغرافي، معدل النمو، نسبة التجمع والتشتت، ومحاولة إعطاء تفسيرات من خلال بيان الأسباب والعوامل المتحركة في ذلك.

1/ الكثافة السكانية تباين في التوزيع والتطور حسب البلديات²:

1/1 تباين التوزيع المجالي للكثافة السكانية في بلديات الولاية بين 1977م و1987م:

تعد الكثافة من أهم المعايير التي تعكس توزيع السكان على الإقليم، وتشكل مقياس مهم لفهم العلاقات بين المجتمع والمجال، حيث يتيح تتبع تطورها عبر الإحصاءات العامة من 1987م إلى 2008م

¹ يمكن الوقوف على إحصائيات كل بلدية وكذلك مجمل إقليم الولاية فيما يتعلق بحجم السكان، الكثافة، معدل النمو، التجمع والتشتت... بالرجوع إلى الملاحق من 01 إلى 06، ص: 417-428.

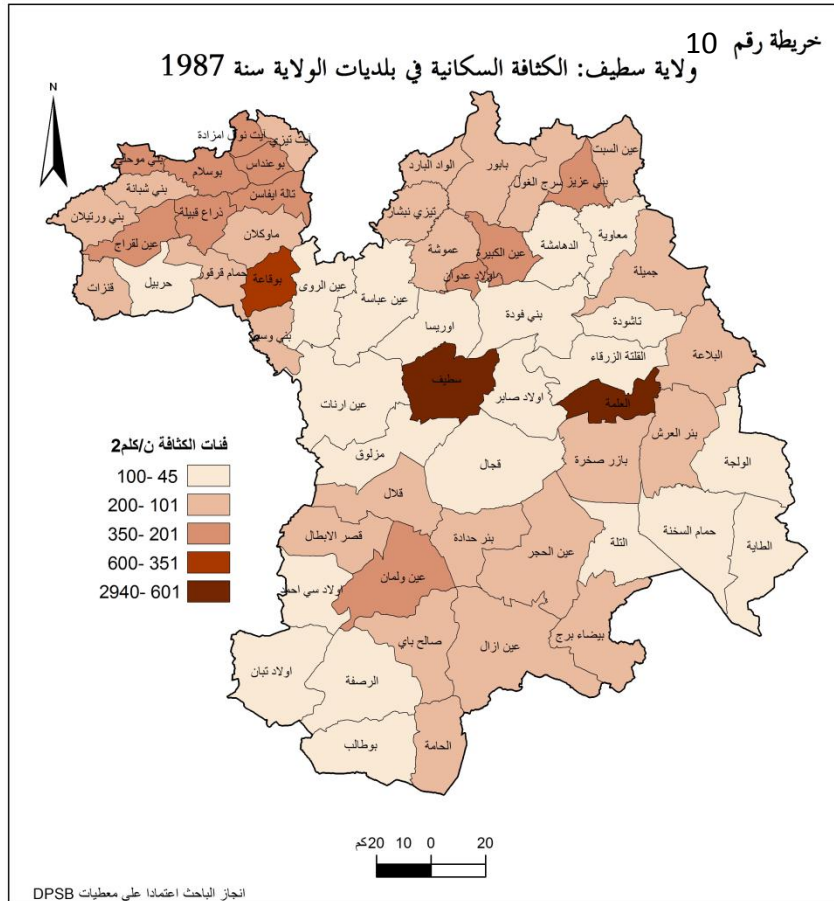
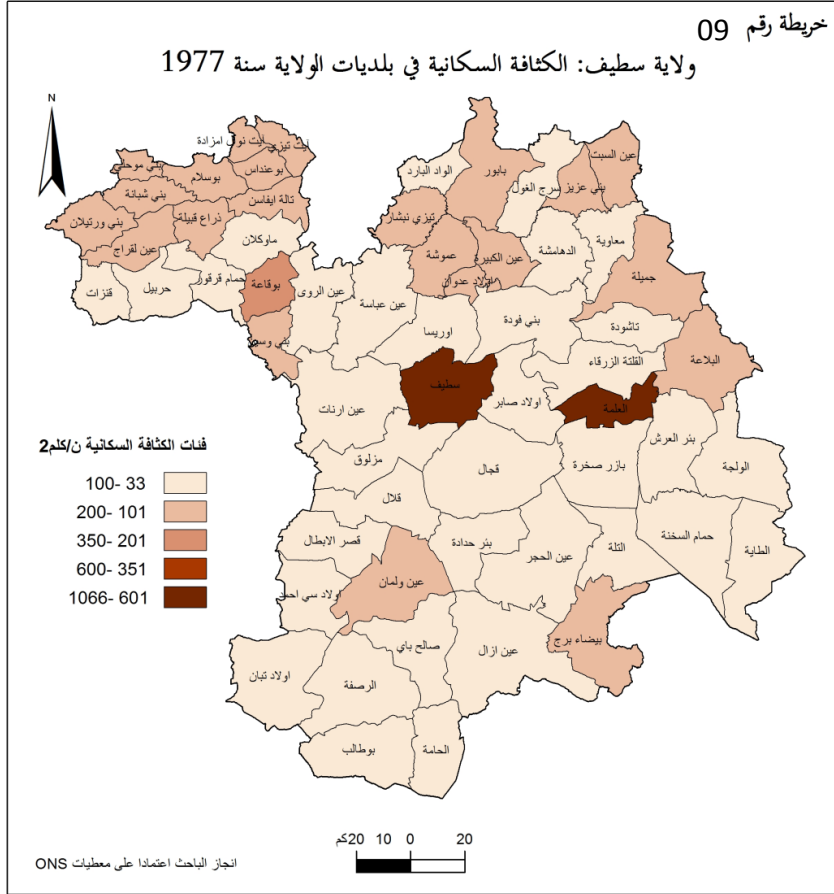
² انظر الملحق رقم 02 ص: 419-420.

بيان أهم البلديات التي عرفت حركة تعمير كبيرة، كما تدل على التحولات التي شهدتها كل بلدية، سواء من خلال عملية الجذب أو من خلال عملية التفريغ السكاني التي ميزت كل بلدية على حدى.

وقبل أن نتطرق للكثافة خلال سنة 1987م -أي بعد آخر تقسيم إداري انبثقت عنه بلديات الولاية بشكلها الحالي- من المفيد أن نشير للوضعية التي كانت عليها الولاية وبلدياتها خلال سنة 1977م، ففي سنة 1987م بلغت الكثافة على مستوى ولاية سطيف 153 ن/كم² حيث عرفت تطور ملحوظ بالمقارنة مع سنة 1977م حيث كانت 105 ن/كم²، خلال هذه المرحلة من 1977م إلى 1987م عرفت كل بلديات الولاية زيادة في حجم الكثافة لكن بمعدلات مختلفة، مع ملاحظة ارتفاع الكثافة بأكثر من 600 ن/كم² في كل من بلديتي سطيف، والعملة، حيث بلغت 1065,99 ن/كم² و 630,70 ن/كم² على التوالي سنة 1977م، وتطورت إلى 1466,16 ن/كم² و 1071,09 ن/كم² على التوالي خلال سنة 1987م.

معدلات نمو البلديات المجاورة لبلدية سطيف ورغم أنها كانت مرتفعة كما أشرنا إليه سابقا، في الفصل الثاني وكما سنبينه فيما سيأتي، كذلك، ورغم أن الكثافة السكانية ارتفعت بصفة معتبرة في هذه البلديات وخاصة قجال، عين أرناط، الأوريسيا، إلا أنها لم تتجاوز عتبة 100 ن/كم²، عكس معظم بلديات المنطقة السهبية التي تجاوزت هذه العتبة، ونفس الأمر بالنسبة للبلديات الشمالية ما عدا بلدية حربيل التي بقيت الكثافة بها تحت عتبة 100 ن/كم².

كما تشير هنا إلى التطورات البارزة على مستوى بعض البلديات فيما يتعلق بالكثافة السكانية بين سنتي 1977 و 1987م، حيث تضاعفت الكثافة مرة واحدة في كل من بلدية بني عزيز من 120,35 ن/كم² إلى 223,4 ن/كم²، وأولاد عدوان من 101,56 ن/كم² إلى 206,6 ن/كم²، كما تضاعفت الكثافة مرة ونصف في بلدية عين الكبيرة حيث انتقلت من 128,02 ن/كم² إلى 318,39 ن/كم²، وهو ما يدل على حجم الاستقطاب الذي مارسته هذه البلديات. إن مختلف هذه التطورات يمكن ملاحظتها من خلال الخريطتين المواليتين رقم 09 و 10.



ويمكن من خلال الخريطة رقم 10 ومن خلال البيانات الإحصائية تصنيف البلديات حسب معدل الكثافة السكانية لسنة 1987م إلى المجموعات التالية:

-بلديات ذات كثافة مرتفعة جدا:

تضم بلديتين فقط هما سطيف والعلمة بكثافة فاقت الـ 1000 ن/كلم²، تقع البلديتان ضمن منطقة السهول السطايفية، وهما من أقدم البلديات الاستعمارية التي وطنت بها تجهيزات إدارية وخدمائية، لذلك شكلا مجال استقطاب مهم منذ الفترة الاستعمارية.

-بلديات ذات كثافة مرتفعة:

تضم بلدية واحدة وهي بوقاعة بكثافة فاقت 350 ن/كلم² وهذا راجع لصغر مساحتها، حيث أن بلدية عين ولمان مثلا كان عدد سكانها خلال سنة 1987م ضعف سكان بلدية بوقاعة، لكن لكبر مساحتها فإن الكثافة السكانية بها وصلت فقط إلى 224 ن/كلم².

-بلديات ذات كثافة متوسطة:

ضمت هذه الفئة 11 بلدية حيث تراوحت الكثافة بها من 201 ن/كلم² إلى 350 ن/كلم² بمتوسط كثافة بلغ 238,22 ن/كلم²، ونلاحظ أن 08 بلديات ضمن هذه الفئة تقع في المنطقة الجبلية الشمالية، بلديتان تقعان ضمن منطقة أقدام الجبال وهما عين الكبيرة وأولاد عدوان، وبلدية واحدة ضمن المنطقة السهبية وهي بلدية عين ولمان بكثافة بلغت 223,59 ن/كلم².

هذه الوضعية راجعة أساسا لصغر مساحة البلديات الشمالية وكبر مساحة بلديات السهول العليا بنطاقها السطايفية والسهبية، فعلى سبيل المثال نجد بلديات آيت تيزي، آيت نوال مزادة، أولاد عدوان لم يتجاوز عدد السكان في كل منها 6500 نسمة سنة 1987م لكنها ذات كثافة متوسطة، ونجد بلدية بيضاء برج في المنطقة السهبية والتي وصل عدد سكانها سنة 1987م إلى 22543 نسمة لكن صنفتم ضمن فئة الكثافة الضعيفة بـ 154,55 ن/كلم².

-بلديات ذات كثافة ضعيفة:

اشتملت هذه الفئة على 25 بلدية تراوحت الكثافة بها من 100 ن/كلم² إلى 185,88 ن/كلم²، بمتوسط كثافة لهذه الفئة بلغ 134,97 ن/كلم²، ونجد أن 10 بلديات ضمن هذه الفئة تقع ضمن المنطقة الجبلية الشمالية، 07 بلديات تقع ضمن منطقة السهول السهبية، 05 بلديات ضمن منطقة أقدام الجبال،

03 بلديات ضمن منطقة السهول العليا السطايفية، وبلدية واحدة ضمن المنطقة الجبلية الجنوبية وهي الحامة.

-بلديات ذات كثافة ضعيفة جدا:

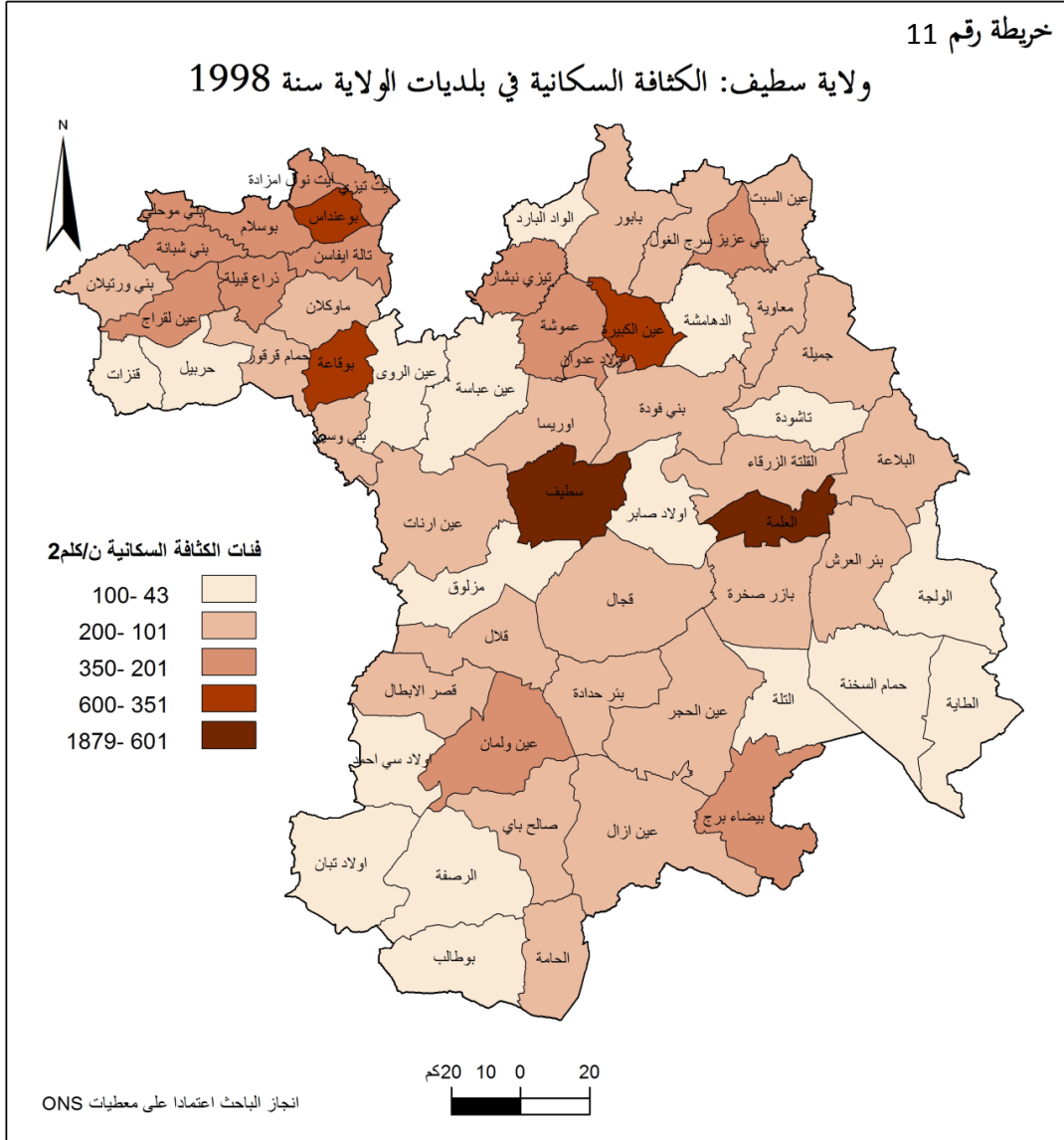
تضم 21 بلدية كثافتها أقل من 100 ن/كلم²، بمتوسط كثافة بلغ 78,68 ن/كلم²، حيث نسجل بلدية واحدة فقط وهي حربيل ضمن المنطقة الجبلية الشمالية، أما باقي بلديات هذه الفئة فنتوزع على كل المناطق المتجانسة الأخرى، مع ملاحظة أن هذه البلديات يقع أغلبها بجوار البلديات التي ارتفعت فيها الكثافة بشكل كبير وهي سطيف، العلمة، بني عزيز، عين الكبيرة، أولاد عدوان، عين ولمان، التي مثلت مناطق جذب للبلديات ذات الكثافة الضعيفة خلال الفترة ما بين 1977-1987م.

إن الكثافة السكانية تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلدية إلى أخرى، ورغم أهميتها كمعيار لقياس التركيز السكاني، إلا أنها لا تعكس الصورة التي توجد عليها أغلب بلديات الولاية، حيث نجد أحيانا أن الكثافة مرتفعة في بعض البلديات لكنها لا تعني بالضرورة أن هذه الأخيرة مستقطبة للسكان أو أنها ذات درجة معينة من التنمية.

2/1 تباين التوزيع المجالي للكثافة السكانية في بلديات الولاية لسنة 1998م:

خلال سنة 1998م، ارتفعت الكثافة السكانية على مستوى ولاية سطيف وبلغت 200 ن/كلم²، غير أن الوضع بالنسبة للبلديات يختلف، حيث تم تسجيل تطور متباين حسب المناطق (خريطة رقم 11) وأهم الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها هي:

-إستمرار تطور وارتفاع الكثافة السكانية في بلديتي سطيف والعلمة ببلوغها 1878 ن/كلم² و1618 ن/كلم² على التوالي، مع ملاحظة أن نسبة التطور في العلمة أكبر من سطيف، حيث استمر وضع الهيمنة متعدد الأبعاد لمدينة سطيف باعتبارها أهم مدينة في الولاية، وبداية امتلاك العلمة لمقومات جديدة للسيطرة المجالية بعد التطور التجاري الذي شهدته المدينة مع إنشاء شارع دبي من طرف مجموعة من الخواص لتجارة البضائع المستوردة. وقد كان لعامل قرب المدينتين من بعضهما ووقوعهما على المحور الاقتصادي المهم والمتمثل في الطريق الوطني رقم 05، أن زاد هذا من حجم الاستقطاب والتأثير الممارس من طرف المدينتين على مجال نفوذهما، ما انعكس على مختلف المتغيرات السكانية بالنسبة للبلديتين، وكذلك الأمر بالنسبة للوضع الحضري على مستوى التجمعيين الرئيسيين أو التجمعات الثانوية.



-تطور الكثافة في البلديات المتاخمة لبلدية سطيف وخاصة عين أرناط، الأوريسيا، قجال، ودرجة أقل مزلق، وأولاد صابر. والأمر نفسه بالنسبة للبلديات المجاورة لبلدية العلمة، حيث تطورت الكثافة بها بشكل ملحوظ وهي: بازر صخرة، البلاعة، بئر العرش، القلثة الزرقاء، ويرجع هذا لحالة التشعب العقاري التي عرفتها كل من سطيف والعلمة واستقرار الهجرة الوافدة إليهما في البلديات المجاورة لهما.

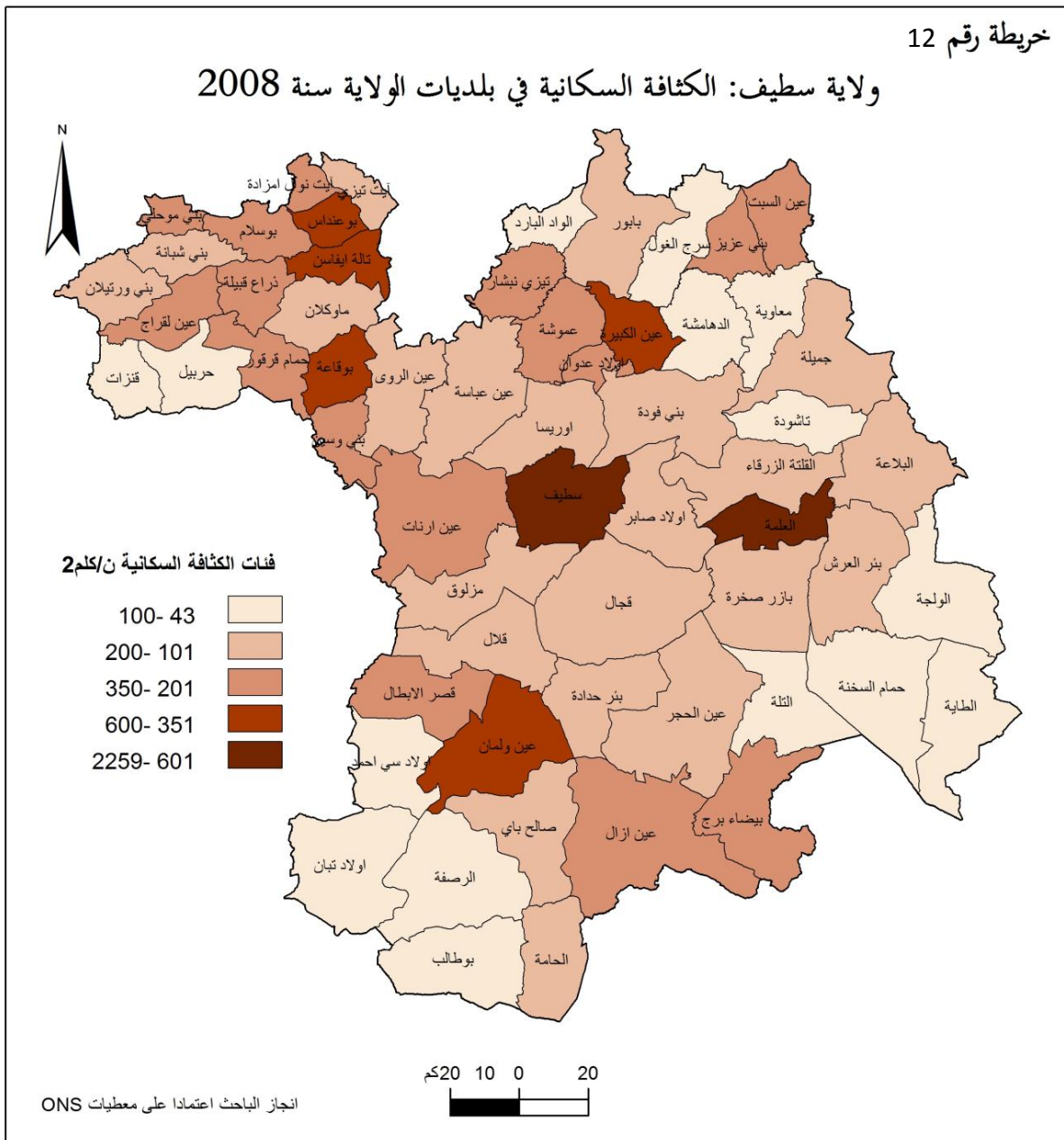
-ارتفاع الكثافة السكانية بزيادة فاقت 100 ن/كلم² في كل من عين الكبيرة، بوقاعة، عين أزال، بوعداس، تالة إيفاسن، إضافة لبلدية عين ولمان التي ارتفعت فيها الكثافة من 223 ن/كلم² إلى 350 ن/كلم²، وهو مؤشر على بداية تشكل مراكز للاستقطاب المحلي.

-ارتفاع الكثافة بمقدار مهم في كل بلديات السهول العليا وأقدام الجبال، وذلك، لأنها شكلت مقصد وملاذ للنازحين من سكان أرياف المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية، بسبب تردي الوضع الأمني.

-والظاهرة الملفتة للانتباه هي تراجع الكثافة في 06 بلديات وخاصة حرييل، قنزات، الواد البارد، وبدرجة أقل سرج الغول، بوطالب، الرصفة، وهو ما يمكن تفسيره بالوضعية الحرجة التي عرفت هذه البلديات خلال فترة التسعينات، خاصة وأنها مناطق جبلية، وعرفت ضعف في الحركة التنموية بها.

3/1 تباين التوزيع المجالي للكثافة السكانية في بلديات الولاية لسنة 2008م:

من خلال الخريطة الموالية (خريطة رقم 12) والبيانات الإحصائية لسنة 2008م برزت تطورات مختلفة نوضحها فيما يلي:

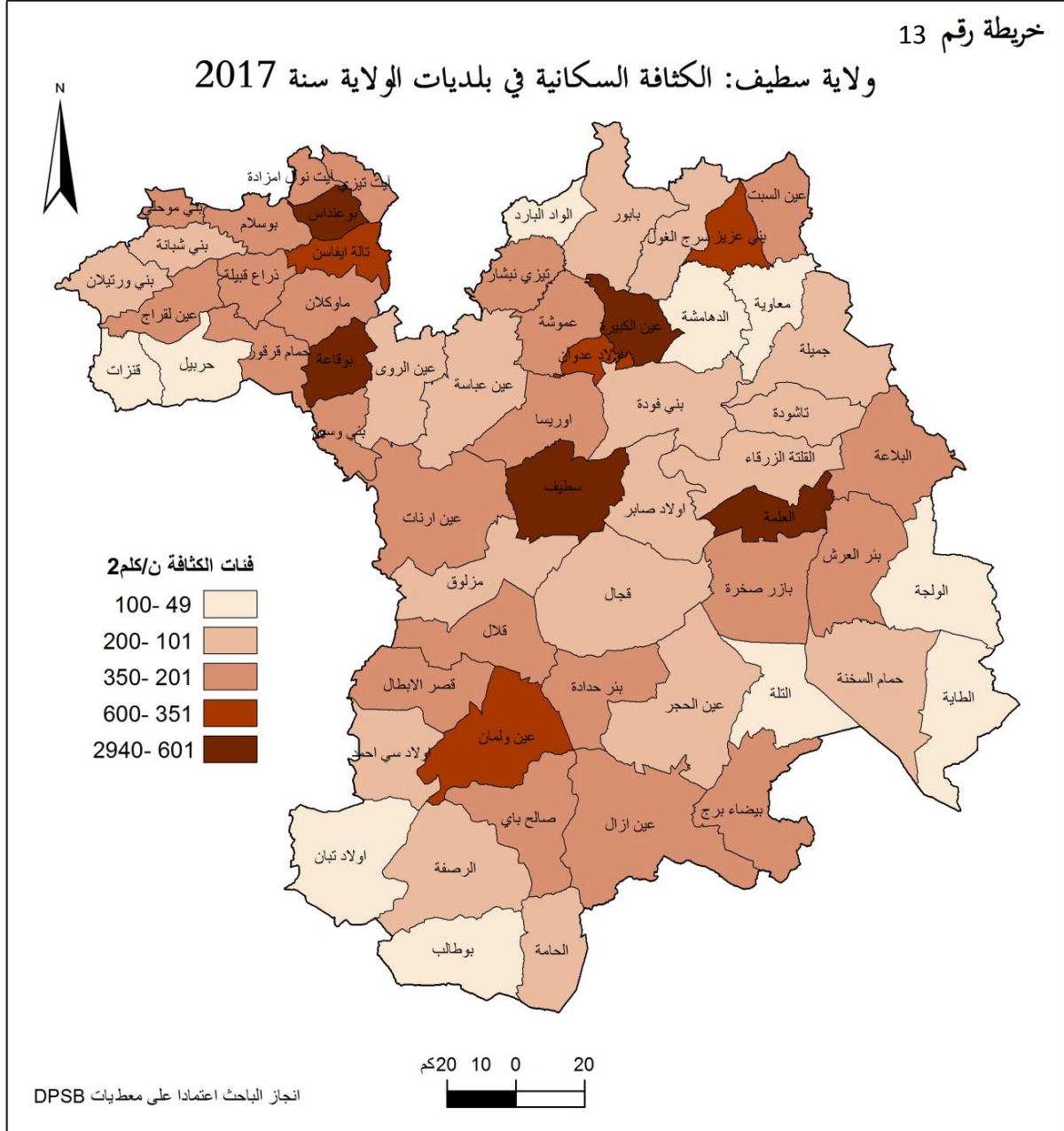


- أن كل البلديات ذات الكثافة الضعيفة جدا، والتي كانت تحت عتبة 100 ن/كلم² خلال سنة 1998م، عرفت استمرار لهذه الوضعية خلال سنة 2008م، باستثناء مزلق، وأولاد صابر المجاورتين لبلدية سطيف، وعين عباس التي تتوسط بلديات سطيف، بوقاعة، وعين أرناط، إضافة لبلدية عين الروى ضمن منطقة أقدام الجبال والتي عرفت ارتفاع طفيف جدا من 99,86 ن/كلم² إلى 100,25 ن/كلم². كما عرفت هذه الفئة انخفاض حاد في الكثافة بالنسبة لبلديات: الواد البارد، قنرات، وثباتها في بلدية حرييل، وهي بلديات تقع في المنطقة الجبلية الشمالية. أما بلديات المنطقة الجبلية الجنوبية فعرفت ارتفاع طفيف جدا في الكثافة السكانية لكن بقيت دوما تحت عتبة 100 ن/كلم²، ونفس الأمر بالنسبة للبلديات الأربعة في المنطقة السهبية: التلة، حمام السخنة، الطاية والولجة. إن هذا يفسر اختلاف الوضع على المستوى المحلي بالنسبة لكل بلدية، رغم أنها تنتمي أحيانا لنفس المنطقة من حيث التجانس الطبيعي، حيث تتدخل عوامل أخرى تحدد مدى جاذبية بعض البلديات أو نشوء حالة الطرد.
- أن كل بلديات المنطقة الجبلية الشمالية عرفت انخفاض في الكثافة السكانية بدرجات متفاوتة، باستثناء تالة إيفاسن التي عرفت زيادة مهمة في الكثافة من 310 ن/كلم² إلى 357 ن/كلم²، إضافة إلى بوقاعة، بوعداس، حمام قرقور، ماوكلان، بني عزيز التي ارتفعت فيها الكثافة بنسب متفاوتة.
- زيادة معتبرة في الكثافة عرفتها كل من سطيف والعلمة، حيث فاقت الكثافة في كل منها 2000 ن/كلم²، كما شهدت كل من عين ولمان، عين أرناط، عين الكبيرة، أولاد عدوان، ارتفاع مهم في الكثافة السكانية بحجم زيادة فاق الـ 60 ن/كلم².
- أن كل بلديات منطقة السهول العليا السطايفية، والسهول السهبية، ومنطقة أقدام الجبال، عرفت ارتفاع في الكثافة، باستثناء بلدية جميلة التي انخفضت فيها الكثافة من 169 ن/كلم² إلى 159 ن/كلم².

4/1 وضعية توزيع الكثافة السكانية في بلديات الولاية لسنة 2017م:

بعد أن بقيت بلدية سطيف تنصدر بلديات الولاية بأعلى معدل للكثافة السكانية وهذا منذ الاستقلال، إلا أنه خلال سنة 2017م، تم تسجيل أعلى معدل للكثافة ببلدية العلمة بـ 2940 ن/كلم²، في حين سجل معدل 2910 ن/كلم² ببلدية سطيف، ورغم التقارب الملاحظ على القيمتين إلا أنه يعبر عن وتيرة النمو السريع لسكان بلدية العلمة، في مقابل تباطؤ النمو على مستوى مدينة سطيف لصالح البلديات المجاورة لها.

ومن خلال الخريطة الموالية رقم 13 والبيانات الإحصائية حسب تقديرات مديرية التخطيط والبرمجة لولاية سطيف، يمكن تصنيف البلديات حسب معدل الكثافة السكانية لسنة 2017م إلى الفئات التالية:



-بلديات ذات كثافة مرتفعة جدا أكثر من 600 ن/كلم²:

تضم هذه الفئة 05 بلديات، إضافة إلى سطيف التي تضاعفت فيها الكثافة بنسبة 100% منذ سنة 1987م إلى سنة 2017م حيث انتقلت من 1466 ن/كلم² إلى 2910 ن/كلم²، نجد بلدية العلمة التي تضاعفت فيها الكثافة بأكثر من 170%، حيث ارتفعت من 630 ن/كلم² سنة 1987م إلى 2940 ن/كلم² سنة 2017م، كما ارتقت إلى هذه الفئة 03 بلديات، وهي بلدية عين الكبيرة التي تضاعفت فيها الكثافة

بأكثر من مرة ووصلت إلى 730 ن/كلم² سنة 2017م بعد أن كانت 318 ن/كلم² سنة 1987م وقبلها 128 ن/كلم² سنة 1977م، وبلدية بوقاعة التي كذلك تضاعفت فيها الكثافة بأقل من مرة حيث انتقلت من 354 ن/كلم² سنة 1987م إلى 664 ن/كلم² سنة 2017م، وبلدية بوعنداس التي ارتفعت فيها الكثافة بأكثر من مرة حيث انتقلت من 292 ن/كلم² إلى 601 ن/كلم²، وبهذا نستنتج أنه رغم وجود هذه البلديات ضمن نفس الفئة إلا أنها لم تعرف نفس وتيرة التطور في معدل الكثافة.

-بلديات ذات كثافة مرتفعة 350-600 ن/كلم²:

تضم هذه الفئة 04 بلديات تطورت فيها الكثافة حسب الجدول الموالي (الجدول رقم 13):

الجدول رقم 13: البلديات التي عرفت زيادة معتبرة في الكثافة من سنة 1977 إلى 2017م.

البلديات	عين ولمان	تالة إيفاسن	أولاد عدوان	بني عزيز
الكثافة السكانية 1977	122	147	102	120
الكثافة السكانية 1987	223,5	206	206,6	223,4
الكثافة السكانية 2017	514	380	383	378
نسبة الزيادة 17/77 %	321	158	275	215

المصدر: بالاعتماد على معطيات ONS+DPSB

بلدية عين ولمان تشكل المجال الأكثر تطورا من حيث الكثافة، نظرا لكون التجمع الرئيسي بها يمثل مركز استقطاب مهم في الجهة الجنوبية للولاية، أما البلديات المتبقية وفضلا عن مساحتها الصغيرة، ونظرا لوقوعها على محاور طرق مهمة، فقد استفادت من الهجرة الوافدة إليها من البلديات الجبلية الأخرى.

-بلديات ذات كثافة متوسطة 201-350 ن/كلم²:

ضمت هذه الفئة 23 بلدية منها بلدية عين أرناث التي تضاعفت فيها الكثافة بأكثر من مرتين حيث انتقلت من 87 ن/كلم² إلى 285 ن/كلم²، إضافة إلى 06 بلديات هي: أوريسيا، بئر العرش، صالح باي، عين أزال، قلال، عموشة، والتي تضاعفت فيها الكثافة بأكثر من مرة واحدة وذلك من سنة 1987م إلى سنة 2017م، أما باقي بلديات هذه الفئة فتطور فيها معدل الكثافة بنسب مختلفة لكنه لم يصل في كل الأحوال إلى التضاعف خلال الفترة 1987-2017م.

-بلديات ذات كثافة ضعيفة 101-200 ن/كلم²:

تتشكل هذه الفئة من 18 بلدية، منها 04 بلديات تقع ضمن المنطقة الجبلية الشمالية، 05 بلديات تقع ضمن منطقة أقدام الجبال، 04 بلديات ضمن منطقة السهول العليا السطايفية، 02 بلدية ضمن المنطقة السهبية، و03 بلديات ضمن المنطقة الجبلية الجنوبية وهما الحامة، الرصفة، وأولاد سي أحمد. ورغم صغر مساحة البلديات الشمالية، إلا أن معدل الكثافة بها بقي ضعيف، لكونها مجالات طاردة، أما بالنسبة لبلديات أقدام الجبال والسهول العليا، فنظرا لمساحتها الكبيرة نسبيا ولوقوعها تحت تأثير الجذب السكاني لقطبي سطيف والعلمة.

-بلديات ذات كثافة ضعيفة جدا أقل من 100 ن/كلم²:

تضم 09 بلديات بمتوسط كثافة بلغ 75 ن/كلم²، ومنها بلديتي الدهامشة ومعاوية التي قارب معدل الكثافة بهما 100 ن/كلم²، لكن كل بلديات هذه الفئة هامشية وتقع في المناطق الجبلية وأقدام الجبال والسهوب، حيث أن الكثافة بها لم تصل إلى حد أن تتضاعف مرة واحدة منذ 1977م، باستثناء بلديات حمام السخنة، الطاية والتلة.

وهكذا يتضح عدم التجانس في توزيع الكثافات السكانية والتفاوت الواضح عبر بلديات إقليم ولاية سطيف، وهو ما سيظهر في تباين مستويات التنمية المحلية، والتي في كثير من الأحيان تخضع لمنطق التوزيع السكاني.

2/ تطور سكان ولاية سطيف حسب البلديات من سنة 1977م إلى سنة 2017م¹.

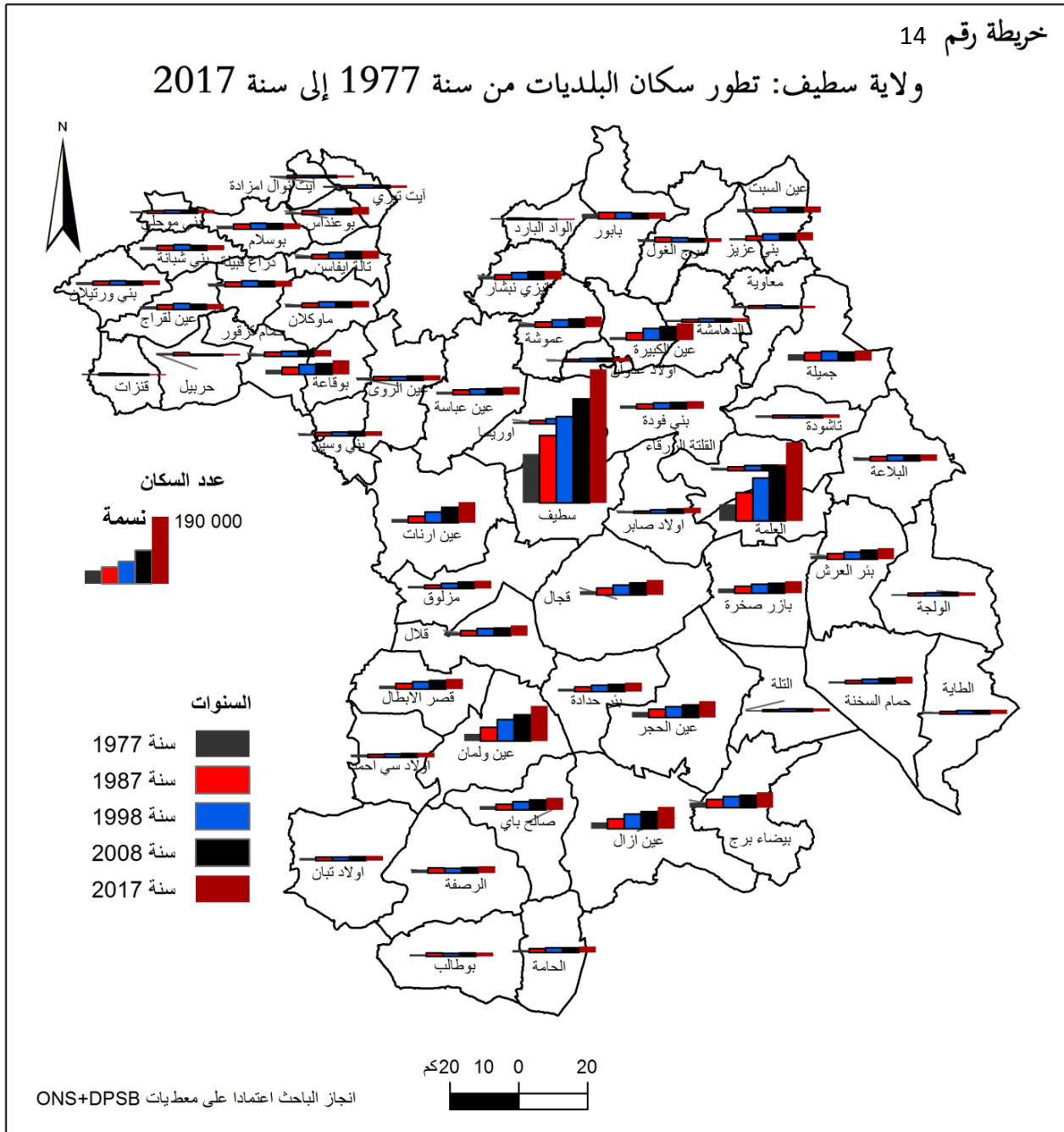
إلى غاية 1977م بلغ عدد سكان الولاية حوالي 686600 نسمة بمعدل نمو 2,95%، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع معدل النمو الوطني الذي بلغ 3,21% للفترة 1966-1977م، هذا الوضع كان نتيجة الرصيد السالب لصافي الهجرة الداخلية والخارجية الذي عرفته الولاية بعد الاستقلال، حيث شهد إقليم ولاية سطيف هجرة كبيرة نحو المدن والحوضر الكبرى خاصة الجزائر العاصمة ذات الإشعاع والتأثير القوي على المجال الوطني، كما شهدت الولاية كذلك هجرة سكانية معتبرة خارج حدود الوطن وخاصة نحو فرنسا بحثا عن العمل بسبب تزداد الوضع الاجتماعي والاقتصادي غداة الاستقلال، بالإضافة إلى عملية التقسيم الإداري لسنة 1974م وترقية كل من بجاية والمسيلة إلى رتبة ولاية.

وحسب إحصاء 1987م فقد تم تسجيل ارتفاع في عدد سكان ولاية سطيف ليصل إلى 1000694 نسمة بحجم زيادة بلغ 314094 نسمة وبمعدل نمو سكاني 3,81% وهو أعلى من المعدل الوطني 3,09%، ويرجع

¹ الملحق رقم 01 ص: 417.

هذا لانطلاق عديد العمليات التنموية والمشاريع الكبرى، حيث استفادت الولاية وبالتحديد بعض البلديات من منشآت هامة، منها مصنع الاسمنت بعين الكبيرة وهو ما جعل معدل النمو بهذه البلدية يفوق 9% - كما سنرى لاحقا-، مركب البلاستيك بسطيف، مركب العدادات بالعلمة، منجم الشعبة الحمراء بعين أزال.

أما تطور السكان على مستوى كل بلدية، فيظهر من خلال الخريطة رقم 14، حيث يمكن تتبع ديناميكية الأحجام السكانية للبلديات من خلال رصد التطورات عبر مختلف الفترات الإحصائية:



1/2 الفترة من سنة 1977 إلى 1987م

على المستوى المحلي شهدت معظم بلديات الولاية خلال الفترة 1977-1987م زيادة في عدد السكان بنسب تراوحت بين 5% و 149%، ما يدل على ارتفاع معدلات النمو في بعض البلديات و حدوث هجرة نتيجة الاستقطاب الذي مارسه بعض المراكز، فبالنسبة لبلديتي عين الكبيرة وأولاد عدوان فقد عرفتا نموا كبيرا أدى إلى تضاعف عدد السكان، حيث بلغت نسبة الزيادة في كل منها 149%، و 103% -وقد أشرنا لسبب ذلك سابقا-، كما زاد عدد السكان في كل من بلديتي عين ولمان وبنو عزيز بـ 83% و 86% على التوالي، أما في بلديات تيزي نبشار، قلال، عين أرناط، حمام قرقور، قجال، بوعنداس، العلما، فكان تطور حجم السكان بنسب تراوحت بين 60 و 85% على التوالي.

في حين كانت البلديات التي فاقت فيها نسبة الزيادة في الحجم السكاني الـ 50% فتمثلت في بلديات: بير العرش، أوريسيا، بيضاء برج، بوسلام، سرج الغول، بوقاعة، بوطالب، عين أزال، قصر الأبطال، حيث تراوحت نسب الزيادة السكانية ما بين 50 و 55%.

أما باقي البلديات فكانت نسبة الزيادة السكانية بها أقل من 50%، ومنها بلدية سطيف التي بلغت نسبة تطور حجم السكان بها 37,5% ما يمثل 50942 نسمة، إن هذه النسبة لا تعكس حجم الاستقطاب الذي مارسه مدينة سطيف إلا إذا نظرنا لحجم الزيادة السكانية للبلديات المجاورة لبلدية سطيف، التي زاد حجم السكان بها بنسب مرتفعة بلغت 69% بقجال، عين أرناط 67%، أوريسيا 51%، إضافة إلى بلديتا مزلق وأولاد صابر بـ 39% وهما بلديتان أنشأتا سنة 1984م فقط، إن هذه النسب ستنتضح أكثر من خلال تناولنا لتطور معدلات النمو على مستوى كل بلدية فيما سيأتي من هذا الفصل.

في حين تمثلت البلديات التي كانت نسبة تطور حجم السكان بها ضعيفة نجد: تاشودة 4%، أولاد سي أحمد 10%، معاوية 11%، آيت تيزي 17%، الواد البارد 18%... وتقع كلها بجوار أو بالقرب من البلديات التي عرفت تطور كبير في حجم السكان.

إن ما يظهر من خلال التحليل السابق أن بعض البلديات شكلت خلال الفترة 1977-1987م مجال جذب واستقطاب للبلديات المجاورة، أما مدينة سطيف فقد حفزت عملية تكوين نطاق جذب سكاني حولها تمثل في البلديات المجاورة لبلدية سطيف.

وتبعاً لما سبق فقد كان الحجم السكاني لولاية سطيف خلال سنة 1987م موزع بشكل متباين وغير متجانس على بلديات الولاية، نتيجة اختلاف وتيرة النمو وعامل الاستقطاب والهجرة، حيث أن أكبر حجم سكاني سجل في بلدية سطيف بـ 186642 نسمة، وأصغر حجم سكاني سجل في بلدية الواد البارد في القسم الشمالي من الولاية بـ 5087 نسمة فقط والفرق بينهما يمتد إلى حوالي 37 ضعف، ويمكن إظهار هذه الفروقات في الحجم السكاني من خلال الخريطة الموائية رقم (15) والتحليل الموائي الذي يبين فئات الأحجام السكانية لسنة 1987م:

حجم سكاني كبير جدا:

تتفرد به بلدية سطيف بـ 186642 نسمة، حيث يمثل التجمع الرئيسي فيها أكبر تجمع على مستوى الولاية، وهو مركز تاريخي قديم، أعيد بعثه خلال الفترة الاستعمارية وقد تم الإشارة إلى ذلك سابقا.

حجم سكاني هام:

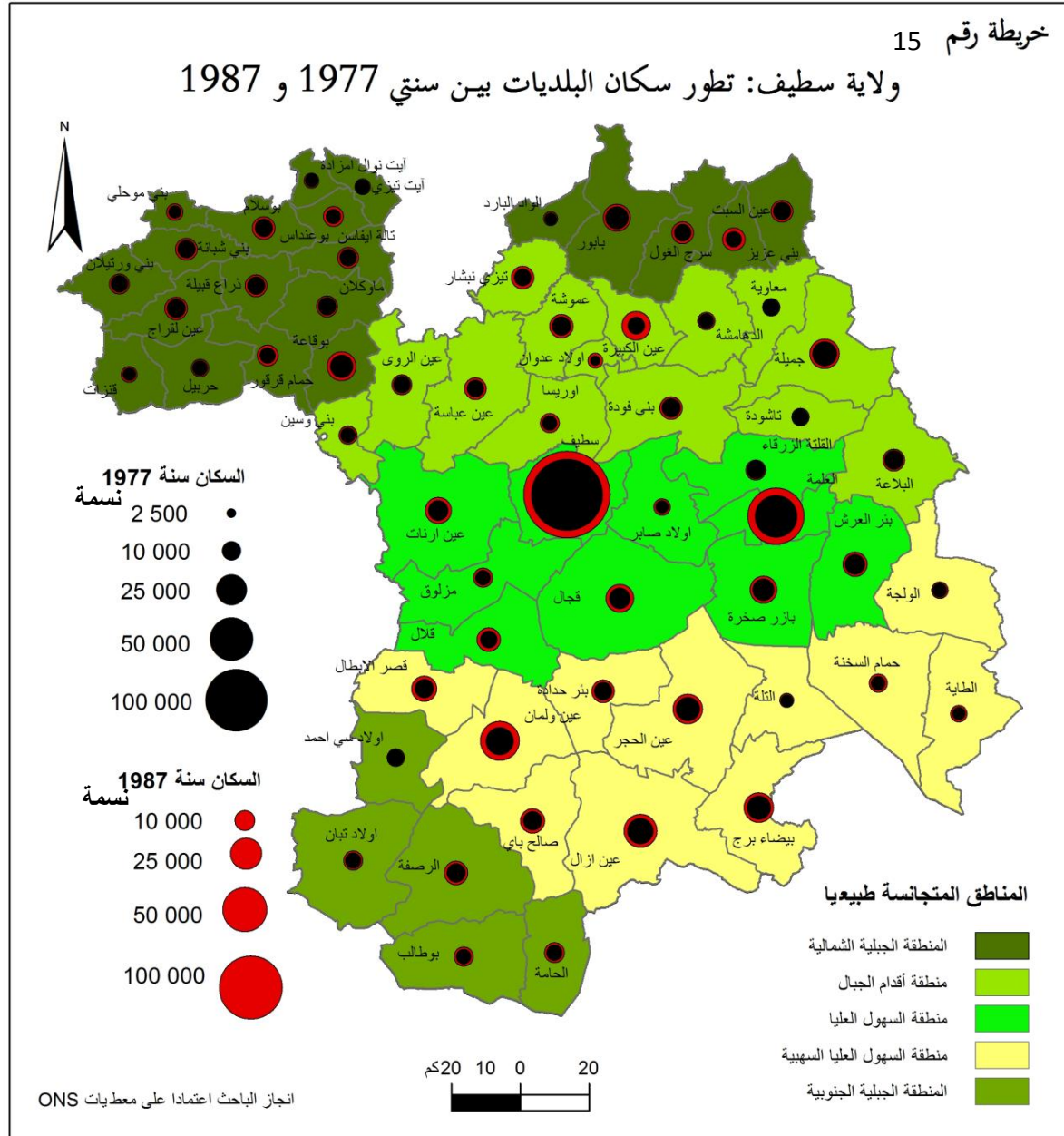
تمثل هذه الفئة بلدية العلمة بحجم سكاني بلغ 79475 نسمة، وهي من أقدم البلديات التي أنشأت على مستوى الولاية كبلدية كاملة الصلاحيات وذلك بعد قرار السلطات الفرنسية إنشاء مدينة تحت اسم saint Arnaud أو القديس أرنو سنة 1862م.

حجم سكاني متوسط:

تمثله 07 بلديات أهمها بلدية عين ولمان بحجم سكاني بلغ 38251 نسمة ثم عين أزال بـ 27813 نسمة، ثم عين الحجر 22728 نسمة، بيضاء برج 22543 نسمة، جميلة 22065 نسمة، بوقاعة 21310 نسمة، عين الكبيرة 20393 نسمة.

حجم سكاني قليل:

تضم هذه الفئة 51 بلدية بحجم سكاني أقل من 20000 نسمة، ويمكن أن نميز هنا 21 بلدية ذات حجم سكاني قليل جدا أقل من 10000 نسمة منها 06 بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية، 05 بلديات في منطقة أقدام الجبال، بلديتين في السهول العليا وهما مزلق وأولاد صابر، 04 بلديات في منطقة السهول العليا السهبية، و03 بلديات في المنطقة الجبلية الجنوبية.

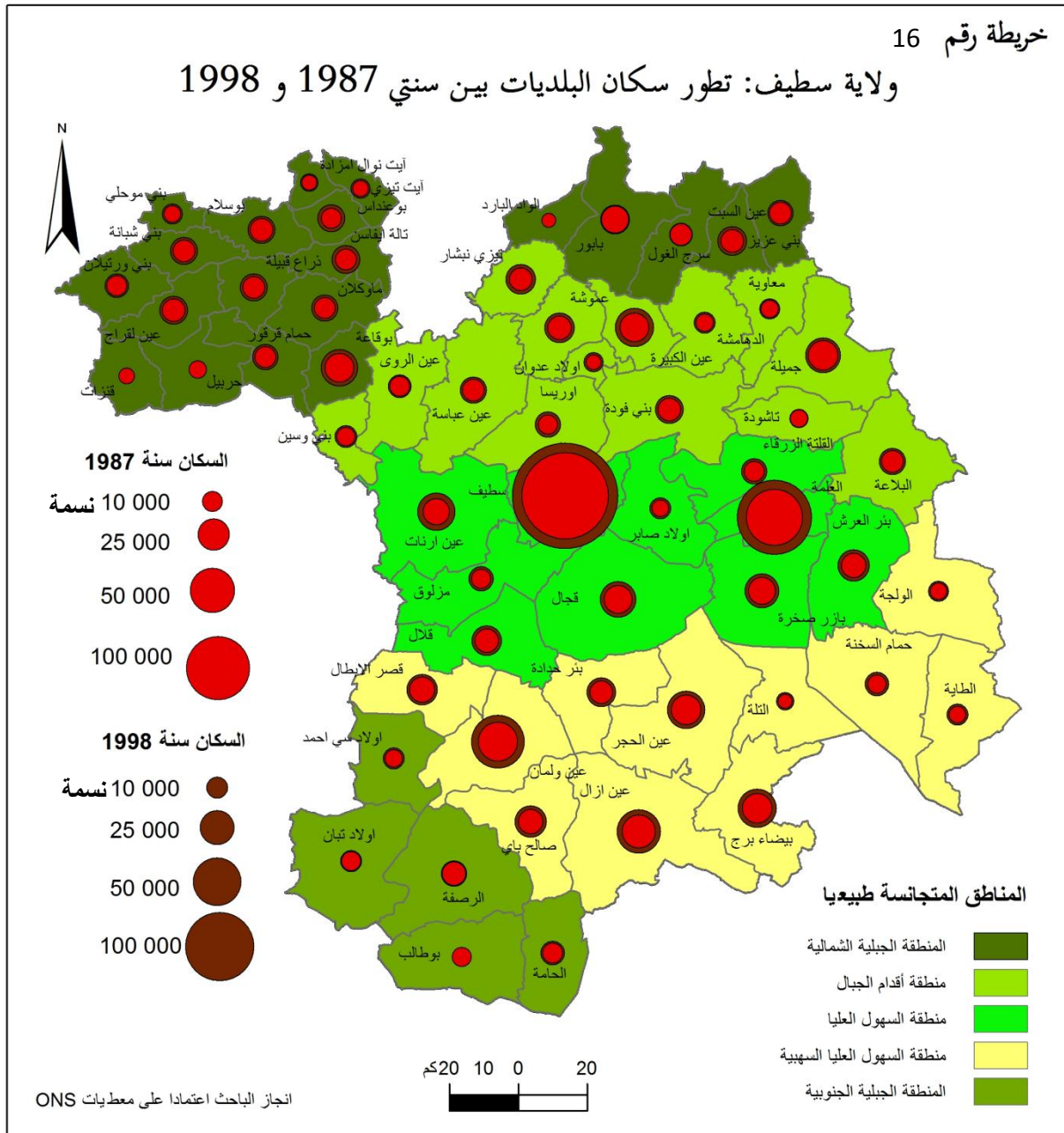


ما يمكن ملاحظته من خلال الوزن السكاني لبلديات الولاية لسنة 1987م هو عدم تجانس التوزيع على مستوى الولاية ككل، حيث تمثل بلدية سطيف الوزن السكاني الأكبر والبارز، والذي يمثل أهم مظهر لنشوء وتكون ظاهرة الاستقطاب باتجاه القطب الحضري سطيف. كما نسجل كذلك تباين التوزيع على مستوى بلديات كل منطقة متجانسة طبيعيا، ما يمثل أيضا تمظهر لتكون استقطاب محلي.

2/2 الفترة من سنة 1987 إلى 1998م:

في نهاية هذه الفترة وصل عدد سكان الولاية إلى 1311413 نسمة بحجم زيادة سكانية بلغ 310719 نسمة -أقل من الفترة السابقة- وبمعدل نمو سكاني انخفض إلى 2,43%، لكنه بقي أعلى من معدل النمو الوطني، هذه الوضعية كانت بسبب تراجع معدلات: الزواج، الخصوبة، وصافي الهجرة.

غير أن أكبر نسبة زيادة في حجم السكان كانت في بلدية عين أرناط بـ 70%، تليها كل من عين الكبيرة 57%، عين ولمان 56%، العلمة 51%، تالة إيفاسن 50%، وكل هذه البلديات حافظت على نسبة زيادة مرتفعة بالمقارنة مع الفترة السابقة ما يدل على أنها ذات استقطاب قوي ومستمر، بالمقارنة مع أولاد عدوان التي تراجعت فيها نسبة الزيادة في حجم السكان بشكل كبير من 103% إلى 40%، والأمر نفسه بالنسبة لبلديات: بني عزيز، قجال، قلل، وتيزي نبشار (خريطة رقم 16).



هذا وشهدت الفترة 1987-1998م تناقص عدد السكان في عدة بلديات -أساسا بلديات المناطق الجبلية- وخاصة في بلدية حربيل التي انخفض عدد سكانها بنسبة -55%، إضافة إلى الواد البارد بـ -41%،

قنرات بـ 27%، سرج الغول بـ 11%، الرصفة بـ 2%، بابور بـ 0,46%، هذا النزيف السكاني يعتبر نتيجة أساسية لتردي الوضع الأمني بالدرجة الأولى وضعف ديناميكية التنمية بدرجة ثانية.

نفس الأمر حدث بالنسبة للبلديات التي عرفت نسب ضعيفة جدا في تطور الحجم السكاني ومنها: أولاد سي أحمد، أولاد تبان، معاوية، عين الروى، آيت نوال مزادة، تاشودة، جميلة، بني وسين، الحامة، عين السبت، بوسلام، وهي كلها بلديات تقع في المناطق الجبلية أو أقدام الجبال، والتي عانت من نزوح كبير للسكان، إضافة إلى عوامل أخرى طبعت المجتمع الجزائري بصفة عامة جعلت النمو السكاني يتباطأ، منها تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر وارتفاع سن الزواج.

أما بلدية سطيف، فقد بلغ حجم زيادة السكان بها 52553 نسمة ما يمثل 28% كنسبة تطور خلال هذه الفترة 1987-1998م، وهو تقريبا نفس حجم الزيادة خلال الفترة السابقة، حيث شكلت البلديات المجاورة لبلدية سطيف منطقة التراجع لمدينة سطيف وفي نفس الوقت مجال جذب إقليمي وخاصة عين أرنات، ثم تأتي في درجة ثانية كل من أوريسا، مزلوق، قجال، أولاد صابر على الترتيب.

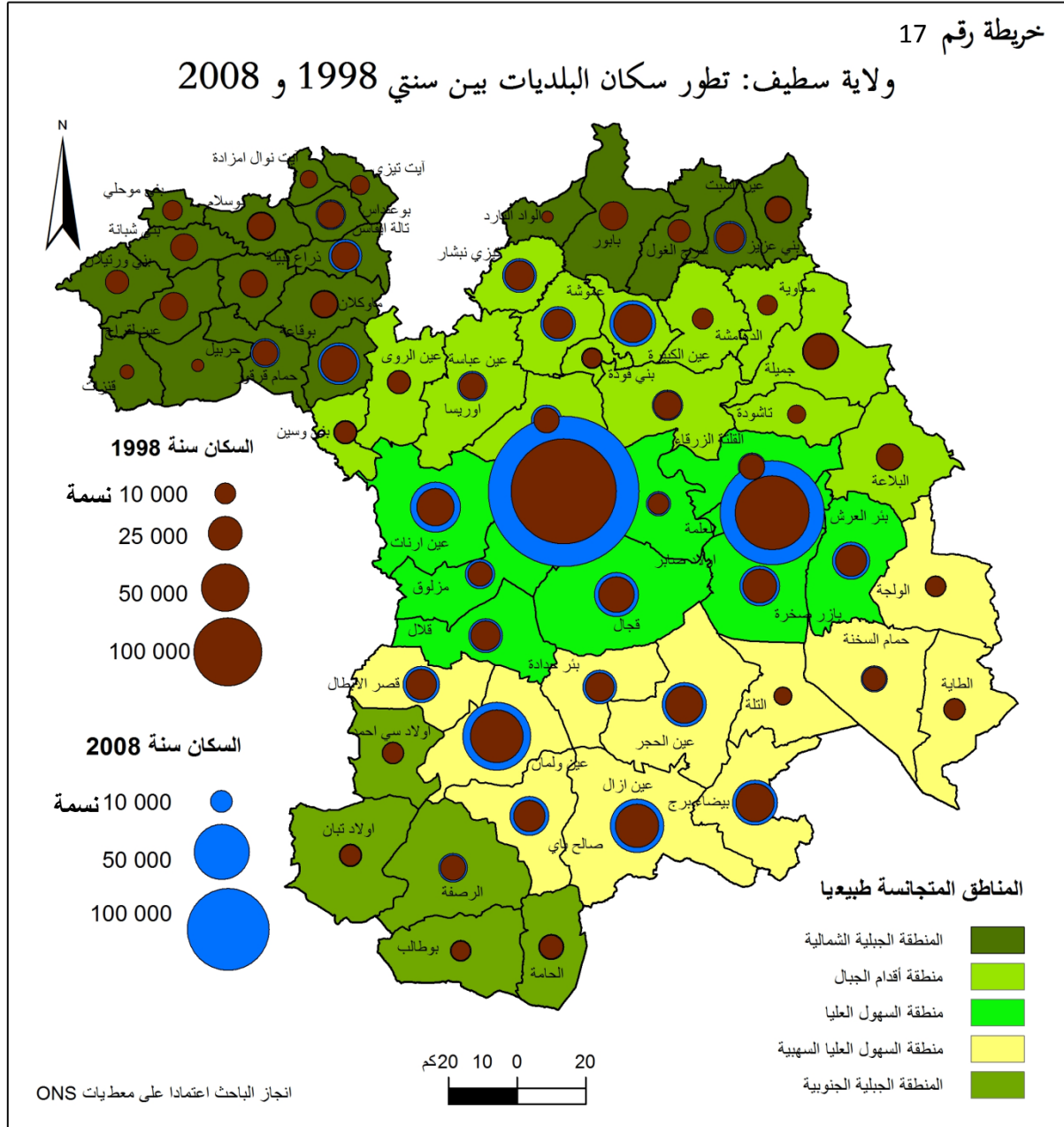
3/2 الفترة من سنة 1998 إلى 2008م:

شهدت خلالها الولاية تباطؤ في النمو السكاني نتيجة انخفاض الزيادة الطبيعية وضعف صافي الهجرة، فحسب المعطيات الإحصائية فإن معدل المواليد بولاية سطيف انخفض كثيرا من 3,9% حسب إحصاء 1987 إلى 2,34% حسب إحصاء 1998 ثم إلى 2,13% في سنة 2008م، لكن هذا التباطؤ الحاصل على مستوى إقليم الولاية يتوزع بشكل غير متجانس مجاليا عبر البلديات، كما أن الزيادة في الأحجام السكانية ليست متساوية في جميع الوحدات الإدارية.

خلال هذه الفترة بقيت عين أرنات تمثل أكبر نسبة تطور من حيث الزيادة في حجم السكان بـ 42%، تليها مزلوق بـ 28%، العلمة بـ 26%، ثم قجال، سطيف، عين ولمان، أوريسا، صالح باي، أولاد صابر، بنسب من 20 إلى 24% على التوالي (خريطة رقم 17).

البلديات التي أصبحت تسجل تناقصا في معدلات النمو مثل: عين الكبيرة، عين أزال، عين ولمان... رغم أن أحجام سكانها تزايدت، لكنها عرفت تراجعا في نموها الديموغرافي مقارنة بالفترات السابقة، فهذه البلديات شهدت حركة تنموية في الفترة الممتدة من 1977 إلى 1998م، ما انعكس على المتغيرات الديموغرافية الخاصة بها. الظاهرة نفسها مست بلدية سطيف التي كانت قيمة حجم الزيادة

السكانية بها نفسها خلال الفترات الثلاث، بسبب العوائق العقارية والحواجز القانونية، التي أثرت على النمو السكاني، مما حتم على البلديات المجاورة استقبال الفائض السكاني، خاصة عين أرناط، مزلق، أوريسيا التي شهدت تطورا كبيرا من حيث الحجم السكاني.



كذلك، تم تسجيل ارتفاع في عدد البلديات التي تشهد تناقص في عدد سكانها خلال الفترة 1998-2008م ليرتفع إلى 18 بلدية، بعد أن كان 06 بلديات خلال الفترة 1987-1998م، حيث تراجع حجم السكان بها بنسب تراوحت من 22% في بلدية قنزات إلى أقل من 1% على مستوى بلدية حربيل. هذا وشهدت أيضا 17 بلدية نسب تطور سكاني ضعيفة جدا تراوحت ما بين 1,4% إلى أقل من 11% ومن

ضمنها بلديات بوقاعة، بني عزيز، بوعداس، التي شهدت تطور سكاني ملحوظ خلال الفترات السابقة، وهذا راجع إلى أن هذه البلديات نفسها عرفت هجرة مغادرة، أو أنها أصبحت لا تشكل نطاق جذب للبلديات المجاورة لها بحكم تعاضم قوة استقطاب بلديات السهول العليا.

4/2 الفترة من سنة 2008 إلى 2017م:

خلال الفترة من سنة 2008م إلى 2017م، ومن خلال البيانات الإحصائية لمديرية التخطيط والبرمجة، تبين أن أهم ملاحظة يمكن الإشارة إليها هي تناقص حدة النزيف السكاني في البلديات التي عرفت خلال السنوات السابقة نمو سلبي، وأصبح يوجد تطور سكاني ضعيف جدا بدل تطور سلبي، حيث سجلت كل بلديات الولاية تطور في حجم السكان تراوح بين 03% على مستوى آيت نوال مزادة إلى 44% على مستوى بلدية العلمة.

كذلك، تم الوقوف على النسبة المعتبرة لتطور الحجم السكاني والتي عرفت بعض بلديات المنطقة الجبلية الشمالية على غرار: بوقاعة 31%، بوعداس 29%، بني ورتيلان 23%، بني عزيز 22% بسبب نشوء ظاهرة الاستقطاب لمراكز هذه البلديات، وكذلك الأمر بالنسبة لبلديات المنطقة الجبلية الجنوبية على غرار بلديات أولاد تيان، أولاد سي أحمد، الرصفة، وذلك بسبب بداية العودة الجزئية للسكان المهاجرين قسرا في الفترة التي تردت فيها الأوضاع الأمنية.

أيضا، كان لعملية مراجعة مخطط التهيئة والتعمير لبلدية سطيف سنة 2007م، وما نتج عن ذلك من توسعات شهدتها مدينة سطيف على مستوى المنطقة الشرقية وعلى مستوى التجمعات الثانوية الواقعة في نطاق إقليمها الإداري، وما تبع ذلك من عملية إعادة الهيكلة، أن شهدت بلدية سطيف سنة 2017م تطور معتبر في عدد سكانها مقارنة بالحجم السكاني سنة 2008م، حيث بلغ حجم الزيادة السكانية 82875 نسمة ما يمثل نسبة 29% وهو أعلى من كل الفترات السابقة، فضلا عن أنها أكبر قيمة على مستوى كل البلديات بما ذلك بلدية العلمة التي بلغ حجم زيادة سكانها 66806 نسمة.

غير أنه، وبصفة عامة بقي عدد سكان كل البلديات المجاورة لمدينة سطيف يتطور بنسب معتبرة، باستثناء بني فودة التي ظلت خاضعة لتأثير مدينة العلمة.

لقد بقيت بلديتي العلمة وعين ولمان تشهدان أعلى نسب لتطور سكانهما، وفاقت نسبة تطورها - إضافة إلى بلديتي أوريسيا وحمام السخنة- حتى بلدية عين أرناات ذات الاستقطاب القوي خلال الفترات

السابقة، وبهذا يظهر أنه بدأت تظهر مجالات استقطاب محلي، إلى جانب مركز الاستقطاب الرئيسي المتمثل في مدينة سطيف.

إن مختلف التطورات السابقة أدت إلى وضعية مختلفة لتوزيع الأحجام السكانية على مستوى ولاية سطيف حيث خلال سنة 2017م كانت الوضعية كما يلي (أنظر الخريطة رقم 18):

بلديات ذات حجم سكاني كبير:

وهي بلديات حضرية تقع في منطقة السهول العليا، حيث تمثل بلدية سطيف تقريبا 20% من سكان الولاية بحجم سكاني بلغ 370449 نسمة سنة 2017م، تليها بلدية العلة بنسبة 11,68% من سكان الولاية بحجم سكاني بلغ 218155 نسمة، وهو ما يجعل منهما يمثلان ثلث سكان الولاية، وبما أنهما تقعان على نفس المحور ولا تبعدان عن بعضهما سوى أقل من 30 كلم، فإن هذا يبين مدى الاختلال الحاصل في توزيع السكان على تراب الولاية.

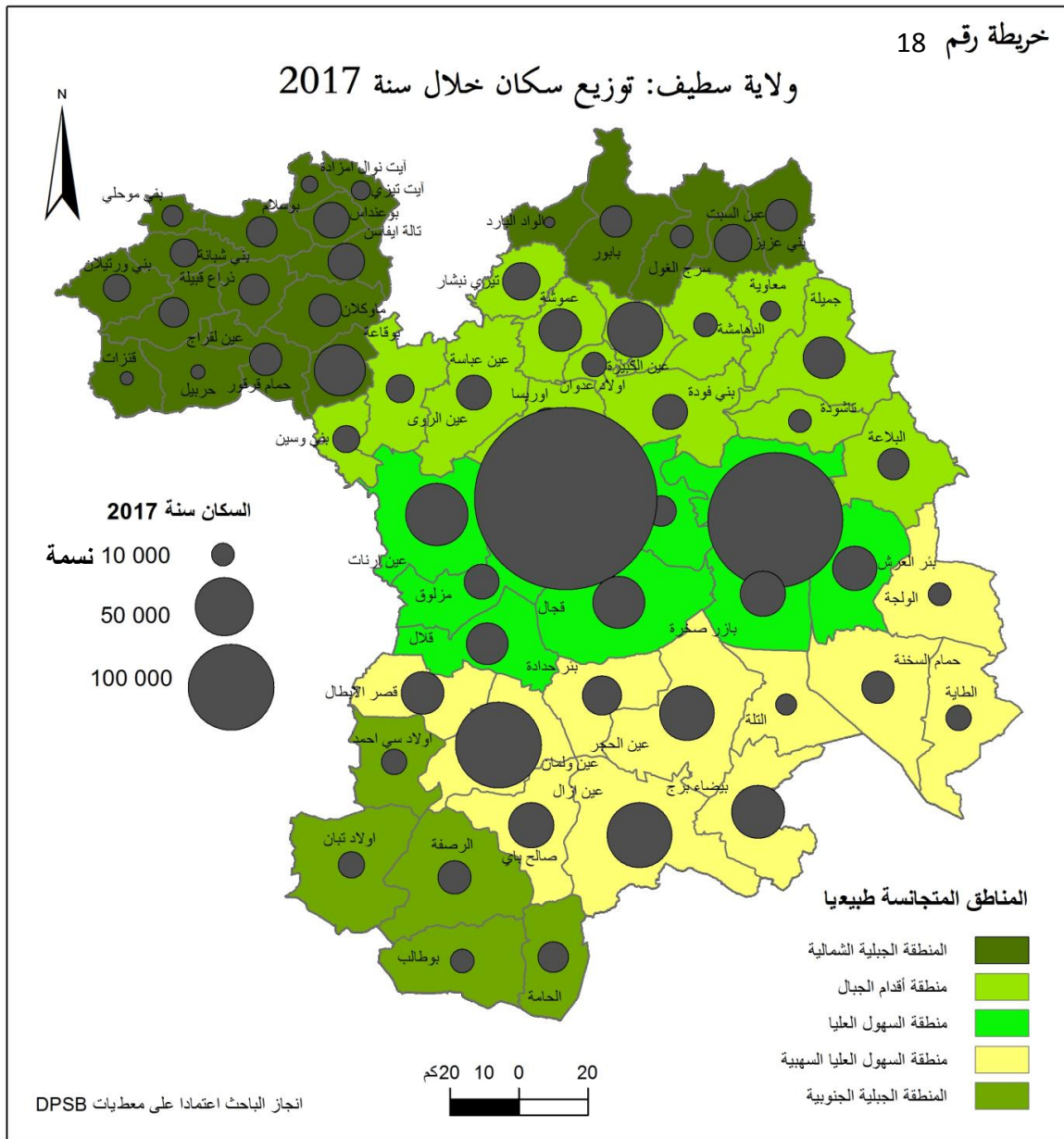
بلديات ذات حجم سكاني متوسط:

تتمثل في 03 بلديات أهمها بلدية عين ولمان بـ 98393 نسمة ، ثم عين أزال بـ 60809 نسمة، وعين أرناط بـ 57778 نسمة، وهي تمثل ما نسبته 5,27%، 3,25%، 3,09% على التوالي من مجموع سكان الولاية، حيث أن عين ولمان، عين أرزال، يشكلان أهم مركزين حضريين في جنوب الولاية، وكلاهما يقعان ضمن المنطقة السهلية، أما عين أرناط فقربها من مدينة سطيف أتاح لها فرصة النمو لتشكل مركز استقطاب مهم ومنطقة تراجع لمدينة سطيف.

بلديات ذات حجم سكاني صغير:

تتمثل في 21 بلدية يشكل سكان كل واحدة منها ما نسبته من 01% إلى أقل من 03% من سكان الولاية، بينما مجتمعة تمثل ما نسبته حوالي 33% من سكان الولاية، وأهم بلديات هذه الفئة نجد عين الكبيرة، بـ 46760 نسمة، عين الحجر بـ 44998 نسمة، بيضاء برج بـ 43186 نسمة، قجال بـ 41841 نسمة، بوقاعة بـ 39953 نسمة... حيث أن كل من عين الكبيرة ضمن منطقة أقدام الجبال، وبوقاعة ضمن المنطقة الجبلية شمال الولاية، يشكلان مركزين حضريين مؤهلين للعب دور إقليمي، نظرا لوجود تجهيزات وموارد اقتصادية متعددة، لكن تبقى غير كافية أو غير متحكم في تسييرها، وهو ما يجعل من تحويل مجال البلديتين لنطاق جذب إقليمي، وخلق مجال استقطاب محليين مُهيكلين حول مركزي عين

الكبيرة وبوقاعة يشكل رهان استراتيجي للسلطات المحلية، لإحداث نوع من التوازن في توزيع الأحجام السكانية. أما بالنسبة ل عين الحجر، قجال، بيضاء برج، إضافة إلى بازر صخرة، صالح باي، بئر العرش، التي فاق عدد سكانها 30000 نسمة فإن موقعها في منطقة السهول العليا سواء الشمالية أو السهبية، وكبير مساحتها وقربها من المراكز الكبرى، كل هذه العوامل شكلت مقومات أساسية وقوية للنمو والترامك السكاني بها، خاصة وأنها تمثل نطاق جذب قوي يمارس تأثيره على كل من ولاية المسيلة، باتنة، بسكرة، نظرا لطابعها الزراعي والرعي.



بلديات ذات حجم سكاني قليل جدا: بلغ عددها 34 بلدية، يمثل الحجم السكاني لكل واحدة منها أقل من 01% من مجموع سكان الولاية، وقد تزاوت أحجامها السكانية بين 2557 نسمة ببلدية الواد البارد

و18954 نسمة ببلدية الرصفة، وكل بلديات هذه الفئة تقع ضمن المنطقة الجبلية أو نطاق أقدام الجبال باستثناء: أولاد صابر، القلعة الزرقاء، الولجة، التلة.

إن أغلب البلديات ذات الحجم السكاني القليل هي بلديات ريفية تتميز بالتشتت السكاني، خاصة تلك الواقعة في منطقة السهول السهبية، كما تتميز بالتجمعات الثانوية الصغيرة وهو الحال في بلديات الجهة الشمالية التي تأثر وضعها الديموغرافي بالجانب الطبيعي، الطبوغرافيا وهيكل الأراضي، وخسارتها لسكانها نتيجة نزيف الهجرة الداخلية والخارجية.

3/ توزيع السكان حسب التجمع والتشتت:

شهدت ولاية سطيف عبر كل التعدادات نمو متزايد لسكان التجمعات الرئيسية والثانوية (ACL,AS)- على حساب سكان المناطق المبعثرة (ZE)، حيث انتقل عدد السكان المتجمعين على مستوى ولاية سطيف ببلدياتها الـ 60 من 299180 نسمة سنة 1977م ما يمثل نسبة 43,57% إلى 1115895 نسمة سنة 2008م ما يمثل نسبة 74,9%، ثم ليرتفع إلى 1421298 نسمة سنة 2017م ما يمثل أكثر من 76% من مجموع سكان الولاية (أنظر الجدول رقم 14 والشكل رقم 08).

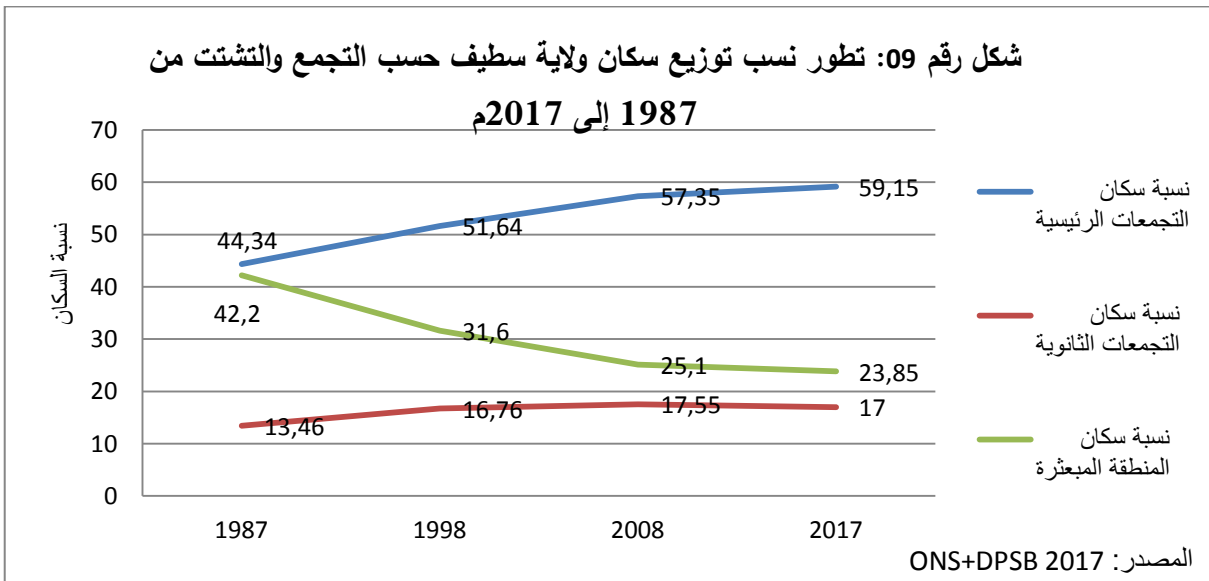
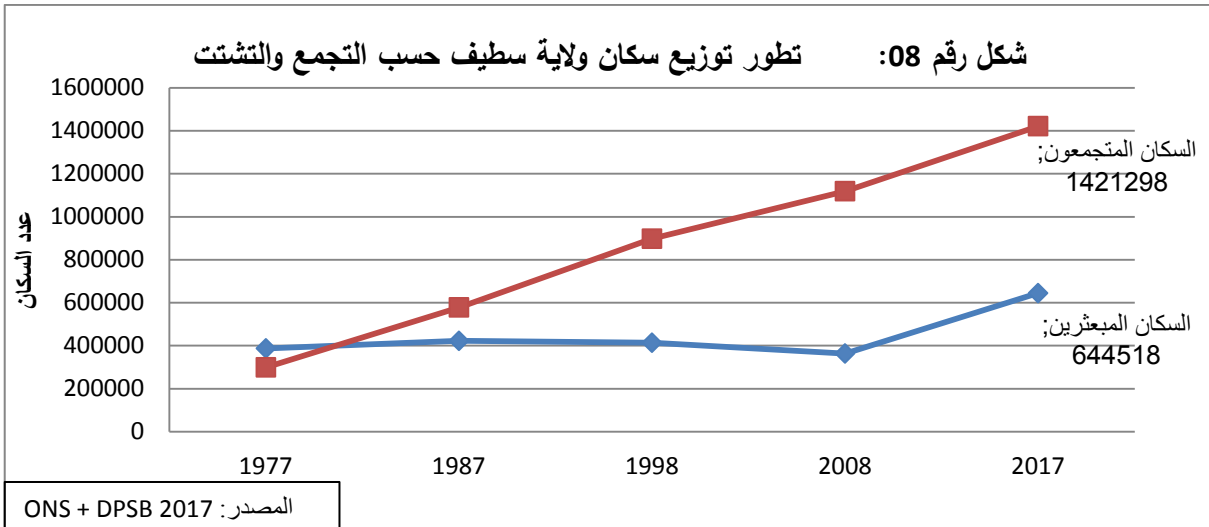
الجدول رقم 14: تطور السكان المتجمعين و السكان المبعثرين بولاية سطيف.

تقديرات 2017		تعداد 2008		تعداد 1998		تعداد 1987		التعدادات التجمع والتشتت
عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	
1421298	76,15	1115895	74,9	897592	68,4	578180	57,8	السكان المتجمعين
445188	23,85	374087	25,10	413821	31,6	422514	42,2	السكان المبعثرين
1866486	100	1489980	100	1311413	100	1000694	100	مجموع الولاية

المصدر: ONS + DPSB 2017

ونجد أن أكبر نسبة من السكان المتجمعين يعيشون في تجمعات رئيسية حيث كانت نسبتهم 44,34% سنة 1987م، ثم 51,64% سنة 1998م، ف 57,35% سنة 2008م، لتصل النسبة إلى 59,15% سنة 2017م (الشكل رقم 09)، وبهذا فتطور سكان التجمعات الرئيسية يتم على حساب سكان التجمعات الثانوية وأساسا على حساب سكان المناطق المبعثرة الذين تناقص عددهم وأصبحت نسبتهم لا تمثل سوى 23,85% سنة 2008م بعد أن كانت 56,43% سنة 1977م، هذه الوضعية ترجع أساسا إلى عملية إفراغ الأرياف من سكانها نتيجة عملية الاستقطاب التي مارستها المراكز الحضرية، أو بفعل عملية إعادة تصنيف التجمعات الريفية التي نمت وحقت شروط لإدراجها ضمن التجمعات شبه الحضرية.

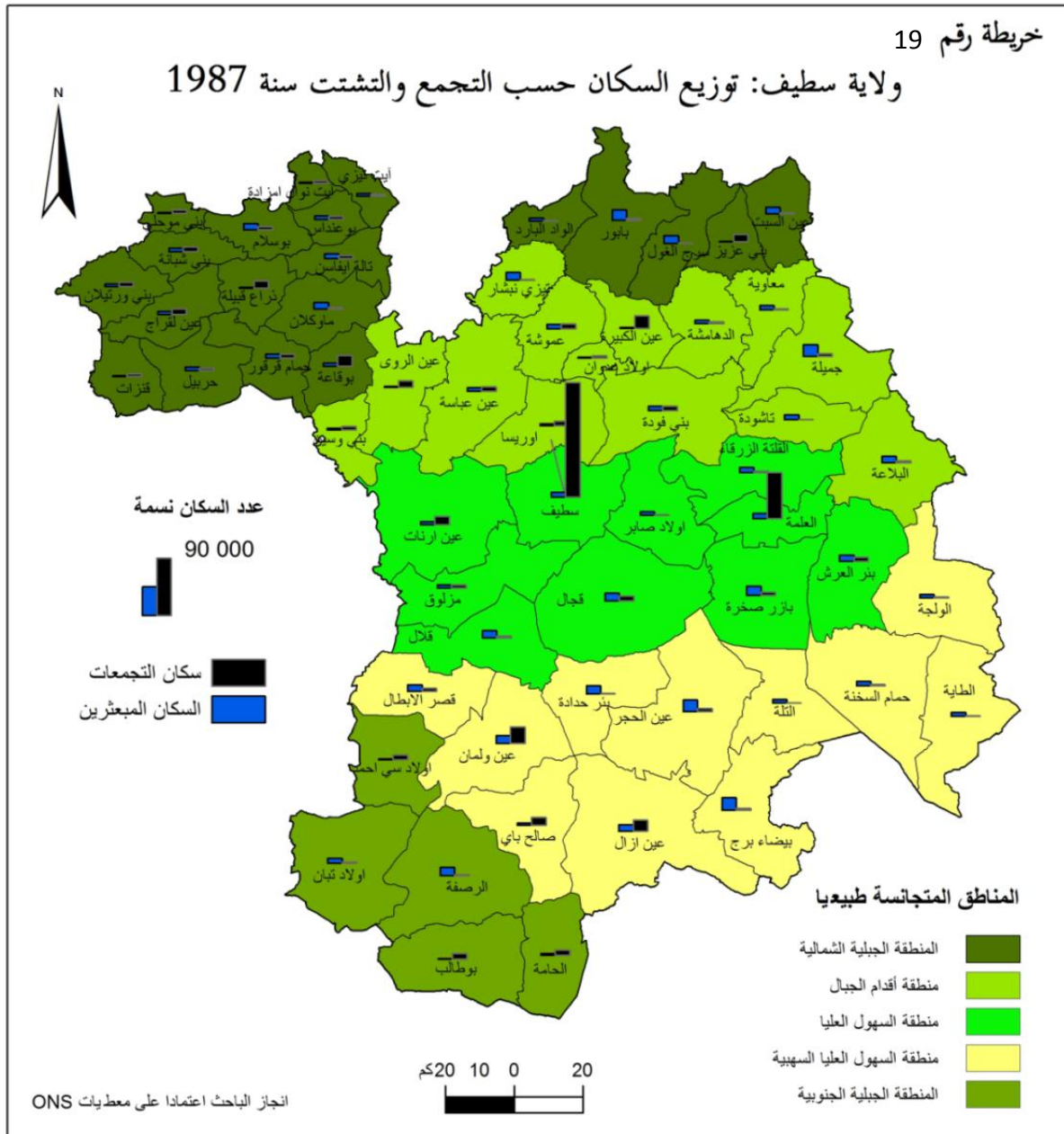
غير أنه خلال الفترة 2008-2017م عرف عدد سكان المناطق المبعثرة تطور ملحوظ بعد أن كان في اتجاه متناقص (شكل رقم 08)، وهذا ما ينبئ عن نشوء ديناميات مجالية جديدة شهدها إقليم ولاية سطيف، فإضافة إلى الصيغة السكنية من نمط البناء الريفي وما لعبته من دور في تثبيت السكان المبعثرين وعودة السكان المغادرين في فترات سابقة، فقد نشأ توجه جديد لدى سكان المدن خلال العشرينيتين السابقتين من خلال شراء الأراضي الفلاحية وإقامة سكنات عليها.



على المستوى المحلي¹ وخلال سنة 1977م كانت هناك 12 بلدية فقط نسبة السكان المتجمعون فيها تفوق الـ 50% وهي: سطيف بنسبة 97%، العلمة بـ 88,8%، صالح باي بـ 83,2% ثم تأتي كل من قنزات، بوقاعة، الحامة، آيت نوال مزادة، بنسب فاقت الـ 60%، بعدها نجد عين ولمان بـ 60%، ثم أوريسيا، بني وسين، عين أرناط، عين أزال بنسب فاقت الـ 50%.

¹ ولمتابعة تطور معدل التجمع والتشتت على مستوى البلديات ينظر للملاحق من رقم 03 إلى رقم 06، ص: 421-428.

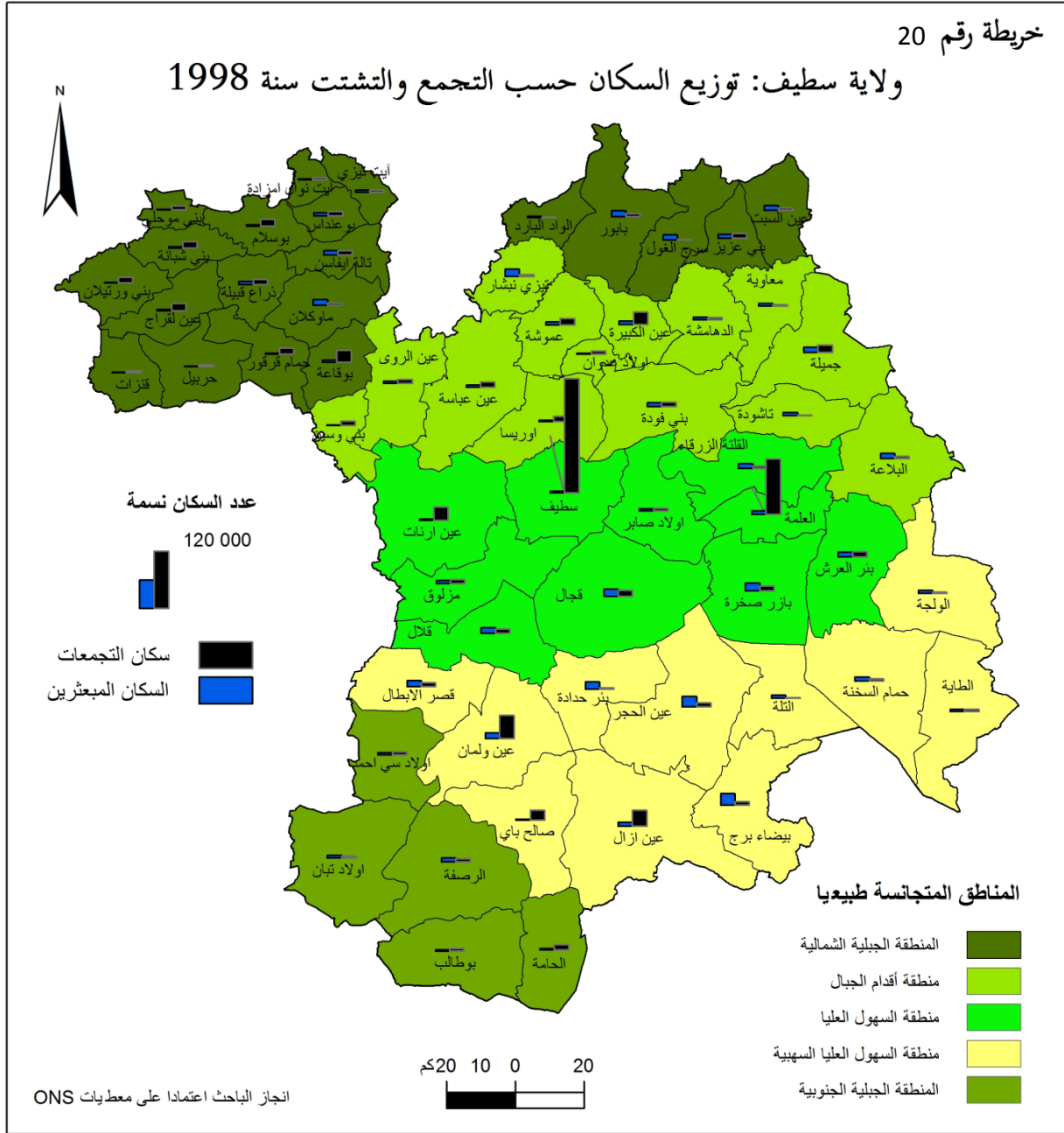
كما كانت هناك 14 بلدية، أغلبها ضمن منطقة السهول السهلية وأقدام الجبال، نسبة التجمع بها منعدمة، حيث أن كل سكانها يعيشون في مناطق ريفية ذات سكن مبعثر. أما باقي البلديات الـ34 فتراوحت نسبة التجمع بها ما بين حوالي 03% و 43% والتي تنتوزع على كل المناطق المتجانسة طبيعيا. وبهذا فأغلب بلديات ولاية سطيف كانت خلال سنة 1977م بلديات ريفية، وما يصاحب ذلك من مظاهر للنشاط الاقتصادي المرتبط بهذه الوضعية، أما كل من بلدية سطيف والعلمة فقد كانت بلديات حضرية بامتياز، نظرا لطابعها العمراني والتجهيزات التي توفرت عليها خلال هذه الفترة. خلال سنة 1987م، ارتفع عدد التجمعات لـ 120 تجمعا، كما تم تسجيل ارتفاع في عدد البلديات التي يفوق معدل التجمع بها الـ50%، ليصل إلى 26 بلدية (خريطة رقم 19).



حيث مع تنفيذ التنظيم الإداري لسنة 1984 تمت ترقية العديد من القرى إلى مراكز بلديات، والتي شكلت مقصد لسكان الأرياف المجاورة للاستقرار بها، وهذا ما نتج عنه ارتفاع عدد سكان التجمعات. فقد بقيت بلدية سطيف سنة 1987م تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة عدد السكان المتجمعين بحوالي 96%، كما عرفت كل البلديات التي كانت نسبة التجمع بها تفوق الـ50% ارتفاع لهذه النسبة باستثناء فنزات التي انخفضت فيها النسبة إلى 69%، وارتفاع ضئيل بالنسبة لبلدية عين ولمان من 60 إلى 67% مقارنة ببعض البلديات الأخرى.

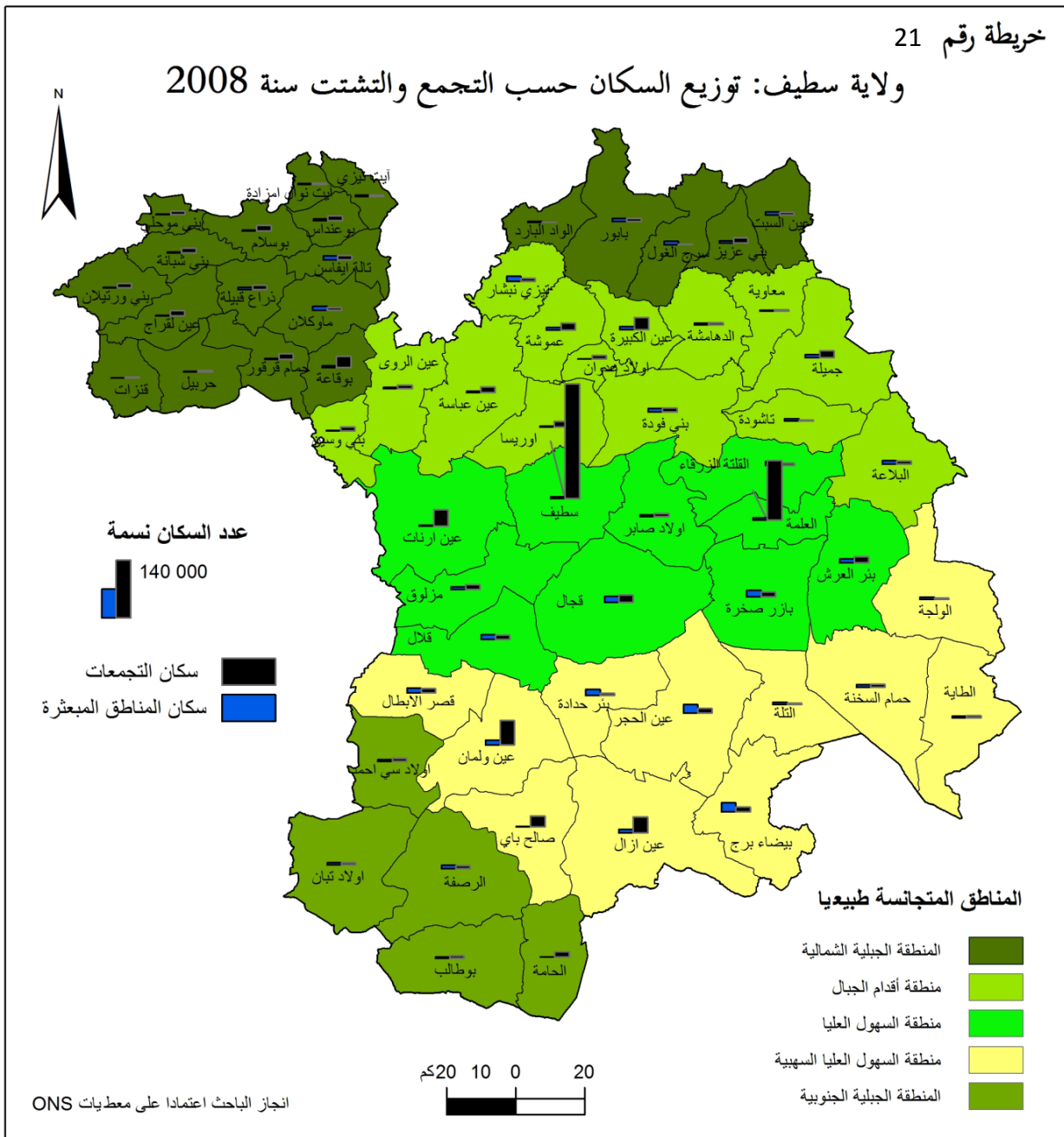
هذا وشهدت بعض البلديات خلال الفترة 1977-1987م ارتفاع كبير في نسبة السكان المتجمعين مثل: عين الكبيرة من 41 إلى 94%، مزلق من 24 إلى 50%، أولاد عدوان من 28 إلى 67%، بني موحلي من 29 إلى 80%، بالإضافة إلى أولاد سي أحمد، بني عزيز، عين الروى، بوطالب، ذراع قبيلة، التي ارتفعت فيها نسبة السكان المتجمعين إلى أكثر من 90% بعد أن كانت أقل من 50% سنة 1977م. أما خلال سنة 1998م انخفض عدد البلديات التي نسبة السكان المتجمعون بها أقل من 50% عما كان عليه الوضع خلال سنة 1987م، حيث تم تسجيل 08 بلديات تجاوزت هذه العتبة وهي: أولاد صابر، جميلة، التي ارتفعت فيها نسبة التجمع إلى أكثر من 03 أضعاف خلال الفترة 1987-1998م، أما بلدية بوسلام، وحربيل فارتفعت فيها نسبة التجمع إلى أكثر من ضعفين خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى بلديات حمام قرقور، بئر العرش، بني فودة هاته الأخيرة التي كان تطور نسبة التجمع بها قليل من 49,75 إلى 52% (خريطة رقم 20).

لقد تم تسجيل ارتفاع نسبة السكان المتجمعين في كل البلديات لكن بنسب مختلفة، وهو الاتجاه الذي عرفه المعدل الولائي، باستثناء 07 بلديات تراجعت فيها نسبة التجمع عما كانت عليه سنة 1987م وهي: بني عزيز التي انخفضت فيها نسبة التجمع من 91% إلى 55%، عين الكبيرة، ذراع قبيلة، عين الروى، بوطالب، أولاد سي أحمد، والتي انخفضت فيها نسبة التجمع سنة 1998م من 20 إلى 30 نقطة مئوية بعد أن كانت كلها تفوق الـ90%، إضافة إلى بلدية آيت نوال مزادة التي انخفضت نسبة التجمع بها من حوالي 71% إلى 68%، وهذا يرجع أساسا إلى حجم الهجرة التي غادرت هذه البلديات، ليس فقط من مناطق السكن المبعثر، بل كذلك من التجمعات باتجاه المراكز المجاورة، وخاصة نحو بلديات السهول العليا، حيث شهدت كل البلديات السابقة سنة 1998م تراجع في عدد السكان المتجمعين، مقارنة بسنة 1987م، باستثناء بلدية آيت نوال مزادة التي ارتفع فيها عدد السكان المتجمعين بنسبة قليلة.



وبقيت بلدية سطيف تتصدر البلديات بأكثر نسبة تجمع التي ارتفعت من 96% إلى 98,32% سنة 1998م. خلال سنة 2008م بقيت هناك 18 بلدية معدل التجمع بها أقل من 50% (خريطة رقم 21)، منها 06 بلديات بمنطقة السهول السهبية: عين الحجر، بيضاء برج، بئر حدادة، قصر الأبطال، الولجة، التلة، 03 بلديات بمنطقة السهول العليا وهي قلال، بازر صخرة، القلعة الزرقاء، 03 بلديات بمنطقة أقدام الجبال: البلاعة، تاشودة، تيزي نبشار، بلدية واحدة بالمنطقة الجبلية الجنوبية وهي الرصفة، 05 بلديات بالمنطقة الجبلية الشمالية وهي عين السبت، بابور، سرج الغول، ماوكلان، الواد البارد، هاته الأخيرة التي انعدم بها معدل التجمع.

كما عرفت كل البلديات التي شهدت تراجع في معدل التجمع خلال الفترة 1987-1998م ارتفاع في نسبة السكان المتجمعين سنة 2008م، باستثناء بوطالب، آيت نوال مزادة، التي استمر معدل التجمع فيها بالتراجع، وهو نفس الاتجاه الذي عرفته بلديات: حربيل، حمام قرقور، الواد البارد، وذلك بسبب الهجرة المغادرة منها ووقوعها تحت تأثير مراكز جذب سواء إقليمية، أو جهوية، إضافة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية وتأخر انطلاق إحياء هذه المجالات الهامشية.



وحسب تقديرات سنة 2017م كان توزيع سكان البلديات حسب التجمع والتشتت كما يلي (خريطة رقم 22):

- سكان التجمعات الرئيسية: بلغ عددهم 1103819 نسمة ما يمثل 59,15% من سكان الولاية، وأهم البلديات التي بها أكبر معدلات التجمع نجدها ضمن منطقة السهول مثل العلة ب 94%، بلدية سطيف ب 88%، عين أزال 79%، صالح باي 73%، عين ولمان 70%، إضافة لبلدية بوقاعة 72%، بني موحي 69% -ضمن المنطقة الجبلية الشمالية-.

- سكان التجمعات الثانوية: وصل عددهم إلى 317479 نسمة بنسبة 17% من سكان الولاية، وأهم البلديات التي بها أكبر نسب سكان التجمعات الثانوية هي: بوسلام 60%، عين لقراج 59%، بني شبانة 56%، ذراع قبيلة 54%، بني ورتيلان 50%، والتي تقع في المنطقة الشمالية الغربية، وهناك بلديات ينعدم فيها هذا النوع من المراكز مثل: عين السبت، سرج الغول، الواد البارد، في المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية، إضافة إلى بلديتي معاوية، تاشودة في منطقة أقدام الجبال، وكذلك أولاد تبان جنوب الولاية.

- سكان المناطق المبعثرة: بلغ عددهم 445187 نسمة ما يمثل نسبة 23,85% من سكان ولاية سطيف.

يظهر أنه خلال سنة 2017م، ورغم ارتفاع عدد سكان التجمعات الثانوية إلى 317479 نسمة إلا أن نسبتهم من سكان الولاية تعرف تراجع طفيف حيث انخفضت إلى 17%، والأمر نفسه بالنسبة لسكان المناطق المبعثرة حيث ارتفع عددهم إلى 445187 نسمة لكن نسبتهم تراجعت إلى 23,85%.

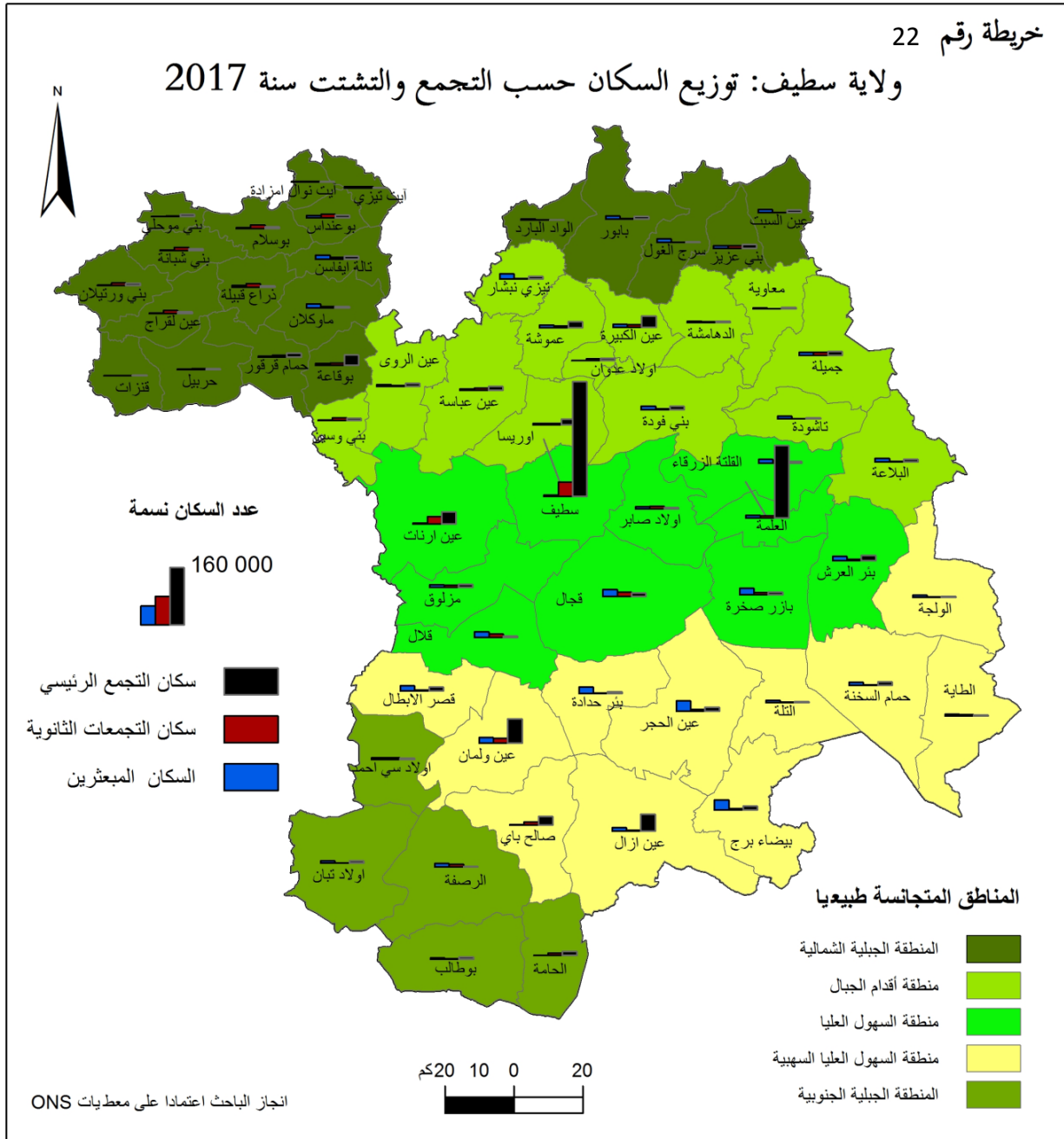
هذه الوضعية ليست عامة ولا تشمل كل التجمعات الرئيسية حيث نجد مثلا أن بلديات: سطيف، العلة، عين الكبيرة، عموشة، بني عزيز، عين ولمان، عين أزال، بوقاعة نسبة سكان التجمعات الرئيسية بها تراجعت أو تنمو بوتيرة بطيئة في مقابل نمو التجمعات الثانوية لهذه البلديات وكذلك نمو التجمعات الرئيسية للبلديات المجاورة لها.

فبلدية سطيف مثلا يظهر أنها تشهد تراجع لنسبة سكان التجمع الرئيسي -مدينة سطيف- وكذلك لنسبة سكان المبعثرين في مقابل ارتفاع نسبة سكان التجمعات الثانوية على مستوى البلدية (الجدول رقم 15).

الجدول رقم 15: توزيع السكان حسب نوع التجمع في بلدية سطيف

2008م	1998م	1987م	
87,52	89,82	91,18	نسبة سكان التجمع الرئيسي
11,05	08,5	04,75	نسبة سكان التجمعات الثانوية
01,43	01,68	04,07	نسبة السكان المبعثرين

المصدر: الإحصاء العام لسنة 1987، 1998، 2008م



يظهر مما سبق، أن هناك نزعة نحو التجمع يشهدها إقليم الولاية، ناتجة عن قوة الاستقطاب التي تمارسها التجمعات الرئيسية على مستوى السهول العليا، فمدينتي سطيف والعلمة، بقيت تحتل المراتب الأولى من حيث عدد ونسبة سكان التجمعات الرئيسية، إضافة إلى نمو التجمعات الثانوية ولو بمعدل أقل، وهذا على حساب السكان المبعثرين، حيث مع استحداث التقسيم الإداري لسنة 1984م، نتج عنه زيادة سكان التجمعات بشكل ملحوظ خاصة في بلديات المنطقة الجبلية الشمالية، رغم وجود عدة بلديات سواء في منطقة السهول أو في المنطقة الجبلية سجلت معدلات تشتت مرتفعة (أكثر من الثلثين)، وهو ما يوضح تداخل مجموعة من العوامل: طبوغرافيا إقليم البلدية، طبيعة النشاط الاقتصادي السائد، طبيعة

الملكية... والتي قد تتدخل كلها أو بعضها في إيجاد هذا النمط من التوزيع السكاني على مستوى إقليم ولاية سطيف.

إن هذا الاتجاه هو جزء من اتجاه عام تشهده الجزائر عموما، ومن ضمنها إقليم السهول العليا الشرقية، الذي عرف معدل التجمع فيه ارتفاع مطرد حيث انتقل من 46% سنة 1977م إلى 80,47% سنة 2008م، بما لذلك من انعكاسات على الظاهرة الحضرية التي ترتبط أساسا بخصائص التجمعات. وبالموازاة مع ظاهرة التجمع يعرف إقليم السهول العليا الشرقية حركة تحضر سريع، حيث ارتفع معدل التحضر به من 18,93% سنة 1966 إلى 52,26% سنة 1998م ليصل إلى 56% سنة 2008م (SRATHPEst 2009)، في مقابل تراجع نسب سكان الريف، والذي لا يرجع دائما لعامل الهجرة بل كذلك لنمو بعض التجمعات الريفية خاصة خلال فترة التسعينات.

ورغم تجاوز معدل التحضر لعتبة 50% على مستوى السهول العليا الشرقية سنة 1998م وعلى المستوى الوطني منذ 1987م تقريبا، إلا أنه على مستوى ولاية سطيف فقط خلال سنة 2008م تساوى تقريبا سكان الحضر مع سكان الريف.

حيث يظهر من خلال الجدول رقم (16) أن تطور معدل التحضر الولائي كان بنسب متصاعدة، فخلال سنة 1966م كان معدل التحضر الولائي قد بلغ 23,9%، وهو معدل ضعيف بالنظر لمجموعة من العوامل التاريخية والثقافية، ليرتفع إلى 32,5% حسب إحصاء 1987، ثم إلى 39,3% حسب إحصاء 1998، ليصل إلى 52,9%¹ سنة 2008م، ورغم أن عدد سكان الريف والحضر تساوى على المستوى الوطني سنة 1987م إلا أن ذلك لم يحدث على مستوى ولاية سطيف.

الجدول رقم 16: تطور معدل التحضر في الولاية.

الفترة الإحصائية	معدل التحضر %	فارق الزيادة %
1977 - 1966	28,1	4,2
1987 - 1977	32,5	4,4
1998 - 1987	39,3	6,8
2008 - 1998	52,9	13,6

المصدر: PAW.V1.2012 + ONS 2011

¹ نشير هنا بالنسبة لمعدل التحضر لسنة 2008م أننا اعتمدنا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء التي جاءت مختلفة بفارق كبير بالنسبة لمعدل التحضر المقدر بـ 43,4% ضمن مخطط التهيئة الولائي لسنة 2012م أما معدل التحضر للسنوات السابقة فجاءت النسب متقاربة جدا.

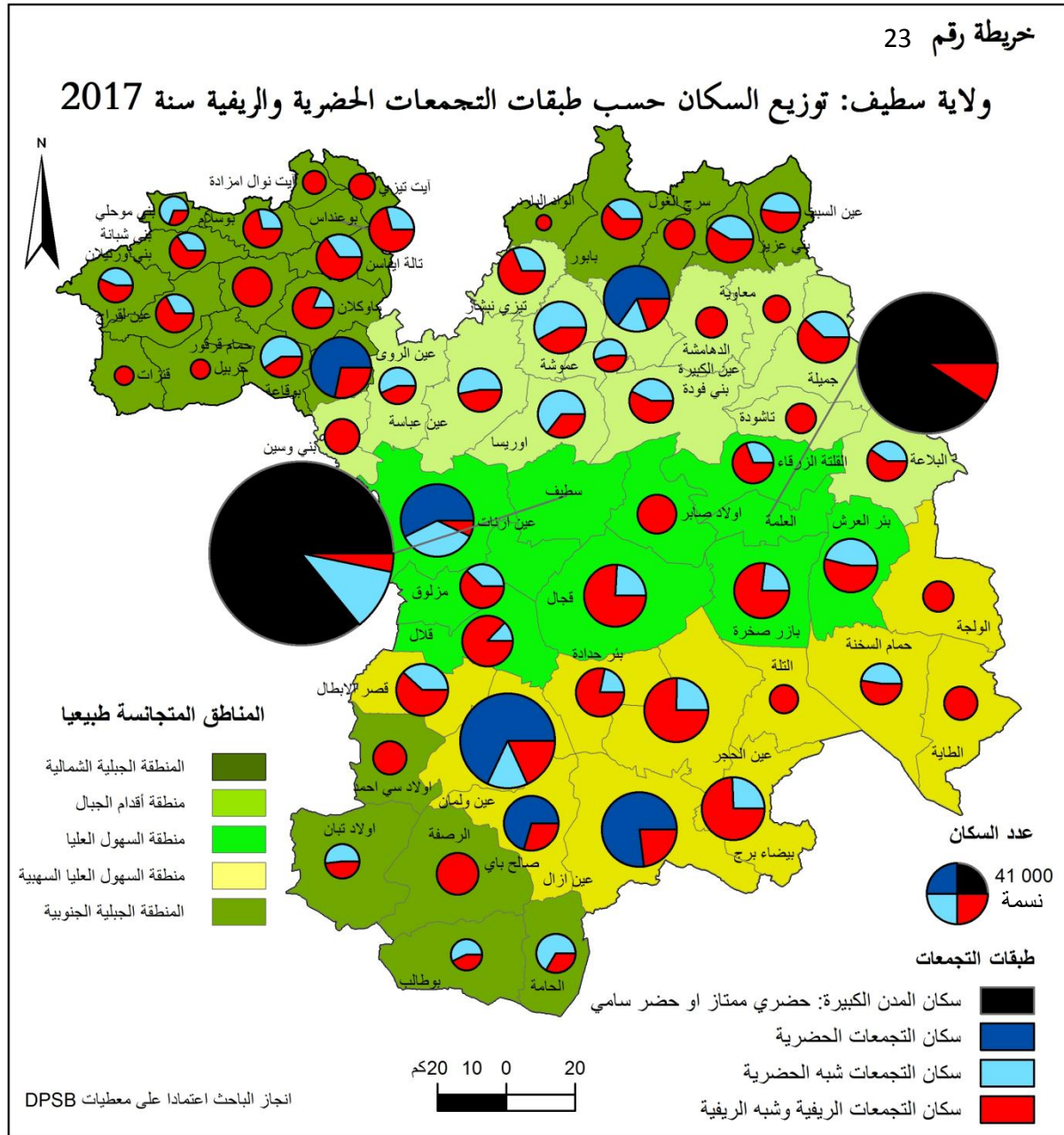
وبهذا فإقليم ولاية سطيف كان يغلب عليه الطابع الريفي إلى غاية سنة 2008م، حيث بقي معدل التحضر به من أضعف المعدلات في إقليم الهضاب العليا الشرقية وكذلك على المستوى الوطني، رغم النمو الحضري المتسارع الذي تشهده الولاية بمعدل 4,2% سنة 1998م و4,4% سنة 2008م وبوتيرة تحضر متسارعة كذلك بلغت 2,66% سنة 1998م و5,69% سنة 2008م (ONS 2011)، بسبب انتشار الظاهرة الحضرية في الأوساط الريفية حيث ارتقى 15 تجمع ريفي جديد إلى الشبكة الحضرية على مستوى ولاية سطيف سنة 1998م، لتتوسع الظاهرة الحضرية أكثر بدخول 18 تجمع جديد إلى الشبكة الحضرية الولائية سنة 2008م منها 03 تجمعات ثانوية على مستوى بلدية سطيف وهي: فرماتو، عين الطريق، شوف لكداد.

وهذا يجعلنا نستنتج -بحذر- أن مدينة سطيف ونظامها الحضري عملا على تحويل الظاهرة الحضرية باتجاه الأوساط الريفية (خريطة رقم 23)، من خلال نشر التنمية ضمن إقليم الولاية وتقسيمه إلى مجالات استقطاب محلية.

تظهر الخريطة الموالية رقم 23 توزيع سكان ولاية سطيف حسب معايير الديوان الوطني للإحصاء لتصنيف المراكز العمرانية ضمن طبقات التجمعات الحضرية والريفية، التي ضمت: طبقة المدن الكبيرة (حضر سامي)، طبقة التجمعات الحضرية، طبقة التجمعات شبه الحضرية، طبقة التجمعات شبه الريفية، طبقة التجمعات الريفية. وهذا التوزيع يكتسي أهمية بالغة كونه يكشف عن التباين الحاصل بين البلديات -وكذلك النمو وهو ما سنوضحه لاحقا من هذا الفصل- كنتيجة للاختلافات في الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

يتبين من خلال هذا التوزيع لسكان الولاية ما بين الحضر والريف أن هناك تداخل بين مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية في تشكيل المجالات الحضرية والريفية لإقليم الولاية.

حيث بلغ مجموع السكان الحضر على مستوى ولاية سطيف 1118789 نسمة سنة 2017م ما يمثل نسبة 59,94% وهذا يدل على أن الظاهرة الحضرية آخذة في التوسع والتي ارتكزت خاصة على التجمعات ما بين 5000 و10000 نسمة. وقد كان سكان ولاية سطيف خلال سنة 2017م يتوزعون حسب طبقات التجمعات كما يلي:



سكان المدن الكبيرة¹ (Urbain supérieur):

تتميز هذه التجمعات بتوفرها على خدمات ذات مستوى عالي كالتعليم الجامعي، المستشفيات، المديريات الجهوية المختصة، والهياكل الكبرى... لذلك فهي تُعرف بتجمعات الحضر السامي، ونجد ضمن هذه الفئة على مستوى ولاية سطيف مدينتي سطيف والعلمة فقط، هاته الأخيرة التي صُنفت من قبل الديوان الوطني للإحصاء خلال الإحصاء العام لسنة 2008م ضمن طبقة المدن الكبيرة.

¹ وردت ترجمتها ضمن الحوليات الإحصائية بالحضر السامي، والحضري الممتاز، وقد استعملنا مصطلح المدن الكبيرة لأنها تعبر عن نفس الخصائص والسمات الحضرية.

وقد بلغ حجم السكان الحضر ضمن هذه الفئة 516373 نسمة ما يمثل 46,15% من حجم السكان الحضر على مستوى الولاية، حيث تستأثر مدينة سطيف -التجمع الرئيسي- بنسبة حوالي 30% من جملة السكان الحضر¹، وبنسبة أكثر من 17% من جملة سكان الولاية، وإذا احتسبنا سكان التجمعات التي اعتبرت شبه حضرية على مستوى بلدية سطيف يصبح مجموع السكان الحضر 358501 نسمة ما يمثل 32,04% من جملة السكان الحضر على مستوى الولاية، وبهذا فتلت السكان الحضر تضمهم مدينة سطيف والتجمعات الثانوية التابعة لها. بعدها تأتي العلة التي مثلت 17,71% من جملة السكان الحضر بحجم سكاني بلغ 198144 نسمة. وهكذا ومن خلال النسب السابقة يتضح جليا حجم التركيز الحضري ضمن مدينتي سطيف والعلمة.

سكان التجمعات الحضرية (Urbaine):

بلغ عدد السكان الحضر ضمن هاته الفئة من التجمعات الحضرية حوالي 228978 نسمة أي بنسبة 20,46% من جملة السكان الحضر، ويتوزع سكانها على 06 مدن هي على التوالي: عين ولمان بـ 66861 نسمة، عين أزال بـ 46854 نسمة، عين أرناط بـ 33139 نسمة، عين الكبيرة بـ 30486 نسمة، بوقاعة بـ 28633 نسمة، صالح باي بـ 23005 نسمة. إن توزيع هذه التجمعات الحضرية وبما تتوفر عليه من تجهيزات ترتبط بالوضع الحضري سيحدد مجالات الاستقطاب الإقليمي على مستوى الولاية.

سكان التجمعات شبه الحضرية (semi Urbaine):

بلغ عدد سكان تجمعات هذه الفئة حوالي 373438 نسمة بنسبة 33,37% من جملة السكان الحضر في ولاية سطيف، وتتوزع هذه التجمعات حول مدينتي سطيف والعلمة وكذلك حول التجمعات الحضرية الـ 06 سابقة الذكر، التجمعات شبه الحضرية توزعت على 39 بلدية وتأثرت بانتشار موجة التحضر نتيجة قربها من المدن المهمة على مستوى الولاية، هاته الأخيرة ونتيجة لمجموعة من الإكراهات عملت على نشر الظاهرة الحضرية ضمن التجمعات ما بين 5000 و 10000 نسمة وتحولها لمراكز استقطاب محلي أو حتى إقليمي، خاصة بالنسبة للتجمعات القريبة من مدينة سطيف مثل الأوريسيا، مزلق، قجال... التي تسقبل هجرة وافدة من داخل وخارج الولاية، وكذلك بالنسبة للتجمعات القريبة من العلة وعين ولمان.

¹ دون احتساب سكان التجمعات الثانوية التي صنفتم ضمن طبقة التجمعات شبه حضرية، والتي دمج البعض منها ضمن مدينة سطيف.

سكان التجمعات شبه الريفية (Semi Rural):

بلغ عدد سكان التجمعات شبه الريفية حسب تقديرات سنة 2017م حوالي 3472 نسمة ما يمثل نسبة ضئيلة جدا من سكان الولاية، وتتوزع تجمعات هذه الفئة على بلدية واحدة فقط هي الدهامشة، نظرا لأننا استبعدنا تجمع تيزي نيشار من هذه الفئة وصنفناه ضمن التجمعات شبه الحضرية بعد أن وقفنا على الخصائص الكمية والنوعية لهذا التجمع، هذا وقد كان سكان هذه التجمعات يتوزعون على 27 بلدية سنة 2008م¹، والتي أغلبها تقع ضمن المنطقة الجبلية الشمالية ومنطقة أقدام الجبال، حيث بلغ عدد هذه التجمعات 32 تجمع سنة 2008م، كما نشير إلى أنه خلال سنة 2008م ضمت كل من بلدية عين أرناث وبلدية قجال على التوالي 03، 02 مركز نصف ريفي، وهذا يبين حجم التحولات الحاصلة في هذه المراكز الواقعة حول مدينة سطيف، وكذلك في المراكز الأخرى حول الأقطاب الإقليمية.

سكان المناطق الريفية (Rural):

بلغ عددهم 744225 نسمة سنة 2017م أي ما يمثل نسبة 39,87% من سكان الولاية، وأهم ما يمكن ملاحظته هو استمرار وجود عدد من البلديات سكانها ريفيون بنسبة 100%، وهذا نتيجة لعامل التضرس بالنسبة للبلديات الجبلية أو كنتيجة لطبيعة النشاط الفلاحي والرعوي وطبيعة الملكية في منطقة السهول العليا السهبية، حيث نجد 05 بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية، 04 بلديات في منطقة أقدام الجبال، 03 على مستوى السهول السهبية، 02 في المنطقة الجبلية الجنوبية، وبقيت بلدية اولاد صابر الوحيدة على مستوى السهول العليا السطايفية إلا أنها في مسار حثيث نحو التحضر بالنظر للتصورات التي رسمت لهذه البلدية في إطار مخططات التهيئة.

4/ معدلات النمو السكاني: تباين التوزيع وتغير في الديناميكية الديموغرافية

يشكل معدل النمو السكاني مؤشر مهم لمعرفة المجالات ذات الاستقطاب القوي والمجالات الطاردة، لذلك تعد دراسة تطور معدل النمو وتوزيعه عبر بلديات الولاية صورة لديناميكية مجالاتها ومراكزها من حيث حالة الجذب والطرده.

يظهر من خلال الجدول رقم (17) أن معدل النمو السكاني لولاية سطيف خلال الفترة 1977-1987م والمقدر بـ 3,81% كان أعلى من معدل النمو لإقليم الهضاب العليا الشرقية وكذلك من معدل

¹ تقديرات سنة 2013م أشارت فقط إلى 12 بلدية التي بها تجمعات نصف ريفية.

النمو الوطنى، وقد استمرت هذه الحالة حتى سنة 1998م رغم التراجع المسجل في معدل النمو -وهو اتجاه عام تشهده الجزائر-، إلا أنه خلال الفترة 1998-2008م انخفض معدل النمو الولائى إلى 1,31% وهو أدنى من المعدل الوطنى وكذلك الإقليمى، وهذا راجع لانخفاض معدل المواليد وحالة التشبع التى تشهدها مدن الولاية ما أثر على صافى الهجرة، خاصة في ظل نمو مراكز إقليمية وجهوية على غرار برج بوعريريج، وتاجنانت، رأس الواد (ولاية البرج)... والتي أصبحت تستقطب الهجرة المحلية من البلديات الهامشية لولاية سطيف.

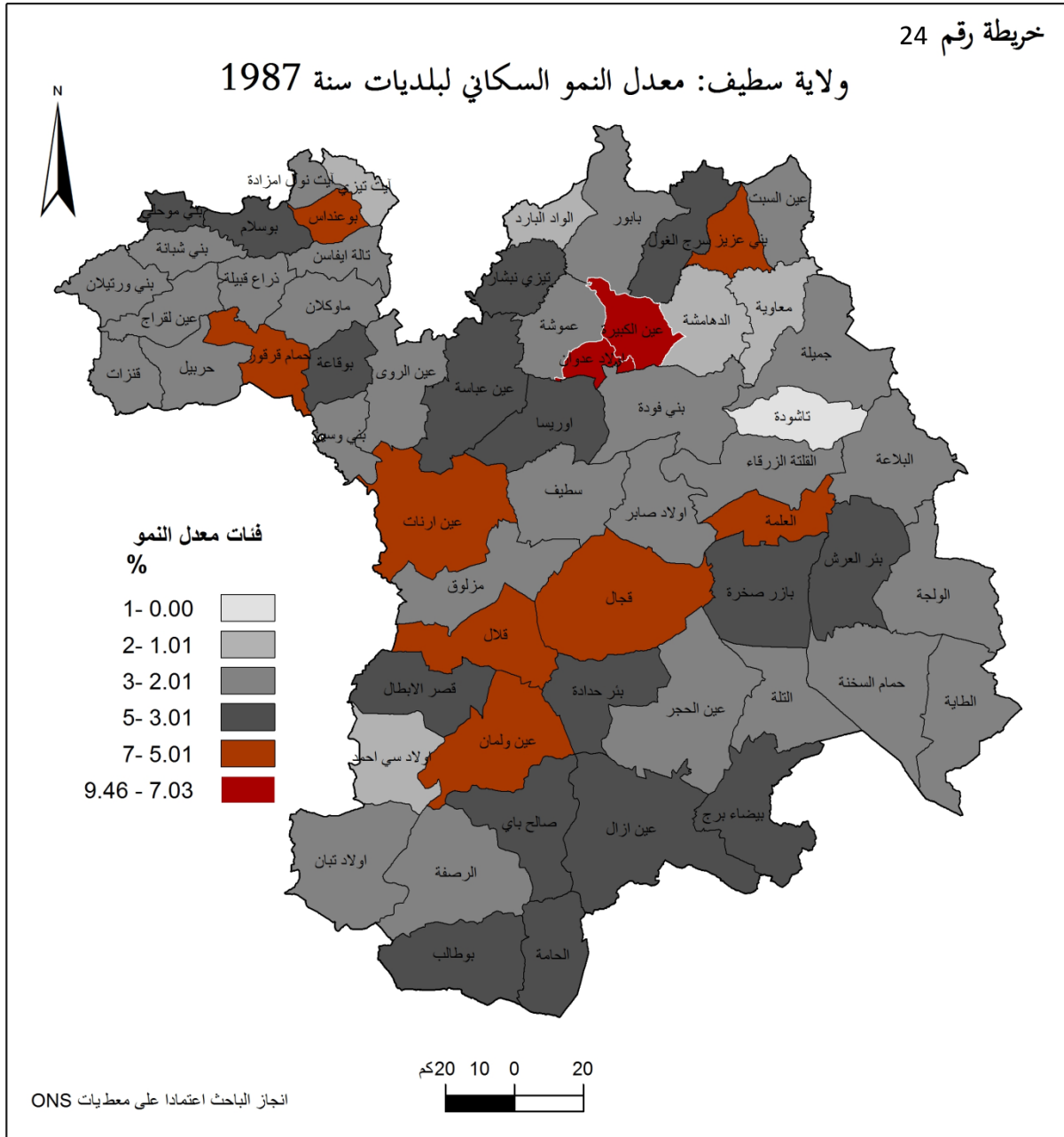
إن هذا التطور لمعدل النمو الولائى نجده يختلف على مستوى محلي من بلدية إلى أخرى، حيث أظهر تتبع التطور أن كل بلدية عرفت تطورا متباينا يختلف عن البلديات الأخرى، وهذا حسب المتغيرات السياسية والاقتصادية وكذلك الأمنية.

الجدول رقم 17: تطور معدل النمو السكانى لولاية سطيف

السنة المنطقة	معدل النمو		
	2008/1998	1998/1987	1987/1977
ولاية سطيف	1,31	2,43	3,81
منطقة HPE	1,63	2,39	3,40
الجزائر	1,61	2,09	3,09

المصدر: PAW 2008 + SRATest 2009 + ONS 2011

إن ما يظهر من خلال الخريطة رقم (24) أن جل البلديات خلال سنة 1987م سجلت نموا مرتفعا، وباستثناء بلدية تاشودة التى سجلت معدل نمو بـ 0,45% وكذلك بلديات أولاد سي أحمد بـ 1,01%، معاوية، آيت تيزي، الواد البارد، الدهامشة بـ 1,83% -والتي تقع ضمن المناطق الجبلية أو أقدام الجبال- فإن باقي البلديات سجلت معدلات نمو تفوق 2%، وحتى البلديات المستحدثة سنة 1984م سجلت معدلات نمو مرتفعة فاقت حتى البلديات القديمة على غرار بلدية سطيف وبلدية العلمة، ما يدل على أن الترقية الإدارية لعبت خلال هذه الفترة دور مهم في تعزيز جاذبية المجالات المحلية لبعض البلديات خاصة تلك الواقعة على محاور الطرق المهمة.



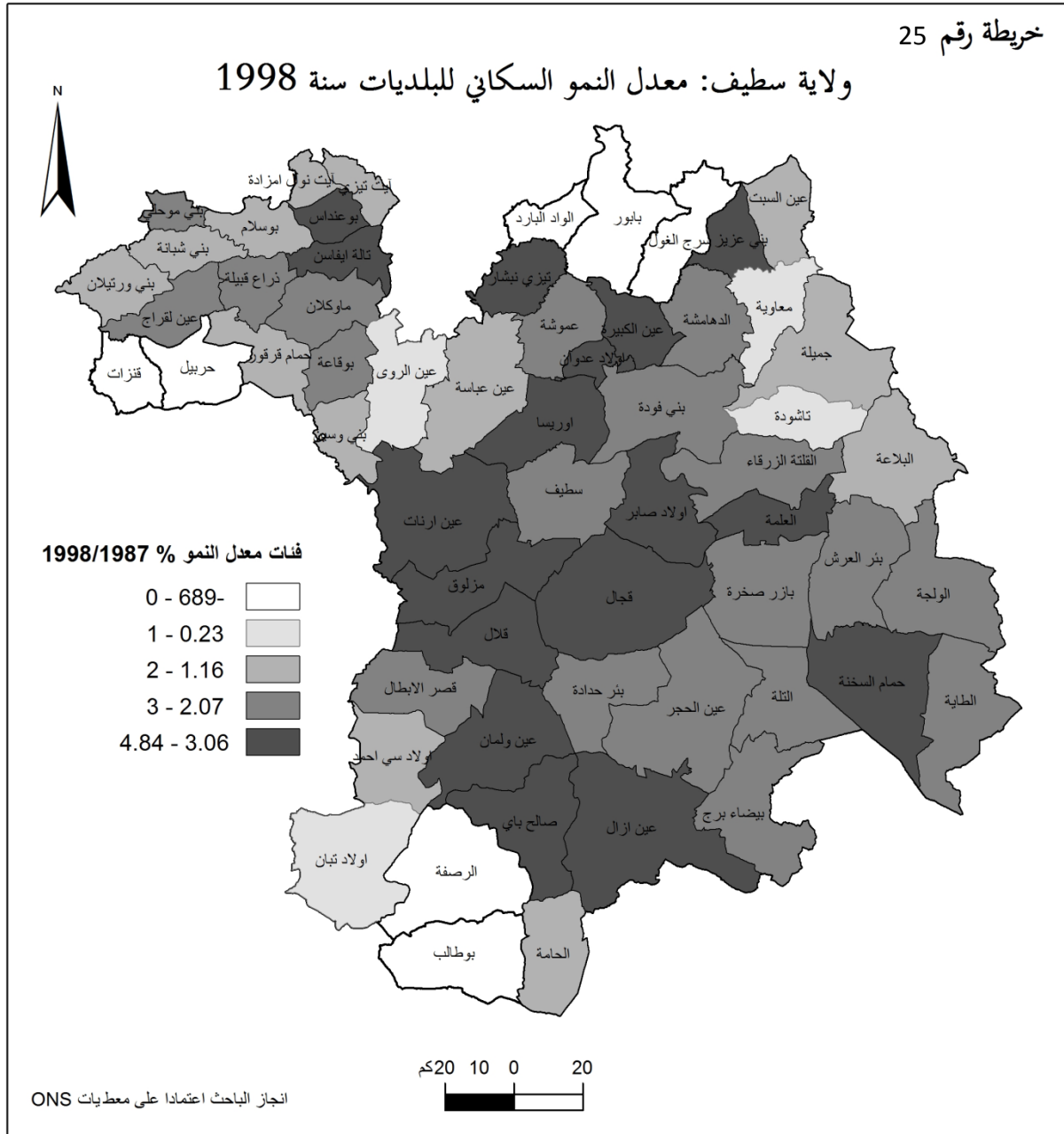
إن ما يُلفت الانتباه كذلك، هو معدل النمو المرتفع للبلديات المجاورة لبلدية سطيف، وباستثناء بني فودة التي سجلت معدل نمو بـ 3,19% وهو أقل بقليل من بلدية سطيف بـ 3,21%، فإن باقي البلديات كلها سجلت معدل نمو أعلى من بلدية سطيف، حيث بلغ معدل نمو أولاد صابر 3,33%، مزلق 3,37%، عين عباسة 3,95%، الأوريسيا 4,18%، عين أرناط 5,22%، قجال 5,35%، وهذا ما ينبئ عن بداية اتجاه لتكوّن مجال جذب -خلفته مدينة سطيف- نتيجة قوة الاستقطاب الذي تمارسه المدينة، وحالة التشعب التي تعيشها.

ومما يظهر كذلك، هو تكون مراكز استقطاب إقليمي على مستوى الولاية من خلال معدل النمو المرتفع لبعض البلديات على غرار عين الكبيرة بـ 9,46%، بني عزيز بـ 6,33%، عين ولمان بـ 6,18%، العلما بـ 5,39%، بوعنداس 5,35%، عين أزال بـ 4,47%، بوقاعة 4,33%. وقد ارتبطت هذه الحالة بعملية نشر التنمية ضمن المجال الولائي، من خلال توظيف بعض المشاريع الصناعية والخدماتية ضمن هذه البلديات، على غرار مصنع الاسمنت بعين الكبيرة، ووحدة تحويل الخشب بعين ولمان.

خلال الفترة 1987-1998م، سجل معدل النمو انخفاض على مستوى كل البلديات باستثناء 06 بلديات ارتفع فيها معدل النمو بنسبة قليلة جدا وهي: آيت تيزي 1,94%، تالة ايفاسن 3,59%، مزلق 3,51%، التلة 2,5%، أولاد سي أحمد 1,29%، وبلدية الدهامشة التي ارتفع معدل النمو فيها من 1,83% إلى 2,11% (خريطة رقم 25).

حالة التراجع في معدل النمو كانت قياسية لبعض البلديات، حيث تم تسجيل 07 بلديات ذات معدل نمو سلبي -أقل من الـ 0- على غرار حرييل بـ 6,89%، الواد البارد بـ 4,55%، كما تم تسجيل 04 بلديات ذات معدل نمو أقل من 1%، وكل هذه البلديات تقع ضمن المنطقة الجبلية الشمالية والجنوبية وكذلك منطقة أقدام الجبال، والتي تتميز في العموم بالتشتت الكبير، وهو ما أثر سلبا على استقرار سكان هذه البلديات في ظل تردي الأوضاع الأمنية.

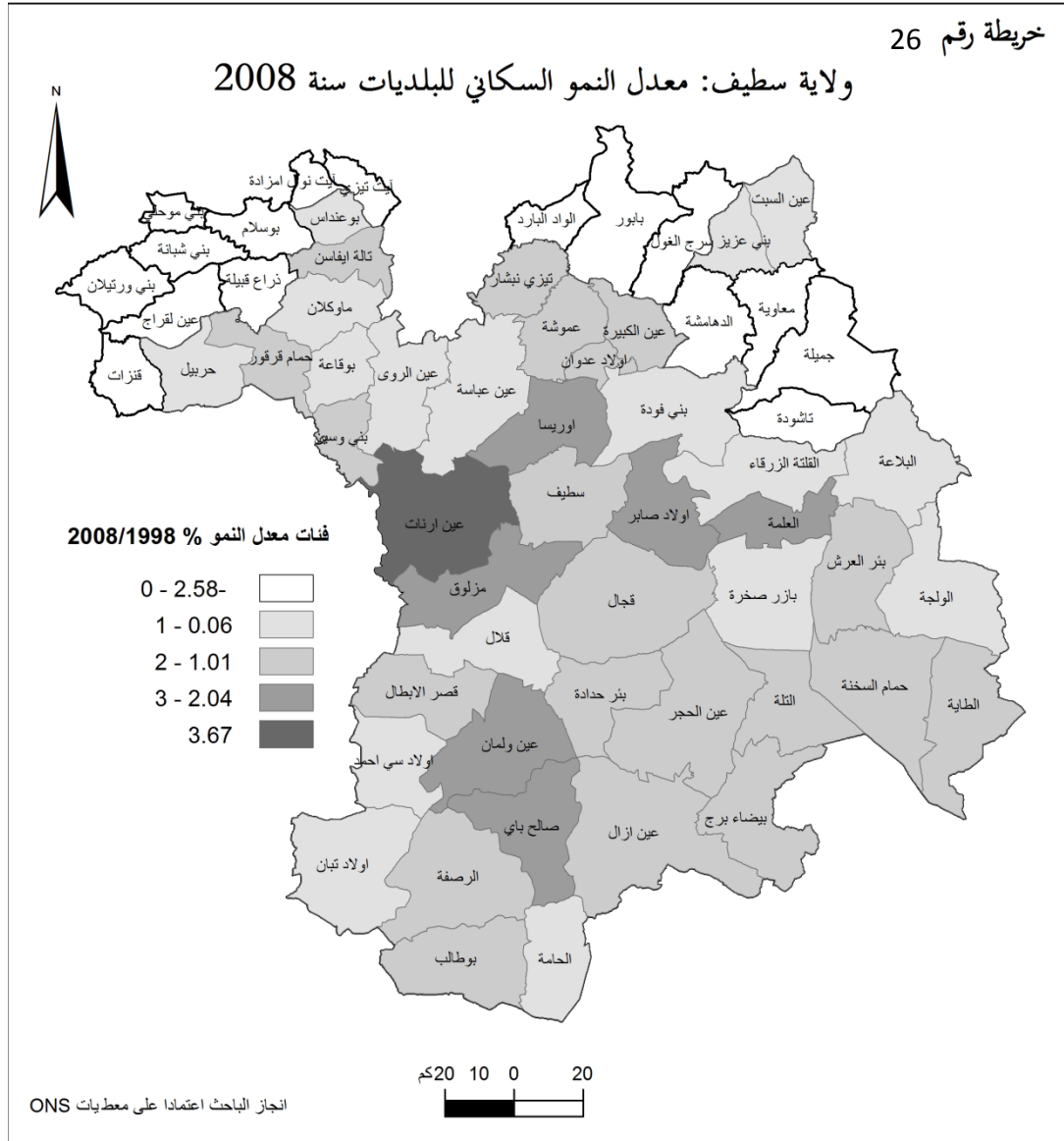
وعلى عكس البلديات السابقة، نجد بعض البلديات الجبلية أو تلك الواقعة ضمن منطقة أقدام الجبال، قد حافظت على معدل نمو متوسط أو مرتفع، نظرا للانفراج التضاريسي وارتفاع معدل التجمع السكاني بها -أغلبها تجمعات ثانوية- ووقوع بعضها على محاور طرق وطنية على غرار تالة إيفاسن، بوعنداس، تيزي نبشار، بني عزيز، وهو ما ساعد على وجود نوع من الاستقرار السكاني بها، وهجرة السكان إليها من البلديات المجاورة ذات معدل التشتت الكبير.



لقد حافظت كل بلديات السهول على معدل نمو مرتفع فاق 2% في كل البلديات، ووصل حتى 4,06% في بلدية عين ولمان، و4,84% في بلدية عين أرناط وهو أعلى معدل نمو سكاني مسجل خلال هذه الفترة.

خلال هذه المرحلة ومن خلال الخريطة رقم (25) أصبح يظهر وبشكل جلي الحزام البلدي ذو النمو السكاني المرتفع والذي يطوق بلدية سطيف، التي تراجع فيها معدل النمو السكاني إلى 2,23%، وباستثناء بلدية بني فودة بمعدل نمو 2,32%، بقيت كل البلديات المجاورة لبلدية سطيف تنمو بمعدلات فاقت الـ 3%، وهو ما يؤكد تكون مجال جذب حول مدينة سطيف مكون من البلديات المجاورة لها.

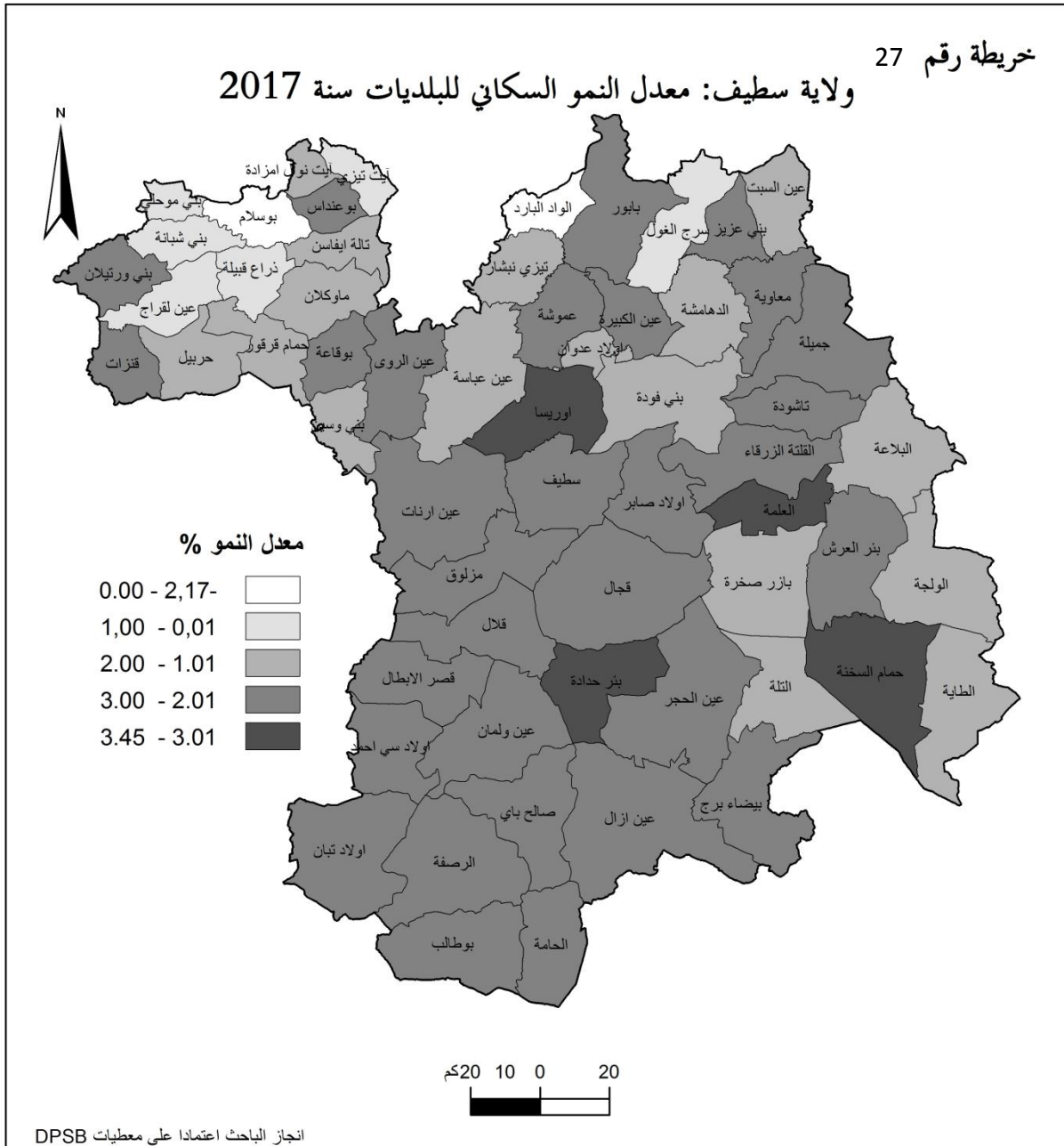
خلال الفترة 1998-2008م ارتفع عدد البلديات التي سجلت معدل نمو سلبي من 07 بلديات سنة 1998م إلى 16 بلدية سنة 2008م (خريطة رقم 26).



كما ارتفع عدد البلديات التي سجلت معدل نمو أقل من 1% إلى 17 بلدية، وبهذا فإن أكثر من نصف بلديات الولاية شكلت مجالا طاردا خلال سنة الفترة 1998-2008م، نتيجة تأخر عملية التنمية، وزيادة التركيز على مستوى بعض بلديات السهول التي بقيت تسجل معدلات نمو تفوق 2%، باستثناء قلال، بازر صخرة، القلعة الزرقاء، لوقوعها تحت تأثير مراكز جذب قوي: عين ولمان، العلمة، سطيف.

كما بقيت البلديات المجاورة لمدينة سطيف تنمو بمعدل يفوق أو يساوي معدل نمو مدينة سطيف الذي تراجع إلى 1.89%، حيث بقيت بلديات عين أرناط، الأوريسيا، أولاد صابر، مزلق، تسجل أعلى معدلات النمو إضافة إلى العلمة، عين ولمان، صالح باي، التي سجلت كلها معدل نمو يفوق 2%.

أما خلال سنة 2017م، وحسب تقديرات مديرية التخطيط والبرمجة، فقد كان توزيع معدل النمو السكاني عبر بلديات ولاية سطيف كما يلي (خريطة رقم 27):



معدل نمو سكاني مرتفع جدا أكثر من 3%:

نجده على مستوى 04 بلديات وهي العلمة التي سجلت أعلى معدل سنة 2017م بـ 3,45%، بئر حدادة بـ 3,19%، الأوريسيا بـ 3,16%، حمام السخنة بـ 3,07%، وبهذا بعد أن كانت عين أرناط تنمو بمعدل مرتفع أعلى من كل البلديات منذ 1987م، على اعتبار أنها منطقة التراجع لمدينة سطيف ومنطقة جذب سكاني لقربها من القطب الحضري الأول على مستوى الولاية، تحول النمو إلى بلدية أوريسيا شمال مدينة

سطيف -رغم النمو المرتفع كذلك للبلديات الأخرى المجاورة لبلدية سطيف-، كما بقيت بلدية العلمة مركز استقطاب قوي ينمو بمعدل مرتفع أعلى من بلدية سطيف، وكذلك بلدياتها المجاورة، وهذا يبين مدى ديناميكية مدينة العلمة والتحولت الكبيرة التي شهدتها، ما حفز النمو الكبير للبلديات المجاورة لها خاصة تلك التي تتوفر على العقار على غرار تاشودة، بئر العرش، أو التي تقع على محاور مهمة، وهو ما حفز توطين عدة مشاريع استثمارية فيها على غرار بلدية حمام السخنة.

معدل نمو سكاني مرتفع من 2% إلى 3%:

ضمت هذه الفئة 31 بلدية شملت كل بلديات السهول باستثناء بلديات: التلة، بازر صخرة، الولجة، الطاية ذات معدل النمو أقل من 2%، كما ضمت هذه الفئة 06 بلديات ضمن منطقة أقدام الجبال وهي: عين الكبيرة، عموشة، جميلة، تاشودة، معاوية، عين الروى، كما شملت 06 بلديات جبلية شمال الولاية وهي بني عزيز، بابور، بوقاعة، بوعنداس، بني ورتيلان، قنات، وهي كلها مراكز دوائر، كما تميزت كذلك كل البلديات الجبلية جنوب الولاية بمعدل نمو مرتفع.

وإذا لا حظنا البلديات ذات النمو المرتفع نجد أنها تضم إما مراكز حضرية مهمة، حيث أغلبها مراكز دوائر مثل عين ولمان، عين أزال، عين الكبيرة، حمام السخنة...، أو أنها ذات حدود مشتركة مع البلديات ذات المراكز المهمة وهو الحال بالنسبة لبلديات: عين الحجر، بيضاء برج المجاورة لعين أزال، نجد كذلك بئر حدادة، قلال، صالح باي، قصر الأبطال المجاورة ل عين ولمان...

وبهذا فالبلديات ذات المراكز الحضرية المهمة ذات النمو المرتفع عملت على تحويل بعض البلديات المجاورة لها لمجالات استقطاب ونفوذ بفعل ظواهر الاستقطاب والانتشار الناتجة عن المركب الحضري لهذه المراكز.

وبهذا يظهر أنه وبعد أن عملت مدينة سطيف -بداية- على خلق مجال جذب مكون من البلديات المجاورة لها، عملت كذلك على ظهور مراكز استقطاب إقليمي، هذه الأخيرة بدأت بتشكيل مجالات جذب -محدودة- مكونة من بعض البلديات المجاورة لكن ليس بقوة مجال جذب مدينة سطيف.

معدل نمو سكاني متوسط من 1% - 2%:

لقد سجلت 17 بلدية معدلات نمو تتراوح بين 1% و 2%، أغلبها ضمن المنطقة الجبلية الشمالية ومنطقة أقدام الجبال إضافة إلى 04 بلديات سهلية هي بازر صخرة، التلة، الطاية، الولجة، وكل هذه

البلديات تقع تحت تأثير المراكز الحضرية المهمة على مستوى الولاية، إضافة إلى جملة من الصعوبات التي تختلف من بلدية إلى أخرى منها: نقص الموارد المالية وتأخر الانطلاقة التنموية وهجرة السكان، ومشاكل العقار... وهو ما أفرزته نتائج التحقيق الميداني.

وقد ضمت هذه الفئة كل من بلديات: بابور، الدهامشة، جميلة التي سجلت خلال سنة 2008م معدلات نمو سلبية، وهذا ما يدل على تحولات على مستوى هذه البلديات، وبالأساس استتباب الأمن وانطلاق العمليات الجوارية لنشر التنمية وتوطين المشاريع الخدمائية.

معدل نمو سكاني ضعيف من 0% - 1%

خلال سنة 2017م سجلت 06 بلديات معدل نمو سكاني ضعيف، وتقع كلها في المنطقة الجبلية الشمالية، وهي تعاني من صعوبات كثيرة لعل أبرزها تشتت السكان وعدم قدرتها على تعزيز جاذبية مجالاتها، باعتبارها قليلة الموارد المالية أو أنها غير مستغلة - كما أشار إلى ذلك بعض المنتخبين المحليين - إضافة إلى قلة المشاريع التنموية فضلا عن أنها لا تتيح فرص كثيرة للشغل مما جعل هذه البلديات مناطق طاردة للسكان.

ورغم أنها ذات معدل نمو ضعيف إلا أنها بالمقابل شهدت ارتفاع في معدل النمو السكاني بالمقارنة مع الفترة 1998-2008م أين سجلت كلها معدل نمو سلبي.

معدل نمو سكاني سلبي من أقل من 0%:

لقد انخفض عدد البلديات التي سجلت معدل نمو سلبي من 16 بلدية سنة 2008م إلى بلديتين سنة 2017م وهما: بوسلام بـ -0,07%، والواد البارد بـ -2,17% والتي تقع أقصى الشمال الشرقي وهي مجالات مهمشة وخاضعة بشكل كلي أو جزئي للمراكز الحضرية لولاية بجاية.

5/ حركية السكان وصافي الهجرة لبلديات إقليم ولاية سطيف:

الهجرة ظاهرة جغرافية من حيث ارتباطها بالمجال، وقد تعددت التعريفات التي تمت صياغتها لتحديد مفهوم الهجرة وتحديد أصنافها، لكنها لا تخرج عن معناها العام باعتبارها أحد أشكال حركة السكان. وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن الهجرة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى مع تغيير محل الإقامة لفترة معينة ولهذا يجب التفريق هنا بين الهجرة وتحركات السكان الدورية¹.

¹ أحمد على اسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 95.

ويمكن النظر أيضا للهجرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية اقتصادية، تعبر عن مدى رضى السكان بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في موطنهم الأصلي، غير أنه مهما كانت خلفية تحليل ظاهرة الهجرة فإنها تعمل على إحداث ديناميكيات مختلفة على المجال.

وقد تم تصنيف الهجرة إلى عدة أنماط تبعا لدوافعها، مدتها، شكلها... ضمن أطر تحليل مختلفة تسعى لتحديد حجمها واتجاهاتها وأهدافها ونتائجها، ورسم سياسات لمواجهة الظواهر الناشئة عنها. غير أن الهجرة الريفية تعد أهم أشكال الهجرة الداخلية أو المحلية التي تنحصر ضمن إقليم معين والتي تندرج ضمن دراسات التحليل الديموغرافي للمجموعة السكانية، حيث كان لنمو المدن و تطورها أن حدثت هجرة وافدة إليها من المناطق الواقعة في مجال نفوذها، لأسباب اقتصادية كالبحث عن العمل، ولأسباب اجتماعية كالهروب من العزلة والتهميش، أو من أجل الإقتراب من الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية، وقد ساعد على توسع هذه الهجرة انعدام الحواجز السياسية والإدارية وكذلك الحضارية.

وبصفة عامة فهناك جملة من الخصائص التي تطبع اتجاهات الهجرة وديناميكيته، حيث أن الهجرة تكون ضمن تيارات محددة، وأن لكل تيار هجرة رئيسي تيار معاكس له وذلك بسبب ضعف عوامل الجذب في منطقة الوصول أو تراجع عوامل الطرد في المنطقة الطاردة¹.

لهذا، فالدوافع الأساسية التي تؤدي للهجرة هي عوامل الجذب وعوامل الطرد، فالأولى تجذب السكان ما يدفعهم للهجرة إلى منطقة معينة، والثانية تدفع السكان لترك المكان والهجرة منه، إن هذه العوامل نسبية ومتغيرة زمنيا ومكانيا ما يجعل المنطقة الواحدة مستقطبة لعدد من السكان وفي الوقت نفسه طاردة لمجموعة أخرى من السكان، ولهذا فإن حساب الفرق بين عدد الوافدين وعدد المغادرين يعطينا صافي الهجرة الذي يحدد مدى جاذبية منطقة معينة.

ونظرا لأن إقليم ولاية سطيف عرف رصيد موجب لصافي الهجرة منذ سنة 1977م² إلى غاية 1998م، ثم رصيد سالب خلال الفترة 1998-2008 بـ 16417 نسمة، إضافة لحركة الهجرة فيما بين

¹ محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان، المكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1972، ص: 279.

² حيث قبل سنة 1977م كانت مدينة سطيف غير قادرة على تأطير الإقليم الإداري الواسع الذي ضم عدة ولايات وامتد من بجاية على ساحل المتوسط إلى غاية المسيلة، فالمناطق النائية والبعيدة أثرت على صافي الهجرة، حيث شهدت ولاية سطيف خلال فترة ما بعد الاستقلال نزوحا كبيرا نحو المدن والحواضر الكبرى خاصة الجزائر العاصمة التي بقيت ذات تأثير قوي على الإقليم الإداري لمدينة سطيف، إضافة للهجرة الخارجية نحو أوروبا والتي عرفت معدلا كبيرا بعد الاستقلال.

البلديات والتي بلغ حجمها 37425 نسمة، فإنه يهمننا هنا تحديد البلديات الجاذبة والطاردة للسكان خلال مختلف المراحل الإحصائية، وهو ما من شأنه أن يتيح التدقيق أكثر في الحالة الديموغرافية وإعطاء تفسيرات أكثر وضوح عن تغيرات المؤشرات السابقة، وذلك من خلال مؤشر صافي الهجرة للفترة 1977-1987م، 1987-1998م، 1998-2008م.

ونشير هنا إلى الأثر الكبير الذي خلفته الهجرة الداخلية ما بين البلديات، أو ما بين إقليم الولاية مع الولايات الأخرى، سواء في تهميش وتأخر بعض البلديات، أو في تقوية بعض المراكز العمرانية لتشكل أقطابا للشبكة الحضرية، فضلا عن انتشار الظاهرة الحضرية في أطراف هذه المراكز الحضرية. وقد اعتمدنا في حساب صافي الهجرة لكل بلدية على الطريقة الإحصائية الموضحة بالمثال التالي، الذي يبين كيفية تقدير صافي الهجرة لبلدية سطيف خلال الفترة الإحصائية 1998-2008م:

فمن خلال تقدير عدد السكان بناء على معدل النمو حسب القانون: $P' = P_0 (1 + r)^n$

P' : عدد السكان النظري للبلدية المقدر بناء على معدل النمو الوطني للفترة 1998-2008م.

P_0 : عدد سكان البلدية سنة 1998م والذي بلغ 239195 نسمة.

r : معدل النمو الوطني للفترة 1998-2008م والذي بلغ 1,61%.

n : فارق السنوات بين التعدادين 1998م و2008م.

وعليه عدد السكان النظري لبلدية سطيف يكون: $P' = 239195 (1 + 0,0161)^{10} = 280619$

وبناء على عدد سكان البلدية خلال إحصاء سنة 2008م (P_{08}) والذي بلغ 287574 نسمة يتم

حساب صافي الهجرة من خلال القانون التالي: $SM = P_{08} - P'_{08} = 287574 - 280619 = 6955$

المعالجة الرقمية للمعطيات السكانية على مستوى البلديات الـ 60 لولاية سطيف سمحت بانجاز

خرائط صافي الهجرة لسنوات 1987م، 1998م، 2008م.¹

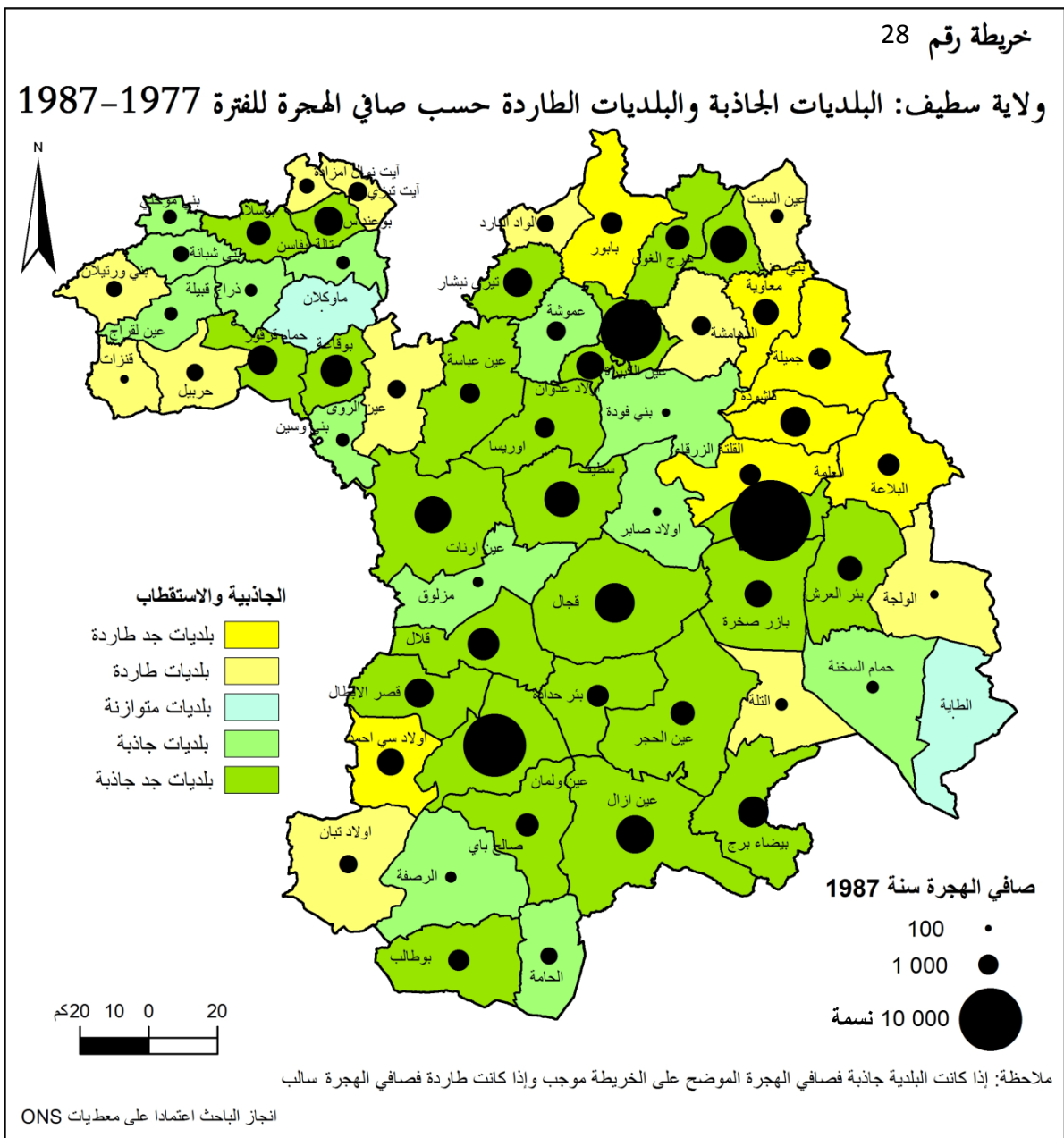
يظهر من خلال القراءة العامة لخرائط صافي الهجرة لبلديات ولاية سطيف منذ سنة 1977م، أن المجال الولائي تطبعه هجرة سكانية متباينة أدت إلى تغييرات عميقة على مستوى بعض البلديات (الخرائط رقم 28، 29، 30)، حيث عمقت حالة الاختلال في توزيع السكان، ما أدى لزيادة وضوح عدم تجانس المجال الولائي، فهناك بلديات تميزت بالاستقطاب الدائم للسكان باعتبارها تشكل مجالات جذب مستمر منذ سنة 1977م، في حين هناك بلديات طاردة للسكان بشكل مستمر، عرفت صافي هجرة سالب منذ سنة 1977م وإلى غاية سنة 2008م، كما توجد بلديات عرفت حالة من التذبذب بين الجذب والطرده، فهناك

¹ انظر الجداول المرفقة ضمن قائمة الملاحق من الملحق رقم 07 إلى الملحق رقم 09، ص: 429-434.

بلديات تغيرت من جاذبة للسكان إلى متوازنة أو إلى طاردة للسكان، وهناك التي تحولت من طاردة إلى جاذبة ثم طاردة للسكان.

وإذا أضفنا إلى الحالات السابقة حالة التغير والتذبذب الملاحظ على حجم صافي الهجرة، يظهر عدم الاستقرار على مستوى كل البلديات، ومدى الديناميكية التي يشهدها المجال الولائي، بسبب ظاهرة الاستقطاب والنمو السكاني المتباين.

فخلال الفترة 1977-1987م عرفت معظم البلديات صافي هجرة موجب بمجموع 39 بلدية، خاصة بلديات السهول العليا باستثناء القلعة الزرقاء، وكذلك بلديات السهول السهبية باستثناء الولجة، التلة.



حيث شكل المجال الولائي السطايفي في هذه الفترة منطقة جذب واستقطاب لهجرة وافدة خاصة من ولاية المسيلة وولاية باتنة، أين استقر أغلب المهاجرين الوافدين في بلديات السهول الرعوية جنوب ولاية سطيف بحكم طبيعة نشاط السكان في مجال الرعي والزراعة.

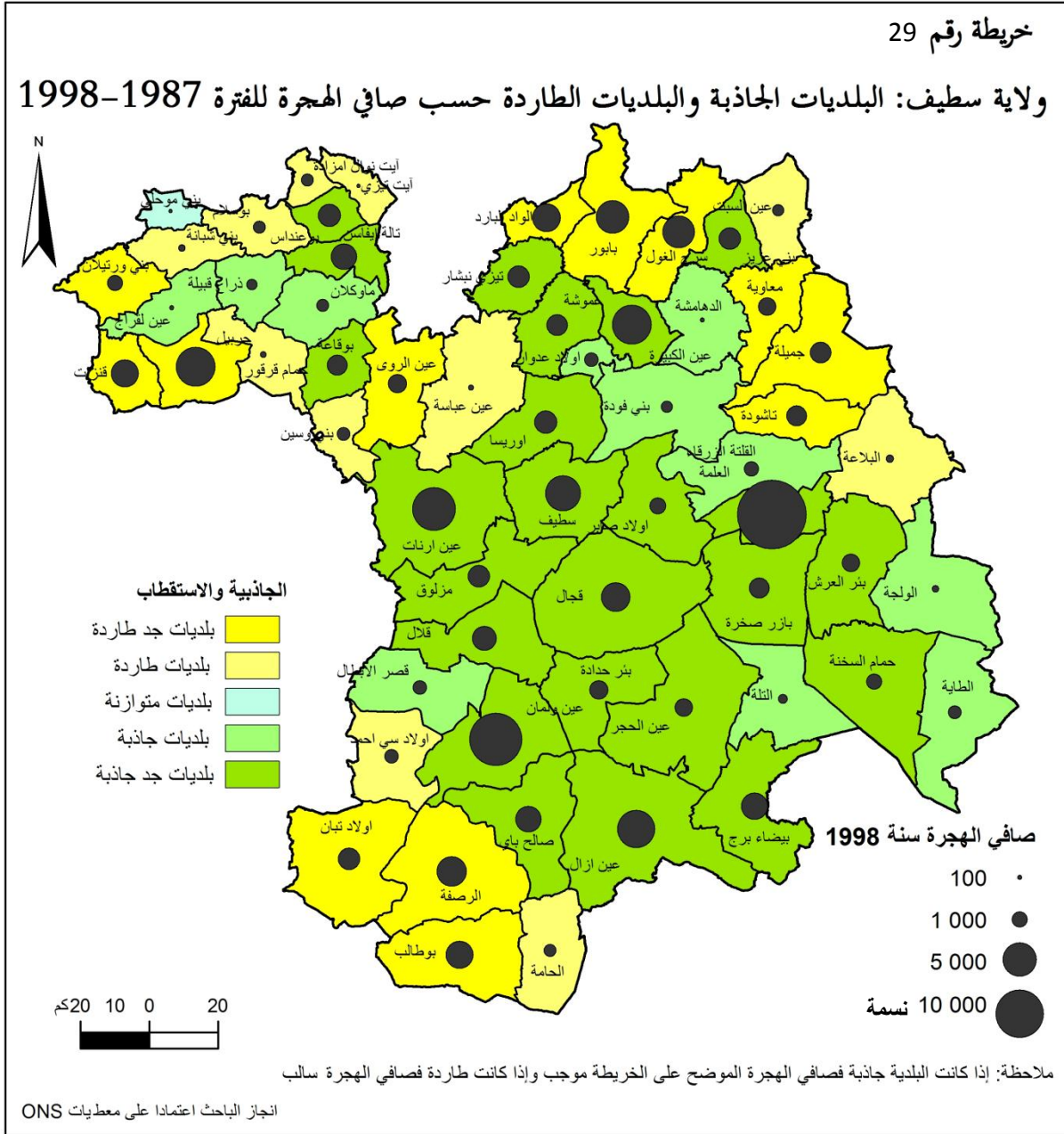
كما كان لاتساع الإقليم الإداري لولاية سطيف خلال الفترة الاستعمارية والعشرية الأولى بعد الاستقلال، والزخم الثقافي والنفسي الذي شكلته مدينة سطيف لدى سكان إقليمها الإداري باعتبارها رمز للحدثة، أن شكلت مدينة سطيف وبلدياتها مجال جذب واستقطاب لسكان ولايتي بجاية وبرج بوعرييج، بعد أن تمت ترقيتهما إلى رتبة ولاية بعمليات التنظيم الإداري لسنتي 1974م و1984م.

هذا وعرفت عديد البلديات الجبلية صافي هجرة موجب على غرار بني عزيز، بوقاعة، حمام قرقور، بوعنداس... شمال الولاية، إضافة إلى بلديات: الحامة، بوطالب، الرصفة جنوب الولاية نظرا لأنها شكلت مجالات جذب لسكان البلديات المجاورة لها أو لبلديات الولايات المجاورة.

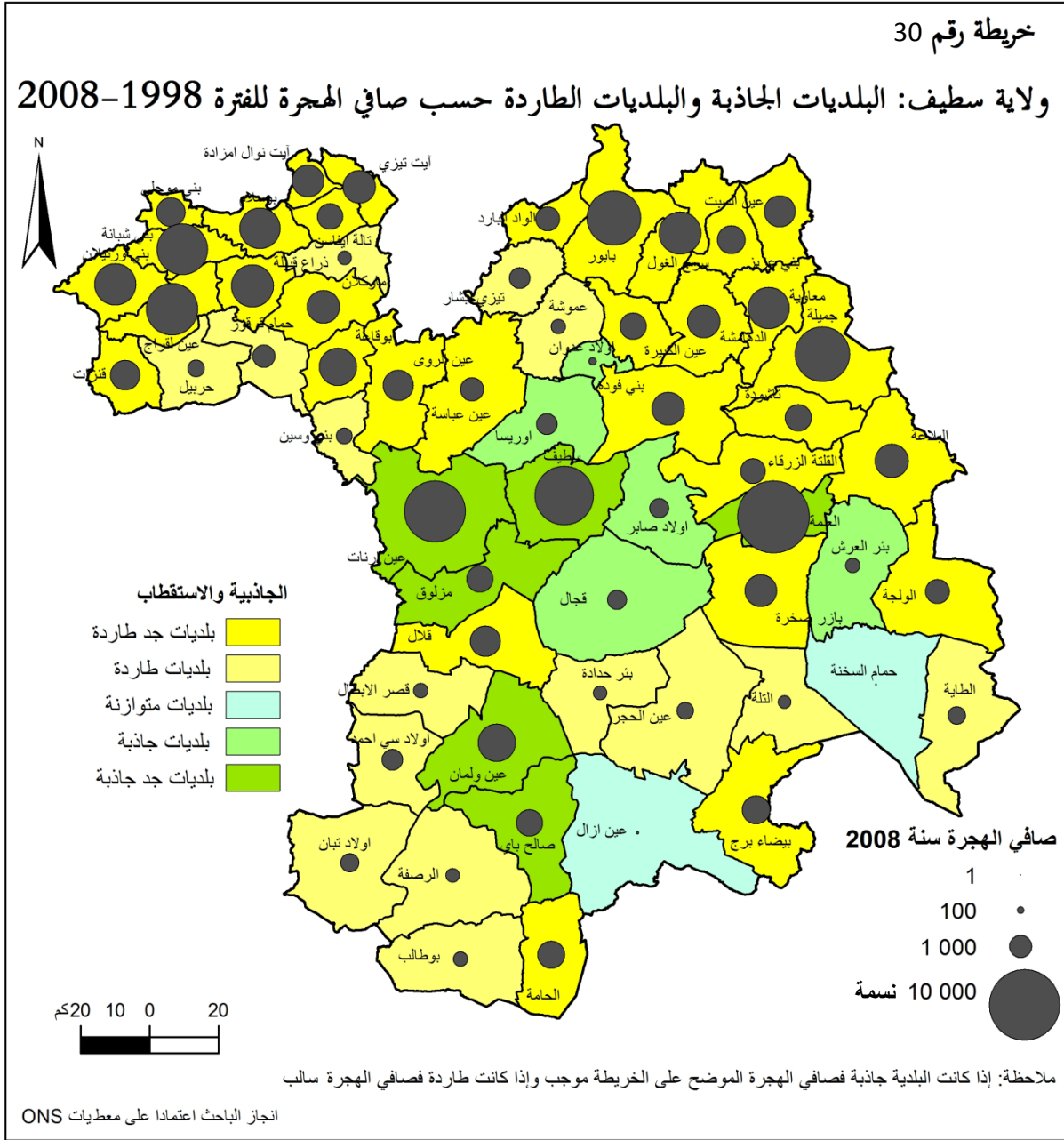
أما خلال الفترة 1987-1998م، فقد استمرت بلديات السهول تسجل صافي هجرة موجب بما في ذلك البلديات التي سجلت سابقا صافي هجرة سالب. وزاد عدد البلديات الجبلية الجنوبية وكذلك الشمالية -باستثناء بعض البلديات ذات المراكز المهمة- التي عرفت نزيف سكاني (خريطة رقم 29)، حيث كان للأوضاع الأمنية إضافة إلى العزلة والتشتت السكاني الأثر البالغ في هذه الديناميكية.

حيث تم تسجيل 24 بلدية بصافي هجرة سالب، تحول سكانها أساسا نحو مدينة سطيف أو البلديات المجاورة لها خاصة عين أرنات، كما شكلت الأقطاب الحضرية المحلية على غرار العلمة، عين ولمان، بوقاعة، عين الكبيرة مراكز جذب مهمة، وتحولت عدة بلديات ضمن منطقة السهول وأقدام الجبال إلى مجالات جد جاذبة.

إن الهجرة المغادرة لم تقتصر وجهتها على المجال الولائي فقط، بل زادت حدتها باتجاه الجزائر العاصمة خاصة من بلديتي الحامة، بوطالب جنوب الولاية ومن كل البلديات الشمالية، وهو ما وضحه المسؤولين المحليين.



وفي آخر فترة إحصائية 1998-2008م، حدثت تغيرات جوهرية في صافي الهجرة لمعظم البلديات، حيث اتضح بشكل جلي قوة الجذب والاستقطاب التي ميزت مدينة سطيف طوال الفترات الإحصائية السابقة، ورغم وجود بلديات سجلت صافي هجرة أعلى من مدينة سطيف على غرار العلة التي بقيت تسجل أكبر حجم لصافي الهجرة خلال كل الفترات الإحصائية، وكذلك الأمر بالنسبة للبلديات ذات المراكز الحضرية المهمة على غرار عين الكبيرة، عين ولمان من 1977م إلى 1998م، إلا أن أهم مظهر لقوة مدينة سطيف هو قدرتها على هيكلية المجال بتشكيلها لمنطقة جذب تكونت من البلديات المجاور لبلدية سطيف (خريطة رقم 30).



لقد حدثت تغيرات جذرية بالنسبة لصافي الهجرة لبلديات الولاية خلال الفترة 1998-2008، حيث تم الوقوف على 47 بلدية طاردة بتسجيلها لصافي هجرة سالب، وتحولت عديد البلديات التي كانت جاذبة خلال الفترتين السابقتين إلى بلديات طاردة، بما في ذلك بلديات السهول العليا ما يبين حجم الديناميكيات التي يعرفها إقليم ولاية سطيف.

كما ظهر بشكل واضح قوة بعض المراكز الحضرية خاصة سطيف، العلمة، عين ولمان في خلق توجه جديد لدى معظم سكان الولاية نحو التجمع والعيش في المراكز الحضرية المهمة أو القريبة منها.

وإذا أردنا أن نميز بشكل أكثر وضوح مختلف التغيرات التي عرفتها بلديات الولاية فإنه يمكن أن نميز ما بين الحالات التالية:

بلديات ذات جاذبية مستمرة:

تشكلت من البلديات ذات الأقطاب الحضرية المهمة وهي سطيف، العلمة، وعين ولمان، إضافة إلى البلديات التي شكلت مجالات خلفية للمدن المستقطبة وهي: عين أرناط، مزلق، قجال، أولاد صابر، الأوريسيا والتي تشكل دائرة قطرها حوالي 20 كلم ومركزها مدينة سطيف. كما نجد كذلك كل من بلديات بئر العرش، صالح باي، أولاد عدوان التي شكلت مجالا خلفيا لكل من مدينة العلمة وعين ولمان وعين الكبيرة على التوالي.

بلديات طاردة للسكان منذ 1977م:

تقع كلها ضمن المنطقة الجبلية أو منطقة أقدام الجبال، وتكونت من 14 بلدية سجلت صافي هجرة سالب منذ سنة 1977م، وتتميز هذه البلديات بالنمو البطيء أو تعرف حالة إفراغ سكاني على غرار بعض البلديات الشمالية، وتشمل هذه الحالة بلديات: أولاد سي أحمد، وأولاد تبان جنوب الولاية، الوادي البارد، آيت نوال مزادة، آيت تيزي، بني ورتيلان، حرييل، قنزات شمال الولاية، إضافة إلى بلديات البلاعة، تاشودة، جميلة، معاوية، عين الروى ضمن منطقة أقدام الجبال.

بلديات جاذبة ثم طاردة للسكان:

تكونت من 27 بلدية، كانت جاذبة لكنها تحولت إما منذ 1987م أو منذ 1998م إلى مجالات طاردة وهي: بوسلام، بني شبانة، حمام قرقور، عين عباسة، سرج الغول، الطاية، الحامة، بوطالب، الرصفة التي أصبحت طاردة منذ 1987م. أما البلديات التي أصبحت طاردة منذ 1998م فهي: بوعنداس، تالة إيفاسن، ماوكلان، بني موحلي، ذراع قبيلة، عين لقراج، بوقاعة، تيزي نبشار، عموشة، عين الكبيرة، بني عزيز، بني فودة، بازر صخرة، بيضاء برج، عين الحجر، بئر حدادة، قللال، قصر الأبطال.

لقد اتضح أنه كان لعمليات التنظيم الإداري لسنة 1984م الأثر الإيجابي في تثبيت سكان بعض البلديات، لكن تأخر مرافقة ذلك باستثمارات تتوافق مع طبيعة المجالات الجبلية وتعمل على توفير مناصب شغل، إضافة إلى صعوبات التوسع العمراني، وتردي الحالة الأمنية، كل ذلك عمل على تحول هذه البلديات إلى مجالات طاردة.

أما بالنسبة لبلديات السهول العليا وأقدام الجبال، فقد شكلت مجالا انتقاليا للهجرة كونها تتيح الاقتراب من الخدمات والأنشطة التي تقدمها أهم المراكز على مستوى الولاية وهي سطيف، العلمة، عين ولمان.

بلديات طاردة ثم جاذبة ثم طاردة:

حيث عرفت هذه البلديات صافي هجرة سالب خلال الفترة 1977-1987م، ثم أصبحت مستقطبة للسكان خلال الفترة 1987-1998م، غير أنها تحولت إلى مجالات طاردة في آخر فترة إحصائية 1998-2008م، وقد تكونت هذه الفئة من 04 بلديات وهي: الدهامشة، القلثة الزرقاء، التلة، الولجة، إن هذه الوضعية ارتبطت أكثر بالحالة الأمنية كونها بلديات تتيح للهجرة الوافدة التجمع على مستوى مراكز هذه البلديات، وتشكل محطة للتحويل مستقبلا نحو المراكز المهمة أو ربما العودة إلى البلدية الأصلية.

بلديات جاذبة ثم متوازنة:

تتمثل في بلديتي عين أزال وحمام السخنة، حيث سجلتا صافي هجرة موجب خلال فترتي 1977-1987م، و1987-1998م، أما خلال الفترة 1998-2008م فعرفت توازن بين الهجرة المغادرة والوافدة. يتضح مما سبق، ومن خلال مؤشر صافي الهجرة، أن هناك تباين واضح في حركة السكان واتجاهاتها بين الفترات الإحصائية، لكن ما هو مؤكد أن لهذه الهجرة سواء كانت مغادرة أو وافدة تأثيرات عميقة على المراكز العمرانية، ومجالات البلديات، خاصة تلك التي شهدت نزيف سكاني حاد، أو تلك التي استقبلت أعداد كبيرة من السكان، كل هذا كان نتيجة ظروف إقتصادية واجتماعية وأمنية صاحبت هذه الحركة.

وبناء على المقابلات التي أجريت مع الأمناء العامون للبلديات والمنتخبين المحليين، إضافة إلى الإحصاءات المقدمة ضمن مخطط التهيئة الولائي لسنة 2012م، فإن أكبر نسبة من الهجرة الخارجة من بلديات ولاية سطيف تكون باتجاه الميترربول العاصمي بنسبة 34,4% من إجمالي الهجرة (PAW (2012، وصافي الهجرة دوما يكون لصالح هاته الأخيرة، ما يبين مكانة الجزائر العاصمة وإقليمها على المستوى الوطني من حيث حجم الطلب على العمالة والخدمات ذات المستوى العالي التي تقدمها.

كما أن الولايات المجاورة لولاية سطيف وهي: برج بوعريج، المسيلة، باتنة، بجاية، جيجل، ميله، تمثل مجتمعة النسبة الأكبر من حيث حجم الهجرة مع ولاية سطيف حيث صافي الهجرة دوما لصالح ولاية سطيف، باستثناء ولاية بجاية التي تشكل مجال جذب قوي للبلديات الشمالية من ولاية سطيف على غرار: آيت تيزي، آيت نوال مزادة، بوعنداس، بوسلام، بني موحلي، بني شبانة، بني ورتيلان... بحكم

الخصوصيات الثقافية، وعامل المسافة على اعتبار أنها أقرب إلى مدينة بجاية منها إلى سطيف، إضافة العوامل الاقتصادية والأمنية، وهذا ما جعل ولاية سطيف تسجل صافي هجرة سالب مع ولاية بجاية.

ونجد أن أغلب الهجرة الوافدة لمدينة سطيف من خارج الولاية تكون قادمة أساسا من ولاية برج بوعرييج، ولاية بجاية، ولاية المسيلة، ثم بنسب أقل من ولايتي جيجل و ميله.

وتكتسي الهجرة الداخلية بين البلديات ضمن إقليم ولاية سطيف أهمية كبيرة لأنها تشكل النصيب الأكبر من الهجرة الكلية للولاية من جهة بنسبة 56% من إجمالي الهجرة (PAW 2012, p: 27)، ولأن تحليل تدفقات السكان داخل إقليم الولاية يتيح معرفة اتجاهات وحجم الهجرة وبالتالي تحديد مجالات الجذب والطرده والعوامل المحددة لذلك.

فالاتجاه الرئيسي للهجرة ما بين البلديات في ولاية سطيف انطبع بالتنوع النطاقي للمجالات الطبيعية الرئيسية في الولاية، ورغم أن المبادلات وحركة الهجرة بين البلديات ذات الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية المتشابهة تظل محدودة، فإن التناقضات الواضحة من شمال إلى جنوب الولاية أوجدت علاقات هامة، من أهم أشكالها الحركة الدورية للأفراد وهجرة السكان من منطقة الجبال المتضرسة الشمالية والجنوبية نحو السهول العليا، والتي أطرتها المدينة المركز سطيف، هاته المدينة التي تعدى ربطها للمناطق حدود إقليمها الإداري.

إن هذا النظام العام لحركة السكان أدى إلى تكامل طبيعي، وإلى هجرات معقدة خاصة وأن إقليم الولاية يشكل نطاق انتقالي من التل إلى الصحراء.

لذلك، لا تعتبر الإمكانيات الطبيعية متماثلة في كل البلديات، رغم انتمائها لنفس المنطقة المتجانسة، فالبلديات الجبلية الشمالية الشرقية على غرار بلدية بني عزيز ذات معدل التجديد السكاني الضعيف، ورغم أنها تمثل مركز استقطاب لبلديات عين السبت، سرج الغول والوادي البارد، إلا أن سكانها -بني عزيز- لهم اتجاه عام للهجرة نحو العلمة وبئر العرش، كما نجد هجرة سكان بلدية بآبور نحو عين الكبيرة ضمن منطقة أقدام الجبال الشمالية أو إلى بلديات أخرى ضمن نفس المنطقة كبلدية أوريسيا وعموشة وأولاد عدوان.

أما المنطقة الشمالية الغربية، فتتميز بهجرة سكان بلديات آيت نوال مزادة، بوعنداس، بني موحلي، بني ورثيلان وقنزات، نحو بلديات ذراع قبيلة، عين لقراج، تالة إيفاسن، حمام قرقور، بوقاعة.

ونجد بلديات منطقة الجبال الجنوبية المتمثلة في أولاد سي أحمد، أولادتبان، الرصفة، بوطالب، الحامة، فتميز بالهجرة نحو الجزائر العاصمة (وخاصة بالنسبة للحامة وبوطالب)، ونحو بلديات قصر الأبطال، صالح باي، عين أزال، عين ولمان، بينما يتجه سكان هذه الأخيرة إلى بلديات قلال، مزلق، عين أرناط.

الوضعية السابقة ترجع أساسا إلى حالة التنمية غير المتوازنة، وتباين عمليات الإنعاش الاقتصادي على مستوى كل بلدية، إضافة إلى تأثيرات الحالة الأمنية والسياقات التي أوجدتها ضمن حركة الهجرة الداخلية.

وحسب دراسة لـ CENEAP¹ سنة 2000 بعنوان *tendances de migration interne en Algérie* فإن المشاكل والقضايا المرتبطة بالعمل تمثل حوالي 35% من الأسباب المؤدية للهجرة، يليها السكن بنسبة 12,2%، أما الأسباب الأمنية فتمثل ما نسبته 10,1%، والنسبة المتبقية فتمثلها عوامل عديدة منها تدرس الأبناء، مشاكل الصحة... (PAW 2008, v01).

وهو ما يحتم خلق ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة تطرحها البرامج التنموية لصالح البلديات الطاردة، لتدارك التأخر في الانطلاقة التنموية، وللاحتفاظ بسكانها الذين يشكلون الأساس في كل ذلك.

¹ Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement

وتتمحور مهمته كجزء من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في إجراء الدراسات والتحليلات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية، هذا المركز الذي تشرف عليه وزارة الداخلية يعتبر امتداد للمنظمة الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي (AARDES) والتي تأسست بعد الاستقلال سنة 1963م من قبل المديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية (DGPEE).

خاتمة الفصل:

يظهر من خلال الدراسة السكانية، أن ولاية سطيف ذات المجال الواسع والمتنوع، عمل فيها النمو الديموغرافي السريع خاصة بعد الاستقلال على تشكل كتلة سكانية بلغت 1866486 نسمة سنة 2017م، ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الجزائر العاصمة، ورغم أن وتيرة النمو السكاني على مستوى الولاية في تراجع مستمر حيث انخفض معدل النمو من 3,81% خلال الفترة 1977-1987م إلى 1,31% خلال الفترة 1998-2008م، إلا أن التباين في النمو إقليميا -المناطق المتجانسة طبيعيا- ومحليا -على مستوى البلديات- إضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتكون ظاهرة الاستقطاب أدى إلى تباينات عميقة في التوزيع الجغرافي للسكان.

فمنطقة السهول العليا تشهد ضغط سكاني واضح حول محور الطريق الوطني رقم 05، تليها بدرجة أقل منطقة السهول السهبية خاصة حول محور الطريق الوطني رقم 28، بينما تشهد المناطق الأخرى بدرجات مختلفة حالة من النمو البطيء، وأحيانا حالة إفراغ سكاني خاصة بالنسبة للمنطقة الشمالية الجبلية.

يعبر هذا التوزيع السكاني المختل ضمن المجال الولائي أساسا عن الضغوطات الطبيعية والاجتماعية، وعن قدرات السكان للتحرر منها من خلال خلق مجالات جديدة تتفق مع تطلعاتهم، وهذا ما أدى إلى تفاوت حاد في الكثافة والتعمير، إذا يزداد التناقض في التوزيع بين السهول العليا والسهول السهبية من جهة، وبين المناطق الجبلية وأقدام الجبال من جهة أخرى، كما يظهر التفاوت محليا بين البلديات ذات المراكز الحضرية المهمة وبين البلديات الريفية وشبه الحضرية.

كما ظهر من خلال تحليل المعطيات الديموغرافية، أن توزيع السكان في ولاية سطيف تحكمت فيه عوامل أساسية هي: العامل الطبيعي من خلال وجود مناطق سهلية جاذبة ومناطق جبلية طاردة للسكان، والعامل الاقتصادي من خلال توطن المشاريع التنموية، والعوامل الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالنمو السكاني وحركات الهجرة الداخلية للسكان نحو مراكز الجذب خاصة مدينة سطيف، العلة، عين ولمان، التي مثلت مراكز استقطاب منذ الاستقلال، إضافة إلى عين أرناط، أوريسيا، قجال، مزلوق، أولاد صابر، بئر العرش، صالح باي، أولاد عدوان والتي تقع ضمن المجالات الخلفية للمدن الهامة.

حركة الهجرة التي ساهمت فيها عوامل متداخلة متعلقة بالتنمية والظروف الاجتماعية والأمنية، أدت إلى ارتفاع مستمر للسكان المتجمعين على حساب سكان مناطق السكن المبعثر الذين مثلوا فقط نسبة

23,85% سنة 2017م. كما أدى هذا لانتشار واسع للظاهرة الحضرية على مستوى الولاية حيث بلغ مجموع السكان الحضر على مستوى ولاية سطيف 1118789 نسمة سنة 2017م، ما يمثل نسبة 59,94%.

لقد ظهر من خلال هذا الفصل، أن مدينة سطيف ونظامها الحضري عملا على تحويل الظاهرة الحضرية باتجاه المراكز الريفية القريبة من المدن، وهو ما برز جليا في مراكز البلديات المجاورة لبلدية سطيف، والتي شكلت نطاق جذب سكاني للهجرة الداخلية على مستوى الولاية، والهجرة الوافدة من خارج الولاية، زيادة على كونها منطقة التراجع السكاني لمدينة سطيف، وهو ما جعل هذه المراكز وأخرى على مستوى إقليم الولاية ترتقي من مراكز ريفية وشبه ريفية إلى مراكز حضرية مصنفة ضمن مختلف الطبقات الحضرية.

هذه التطورات ستكون محور تحليل ودراسة ضمن الفصل الموالي لمتابعة السياق الذي تشكلت فيه مختلف هذه المراكز، لتكون فيما بعد أقطاب استقطاب سواء محلي، إقليمي، أو حتى جهوي.

الفصل الرابع

التجمعات العمرانية في إقليم ولاية

سطيف: التطور والتراتب الحجمي

نظرا لأن ظاهرة الاستقطاب ترتبط أساسا بالمراكز الحضرية -المدن-، فإنه يصبح من المنطقي ومن الضرورات المنهجية التطرق إلى ملامح بنية الشبكة العمرانية لولاية سطيف، وخاصة الشبكة الحضرية التي سيكون لها الأثر الواضح في تشكل ظاهرة الاستقطاب. فالمدينة هي المحرك الرئيسي لجل التفاعلات والديناميات المجالية بما يتوفر لديها من قدرات وإمكانات وتجهيزات وهيكل، هاته الأخيرة التي تضعها في نظام تسلسلي مع المدن والمراكز الأخرى، حسب دورها ومكانتها.

وإذا كان التنوع الحالي في التجمعات العمرانية وخاصة الحضرية -كما سنرى خلال هذا الفصل- في ملامحه العامة يبدو موروثا عن الديناميات المجالية الناتجة عن السياسات الاستعمارية السابقة، فإن العناصر التفصيلية للشبكة الحالية ترتبط بتغيرات وقع الدينامية الحالية، المرتبطة أساسا بالسياسة العامة للدولة الجزائرية في إطار التوازن الجهوي، وتعزيز تنافسية المجالات الجهوية والمحلية بخلق أقطاب استقطاب وتوازن، وهو ما تم ترجمته في مختلف الوثائق الرسمية، سواء الوطنية أو الوثائق المحلية للتهيئة والتعمير، والتي لعبت دورا مهما في تنوع أساليب هذه الدينامية الحضرية والمجالية.

ومن بين المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عمليات فهم الظواهر المجالية الحالية، وخاصة بالنسبة لظاهرة الاستقطاب على مستوى المجال الولائي السطايفي، هو إعادة بناء تصور عن مسار نشأة وتطور التجمعات عدديا وحجميا، في ظل البنية المجالية الحالية التي تتميز بوجود شبكة عمرانية موروثة عن الاستعمار، وأخرى ناتجة عن تراكمات سياسية واقتصادية وهيكلها جملة من العلاقات الوظيفية، هذه العملية يظهر أنها مهمة جدا، لمعرفة مختلف الديناميات المجالية على مستوى إقليم الولاية، ولحصر العوامل والشروط التي أدت لظهورها وحجم تطورها ومستوى تميزها ومدى إشعاعها وفرص تكاملها.

لذلك، يأتي هذا الفصل بهدف إبراز الملامح الأساسية للهيكل العمراني والحضري في ولاية سطيف، عن طريق دراسة تطور التجمعات العمرانية ومراحل انتشار الظاهرة الحضرية، كما سيظهر من خلال هذا الفصل توزيع المدن وطبقاتها الحضرية وحجمها ضمن الشبكة الحضرية الولائية، لهذا فجملة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في ثنايا هذا الفصل منها: كيف تطورت مدن إقليم ولاية سطيف عدديا وحجميا؟ كيف تتوزع هذه المدن والمراكز على مستويات الهيكل العمراني؟ ثم ما مظاهر الهيمنة الحضرية لمدينة سطيف؟ هذه الأخيرة التي سنحاول إبرازها من خلال عنصري السكان والتجهيزات، فالأول موضوع أساسي في الدراسات الإقليمية والتخطيطية، والثاني يظهر حسب الحاجة والإمكانات،

ويرتبط غالبا في الجزائر بالحجم السكاني والرتبة الإدارية، ولهذا العنصر -أي التجهيزات- دور هام في جعل المركز يحظى بقوة الجذب والاستقطاب أو العكس.

أولا: هيراركية وتطور التجمعات العمرانية في ولاية سطيف

لقد ظلت الحياة الريفية تطبع المجال الولائي السطايفي لفترة طويلة، حيث بقي معدل التحضر في ولاية سطيف أقل من المعدل الوطني وأقل حتى من معدل التحضر لإقليم السهول العليا الشرقية، بسبب الخصائص الطبيعية لإقليم الولاية ذات الطابع الجبلي من جهة، والذي لا يسمح -في ظل الصعوبات التي يطرحها من حيث الاستقرار والتواصل- بقيام تجمعات كبيرة، ومن جهة أخرى الطابع السهلي الرعوي خاصة في البلديات الجنوبية للولاية، وهذا العامل وجد مرتكزا له في طبيعة الملكية بحكم التاريخ القبلي للمنطقة، وهو ما لم يسمح بنمو وتطور المراكز الحضرية عددا وحجما على مستوى كل إقليم الولاية، وفي المقابل تكونت ظاهرة الاستقطاب القوي نحو مدينة سطيف باعتبارها مركز أوري استيطاني، ثم في مرحلة لاحقة نحو مدينة العلمة، وهذا ما أدى لتركز عالي للسكان الحضر في هاتين المدينتين.

لقد بقيت نسبة سكان الريف تفوق الـ50% إلى غاية سنة 2008م، أين حدث انقلاب من خلال بروز الظاهرة الحضرية بقوة في المجالات الريفية، رغم أنها انطلقت منذ 1987م أين تم تسجيل 15 تجمع جديد دخل الشبكة الحضرية على مستوى ولاية سطيف.

إن ظاهرة التجمع في ولاية سطيف كانت تشكل ميزة تطبع المجال الريفي السطايفي، فبعد أن كان معدل التجمع الريفي 54,40% وهو أعلى بكثير من المعدل المسجل على مستوى إقليم الهضاب العليا الشرقية، انخفض هذا المعدل إلى 46,67% سنة 2008م، وهو أقل بقليل من المعدل المسجل على مستوى إقليم الهضاب العليا (47,56%)، فالنزعة نحو التجمع التي عرفها إقليم الولاية في وقت سابق ترتب عنها ديناميات مجالية حفزت الظاهرة الحضرية للانتشار أكثر على مستوى إقليم ولاية سطيف، ففي آخر فترة إحصائية 1998-2008م اكتسب 18 تجمع ريفي أو نصف ريفي الصفة الحضرية.

في مقابل ذلك، ورغم ما يظهر من تناقص في معدل التجمع الريفي بسبب اكتساب التجمعات الريفية للصفة الحضرية، نجد أن هناك تعويض على مستوى آخر عبر تطور عدد التجمعات العمرانية الريفية ونصف ريفية والتي بلغ مجموعها 182 تجمع سنة 2008م، منها 32 تجمع نصف ريفي، والتي تضم 7 تجمعات بأكثر من 5000 نسمة و7 تجمعات قاربت الـ5000 نسمة، والتي من المحتمل جدا أن تكون قد اكتسبت الخصائص النوعية التي تؤهلها لدخول الشبكة الحضرية بعد مرور حوالي 10 سنوات،

وهو ما تم الوقوف عليه فعلا بالنسبة لتجمعات: رأس إيسلي في بلدية الرصفاة، قجال، المهديّة في بلدية عين أرنات...

وهكذا، يظهر أن النظام الحضري على مستوى إقليم ولاية سطيف يعرف تحولات وتطورات مختلفة من حيث عدد التجمعات وحجمها، لكن بقيت دائما مدينة سطيف، ذات النّقل التاريخي والسياسي والاقتصادي، تهمين على هذا النظام، منذ إعادة بعثها كمدينة ذات طابع أوربي من قبل الفرنسيين.

غير أن التطورات اللاحقة التي عرفها النظام الحضري لإقليم ولاية سطيف، ساعدت على زيادة قدرة مدينة سطيف ونظامها العمراني على تأطير المجال الولائي، حيث تكون الهيكل العمراني سنة 2008م من 215 تجمع و33 مدينة من مختلف الأحجام والطبقات، خاصة بعد بروز تجمعات حضرية لعبت أدوار تنظيمية مهمة على غرار مدينة العلةمة شرق ولاية سطيف، إضافة إلى عين ولمان وعين أزال في الجنوب، وعين الكبيرة، عموشة، بوقاعة، في الشمال.

إن الهيكل العمراني والحضري الذي يُوطّر المجال الولائي السطايفي يتم تعريفه من قبل الديوان الوطني للإحصاء ONS، الذي يضبط في كل عملية إحصاء عام للسكان والسكن مجموعة من المعايير التي تحدد وتعرف التجمعات الريفية، وتبين معايير تصنيف التجمعات حسب الطبقات الحضرية، وتبعاً لديناميكية التجمعات وتطور التحضر، فإن معايير تعريف التجمعات والمنهجية المعتمدة عرفت تطورات مختلفة، وخضعت لعمليات إعادة ضبط في الإحصاءات العامة بعد ظهور الحاجة لذلك¹.

وخلال آخر عملية إحصاء سنة 2008م كانت معايير تعريف التجمعات الريفية كما يلي:

- **التجمعات نصف الريفية:** تضم على الأقل 3000 نسمة وبها 500 عامل منهم على الأقل 50% خارج قطاع الزراعة، إضافة إلى الربط بالشبكات الأساسية: الكهرباء، الماء، الصرف الصحي.
- **التجمعات الريفية:** تتمثل في التجمعات التي لا تتوفر فيها الشروط السابقة، وهي عبارة عن تجمعات عمرانية تضم على الأقل 100 بناية على أن لا يزيد البعد بين بناية والأقرب إليها عن 200م².

أما التجمعات الحضرية فقد ضمت 05 طبقات عرفت كما يلي³:

¹ يمكن الوقوف على منهجية وتطور معايير تعريف المدينة في الجزائر منذ 1966م بالرجوع إلى: إلياس بن سديرة، المدينة في الجزائر من المفهوم الإحصائي إلى التعريف القانوني، مجلة تشريعات التعمير والبناء، عدد 6، جوان 2018، جامعة ابن خلدون تيارت، ص: 165-184.

² ONS (2000), Armature urbaine, Collections statistiques N° 97, p: 41

³ ONS (2011), Armature urbaine, Collections statistiques N° 163, p: 37-41.

- **المدن الميتروبول-الحواضر** - تضم هذه الطبقة 04 تجمعات -وحدات حضرية- وهي: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة، وعُزِّفت على أنها تجمعات حضرية تفوق الـ 300000 نسمة، وإضافة لوظائفها الإقليمية والوطنية تقوم بوظائف دولية.
- **طبقة المدن الكبيرة⁴ l'urbain supérieur** والتي عُرِّفت بالعتبة السكانية 100000 نسمة على الأقل، وعدد العمال يفوق الـ 10000 منهم 75% على الأقل خارج الزراعة، وتتوفر على عدد كبير من الخدمات ذات المستوى العالي: التعليم الجامعي، المستشفيات...
- **التجمعات الحضرية La Strate Urbaine**: عرفت بـ 20000 نسمة كحد أدنى، و 2000 عامل على الأقل خارج قطاع الزراعة ما يمثل 75% كحد أدنى من القوى العاملة، ونشير إلى أن كل مراكز الولايات مهما كان وضعها بالنسبة للمعايير السابقة تدخل ضمن هذه الطبقة.
- **تجمعات الضواحي⁵ suburbaine**: تمثل مناطق سكنية أو مناطق نشاطات مجاورة للمدن الكبرى: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، وعرفت بنسبة العمال خارج قطاع الزراعة التي تفوق 75%، دون شرط الموقع الجغرافي لمكان النشاط أو العمل.
- **التجمعات شبه الحضرية semi-urbaine**: تستجيب تجمعات هذه الطبقة لمعايير الطبقة الحضرية، حيث تُكوّن فيها أغلب الوظائف ذات طابع حضري، باستثناء الحد الأدنى للسكان الذي حدد بـ 5000 نسمة.

نشير هنا إلى أن تعريف المدن الميتروبول -إضافة إلى تعريف المدن الكبيرة- جاء في إطار

⁴ نشير إلى ضرورة الحذر في التعامل مع هذه الطبقة لأنه وردت ترجمتها في بعض الحوليات الإحصائية الولائية بـ تجمعات الحضر الممتاز وأحيانا تجمعات الحضر السامي، وقد استعملنا مصطلح المدن الكبيرة لأنه يعبر -في كثير من الأحيان وليس في كل الحالات- عن سمات ومحتوى ووظائف حضرية من المستوى العالي، كما تم اعتبار تجمعات هذه الطبقة خلال آخر إحصاء لسنة 2008م على أنها مدن كبيرة، وقد راودتنا شكوك في استعماله لأن هناك مدن على مستوى الوطن تتجاوز عتبة 100000 نسمة ما يعني من الناحية القانونية أنها مدينة كبيرة غير أنها أدرجت ضمن الطبقة الحضرية.

⁵ مصطلح suburbaine يعبر عن منطقة قريبة من المدينة، بحيث تكون خاضعة لها وتقع في محيطها الخارجي، كما أنه قد يعني الضواحي، وهو يختلف قليلا عن مفهوم périurbaine أو شبه الحضري أنظر (Belhedi, 1998, p414). وقد ظهرت هذه الطبقة لتعريف بعض التجمعات خلال إحصاء سنة 1977م وسيظهر من خلال التعريفات التي وضعت لهذه الطبقة خلال الإحصاءات اللاحقة أنها تعبر أكثر عن المدن التوابع التي تشكل مناطق توسع للمدن الكبرى، أكثر مما تعبر عن الضواحي، حيث أن المفهومين يبديان بعض الفروقات من حيث أن المدن التوابع تكون أكبر من الضواحي السكنية أو الصناعية وبها أنشطة حضرية أكثر من الضواحي، رغم أن كلاهما يكون في حاجة وارتباط وثيق بالمدينة المركزية (الكبيرة).

القانون رقم 01-20 سنة 2001م المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، كما تبعه صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 سنة 2006م والذي عكس الإرادة القوية للسلطات لفهم أفضل للديناميكية الحضرية في ظل الأزمة الحضرية التي عرفتتها المدينة الجزائرية كنتيجة لعملية تحضر سريع غير متحكم فيه، وبهذا أصبح يوجد تصنيفين للتجمعات حسب الطبقات الحضرية: تصنيف قانوني، وتصنيف إحصائي، فالقانون الأول إضافة إلى تعريف الميتروبول والمدينة الكبيرة تضمن كذلك تعريف المدن الجديدة -لا تمثل طبقة حضرية-، أما القانون التوجيهي للمدينة فتضمن تعريف: التجمع الحضري، المدينة، المدينة الصغيرة، المدينة المتوسطة.⁶

في واقع الأمر، فإن تطور معدل التجمع على مستوى الولاية، والذي ارتفع من 54,12% سنة 1987م (وبحجم سكاني بلغ 541570 نسمة) إلى 74,89% سنة 2008م (وبحجم سكاني وصل إلى 1115893 نسمة)، صاحبه كذلك تطور في عدد التجمعات.

ففي سنة 1987م، وصل عدد التجمعات في ولاية سطيف إلى 143 تجمع، ليلعب 202 تجمع سنة 1998م بزيادة 59 تجمع جديد، ليصل عدد التجمعات لـ 215 تجمع سنة 2008م. فسكان إقليم ولاية سطيف، وعلى غرار باقي إقليم الوطن، لهم نزعة نحو العيش بصفة عامة في التجمعات العمرانية، وفي التجمعات الحضرية بصفة خاصة، التي وصل عدد سكانها سنة 2008م إلى 788422 نسمة في مقابل 701557 نسمة كحجم سكاني في المناطق الريفية، ويمكن تتبع تطور عدد التجمعات العمرانية في ولاية سطيف من خلال الجدول رقم 18.

يظهر أن الشبكة العمرانية في ولاية سطيف قد عرفت تطور ملحوظ ليس من حيث عدد التجمعات فقط، وإنما كذلك من حيث توزيع الفئات الحجمية، خاصة وأن التجمعات قد تم ترتيبها وفق طبقات، ويُنتظر منها أن تؤدي وظائف وأدوار معينة، وتخدم مجموعة من السكان تبعاً لحجمها وقوة نفوذها على إقليمها.

⁶ لقد سبق وأن أدرجنا تعريفاتها ضمن الفصل الأول من هذا البحث في الصفحة 47.

الجدول رقم (18): التجمعات العمرانية حسب أحجامها في ولاية سطيف سنة 1987م و2008م.

عدد السكان المتجمعين			عدد التجمعات			حجم التجمع بالآلاف نسمة
2008	1998	1987	2008	1998	1987	
281360	284656	219964	174	171	134	أقل من 05
207083	153424	16722	29	23	03	05 - 10
68887	28076	45093	05	02	03	10 - 20
109849	111836	21676	04	04	01	20 - 50
51207	0	67933	01	0	01	50 - 100
397508	319600	170182	02	02	01	أكثر من 100
1115893	897592	541570	215	202	143	المجموع

المصدر: بالاعتماد على معطيات ONS

رغم أن عملية تحديد التجمعات عرفت ديناميكية تبعا لتطور التحضر وتنوع مظاهره متعددة الأبعاد، فإن المعيار الإحصائي كان المحدد الأساسي للظاهرة الحضرية، حيث ارتفع من 4000 نسمة سنة 1966م، ليعرف ثبات منذ 1977م بـ 5000 نسمة.

ولاية سطيف، عرف فيها عدد التجمعات التي تفوق 5000 نسمة ارتفاع من إحصاء إلى آخر، لكن بوتيرة متباينة، حيث يبين الجدول رقم (19) أنه خلال سنة 1966م كان هناك 04 تجمعات فقط يفوق حجمها عتبة 5000 نسمة وهي: سطيف بـ 88212 نسمة، العلمة بـ 25667 نسمة، عين ولمان بـ 5496 نسمة، بوقاعة بـ 6379 نسمة.

الجدول رقم (19): تطور عدد التجمعات أكبر من 5000 نسمة

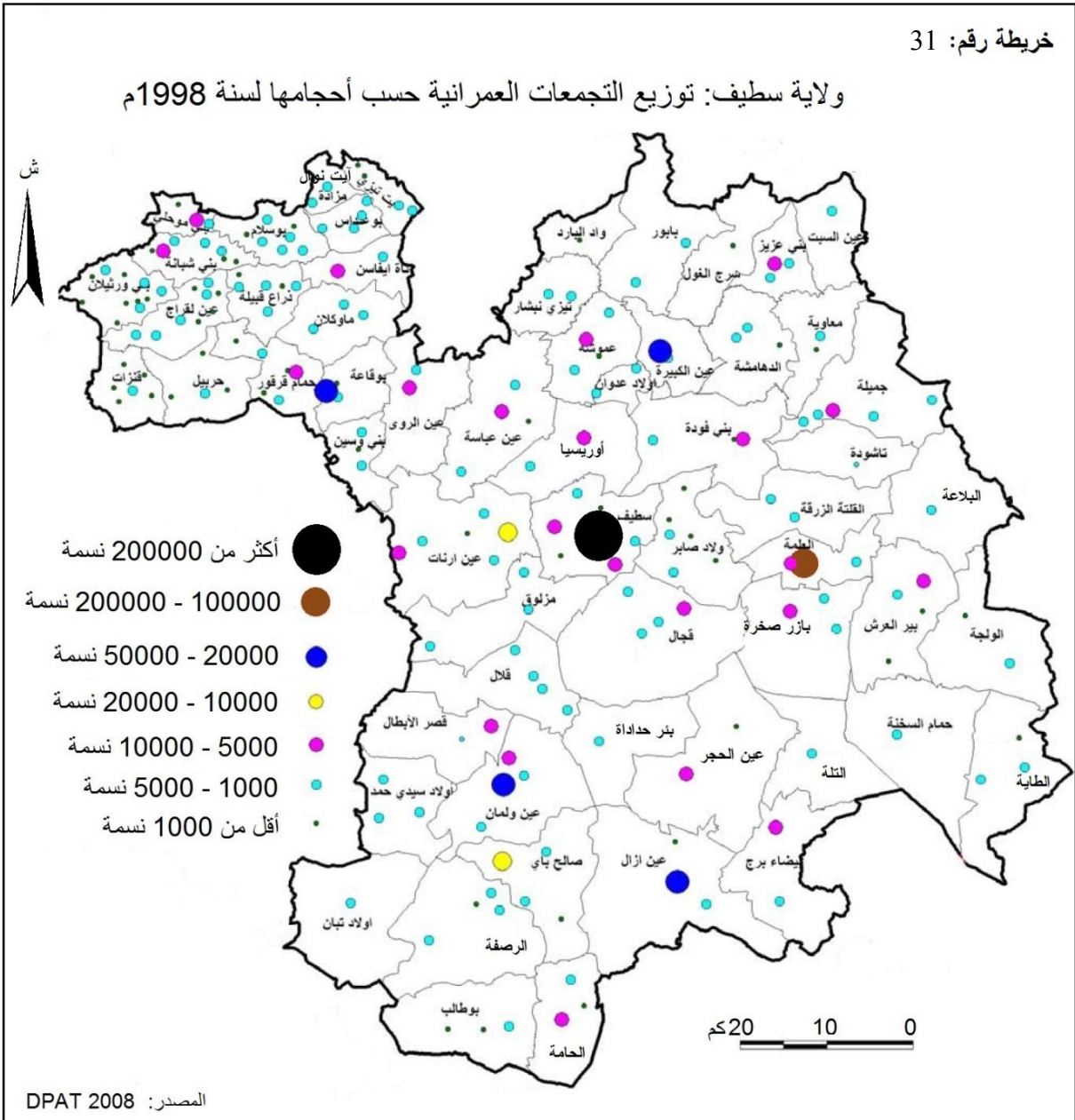
السنة	عدد التجمعات أكبر من 5000 نسمة	التجمعات الجديدة
1966	04	-
1977	05	01
1987	09	04
1998	31	22
2008	41	12

المصدر: PAW 2008, V2 + ONS 2011

الفترة الإحصائية 1966-1977م، شهدت ظهور تجمع واحد تجاوز عتبة 5000 نسمة وهو عين أزال بـ 9261 نسمة، الواقع جنوب الولاية ضمن منطقة السهول السهبية، لتتكون الشبكة الحضرية في ولاية سطيف خلال سنة 1977م من 05 تجمعات حضرية.

أما الفترة 1977-1987م، فعرفت ظهور 04 تجمعات جديدة وهي: عين الكبيرة بـ 10531 نسمة، عموشة بـ 6122 نسمة، عين عباسة بـ 5085 نسمة، والتي تقع ضمن منطقة أقدام الجبال بجوار الطريق الوطني رقم 75، إضافة إلى تجمع صالح باي بـ 5515 نسمة والواقع جنوب الولاية ضمن نطاق السهول العليا السهبية على الطريق الوطني رقم 28، ليصل مجموع التجمعات التي تتجاوز عتبة الـ 5000 نسمة سنة 1987م إلى 09 تجمعات.

تطورات بارزة شهدتها الفترة 1987-1998م، بظهور 22 تجمع جديد تجاوز عتبة 5000 نسمة (خريطة رقم 31) لأنها شكلت مراكز استقطاب لسكان المناطق الريفية المجاورة بسبب تردي الحالة الأمنية من جهة، وانتشار بعض الخدمات بها من جهة أخرى، ما عمل على تحسين شروط الحياة بها إلى حد معين.



كذلك، فإن التجمعات الجديدة، شكل البعض منها محطات انتقالية ضمن حركة الهجرة الداخلية نحو المراكز المهمة، وهذه التجمعات هي: بني عزيز، جميلة، رأس الماء (بلدية قجال)، والتي تم ترقيتها إلى مراكز دوائر، إضافة إلى تالة إيفاس، بني شبانة، بني موحلي، حمام قرقور، عين الروى، عين عباس، الأوريسيا، بني فودة، بئر العرش، الحامة، بيضاء برج، قصر الأبطال، عين الحجر، ذراع الميعاد (بلدية عين ولمان)، بازر صخرة، المهديّة (بلدية عين أرناط)، شوف لكداد غرب مدينة سطيف، عين الطريق جنوب شرق مدينة سطيف، السوامع (بلدية العلمة).

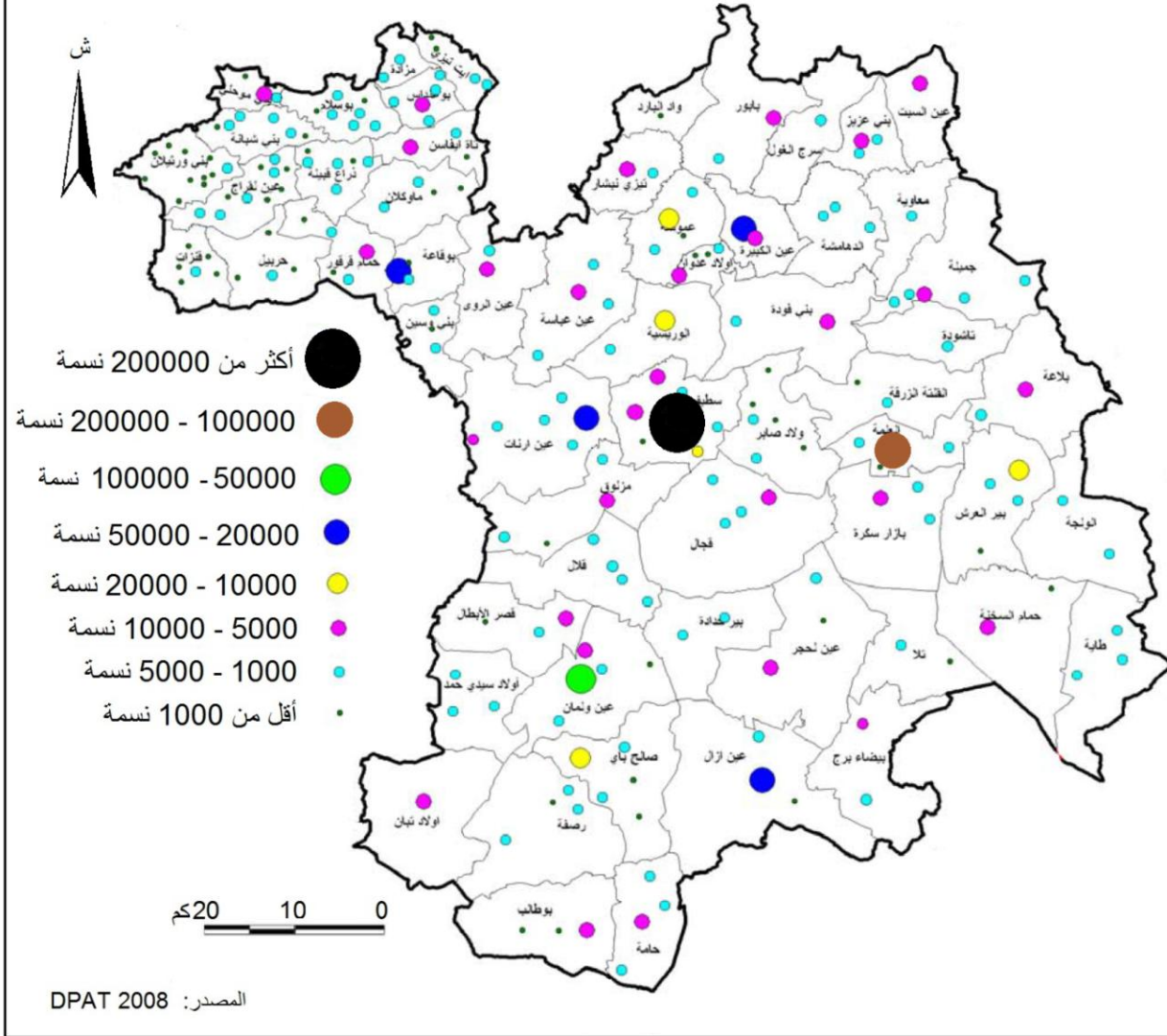
وفي آخر فترة إحصائية 1998-2008م، استمرت ظاهرة بروز ونمو التجمعات في الأوساط الريفية حيث تم تسجيل 12 تجمع جديد فاق عتبة الـ 5000 نسمة وأغلب هذه التجمعات تمثل ضواحي ومراكز ثانوية لتجمعات حضرية مهمة، على غرار فرماتو على مستوى بلدية سطيف، عين الطويلة على مستوى بلدية عين الكبيرة، إضافة إلى بوطالب، أولاد تبان، حمام السخنة، البلاعة، مزلق، أولاد يعيش (أولاد عدوان)، عين السبت، بابور، تيزي نبشار، بوعداس، وهذه المراكز كلها مثلت مجالات خلفية لمدن مهمة أو في بعض الأحيان مراكز لتجمع السكان المبعثرين.

ما يثير الانتباه كذلك، هو نمو التجمعات القريبة من مدينة سطيف حيث بلغت 03 تجمعات عتبة 5000 نسمة وهي: عين الطريق، فرماتو، شوف لكداد، ليس هذا فقط بل ودخلت الشبكة الحضرية لولاية سطيف.

خلال هذه الفترة 1998-2008م، تقلص عدد التجمعات التي تتجاوز عتبة 5000 نسمة بتجمعين هما: بني شبانة في أقصى الشمال الغربي للولاية وذلك بسبب الإفراغ السكاني الذي عرفه التجمع كنتيجة للهجرة المغادرة، والتجمع الثاني هو السوامع الذي دمج ضمن تجمع العلمة، وبهذا كان هناك 40 تجمع أكبر من 5000 نسمة على مستوى إقليم ولاية سطيف سنة 2008م (خريطة رقم 32)

خريطة رقم: 32

ولاية سطيف: توزيع التجمعات العمرانية حسب أحجامها لسنة 2008م



ثانيا: تطور وتوزيع التجمعات الحضرية:

التجمعات السابقة وعلى الرغم من بلوغها عتبة الـ 5000 نسمة وهو المعيار الحجمي لتعريف التجمعات الحضرية في الجزائر منذ 1977م، لكن لم تدخل كلها ضمن شبكة التجمعات الحضرية على مستوى ولاية سطيف حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء، حيث اعتبر البعض منها تجمعات نصف ريفية، نظرا لغياب المعايير النوعية التي تؤهلها لدخول الشبكة الحضرية.

ورغم ذلك فقد تطور عدد التجمعات الحضرية بوتيرة متسارعة منذ 1966م وهو ما يظهر من خلال الجدول رقم 20.

جدول رقم (20): تطور التجمعات الحضرية من سنة 1966 إلى 2008م

المجموع	ريفية في 1966 وحضرية في 1977م	حضرية في 1966 وحضرية في 1977م	
5	1	4	التجمعات الحضرية سنة 1977م
المجموع	ريفية في 1977 وحضرية في 1987م	حضرية في 1977 وحضرية في 1987م	
8	3	5	التجمعات الحضرية سنة 1987م
المجموع	ريفية في 1987 وحضرية في 1998م	حضرية في 1987 وحضرية في 1998م	
15	07	08	التجمعات الحضرية سنة 1998م
المجموع	ريفية في 1998 وحضرية في 2008م	حضرية في 1998 وحضرية في 2008م	
733	18	15	التجمعات الحضرية سنة 2008م

المصدر: ONS 2011 , P : 201

⁷ باعتبار الحدود الإدارية، حيث بداية من إحصاء 1977م، وبعد إعادة تصحيح وضبط لعدد من المعايير التي اعتمدت لتحليل البنية الحضرية خلال إحصاء 1966 كنتيجة للتطورات البارزة التي حدثت سواء على البنية المورفولوجية للتجمعات الحضرية أو على عدد سكانها، تم اعتماد مفهوم الوحدات الحضرية والتي عرفت على أنها تجمعات، (التجمع تم تعريفه على أنه مجموعة من المباني عددها على الأقل 100 مبنى، والتباعد بينها-التجاور- لا يزيد عن 200 متر، هذه المعايير لا تمثل وحدة حضرية-على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الأوروبية إضافة إلى حجم سكاني معين- وإنما للتمييز بين التجمعات ومناطق السكن المبعثر)، حيث الوحدة الحضرية تمثل منطقة ذات حجم سكاني معين وتبدي استمرارية للمنشآت والمباني- التباعد بينها لا يزيد عن 200م- إن هذا التطور راجع إلى:

-اتساع الإقليم الإداري لبعض البلديات ما قد يجعلها تضم أكثر من تجمع حضري.
-وجود تجمعات تظهر استمرارية للعمران فيما بينها مثل تجمعات ولاية الجزائر.

-الحاجة إلى إنجاز دراسات تتعلق بالتهيئة عبر عملية التحليل الاقتصادي والاجتماعي الشامل وهو ما سيتجاوز الحدود الإدارية. وهكذا، تعريف الوحدة الحضرية ارتكز على عوامل مورفولوجية وينطوي على إرادة حقيقية للإمام بمحددات الظاهرة الحضرية، ويتجلى ذلك في تجاوز الحدود الإدارية التي يمكن أن تجزئ عملية التحليل لمنطقة حضرية مترابطة وظيفيا.

على الرغم من بلوغ عدد التجمعات العمرانية في ولاية سطيف 143 تجمع سنة 1987م منها 09 تجمعات فاقت عتبة 5000 نسمة، نجد أن 08 تجمعات منها صنفت ضمن الشبكة الحضرية، حيث خلال هذه الفترة بقي الطابع الريفي يسيطر على كامل إقليم ولاية سطيف.

غير أن الظاهرة الحضرية رغم محدودية انتشارها قبل 1987م، إلا أن تتبع تطور التجمعات العمرانية، ومعرفة تاريخ اكتسابها للصفة الحضرية، يعطينا تصور واضح عن اتجاهات الهجرة والاستقطاب سواء في الفترات السابقة -أي منذ فترة الاحتلال الفرنسي- أو الفترات الحالية، كما يمكننا من رسم معالم الظاهرة ولو على المدى القريب، وهو ما يظهر من خلال الجدول الموالي رقم 21 الذي يبين التجمعات التي عرفت الظاهرة الحضرية منذ 1926م.

جدول رقم (21): التجمعات التي اكتسبت الصفة الحضرية منذ 1926م

السنة	التجمعات الحضرية	المجموع
1926	سطيف	1
1966	+ العلمة، عين ولمان، بوقاعة	4
1977	+ عين أزال	5
1987	+ عين الكبيرة، عموشة، صالح باي	8
1998	+ عين أرناط، عين عباسة، أوريسيا، بني فودة، جميلة، عين الحجر، حمام قرقور	15
2008	+ عين الطريق، شوف لكداد، فرماتو، مزلق، بني عزيز، عين السبت، تيزي نبشار، تيزي نبراهم (تالة ايفاسن)، سوق الجمعة (بابور)، آقني افوغال (بني موحلي)، عين الروى، بئر العرش، عداوة (الحامة)، رأس الماء (قجال)، بيضاء برج، الملاح (بازر صخرة)، حمام السخنة، قصر الأبطال	33

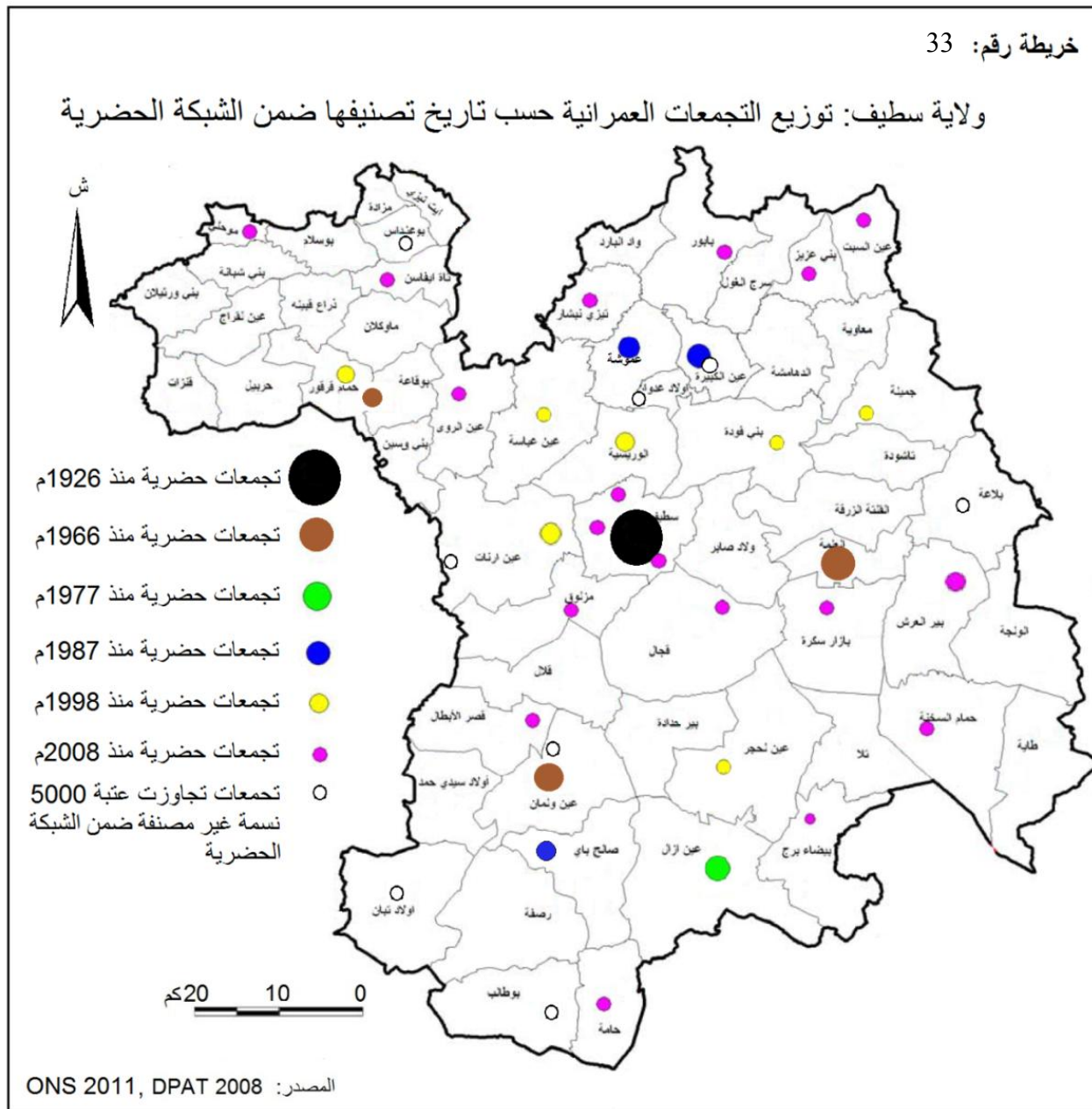
ملاحظة: حمام قرقور وبوقاعة اعتبرت تجمع واحد (وحدة حضرية). المصدر: بالاعتماد على معطيات ONS (+) تشير أن هذه التجمعات دخلت إلى الشبكة الحضرية إضافة إلى تجمعات الشبكة في الفترة السابقة.

أما تطور التجمعات الحضرية حسب أحجامها والتغير في عددها، فبيّنه الجدول رقم 22، حيث خلال سنة 1977م، وباعتبار الحدود الإدارية الحالية، بلغ عدد التجمعات الحضرية في ولاية سطيف 05 تجمعات، على رأسها مدينة سطيف التي تجاوزت عتبة 100 ألف نسمة خلال إحصاء 1977م، مع ملاحظة غياب أي تجمع ضمن الفئة الحجمية ما بين 50 ألف و 100 ألف نسمة، تليها مدينة العلمة بـ 41564 نسمة، ثم نجد مدينة عين ولمان ضمن الفئة الحجمية 10-20 ألف نسمة بـ 12564 نسمة، ثم نجد بوقاعة وعين أزال بحجم سكاني أقل من 10 آلاف نسمة بلغ على التوالي 9564 نسمة و 9261 نسمة (الخريطة رقم 33).

جدول رقم (22): توزيع التجمعات الحضرية في ولاية سطيف حسب الحجم

التجمعات السنة	أقل من 5 آلاف	5-10 آلاف	10-20 آلاف	20-50 آلاف	50-100 آلاف	100-300 آلاف	أكثر من 300 ألف	المجموع
1977 ⁸	0	2	1	1	0	1	0	5
1987	0	0	5	1	1	1	0	8
1998	0	7	2	4	0	2	0	15
2008	0	20	5	4	1	2	0	32 ⁹

المصدر: ONS 2011



⁸ على اعتبار الحدود الإدارية الحالية للولاية المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984م.

⁹ دون اعتبار للحدود الإدارية حيث أصبح كل من تجمع بوقاعة وتجمع حمام قرقر يشكل وحدة حضرية واحدة.

ورغم أن مدينة بوقاعة شكلت تجمع حضري فاق حجم 05 آلاف نسمة منذ سنة 1966م، إلا أن ما يمكن ملاحظته هو النمو البطيء لهذا للتجمع، حيث لم يتجاوز حجم 10 آلاف نسمة خلال إحصاء 1977، في حين نلاحظ نمو كل التجمعات الحضرية للسهول العليا السطايفية -سطيف، العلمة- وكذلك السهول العليا السهبية التي عرفت بروز تجمع حضري جديد هو مدينة عين أزال.

يظهر للوهلة الأولى، بأن اتجاهات الاستقطاب الحضري تحددت إلى حد بعيد تحت تأثير العامل الطبيعي -دون إهمال العوامل الأخرى-، حيث خلال سنة 1977م كان هناك 4 تجمعات حضرية ضمن منطقة السهول وهي سطيف، العلمة، عين ولمان، عين أزال، في حين عرفت المنطقة الجبلية الشمالية تجمع حضري واحد هو مدينة بوقاعة. أما المنطقة الجبلية الجنوبية، ومنطقة أقدام الجبال فإلى غاية 1977م لم تعرف الظاهرة الحضرية بعد.

خلال سنة 1987م نمت التجمعات الحضرية السابقة وخاصة مدينة سطيف التي قاربت الـ 170 ألف نسمة، ومدينة العلمة التي بلغت 67933 نسمة، إضافة إلى مدينة عين ولمان التي تجاوزت الـ 20 ألف نسمة بقليل. كما زاد عدد تجمعات الشبكة الحضرية في ولاية سطيف بـ 3 تجمعات وهي: عين الكبيرة بـ 10531 نسمة ضمن منطقة أقدام الجبال وهي نتيجة أساسية لحجم الاستثمارات الصناعية التي عرفت بها البلدية، إضافة إلى تجمع عموشة بـ 6122 نسمة والذي يبعد عن سطيف بحوالي 25 كلم فقط، ونشير هنا إلى أن تجمع أولاد يعيش (بلدية أولاد عدوان) أقرب إلى عين الكبيرة من تجمع عموشة، إضافة إلى أن إقليم بلدية أولاد عدوان عرف استثمارات صناعية مهمة بالتزامن مع ما حصلت عليه عين الكبيرة، إلا أن تجمع عموشة هو الذي اكتسب الوضع الحضري سنة 1987م، باعتباره مركز ومقر لبلدية في العهد الاستعماري، والتجمع الثالث الذي برز خلال سنة 1987م هو تجمع صالح باي بالقرب من مدينة عين ولمان.

ورغم الجاذبية الكبيرة التي تتمتع بها السهول العليا السطايفية، إلا أنها وإلى غاية 1987م، لم تعرف سوى مدينتين هما سطيف والعلمة كأكثر تجمعين في منطقة السهول والولاية ككل، وهذا راجع لقوة الاستقطاب السكاني الناتج عن قوة تركيز الاستثمارات الصناعية والخدماتية، ما جعل كل البلديات المجاورة والمراكز القريبة من المدينتين غير قادرة على اكتساب الوضع الحضري، الذي سيتأجل إلى الفترة اللاحقة نتيجة الظروف المستجدة، وحالة التشبع التي ستعرفها المدينتين على مستوى ولاية سطيف.

وبهذا فالظاهرة الحضرية ورغم انتشارها المجالي البطيء، إلا أنها تبرز أكثر ضمن منطقة أقدام الجبال ومنطقة السهول العليا السهبية المجاورتين لمنطقة السهول العليا السطايفية، كما تظهر كذلك بالقرب من المراكز الحضرية المتشكلة في المراحل السابقة.

الفترة 1987-1998م، عرفت الكثير من المتغيرات التي نتجت عنها مظاهر متعددة الأبعاد، حيث كان لعدم الاستقرار وتدهور الوضع الأمني تأثير بارز لا يمكن تجاهله من حيث تجلياته المجالية، حيث اكتسبت 07 تجمعات عمرانية الصفة الحضرية، بعد أن ارتقت من تجمعات نصف ريفية أو أحيانا ريفية إلى تجمعات شبه حضرية، لأنها شكلت مراكز استقبال للهجرة الوافدة لاسيما من بلديات المناطق الجبلية الشمالية، حيث برزت 04 تجمعات ضمن منطقة أقدام الجبال وهي جميلة، بني فودة، أوريسيا، عين عباس، كما ارتقت عين أرناط بالقرب من مدينة سطيف إلى رتبة تجمع شبه حضري، وعرفت المنطقة الجبلية الشمالية إعادة تصنيف تجمع واحد ضمن الشبكة الحضرية تمثل في تجمع حمام قرقور، أما منطقة السهول السهبية فعرفت اكتساب تجمع واحد للصفة الحضرية وهو تجمع عين الحجر.

يظهر، خلال هذه الفترة، أن الظاهرة الحضرية تحكمت في بروزها ضمن التجمعات التي اكتسبت الصفة الحضرية عوامل خارجية بالأساس، خاصة وأنها تجمعات قريبة من مدن مهمة ضمن منطقة السهول.

أما بالنسبة لتجمعات السهول العليا السهبية، والتي عرفت تباطؤ في انتشار الظاهرة الحضرية بها، فيرجع ذلك لعامل القرب والانفتاح، وخاصة سهولة النفاذ نحو مدن سطيف، العلمة، عين ولمان، حيث أن العامل الأخير يعد الأكثر أهمية في تأخر بروز الظاهرة الحضرية في هذه المنطقة، ضف إلى ذلك الطابع الفلاحي والرعوي الذي تتميز به هذه البلديات، ووقوعها تحت تأثير الاستقطاب القوي للمراكز الحضرية المهمة السابقة الذكر.

وخلال آخر إحصاء لسنة 2008م، توسعت الظاهرة الحضرية أكثر ضمن إقليم الولاية وخاصة حول مدينة سطيف وضمن نطاق السهول العليا، وما يلفت الانتباه هو دخول 05 تجمعات من المنطقة الجبلية الشمالية إلى الشبكة الحضرية وهي: بني عزيز، عين السبت، سوق الجمعة (بابور)، تيزي انبراهم (تالة ايفاسن)، آغني آفوغال (بني موحلي)، وهذا كنتيجة لعامل التضرس الذي أدى لتراجع معدل السكن المبعثر، ووجود أكبر عدد من التجمعات في هذه المنطقة، كما حتمّ هذا نمو بعض التجمعات وارتقائها

إلى رتبة تجمعات حضرية، كنتيجة لتركيز المشاريع التنموية والمؤسسات التعليمية والصحية بها، في ظل سيادة طابع السكن المبعثر.

أما المنطقة الجبلية الجنوبية فلم تعرف سنة 2008م سوى ظهور تجمع حضري واحد هو عداوة (بلدية الحامة)، حيث أن ضُعب انتشار و بروز الظاهرة الحضرية في هذه المنطقة راجع حسب ما أكده رؤساء هذه البلديات (2012-2017م) للهجرة الخارجة نحو الجزائر العاصمة، وخاصة من بلديتي بوطالب والحامة، وكذلك نحو عين ولمان وخاصة من بلديتي أولاد سي أحمد وأولاد تبان، إضافة لعامل انتشار نمط السكن المبعثر وخاصة في بلدية الرصفة، وهذا فضلا عن استفادتها من الخدمات التي يقدمها كل من جمعي عين أزال وعين ولمان بحكم القرب النسبي، وهي كلها عوامل تضافرت لتعرقل انتشار الظاهرة الحضرية في المنطقة الجبلية الجنوبية.

ورغم أن المعيار الإحصائي شكل المعيار الأول في تحديد التجمعات الحضرية، إلا أنه خلال سنة 2008م كانت هناك 08 تجمعات تجاوزت عتبة الـ 5000 نسمة لكنها صُنفت ضمن التجمعات نصف الريفية وهي: عين الطويلة (بلدية عين الكبيرة)، بردعة (بلدية بوطالب)، بوزلافن¹⁰ (بلدية أولاد تبان)، أولاد يعيش (بلدية أولاد عدوان)، البلاعة، المهديّة (بلدية عين أرناط)، ذراع الميعاد (بلدية عين ولمان)، بوعنداس، وهو ما يرجح أن تدخل الشبكة الحضرية بحكم وتيرة نموها، وانتشار وتوسع التنمية المحلية في هذه التجمعات، ما يجعلها مؤهلة لاكتساب الخصائص والسمات الحضرية.

وهكذا، يتضح من خلال الوضعية الحالية -سنة 2008م- لتوزيع تجمعات الشبكة الحضرية على مستوى إقليم ولاية سطيف، وجود تباين واضح من حيث التأطير الإقليمي، سواء من حيث عدد التجمعات، أو من حيث حجم التجمعات وبالتالي الأدوار والوظائف التي تؤديها.

فمنطقة السهول العليا السطايفية -10 بلديات- بقيت مؤطرة بأهم وأكبر عدد من التجمعات الحضرية بـ 10 تجمعات حضرية بما فيها سطيف، العلةمة، ولم تبقى سوى 03 بلديات ذات طابع نصف ريفي وهي القلثة الزرقاء، أولاد صابر، قلل¹¹.

¹⁰ وهو اسم التجمع حسب وثائق الـ ONS أما محليا فيعرف بـ "المكتب" وهو التجمع الرئيسي في بلدية أولاد تبان.

¹¹ غير أن هذه البلديات في طريقها لتشهد الظاهرة الحضرية وهو ما بينته إحصائيات DPSB لسنة 2017م.

أما منطقة أقدام الجبال -14 بلدية- فتؤطرها 08 تجمعات حضرية من ضمنها عين الكبيرة، والتي ظهر معظمها خلال الفترة 1987-1998م.

في حين نجد منطقة السهول السهبية -11 بلدية- مؤطرة بـ 07 تجمعات حضرية بما فيها أهم تجمعين في هذه المنطقة وهما عين ولمان وعين أزال.

أما المنطقة الجبلية الشمالية فهي مؤطرة بـ 07 تجمعات حضرية فقط، رغم العدد الكبير للبلديات بالمقارنة مع المناطق الأخرى: ويمكن أن نميز في هذه المنطقة بين:

- المنطقة الشمالية الغربية من الولاية ذات تأطير ضعيف وبعده محدود جدا من التجمعات الحضرية بلغ 04 تجمعات، أغلبها تجمعات حضرية صغيرة، وذلك بالنظر لعدد بلديات هذه المنطقة البالغ 15 بلدية، وبالنظر كذلك لعدد التجمعات الكلي والذي قارب الـ 80 تجمع سنة 2008م.

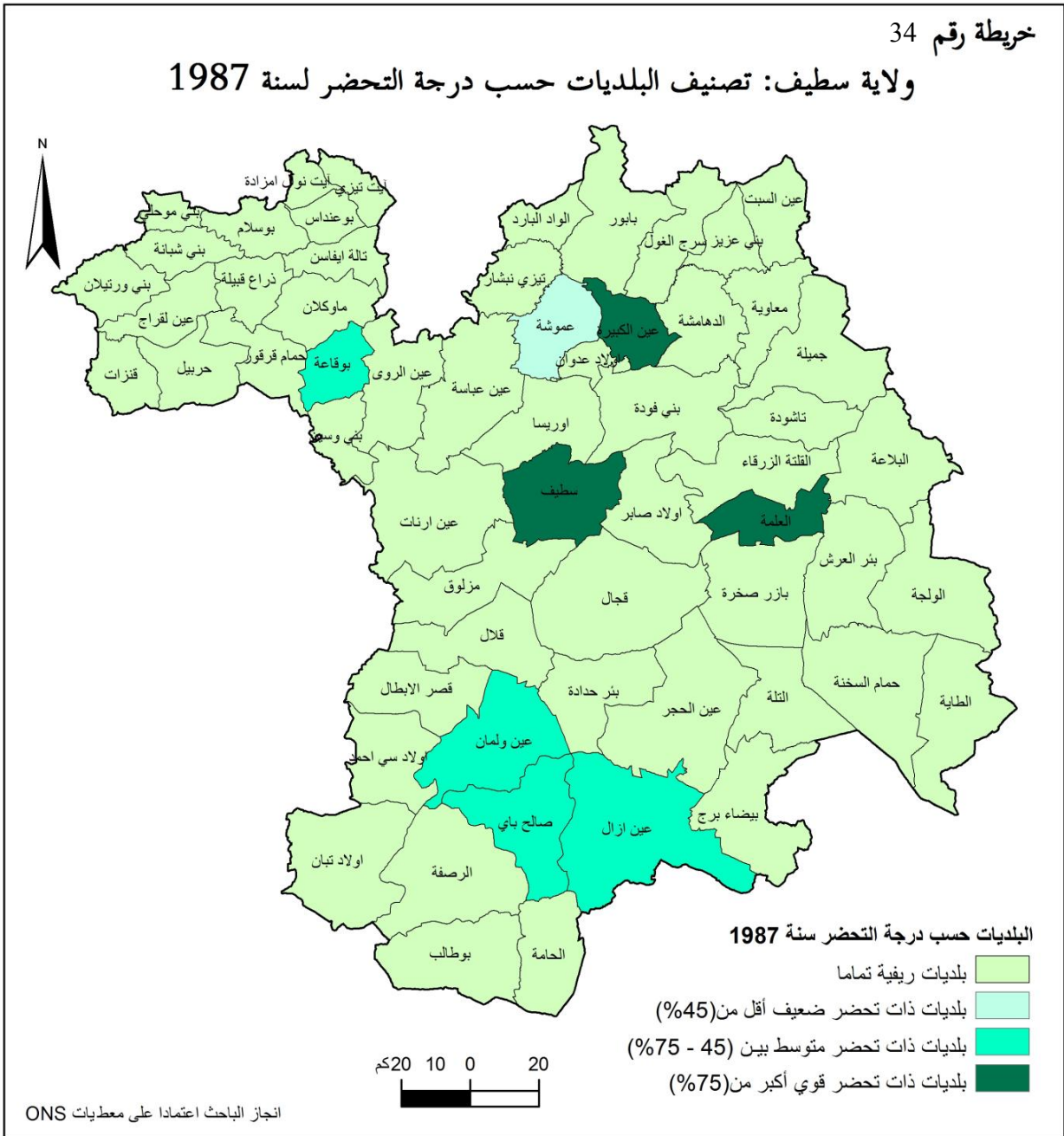
- المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية المكونة من 05 بلديات، والتي تؤطرها 03 تجمعات حضرية، إضافة إلى أنها قريبة من التجمع الحضري الأكثر تجهيزا على مستوى منطقة أقدام الجبال وهو مدينة عين الكبيرة.

أما المنطقة الجبلية الجنوبية ورغم عدد بلدياتها البالغ 05 بلديات ومحدودية انتشار الظاهرة الحضرية بها -تجمع واحد سنة 2008م- فإنها بقيت مؤطرة بتجمعات مهمة على غرار عين ولمان، عين أزال، صالح باي، على مستوى منطقة السهول العليا السهبية، خاصة في ظل توفر شبكة مواصلات مهمة تربط بلديات المنطقة الجبلية بالتجمعات الحضرية سابقة الذكر.

وهكذا، فإن انتشار الظاهرة الحضرية في إقليم الولاية وعلى مستوى كل المناطق المتجانسة طبيعيا، سيعمل على إيجاد علاقات وتدفقات جديدة بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية، لهذا سيكون من الأهمية تتبع تصنيف البلديات حسب درجة التحضر لتمييز البلديات ذات التحضر القوي عن البلديات ذات التحضر الضعيف، خاصة وأن عوامل الطرد الريفي كانهدام أو نقص الخدمات في ظل وجود حجم سكاني معين... وتوفر عوامل الجذب الحضري للمدينة يؤدي حتما لنشوء علاقة انجذاب وتبعية تترجم في شكل حركة دورية أو هجرة، لذلك، فهذا التصنيف سيعطي فكرة عن الاستقطاب المحلي على مستوى البلديات، وكذلك الاستقطاب الإقليمي ما بين البلديات.

ثالثا: تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب درجة التحضر زمنيا ومجاليا

تظهر الخريطة رقم 34 سيادة الطابع الريفي لولاية سطيف، وهذا منذ الفترة الاستعمارية التي عرفت بلدية حضرية واحدة فقط هي سطيف، ثم زاد عدد البلديات التي بها تجمع حضري واحد بعد الاستقلال بـ 03 بلديات وهي: العلمة، عين ولمان، بوقاعة، والتي أظهرتها نتائج الإحصاء العام لسنة 1966م. بعدها تطور عدد البلديات ذات التجمعات الحضرية إلى 05 بلديات سنة 1977م -بعد تصنيف عين أزال ضمن الشبكة الحضرية -، ثم ارتفع إلى 08 بلديات حضرية سنة 1987م.



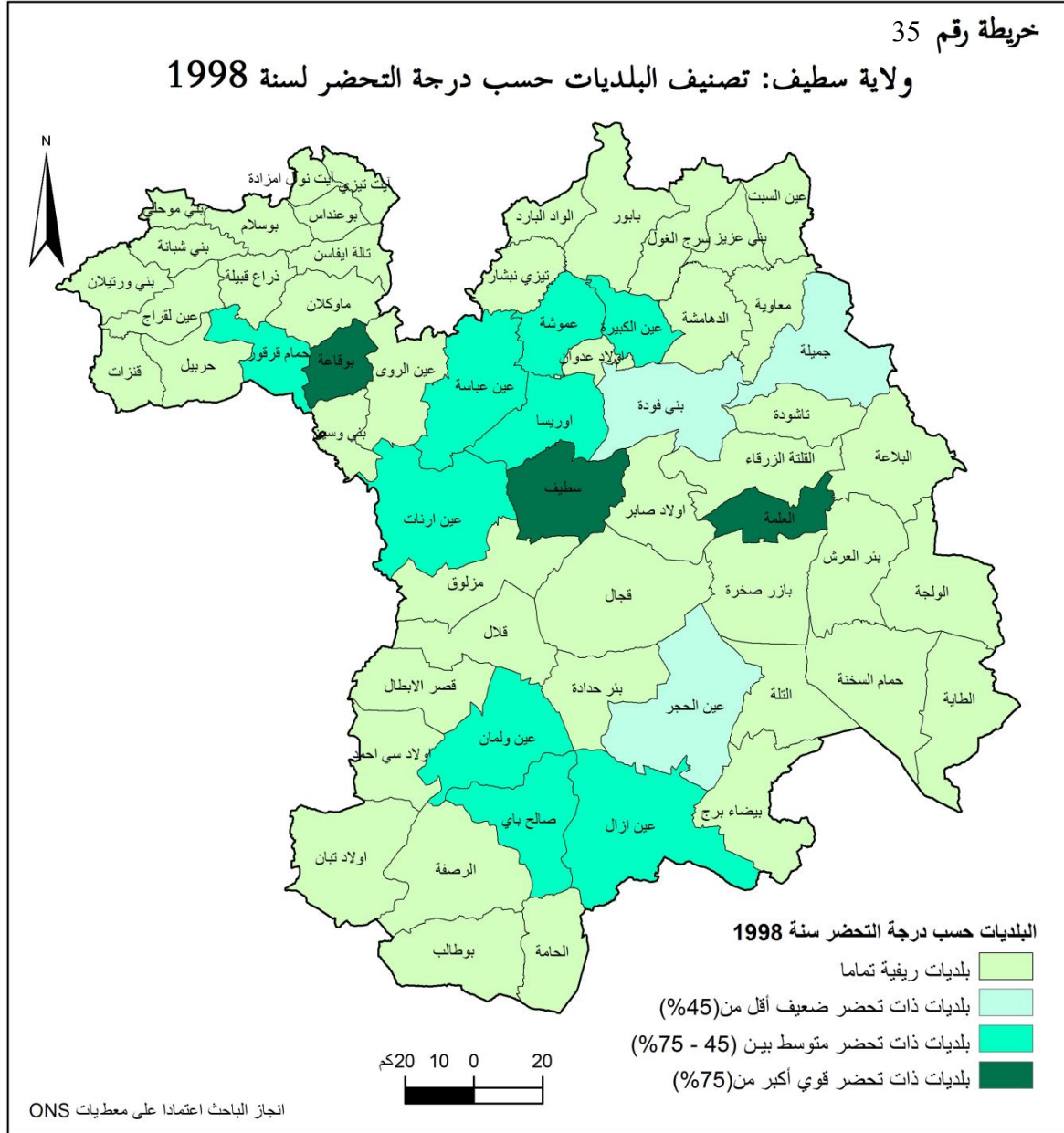
إن ما يمكن إدراكه أن البلديات الحضرية خلال سنة 1987م توزعت على نطاق السهول العليا السطايفية ببلديتين ذات تحضر قوي، وعلى نطاق السهول السهبية بـ 03 بلديات ذات تحضر متوسط، أما منطقة أقدام الجبال ببلديتين حضريتين هما عين الكبيرة وعموشة، ورغم حداثة الظاهرة الحضرية بهذه المنطقة -منذ سنة 1987م فقط- إلا أنها اتسمت بالسرعة القوية على مستوى بلدية عين الكبيرة التي شهدت موجة تحضر سريع ومرتفع، حيث انتقل التجمع الرئيسي فيها من تجمع شبه ريفي سنة 1977م إلى تجمع شبه حضري سنة 1987م، وتضاعف عدد سكان البلدية خلال هذه الفترة بنسبة حوالي 150%، كنتيجة رئيسية للهجرة التي وفدت على البلدية واستقرت ضمن التجمع الرئيسي عين الكبيرة، بعد توطين عديد المشاريع الصناعية والخدماتية به.

أما على مستوى المناطق الجبلية، فانحصرت الظاهرة الحضرية فقط في بلدية بوقاعة على مستوى الشمال الغربي من الولاية، وبمعدل تحضر دون المستوى المطلوب بالنظر لأقدمية الظاهرة الحضرية على مستوى تجمع بوقاعة، وبالنظر كذلك لسرعة تطور الظاهرة الحضرية على مستوى المناطق الأخرى.

خلال سنة 1998م، تحولت 05 بلديات في القسم الشمالي للولاية من بلديات ريفية إلى بلديات ذات تحضر متوسط، منها 04 بلديات ضمن منطقة أقدام الجبال، وبلدية حمام قرقر الجبلية، كما عرفت بلدية عين أرناط غرب بلدية سطيف الظاهرة الحضرية فقط خلال هذه الفترة، وهذا يبين حجم الاستقطاب الذي مارسته مدينة سطيف، هاته الأخيرة التي شهدت استهلاك جل الاحتياطات العقارية خلال هذه الفترة وأصبحت تعيش حالة تشبع، الأمر نفسه بالنسبة لمدينة بوقاعة وعين الكبيرة، حيث أن تشبع هذه المدن، بحكم موضع المدينتين، عمل على تحويل التحضر باتجاه البلديات المجاورة.

هذه الحالة، لا تنطبق على مدينة العلمة، التي بقيت البلديات المشكلة للطوق المحيط بها ذات طابع ريفي، ما ينبئ عن قوة استقطاب المدينة، وقدرتها على استيعاب الأحجام السكانية الوافدة، واستقبالها للتجهيزات التي ستخدم سكان البلديات المجاورة (خريطة رقم 35).

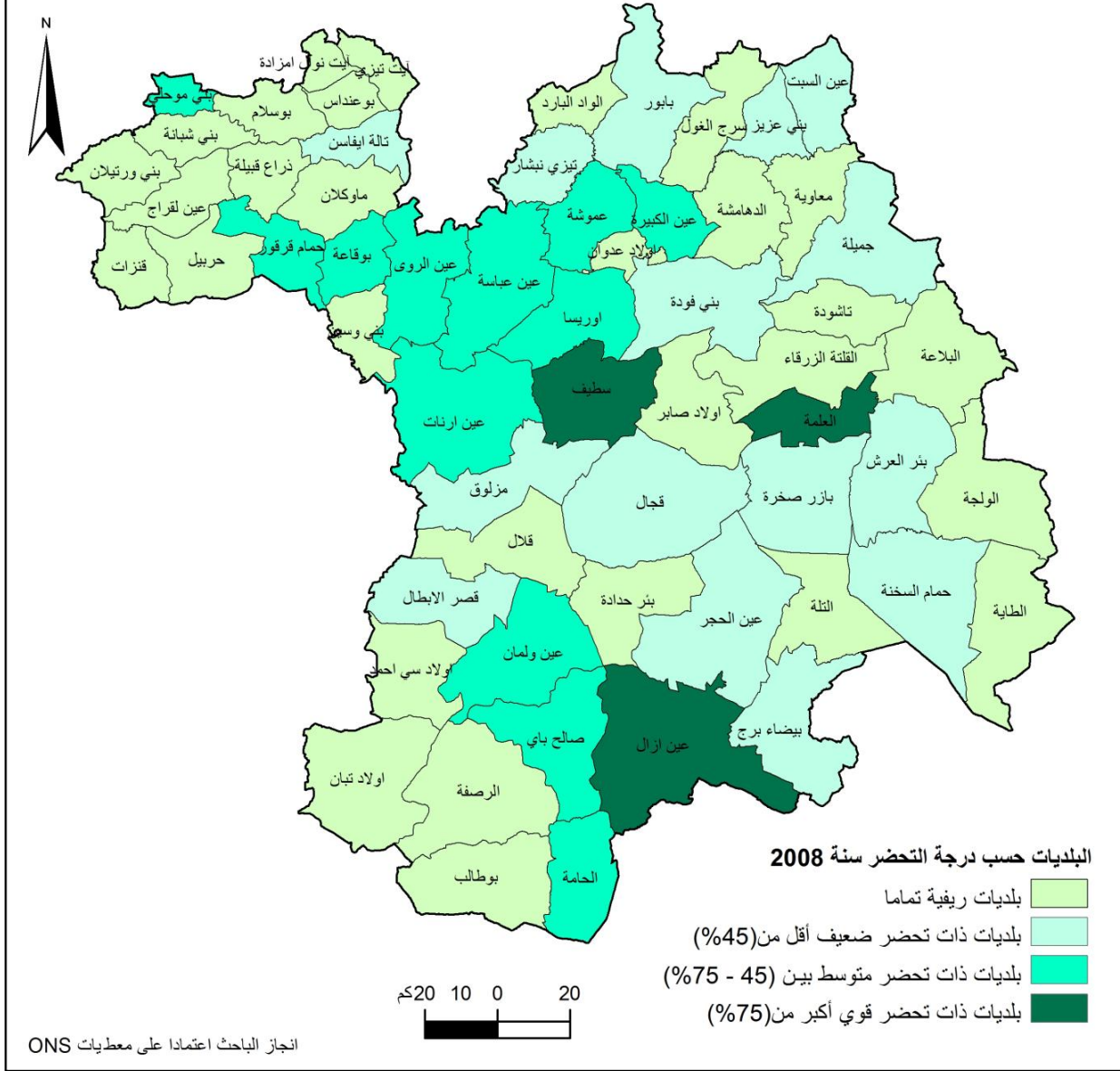
أما على مستوى السهول العليا السهبية، فشهدت بروز بلدية عين الحجر ذات معدل التحضر الضعيف بأقل من 45%، ما يدل على سيادة نمط السكن المبعثر، وكذلك سيطرة مراكز عين ولمان، عين أزال، وبدرجة أقل صالح باي، على الفعاليات المجالية لبلديات هذه المنطقة وبلديات المنطقة الجبلية الجنوبية.



خلال سنة 2008م، تراجعت بلدية بوقاعة من بلدية ذات تحضر قوي إلى بلدية ذات معدل تحضر متوسط (خريطة رقم 36) -وقبلها شهدت هذا التحول بلدية عين الكبيرة خلال سنة 1998م-، ما يدل على النمو البطيء للمدينة، وكذلك، التشعب الحضري وتحول النمو للمراكز الثانوية على مستوى هذه البلديات، ولمراكز البلديات المجاورة، وهي الظاهرة الملحوظة بالنسبة لباقي البلديات ذات المراكز الحضرية القديمة والمهمة على غرار سطيف، العلمة، عين ولمان، عين أزال، حيث بدأت الظاهرة الحضرية تنتشر مشكلة طوق يظهر بشكل جلي -وفي طريقه للنضج- حول بلدية سطيف، ويظهر جزئيا وبشكل مشوه بالنسبة للمدن الأخرى.

خريطة رقم 36

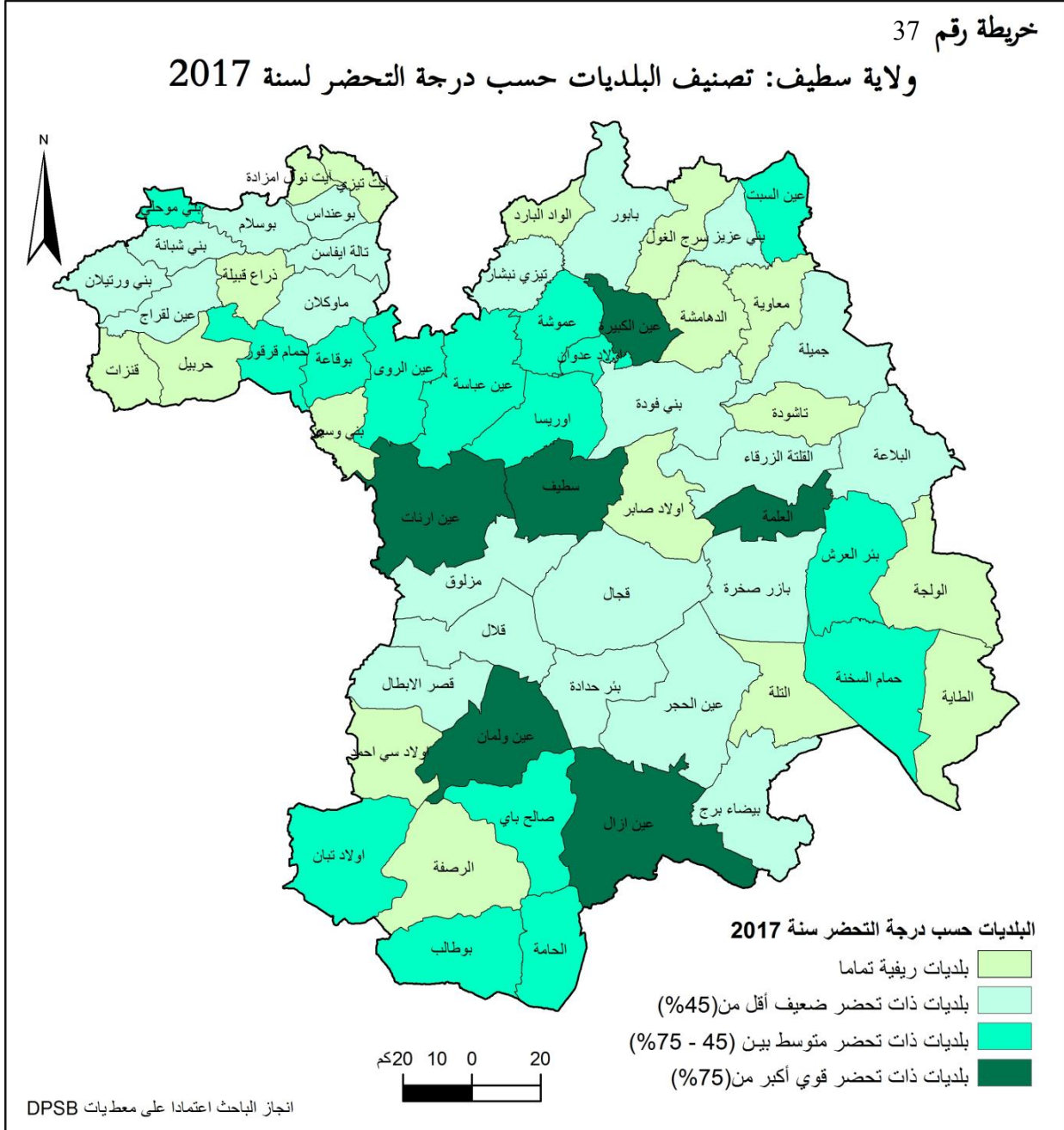
ولاية سطيف: تصنيف البلديات حسب درجة التحضر لسنة 2008



حيث ظهرت حول مدينة عين الكبيرة 04 بلديات حضرية أخرى ذات معدل تحضر ضعيف، كما برزت ثلاث بلديات حضرية ضمن منطقة نفوذ بوقاعة، أما على مستوى منطقة نفوذ العلمة فظهرت كذلك ثلاث بلديات حضرية جديدة بمعدل تحضر ضعيف، وكذلك الأمر بالنسبة لمدينتي عين ولمان وعين أزال.

إن هذا لا يرتبط فقط بتحول الهجرة نحو مراكز البلديات المجاورة بل أيضا بانتشار التنمية التي أكسبت هذه المراكز السمات والخصائص الحضرية.

وحسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية DPSB لسنة 2017م، فقد بلغ عدد البلديات التي تضم على الأقل تجمع حضري واحد 43 بلدية، في حين بقيت 17 بلدية ذات طابع ريفي (خريطة رقم 37)، إلا أنه ينبغي الحذر في قبول هذه المعطيات.



حيث تم تسجيل 04 مراكز بلديات صنفتم ضمن الحولية الإحصائية على أنها حضرية رغم عدم بلوغها عتبة 5000 نسمة، وهي المعيار الحجمي المحدد للظاهرة الحضرية، وقد تمثلت هذه المراكز في: قلال بـ 3689 نسمة ضمن منطقة السهول العليا السهبية، ماوكلان بـ 3496 نسمة، بني شبانة بـ 4834

نسمة، بوسلام ب 4663 نسمة، والتي تقع كلها في المنطقة الجبلية الشمالية الغربية من إقليم الولاية، ورغم أن الديوان الوطني للإحصاء قد لجأ إلى هذا الإجراء إلا أنه يضبط شروط ومنهجية ذلك، وهو ما لا نجد ضمن هذا التصنيف لمديرية البرمجة DPSB على مستوى الولاية.

كما تم الوقوف على بلديتين صنفتا أقليمها على أنها بلديات ريفية رغم أنها تضم تجمعات تجاوزت عتبة الـ 5000 نسمة، وهذه التجمعات هي: بني وسين (مركز بلدية) ب 5921 نسمة ضمن منطقة أقدام الجبال، والتجمع الثانوي رأس إيسلي في بلدية الرصفة والذي يحمل صفات وخصائص حضرية تؤهله لأن يعطي للبلدية الطابع شبه الحضري.

وإذا سلمنا بالمعطيات السابقة، رغم ما يشوبها من شكوك، فإن الظاهرة الحضرية على مستوى إقليم ولاية سطيف، قد تظهر ضمن تجمعات دون العتبة السكانية، نظرا لتوفرها على الخصائص والسمات الحضرية التي تؤهلها لاكتساب الوضع الحضري، أو أن عملية التصنيف كانت بناء على توقعات لواقع هذه التجمعات بناء على معدل النمو وحركية السكان. كما أن الحجم السكاني الذي يبلغه تجمع ما ويتجاوز عتبة الـ 5000 نسمة لا يعبر دائما عن الوضع الحضري، نظرا لافتقاره للخصائص والسمات الحضرية، وهذا ما يطرح إشكالية ترتبط بواقع التنمية وقدرة كل تجمع على استقطاب الاستثمارات العمومية والخاصة.

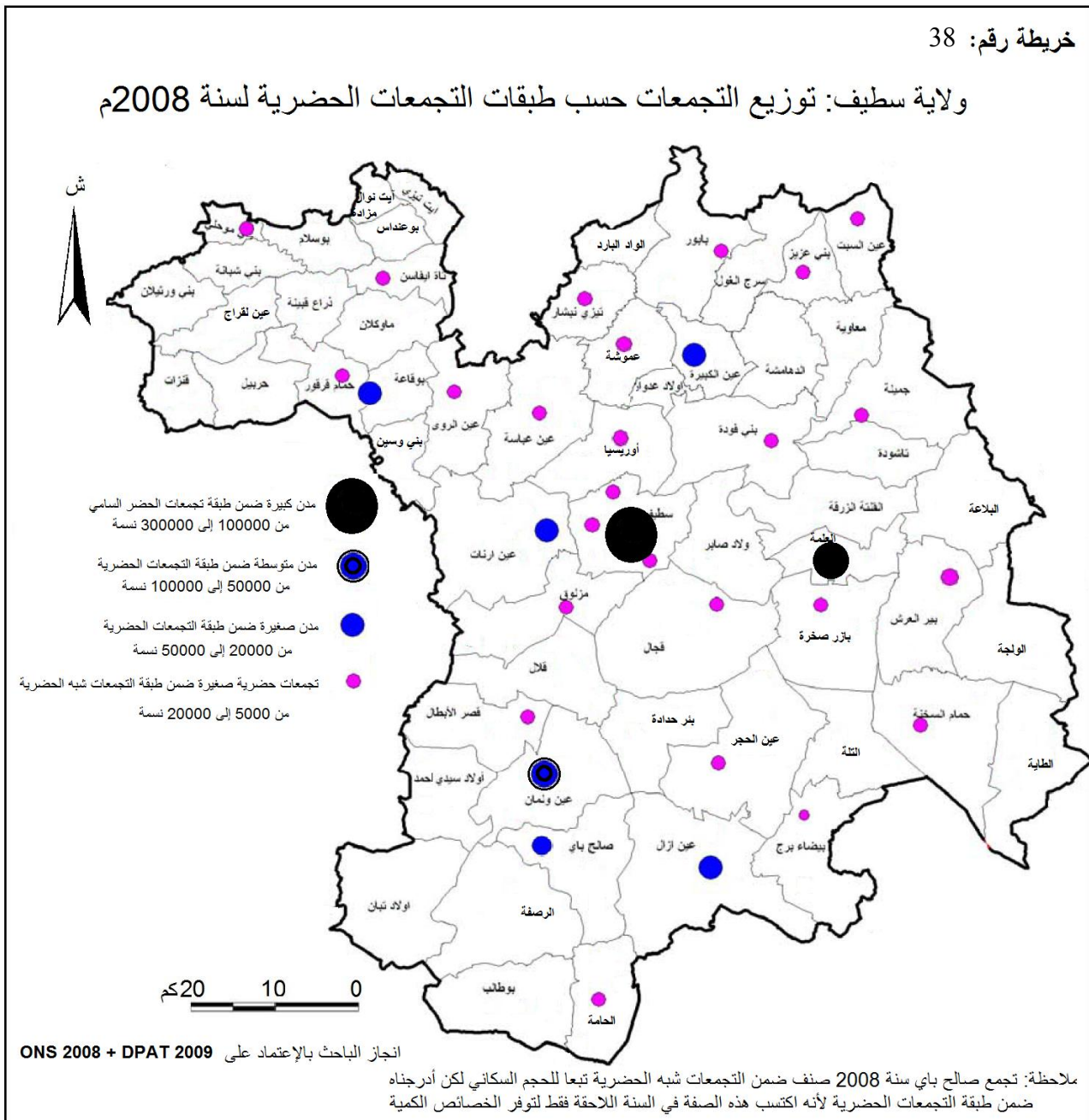
وعلى اعتبار أن ظاهرة الاستقطاب من حيث نشأتها وبروزها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجمعات الحضرية -المدن-، إلا أن درجة الاستقطاب تتحدد بحجم التجمع، وبالتالي التنوع في التجهيزات والأدوار والوظائف... أي التنوع الذي ينطوي عليه هذا الحجم، لذلك فإن توزيع التجمعات الحضرية حسب الحجم وحسب الطبقات الحضرية المعرّفة من قبل الديوان الوطني للإحصاء -سبق ذكرها في بداية هذا الفصل- سيُظهر ما هي المدن التي لها قدرة أكثر على استقطاب المجال الريفي القريب، وكذلك المجال الولائي ككل، حيث أن المدينة وتصنيفها ضمن واحدة من الطبقات الحضرية سابقة الذكر سيمنحها وضعاً متميزاً، ويحدد دورها في قيادة وهيكلية المجال، من خلال المرافق التي تمتلكها والخدمات التي يمكن أن تقدمها. وهو ما سنبيّنه فيما يأتي من هذا الفصل.

هذا وتعد جاذبية وديناميكية هذه المراكز، كما تم توضيحه سابقا من خلال تتبع تطور ظهور التجمعات الحضرية، جزء مهم من جهود الدولة لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز اللامركزية.

تظهر الخريطة رقم 38 أن ولاية سطيف بها مدينتين كبيرتين هما: سطيف التي تتجاوز حاليا 300 ألف نسمة، ومدينة العلمة التي تتجاوز حاليا 200 ألف نسمة، وتقع كلا المدينتين في منطقة السهول العليا السطايفية، على محور الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار شرق-غرب، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن هذا النطاق بمكوناته الطبيعية والبشرية، والذي يتوسط إقليم الولاية والممتد من شرقها إلى غربها على محور الطريقين السابقين، باعتباره سيشكل ودون شك منطقة الجذب والاستقطاب الأولى على مستوى إقليم الولاية. مع ملاحظة أن النظام الحضري حول مدينة سطيف يبدو أكثر نضجا من النظام الحضري حول مدينة العلمة.

خريطة رقم: 38

ولاية سطيف: توزيع التجمعات حسب طبقات التجمعات الحضرية لسنة 2008م



كما نجد على مستوى إقليم ولاية سطيف 06 مدن ضمن الطبقة الحضرية، مع ملاحظة أن مدينة عين ولمان في جنوب إقليم الولاية تمثل في الواقع مدينة متوسطة، والتي اكتسبت هذه الصفة سنة 2008م فقط، أما بقية التجمعات الـ05 ضمن الطبقة الحضرية فتتمثل مدن صغيرة، وهي عين الكبيرة، بوقاعة شمال الولاية، عين أزال وصالح باي في المنطقة السهبية جنوب الولاية، عين أرناط بالقرب من مدينة سطيف.

وبملاحظة توزيع تجمعات الطبقة الحضرية، يظهر التحالف الذي تقوده مدينة عين ولمان إلى جانب مدينة عين أزال ومدينة صالح باي جنوب الولاية، والذي يوظف وينظم العلاقات الوظيفية في كل إقليم جنوب الولاية بمنطقتيه السهول العليا السهبية والمنطقة الجبلية الجنوبية، وهذا ما يوحى ب بروز منطقة إستقطاب وجذب قوي حول هذه المدن الثلاث، هذه المنطقة تأتي في درجة ثانية بعد المنطقة المشار إليها سابقا حول محور الطريق الوطني رقم 05 والتي تضم سطيف والعلمة.

أما باقي التجمعات شبه الحضرية، فهي تتوزع على كامل إقليم الولاية وفي كل المناطق المتجانسة، لكن مع وجود تباين مسجل حسب المناطق المتجانسة، وتلعب هذه التجمعات الحضرية الصغيرة دورا مهما في استقطاب المناطق الريفية القريبة، من خلال بعض الخدمات التي تتوفر عليها، رغم محدودية تنوعها، كالمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية...

رابعاً: تصنيف المدن والمراكز حسب الحجم وحسب التجهيزات:

إن عملية تصنيف المراكز والمدن تتطلب تبني طريقة معينة بالنظر للأساليب التي اعتمدها عديد الباحثين في التصنيف، فبعضها تحليلي يعتمد على وظائف المدن، وبعضها الآخر وصفي تفسيري، كما توجد الطرق الإحصائية من خلال إبراز قطاعات النشاط المهيمنة أو إبراز الأنشطة القاعدية...

وبالنظر لما توفر لنا من معطيات إحصائية سنعمل على تصنيف المدن والمراكز بولاية سطيف بناء على المعيار الديموغرافي والمعيار الخدماتي من خلال التركيز على التجهيزات العمومية والخاصة.

1/ التراتب الحجمي للمراكز:

توجد عدة أطر نظرية لدراسة العلاقة بين حجم المدينة ورتبتها ضمن نظام حضري معين، منها قانون المدينة الأولى، مؤشر الهيمنة الحضرية، قاعدة المرتبة والحجم لزيف¹² والتي سنقتصر عليها في بحثنا هذا، إن هذه

¹² انتشرت هذه القاعدة من خلال كتابات زيف لكن كان أول من أشار إليها هو أرباك sk 1913 Auerback عندما لاحظ وجود علاقة بين حجم المدينة ورتبتها، وبعده لوتكا Lotka سنة 1924 عندما وصل إلى نفس القاعدة التي مفادها

القاعدة تدرس علاقة حجم المدينة برتبتها لمعرفة النظام الذي تتراتب به المدن، بحيث أن عدد سكان المدينة الثانية هو نصف سكان المدينة الأولى، وعدد سكان المدينة الثالثة هو ثلث سكان المدينة الأولى وهكذا.

ويكمن الهدف من هذا التصنيف في الكشف عن شكل النظام الحضري في إقليم ولاية سطيف، وأحجام المراكز الحضرية ونمط تراتبها ضمن النظام الحضري خلال الفترة من 1987 إلى 2008م. وبما أن النظام الحضري يتكون من عنصرين أساسيين هما: شبكة المدن ذات الأحجام المختلفة والارتباطات بين هذه المدن، فإن تراتب المراكز حسب نموذج زيف ينظر إلى هذه المدن من حيث الحجم فقط، أما الارتباطات بينها فسنعكش عن جزء منها لاحقاً.

هذا، وتشكل معرفة أحجام المدن من حيث عدد السكان أهمية بالغة ضمن أي نظام حضري، خاصة وأنها ارتبطت بصياغة استراتيجيات التنمية الإقليمية في عديد الدول على غرار فرنسا مثلاً، من خلال الربط بين تراتب أحجام المدن وأقطاب التنمية كأساس للتخطيط المكاني.

إن حجم المدينة، وكما أشرنا له خلال الفصل الأول، ومن خلال تتبعنا لنموذج مدينة سطيف هو ناتج عن تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية... وعلى هذا الأساس، فمن المؤكد وجود تفاوت في أحجام المدن ضمن إقليم معين، لكن الوضع الأمثل أن لا يكون هذا التفاوت بالقدر الذي يؤدي إلى اختلال في التوزيع السكاني، وفروقات صارخة في التنمية.

لهذا، فنموذج زيف يعكس جانب مهم من خصائص النظام الحضري، على الرغم من السلبيات التي يطرحها، باعتباره قاعدة تطبيقية فقط، وعدم وجود أساس نظري كاف، إضافة إلى عدم استيعابه لمجاميع المدن عوضاً عن المدن المنفردة، واعتماده على الأرقام المطلقة، "لكنه يبقى النموذج الأكثر دقة مقارنة بطرق أخرى خاصة فيما يتعلق بحجم السكان المطلوب إعادة توزيعهم بهدف إحداث التوازن المجالي"¹³، حيث أنه يعد مؤشر للانتظام في التوزيع من عدمه، فالنظام الحضري الأقل نضجاً بشكل عام حسب نموذج زيف يبتعد عن قاعدة الرتبة والحجم، بسبب وجود هيمنة حضرية أو أن حجم المدينة الأولى أقل من الحجم النظري المتوقع.

بأنه كلما زاد حجم المراكز الحضرية قل عددها، ثم سينجر Singer سنة 1936م ثم Zief سنة 1941م الذي توصل إلى صياغة القاعدة في علاقة رياضية، وهي القاعدة التي استعملت في عديد الدراسات التطبيقية عبر العالم. لتظهر بعدها الصيغة المعدلة لندارك جوانب النقص في القاعدة بصيغتها الأولى.

¹³ عيون عبد الكريم، المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف، دكتوراه دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2003، ص: 169.

لهذا، فإن هذا النموذج يساعد على بناء تصور مسبق لنوعية وأشكال التدخلات على المجال والتي ستترجمها مختلف المخططات التنموية.

ونظرا لأن المدينة في الجزائر ارتبطت في كثير من الأحيان بالرتبة الإدارية، وشكلت مركز استقطاب ومحور كثير من السياسات. حيث أنه على مستوى ولاية سطيف وخلال كل الإحصاءات السكانية نجد أن جل المراكز الحضرية هي في الواقع مراكز إدارية -مقر الولاية، أو مقر دائرة أو بلدية- باستثناء إحصاء 2008م أين تم تسجيل 03 مراكز ثانوية ضمن الشبكة الحضرية لولاية سطيف، لذلك سنقتصر في دراسة تراتب المراكز العمرانية على مراكز البلديات التي تشكل مجموع 60 مركز عمراني.

إن نمو المراكز العمرانية بصفة عامة والحضرية بصفة خاصة، والذي تم رصده عبر بيانات الإحصاءات العامة لسنوات 1987، 1998، 2008م، سيُسهّم في بناء نظام حضري وتشكيل تراتب للمدن، لهذا فدراسة هيراركية المراكز العمرانية في إقليم ولاية سطيف ستتم من خلال متغير الحجم بالقدر الذي يتيح إدراك دور مدينة سطيف ومختلف مدن الولاية في استقطاب وتنظيم المجال.

حيث، ولتطبيق قاعدة المرتبة والحجم حسب بيانات الإحصاءات سابقة الذكر¹⁴، فقد تطلب الأمر وضع ثلاث جداول مرفقة بثلاث خرائط توضح الحجم السكاني لمراكز البلديات والفارق بين الحجم الحقيقي والنظري حسب نموذج زيف، كما توضح نسبة فارق الحجم بالنسبة لحجم السكان الحقيقي لكل مركز بلدية لإعطاء صورة مجالية عن الاختلالات المسجلة.

يظهر وبصفة عامة من تطبيق قاعدة زيف على مراكز بلديات إقليم ولاية سطيف، أن أحجام أغلب المدن لا تعكس الدينامية الديموغرافية لإقليم الولاية ولا دينامية مدينة سطيف، حيث نجد فوارق كبيرة بين الحجم النظري والحجم الحقيقي للسكان رغم المسار الايجابي الذي يشهده.

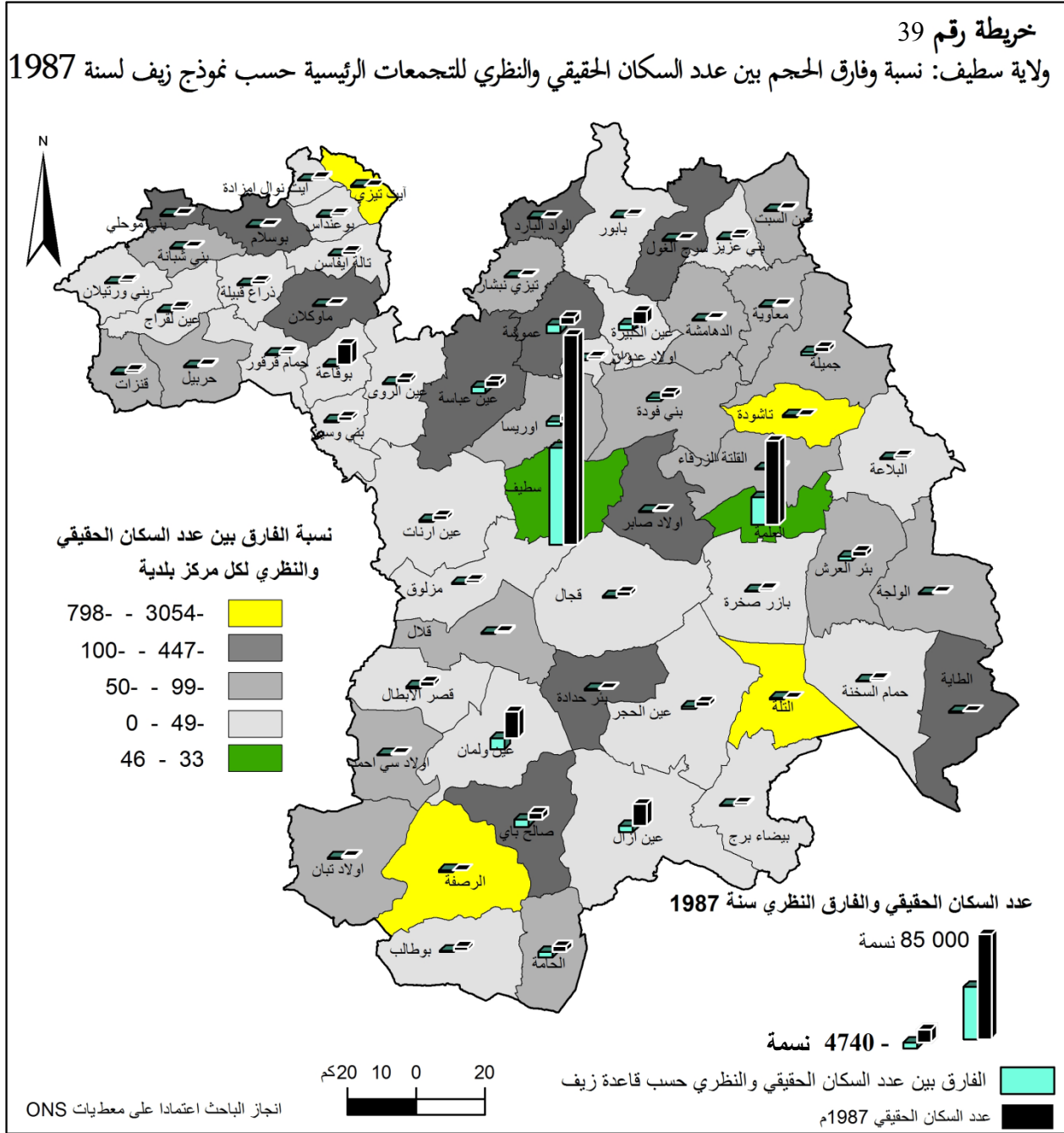
الجدول رقم 23 والخريطة رقم 39 يظهران نتائج تطبيق قاعدة زيف على مراكز البلديات سنة 1987م.

¹⁴ لتطبيق هذا النموذج اتبعنا الخطوات التالية: ترتيب المراكز العمرانية حسب الحجم السكاني ترتيبا تنازليا، إيجاد مقلوب رتبة كل تجمع عمراني، جمع مقاييب الرتب، حساب مجموع سكان التجمعات العمرانية، قسمة مجموع سكان التجمعات العمرانية على مجموع مقاييب الرتب والنتائج سيكون هو حجم السكان النظري للتجمع الأول (المدينة الأولى)، ثم قسمة الحجم النظري للمدينة الأولى على اثنين للحصول على الحجم النظري للتجمع الثاني، وعلى ثلاثة للحصول على الحجم النظري للتجمع الثالث ... وهكذا. حيث نشير هنا إلى أن من أهم مميزات هذه الطريقة أن الحجم الحقيقي لمجموع سكان التجمعات العمرانية هو نفسه الحجم النظري، كما أن هذه الصيغة تعطي نتائج أكثر دقة في تحديد الأحجام النظرية للمراكز العمرانية، عكس الصيغة التقليدية التي تعمل على تضخيم الأحجام النظرية.

جدول رقم (23): تراتب مراكز البلديات حسب قانون المرتبة/الحجم لـ زيف سنة 1987م

مراكز البلديات	المرتبة	مقلوب المرتبة	حجم السكان الحقيقي 1987م	حجم السكان النظري	الفارق بين حجم السكان الحقيقي والمتوقع	نسبة الفارق إلى عدد سكان 1987م
سطيف	1	1	170182	91624	78558	46
العلمة	2	0,5	67933	45812	22121	33
عين ولمان	3	0,333333333	21676	30541	-8865	-41
عين أزال	4	0,25	17749	22906	-5157	-29
بوقاعة	5	0,2	16813	18325	-1512	-9
عين الكبيرة	6	0,166666667	10531	15271	-4740	-45
عموشة	7	0,142857143	6122	13089	-6967	-114
صالح باي	8	0,125	5515	11453	-5938	-108
عين عباسة	9	0,111111111	5085	10180	-5095	-100
الحامة	10	0,1	4839	9162	-4323	-89
أوريسيا	11	0,090909091	4777	8329	-3552	-74
بنر العرش	12	0,083333333	4667	7635	-2968	-64
بني فودة	13	0,076923077	4482	7048	-2566	-57
جميلة	14	0,071428571	4163	6545	-2382	-57
عين الحجر	15	0,066666667	4111	6108	-1997	-49
قصر الأبطال	16	0,0625	3962	5727	-1765	-45
عين أرناط	17	0,058823529	3862	5390	-1528	-40
فجال	18	0,055555556	3755	5090	-1335	-36
عين الروى	19	0,052631579	3739	4822	-1083	-29
بني وسين	20	0,05	3344	4581	-1237	-37
بوطالب	21	0,047619048	3289	4363	-1074	-33
عين لقراج	22	0,045454545	3101	4165	-1064	-34
بني عزيز	23	0,043478261	3042	3984	-942	-31
ذراع قبيلة	24	0,041666667	2933	3818	-885	-30
تالة إيفاسن	25	0,04	2907	3665	-758	-26
مزلق	26	0,038461538	2611	3524	-913	-35
قنزات	27	0,037037037	2244	3393	-1149	-51
بوعنداس	28	0,035714286	2207	3272	-1065	-48
حمام قرقور	29	0,034482759	2201	3159	-958	-44
البلاعة	30	0,033333333	2166	3054	-888	-41
أولاد عدوان	31	0,032258065	2145	2956	-811	-38
بني ورتيلان	32	0,03125	2114	2863	-749	-35
بيضاء برج	33	0,03030303	2017	2776	-759	-38
أيت نوال مزادة	34	0,029411765	1957	2695	-738	-38
حمام السخنة	35	0,028571429	1852	2618	-766	-41
بازر صخرة	36	0,027777778	1851	2545	-694	-37
أولاد تبان	37	0,027027027	1498	2476	-978	-65
بابور	38	0,026315789	1763	2411	-648	-37
حربيل	39	0,025641026	1494	2349	-855	-57
عين السبت	40	0,025	1460	2291	-831	-57
قلال	41	0,024390244	1418	2235	-817	-58
الدهامشة	42	0,023809524	1379	2182	-803	-58
معاوية	43	0,023255814	1364	2131	-767	-56
الولجة	44	0,022727273	1261	2082	-821	-65
القلنة الزرقاء	45	0,022222222	1165	2036	-871	-75
أولاد سي أحمد	46	0,02173913	1139	1992	-853	-75
بني شبانة	47	0,021276596	975	1949	-974	-100
تيزي نيشار	48	0,020833333	956	1909	-953	-100
بني موحلي	49	0,020408163	869	1870	-1001	-115
ماوكلان	50	0,02	815	1832	-1017	-125
بوسلام	51	0,019607843	765	1797	-1032	-135
سرج الغول	52	0,019230769	673	1762	-1089	-162
بنر حدادة	53	0,018867925	624	1729	-1105	-177
الواد الباراد	54	0,018518519	528	1697	-1169	-221
أولاد صابر	55	0,018181818	410	1666	-1256	-306
الطاية	56	0,017857143	299	1636	-1337	-447
الثلة	57	0,01754386	179	1607	-1428	-798
أيت تيزي	58	0,017241379	144	1580	-1436	-997
تاشودة	59	0,016949153	139	1553	-1414	-1017
الرصفة	60	0,016666667	0	1527	-1527	-3054

مصدر الجدول رقم 23: انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات ONS



خلال سنة 1987م بلغ مجموع المراكز العمرانية على مستوى ولاية سطيف 143 مركز منها 09 مراكز فقط ذات حجم أكبر من 5000 نسمة، و08 مراكز فقط لها الصفة الحضرية، حيث أن ما يمكن ملاحظته خلال سنة 1987 هو الاختلال الكبير في تراتب المراكز والذي يظهره الفرق بين الحجم الحقيقي للسكان سواء كان بالنقصان أو بالزيادة عن الحجم النظري، ما يجعلنا نصف نمط أحجام المراكز بغير المتوازن، فنجد أن مدينة سطيف ذات الحجم السكاني بـ 172182 نسمة تزيد عن الحجم النظري بـ 78558

نسمة ما يشكل نسبة 46%، وكذلك مدينة العلمة التي يزيد حجمها البالغ 67933 نسمة بالثلث عن الحجم النظري المقدر بـ 45812 نسمة.

أما بقية المراكز فكلها تقع تحت الخط النظري، وبنقص سكاني عن الحجم المتوقع تراوح بين أقل من النصف إلى أكثر من 07 مرات حجم السكان الحقيقي. وهذا يبين حجم الاختلال وهيمنة مدينة سطيف التي شكلت نظام حضري رأسي، ومختل أيضا، يطبعه نقص واضح في المدن المتوسطة.

خلال سنة 1998م تحولات بارزة طبعت تراتب المراكز في إقليم الولاية يبينها الجدول رقم 24 والخريطة رقم 40 الموالين.

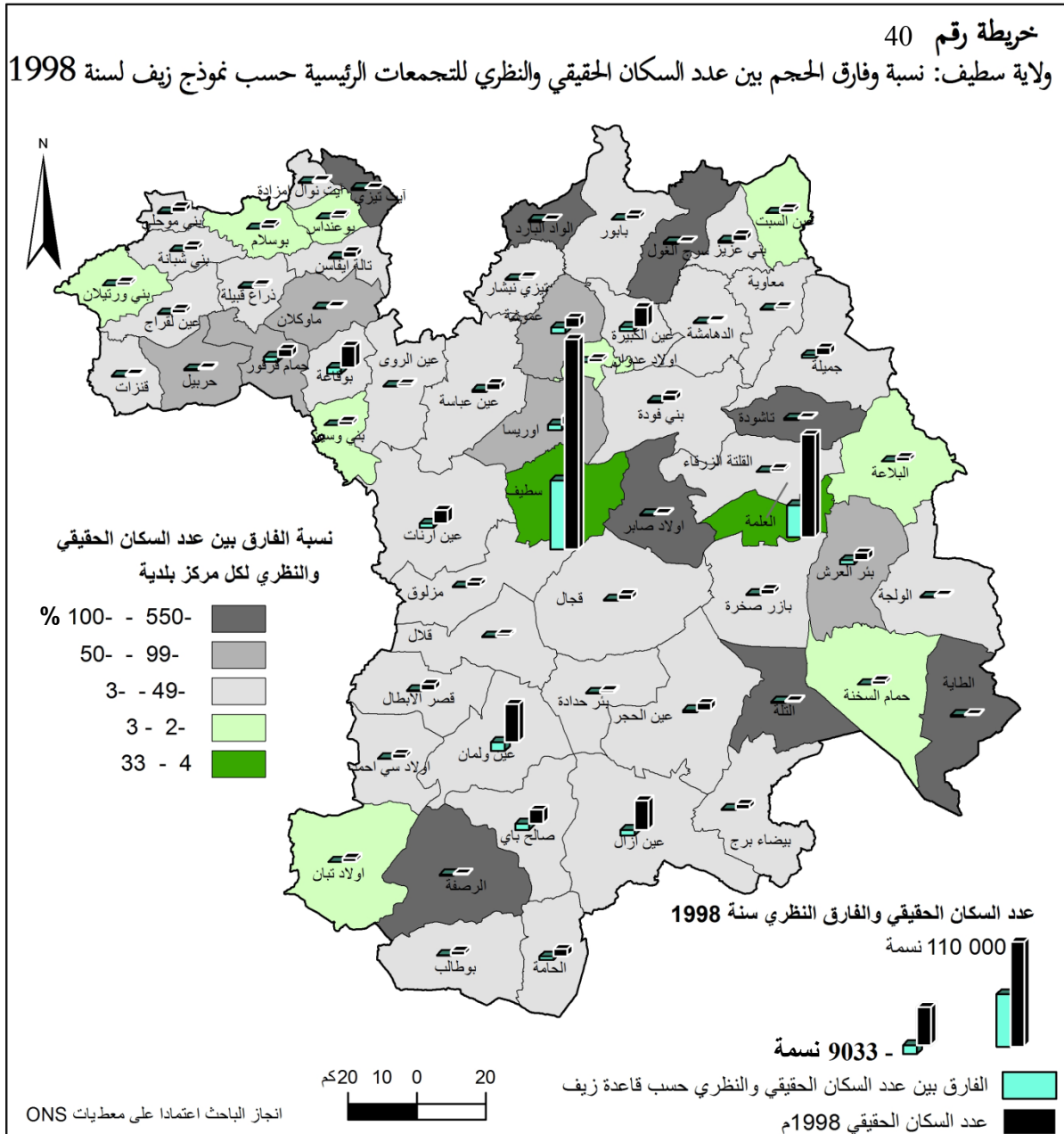
جدول رقم (24): تراتب مراكز البلديات حسب قانون المرتبة/الحجم لـ زيف سنة 1998م

مراكز البلديات	المرتبة	مقلوب المرتبة	عدد السكاني الحقيقي 1998	عدد السكان النظري	الفرق بين عدد السكان الحقيقي والنظري	نسبة الفارق إلى عدد سكان 1998م
سطيف	1	1	214842	144197	70645	33
العلمة	2	0,5	104758	72098	32660	31
عين ولمان	3	0,333333333	39033	48066	-9033	-23
عين أزال	4	0,25	30238	36049	-5811	-19
بوقاعة	5	0,2	22382	28839	-6457	-29
عين الكبيرة	6	0,166666667	20183	24033	-3850	-19
صالح باي	7	0,142857143	14382	20600	-6218	-43
عين أرناط	8	0,125	13694	18025	-4331	-32
عموشة	9	0,111111111	9854	16022	-6168	-63
أورييسيا	10	0,1	8714	14420	-5706	-65
حمام قرقور	11	0,090909091	8169	13109	-4940	-60
بئر العرش	12	0,083333333	7745	12016	-4271	-55
الحامة	13	0,076923077	7694	11092	-3398	-44
جميلة	14	0,071428571	7689	10300	-2611	-34
عين الحجر	15	0,066666667	7527	9613	-2086	-28
عين عباسة	16	0,0625	6956	9012	-2056	-30
بني عزيز	17	0,058823529	6585	8482	-1897	-29
بني فودة	18	0,055555556	6577	8011	-1434	-22
قصر الأبطال	19	0,052631579	6489	7589	-1100	-17
تالة ايفاسن	20	0,05	6077	7210	-1133	-19
بني موحلي	21	0,047619048	5788	6867	-1079	-19
قجال	22	0,045454545	5629	6554	-925	-16
بيضاء برج	23	0,043478261	5134	6269	-1135	-22
بازر صخرة	24	0,041666667	5064	6008	-944	-19
بني شبانة	25	0,04	5047	5768	-721	-14
مزلق	26	0,038461538	4811	5546	-735	-15
بابور	27	0,037037037	4738	5341	-603	-13
عين لقراج	28	0,035714286	4677	5150	-473	-10
أولاد سي أحمد	29	0,034482759	4596	4972	-376	-8
بوطالب	30	0,033333333	4596	4807	-211	-5
عين السبت	31	0,032258065	4521	4652	-131	-3
بوسلام	32	0,03125	4468	4506	-38	-1
البلاعة	33	0,03030303	4444	4370	74	2
بني وسين	34	0,029411765	4262	4241	21	0
أولاد تيان	35	0,028571429	4052	4120	-68	-2
أولاد عدوان	36	0,027777778	3952	4005	-53	-1
حمام السخنة	37	0,027027027	3918	3897	21	1
بني ورتيلان	38	0,026315789	3728	3795	-67	-2
بوعنداس	39	0,025641026	3677	3697	-20	-1
القلنة الزرقاء	40	0,025	3292	3605	-313	-10
قلال	41	0,024390244	2769	3517	-748	-27
تيزي نيشار	42	0,023809524	2628	3433	-805	-31
بئر حدادة	43	0,023255814	2622	3353	-731	-28
معاوية	44	0,022727273	2549	3277	-728	-29
عين الروى	45	0,022222222	2498	3204	-706	-28

تابع للجدول رقم 24

مراكز البلديات	الرتبة	مقلوب الرتبة	عدد السكاني الحقيقي 1998م	عدد السكان النظري	الفرق بين عدد السكان الحقيقي والنظري	نسبة الفارق إلى عدد سكان 1998م
ذراع قبيلة	46	0,02173913	2498	3135	-637	-25
الدهامشة	47	0,021276596	2269	3068	-799	-35
أيت نوال مزادة	48	0,020833333	2132	3004	-872	-41
قنزات	49	0,020408163	2128	2943	-815	-38
الولجة	50	0,02	1970	2884	-914	-46
حربيل	51	0,019607843	1824	2827	-1003	-55
ماوكلان	52	0,019230769	1772	2773	-1001	-56
تاشودة	53	0,018867925	1249	2721	-1472	-118
أولاد صابر	54	0,018518519	1073	2670	-1597	-149
الثلة	55	0,018181818	1072	2622	-1550	-145
الطايا	56	0,017857143	1068	2575	-1507	-141
الرصفة	57	0,01754386	1066	2530	-1464	-137
سرح الغول	58	0,017241379	785	2486	-1701	-217
الواد البار	59	0,016949153	498	2444	-1946	-391
أيت تيزي	60	0,016666667	370	2403	-2033	-550

المصدر: انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات ONS



خلال سنة 1998م، سُجل تراجع في حدة اختلال تراتب المراكز لكن بأقل وضوح، حيث بقيت مدينة سطيف تهيمن على المنظومة العمرانية رغم تراجع حجم الفائض السكاني -الفارق الايجابي بين الحجم الحقيقي والنظري للسكان-، إلا أنه ظل مرتفعا حيث قدر بـ 70645 نسمة، ما يمثل ثلث الحجم الحقيقي لسكان المدينة سنة 1998م.

كما بقيت مدينة العلمة ضمن الرتبة الثانية وبفائض سكاني بلغ 32660 نسمة، وهو أعلى مما سجل خلال سنة 1987م، ما يدل على وتيرة النمو السريعة وقوة استقطاب المدينة في الجهة الشرقية من إقليم الولاية.

كذلك، فإن ما يمكن ملاحظته أيضا خلال سنة 1998م، هو تراجع عدد المراكز التي تبدي فروقات كبيرة بين حجم السكان الحقيقي والنظري، كنتيجة عامة لظاهرة طبعت إقليم الولاية -وكذلك الوطن- وهي توجه السكان للعيش ضمن تجمعات، وهو ما أدى لبروز مراكز بلديات تظهر نوع من التوازن بين الحجم الحقيقي والنظري للسكان على غرار مراكز حمام السخنة، بني وسين، بني ورتيلان، التي سجلت فائض سكاني نظري ضئيل.

غير أنه وخلال سنة 2008م، عاد الاختلال وبأكثر حدة إذا نظرنا إلى أكبر مركز وأصغر مركز بلدي (الجدول رقم 25)، إلا أنه لوحظ تراجع في عدد المراكز التي تسجل نقص سكاني بأكثر من مرة إلى مرتين من 08 مراكز إلى 03 فقط، حيث تدرجوا إلى فئة المراكز التي تسجل نقص سكاني بأقل من مرة واحدة الحجم الحقيقي للسكان.

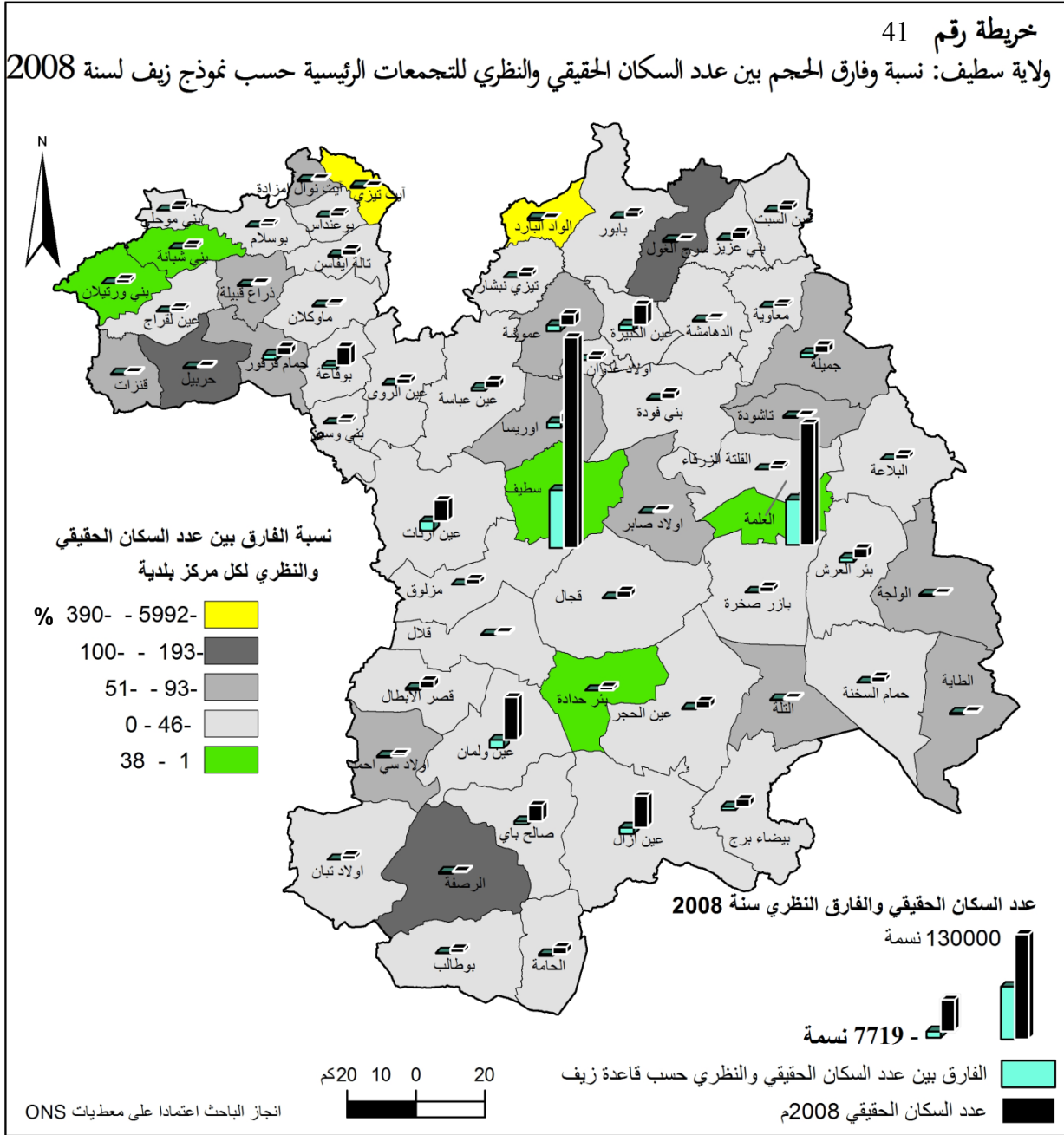
جدول رقم (25): تراتب مراكز البلديات حسب قانون المرتبة/الحجم لـ زيف سنة 2008م

مراكز البلديات	الرتبة	مقلوب الرتبة	عدد السكان الحقيقي 2008	عدد السكان النظري	الفارق بين عدد السكان الحقيقي والنظري	نسبة الفارق إلى عدد سكان 2008م
سطيف	1	1	252127	182754	69373	28
العلمة	2	0,5	145380	91377	54003	37
عين ولمان	3	0,333333333	51207	60918	-9711	-19
عين أزال	4	0,25	37970	45689	-7719	-20
عين أرناث	5	0,2	25315	36551	-11236	-44
عين الكبيرة	6	0,166666667	24075	30459	-6384	-27
بوقاعة	7	0,142857143	22490	26108	-3618	-16
صالح باي	8	0,125	19471	22844	-3373	-17
عموشة	9	0,111111111	13411	20306	-6895	-51
أوريسيا	10	0,1	11848	18275	-6427	-54
بئر العرش	11	0,090909091	11698	16614	-4916	-42
حمام قرقور	12	0,083333333	9433	15230	-5797	-61
جميلة	13	0,076923077	9244	14058	-4814	-52
بيضاء برج	14	0,071428571	9145	13054	-3909	-43
عين عباسة	15	0,066666667	8987	12184	-3197	-36
قصر الأبطال	16	0,0625	8924	11422	-2498	-28
الحامة	17	0,058823529	8634	10750	-2116	-25
عين الحجر	18	0,055555556	8631	10153	-1522	-18
بني عزيز	19	0,052631579	8196	9619	-1423	-17

تابع للجدول رقم 25						
مراكز البلديات	الرتبة	مقلوب الرتبة	عدد السكان الحقيقي 2008	عدد السكان النظري	الفارق بين عدد السكان الحقيقي والنظري	نسبة الفارق إلى عدد سكان 2008م
فجال	20	0,05	8193	9138	-945	-12
بني فودة	21	0,047619048	7665	8703	-1038	-14
تالة إيفاسن	22	0,045454545	7061	8307	-1246	-18
عين السبت	23	0,043478261	6819	7946	-1127	-17
عين الروى	24	0,041666667	6541	7615	-1074	-16
بازر صخرة	25	0,04	6500	7310	-810	-12
حمام السخنة	26	0,038461538	6471	7029	-558	-9
تيزي نيشار	27	0,037037037	6392	6769	-377	-6
مزلق	28	0,035714286	6374	6527	-153	-2
بابور	29	0,034482759	5962	6302	-340	-6
بني موحلي	30	0,033333333	5790	6092	-302	-5
البلاعة	31	0,032258065	5772	5895	-123	-2
بوطالب	32	0,03125	5346	5711	-365	-7
أولاد تبان	33	0,03030303	5322	5538	-216	-4
أولاد عدوان	34	0,029411765	5312	5375	-63	-1
بوعنداس	35	0,028571429	5016	5222	-206	-4
بني وسين	36	0,027777778	4887	5077	-190	-4
القلعة الزرقاء	37	0,027027027	4769	4939	-170	-4
عين لقراج	38	0,026315789	4717	4809	-92	-2
بني ورتيلان	39	0,025641026	4701	4686	15	0
بوسلام	40	0,025	4518	4569	-51	-1
بئر حدادة	41	0,024390244	4512	4457	55	1
بني شبانة	42	0,023809524	4460	4351	109	2
معاوية	43	0,023255814	3931	4250	-319	-8
الدھامشة	44	0,022727273	3058	4154	-1096	-36
ماوكلان	45	0,022222222	2964	4061	-1097	-37
قلال	46	0,02173913	2712	3973	-1261	-46
أولاد سي أحمد	47	0,021276596	2563	3888	-1325	-52
ذراع قبيلة	48	0,020833333	2525	3807	-1282	-51
أولاد صابر	49	0,020408163	2363	3730	-1367	-58
التلة	50	0,02	2035	3655	-1620	-80
الطاوية	51	0,019607843	1928	3583	-1655	-86
أيت نوال مزادة	52	0,019230769	1903	3515	-1612	-85
قنرات	53	0,018867925	1844	3448	-1604	-87
تاشودة	54	0,018518519	1817	3384	-1567	-86
الولجة	55	0,018181818	1722	3323	-1601	-93
حربيل	56	0,017857143	1595	3263	-1668	-105
الرصفة	57	0,01754386	1316	3206	-1890	-144
سرج الغول	58	0,017241379	1074	3151	-2077	-193
أيت تيزي	59	0,016949153	631	3098	-2467	-391
الواد البارد	60	0,016666667	0	3046	-2996	-592

المصدر: انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات ONS

لقد بقيت أغلب مراكز البلديات (أكثر من النصف) تسجل نقص سكاني بأقل من نصف السكان الحقيقي، بما فيها المراكز القديمة والمهمة من حيث الوزن السكاني -عدا سطيف والعلمة- على غرار عين ولمان التي بقيت تحتل الترتيب الثالث في كل الإحصاءات، والتي سجلت نقص سكاني يشهد تفاقم من إحصاء إلى آخر قدر سنة 2008 بـ 9711 نسمة، ونفس الأمر بالنسبة لعين أزال التي تحتل الترتيب الـ 4، وبوقاعة ذات الترتيب الـ 5 خلال إحصاء 1998م، غير أنها في آخر إحصاء سنة 2008م فقدت رتبتها لصالح مدينة عين أرنات وتراجعت للترتيب الـ 7، إضافة إلى عين الكبيرة ذات الترتيب الـ 6 والتي سجلت هي الأخرى نقص سكاني بأقل من نصف السكان الحقيقي (خريطة رقم 41).



غير أنه إذا نظرنا إلى نسبة ما يمثله هذا النقص السكاني من حجم السكان الحقيقي، ندرك واقع آخر، وهو أن هذه المراكز تعرف تراجع في نسبة ما يمثله العجز السكاني، ما يُنبئ عن تشكيلها لمراكز استقطاب، وعن وضع أفضل مستقبلا ضمن المنظومة الحضرية لإقليم ولاية سطيف.

وإذا ما حاولنا ربط تغير رتب المراكز حسب نموذج زيف بالنسبة لسنوات 1987، 1998، 2008م بظاهرة الاستقطاب والتحويلات المجالية التي تعرفها البلديات، يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات المهمة.

فخلال الفترة ما بين 1987م و1998م تراجع تراتب 11 مركزا من المنطقة الجبلية الشمالية، حيث نجد مثلا كل من ذراع قبيلة، فنزات قد تراجع تراتبهما بـ 22 رتبة، فقنرات قد تراجعت من الرتبة 27 خلال سنة 1987م إلى الرتبة 49 خلال سنة 1998م، كما تراجعت كل من مراكز بني وسين، آيت نوال مزادة، حربيل، بوعنداس بفارق من 11 إلى 14 رتبة، بالإضافة إلى عين لقراج، بني ورتيلان، سرج الغول، الواد البارد، ماوكلان، آيت تيزي، التي تراجعت بفارق من 2 إلى 6 رتب.

في مقابل هذا، وضمن نفس المنطقة الجبلية الشمالية، حسنت 9 مراكز من تراتبها خلال الفترة من سنة 1987 إلى 1998م، حيث نجد مثلا مركز بني موحي قد تغير تراتبه من الترتاب 49 خلال سنة 1987 إلى الترتاب 21 خلال سنة 1998م، إضافة إلى بني شبانة، بوسلام، والتي شكلت مراكز استقطاب محلي نتيجة الظروف الأمنية، وتوجه جل السكان نحو التجمع في المراكز القريبة، طلبا للحماية والأمن -وهي نفس الحالة التي شهدتها المنطقة الجبلية الجنوبية (صورة رقم 32)-. ونفس الأمر بالنسبة لـ بابور، عين السبت، تيزي نيشار.



صورة رقم 32 : آراس -جبال بوطالب- على الطريق الرابط بين الرصفة والحامة جنوب الولاية نموذج للقرى المهجورة في المناطق الجبلية خلال الفترة 1987-1998م.

أما بالنسبة لتجمعات حمام قرقور، بني عزيز، تالة إيفاسن، فإضافة لعامل التجمع سابق الذكر، فقد شكلت هذه التجمعات مراكز استقطاب للبلديات المجاورة، بحكم موقعها الجغرافي على طرق وطنية، والانفتاح النسبي الذي تتميز به المنطقة بالنظر لطبيعة المنطقة الجبلية المحيطة.



صورة رقم 33 : الانفراج التضاريسي ضمن إقليم بلدية تالة إيفاسن



صورة رقم 34 : تجمع تيزي نبراهم (تالة إيفاسن) على الطريق الوطني رقم 75 سطيف-بجاية

أما مراكز منطقة أقدام الجبال، فقد شهدت جلها تراجع في تراتبها خاصة مراكز: عين الروى وبنى وسين وعين عباس... باستثناء عين الكبيرة، جميلة، التي حافظت على نفس الترتاب، إضافة إلى مركز أوريسيا الذي تحسن تراتبه برتبة واحدة ومركز تاشودة الذي تحسن تراتبه بـ 6 رتب.

أما منطقة السهول العليا السطايفية، فباستثناء مركز قجال الذي تراجع تراتبه بـ 04 رتب، فإن بقية المراكز إما حافظت على نفس الترتاب على غرار سطيف، العلمة، بئر العرش، مزلق، قلال، أو حسنت من تراتبها على غرار عين أرناط، القلعة الزرقاء، أولاد صابر، وكل هذه المراكز شهدت استقبال أعداد مهمة من الهجرة الوافدة من المناطق الريفية ومراكز منطقة أقدام الجبال والمنطقة الجبلية.

أما بالنسبة لمراكز السهول العليا السهبية فباستثناء الولجة، قصر الأبطال، حمام السخنة، فقد شهدت كل المراكز تحسن في تراتبها في الفترة من 1987م إلى سنة 1998م.

وهكذا، يظهر أنه خلال هذه الفترة 1987م-1998م شكلت مراكز منطقة السهول العليا السهبية والسطايفية مراكز جذب واستقطاب محلي وإقليمي بالنسبة للبلديات المجاورة لها، وحتى من البلديات الأخرى البعيدة نوعا ما.

وخلال الفترة 1998م-2008م، عرف 27 مركز تراجع في تراتبه، أغلبها ضمن المنطقة الجبلية الشمالية والجنوبية، ونفس الأمر بالنسبة لبعض المراكز القريبة من المدن المهمة، على غرار مزلق، بازر صخرة، صالح باي... لكن بتراجع ترواح في معظم المراكز بين رتبة واحدة وخمسة رتب، باستثناء مركز أولاد سي أحمد بالقرب من عين ولمان والذي تراجع تراتبه بـ 18 رتبة، وعين لقراج بـ 10 رتب، وبني موحي بـ 9 رتب.

كما تحسن تراتب 23 مركز سنة 2008م بالمقارنة مع تراتب سنة 1998م، في حدود من 1 إلى 8 رتب، باستثناء تيزي نبشار التي تحسن تراتبها بـ 15 رتبة، حيث انتقل من الرتبة 42 إلى الرتبة 27 وذلك سنة 2008م، وحمام السخنة التي تحسن تراتبها بـ 11 رتبة حيث انتقل سنة 2008م من الرتبة 37 إلى الرتبة 26. ورغم تحسن تراتب مركز أولاد صابر بالقرب من مدينة سطيف، إلا أنه بقي ضمن المراكز الـ 10 الأخيرة، غير أن هذه الوضعية من شأنها أن تتغير بعد أن تم توطيد العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ، والتي منها صيغة البيع بالإيجار AADL للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ضمن برنامج سنة 2013م وما يصاحب ذلك من تجهيزات مرافقة.

كما سجلت 10 مراكز خلال سنة 2008 استقرار في تراتبها، تمثلت أساسا في المراكز التي تحتل الترتاب من 1 إلى 4 وهي سطيف، العلمة، عين ولمان، عين أزال، إضافة إلى عموشة وأوريسيا، ويمكن القول إجمالا أن المراكز الـ 10 الأولى قد حافظت على تراتبها ضمن هذه الفئة منذ سنة 1987م مع وجود بعض الاستثناءات التي يمكن إهمالها.

غير أن الملاحظة البارزة هنا هو عدم وجود تطرف كبير في تغير تراتب المراكز خلال الفترة من سنة 1998م إلى 2008م بالمقارنة مع الفترة من 1987م إلى 1998م، باستثناء المراكز التي شكلت محطات انتقالية ضمن مسار الهجرة، أو تلك التي عرفت إفراغ سكاني ثم عودة جزء كبير من السكان، بعد استناب الأمن وانجاز عديد المشاريع الجوارية.

يظهر وبصفة عامة من خلال دراسة تراتب مراكز البلديات ضمن إقليم ولاية سطيف ما يلي:

- أن هناك ثبات واستقرار إلى حد كبير في تراتب المراكز العشرة الأولى منذ 1987م إلى غاية 2008م، باستثناء تراجع كل من الحامة وعين عباس وارتقاء كل من عين أرناث وأوريسيا. في حين شهدت بقية المراكز تباين وعدم ثبات من حيث التراتب الحجمي.
- ابتعاد شبكة المراكز العمرانية في إقليم ولاية سطيف عن الانتظام والتكامل رغم مسار النضج المتعثر، من خلال التباطؤ المحسوس في نمو مدينة سطيف لكن بنمو سريع لمدينة العلمة التي تتجه نحو تشكيل رأس ثان للهيكल العمراني على مستوى ولاية سطيف، هذا الهيكل الذي انطبع دوما بوجود المدينة الرئيسية، إضافة للنمو المحتشم للمراكز الإقليمية عين ولمان، عين أزال، عين الكبيرة، بوقاعة، ما يدل على أن الوضع يحتاج إلى تدخل لتسريع مسار النضج.
- قلة عدد المدن المتوسطة ما بين 50 و100 ألف نسمة -مدينة واحدة وهي عين ولمان-، بالنظر لفاعلية وحيوية هذه المدن، والتي لا تتوقف على عددها فقط بل بالنظر لقوة ربطها وهيكلتها للمجال على المستوى الإقليمي والمحلي، وبالنظر لدور الوساطة الذي تلعبه في الحد من ظاهرة القفز، وتجاوز التراتب للحصول على الخدمات والاستفادة من التجهيزات التي تتيحها المدن الكبيرة على غرار مدينتي سطيف والعلمة ضمن إقليم الولاية.
- افتقاد المراكز في إقليم ولاية سطيف إلى التوزيع المكاني المنتظم حسب الحجم، وبما يتوافق مع تحقيق تنمية متوازنة، فمدينة العلمة مثلا ثاني أكبر مدينة لا تبعد عن مدينة سطيف إلا بحوالي 25 كم.
- أن السياسات السابقة وتركيز الاستثمارات حول محور الطريق الوطني رقم 05، وغياب الرؤية الإستراتيجية لتنظيم المجال الولائي، كانت عامل أساسي في بلورة هذا النظام الحضري غير المتوازن والمختل إلى حد التطرف أحيانا، كنتيجة للاستقطاب الحاد نحو مدينة سطيف، ومدينة العلمة، هاته الأخيرة التي أصبحت تؤدي أدوار ووظائف مهمة ارتبطت بحجم التجهيزات التي توطنت فيها، وهو ما يظهر من خلال دراسة تراتب المراكز حسب التجهيزات.

2/ تراتب المراكز حسب التجهيزات

إن توسع الظاهرة الحضرية وانتشارها وما صاحبه من تركيز للتجهيزات على اختلافها وتنوعها تحت مبرر الوفورات الاقتصادية، أدى لاعتبار المدينة على أنها مكان لجذب مختلف التدفقات، وهو ما عمل على تكون ظواهر الاستقطاب، وأصبحت المدن ومن خلال مختلف الشبكات التي تمنحها الديناميكية والحركية تساهم في هيكلية المجال وعلى جميع المستويات من خلال مختلف التدفقات المالية، الثقافية، المعلوماتية، لذلك فالمدينة ليست معزولة وتتطور بشكل متبادل، وهو ما عمل على ظهور المدينة الإقليم التي تحدها شبكات التدفقات، وهو الأمر الذي أظهر الحاجة إلى الدراسة الإقليمية الشاملة، وتحديد التفاعلات الإقليمية بين المدينة وإقليمها وبين المدن الأخرى، ولهذا فالهيمنة الحضرية التي تتميز بها مدينة ما تظهر من خلال ما توفره هذه المدينة من خدمات نادرة وذات مستوى عالي، وهي من أهم مؤشرات تصنيف المراكز الحضرية، خاصة في ظل قدرة الحوضرة أو القطبية على إنتاج الفعالية الاقتصادية¹⁵.

لهذا فدور المدن في تنظيم المجال وإحداث ديناميات في مستويات مختلفة، يجعل من التجهيزات أحد أهم المعايير في تصنيفها، ذلك أن الحجم السكاني لمدينة ما، ورتبتها الإدارية، لا يعني دائما وجود مكانة ودور لهذه المدينة في استقطاب وتنظيم المجال.

لهذا سيكون لتصنيف المدن من حيث عدد التجهيزات أهمية بالغة في تحديد دور مدينة سطيف ضمن المجال الولائي، والأدوار التي يمكن أن تلعبها بقية المدن، فهذه التجهيزات والتي ستؤدي إلى وظيفة تقوم بها المدينة ستشكل أساس مهم في معرفة توجهات السكان، وفي تحديد علاقات المدينة ومجالات نفوذها.

إن حجم التجهيزات يختلف من مدينة إلى أخرى، ومن مركز عمراني إلى آخر، تبعا لمجموعة من العوامل، وهو ما يؤدي إلى تكون فروقات بين المدن والمراكز، تجعل من بعض المدن ذات تجهيز متنوع وكبير، ما سيمكنها من توفير خدمات لسكانها وللمناطق المجاورة، ويقودها هذا لتشكيل قطب حضري يمارس جاذبية كبيرة على المجال الموجود فيه، عكس المدن والمراكز الأخرى ذات التجهيز المحدود التي ستكون تحت تأثير جاذبية الأقطاب الحضرية القوية، فتظهر مشكلة النزيف السكاني، الذي كما رأينا سابقا في الفصل الثالث أن عديد البلديات والمراكز تعاني منه.

¹⁵ Pouyane G., *Forme urbaine et mobilité quotidienne*, thèse de doctorat en sciences économiques, université Montesquieu bordeaux 5, p :5-6.

ولمعرفة تراتب المدن والمراكز حسب درجة التجهيز، سيتم انجاز مصفوفة تتضمن تصنيف المراكز حسب مستوى وطبيعة التجهيزات الموجودة، حيث تم تجميع هذه الأنشطة والتجهيزات ضمن مجموعات شملت إجمالاً 33 متغير¹⁶، وسنقتصر فقط على 60 مركز بلدية.

ونظراً لأن المعطيات المتوفرة على مستوى مديرية البرمجة والتخطيط لولاية سطيف لا تتيح إمكانية حصر تجهيزات مراكز البلديات -التي اعتمدها الباحث- بدقة، لأنها شاملة لكل الإقليم الإداري للبلدية، والذي من الممكن أن يضم عدة تجمعات ثانوية، سواء شبه ريفية أو ريفية أو حتى حضرية، تتوفر بدورها على تجهيزات خدمتية على غرار إبتدائيات، إكماليات وحتى ثانويات، قاعات علاج، عيادات متعددة الخدمات، دور للثقافة... وهو ما يمكن أن يعطي للبلدية درجة تجهيز معينة لا تعبر عن واقع مركز البلدية، لذلك سوف نعتمد على معطيات الديوان للإحصاء وندعمها بإحصائيات مديرية البرمجة والتخطيط DPSB.

ونشير هنا أننا انطلقنا من المصفوفة التي أنجزها الباحث معبد سفيان بالاعتماد على بطاقات التجهيز التي تم إعدادها من طرف أعوان الإحصاء لسنة 2008م¹⁷، حيث اتبع الطريقة المتعارف عليها عبر تمثيل مختلف التجهيزات الإدارية، التعليمية، الصحية، الثقافية... الموجودة في التجمعات العمرانية -مراكز البلديات- لإقليم ولاية سطيف على محور الفواصل، ثم تمثيل تراتب كل مدينة أو مركز ضمن تجهيز معين على محور الترتيب، بحيث في حالة غياب التجهيز يمثل برقم 0 (يعني غير موجود)، وفي حالة وجود تجهيز معين في مركز ما فإنه يمثل برقم أكبر من أو يساوي 01، وهذا يعني وجود التجهيز وفي نفس الوقت يدل على العدد الإجمالي لوحدات هذا التجهيز ضمن هذا المركز.

وعلى اعتبار أن مصفوفة الباحث معبد سفيان سابقة الذكر قد تضمنت 25 متغير (أنواع التجهيزات المختارة)، وحتى تظهر الفروقات في التجهيز بين المدن وخاصة تلك التي تحتل المراتب الـ 10 الأولى من حيث الوزن الديموغرافي، نشير هنا أننا أضفنا إلى هذه المصفوفة 08 تجهيزات مهيكلة والتي عادةً ما تتواجد في مراكز البلديات والتي تضمنتها الحولية الإحصائية لسنة 2016م وهذه التجهيزات هي: معاهد التكوين المهني، المؤسسات الخاصة للتكوين المهني، مسبح أولمبي، مسبح نصف أولمبي، أسواق الجملة، الأسواق الأسبوعية، أسواق الماشية، الفنادق. ليصبح مجموع التجهيزات التي تضمنتها

¹⁶ انظر الملحق رقم 10، ص: 435.

¹⁷ معبد سفيان، مرجع سابق، 202.

المصفوفة التي أنجزت هو 33 تجهيز، كما نشير أيضا أننا قمنا بتحيين المعطيات المتعلقة بالتجهيزات التالية: الجامعات وعدد مراكز التكوين المهني حسب إحصائيات 2016م.

ورغم ما يظهر من أن هذه الطريقة تشوبها عيوب منهجية خاصة فيما تعلق بالسنوات المختلفة للبيانات الإحصائية، إلا أن ما شجعنا على ذلك هو غياب المعطيات المَحِينَة المتعلقة بمراكز البلديات، وكذلك عدم اختلال الترتاب بين المصفوفة الأولى بـ 25 تجهيز لسنة 2008م للباحث معبد سفيان والمصفوفة الثانية بـ 33 تجهيز، إضافة إلى ما ذكرناه سابقا من وضوح الفروقات في التجهيز بين المراكز الـ 10 الأولى من حيث الحجم السكاني.

وهكذا، وبعد أن تُرتب المدن والمراكز العمرانية تنازليا حسب عدد التجهيزات التي تتوفر عليها، ستظهر المراكز ذات التجهيزات والمهيكله للمجال، والتي من المرجح أن تمنحها وضع الهيمنة والسيادة المجالية، سواء على مجمل إقليم الولاية بالنسبة لبعض المراكز، أو على جزء منه بالنسبة لمراكز أخرى. الطريقة السابقة سمحت باستخراج 6 مستويات للمدن والمراكز العمرانية حسب درجة تجهيزها وهي:

المستوى الأول:

يضم مدينة واحدة، حيث كان للعامل الجغرافي والتاريخي الأثر الواضح في انفراد مدينة سطيف بهذا المستوى من التجهيز والذي بلغ 277 تجهيز، فالوظيفة الإدارية القديمة لمدينة سطيف منذ العهد الاستعماري، كونها مركز لبلدية كاملة الصلاحيات، إضافة إلى الحجم السكاني المهم الذي تطور بشكل ملحوظ منذ الفترة الاستعمارية بالنظر للخدمات التي كانت تقدمها المدينة لمجل إقليم الولاية، الذي طبعته الحياة الريفية إلى غاية سنة 2008م.

كل هذه العوامل وأخرى، جعلت من مدينة سطيف تنصدر مدن الولاية من حيث درجة التجهيز، وأهم ما يميز هذه التجهيزات هو: التنوع، وأنها ذات مستوى عالي خاصة بالنسبة للجامعة ذات الإشعاع الجهوي وحتى وطني في بعض التخصصات المتوفرة على مستوى الجامعة، المستشفى الجامعي الذي يقدم خدمات ليس فقط لسكان الولاية بل كذلك للولايات المجاورة، هذا فضلا عن معاهد التكوين المتخصصة، البنوك، الفنادق، الملاعب، ودور الثقافة والمسرح....

المستوى الثاني:

يضم هذا المستوى أيضا مركز واحد فقط، وهو مدينة العلمة، والتي بلغ إجمالي عدد التجهيزات بها 152 تجهيز، وهذا الكم المعتبر من التجهيزات يرجع كذلك إلى موقع المدينة على محور الطريق الوطني رقم 05 ذو الأهمية الاقتصادية الكبيرة، إضافة إلى كونها مركز استعماري، ومنطقة تركيز للمعمرين الأوربيين، ما جعل توطن التجهيزات بها له بعد تاريخي ولا يرتبط فقط بفترة الاستقلال.

وبالنظر لوتيرة نمو المدينة -التي وقفنا عليها في الفصل الثالث- والتباطؤ الملحوظ في نمو مدينة سطيف، إضافة لافتكاك المدينة لتجهيزات مهمة ذات بعد جهوي كانت في وقت سابق حكر على مركز الولاية على غرار مؤسسات التعليم العالي...، كل هذا من شأنه أن يعزز درجة تجهيز المدينة مستقبلا، حيث أن مدينة سطيف تتفوق على مدينة العلمة في توفرها على الإدارات المركزية وكذلك فيما يتعلق ببعض التجهيزات ذات المستوى العالي. غير أنه وفي نطاق تعزيز اللامركزية على المستوى المحلي، وتوجه الدولة نحو ترقية بعض البلديات إلى ولايات منتدبة على مستوى بعض المناطق من الوطن، فمن شأن هذه السياسة أن ترتقي بمدينة العلمة من حيث تجهيزات المستوى العالي تبعا لتطور الحجم السكاني، وقوة تمثيل المدينة على مستوى أجهزة التخطيط وإصدار القرار سواء على مستوى الولاية أو الوطن ككل، وهذا العامل الأخير أظهر التحقيق الميداني أنه مهم في ارتقاء بعض المراكز رغم أنه لا يحمل صبغة عقلانية تخضع لمتطلبات نجاح عملية التخطيط الإقليمي.

المستوى الثالث:

يضم هذا المستوى 4 مراكز هي في الواقع مراكز استعمارية قديمة، وعرفت الظاهرة الحضرية منذ 1966م بالنسبة لمدينتي عين ولمان وبوقاعة، ومنذ 1977 بالنسبة لمدينة عين أزال، و فقط منذ 2008م بالنسبة لمدينة عين أرناط، هاته الأخيرة التي تجاوزت بوقاعة وعين أزال من حيث مستوى التجهيز، رغم أقدمية هذه المراكز سواء من حيث الرتبة الإدارية أو من حيث اكتسابها للوضع الحضري.

وتتوفر هذه المراكز على تجهيزات تراوحت بين 64 تجهيز على مستوى بوقاعة، 67 بعين أزال، 68 بعين أرناط، و 77 على مستوى عين ولمان، وهذه المراكز تقدم خدمات أساسية ومهمة لسكانها ولسكان البلديات المجاورة كما تتوفر على عدد محدود من الخدمات ذات المستوى العالي.

المستوى الرابع:

يضم هذا المستوى 09 مراكز تراوح عدد التجهيزات بها من 32 إلى 51 تجهيز، وهي كآلاتي مرتبة من الأكثر إلى الأقل تجهيز: صالح باي، عين الكبيرة، حمام قرقور، عموشة، عين الحجر، بني عزيز، بني ورتيلان، جميلة، عين عباسة، وكلها تشكل مراكز قريبة من مدن المستوى السابق باستثناء بني عزيز في الشمال الشرقي وبني ورتيلان في الشمال الغربي، إضافة إلى عين الكبيرة التي ورغم أنها تمثل أكبر مدينة في الجزء الشمالي الشرقي من إقليم الولاية، إلا أنها لم تصل بعد من حيث درجة التجهيز حتى تصنف مع المدن الإقليمية التي ضمها المستوى الثالث.

تجهيزات وخدمات هذا المستوى مماثلة تقريبا لتجهيزات المستوى السابق، خاصة بالنسبة للمراكز الأولى ضمن هذه الفئة، إلا أنها أقل وزنا وتأثيرا من حيث عدد السكان الذين تخدمهم، باستثناء عين الكبيرة التي تتوفر على بعض التجهيزات المهمة ذات الإشعاع القوي على البلديات المجاورة، على غرار المؤسسة الاستشفائية، المحكمة، البنوك... إلا أن الوزن السكاني الضعيف، ونشأة وتطور المركز العمراني المجاور عين الطويلة، كان له تأثير في نقص التجهيزات من حيث العدد وليس من حيث النوع بالمقارنة مع تجمعات المستوى السابق.

ما يمكن الإشارة له أيضا، هو أن مركز عين الحجر ضمن منطقة السهول العليا السهبية، وعين عباسة ضمن منطقة أقدام الجبال، فاقا من حيث تجهيزاتها مقرات دوائر سواء ضمن هذا المستوى نفسه-أساسا عين الحجر- أو ضمن المستويين الذين سنذكرها لاحقا، وهذا يبين أهمية كل من عامل الموقع الجغرافي والانفتاح على المناطق المجاورة والحجم السكاني في ظهور التجهيزات وتطورها من حيث النوع والكم.

المستوى الخامس:

تراوح عدد تجهيزات هذا المستوى ما بين 16 و30 تجهيز، حيث ضم 21 مركزا وهي على التوالي حسب درجة التجهيز: بئر العرش، رأس الماء (بلدية قجال)، بوعنداس، بابور، تالة إيفاسن، تيزي نبشار، عين لقراج، بيضاء برج، بني فودة، بني شبانة، عين الروى، الحامة، فنزات، بوطالب، بئر حدادة، بلاعة، عين السبت، معاوية، القلثة الزرقاء، بازر صخرة، حمام السخنة، وهي كلها مراكز بلديات باستثناء بئر العرش، قجال، بوعنداس، بابور، فنزات، حمام السخنة، التي تمثل مراكز دوائر، وعلى الرغم من ضعف تجهيزها، إلا أن بعض المراكز تحتوي على تجهيزات مهمة مثل مستشفى التدليك والتأهيل الحركي بـ رأس الماء (قجال)، والبعض الآخر منها يحتوي على مراكز للتكوين المهني، مراكز بريد، مقرات أمن،

ملاعب، قاعات علاج، دور الثقافة... غير أنها لا تتوفر كلها في مركز واحد، وهذا ما يجعلها تعتمد على مراكز أخرى تتمثل في مدن المستويات سابقة الذكر.

المستوى السادس:

بلغ عدد مراكز هذا المستوى 24 مركزا كلها مقرات بلديات، باستثناء ماوكلان التي تمثل مقر دائرة، وشمل هذا المستوى مراكز: سرج الغول، الواد البارد، ماوكلان، بوسلام، ذراع قبيلة، آيت نوال مزادة، آيت تيزي، بني موحلي، حرييل، على مستوى المنطقة الجبلية الشمالية. ونجد تاشودة، الدهامشة، أولاد عدوان، الأوريسيا، بني وسين، ضمن منطقة أقدام الجبال. وفي السهول العليا السطايفية نجد مراكز: قلال، أولاد صابر، مزلق. وعلى مستوى منطقة السهول العليا السهبية نجد: الولجة، التلة، الطاية، قصر الأبطال. وفي الأخير نجد مراكز أولاد سي أحمد، الرصفة، أولاد تبان، ضمن المنطقة الجبلية الجنوبية. وقد تراوح تجهيز مراكز هذا المستوى من 8 إلى 15 تجهيز، تغلب عليها المؤسسات التعليمية (ابتدائيات، اكماليات)، والمؤسسات الدينية (مساجد)، مقرات الدرك، كما نجد في بعض المراكز منها قاعات علاج، دار شباب... إلا أن الصفة الغالبة على هذه المراكز هو ضعف التجهيز.

وهكذا، يظهر جليا بعد دراسة توزيع التجهيزات واستخراج المستويات، سيطرة مدينة سطيف التي تتوفر على تجهيزات مهمة كمًّا ونوعًا عززت هيمنتها على المجال، كما يبرز التباين الواضح والكبير بين مراكز المستويات الأولى (سطيف) والثاني (العلمة) والثالث (عين ولمان، عين أرناط، عين أزال، بوقاعة)، وهذا يقود لنشأة وتكون السيادة الحضرية وانتشار ظاهرة الاستقطاب الحاد ضمن مجمل إقليم الولاية.

كذلك، ورغم الارتباط الواضح بين الرتبة الإدارية ودرجة التجهيز، إلا أن هذا المعيار غير محترم دائما، فهناك مراكز بلديات تتفوق من حيث التجهيز على مراكز دوائر إدارية، كما توجد فروقات كبيرة بين مراكز الدوائر نفسها، وبين مراكز البلديات فيما بينها، إضافة لوجود مراكز ثانوية - لم نتناولها بالدراسة لكن بحكم اطلاع الباحث على المجال المدروس - أكثر تجهيزا من عديد مراكز البلديات، وحتى من بعض مراكز الدوائر خاصة تلك الواقعة في شمال الولاية ذو الطابع الجبلي.

وإذا عقدنا مقارنة بين المراكز فيما يتعلق بالتراتب الحجمي والتراتب حسب التجهيز، فإننا نجد تطابق بالنسبة لمدن سطيف، العلمة، عين ولمان، كما نلاحظ تفوق عين أرناط في تجهيزها على عين أزال هاته الأخيرة التي تفوقها حجما سكانيا وفي طريقها لتصبح مدينة متوسطة، كما أن بوقاعة تفوق في

تجهيزاتها مدينة عين الكبيرة بالنظر لأن الأولى من المفترض أن تخدم عدد بلديات أكبر من العدد الذي استخدمه عين الكبيرة.

هذه الاعتبارات ستبرز أكثر من خلال الجدول الموالي رقم 26 الذي يبرز التباين الملاحظ بين درجة تراتب المركز من حيث الحجم وتراتبه من حيث التجهيز، والذي يمكن من خلاله أن تتضح لنا بعض الجوانب غير الظاهرة في واقع ودرجة التجهيز على مستوى المراكز، وسنقتصر على إبراز الفروقات الكبيرة فقط دون البسيطة منها رغم كثرتها.

جدول رقم 26: التباين بين التراتب الحجمي والتراتب حسب التجهيز لبعض المراكز سنة 2008م

التراتب الحجمي	تراتب التجهيز	المركز	التراتب الحجمي	تراتب التجهيز	المركز
30	49	بني موحي	10	40	أوريسيا
33	48	أولاد تبان	14	24	بيضاء برج
35	19	بوعنداس	16	46	قصر الأبطال
36	50	بني وسين	17	27	الحامة
38	23	عين لقراج	18	12	عين الحجر
39	14	بني ورتيلان	20	18	رأس الماء/قجال
42	25	بني شبانة	25	35	بازر صخرة
43	33	معاوية	26	36	حمام السخة
48	58	ذراع قبيلة	28	41	مزلق
53	28	قنزات	29	20	بابور
57	38	الرصفة	30	49	بني موحي

المصدر: إنجاز الباحث بالإعتماد مصفوفة التجهيز والتراتب الحجمي للمراكز

إن ما يلفت النظر عند التمعن في تصنيف المراكز حسب التجهيزات، هو أن كل مراكز بلديات السهول العليا السطايفية ذات تجهيز دون المتوسط وأحيانا ضعيف باستثناء سطيف، العلة، عين أرناط، على الرغم من أنها ومن خلال ما تبين من الدراسة السكانية في الفصل السابق شكلت مجالات استقطاب، أظهرها التطور السكاني ومعدلات نمو هذه البلديات، حيث من الجدول السابق رقم 26 وكمثال على ذلك نجد مركز أوريسيا الذي شهد نمو سكاني كبيرا ويحتل المركز الـ 10 من حيث الحجم السكاني، لكن من حيث التجهيز جاء في المركز الـ 40، الأمر نفسه ينطبق على مراكز مزلق، بازر صخرة، وهو

ما يسمح لنا بالقول، أن هذه المراكز وبلدياتها تعتمد بشكل شبه كلي على المراكز الثلاثة الأكثر تجهيزاً سابقة الذكر -سطيف، العلمة، عين ولمان-¹⁸.

وهكذا، فالحجم السكاني للمركز العمراني لا يعني دائماً درجة تجهيز معينة، حيث، يظهر هذا كذلك على مستوى مراكز أخرى ضمن منطقة السهول العليا السهبية، على غرار قصر الأبطال ذات الترتاب الحجمي 16 لكن من حيث التجهيز جاءت في الرتبة 46 لأنها قريبة من مركز عين ولمان الأكثر تجهيزاً على مستوى المنطقة. وكذلك الأمر بالنسبة لبعض مراكز المنطقة الجبلية الشمالية على غرار بني موحي القريبة من مركز بني ورتيلان. وأيضاً في المنطقة الجبلية الجنوبية على غرار الحامة القريبة من مركز عين أزال، حيث أن عامل قرب بعض المراكز من مراكز أكثر تجهيزاً منها يؤدي إلى نقص التجهيز بها.

العكس تماماً نجده في مراكز أخرى، فرغم حجمها السكاني القليل إلا أنها جاءت من حيث التجهيز في مراتب متقدمة، وهذا يدل على أمرين إما أن البلديات التي بها هاته المراكز ذات معدل مرتفع للسكن المبعثر والتجمعات الثانوية الصغيرة على غرار الرصفة، عين الحجر، عين لقراج... أو أن المركز يراد له من قبل المخططين أن يلعب دور في استقطاب السكان، على غرار مركز بني ورتيلان الذي جاء من حيث الترتاب الحجمي في الرتبة 39 لكن من حيث التجهيز جاء الرتبة الـ 14، وكذلك الأمر بالنسبة لبوعنداس، بابور...

يتضح أن هناك تداخل لمجموعة من العوامل في تحديد مراكز الاستقطاب ووزنها وأهميتها والمتوقع منها في عملية تنظيم المجال، حيث، إضافة إلى العوامل التي أشرنا لها سابقاً فيما يتعلق بالموقع الجغرافي، التاريخ، الحجم السكاني، التراكم، نجد كذلك عنصر التخطيط الذي تدخل في كثير من الأحيان في توجيه السياسة العامة لتنظيم المجال، وتوطين التجهيزات في بعض المراكز بعينها دون غيرها.

إن هذا يقودنا لتحديد دور هذه المراكز خاصة مراكز المستوى الثالث والرابع من حيث قدرتها على استقطاب وتنظيم المجال المحلي، أو أن سكان بلديات هذه المراكز من المستويات متأخرة التجهيز (المستوى الخامس والسادس) تتجاوز مراكز المستوى الثالث والرابع إلى مراكز المستوى الأول والثاني للحصول على الخدمات. إن هذا الأمر يُظهر الحاجة إلى تحديد مدى تأثير كل مركز وتقدير أهميته في تشكيل هيكل وصورة المجال الولائي السطايفي وهو ما سنعمل على إظهاره فيما سيأتي من هذا البحث.

¹⁸ غير أنه ينبغي الحذر في القبول التام بهذه الوضعية، حيث أن مركز عين أرناات شهد نمو سكاني مطرد وكانت معدلات نمو سكانه مرتفعة جداً طيلة الفترات السابقة كما بيناه خلال الدراسة السكانية، إلا أنه أصبح الآن يحتل المركز الخامس من حيث الحجم السكاني، لكن في المقابل، عرف -وخاصة في العشرينين الأخيرتين- تطور في عدد التجهيزات الذي بلغ 65 تجهيز، وهو في طريقه لتتويع هياكله، لذلك من المرجح جداً أن تعرف هذه المراكز نفس المسار.

خلاصة الفصل:

بعد تحليل خصائص تنظيم الشبكة العمرانية والحضرية لولاية سطيف، من حيث تصنيفها وتراتبها، يمكننا القول أن الشبكة الحضرية لولاية سطيف لم تتضح بعد من حيث التسلسل والتراتب والترابط رغم وجود أساس ذلك، وهو شبكة من المدن موزعة على كامل الإقليم الولائي، فوجود مثل هذه الشبكة يقتضي وجود تكامل بين المدن، من خلال العلاقات المترتبة التي تربط بينها بشكل يجعل المراكز المحلية الصغيرة ترتبط في البداية بالمراكز الموالية في الترتيب ثم المراكز الأعلى وهكذا.

حيث يظهر أن أغلب التجمعات العمرانية في إقليم الولاية سترتبط في كثير من الحالات مع مدينة سطيف بالدرجة الأولى، ثم مع مدينة العلمة بدرجة ثانية، أكثر من ارتباطها بالمدن الإقليمية الأخرى على غرار عين ولمان، عين الكبيرة، بوقاعة، عين أزال... مما ساهم في تحجيم دور هاته الأخيرة كأقطاب للتوازن وتنظيم المجال الولائي.

كما ظهر أن سياسة التنظيم المجالي لتجمعات الشبكة العمرانية على مستوى ولاية سطيف، لم تأخذ بعين الاعتبار -على الأقل في وقت سابق- عملية تنظيم الشبكة العمرانية كهدف ووسيلة في نفس الوقت لتحقيق غاياتها، رغم أن هذا الأمر كان له مبرراته وسياقاته الاقتصادية والسياسية.

حيث بقيت تجمعات الشبكة العمرانية في إقليم الولاية تخضع بشكل كبير للمدينة الرئيسة سطيف، في ظل غياب دور أساسي وفاعل للمدن المتوسطة والصغيرة، والتي انعكس ضعف تجهيزها وغياب قاعدة اقتصادية بها سلبا على مكانتها، فالمنظومة الحضرية على مستوى الولاية يتضح أنها لا تزال تشكو من عديد النقائص التي تقف عائق في وجه نضجها واكتمالها.

كما يظهر أن هذه المدن الصغيرة ضمن الإقليم الواسع لولاية سطيف تشهد تراجع في تراتبها الحجمي، وهو ما انعكس على تراتبها من حيث التجهيز -وبالتالي دورها- لصالح مدن أخرى قريبة من مدينة سطيف على غرار عين أرناط، التي ما فتئت تستحوذ على عديد المنشآت الاقتصادية والخدماتية... هذا فضلا على أن المدن المنتظر منها تنشيط الحياة الإقليمية شمال الولاية على غرار مدن بوقاعة، عين الكبيرة- وهي مدن صغيرة-، وكذلك في جنوب الولاية على غرار عين ولمان -مدينة متوسطة-، وعين أزال التي من المرجح الآن أنها أصبحت مدينة متوسطة، فهذه المدن مازالت لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب من حيث التجهيز.

هذه الوضعية، من شأنها أن تخلق مجال جذب واستقطاب مترابط وديناميكي تقوده مدينة سطيف والمراكز القريبة المحيطة بها، وهو ما يحتم التدخل لإعادة تنظيم أدوار المدن والمراكز على مستوى إقليم الولاية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، والتقليل من حدة الاستقطاب الذي يعبر دائماً عن اختلال في العلاقات الوظيفية بين المراكز والمدن.

غير أن تأكيد هذه الأهمية التي أصبحت تحتلها سواء مدينة سطيف أو المدن الأخرى، يحتاج إلى تحليل خصائص العلاقات المجالية من حيث المحتوى والدور، عبر تحديد مجالات إشعاع المدن ومناطق نفوذها، وهو ما يمكننا من استيضاح مدى قدرة كل مدينة على استقطاب مجالها، وبالتالي تحديد الاختلافات في قدرة المدن على الاستقطاب والإشعاع، الأمر الذي يتيح وضع تراتب لها حسب مناطق النفوذ، وهو ما سيظهر في الفصل الموالي الذي سيتناول بالدراسة والتحليل مجالات نفوذ المدن.

الفصل الخامس

أشكال وصيغ تنظيم المجال من قبل

المدن

مجالات النفوذ ومناطق الإشعاع

كان للنمو الحضري وتوسع وانتشار الظاهرة الحضرية على مستوى إقليم ولاية سطيف، انعكاسات وتأثيرات عديدة على البنى الاجتماعية والاقتصادية، والتي ساهمت في اتخاذ التنظيم المجالي أبعاداً جديدة، ذلك أن الأنشطة والخدمات الحضرية أصبح لها دور أساسي في هذا التنظيم، بحكم زيادة ضرورة الحصول على الحاجيات الاستهلاكية المتعددة والتمتع بالخدمات المتنوعة التي ما فتأت تتعاضد، ونظراً للارتباط الوثيق بين تنوع الأنشطة ومستوى الخدمات بخصوصيات مواقع ومواضع المدن وتراتبها، فإن تحركات السكان أصبحت أكثر أهمية وأكثر سهولة في ظل توفر وسائل النقل وانتشار واسع لاستعمال السيارة.

غير أن دور المدن قد يتجاوز تلبية الحاجات الاستهلاكية للسكان إلى نشر قيم الحداثة والحياة الحضرية في الأرياف والمراكز العمرانية الصغيرة، مما يؤدي إلى شكل جديد من العلاقات قد لا تحترم التراتب والتنظيم الذي يطبع المجال في الحالات العادية، وهو ما يؤكد عمر بلهادي، فالبنى المجالية من هذا المنظور ليست سوى التعبير المجالي عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

إن مختلف العلاقات المجالية التي ستطبع المجال وتعطيه مميزاته الخاصة به تؤكد على وجود عمليات تنقل سواء مادية أو لا مادية كما أشرنا له في الفصل الأول من هذا البحث، حيث أن إدراك ومن ثم تحديد اتجاهات هذه التدفقات يمكن أن يعطي صورة أكثر وضوحاً عن كل مدينة وما هي المناطق الواقعة ضمن مجال جاذبيتها وإشعاعها، وليس هذا فحسب، بل ستمكننا هذه العملية من دراسة أشكال وصيغ تنظيم المجال من قبل المدن، من خلال إبراز طبيعة العلاقات بين المدن والمناطق الريفية من جهة، وبين المدن ببعضها البعض.

إن ما يجعل تحديد اتجاهات الاستقطاب والتدفقات ذات خصوصية متميزة في ولاية سطيف، كون إقليم الولاية يجمع بين النشاط الصناعي والخدماتي والتجاري وكذلك الفلاحي، ما ينبئ عن وجود تباينات قد تكون أكثر وضوحاً في مستوى التنمية والنمط المعيشي بالمقارنة مع ولايات أخرى.

لذلك، ولتحديد أهمية ومكانة كل مدينة، وخاصة مدينة سطيف والمدن الإقليمية سابقة الذكر: العلمة، عين ولمان، عين أزال، بوقاعة، عين الكبيرة، في استقطاب وهيكلية المجال المحلي والولائي، اعتمدنا على مصدرين أساسيين هما: مقابلة الفاعلين على مستوى إقليم الولاية، والاستثمارات المنجزة مع المنتخبين المحليين، هذه الأخيرة لم تشمل فقط تحديد اتجاهات الأدفاق، بل كذلك العوامل التي أدت إلى هذا الشكل من الاستقطاب، من خلال الكشف عن عوامل جاذبية بعض المدن وطبيعة عوامل الطرد التي تميز المجالات المحلية، كما شملت أيضاً رؤية المنتخبين المحليين والأمناء العامون للنموذج التنموي المناسب لإحداث التوازن وتحقيق مبدأ الإنصاف الإقليمي، الذي جاء به المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة 2010. وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا الفصل.

أولاً: الدراسة الميدانية:

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة مختلف أدبيات ظاهرة الاستقطاب، وأهم مظاهرها المتمثلة أساساً في بروز وتطور المدن، وتباينها من حيث تطور الأحجام السكانية واختلاف معدلات نموها، إضافة إلى البون الشاسع بينها من حيث درجة تجهيزها، كذلك، ولما كان تأثير المدن في مجالها، ينطلق من الدور البارز للأخير في ظهورها (المدن)، حيث أن ظهور أي مدينة لا يكون إلا إذا كان هناك مجال يدعوها لذلك، ونظراً لأن علاقات مدينة سطيف بمجالها وكذلك المدن الأخرى تتجاوز علاقة العمل إلى علاقات خدمتية، تجارية، مالية، ثقافية، نفسية... مع انطباعها بهيمنة المدينة، كل هذا، يقود لإدراك أهمية معرفة مدى سيطرة مدينة سطيف بالخصوص، ومختلف مدن إقليم الولاية بالعموم على المجال السطايفي، ومعرفة أهم العوامل المتدخلة في إحكام هيمنة بعض المدن، وتحديد شكل العلاقة بين مدينة سطيف ومجمل إقليم الولاية.

إن هذا، يتطلب التأسيس لبيانات عن ظاهرة الاستقطاب والهيمنة الحضرية ضمن إقليم ولاية سطيف، وتجميع معلومات تفسر مظاهر السيطرة والاستقطاب اللذين ميزتا مدينة سطيف، وأثر ذلك على بلديات الولاية.

وبالنظر لطبيعة الموضوع، فإن العمل الميداني يبقى أفضل وسيلة تتيح لنا الاقتراب من حقيقة الواقع المجالي، والتدليل على ظاهرة الاستقطاب وتحديد اتجاهاتها، وبيان مراكزها والوقوف على أسبابها وتنوع العوامل الداخلة في تشكيلها، ورسم معالم مجالات تأثير مدينة سطيف، والمدن الأخرى في مجالاتها، فضلاً على أن التحقيقات الميدانية، تمنح الباحث فرصة مهمة وجيدة لاكتشاف المجال ودراسة مختلف الارتباطات والتفاعلات بين الظواهر الموجودة على مستوى منطقة الدراسة.

1/ الإجراءات المنهجية العامة للدراسة الميدانية:

إن التساؤلات التي تضمنتها الإشكالية الرئيسية، حول حدود المجال المستقطب لمدينة سطيف وأي دور للمدن الإقليمية ذات الترتاب من المستوى الثاني والثالث وحتى الرابع، سواء من حيث الحجم أو التجهيز في هيكلية المجال الولائي، في ظل مظاهر الهيمنة للقطب الحضري سطيف، وهل مدينة سطيف عززت التنمية في مجمل إقليم الولاية أو أن العكس هو الذي حدث، كل هذه التساؤلات فرضت على الباحث إتباع منهجية محددة، تقتضي أولاً تحديد مراكز ومجالات الاستقطاب، وكذلك، بناء تصور حول مختلف العوامل التي عملت على تشكيل بنية مجالات الاستقطاب، وبالتالي، حتمية التحول نحو نموذج تنموي يحظى بالقبول وذو نتائج ملموسة على المستوى المحلي.

لذلك قمنا بانجاز مجموعة من الاستثمارات بلغ عددها خمسة، كان من المفترض أن توزع على مجموعات مستهدفة وهي: الاستبيان الأول كان موجه لعينة من سكان بلديات ولاية سطيف، والثاني موجه

لأصحاب المحلات التجارية على مستوى مدينة سطيف، والثالث موجه لتجار الأسواق الأسبوعية، والرابع موجه للمتريدين على الأسواق الأسبوعية، والخامس كان موجه لرؤساء البلديات.

غير أن الشروع في العملية التجريبية لتوزيع الاستبيان سنة 2014م على بلديات: صالح باي، عين ولمان، سطيف، أظهر الكثير من الصعوبات من حيث توزيع واسترجاع الاستمارات، خاصة فيما يتعلق بعامل الوقت، والجهد، وكثرة التنقلات في ظل محاولتنا تغطية كل إقليم الولاية بمجموع 60 بلدية.

حيث بقي الاحتمال القوي، لإمكانية وجود بلديات تخضع لمدينة سطيف، دون أن يكون هناك تجاور في الحدود الإدارية -بحكم نتائج الفصل الرابع-، إضافة لحتمية تحديد دور المدن الإقليمية ومجالات نفوذها، فضلا عن تحديد المنطقة المستقطبة حول مدينة سطيف، كل هذا فرض علينا أن يكون الاستبيان يغطي كل المجال الولائي ويستجيب قدر الإمكان لتساؤلات البحث، ويقدم كذلك إجابات حول الفرضيات المطروحة. لذلك، تم إعادة التفكير في الطريقة التي سيتم اتباعها في الدراسة الميدانية سواء من حيث عدد الاستبيانات أو من حيث عينة الدراسة.

2/ معايير اختيار العينة والمجتمع المستهدف:

عملية التشاور مع المتخصصين¹ في المجال، أتاحت لنا إعادة ضبط وهيكل الاستبيانات سابقة الذكر ضمن استبيان واحد يغطي جوانب البحث وفي نفس الوقت يشمل 60 بلدية، لذلك تم التخلي عن 04 استبيانات ودمج بعض أسئلتها في استبيان واحد (الاستبيان الخامس)، موجه لرؤساء وأمناء البلديات بحكم أنهم الأعراف -نظريا- بالمجال المحلي من حيث الإمكانيات والصعوبات، إضافة لدرابتهم بخصائص ومكونات المجتمع المحلي، ومختلف أشكال الحراك والتنقل التي تشكل ارتباطات وعلاقات المجال البلدي سواء مع مدينة سطيف أو مع المدن الإقليمية والمراكز المحلية الأخرى².

أما عن المجال الزمني لإجراء الدراسة الميدانية فقد امتد من شهر سبتمبر 2016 إلى غاية ماي 2017م، على الرغم من أن المدة المتوقعة كانت في حدود 04 أشهر فقط، حيث ورغم اتصالنا بالولاية من أجل تزويدنا بأرقام الهاتف والفاكس لكل بلدية من أجل تسهيل عملية ضبط مواعيد مع رؤساء البلديات، إلا أن هذه الأرقام كانت في كثير من الحالات غير مُحَيَّنة أو متوقفة، وفي أحيان أخرى لا يتم الرد على الهاتف.

¹ إضافة إلى توجيهات مدير الأطروحة شملت الاستشارة عديد الأساتذة سواء على مستوى جامعة منتوري أو حتى من خارج الوطن وعلى رأسهم الأستاذ عمر بلهادي، والأستاذ حيدر عدنان من جامعة تونس، هذا الأخير الذي زدنا بنموذج استبيان في إطار دراسة أنجزها على مستوى تونس حول مجالات الاستقطاب والذي اعتمدنا عليه بشكل أساسي خاصة في ضبط نموذج أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلق باتجاهات الاستقطاب (أنظر الملحق رقم 11، ص: 436).

² رغم أن المواطن هو المصدر الرئيسي في استقاء المعلومات المتعلقة بالحراك والاستقطاب لكن بحكم اتساع مجال الدراسة والحجم السكاني الكبير لسكان الولاية والمجال الزمني المحدود كل هذا فرض علينا التوجه نحو المنتخبين المحليين.

لجاناً بعدها إلى منتخبي المجلس الشعبي الولائي بحكم الارتباطات الحزبية مع المنتخبين المحليين، فتم تزويدنا بقائمة لأرقام الهاتف والفاكس لكل بلدية، إضافة إلى الأرقام الشخصية لرؤساء البلديات. والأمر نفسه حدث مع قائمة الولاية إلا في حالات محددة ومعدودة.

لذلك، تم في كثير من الأحيان التنقل إلى مراكز البلديات بدون مواعيد مسبقة، وهو ما لم يمكننا من مقابلة كل رؤساء البلديات، وعوّضنا عن ذلك بمقابلة إما الأمين العام للبلدية أو أحد نواب رئيس البلدية. ونشير هنا إلى أن بعض رؤساء البلديات أتاحوا لنا الوقت الكافي من أجل توضيح إشكالية البحث وأسئلة الاستبيان، وهو الأمر الذي مكّنا من ملء الاستمارة بطريقة مباشرة وفي عين المكان على غرار بلدية بني عزيز، بني شبانة، أولاد سي أحمد... أما أغلب البلديات ونظراً لغياب رئيس البلدية أو وجوده ضمن اجتماع، اضطرنا هذا الأمر لترك الاستمارة إما عند الأمين العام للبلدية أو عند مكتب الأمانة الخاص برئيس البلدية مع أخذ رقم الهاتف والفاكس من أجل معاودة الاتصال.

رغم ذلك، فإن عدد معتبر من الاستمارات قد ضاع، ما جعلنا إما نقوم بإرسالها عن طريق الفاكس، أو إعادة توزيعها يدوياً، وهو ما جعل عملية جمع الاستمارات وإعادة توزيعها تتم في نفس الوقت، ونشير هنا إلى التعاون الذي وجدناه من أغلب رؤساء البلديات الجبلية الشمالية باستثناء البعض، حيث قاموا بإعادة إرسال الاستمارة بعد الإجابة عن أسئلتها عن طريق الفاكس، وهو ما وفر عن الباحث عناء التنقل.

وحتى نعطي مثال عن عدد التنقلات التي قمنا بها خاصة نحو البلديات التي لم تتفاعل إيجاباً مع الاستبيان، فقد قمنا بزيارة بلدية أوريسيا مثلاً 05 مرات، وفي كل مرة تصادفنا مجموعة من المبررات والإجابات دون أن نتمكن من مقابلة رئيس البلدية أو حتى الأمين العام، ورغم أنها كانت ثاني بلدية بعد بلدية سطيف -في نفس اليوم- يتم توزيع الاستبيان فيها، إلا أن استرجاعه تطلب 03 أشهر، وبعد أن تم إعادة توزيعه ثم إرساله عن طريق الفاكس -حيث تمت الإجابة عليه على أساس أنه مرسل من طرف الولاية-، إن هذا تطلب الكثير من الوقت والجهد ما جعل عملية التحقيق الميداني تطول رغم صغر حجم العينة (60 استمارة) إلا أنها ضمن مجال واسع.

مما سبق يظهر جانب من الصعوبات التي واجهت التحقيق الميداني، والتي يلخصها ربما عدم الاهتمام وغياب ثقافة الاستجواب وعدم استشعار أهميته في الوصول إلى نتائج تلامس حقيقة الواقع، لكن رغم ذلك، ننوه ببعض رؤساء البلديات، أو حتى بعض الأمناء العامون على غرار أمين عام بلدية مزلق، عين أرناط، عموشة...، الذين زدونا بمعلومات قيمة عن بنية المجال السطايفي، والعوامل التي أدت إلى تشكيل هذه البنية المجالية، كما أن البلديات الهامشية التي تعيش ضعف في الديناميكية التنموية ووقوعها تحت قوة الاستقطاب الحاد لبعض المراكز، جاءت الإجابات المتعلقة بالاستمارات الخاصة بها تعبر عن انشغالات منتخبها وسكانها، وتحمل اقتراحات غير التي كانت تتضمنها الاستمارة.

3/ محاور الاستبيان وكيفية اختيارها:

شمل الاستبيان إضافة إلى المعلومات العامة حول كل بلدية 05 محاور تحت العناوين التالية:

- 1/ اتجاهات الاستقطاب.
- 2/ الأسواق.
- 3/ جاذبية المجال والتنمية.
- 4/ إشكالية التخطيط والتنمية.
- 5/ التسويق الإقليمي وتحسين جاذبية المجال المحلي.

وكل محور يتضمن مجموعة من الأسئلة³.

وبعد هيكلة الاستبيان في شكله النهائي وتوزيعه على البلديات ثم استرجاعه، تمت عملية إفراغ الاستثمارات ومعالجتها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS (Statistical package for social sciences) أو الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. ونشير هنا إلى أن آراء المبحوثين خارج الاقتراحات المدرجة من قبل الباحث والتي تضمنتها الأسئلة النصف مفتوحة لم يتم إدخالها ضمن البرنامج الإحصائي كما وردت، وإنما أدرجت تحت البديل "عوامل أخرى" أو "أخرى أذكرها". كما أن بعض الأسئلة لم نعالجها بواسطة البرنامج الإحصائي على غرار المحور الثاني المعنون بـ: الأسواق.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:**1/ المحور الأول: اتجاهات الاستقطاب**

تضمن هذا المحور ما مجموعه 27 سؤالاً منها 20 سؤالاً حول المدن التي تستقطب سكان كل بلدية سواء من أجل العمل، الحصول على الخدمات، التزود بالسلع والمنتجات سواء بالتجزئة أو بالجملة أو حتى استثمار الأموال...، بحيث تكون الإجابة من خلال تحديد 03 مدن تقصد من طرف سكان البلدية، المدينة الأولى تقصد غالباً من طرف أغلبية سكان البلدية، أما المدينة الثانية فتقصد من طرف جزء من سكان البلدية أو تأتي في درجة ثانية من حيث أهميتها في تلبية حاجات سكان البلدية، أما المدينة الثالثة فتقصد في حالات نادرة، وقد ركزنا بالدرجة الأولى على المدينة الأولى، وبدرجة أقل على المدينة الثانية⁴، وأهمنا المدينة الثالثة لأنها لم تحدد، أو جاءت في كثير من الأحيان خارج إقليم الولاية، ونشير هنا بأن

³ أنظر الملحق رقم 11، ص: 436.

⁴ الملاحق من رقم 13 إلى رقم 32 تمثل إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحور الأول والمعنون بـ "اتجاهات الاستقطاب" على البديل الثاني والذي يمثل المدينة الثانية أو الوجهة الثانية التي يقصدها سكان بلديات ولاية سطيف بعد المدينة الأولى والتي أدرجنا الجداول الخاصة بالإجابة عنها في متن البحث.

عملية التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة تعبر عن البلديات. أما الـ 07 أسئلة المتبقية ضمن المحور الأول فشملت قياس الوزن الثقافي والرياضي لكل بلدية ضمن إقليمها، وعلاقة اتجاهات الاستقطاب بالرتبة الإدارية -أساسا الدوائر الإدارية-، ليختتم هذا المحور بتحديد 03 مدن تستقطب سكان كل بلدية مرتبة حسب أهمية وقوة تأثير كل مدينة.

والنتائج المتحصل عليها تترجمها الجداول والأشكال البيانية التالية:

السؤال 1-1: ما هي المدينة التي تتجه نحوها أغلب حافلات النقل الجماعي؟

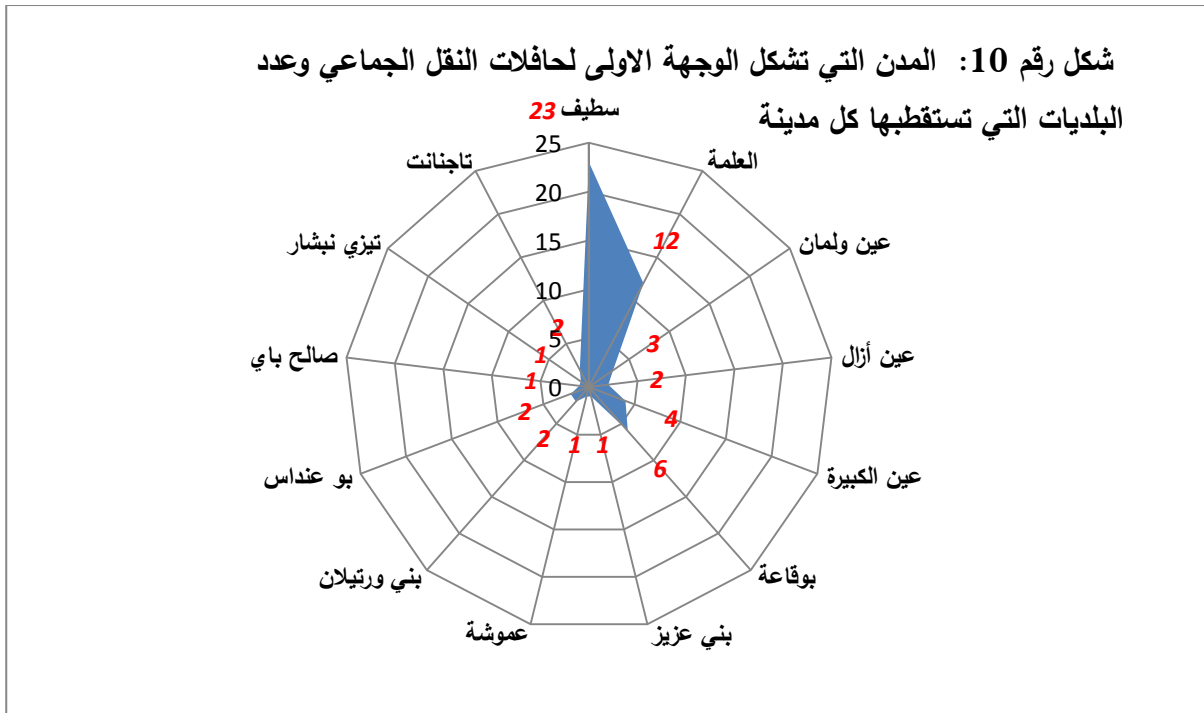
لتحليل أذفاق النقل وأساسا النقل الجماعي للمسافرين، أدرجنا هذا السؤال المتعلق باتجاهات حافلات النقل الجماعي التي تعبر عن كثافة وحجم الحركة لسكان كل بلدية باتجاه مدينة معينة، ومن جهة أخرى حاولنا من خلاله إعطاء فكرة أولية، وتصور مسبق للمبحوثين عن طبيعة ظاهرة الاستقطاب وتأثيراتها على بنية وهيكل المجال الولائي، حتى يتسنى لهم الإجابة عن بقية الأسئلة عن وعي وإدراك لتجليات ظاهرة الاستقطاب على مستوى المجال المحلي والولائي.

أ- المدينة الأول:

الجدول رقم (27): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-1)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-1)
دالة عند 0,01	0,00	103,36	12	18,4	4,6	%38,3	23	سطيف
				7,4	4,6	%20,0	12	العلمة
				1,4	4,6	%10,0	6	بوقاعة
				-0,6	4,6	%6,7	4	عين الكبيرة
				-1,6	4,6	%5,0	3	عين ولمان
				-2,6	4,6	%3,3	2	عين أزال
				-2,6	4,6	%3,3	2	بني ورتيلان
				-2,6	4,6	%3,3	2	بو عندياس
				-2,6	4,6	%3,3	2	تاجنانت
				-3,6	4,6	%1,7	1	بني عزيز
				-3,6	4,6	%1,7	1	عموشة
				-3,6	4,6	%1,7	1	صالح باي
				-3,6	4,6	%1,7	1	تيزي نبشار
////				%100	60	الإجمالي		

من خلال الجدول رقم 27 أعلاه والشكل رقم 10 يتضح أن هناك 13 مدينة تستقطب حافلات النقل الجماعي للبلديات، تتصدرها مدينة سطيف التي تمثل المدينة الأولى التي تتجه نحوها اغلب حافلات النقل الجماعي بنسبة 38,3% ما يمثل مجموع 23 بلدية، أما المدينة الثانية التي تتجه نحوها اغلب حافلات النقل الجماعي فهي مدينة العلمة فهي تشكل الوجهة الأولى لمجموع 12 بلدية بنسبة مئوية بلغت 20%، وفي المرتبة الثالثة جاءت مدينة بوقاعة التي تمثل بالنسبة لـ 06 بلديات المدينة الأولى التي تتجه نحوها اغلب حافلات النقل الجماعي بنسبة 10%، أما مدينة عين لكبيرة فتستقطب 04 بلديات بنسبة مئوية بلغت 6,7%، في حين مثلت مدينة عين ولمان الوجهة الأولى لـ 03 بلديات بنسبة مئوية بلغت 5%، وتمثل نسبة 3,3% للمدن التالية: عين أزال، بني ورتيلان، بوعنداس، تاجنانت، والتي تستقطب بلديتين، وفي الأخير نجد المدن: بني عزيز، عموشة، صالح باي، تيزي نبشار: والتي تستقطب بلدية واحدة ما يمثل نسبة 1,7% لكل مدينة.

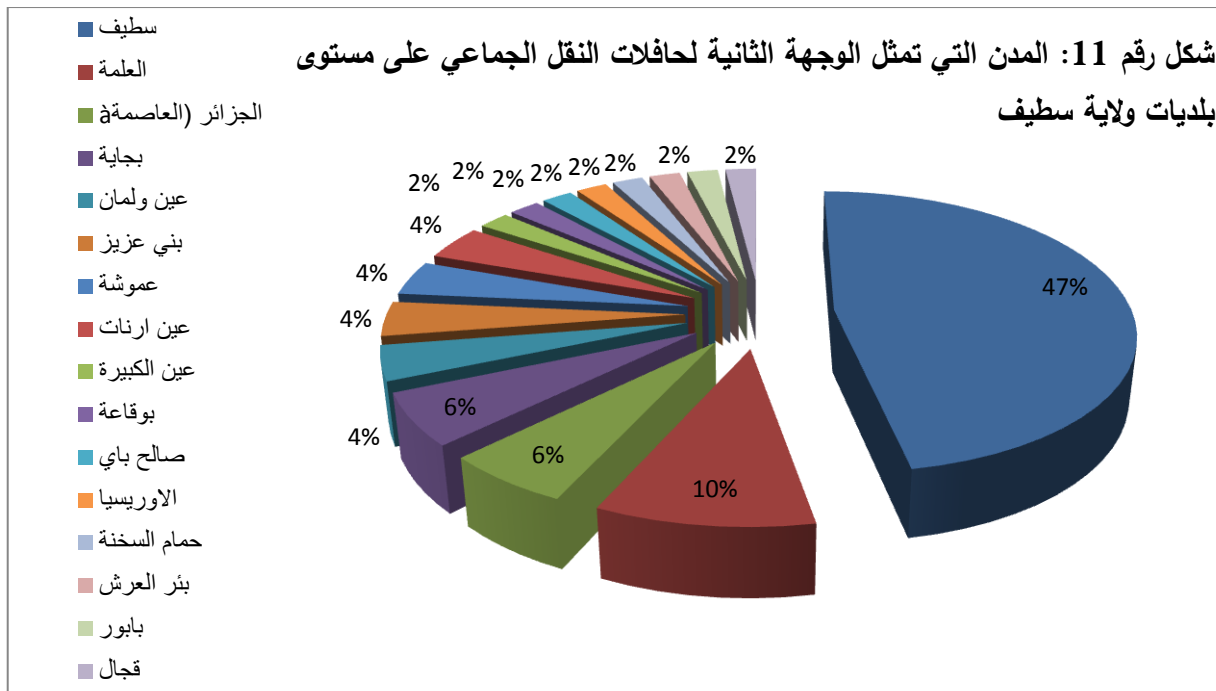


وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (12) قدرت بـ 103,36، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائياً ولصالح مدينة سطيف كمدينة أولى تتجه نحوها أغلب حافلات النقل الجماعي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

ب- المدينة الثانية

أما المدينة الثانية التي تمثل الوجهة الثانية بالنسبة لحافلات النقل الجماعي على مستوى بلديات ولاية سطيف، فجاءت النتائج لتؤكد الهيمنة الواضحة وقوة الاستقطاب التي تمارسها مدينة سطيف على مجمل إقليم الولاية (الشكل رقم 11)، حيث أنها تمثل الوجهة الثانية لحافلات النقل الجماعي لما مجموعه 24 بلدية من بين 51 بلدية⁵، تليها مدينة العلمة التي تستقطب 05 بلديات، ثم نجد مدينتنا الجزائر العاصمة، وبجاية، التي تستقطب كل منهما 3 بلديات وكلها تقع في المنطقة الجبلية الشمالية، ثم نجد كل من عين ولمان، بني عزيز، عموشة، عين أرناط، التي تستقطب كل منها بلديتين، بعدها نجد المدن التالية: عين الكبيرة، بوقاعة، صالح باي، الأوريسيا، قجال، حمام السخنة، بئر العرش، بابور، التي تستقطب كل منها حافلات النقل الجماعي كوجهة ثانية لبلدية واحدة.

وهنا تظهر مراكز البلديات المجاورة لبلدية سطيف وهي عين أرناط، الأوريسيا، قجال، والتي أصبحت تمثل مراكز استقطاب لسكان بعض البلديات، والتي تتجه لتشكّل مع مدينة سطيف مجال جذب واستقطاب لكل إقليم الولاية.



كما يظهر ارتباط البلديات الشمالية وخاصة بلديات الشمال الغربي من الولاية مع كل من بجاية والجزائر العاصمة، وهذا لمجموعة من الاعتبارات منها: عامل المسافة، الخصوصيات الثقافية، قوة

⁵ أنظر الملحق رقم 13، ص: 444.

الميتروبول العاصمي، ولعوامل اجتماعية كذلك بحكم أن هاتين المدينتين استقبلتا أعدادا كبيرة من مهاجري المنطقة في فترات سابقة.

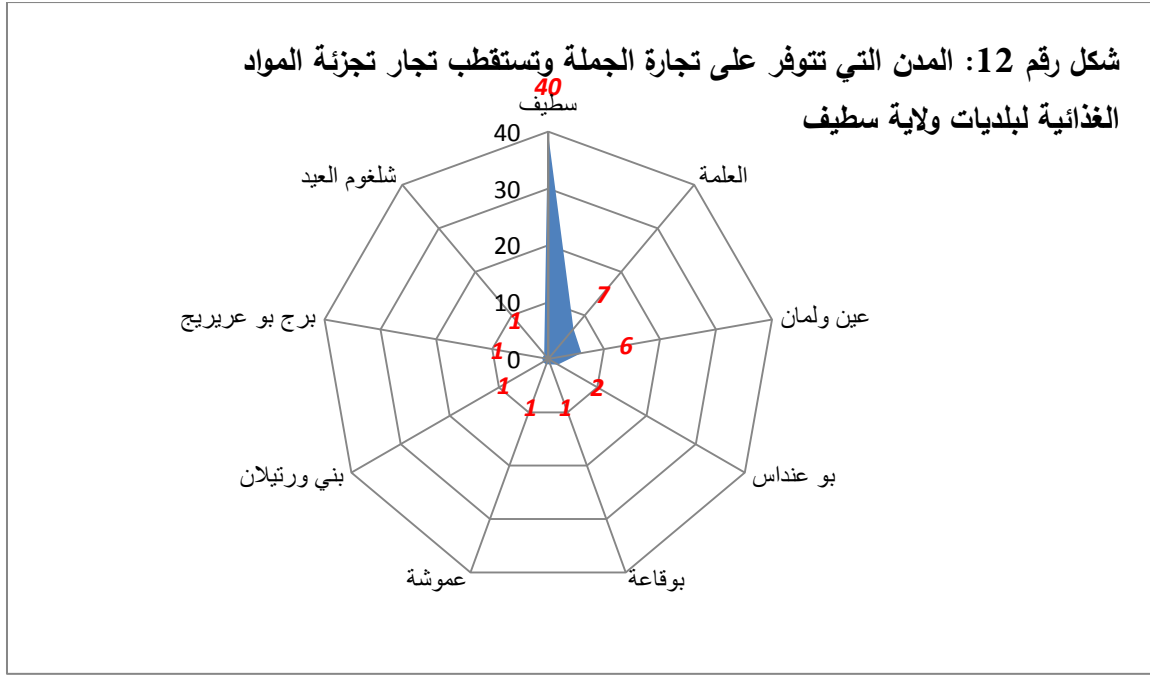
السؤال 1-2: أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار تجزئة المواد الغذائية؟

أ - المدينة الأولى

الجدول رقم (28): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-2)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-2)
دالة عند 0,01	0,00	194,10	08	33,3	6,7	%66,7	40	سطيف
				0,3	6,7	%11,7	7	العلمة
				-0,7	6,7	%10	6	عين ولمان
				-4,7	6,7	%3,3	2	بو عنداس
				-5,7	6,7	%1,7	1	بو قاعة
				-5,7	6,7	%1,7	1	عموشة
				-5,7	6,7	%1,7	1	بني ورتيلان
				-5,7	6,7	%1,7	1	برج بو عريريج
				-5,7	6,7	%1,7	1	شلغوم العيد
				////		%100	60	الإجمالي

تشكل تجارة الجملة وخاصة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع عامل مهم لاستقطاب المجال وهيكلته حول مراكز معينة، ويظهر من خلال الجدول رقم 28 أعلاه والشكل رقم (12) الموالي أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالا (60) قد أفرزت 09 مدن تتوفر على تجارة الجملة للمواد الغذائية، حيث تمثل مدينة سطيف المدينة الأولى التي يتواجد فيها تجار الجملة الذين يزودون تجار التجزئة بالمواد الغذائية، فهي تستقطب تجار التجزئة لـ 40 بلدية بنسبة %66,7 والذين يستقطبهم أساسا حي الباتوار -جنوب مدينة سطيف على محور الطريق الوطني رقم 05- الذي يتوفر على محلات الجملة لهذا النوع من التجارة، ثم تأتي مدينة العلمة التي تستقطب تجار 07 بلديات بنسبة %11,7، في حين نجد أن مدينة عين ولمان هي المدينة الأولى التي يتواجد فيها تجار الجملة الذين يزودون تجار التجزئة بالمواد الغذائية لـ 06 بلديات بنسبة %10.



وبهذا تظهر سيطرة ثلاث مدن فقط على تجارة الجملة للمواد الغذائية وهي على الترتيب مدينة سطيف، العلمة، عين ولمان، أما المدن والمراكز الأخرى فبين التحقيق أنها تستقطب فقط بلديتين هامشيتين هما آيت تيزي وآيت نوال مزادة بالنسبة لمركز بو عندياس بنسبة 3,3%، وبلدية واحدة (لكل مدينة) بنسبة 1,7% بالنسبة للمدن التالية: بوقاعة، عموشة، بني ورتيلان، برج بو عريريج، شلغوم العيد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب، تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (08) قدرت بـ 194,10 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائي ولصالح مدينة سطيف باعتبارها المدينة الأولى التي يتواجد فيها تجار الجملة الذين يزودون تجار تجزئة المواد الغذائية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

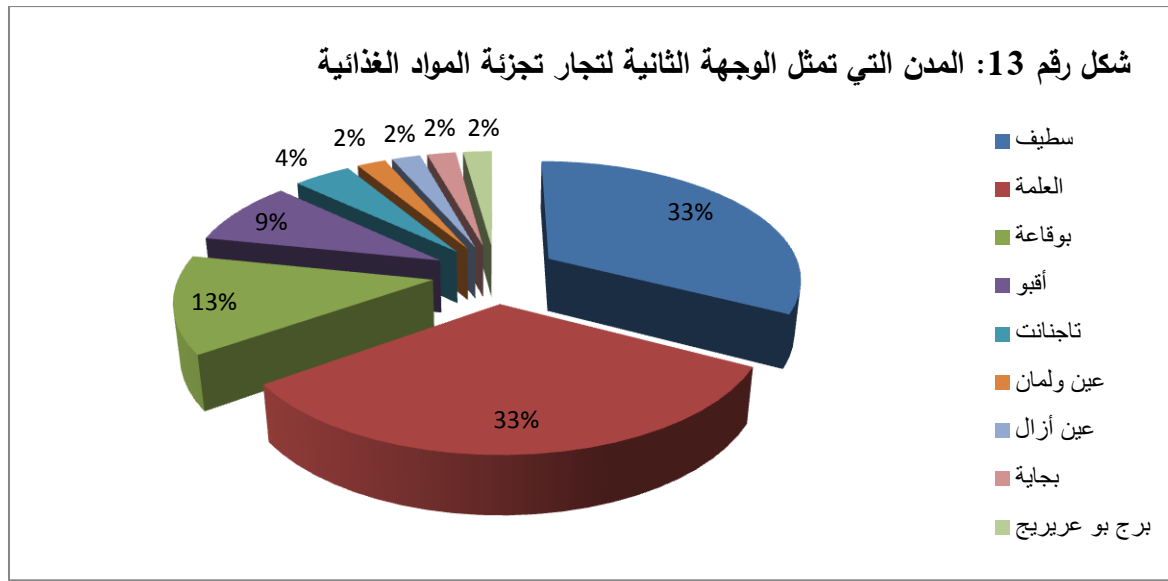
ب- المدينة الثانية

أما بالنسبة للمدينة الثانية، التي تمثل وجهة لتجار تجزئة المواد الغذائية على مستوى بلديات ولاية سطيف⁶ (الشكل رقم 13)، فبقيت تصدرها مدينة سطيف وكذلك العلمة، حيث تستقطب كل منهما 15 بلدية من مجموع 46 بلدية بنسبة 33%، تليهما بوقاعة التي تستقطب 06 بلديات، ثم نجد مدينة آقبو في ولاية بجاية التي تستقطب 04 بلديات وكلها من البلديات الشمالية (بني موحي، بني شبانة، بني ورتيلان،

⁶ انظر الملحق رقم 14، ص: 445.

عين لقراج)، كما نجد مدينة تاجنانت بولاية ميله التي تستقطب بلديتي التلة والولجة. أما باقي المدن وهي: عين ولمان، عين أزال، بجاية، برج بوعريريج فتستقطب كل منها بلدية واحدة.

إن التمعن في البيانات المتحصل عليها يبين السيطرة الواضحة لمدينة سطيف في مجال تجارة تجزئة المواد الغذائية، حيث أن الكثير من تجار تجزئة المواد الغذائية يتجاوزون المدن الإقليمية على مستوى الولاية، هاته المدن التي تزود عدد محدود فقط من تجار تجزئة المواد الغذائية للبلديات المجاورة، وأحيانا لا تتوفر على هذه التجارة على غرار مدينة عين الكبيرة.



السؤال 1-3: أين يوجد سوق الجملة الذي يتزود منه تجار الخضر والفواكه؟

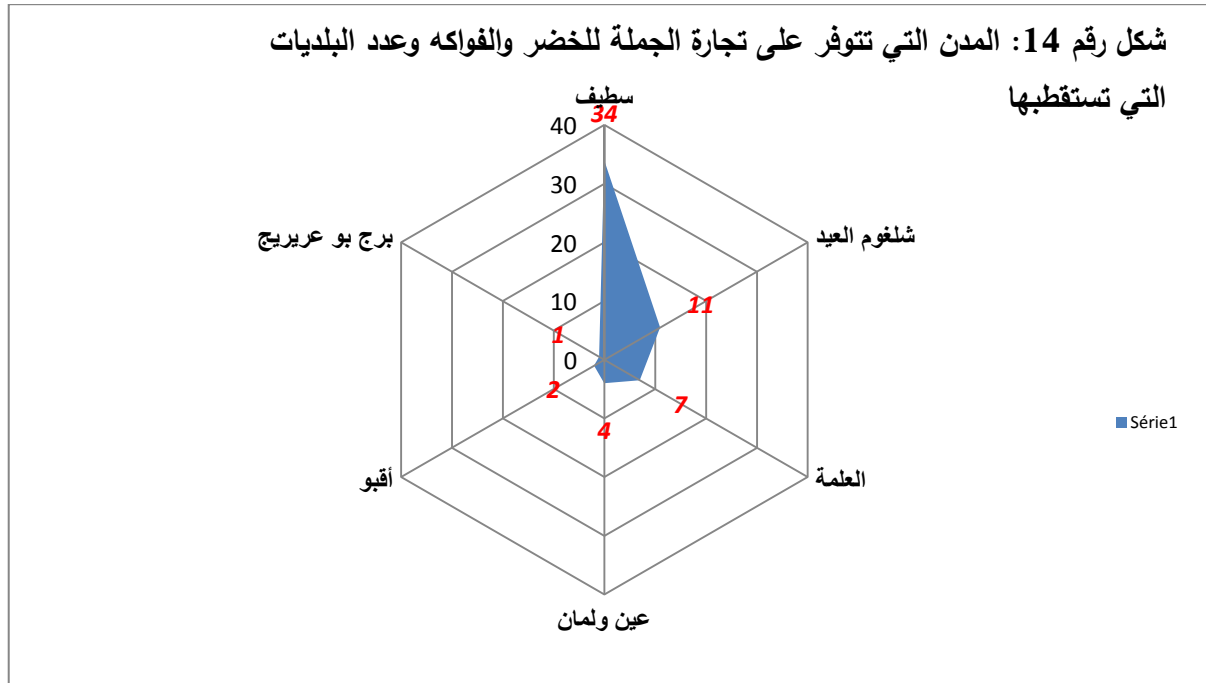
أ- المدينة الأولى

أصبحت أسواق الجملة للخضر والفواكه تحظى بأهمية بالغة في عملية الاستقطاب، خاصة في ظل توسع الوسطاء التجاريين بين المنتج (الفلاح) والمستهلك، لذلك فعملية تنقل تجار التجزئة للتزود بالخضر لها أهمية في بيان وزن بعض المدن في توجيه عمليات الاستقطاب، حيث من خلال الجدول رقم (29) والشكل رقم (14) أدناه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً (59) قد انقسمت إلى ستة مجموعات تدل على وجود 06 مدن تستقطب تجار مختلف البلديات فيما يتعلق بالخضر والفواكه، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين يرو أن مدينة سطيف هي المدينة الأولى التي يتواجد فيها أسواق الجملة التي يتزود منها تجار الخضر والفواكه بنسبة 57,6% ما يمثل 34 بلدية، أما المجموعة الثانية فترى أن مدينة شلغوم العيد هي المدينة الأولى بنسبة 18,6% ما

يمثل 11 بلدية، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين يرو أن مدينة العلمة هي المدينة الأولى التي يتواجد فيها أسواق الجملة الذين يتزود منهم تجار الخضار والفواكه بنسبة 11,9% ما يمثل 07 بلديات، أما المجموعة الرابعة فتتمثل الأفراد الذين رأوا أن مدينة عين ولمان هي المدينة الأولى بنسبة 6,8% ما يمثل 04 بلديات، وفي الأخير نجد مدينة آقبو وبرج بو عريريج.

الجدول رقم (29): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3-1)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (3-1)
دالة عند 0,01	0,00	77,98	05	24,2	9,8	%57,6	34	سطيف
				1,2	9,8	%18,6	11	شلفوم العيد
				-2,8	9,8	%11,9	7	العلمة
				-5,8	9,8	%6,8	4	عين ولمان
				-7,8	9,8	%3,4	2	آقبو
				-8,8	9,8	%1,7	1	برج بو عريريج
				////		%100	59	الإجمالي

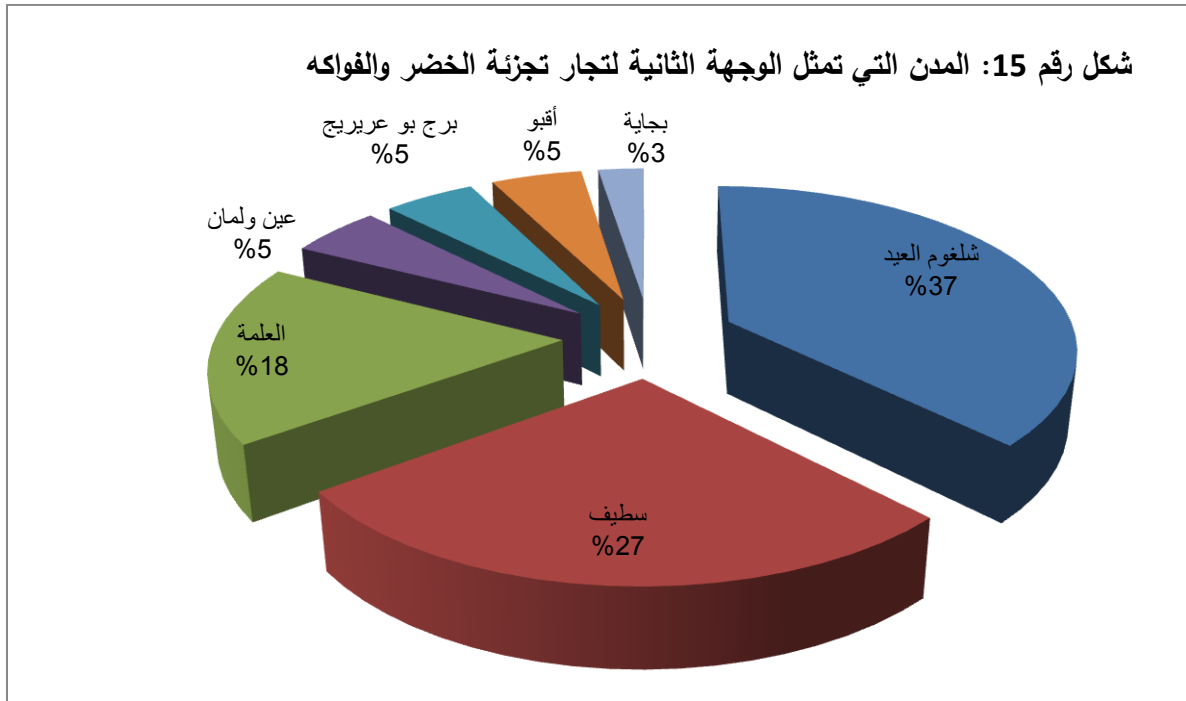


وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (05) قدرت بـ 77,98، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة سطيف كمدينة أولى يتواجد فيها أسواق الجملة التي

يتزود منها تجار الخضر والفواكه، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

ب - المدينة الثانية:

على الرغم من قدرة مدينة سطيف على لعب دور المدينة الأولى في استقطاب عدد كبير من تجار البلديات، إلا أن مدينة شلغوم العيد تبرز كمدينة ثانية لعدد معتبر من بلديات ولاية سطيف للتزود بالخضر والفواكه فهي تستقطب 15 بلدية من مجموع 40 بلدية بنسبة 37%⁷، ثم تأتي بعد ذلك مدن سطيف، العلما، عين ولما، برج بوعريريج، أقبو، بجاية على الترتيب (الشكل رقم 15).



إلا أن استحداث السوق الجهوي لتجارة الخضر والفواكه والذي افتتح فقط سنة 2018م أي بعد فترة إجراء التحقيق الميداني، من شأنه أن يحفز تغييرات جوهرية في اتجاهات الاستقطاب، فهذا السوق الذي يعتبر الأول من نوعه على المستوى الوطني ليس فقط بمساحته ولكن بالمرافق التي يتوفر عليها. فهذا الفضاء التجاري الذي يضم تقريبا 300 محل موزعة على 06 أروقة مكيفة، والذي يضم عدة ملحقات ومرافق خدماتية تضمن شروط التسوق الجيد على غرار وكالات بنكية، وكالات للتأمين، مركز بريدي، فندق من طابقين، مطاعم، مصلى، عيادة طبية، صيدلية، ورشات صيانة المركبات، هذا فضلا عن خصائص النظافة والأمن التي تميز هذا الصرح الاقتصادي التجاري (أنظر الصورتين رقم 35 و36).

⁷ انظر الملحق رقم 15، ص: 446.

إن هذا السوق المتواجد على مستوى المدخل الجنوبي لمدينة سطيف على الطريق الوطني رقم 28، وبجوار محول الطريق السيار شرق-غرب (محول مزلق)، وبقدرة توزيع تصل إلى 600 ألف طن سنويا، إن هذا من شأنه أن يغير مراكز الاستقطاب التي أفرزها التحديق الميداني ولصالح تعزيز هيمنة مدينة سطيف، حيث من المتوقع أن يستقطب السوق حوالي 7000 زائر يوميا، وما بين 3000 و3500 مركبة يوميا والتي تخضع للتحكم الذكي داخل السوق.



صورة رقم 35: سوق الجملة الجهوي للخضر والفواكه سطيف على محور الطريق السيار والطريق الوطني رقم 28



صورة رقم 36: بعض المرافق الخدماتية الملحقة بسوق الجملة للخضر والفواكه سطيف

إن هذا الهيكل الإستراتيجي جاء ليعزز النظرة المستقبلية لمدينة سطيف، من خلال تعزيز مكونات الدور الجهوي للمدينة، باعتبارها قطب زراعي ضمن منطقة السهول العليا الشرقية، وقد أشرنا لهذا في الفصل الثاني من هذا البحث في إطار التحولات التخطيطية التي عرفتها المدينة.

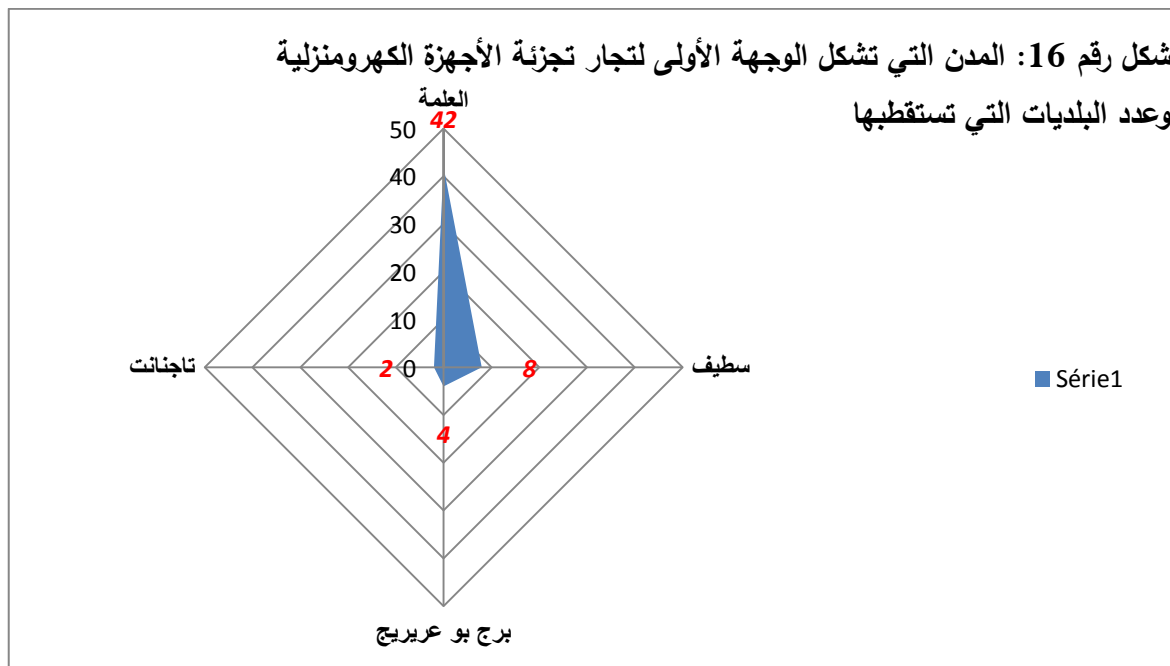
السؤال 1-4: أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار التجهيزات الكهرومنزلية؟

أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (30): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-4)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-4)
دالة عند 0,01	0,00	76	03	28	14	%75	42	العلمة
				-6	14	%14,3	8	سطيف
				-10	14	%7,1	4	برج بو عريريج
				-12	14	%3,6	2	تاجنانت
				////		%100	56	الإجمالي

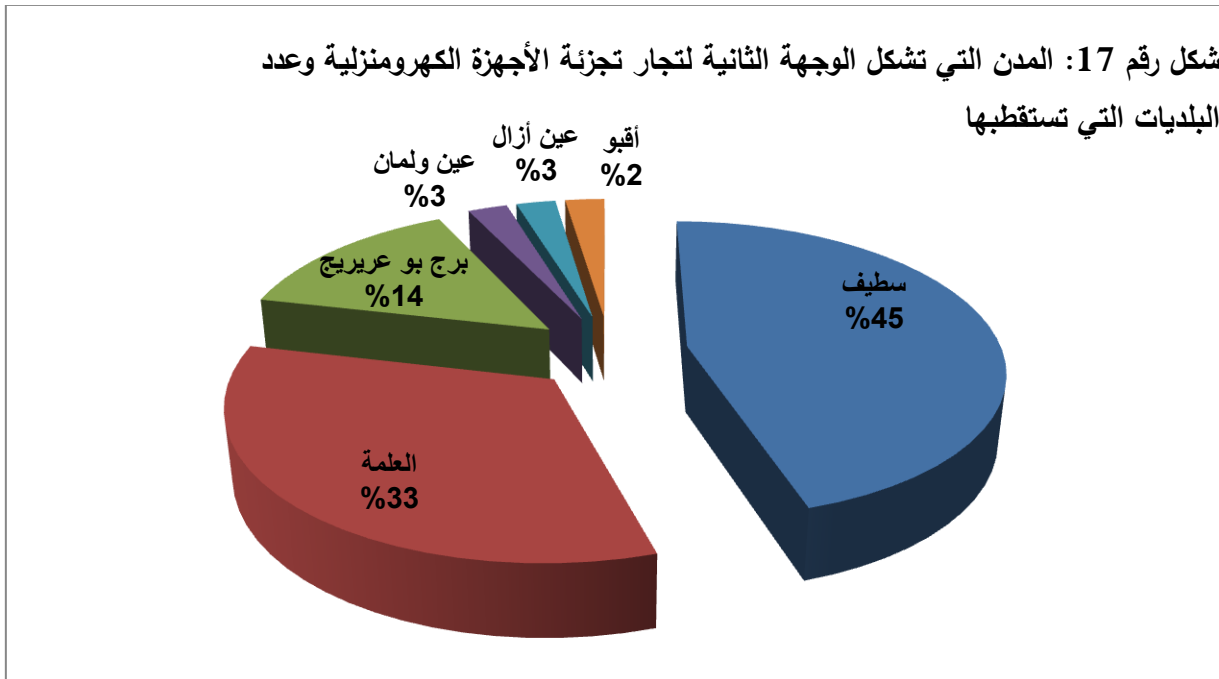
يظهر الجدول رقم 30 أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً (56) قد أفرزت 04 مدن تستقطب كل بلديات ولاية سطيف (الشكل رقم 16) فيما يخص تجارة الجملة للأجهزة الكهرومنزلية وهي: مدينة العلمة التي تمثل المدينة الأولى التي يتواجد فيها تجار الجملة الذين يزودون تجار التجهيزات الكهرومنزلية، وتستقطب تجار التجزئة لـ 42 بلدية بنسبة %75، ثم مدينة سطيف التي تستقطب 08 بلديات بنسبة %14,3، وفي المرتبة الثالثة نجد مدينة برج بو عريريج التي تستقطب 04 بلديات بنسبة %7,1، وفي الأخير نجد مدينة تاجنانت التي تستقطب بلديتين بنسبة %3,6، مع ملاحظة غياب المدن الإقليمية على مستوى الولاية ضمن تجارة الجملة للأجهزة الكهرومنزلية وخاصة مدينة عين ولمان في ظل الهيمنة الكلية لمدينة العلمة التي تشهد تركيز تجاري كبير للأجهزة والسلع المستوردة.



وعند اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) نلاحظ أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 76، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فهناك فرق دال إحصائياً لصالح مدينة العلما كمدينة أولى يتواجد فيها تجار الجملة الذين يزودون تجار التجهيزات الكهرومنزلية، وهو ما يتيح لنا إمكانية القول -دون أن نؤكد ذلك- أن مدينة العلما أصبحت تتفوق تجارياً على مدينة سطيف، بعد أن تحولت إلى قطب تجاري ليس فقط على المستوى الجهوي والوطني بل وكذلك على المستوى الدولي، فقد أظهرت التحقيقات الميدانية والمقابلات مع أصحاب المحلات التجارية أن الإشعاع التجاري للمدينة يصل حتى الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية.

ب- المدينة الثانية

يُظهر الشكل رقم 17 أن هناك 6 مراكز تمثل الوجهة الثانية لتجار تجزئة الأجهزة الكهرومنزلية⁸ وهي: مدينة سطيف التي تستقطب تجار 19 بلدية من مجموع 42 بلدية بنسبة 45,2%، ثم تأتي مدينة العلما التي تستقطب تجار 14 بلدية من مجموع 42 بلدية بنسبة 33,3%، ثم برج بوعرييج التي تستقطب 06 بلديات بعدها نجد المدن التالية - عين ولمان، عين أزال، أقبو- والتي تستقطب كل منها بلدية واحدة.



إن هذا يؤكد الهيمنة التجارية لكل من مدينة العلما وسطيف، مع ظهور أقطاب تجارية جهوية متخصصة على غرار برج بوعرييج التي أصبحت تشكل قطب وطني للصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية، وذلك بعد توطين وترقية ودعم هذا التخصص للاستفادة من الوفورات التي يقدمها

⁸ أنظر الملحق رقم 16، ص: 447.

القطب التقني سطيف technopôle de Sétif بحكم عامل القرب، وبحكم نوعية وحجم التخصصات التقنية التي تقدمها جامعة سطيف، وفي نفس الوقت تجسيد الرؤية الإستراتيجية للتراب الوطني والتي تضمنها مخطط الـ SNAT القائمة على تعزيز التأطير الإقليمي وخلق فرص التآزر والتكامل بين المدن والأقاليم.

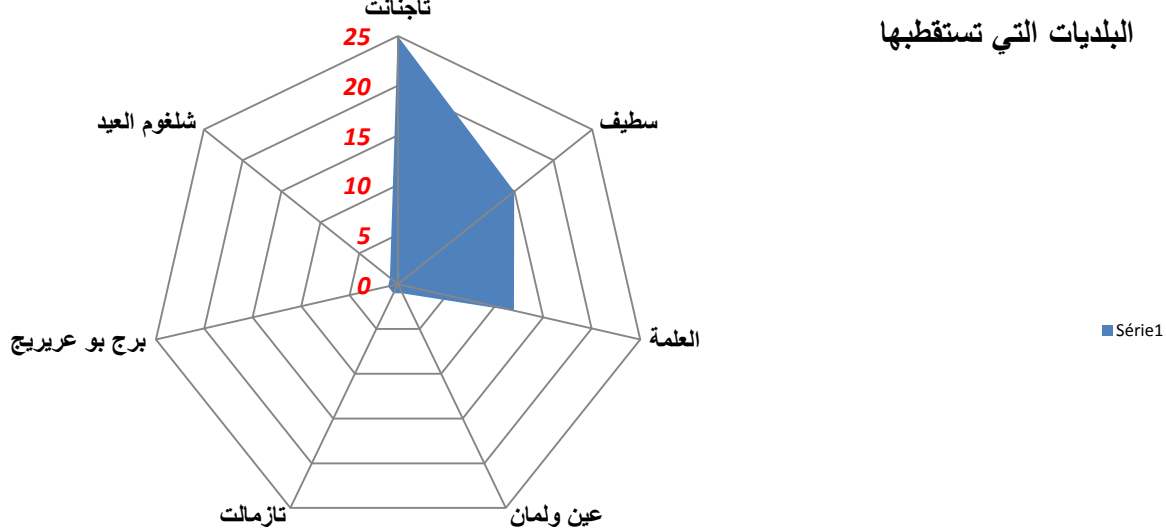
السؤال 1-5: من أي مدينة يتزود تجار تجزئة الملابس و الأحذية؟

أ - المدينة الأولى

الجدول رقم (31): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-5)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتكرر والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (05)
دالة عند 0,01	0,00	68,75	06	17	8	%44,6	25	تاجنانت
				7	8	%26,8	15	سطيف
				4	8	%21,4	12	العلمة
				-7	8	%1,8	1	عين ولمان
				-7	8	%1,8	1	تازمالت
				-7	8	%1,8	1	برج بو عريريج
				-7	8	%1,8	1	شلفوم العيد
				////		%100	56	الإجمالي

شكل رقم 18: المدن التي تشكل الوجهة الأولى لتجار تجزئة الملابس والأحذية وعدد البلديات التي تستقطبها



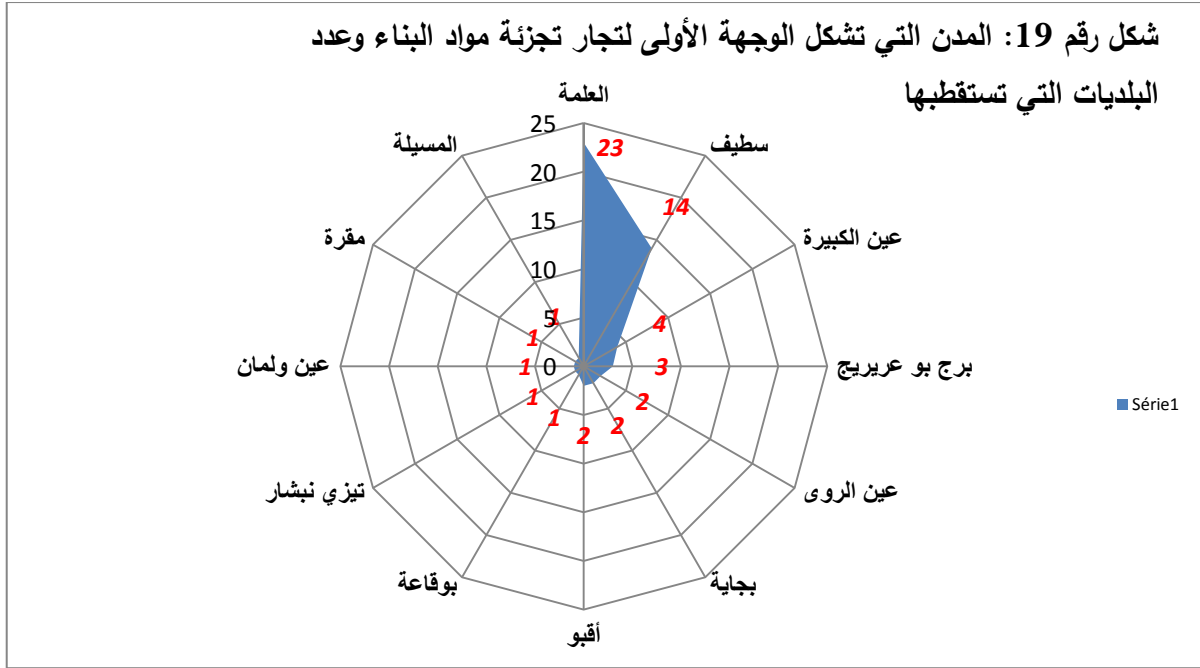
من خلال الجدول رقم 31 والشكل رقم 18 السابقين، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً (56) قد أنتجت سبعة مراكز استقطاب في تجارة الملابس، تمثل مدينة تاجنانت المدينة الأولى التي يتزود منها تجار تجزئة الملابس والأحذية على مستوى 25 بلدية من مجموع 56 بلدية تتوفر فيها هذه الخدمة ما يمثل نسبة 44,6%، ثم تأتي في مرتبة ثانية مدينة سطيف التي تستقطب تجار 15 بلدية بنسبة 26,8%، وفي مرتبة ثالثة مدينة العلمة التي تستقطب تجار 12 بلدية بنسبة 21,4%، وهذه المدن الثلاث تستقطب إجمالاً تجار 52 بلدية، مع ملاحظة الدور البارز لمدينة تاجنانت التي تفوقت على كل من سطيف والعلمة في استقطاب تجار الملابس والأحذية، ثم تأتي المراكز الأخرى ذات الاستقطاب الضعيف في تجارة الجملة للملابس وهي: عين ولمان، تازمالت (بجاية)، برج بوعريريج، شلغوم العيد بنسبة 1,7% لكل منها. كما يتضح أن هناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة تاجنانت كمدينة أولى يتزود منها تجار تجزئة الملابس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99%.

السؤال 1-6: من أي مدينة يتزود تجار التجزئة لمواد البناء و المواد الحديدية ؟

أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (32): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-6).

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (06)
دالة عند 0,01	0,00	112,34	11	18,4	4,6	%41,8	23	العلمة
				9,4	4,6	%25,5	14	سطيف
				-0,6	4,6	%7,3	4	عين الكبيرة
				-1,6	4,6	%5,5	3	برج بوعريريج
				-2,6	4,6	%3,6	2	عين الروى
				-2,6	4,6	%3,6	2	بجاية
				-2,6	4,6	%3,6	2	أقبو
				-3,6	4,6	%1,8	1	بوقاعة
				-3,6	4,6	%1,8	1	تيزي نيشار
				-3,6	4,6	%1,8	1	عين ولمان
				-3,6	4,6	%1,8	1	مقرة
				-3,6	4,6	%1,8	1	المسيلة
////					%100	55	الإجمالي	



يتضح من خلال الجدول رقم 32 والشكل رقم 19 أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً (55) قد انقسمت إلى اثني عشرة مجموعة حددت 12 مركز استقطاب لتجار تجزئة مواد البناء، وجاءت في المرتبة الأولى من حيث حجم الاستقطاب مدينة العلمة باعتبارها المدينة الأولى التي يتزود منها تجار التجزئة لمواد البناء والحديد لـ 23 بلدية من مجموع 55 بلدية بنسبة 41,8%، ثم مدينة سطيف التي تستقطب تجار 14 بلدية بنسبة 25,5%، وتأتي مدينة عين الكبيرة في المرتبة الثالثة بنسبة 7,3% ما يمثل 04 بلديات، ثم تأتي مدن برج بو عريريج، عين الروى، بجاية، أقبو، عين ولمان، بوقاعة، تيزي نبشار، مقرة، المسيلة التي تستقطب من 1 إلى 3 بلديات.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، التي بلغت قيمتها عند درجة الحرية (11) بـ 112,34، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فهناك فرق دال إحصائياً ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة العلمة كمدينة أولى يتزود منها تجار التجزئة لمواد البناء والحديد. وبهذا نرى بأن مدينة العلمة ما فتأت تعزز دورها في استقطاب بلديات ولاية سطيف باعتبارها مصدر لعديد السلع والمنتجات التجارية.

مما سبق وعلى اعتبار تجارة الجملة يظهر أن مدينة سطيف قد احتلت المرتبة الأولى مرتين من حيث عدد البلديات التي تستقطبها واحتلت المرتبة الثانية ثلاث مرات من حيث عدد البلديات التي تستقطبها وتشكل بالنسبة لها الوجهة المفضلة الثانية بعد المدينة الأولى.

أما مدينة العلمة فقد احتلت المرتبة الأولى مرتين كذلك من حيث عدد البلديات التي تستقطبها واحتلت المرتبة الثانية مرة واحدة، وهذا يدل على القوة التجارية لمدينة سطيف باعتبارها الوجهة المفضلة الأولى أو الثانية رغم البروز القوي لمدينة العلمة والذي دللنا عليه سابقا، وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها -وحسب ما تم استيقاؤه من المقابلات- أن الوظيفة التجارية لمدينة سطيف عريقة، وذات خصوصيات ترتبط بالجانب النفسي الذي ترسخ عند سكان ولاية سطيف حول أصالة التجارة والمعاملات التي طبعت تجارة المدينة، ضف إلى ذلك العادات التي بناها السياق التاريخي وتراكماته.

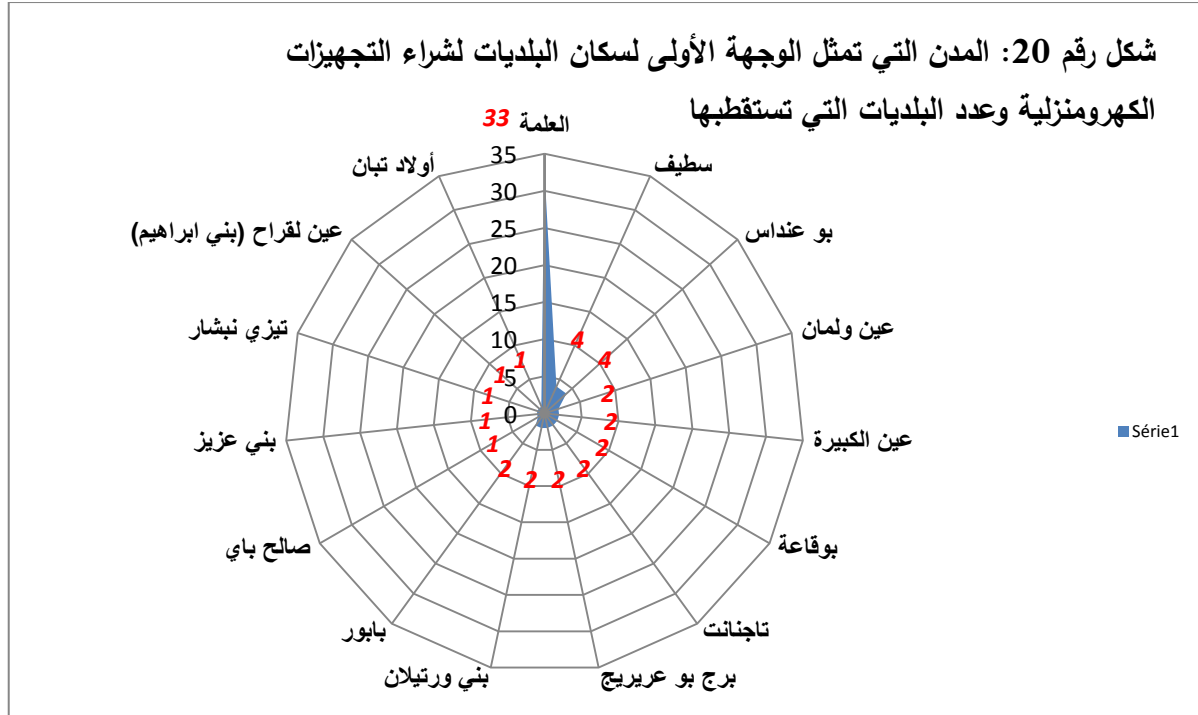
السؤال 1-7: إلى أين يتجه سكان البلدية لشراء التجهيزات الكهرومنزلية؟

أ- المدينة الأولى:

من خلال الجدول رقم 33 والشكل رقم 20 الواردين أدناه تتضح قوة الاستقطاب التجاري لمدينة العلمة، حيث من بين 15 مركز يستقطب السكان لشراء التجهيزات الكهرومنزلية تشكل مدينة العلمة الوجهة الأولى لسكان 33 بلدية من مجموع 60 بلدية ما يمثل 55%.

الجدول رقم (33): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-7)

بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-7)	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K ²	مستوى الدلالة	القرار
العلمة	33	55%	4	29	14	228,50	0,00	دالة عند 0,01
سطيف	4	6,7%	4	0				
بو عندياس	4	6,7%	4	0				
عين ولمان	2	3,3%	4	-2				
عين الكبيرة	2	3,3%	4	-2				
بو قاعة	2	3,3%	4	-2				
تاجنانت	2	3,3%	4	-2				
برج بو عريريج	2	3,3%	4	-2				
بني ورتيلان	2	3,3%	4	-2				
بابور	2	3,3%	4	-2				
صالح باي	1	1,7%	4	-3				
بني عزيز	1	1,7%	4	-3				
تيزي نبشار	1	1,7%	4	-3				
عين لقراح (بني ابراهيم)	1	1,7%	4	-3				
أولاد تبان	1	1,7%	4	-3				
الإجمالي	60	100%	///	///				



هذه الوضعية كانت نتيجة أساسية لكثافة شبكة الطرق على مستوى الولاية، وسهولة النفاذ نحو مدينة العلمة من كل جهات الولاية، في ظل الانتشار المكثف لمختلف وسائل النقل الجماعي، وتوسع استعمال السيارة على نطاق كبير، ثم تأتي في مرتبة ثانية مدينة سطيف وبوعنداس بنسبة 6,7% لكل منهما ما يمثل 4 بلديات لكل منهما، بعدها نجد مدن عين ولمان، عين الكبيرة، بوقاعة، بني ورتيلان، بابور، والتي تستقطب كل منها بلديتين، لتأتي في الأخير المراكز التي تستقطب بلدية واحدة وهي صالح باي، بني عزيز، تيزي نبشار، أما مركزي بني ابراهيم، أولاد تبان، فيستقطب كل منهما سكان إقليمه الإداري.

أما بالنسبة لمراكز الاستقطاب خارج الحدود الإدارية للولاية، والتي تستقطب السكان لشراء التجهيزات الكهرومنزلية فنجد مدينة تاجنانت التي تستقطب البلديتين المجاورتين لها وهما الولجة، والتلة، ونجد كذلك مدينة برج بو عريريج التي تستقطب في كثير من الأحيان بلديتي حربيل وقنزات.

ويظهر من الجدول السابق رقم 33، أن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة العلمة كمدينة أولى يتجه نحوها سكان البلدية لشراء التجهيزات الكهرومنزلية.

السؤال 1-8: إلى أين يتجه سكان المنطقة لشراء التجهيزات الالكترونية (كمبيوتر، تأثيث مكتبي ..)

أ- المدينة الأولى

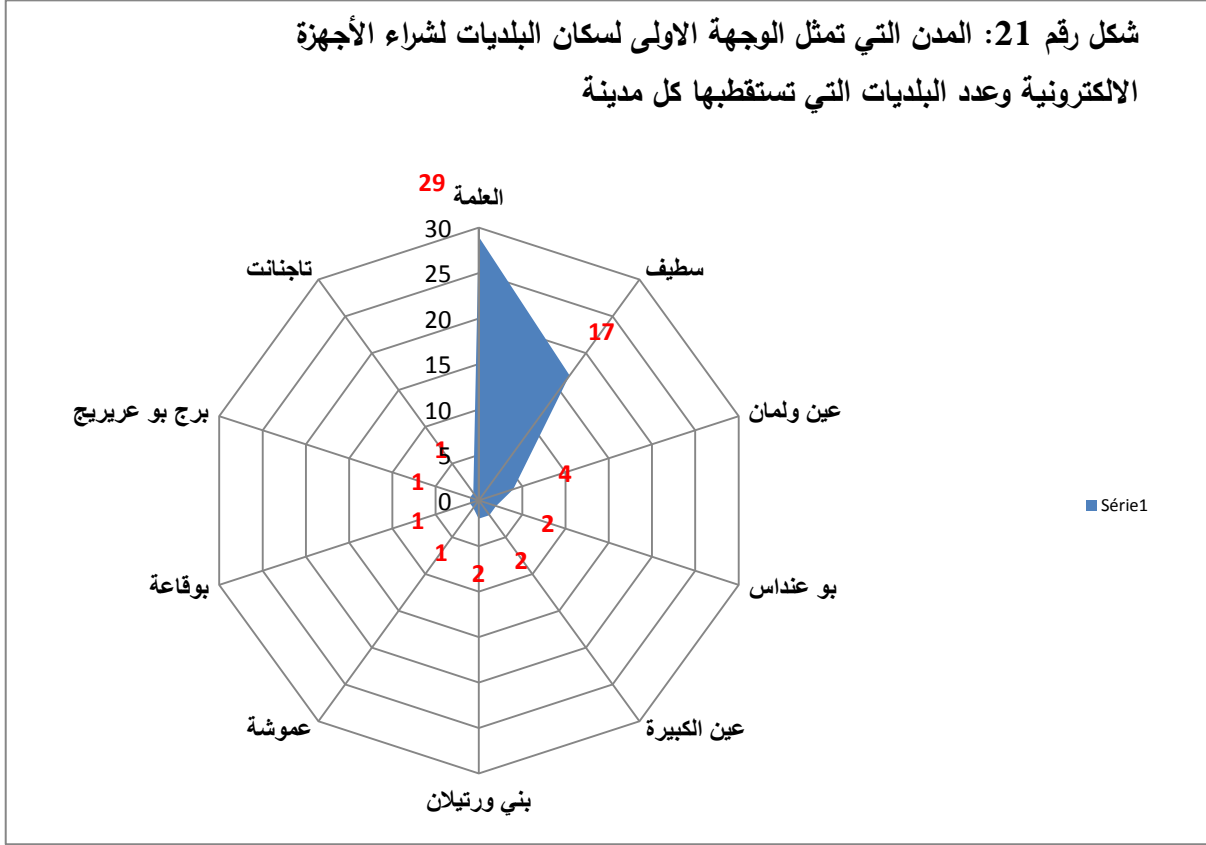
من خلال الجدول رقم 34 والشكل رقم 21 أدناه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" التي تمثل الوجهة الرئيسية لسكان البلديات لاقتناء الأجهزة الالكترونية والبالغ عددهم إجمالاً 60 قد انقسمت إلى عشر مجموعات تدل على وجود 10 مراكز استقطاب، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين رأوا أن مدينة العلمة هي المدينة الأولى التي يتجه إليها سكان 29 بلدية لشراء التجهيزات الالكترونية ما يمثل نسبة 48,3%، أما مدينة سطيف فتمثل المدينة الأولى التي يتجه إليها سكان 17 بلدية لشراء التجهيزات الالكترونية ما يمثل نسبة 28,3%، في حين تستقطب مدينة عين ولمان سكان 04 بلديات بنسبة 6,7%، ثم نجد المدن التالية: بوعنداس، عين الكبيرة، بني ورتيلان التي تستقطب سكان بلديتين لكل منها، وفي الأخير نجد عموشة، بوقاعة، برج بو عزيريج، تاجنانت التي تمثل المدن الأولى التي يتجه إليها سكان بلدية واحدة لكل منها لشراء التجهيزات الالكترونية (كمبيوتر، طابعة، تأثيث مكتبي...).

الجدول رقم (34): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-8)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (08)
دالة عند 0,01	0,00	133,66	09	23	6	48,3%	29	العلمة
				11	6	28,3%	17	سطيف
				-2	6	6,7%	4	عين ولمان
				-4	6	3,3%	2	بو عنداس
				-4	6	3,3%	2	عين الكبيرة
				-4	6	3,3%	2	بني ورتيلان
				-5	6	1,7%	1	عموشة
				-5	6	1,7%	1	بوقاعة
				-5	6	1,7%	1	برج بو عزيريج
				-5	6	1,7%	1	تاجنانت
				////		100%	60	الإجمالي

وبالنظر لاختبار الدلالة الإحصائية (K²) نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (09) قدرت بـ 133,66، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة العلمة كمدينة أولى

يتجه إليها سكان المنطقة لشراء التجهيزات الالكترونية (كمبيوتر، طابعة، تأثيث مكتبي...)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.



يظهر مما سبق وكأنه يوجد نوع من تبادل الأدوار على المرتبة الأولى في استقطاب سكان الولاية بين مدينة سطيف والعلمة في ظل غياب المدن الإقليمية الأخرى على مستوى الولاية، على غرار عين ولمان، بوقاعة، عين الكبيرة، وعدم قدرتها على لعب أدوار قوية وبارزة في استقطاب المجال الولائي، والذي إلى غاية الآن ظهر أنه يعاني من الاستقطاب الحاد باتجاه القطبين الحضريين سطيف والعلمة.

السؤال 1-9: أين يوجد البنك الذي يتعامل معه أغلب سكان البلدية؟

أ- المدينة الأولى

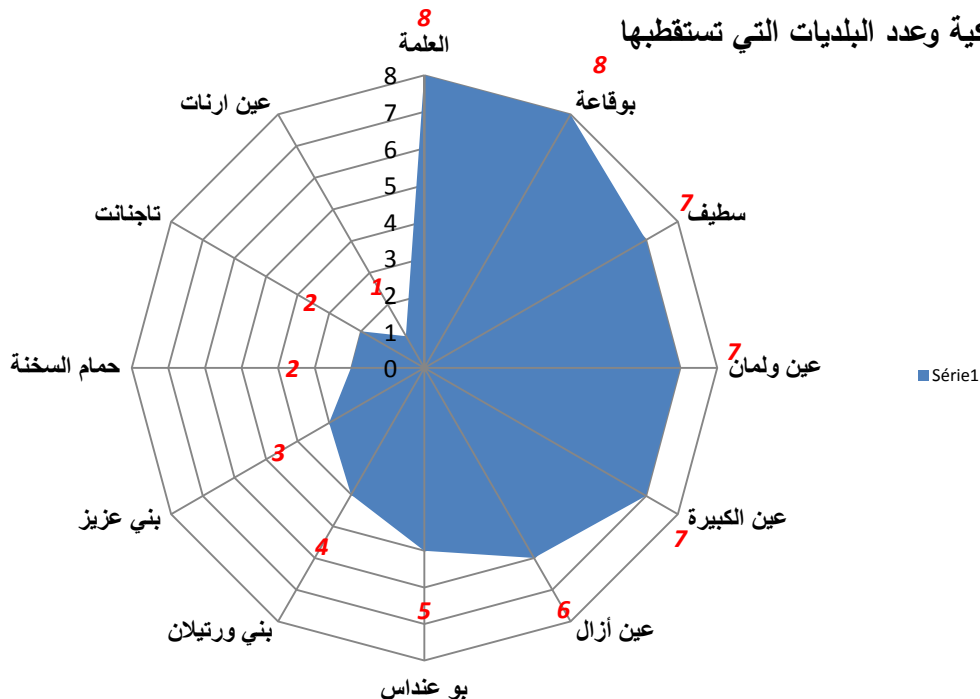
من خلال الجدول الموالي رقم 35 والشكل الموالي رقم 22 نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" التي يتجه نحوها أغلب سكان البلديات للحصول على الخدمات البنكية والبالغ عددهم إجمالاً 60 قد أفرزت 12 مركز استقطاب، حيث جاءت مدينتنا العلمة وبوقاعة في المركز الأول،

فكل منهما تستقطب سكان 8 بلديات ما يمثل نسبة 13,3% لكل مدينة، وهذا بحكم وقوعهما وسط عدة بلديات ريفية أو بلديات عرفت الظاهرة الحضرية حديثا ما يدل على قلة تجهيزها.

الجدول رقم (35): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-9)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (09)
غير دالة عند 0,05	0,23	14	11	3	5	%13,3	8	العلمة
				3	5	%13,3	8	بوقاعة
				2	5	%11,7	7	سطيف
				2	5	%11,7	7	عين ولمان
				2	5	%11,7	7	عين الكبيرة
				1	5	%10	6	عين أزال
				0	5	%8,3	5	بو عنداس
				-1	5	%6,7	4	بني ورتيلان
				-2	5	%5	3	بني عزيز
				-3	5	%3,3	2	حمام السخنة
				-3	5	%3,3	2	تاجنانت
				-4,0-	5	%1,7	1	عين ارنات
				////		%100	60	الإجمالي

شكل رقم 22: المدن التي تمثل الوجهة الأولى لسكان البلديات للحصول على الخدمات البنكية وعدد البلديات التي تستقطبها



في حين جاءت مدن: سطيف، عين ولمان، عين الكبيرة في الرتبة الثانية، فهي تستقطب سكان 07 بلديات ما مثل نسبة 11,7% لكل مدينة، ثم تأتي المدن التالية مرتبة حسب عدد البلديات التي تستقطبها: مدينة عين أزال (تخدم 6 بلديات)، بوعنداس (5 بلديات)، بني ورتيلان (4 بلديات)، بني عزيز (3 بلديات)، حمام السخنة (بلديتين)، تاجنانت (بلديتين)، عين أرناط (بلدية واحدة).

وبمعايينة اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) نلاحظ من أن قيمتها عند درجة الحرية (11) قدرت بـ 14 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,05$)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

وبالتالي يمكن القول أن الخدمة البنكية أصبحت منتشرة في كل المناطق المتجانسة طبيعياً باستثناء المنطقة الجبلية الجنوبية التي بقيت تحصل على خدمة البنوك من مدينتي عين ولمان وعين أزال. كما أن هذه الخدمة في طريقها للتوسع والانتشار عبر عديد المدن.

السؤال 10-1: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة؟

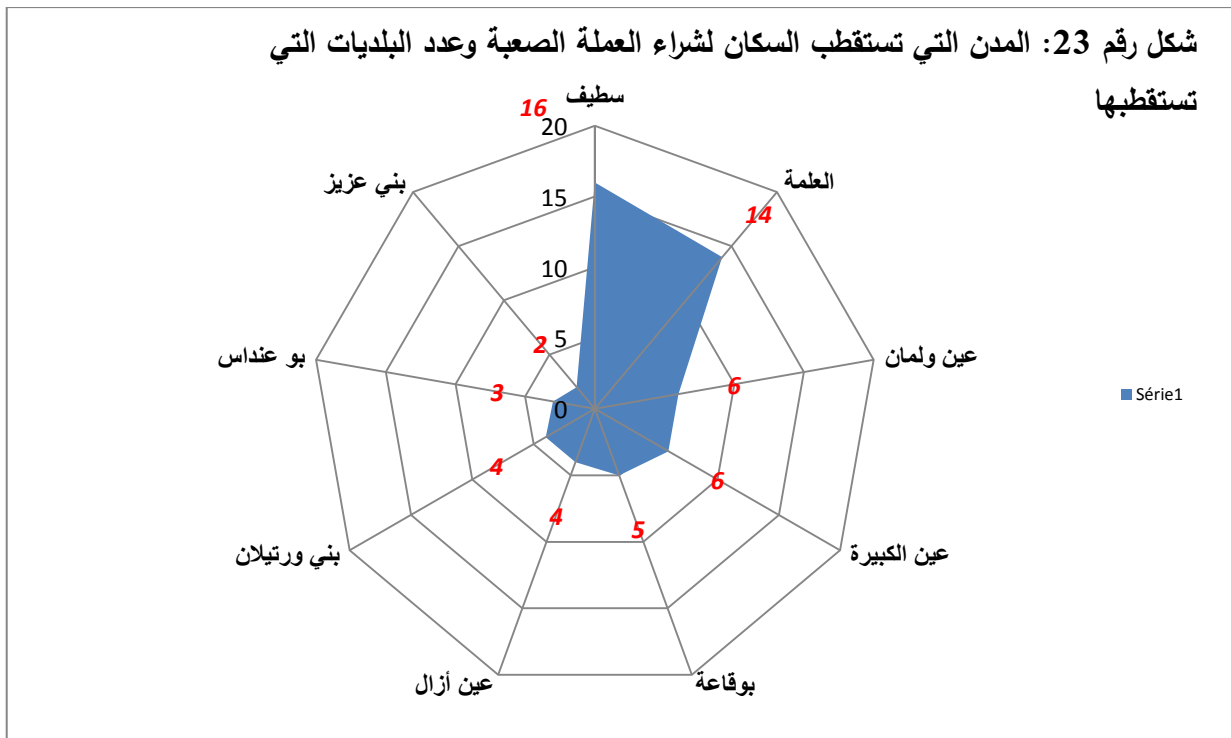
أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (36): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10-1)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K^2	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (10-1)
دالة عند 0,01	0,00	29,10	08	9,3	6,7	26,7%	16	سطيف
				7,3	6,7	23,3%	14	العلمة
				-0,7	6,7	10%	6	عين ولمان
				-0,7	6,7	10%	6	عين الكبيرة
				-1,7	6,7	8,3%	5	بوقاعة
				-2,7	6,7	6,7%	4	عين أزال
				-2,7	6,7	6,7%	4	بني ورتيلان
				-3,7	6,7	5%	3	بو عنداس
				-4,7	6,7	3,3%	2	بني عزيز
				////		100%	60	الإجمالي

من خلال الجدول رقم 36 والشكل الموالي رقم 23، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" التي يتجه إليها أغلب سكان البلديات لشراء العملة الصعبة والبالغ عددهم إجمالاً (60) قد انقسمت إلى تسعة مجموعات، تمثل 9 مراكز استقطاب، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين رأوا أن

مدينة سطيف هي المدينة الأولى التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة وقد بلغت نسبتهم 26,7% ما يمثل 16 بلدية، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين رأوا أن مدينة العلمة هي المدينة الأولى التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة بنسبة 23,3% ما يمثل 14 بلدية، في حين، المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين رأوا أن كل من مدينتا عين ولمان، عين الكبيرة، هي المدينة الأولى التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة بنسبة 10% ما يمثل 6 بلديات لكل مدينة، أما مدينة بوقاعة فهي المدينة الأولى التي يقصدها سكان 04 بلديات لشراء العملة الصعبة بنسبة 8,3%. ثم تأتي المدن التالية: عين أزال، بني ورتيلان، والتي تستقطب كل منها 04 بلديات، وكذلك بوعنداس (3 بلديات)، بني عزيز (بلديتين).



وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (08) قدرت بـ 29,10، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائياً لصالح مدينة سطيف كمدينة أولى يقصدها سكان الولاية لشراء العملة الصعبة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

وبهذا يظهر أن مدينة سطيف مازالت تمثل مركز مهم للتعاملات المالية، ثم تليها مدينة العلمة من حيث الأهمية على اعتبار أنها تستقطب أموال كبيرة في إطار التعاملات التجارية الواسعة.

السؤال 1-11: أين يتجه سكان البلدية للحجز و شراء تذاكر السفر بالطائرة؟

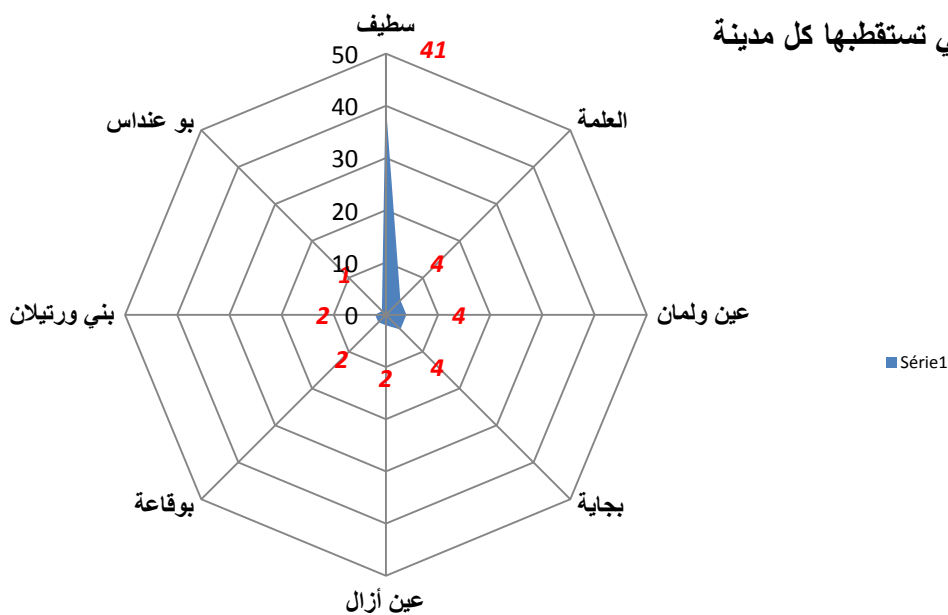
أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (37): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-11)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-11)
دالة عند 0,01	0,00	172,26	07	33,5	7,5	%68,3	41	سطيف
				-3,5-	7,5	%6,7	4	العلمة
				-3,5-	7,5	%6,7	4	عين ولمان
				-3,5	7,5	%6,7	4	بجاية
				-5,5-	7,5	%3,3	2	عين أزال
				-5,5	7,5	%3,3	2	بوقاعة
				-5,5-	7,5	%3,3	2	بني ورتيلان
				-6,5-	7,5	%1,7	1	بو عندياس
				////		%100	60	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه رقم 37 والشكل الموالي رقم 24 نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً (60) قد حددت 08 مراكز استقطاب سكاني للحجز وشراء تذاكر السفر بالطائرة، تنصدر هذه المراكز مدينة سطيف التي تستقطب لوحدها سكان 41 بلدية، فهي المدينة الأولى التي يتوجه إليها سكان هذه البلديات لشراء تذاكر السفر، ما يمثل نسبة 68,3%.

شكل رقم 24: المدن التي تستقطب السكان للحجز وشراء تذاكر الطائرة وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة



ثم تأتي مدن: العلمة، عين ولمان، بجاية، التي تستقطب كل منها 04 بلديات ما يمثل نسبة 3,3% لكل مدينة، ثم نجد مدن عين أزال، بوقاعة، بني ورتيلان، التي تستقطب بلديتين لكل منها.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (K^2) عند درجة الحرية (07) قدرت بـ 172,26، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا $(\alpha=0,01)$ ، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائياً لصالح مدينة سطيف كمدينة أولى يتوجه إليها سكان البلدية للحجز وشراء تذاكر السفر.

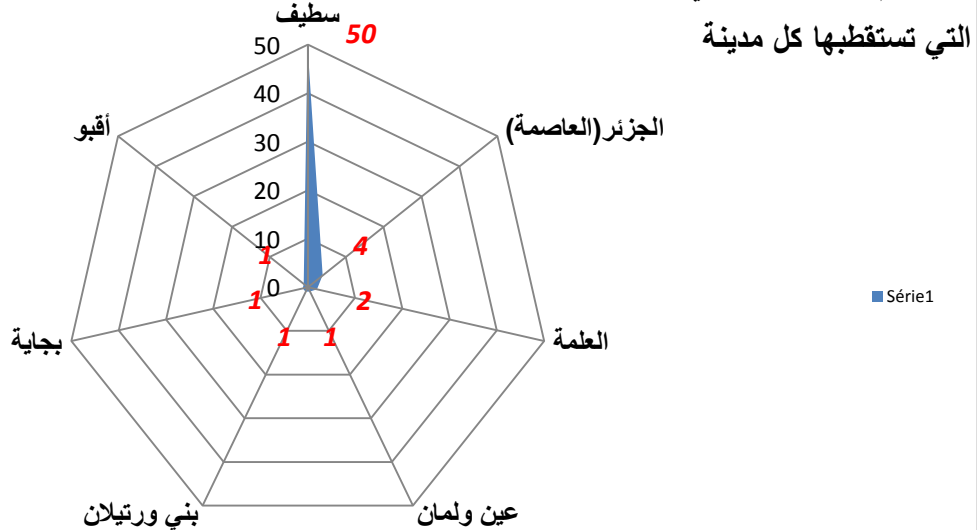
السؤال 1-12: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لاقتناء السيارات الجديدة؟

أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (38): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-12)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K^2	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-12)
دالة عند 0,01	0,00	234,46	06	41,4	8,6	%83,3	50	سطيف
				-4,6-	8,6	%6,7	4	الجزائر(العاصمة)
				-6,6-	8,6	%3,3	2	العلمة
				-7,6-	8,6	%1,7	1	عين ولمان
				-7,6-	8,6	%1,7	1	بني ورتيلان
				-7,6-	8,6	%1,7	1	بجاية
				-7,6-	8,6	%1,7	1	أقبو
				////		%100	60	الإجمالي

شكل رقم 25: المدن التي تستقطب السكان من أجل شراء سيارة جديدة وعدد البلديات



من خلال الجدول رقم 38 والشكل رقم 25 أعلاه يظهر أن مدينة سطيف هي المدينة الأولى التي يقصدها سكان 50 بلدية لشراء سيارة جديدة من مجموع 60 بلدية ما يمثل نسبة 83,3%، ثم تأتي كل من مدينة الجزائر العاصمة باعتبارها المدينة الأولى التي تستقطب سكان 04 بلديات بنسبة 6,7%، بعدها نجد مدينة العلمة التي تستقطب سكان بلديتين، وفي الأخير نجد المدن التالية: عين ولمان، بني ورتيلان، بجاية، أقبو، التي تستقطب كل منها سكان بلدية واحدة.

وعند اختبار دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب نجد أن قيمة (K^2) عند درجة الحرية (06) هي 234,46، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا $(\alpha=0,01)$ ، ما يدل على وجود فرق دال إحصائيا لصالح مدينة سطيف كمدينة أولى يقصدها سكان الولاية لشراء سيارة جديدة.

السؤال 1-13: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لاستحداث مشروع تجاري خارج بلديتهم؟

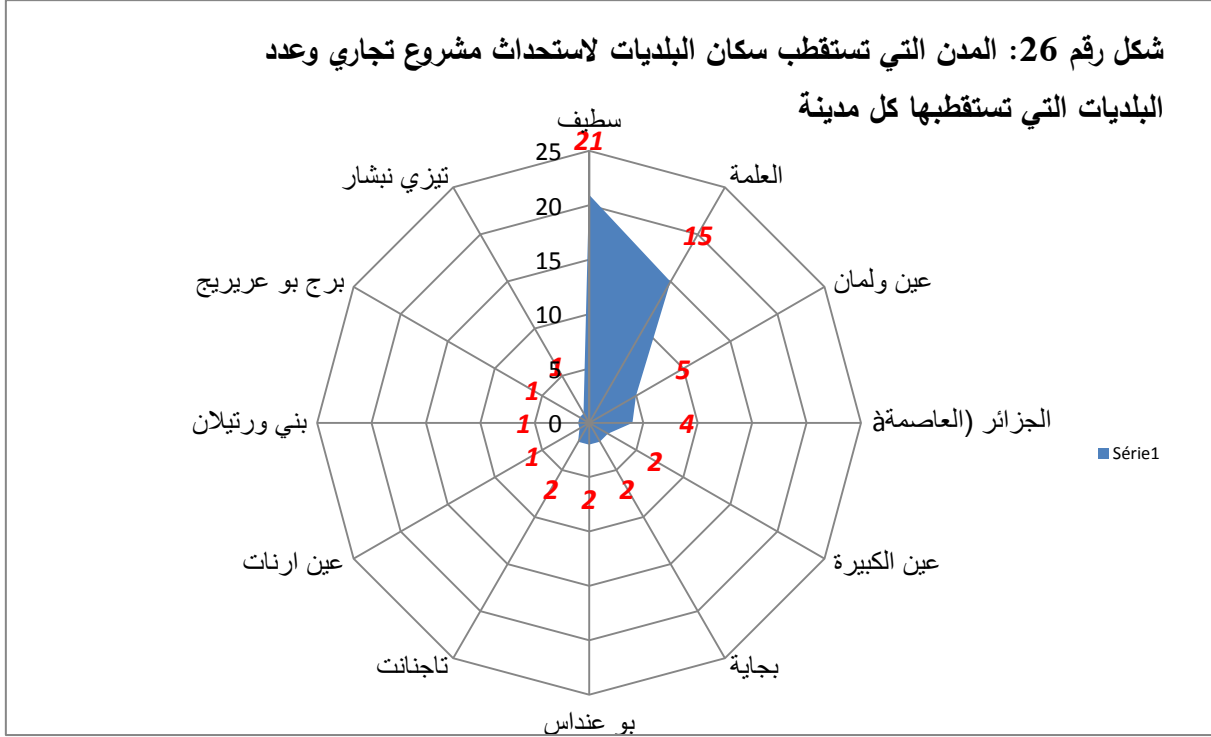
أ - المدينة الأولى

الجدول رقم (39): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-13)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K^2	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-13)
دالة عند 0,01	0,00	96,05	11	16,3	4,8	%36,8	21	سطيف
				10,3	4,8	%26,3	15	العلمة
				0,3	4,8	%8,8	5	عين ولمان
				-0,8	4,8	%7	4	الجزائر العاصمة
				-2,8	4,8	%3,5	2	عين الكبيرة
				-2,8	4,8	%3,5	2	بجاية
				-2,8	4,8	%3,5	2	بو عندياس
				-2,8	4,8	%3,5	2	تاجنانت
				-3,8	4,8	%1,8	1	عين ارنات
				-3,8	4,8	%1,8	1	بني ورتيلان
				-3,8	4,8	%1,8	1	برج بو عريريج
				-3,8	4,8	%1,8	1	تيزي نيشار
				////				%100

من خلال الجدول رقم 39 والشكل الموالي رقم 26 نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالا (57) قد دلت على وجود 12 مركز يستقطب المستثمرين المحليين في مجال التجارة، حيث أن مدينة سطيف تعتبر المدينة الأولى التي يقصدها سكان 21 بلدية من أصل

57 بلدية ما يمثل نسبة 36,8%، وهي بذلك تتصدر مراكز استقطاب الاستثمار التجاري، تأتي بعدها مدينة العلمة التي يقصدها سكان 15 بلدية إذا أرادوا إحداث مشروع تجاري خارج إقليم بلديتهم.



يظهر أنه، ورغم الأهمية التجارية لمدينة العلمة، إلا أن سكان البلديات من التجار -الصغار- يتوجهون لمدينة سطيف في ظل عدم قدرتهم على منافسة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ليس فقط من ولاية سطيف بل من كل ولايات الوطن، والذين أصبحت مدينة العلمة تمثل مركز لتجمعهم واستحوادهم على النشاط التجاري.

ثم تأتي مدينة عين ولمان في المرتبة الثالثة التي تستقطب سكان 05 بلديات لاستثمار أموالهم في التجارة، هذه المدينة وبحكم أصالة هذا النشاط بها أكد رئيس المجلس الشعبي الممثل لها، أنه كان من الممكن أن تعرف مسار نمو مغاير لما هو واقع، لو أن تجار هذه المدينة استثمروا أموالهم ضمن المدينة، حيث شهدت نزيف كبير لهذه الفئة نحو مدن سطيف، العلمة، وحتى الجزائر العاصمة ومدن الصحراء.

كما نجد أن مدينة الجزائر العاصمة تستقطب سكان 04 بلديات وكلها بلديات من الجزء الشمالي، وهذا يبين مدى قوة الجذب التي يتمتع بها الميتربول العاصمي الذي يمارس نفوذه على كامل الوطن. بعدها نجد المدن التي تستقطب بلديتين وهي مدن: عين الكبيرة، بو عندياس، بجاية، تاجنانت، وفي الأخير تأتي مدن: عين أرناط، بني ورتيلان، تيزي نبشار، برج بو عريريج، التي تستقطب بلدية واحدة.

وهكذا، يظهر أن هناك فرق دال إحصائيا بين المراكز ولصالح مدينة سطيف كمدينة أولى يقصدها سكان الولاية إذا أرادوا إحداث مشروع تجاري خارج بلديتهم. كما تبرز أهمية مراكز البلديات المحيطة بمدينة سطيف على غرار عين أرنات التي بدأت تمثل وجهة للاستثمار التجاري ولو لجزء من سكان الولاية.

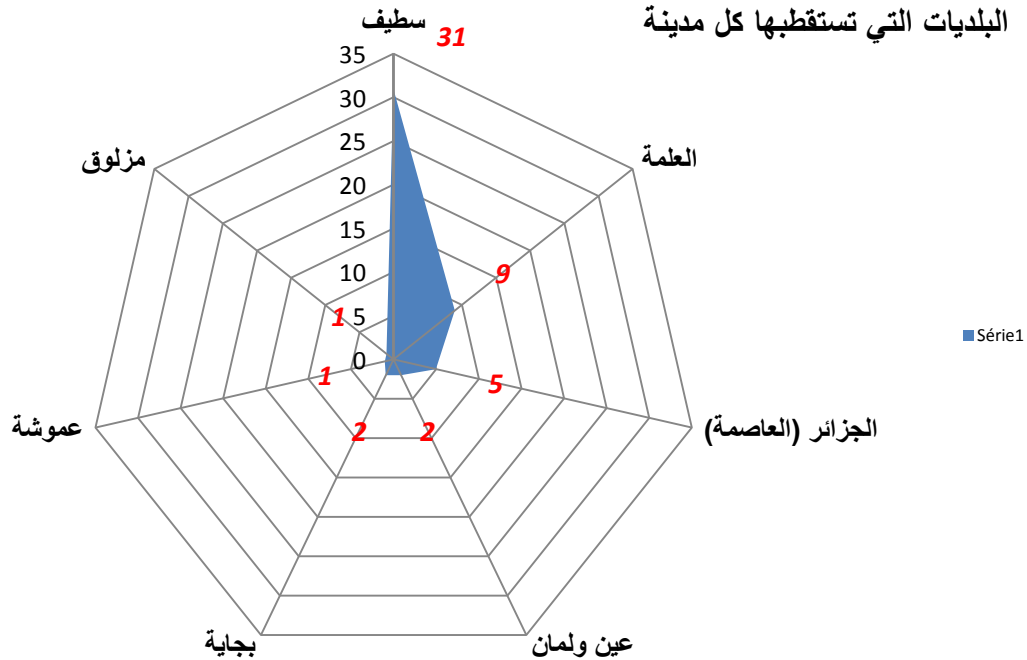
السؤال 1-14: ما هي المدينة التي يقصدها السكان إذا أرادوا إحداث مشروع صناعي خارج بلديتهم؟

أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (40): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14-1)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (14)
دالة عند 0,01	0,00	96,82	06	23,7	7,3	%60,8	31	سطيف
				1,7	7,3	%17,6	9	العلمة
				-2,3	7,3	%9,8	5	الجزائر (العاصمة)
				-5,3	7,3	%3,9	2	عين ولمان
				-5,3	7,3	%3,9	2	بجاية
				-6,3	7,3	%2	1	عموشة
				-6,3	7,3	%2	1	مزلق
				////		%100	51	الإجمالي

شكل رقم 27: المدن التي تستقطب سكان البلديات لاستحداث مشروع صناعي وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة



يشكل استقطاب الاستثمارات الصناعية سواء الخاصة أو العمومية أحد أهم عوامل نمو المدن وتشكيلها لأقطاب جذب على مستوى مجالها، وبحكم الجاذبية الاقتصادية التي تتمتع بها مدينة سطيف، كما سنرى لاحقا من خلال إجابات المستجوبين، فقد أصبحت تمثل الوجهة الأولى لسكان الولاية من أجل الاستثمار الصناعي، حيث ومن خلال الجدول رقم 40 والشكل رقم 27 أعلاه الذي يبين وجود 07 مراكز تستقطب الاستثمار الصناعي الخاص، تنصدرهم من حيث قوة الجذب مدينة سطيف التي تمثل المدينة الأولى التي يقصدها سكان 31 بلدية إذا أرادوا إحداث مشروع صناعي خارج بلديتهم من مجموع 51 بلدية، وهو ما يمثل نسبة 60,8%، ثم تأتي في مرتبة ثانية مدينة العلمة التي تستقطب سكان 9 بلديات إذا أرادوا إحداث مشروع صناعي خارج بلديتهم بنسبة 17,6%، وفي المرتبة الثالثة نجد مدينة الجزائر العاصمة التي يقصدها سكان 05 بلديات بنسبة 9,8%. أما مدينتا عين ولمان، وبجاية، فتستقطب كل منهما بلديتين وفي الأخير نجد مدينتا عموشة، ومزلوق، التي تستقطب بلدية واحدة لكل منهما.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات، يظهر من الجدول السابق أن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح مدينة سطيف كمدينة أولى يقصدها سكان الولاية إذا أرادوا إحداث مشروع صناعي خارج بلديتهم.

ومرة أخرى يظهر ضعف المراكز الإقليمية وخاصة عين الكبيرة، بوقاعة، عين أزال، وبدرجة أقل عين ولمان، في استقطاب الاستثمارات الصناعية في مقابل بروز المراكز المحيطة بمدينة سطيف على غرار مزلوق، وهكذا، يظهر أنه في كل مرة تتضح الرؤية حول ما بيناه في الفصل الثالث من أن مدينة سطيف والبلديات المحيطة بها أصبحت تشكل مجال جذب واستقطاب على مستوى الولاية ككل.

السؤال 1-15: أين يتجه سكان البلدية عند حاجتهم لمؤسسة استشفائية؟

أ- المدينة الأولى

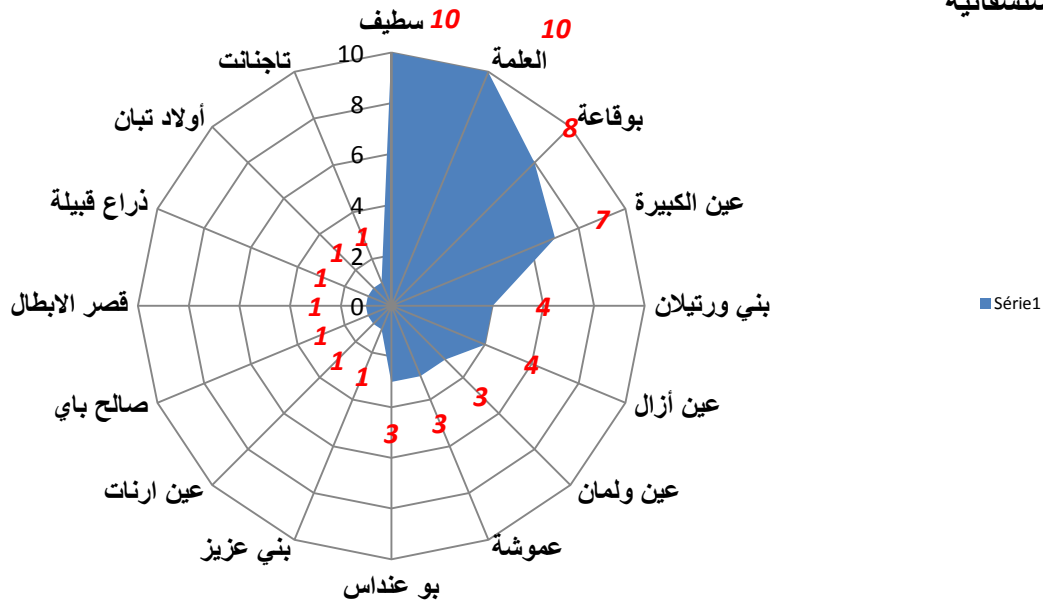
رغم وجود تقسيمات للقطاع الصحي من حيث عدد البلديات التي من المفروض أن تخدمها كل مؤسسة استشفائية والبالغ عددها 09 مؤسسات، وهذا إذا احتسبنا مستشفى التدليك وإعادة التأهيل الحركي ببلدية قجال (على مستوى تجمع راس الماء) ومؤسسة الأمراض العقلية بعين عباس، إلا أنه من خلال الجدول رقم 41 والشكل رقم 28 الواردين أدناه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالا (59)، قد أفرزت 16 مركز استقطاب يتوجه إليها سكان البلديات للحصول على خدمات المؤسسات الاستشفائية.

الجدول رقم (41): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-15)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-15)
دالة عند 0,01	0,00	43,78	15	6,3	3,7	%16,9	10	سطيف
				6,3	3,7	%16,9	10	العلمة
				4,3	3,7	%13,6	8	بوقاعة
				3,3	3,7	%11,9	7	عين الكبيرة
				0,3	3,7	%6,8	4	بني ورتيلان
				0,3	3,7	%6,8	4	عين أزال
				-0,7	3,7	%5,1	3	عين ولمان
				-0,7	3,7	%5,1	3	عموشة
				-0,7	3,7	%5,1	3	بو عنداس
				-2,7	3,7	%1,7	1	بني عزيز
				-2,7	3,7	%1,7	1	عين ارنات
				-2,7	3,7	%1,7	1	صالح باي
				-2,7	3,7	%1,7	1	قصر الابطال
				-2,7	3,7	%1,7	1	ذراع قبيلة
				-2,7	3,7	%1,7	1	أولاد تبان
				-2,7	3,7	%1,7	1	تاجنانت
				////		%100	59	الإجمالي

شكل رقم 28: المدن التي تستقطب سكان الولايات للحصول على خدمات المؤسسات

الاستشفائية



غير أن عدد معتبر من المبحوثين، يظهر أنهم لم يميزوا بين العيادات متعددة الخدمات التي تنتشر في جل البلديات والمؤسسات الاستشفائية التي تنتشر في عدد محدود من البلديات وأساسا مقرات الدوائر باستثناء عين عباسية، حيث نجد مثلا بلديتا بني عزيز، وعموشة، تتبع للقطاع الصحي عين الكبيرة، كما نجد أيضا أن بلديات أولاد تبان، قصر الأبطال، صالح باي، تتبع للقطاع الصحي عين ولمان، كما تتبع للقطاع الصحي بوقاعة كل من آيت تيزي، وآيت نوال مزادة الواقعتين تحت نفوذ مركز بوعداس إضافة إلى بلدية ذراع قبيلة، ورغم أن القطاع الصحي -سطيف- حسب تقطيع مديرية الصحة للولاية يشمل 3 بلديات هي: سطيف، أولاد صابر، قجال، كما يشمل القطاع الصحي -العلمة- 8 بلديات، إلا أن نتائج التحقيق بينت أن مدينتا سطيف والعلمة تنصدر مراكز الاستقطاب الصحي حيث تستقطب كل منها سكان 10 بلديات ما يمثل نسبة 16,9% لكل مدينة، ثم تأتي مدينة بوقاعة التي تستقطب سكان 08 بلديات، هي بالأساس بلديات الجزء الشمالي الغربي من الولاية، بعدها نجد المدن التالية: عين الكبيرة، بني ورتيلان، عين أزال، عين ولمان، التي تتوفر كلها على مؤسسات استشفائية.

أما المراكز الأخرى التي أفرزها التحقيق فتتوفر فقط على عيادات متعددة الخدمات وهي: عموشة، بوعداس، بني عزيز، عين أرناط، صالح باي، قصر الأبطال، ذراع قبيلة، أولاد تبان، باستثناء تاجنانت التي تستقطب دائما سكان بلدية الولجة بحكم قرب المسافة حوالي 6 كم.

ورغم انتشار المراكز الصحية والعيادات متعددة الخدمات عبر كافة البلديات، إلا أن مدينتا سطيف والعلمة بقيتا ذات تأثير واضح في استقطاب سكان الولاية بحكم توفر المدينتين على مؤسستين استشفائيتين، بهما تقريبا كل الاختصاصات الطبية، وهو ما لا تتوفر عليه بقية المؤسسات الاستشفائية على مستوى إقليم الولاية.

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينتا سطيف والعلمة على أنهما الوجهة الأولى التي يقصدها سكان الولاية عند حاجتهم لمؤسسة استشفائية.

السؤال 1-16: أين يتجه سكان البلدية لعيادة الأطباء العامون؟

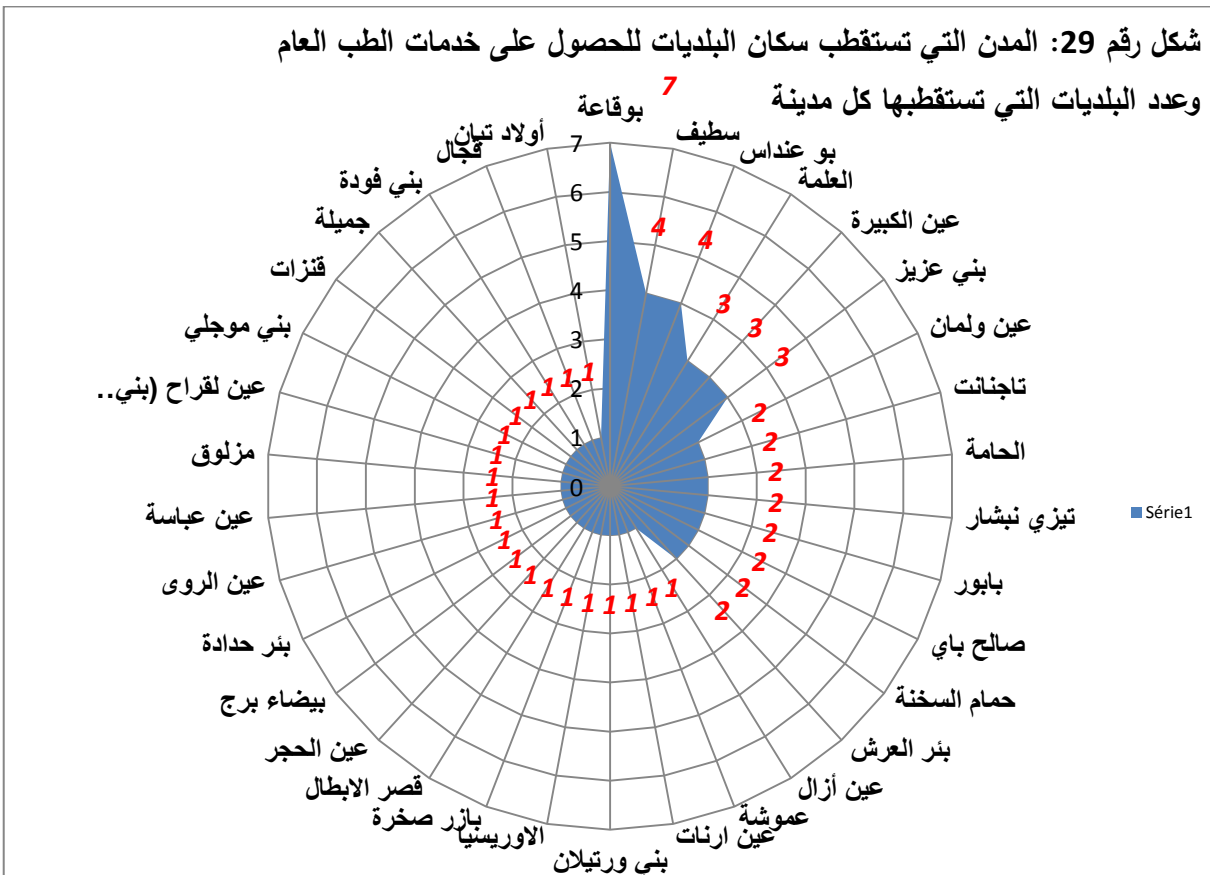
أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (42): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-16)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-16)
غير دالة عند 0,05	0,58	30,66	33	5,2	1,8	%11,7	7	بوقاعة
				2,2	1,8	%6,7	4	سطيف
				2,2	1,8	%6,7	4	بو عندياس
				1,2	1,8	%5	3	العلمة
				1,2	1,8	%5	3	عين الكبيرة
				1,2	1,8	%5	3	بني عزيز
				0,2	1,8	%3,3	2	عين ولمان
				0,2	1,8	%3,3	2	تاجنانت
				0,2	1,8	%3,3	2	الحامة
				0,2	1,8	%3,3	2	تيزي نيشار
				0,2	1,8	%3,3	2	بابور
				0,2	1,8	%3,3	2	صالح باي
				0,2	1,8	%3,3	2	حمام السخنة
				0,2	1,8	%3,3	2	بئر العرش
				-0,8	1,8	%1,7	1	عين أزال
				-0,8	1,8	%1,7	1	عموشة
				-0,8	1,8	%1,7	1	عين ارنات
				-0,8	1,8	%1,7	1	بني ورتيلان
				-0,8	1,8	%1,7	1	الاوريسيا
				-0,8	1,8	%1,7	1	بازر صخرة
				-0,8	1,8	%1,7	1	قصر الابطال
				-0,8	1,8	%1,7	1	عين الحجر
				-0,8	1,8	%1,7	1	بيضاء برج
				-0,8	1,8	%1,7	1	بئر حدادة
				-0,8	1,8	%1,7	1	عين الروى
				-0,8	1,8	%1,7	1	عين عباسة
				-0,8	1,8	%1,7	1	مزلوق
				-0,8	1,8	%1,7	1	عين لقراح (بني ابراهيم)
				-0,8	1,8	%1,7	1	بني موجلي
				-0,8	1,8	%1,7	1	قنزات
-0,8	1,8	%1,7	1	جميلة				
-0,8	1,8	%1,7	1	بني فودة				
-0,8	1,8	1,7	1	قجال				
-0,8	1,8	1,7	1	أولاد تيان				
////						%100	60	الإجمالي

من خلال الجدول السابق رقم 42 والشكل رقم 29 أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً 60، قد أفرزت 34 مركز استقطاب في مجال الطب العام، وتتصدر هذه المراكز مدينة بوقاعة باستقطابها لسكان 07 بلديات ما يمثل نسبة 11,7%، وهذا بحكم صغر بلديات ومراكز الجزء الشمالي الغربي من الولاية، ما جعل تركز عيادات الطب العام في هذه المدينة دون غيرها من مراكز هذا الجزء من إقليم الولاية، وبالنظر كذلك لحجمها السكاني وأقدمية الظاهرة الحضرية بها وتوفرها على الخدمات الأخرى المرافقة، خاصة وأن موقعها بالنسبة لبلديات ومراكز هذا الجزء من الولاية جعل المخططين ينظرون لهذه المدينة على أنها قطب إقليمي.

وبعدها تأتي مدينة سطيف التي تستقطب سكان 04 بلديات وكذلك مركز بوعنداس، ثم تتوالى بقية المراكز على غرار العلمة، عين لكبيرة، بني عزيز، عين ولمان...



وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (33) قدرت بـ 30,66، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,05$)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وهذا يدل على الانتشار الواسع لعيادات الطب العام في جل بلديات الولاية، ما أدى

لغياب الاستقطاب الإقليمي، وتكوّن استقطاب محلي سواء على مستوى البلديات نفسها التي تكون مستقطبة حول مراكزها، أو أن المركز يمارس استقطاب لسكان بلدية مجاورة.

السؤال 17-1: أين يتجه سكان البلدية لعيادة أطباء الاختصاص؟

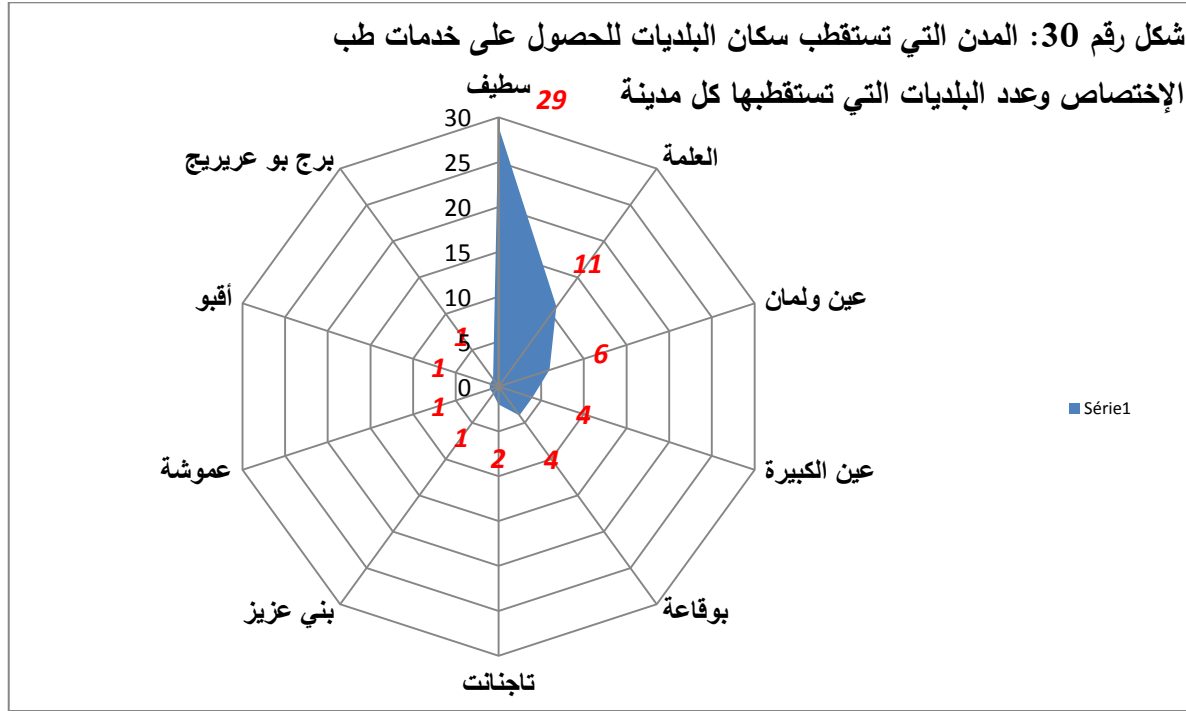
أ- المدينة الأولى

الجدول رقم (43): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17-1)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (17-1)
دالة عند 0,01	0,00	113	09	23,0	6,0	48,3	29	سطيف
				5,0	6,0	18,3	11	العلمة
				,0	6,0	10,0	6	عين ولمان
				-2,0-	6,0	6,7	4	عين الكبيرة
				-2,0-	6,0	6,7	4	بوقاعة
				-4,0-	6,0	3,3	2	تاجنانت
				-5,0-	6,0	1,7	1	بني عزيز
				-5,0-	6,0	1,7	1	عموشة
				-5,0-	6,0	1,7	1	أقبو
				-5,0-	6,0	1,7	1	برج بو عريريج
				////		%100	60	الإجمالي

الوضع السابق بالنسبة لمراكز الاستقطاب للطب العام يختلف عن واقع مراكز الاستقطاب في الطب الخاص، حيث من خلال الجدول رقم 43 والشكل رقم 30 الموالي، يظهر أن هناك 10 مراكز استقطاب فقط، وتحتل مدينة سطيف المرتبة الأولى من حيث أنها تمثل المدينة الأولى التي يتوجه إليها سكان الولاية لعيادة أطباء الاختصاص، فهي تستقطب سكان 29 بلدية ما يمثل نسبة 48.3%، ثم تأتي مدينة العلمة في المرتبة الثانية باستقطابها لسكان 11 بلدية بنسبة 18.3%، وفي مرتبة ثالثة نجد مدينة عين ولمان باعتبارها المدينة الأولى التي يتوجه إليها سكان 6 بلديات لعيادة أطباء الاختصاص بنسبة 10%، ثم تأتي مدينتا عين الكبيرة وبوقاعة التي تستقطب كل منهما 04 بلديات، وهنا يظهر أن الترتيب قد توافقت إلى حد بعيد مع الترتيب الحجمي، مع تسجيل غياب تأثير إشعاع مدينة أزال وعين أرنات في مجال الطب الخاص لوقوعهما تحت تأثير مدينتي عين ولمان وسطيف على التوالي.

وبعد هذه المدن المهمة التي تمثل أقطاب للطب الخاص، تأتي المدن التي تستقطب عدد محدود من البلديات وهي: تاجنانت، عموشة، بني عزيز، أقبو، برج بو عريريج، حيث نلاحظ دائما تأثير المراكز الجهوية للولايات المجاورة على البلديات الهامشية في ولاية سطيف بحكم قرب المسافة.



وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (09) قدرت بـ 113، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة سطيف كمدينة أولى يتوجه إليها سكان البلدية لعيادة أطباء الاختصاص.

السؤال 1-18: أين توجد معاهد التكوين المهني التي يقصدها طلبة البلدية؟

أ- المدينة الأولى

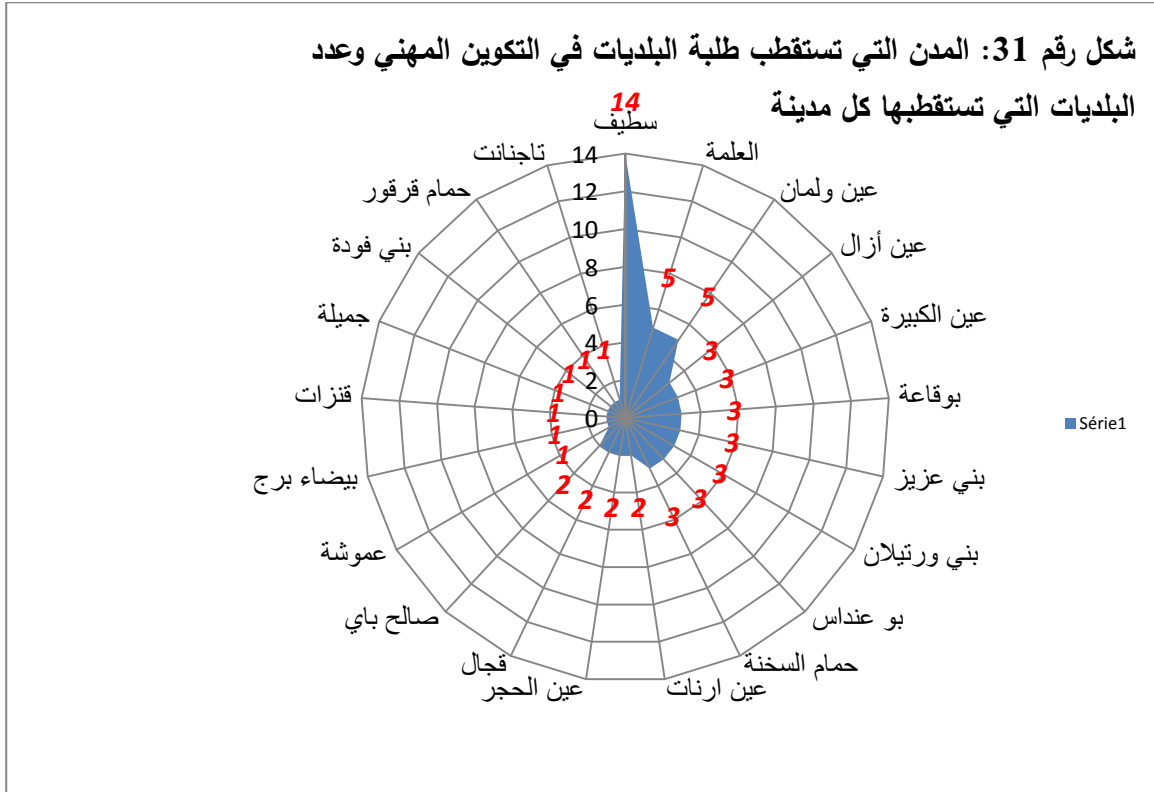
تعتبر معاهد التكوين المهني من بين التجهيزات المهيكلة، والتي تعبر عن مركزية بعض المدن، من خلال قدرتها على استقطاب جزء من سكان الولاية، حيث ومن خلال الجدول رقم 44 والشكل رقم 31 الموالين نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالا 60 قد بينت وجود 21 مركز استقطاب لطلبة بلديات الولاية في التكوين المهني، تنصدهم مدينة سطيف باعتبارها المدينة الأولى التي تتواجد فيها معاهد التكوين المهني والتي تمثل الوجهة الأولى لطلبة 14 بلدية

ما يمثل نسبة 23,3%، وتأتي في مرتبة ثانية مدينتا العلمة، وعين ولمان، باعتبارهما الوجهة الأولى التي يقصدها طلبة التكوين المهني لـ 05 بلديات بنسبة 8,3% لكل مدينة، ثم تأتي المدن التي تستقطب من 01 إلى 03 بلديات وهي: مدينة عين أزال، عين الكبيرة، بوقاعة، بني عزيز، بني ورتيلان، بو عنداس، حمام السخنة، عين أرناات، عين الحجر، قجال، صالح باي، عموشة، فنزات، بيضاء برج، حمام قرقور، جميلة، بني فودة، تاجنانت.

الجدول رقم (44): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (18-1)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (18-1)
دالة عند 0.01	0.00	56.20	20	11.1	2.9	23.3	14	سطيف
				2.1	2.9	8.3	5	العلمة
				2.1	2.9	8.3	5	عين ولمان
				.1	2.9	5.0	3	عين أزال
				.1	2.9	5.0	3	عين الكبيرة
				.1	2.9	5.0	3	بوقاعة
				.1	2.9	5.0	3	بني عزيز
				.1	2.9	5.0	3	بني ورتيلان
				.1	2.9	5.0	3	بو عنداس
				.1	2.9	5.0	3	حمام السخنة
				-9-	2.9	3.3	2	عين ارناات
				-9-	2.9	3.3	2	عين الحجر
				-9-	2.9	3.3	2	قجال
				-9-	2.9	3.3	2	صالح باي
				-1.9-	2.9	1.7	1	عموشة
				-1.9-	2.9	1.7	1	بيضاء برج
				-1.9-	2.9	1.7	1	فنزات
				-1.9-	2.9	1.7	1	جميلة
				-1.9-	2.9	1.7	1	بني فودة
				-1.9-	2.9	1.7	1	حمام قرقور
-1.9-	2.9	1.7	1	تاجنانت				
////					%100	60	الإجمالي	

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (20) قدرت بـ 56,20، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$).



وعليه، فهناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة سطيف كمدينة أولى تتواجد فيها معاهد التكوين المهني والتي يقصدها طلبة البلديات، وهو ما يؤكد مركزية مدينة سطيف فيما يتعلق بهذا النوع من المعاهد، حيث بينت إحصائيات 2017 أنها تتوفر على 04 معاهد متخصصة، في مقابل معهد واحد في كل من العلمة وعين ولمان.

ورغم ما يظهر من أن عدد من المبحوثين قد أشاروا أثناء الإجابة عن هذا السؤال إلى مراكز التكوين المهني، والتي تختلف عن المعاهد، إلا أن ذلك لا يشكل فرقا واضحا في تغير نتيجة تحليل الإجابة، بل على العكس من ذلك، فقد وضحت إجابات المبحوثين المدن التي تتوفر على مراكز للتكوين المهني وتستقطب سكان البلديات.

السؤال 1-19: أين يعمل أغلب المشتغلون في القطاع الصناعي؟

أ- المدينة الأولى

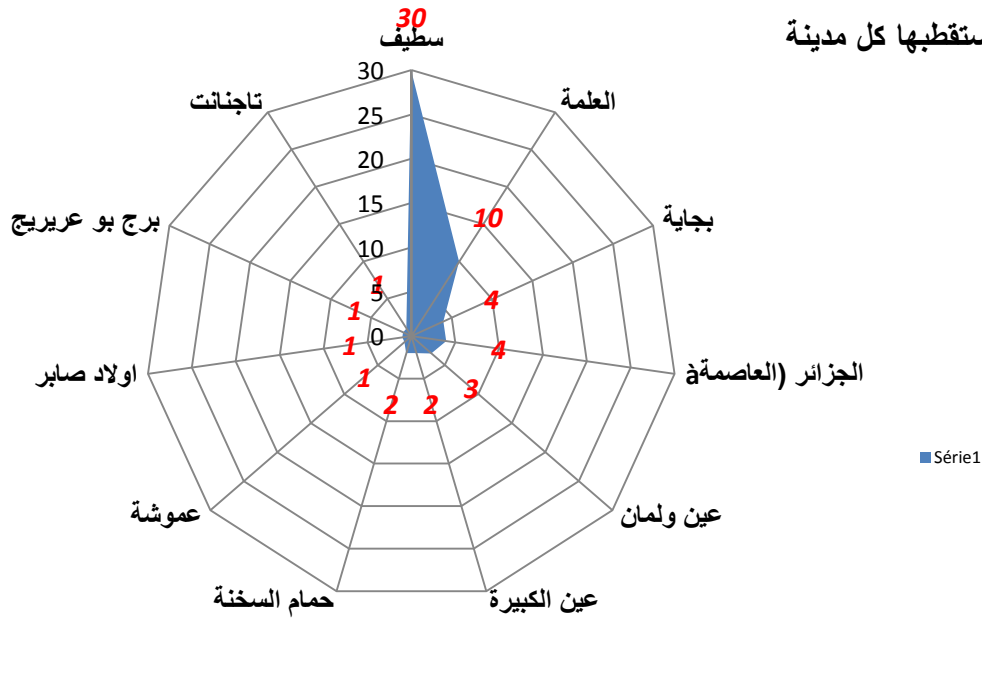
من خلال الجدول رقم 45 والشكل الموالي رقم 32 ، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً 60، قد أفرزت 11 مركز استقطاب للعمالة الصناعية، حيث تحتل مدينة سطيف المرتبة الأولى باعتبارها المدينة الأولى التي يعمل فيها أغلب المشتغلون في القطاع الصناعي على مستوى الولاية، فهي تستقطب عمال 30 بلدية، والذين تشكل بالنسبة لهم الوجهة الأولى، وهو ما يمثل نسبة 50,8%، أما مدينة العلمة فجاءت في المرتبة الثانية فهي تستقطب عمال 10 بلديات ما يمثل نسبة 16,9%، إلا أن المرتبة الثالثة لم ترجع للمراكز الإقليمية على مستوى الولاية بل عادت لمدينتي بجاية والجزائر العاصمة، فكل واحدة تستقطب 04 بلديات، ثم تأتي مدينة عين ولمان باعتبارها المدينة الخامسة من حيث استقطابها للعمالة الصناعية لـ 03 بلديات.

الجدول رقم (45): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-19)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (1-19)
دالة عند 0,01	0,00	137,32	10	24,6	5,4	50,8	30	سطيف
				4,6	5,4	16,9	10	العلمة
				-1,4-	5,4	6,8	4	بجاية
				-1,4-	5,4	6,8	4	الجزائر العاصمة
				-2,4-	5,4	5,1	3	عين ولمان
				-3,4-	5,4	3,4	2	عين الكبيرة
				-3,4-	5,4	3,4	2	حمام السخنة
				-4,4-	5,4	1,7	1	عموشة
				-4,4-	5,4	1,7	1	أولاد صابر
				-4,4-	5,4	1,7	1	برج بو عريريج
				-4,4-	5,4	1,7	1	تاجنانت
				////		%100	59	الإجمالي

أما المراكز والمدن الإقليمية الأخرى، التي تمثل الوجهة الأولى للعمالة الصناعية لعدد من البلديات -تراوح من بلدية إلى بلديتين- فتمثلت في مدن: عين الكبيرة، حمام السخنة، عموشة، أولاد صابر، تاجنانت، برج بو عريريج، وهنا تظهر أهمية بعض المراكز القريبة من المدن المهمة على مستوى الولاية.

شكل رقم 32: المدن التي تستقطب عمال القطاع الصناعي وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة



وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (10) قدرت بـ 173,32، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فهناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة سطيف كمدينة أولى يعمل فيها أغلب المشتغلون في القطاع الصناعي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99%.

السؤال 1-20: أين يعمل أغلب المشتغلون في قطاع البناء و الأشغال العمومية؟

أ- المدينة الأولى

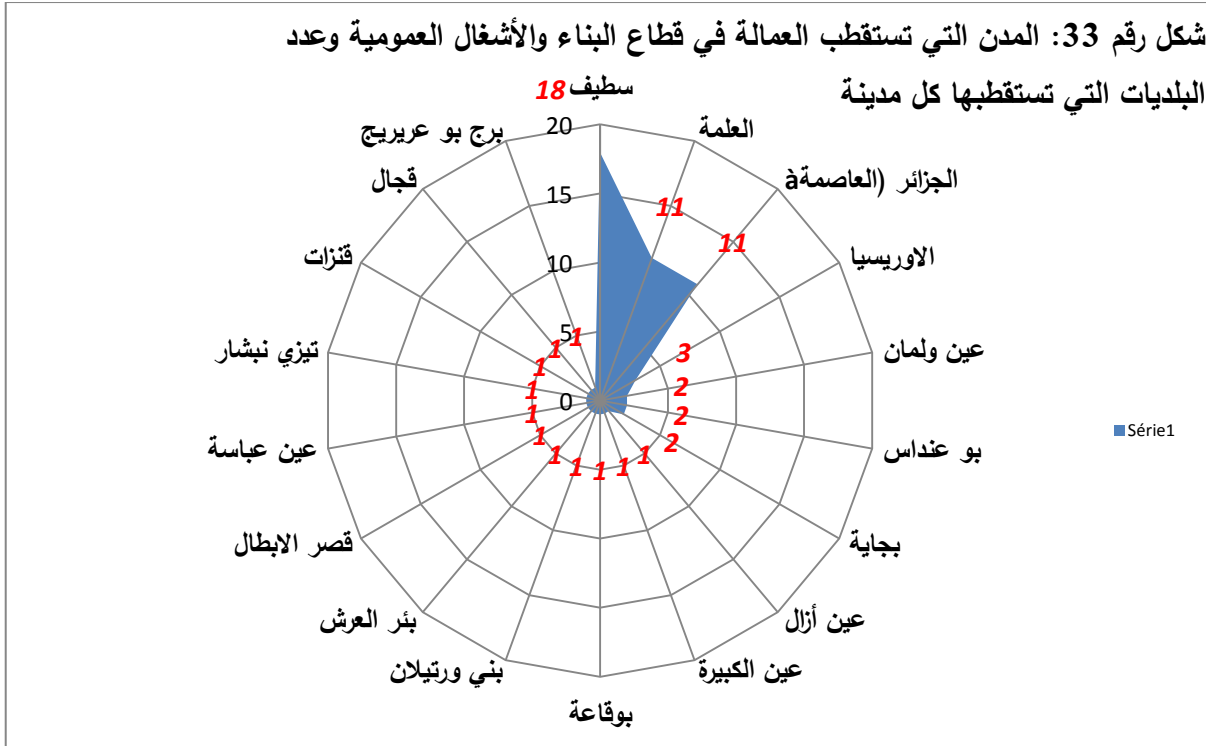
يعبر حجم العمالة التي تستقطبها مدينة معينة عن الديناميكية والتوسع العمراني لهذه المدينة، لذلك، ومن خلال الجدول رقم 46 والشكل رقم 33 الموالين، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على البديل "المدينة الأولى" والبالغ عددهم إجمالاً 60 فرداً، قد أفرزت 18 مركز استقطاب للعمالة في مجال البناء والأشغال العمومية، تنصدر هذه المراكز مدينة سطيف، التي تمثل المدينة الأولى التي يعمل فيها أغلب المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية، فهي تستقطب كوجهة أولى عمال 18 بلدية ما يمثل نسبة 30%، ثم تأتي في مرتبة ثانية مدينتا: العلمة، والجزائر العاصمة، التي يعمل فيهما أغلب المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية باعتبار كل واحدة منها تستقطب عمال 11 بلدية، أما مدينة أوريسيا

فتستقطب عمال 03 بلديات، وهذا يدل على حجم الديناميكية العمرانية والنمو السريع الذي يشهده هذا المركز المجاور والقريب من مدينة سطيف -10 كم شمالا- كما بينا ذلك سابقا.

ثم تأتي المدن الأخرى التي تستقطب جزء من العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وهي مدن: عين ولمان، بوعنداس، عين الكبيرة، عين أزال، بوقاعة، بني ورتيلان، بئر العرش، تيزي نبشار، قنزات، قصر الأبطال، برج بو عريريج، عين عباس، قجال، إضافة إلى بجاية.

الجدول رقم (46): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-20)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (20)
دالة عند 0,01	0,00	119,40	17	14,7	3,3	30,0	18	سطيف
				7,7	3,3	18,3	11	العلمة
				7,7	3,3	18,3	11	الجزائر العاصمة
				-3-	3,3	5,0	3	الاوريسيا
				-1,3-	3,3	3,3	2	عين ولمان
				-1,3-	3,3	3,3	2	بو عنداس
				-1,3-	3,3	3,3	2	بجاية
				-2,3-	3,3	1,7	1	عين أزال
				-2,3-	3,3	1,7	1	عين الكبيرة
				-2,3-	3,3	1,7	1	بوقاعة
				-2,3-	3,3	1,7	1	بني ورتيلان
				-2,3-	3,3	1,7	1	بئر العرش
				-2,3-	3,3	1,7	1	قصر الابطال
				-2,3-	3,3	1,7	1	عين عباس
				-2,3-	3,3	1,7	1	تيزي نبشار
				-2,3-	3,3	1,7	1	قنزات
				-2,3-	3,3	1,7	1	قجال
-2,3-	3,3	1,7	1	برج بو عريريج				
				////		%100	60	الإجمالي



يظهر مما سبق ومن الشكل رقم 33، وإضافة إلى المدن المهمة على مستوى الولاية، والتي تعرف ديناميكية سكانية وعمرانية مثل مدينتنا سطيف والعلمة، أنه بدأت تبرز بعض المراكز الأخرى القريبة منهما، والتي أصبحت تشهد نمو عمراني ملحوظ، يدل عليه قدرتها على استقطاب العمالة في مجال البناء والأشغال العمومية من بلديات مجاورة.

ومن الجدول السابق رقم 46 يتبين أن قيمة الدلالة الإحصائية (K^2) عند درجة الحرية (17) قدرت بـ 119,40، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، مما يدل على وجود فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى التي اختارت مدينة سطيف كمدينة أولى يعمل فيها أغلب المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية، وهي نتيجة منطقية بالنظر للنمو العمراني الذي تشهده المدينة والذي أخذ يسير في كل الاتجاهات كما بيناه فيما سبق من الفصل الثاني.

هكذا، وبعد أن وقفنا على إجابات المبحوثين عن أهم أسئلة المحور الأول، المتعلقة باتجاهات ومراكز الاستقطاب، يظهر أن مختلف السياسات السابقة وحتميات النموذج التنموي بعد الاستقلال قد أنتجت تركزا للأنشطة الاقتصادية على محور الطريق الوطني رقم 05، وبالأخص في عاصمة الولاية -مدينة سطيف- وبدرجة أقل وفي مرحلة لاحقة في مدينة العلمة، فالوزن الذي تمتعت به مدينة سطيف لدى سلطات الدولة والذي تجسد مجاليا، عمل على دعم وتعزيز سيطرة مدينة سطيف على بقية المجال الولائي، وقلص حظوظ المدن الإقليمية الأخرى على مستوى الولاية، ما أدى لإلغاء أقلية

المجال الولائي، وأصبحت كل المراكز والمدن التي تشكل النظام الحضري لإقليم الولاية، تدخل في كثير من الحالات ضمن تأثير ونفوذ مدينة سطيف.

هذه الوضعية سنحاول فيما سيأتي استجلاء بعض أسبابها وعواملها، سواء الداخلية التي تتعلق بخصوصيات المجالات المحلية، أو حتى الخارجية المتعلقة بسياسات التخطيط ومراكز اتخاذ القرار التنموي.

لكن ورغم قوة استقطاب مدينة سطيف للمجال الولائي، والذي حمل طابع الحدة والتطرف في بعض الأحيان، رغم ذلك بدأت تظهر بوادر تشكل مجالات استقطاب محلي حول مدن ومراكز إقليمية، كانت أكثر وضوحا وقوة بالنسبة لمدينة العلمة، وبدرجة أقل بالنسبة لمدينة عين ولمان، وضعيفة بالنسبة لمدينتنا عين الكبيرة وبوقاعة.

إن هذا يستلزم التدخل من خلال خيارات عديدة، لعل أبرزها هو ما سيتم توضيحه فيما سيأتي حول نظرة المنتخبين المحليين للنموذج التنموي على مستوى إقليم الولاية، ومحاولة تعزيز جاذبية المجال المحلي، للحفاظ على استقرار السكان أولا، وبدرجة ثانية الوصول إلى مستوى تنموي مقبول يعزز مكانة المراكز والمدن المحلية ضمن الترتاب العام للشبكة الحضرية على مستوى إقليم ولاية سطيف.

السؤال 02: هل تقام بالبلدية تظاهرات (ثقافية، رياضية...)؟

من خلال الجدول رقم 47 والشكل رقم 34 الموالين نلاحظ أن أغلب البلديات تقام بها تظاهرات ثقافية ورياضية... حيث بلغ عددها 53 بلدية من مجموع 60 بلدية.

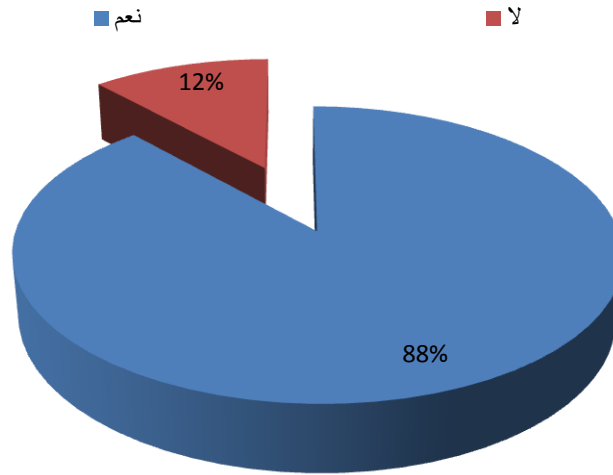
الجدول رقم (47): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02).

بدائل الإجابة على السؤال رقم 02	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K ² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	53	88.3	30	23	01	35.26	0.00	دالة عند 0.01
لا	7	11.7	30	-23				
الإجمالي	60	%100	///	///				

أظهرت التحقيقات الميدانية والمقابلات مع مسؤولي البلديات وجود 04 بلديات فقط تقام بها تظاهرات ذات بعد وطني وحتى دولي وهي: بلدية سطيف التي تقام بها تظاهرات رياضية، ثقافية، مسرحية... ذات إشعاع ولائي أو وطني، بلدية العلمة التي تقام بها كذلك الأيام الأدبية لمدينة العلمة ذات الإشعاع الوطني، بلدية قجال التي تقام بها تظاهرة للفروسية والتي هي في طريقها لتأخذ الطابع الوطني،

وأخيرا بلدية جميلة التي يقام بها مهرجان جميلة الدولي، والذي في كثير من الأحيان يرتبط بمدينة سطيف من حيث الفعاليات المصاحبة له.

شكل رقم 34: نسبة عدد البلديات التي تقام فيها تظاهرات ثقافية ورياضية



ورغم أهمية التظاهرات الثقافية... من حيث أنها تعزز جاذبية المجالات المحلية وتقود لتغيير الصور النمطية المرتبطة بالبلديات الهامشية، سواء لدى السكان المحليين، أو حتى منشطي هذه التظاهرات، إلا أن أغلب التظاهرات على مستوى باقي البلديات وباستثناء عين ولمان، عين أزال، بوقاعة، عين الكبيرة، التي تنظم أحيانا تظاهرات تضم عدة بلديات، فإن أغلب هذه التظاهرات يغلب عليها الطابع الرياضي والإشعاع المحلي، حيث عادة ما تكون في شكل دورات رياضية في كرة القدم أو العدو الريفي...

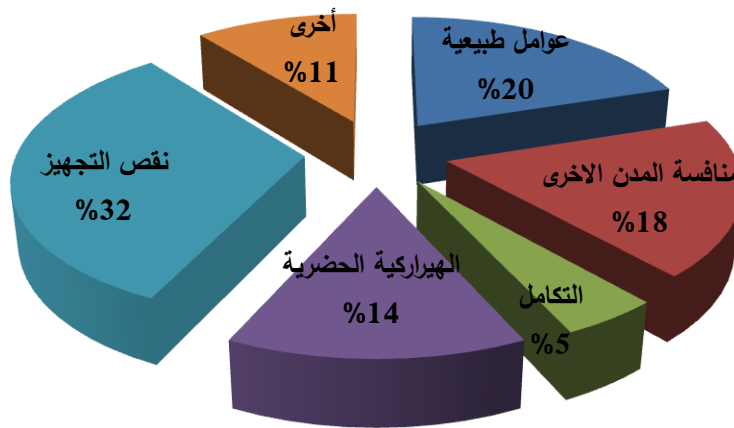
السؤال 04 - أ-: ما هي العوامل التي تراها تحد من مجال نفوذ مدينتكم؟

الجدول رقم (48): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04 - أ-)

القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم 04 - أ-
دالة عند 0,01	0,00	34,86	05	20,3	21,7	32,3	42	نقص التجهيز
				4,3	21,7	20,0	26	عوامل طبيعية
				2,3	21,7	18,5	24	منافسة المدن الأخرى
				-3,7-	21,7	13,8	18	الهيكلية الحضرية
				-7,7-	21,7	10,8	14	أخرى
				-15,7-	21,7	4,6	6	التكامل
				///		%100	130	الإجمالي

من خلال الجدول السابق رقم 47 والشكل رقم 35 أدناه، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة حول العوامل التي تحد من مجال نفوذ المدن، قد تباينت حسب درجة تأثير كل عامل من خلال تعدد اختياره من قبل رؤساء البلديات، ومن بين 6 خيارات متاحة، نجد أن **عامل التجهيز تصدر العوامل التي تعزز أو تحد من مجال النفوذ**، حيث تم اختياره من قبل 42 رئيس بلدية ما يمثل نسبة 32,3% من جملة العوامل المؤثرة، ثم تأتي العوامل الطبيعية بنسبة 20%، والتي من ضمنها الصعوبات التي يطرحها موضع المدينة إضافة إلى موقعها العام، والسبب الثالث الذي يراه 24 رئيس بلدية والذي يحد من مجال نفوذ المدن، هو قوة إشعاع المدن الأخرى والمنافسة القوية في مجال استقطاب السكان والتجهيزات، وبهذا نجد أن أهم العوامل التي تتحكم في قوة استقطاب أو ضعف مجال النفوذ لمدينة ما ضمن إقليم ولاية سطيف تحدده ثلاث عوامل رئيسية هي: درجة التجهيز، العوامل الطبيعية، ومنافسة المدن الأخرى. أما العوامل الأخرى والتي تؤثر على مجال نفوذ المدن فتمثلت في الهيراركية الحضرية، والتكامل، بنسبة 13,8%، و 4,6% على التوالي.

شكل رقم 35: العوامل التي تحد من مجال نفوذ المدن



وفي الأخير اندرجت تحت البديل "عوامل أخرى" بنسبة مئوية قدرت بـ 10,8% مجموعة من العوامل منها: هجرة السكان، العزلة وصعوبة المسالك، عدم وقوع هذه المراكز على محاور الطرق الوطنية، قرب المراكز ضعيفة الاستقطاب من مدن ذات إشعاع قوي.

وأهم عامل ركز عليه المسؤولين المحليين تحت البديل "عوامل أخرى" هو العامل التاريخي الذي أدى لوقوع عديد البلديات تحت التأثير النفسي والثقافي للمراكز الاستعمارية القديمة، وفي هذا الصدد يشير بول

كلافال P.Claval إلى أن مما يزيد من حضور وقوة تأثير المدينة في إقليمها، إلى جانب مميزاتها الوظيفية، هو البعد الرمزي الثقافي للمدينة الذي يلعب دور كبير في استقطاب السكان والأموال⁹.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة ذكر إجابات ما تم إدراجه ضمن عوامل أخرى بالنسبة لبلديتي سطيف والعلمة، فالأولى يرى المنتخبون المحليون أنه لا يوجد أي عائق في وجه قوة ونفوذ وإشعاع مدينة سطيف، فهي تمتلك كل مقومات الهيمنة والسيادة المجالية، فالمدينة لها الجرأة الكافية لتجاوز وتلتف حتى على القوانين، أما مدينة العلمة، ورغم إدراج خانة منافسة المدن الأخرى، فقد تم إعادة تكرار هذا العامل ضمن عوامل أخرى باعتباره يؤثر بشكل كبير في الحد من مجال نفوذ مدينة العلمة.

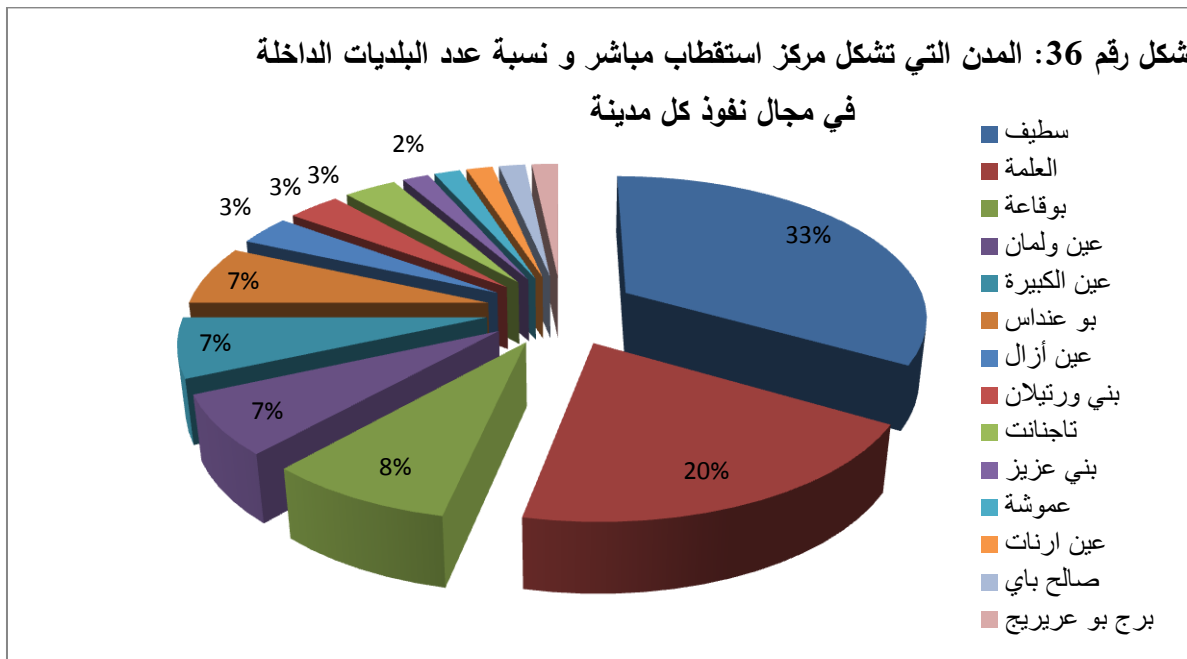
السؤال 04-ب-: ما هي المدينة التي تقع ضمن مجال نفوذها بلديتكم (رتب المدن حسب درجة ارتباط بلديتكم بها)؟

الجدول رقم (49): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04-ب-)

الترتيب	النسبة المئوية	تكرار المشاهد في الرتبة الأولى	بدائل الإجابة على السؤال 04-ب-
1	%33,3	20	سطيف
2	%20	12	العلمة
3	%8,3	5	بوقاعة
4	%6,7	4	عين ولمان
4	%6,7	4	عين الكبيرة
4	%6,7	4	بو عنداس
5	%3,3	2	عين أزال
5	%3,3	2	بني ورتيلان
5	%3,3	2	تاجنانت
6	%1,7	1	بني عزيز
6	%1,7	1	عموشة
6	%1,7	1	عين أرناات
6	%1,7	1	صالح باي
6	%1,7	1	برج بو عريريج
////	%100	60	الإجمالي

⁹ Claval, P., Sanguin A., 1998, métropolisation et politique, Harmattan, paris, p: 38

هكذا، وبعد أن تم بناء صورة ذهنية لدى المنتخبين عن ظاهرة الاستقطاب وتجلياتها المجالية، من خلال كل الأسئلة السابقة، أدرجنا هذا السؤال الأخير -السؤال 04 ب- في المحور الأول والمعنون باتجاهات الاستقطاب، للحصول على نتيجة عامة حول مراكز الاستقطاب، والبلديات الداخلة في مجال نفوذ مركز ما، حيث ومن خلال الجدول رقم 49 والشكل رقم 36 أدناه، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (60) على السؤال "ما هي المدينة التي تقع ضمن مجال نفوذها بلديتكم" جاءت حسب الترتيب التالي: مدينة سطيف في المرتبة الأولى باعتبارها مركز استقطاب مباشر لـ 20 بلدية بما فيها البلديات المجاورة وحتى المدن الإقليمية: العلمة، عين ولمان، عين أزال، بوقاعة، عين الكبيرة... بنسبة مئوية قدرت بـ 33,3%، تليها في المرتبة الثانية مدينة العلمة التي تمثل مركز استقطاب مباشر لـ 12 بلدية بنسبة 20%، أما المرتبة الثالثة فقد عادت لمدينة بوقاعة باعتبارها تستقطب 05 بلديات بشكل كلي ومباشر بنسبة 8,3%، ثم تأتي مدن عين ولمان، عين لكبيرة، بوعداس، بنسبة 6,7% لكل مدينة، في حين جاءت مراكز: عين أزال، بني ورتيلان، تاجنانت، بنسبة مئوية بلغت 3,3% لكل مدينة، وأخيراً المرتبة السادسة لكل من المدن التالية: بني عزيز، عموشة، عين أرناات، صالح باي، برج بو عريريج، وبنسبة مئوية 1,7% لكل مدينة.



إن ما يمكن الخروج به، من النتائج التي أفرزتها إجابات المبحوثين على السؤال السابق، هو ما

يلي:

- تحسن درجة جاذبية بعض المدن الإقليمية لدى سكان الولاية، وخاصة بالنسبة لمدينة العلمة في ظل الهيمنة السابقة لمدينة سطيف، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المراكز المحلية، التي أصبحت تشكل مراكز استقطاب محلي على غرار عموشة، بني عزيز، بني ورتيلان، صالح باي...
- خضوع واستقطاب جزء من المجال الولائي لمدن من خارج إقليم الولاية، على غرار تاجنانت، برج بوعرييج، أو حتى بجاية والجزائر العاصمة، هذه الأخيرة التي تشكل في بعض الحالات وجهة أولى لسكان بعض البلديات الشمالية، وهذا يدل على ضعف وعدم اكتمال جوانب الهيمنة لدى المدن الإقليمية على مستوى ولاية سطيف من جهة، ومن جهة أخرى تأخر حفز بروز مراكز محلية قادرة على تلبية جزء من احتياجات ومتطلبات البلديات الهامشية.

المحور الثاني: الأسواق

الأسواق هي الأماكن التي تتم فيها عمليات البيع والشراء لمختلف السلع والمنتجات، وقد تعددت في الوقت الحالي أنواع الأسواق من الشكل النمطي القديم إلى الأسواق الافتراضية، غير أن ما يهْمنا هنا هو الأسواق الأسبوعية، والتي تقام في يوم محدد من الأسبوع، ويمثل هذا النوع من الأسواق ثقافة مُتجذرة في المجال السطايفي منذ القديم، حيث لعبت مدينة سطيف دور المدينة الملتقى، والتي يتبادل فيها تجار قبائل الصحراء والسهول العليا البضائع والمنتجات مع تجار القبائل القادمين من المناطق الجبلية في الشمال، وهو ما أشرنا له في الفصل الثاني من هذا البحث.

لذلك، تعتبر السوق الأسبوعية لمدينة سطيف أقدم سوق في إقليم ولاية سطيف، وهو ما كان له الأثر الواضح سواء على المدينة أو على حوض السوق، من حيث نشأة وتطور العلاقات المكانية، وزيادة حجم الترابط والتفاعل بين الأقاليم، ما أنتج ديناميات متنوعة وبدرجات متفاوتة حسب الفترات التاريخية. كذلك، لعبت الأسواق الأسبوعية في المنطقة، وظيفتي التجميع والتوزيع اللتين تعتبران من أهم وظائف تحكم المدن في الأرياف، وخاصة السوق الأسبوعي لمدينة سطيف الذي تحكم في مجال واسع، بحكم عراقة المدينة، وكذلك، أهمية موقعها الذي يمثل نقطة تلاقي مجالات متنوعة من حيث الخصائص البشرية والطبيعية وكذلك الاقتصادية. ورغم محاولات السلطات الاستعمارية الفرنسية خلق مجالات تجارية جديدة تلعب فيها المدن الساحلية دور بارز في استقطاب المجال، لكن بقيت السوق الأسبوعية لمدينة سطيف ذات أهمية بالغة ضمن المجال السطايفي، رغم تقلص مجال نفوذها تدريجياً، عبر نشأة وتطور الأسواق الجديدة، مع بروز المراكز العمرانية الناشئة خلال الفترة الاستعمارية، على غرار سوق عين

ولمان، سوق العلة...، إضافة إلى جهود الدولة الجزائرية المتواصلة لتفجير وزعزعة منطق التركيز الشديد الموروث عن الفترة الاستعمارية.

ولعل أهم مظهر لحجم تأثير السوق الأسبوعي في إقليم ما، هو عدد التجار وقيمة السوق، كما يدل كذلك هذين المعيارين على قوة المدينة، من خلال قدرتها عبر بنيتها التحتية وموقعها على احتضان الوظيفة التجارية.

لذلك، فدراسة توزيع الأسواق الأسبوعية، وحجمها من حيث القيمة وعدد التجار، يعطي فكرة واضحة عن أهم مراكز الاستقطاب التجاري فيما يتعلق بالأسواق الأسبوعية، والمدن المهيكلة للمجال السطايفي، وهو ما حاولنا استظهاره من خلال السؤال الموجه للمسؤولين المحليين على مستوى البلديات، حول الأسواق الأسبوعية على مستوى كل بلدية.

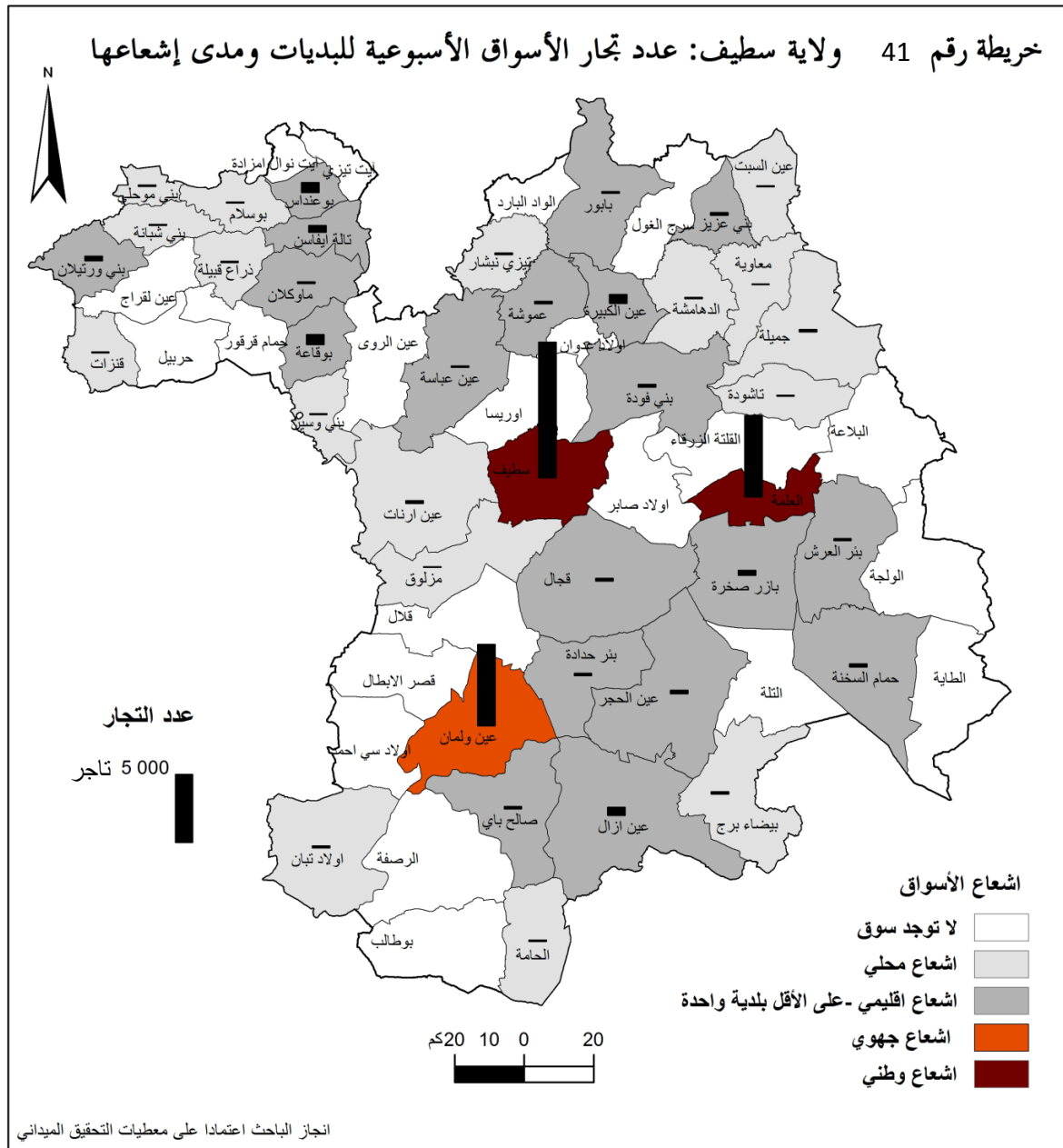
حيث يظهر من خلال الخريطة الموالية رقم 41، أن ولاية سطيف بها 21 بلدية لا تتوفر على سوق أسبوعي، وهو ما يمثل ثلث بلديات الولاية، والتي تعتمد بشكل كلي على أسواق البلديات الأخرى. وإذا أضفنا لها البلديات التي تتوفر على أسواق أسبوعية، لكنها ذات حجم صغير من حيث عدد التجار، والذي قد يتراوح من حوالي 20 تاجر وحتى 70 تاجر، وقد يتجاوز أحيانا الـ 100 تاجر على مستوى بعض الأسواق على غرار سوق جميلة، وبيضاء برج مثلا¹⁰، وهو ما يجعل التنوع في المنتجات والبضائع محدود جدا، ويقتصر في كثير من الأحيان على الخضر والفواكه، فهذه الأسواق ذات الإشعاع المحلي، نجدها على مستوى 17 بلدية، حيث أن كثير من سكان هذه البلديات يعتمدون بنسبة كبيرة على الأسواق ذات الإشعاع الإقليمي، والجهوي وحتى الوطني، والتي تتواجد على مستوى المدن المهمة والمهيكلة للمجال الولائي.

وهكذا، يظهر أن سكان ما مجموعه 38 بلدية (من مجموع 60 بلدية) ينتقلون دوريا -حسب ميولات وخصائص حاجات الأفراد- باتجاه الأسواق المتواجدة على مستوى الـ 22 بلدية المتبقية.

غير أن الأسواق الأسبوعية المهيكلة للمجال الولائي، تختلف من حيث عدد التجار الناشطين على مستواها، وهو ما يقود إلى اختلاف من حيث التنوع والوفرة والإشعاع. وهنا يبرز السوق الأسبوعي لمدينة

¹⁰ ظهر من نتائج التحقيق أن عدد تجار الأسواق الأسبوعية قد يتجاوز الـ 100 وفي بعض الأحيان حتى 150 تاجر لكنها ذات إشعاع محلي، في حين أن بعض الأسواق الأسبوعية وبعدد تجار أقل من 150 تاجر وتمارس إشعاع إقليمي على البلديات المجاورة، وهذا ما يجعل توجهات الناس والعلاقات المجالية وتطورها التاريخي تلعب دور في تشكيل هذا الواقع المجالي.

سطيف بعدد من التجار قدر بحوالي 10000 تاجر¹¹، والذي قد يتجاوز هذا الرقم في مواسم معينة، وهو ما بينته تقديرات المنتخبين المحليين، غير أنه من المؤكد أن هذا الحجم تنطوي تحته عديد الخصائص التي يضمنها السوق الأسبوعي لمدينة سطيف، والتي منها: التنوع، الوفرة، المنافسة...، وهو ما يضمن تباين في الأسعار، كما يضمن فرصة الاختيار للسكان -زبائن السوق- والتي تقترن بدرجة معينة من الحرية التي تعتبر قيمة مهمة في عالم اليوم، وهو ما يجعل من السوق الأسبوعي لمدينة سطيف لا يضمن إشباع الحاجات المادية فقط، بل يتعدى إلى إشباع حاجات نفسية قيمة.



¹¹ إضافة للسوق الأسبوعي، تتوفر مدينة سطيف على أسواق يومية جهوية ووطنية، لم نتطرق لها هنا، ومنها سوق الخضر والفواكه...، ونفس الأمر بالنسبة لمدينة العلمة وعين ولمان، التي تتوفر على أسواق يومية لتجارة الجملة.

إن هذه الخصائص، جعلت من السوق الأسبوعي لمدينة سطيف لا يمارس استقطاب على مستوى إقليم الولاية فقط، بل يتعدى إشعاعه المجال الولائي ليصل إلى المستوى الوطني، وهو ما أكده منتخبى بلدية سطيف.

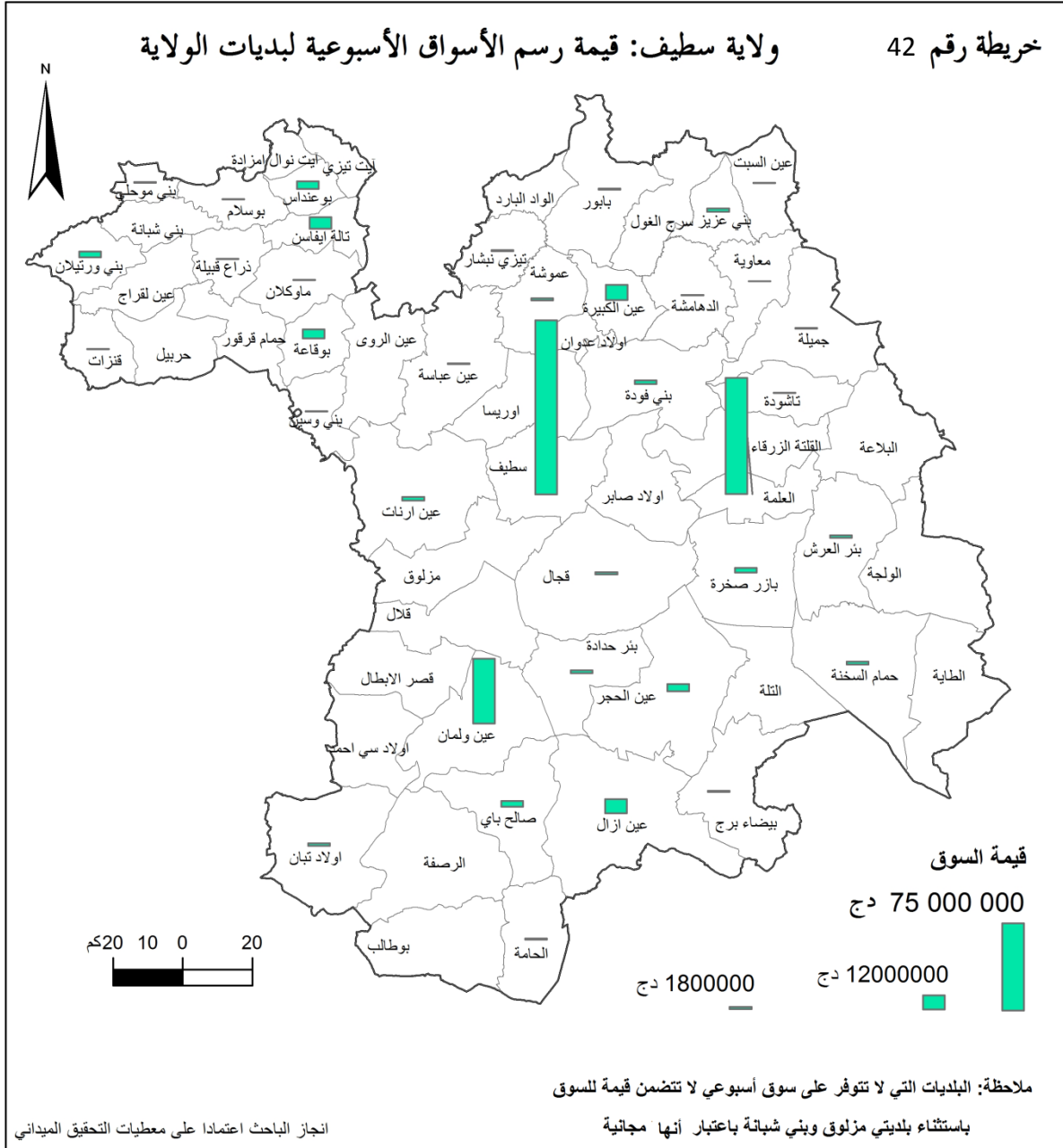
أما السوق الثاني، والذي يمارس إشعاع قوي - لكنه لم يصل بعد إلى مستوى قوة سوق مدينة سطيف - فهو السوق الأسبوعي لمدينة العلمة، والذي يصل عدد التجار به إلى حوالي 6000 تاجر، حيث أوضح الأمين العام لبلدية العلمة أن السوق يمتلك إمكانيات الإشعاع الوطني، هذا فضلا عن إشعاعه الولائي والجهوي.

والى جانب السوقين الأسبوعيين لمدينتي سطيف والعلمة، نجد السوق الأسبوعي لمدينة عين ولمان، بعدد تجار يتجاوز في بعض الأحيان الـ 5000 تاجر، ويمارس إشعاعه ليس فقط على كل المنطقة الجنوبية من الولاية، بل يصل إشعاعه لبعض البلديات من الولايات المجاورة، على غرار بلديتي رأس الواد وتيكستار - ولاية البرج -، وبلديات مقرة، برهوم، بلعابية - ولاية المسيلة -، إضافة إلى بعض البلديات الحدودية من ولاية باتنة.

وهكذا، وعلى اعتبار حجم الأسواق الأسبوعية الأخرى لكل من: بوقاعة بحوالي 700 تاجر، وعين أزال بحوالي 665 تاجر، وعين الكبيرة بحوالي 600 تاجر، وكلها ذات إشعاع إقليمي على مجمل البلديات المجاورة، يظهر أن الأسواق الأسبوعية المهيكلة للمجال الولائي، توافقت مع تراتب المدن من حيث الحجم والتجهيز، باستثناء سوق عين أرناط ذو الإشعاع المحلي رغم الرتبة المتقدمة للمدينة من حيث الحجم والتجهيز. كذلك، نجد هناك 03 أسواق أسبوعية وهي: سوق بوعنداس بحوالي 700 تاجر، وسوق تالة إيفاسن - مركز تيزي نبراهم - بحوالي 450 تاجر، وسوق بني ورتيلان بحوالي 300 تاجر، هذه الأسواق ورغم حجمها الكبير نسبيا، وإشعاعها الإقليمي على مجمل البلديات المجاورة، إلا أن مراكزها - التجمعات السكانية - لا تشغل رتبة متقدمة ضمن التراتب الحجمي وتراتب التجهيز.

غير أن هذا الأمر، قد يفسر لنا جانب من الديناميكية السكانية التي شهدتها هذه البلديات، من خلال ما سبق لنا أن وقفنا عليه ضمن الفصل الثالث من هذا البحث، وخاصة بالنسبة لبلديتي تالة إيفاسن وبوعنداس، والتي أصبحت التجمعات الرئيسية فيها ورغم صغرهما، تلعب دور مهيكلي على المستوى المحلي، يمكن أن يتعزز أكثر، ويأخذ طابع تنظيمي تنموي شريطة إدراك هذه الديناميات.

نجد أيضا وكما أشرنا له سابقا، أن من أهم معايير استيضاح حجم الأسواق الأسبوعية هو قيمة السوق والتي تشكل مصدر دخل مهم يدعم ميزانية البلديات-، وهنا نجد أن قيمة الأسواق قد تناسب طردا مع حجمها من حيث عدد التجار (الخريطة رقم 42).



يظهر أن سوق مدينة سطيف والذي بلغت قيمته 15 مليار سنتيم، يتصدر قيمة الأسواق الأسبوعية على مستوى الولاية، وهو ما يبين حجم السوق وأهميته وقوة استقطابه للتجار أو الزبائن على حد سواء، ثم نجد سوق العلمة الذي بلغت قيمته 10 مليار سنتيم، وفي مرتبة ثالثة نجد سوق عين ولمان بقيمة 5,6 مليار سنتيم، وهو ما يؤكد حجم هذه الأسواق وقوة استقطابها، وبالتالي إشعاع مدنها.

بعدها نجد الأسواق ذات الإشعاع الإقليمي، والتي اختلفت قيمتها ولم تتناسب دائما مع عدد التجار، لأن عملية كراء الأسواق تخضع لعملية مزيدة علنية، حيث نجد سوق عين الكبيرة بـ 1,3 مليار سنتيم، سوق عين أزال بـ 1,2 مليار سنتيم، سوق تيزي نبراهم بـ 1 مليار سنتيم، سوق بوقاعة بـ 800 مليون سنتيم، سوق بوعداس بـ 670 مليون سنتيم، سوق عين الحجر بـ 600 مليون سنتيم، سوق بني ورتيلان بـ 500 مليون سنتيم، سوق صالح باي بـ 500 مليون سنتيم.

أما الأسواق الإقليمية الأخرى، فتراوحت قيمتها من 55 مليون سنتيم إلى 300 مليون سنتيم، في حين تراوحت قيمة الأسواق المحلية ما بين 0 سنتيم (مجانية) إلى غاية 200 مليون سنتيم، وهنا، نشير إلى أن بعض الأسواق ورغم إشعاعها المحلي، إلا أن عدد التجار بها معتبر، كما أن قيمتها أيضا تفوق في بعض الحالات حتى أسواق إقليمية، وذلك لأنها موجودة ضمن بلديات تتميز بالحجم السكاني المهم، وكذلك، بنسبة معتبرة من السكن المبعثر، ما يجعل هذه الأسواق -والتي نجدها أساسا ضمن بلديات السهول العليا وأحيانا ضمن بلديات أقدم الجبال- تمثل وجهة أساسية ومهمة لسكان هذه البلديات للتزود بمختلف المنتجات والبضائع، وهو ما يجعلها تستقطب التجار، الأمر الذي يعمل بدوره على رفع قيمة كراء السوق.

المحور الثالث: جاذبية المجالات والتنمية.

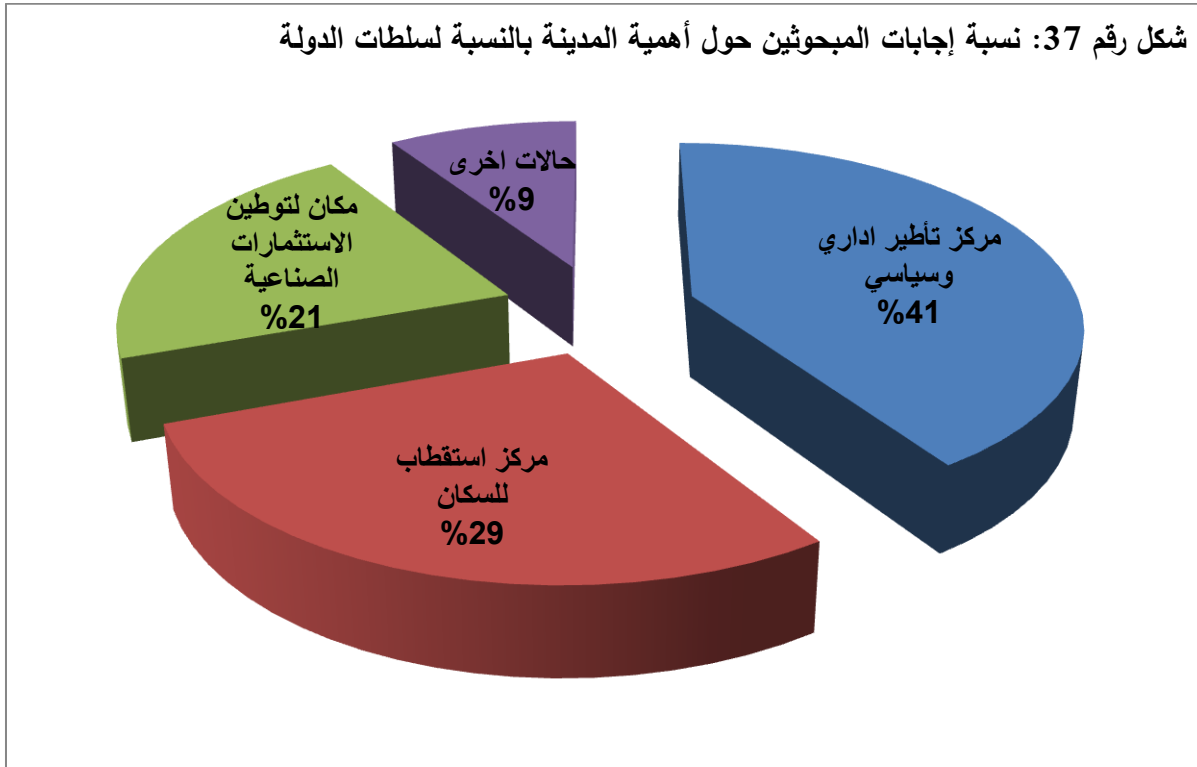
السؤال رقم 07: ماذا تمثل المدينة بصفة عامة بالنسبة لسلطات الدولة؟

الجدول رقم (50): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07).

القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 07
دالة عند 0,01	0,00	22,59	03	17	27	40,7	44	مركز تأطير إداري وسياسي
				4	27	28,7	31	مركز استقطاب للسكان
				-4	27	21,3	23	مكان لتوطين الاستثمارات الصناعية
				-17	27	9,3	10	حالات أخرى
				///		100 %	108	الإجمالي

من خلال الجدول رقم 50 والشكل الموالي رقم 37 نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (07) بالبديل أن المدينة تمثل "مركز تأطير إداري و سياسي"، ما يمثل نسبة 40,7% من جملة التكرارات، وهذا يدل على أهمية الرتبة الإدارية، والأهم من ذلك هو ما نتوقعه سلطات الدولة من المدينة فيما يتعلق

بالتأطير المجالي، أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "مركز استقطاب للسكان"، بنسبة 28,7% من مجموع التكرارات، وهذا يدل على التوجه العام للدولة نحو تركيز التجهيزات بالمدن لاستقطاب السكان، وإعطاء المدينة مكانة لتلبية حاجات المواطنين، في حين كانت المجموعة الثالثة التي مثلت الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "مكان لتوطين الاستثمارات الصناعية" بنسبة 21,3% من جملة التكرارات.



وأخيرا جاءت تحت البديل "حالات أخرى" بنسبة 9,3% من جملة التكرارات، مجموعة من التصورات التي عبرت كلها عن أهمية المدينة بالنسبة لسلطات الدولة والتي يمكن تلخيصها في:

- أن المدن أصبحت تمثل بالنسبة للدولة أقطاب سياحة مهمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

- مجال لاستيعاب الأحجام السكانية عبر المجمعات السكنية.

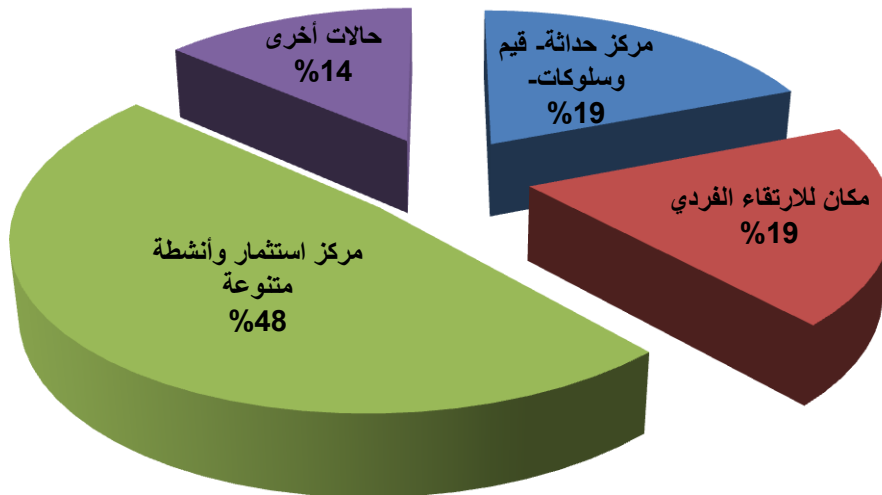
- أن المدن تمثل نقاط عبور وفي نفس الوقت الربط ما بين مختلف جهات الوطن، وخاصة بالنسبة لتلك المدن الواقعة على محاور الطرق الوطنية.

السؤال رقم 08: ماذا تمثل مدينة سطيف بالنسبة لسكان الولاية؟
الجدول رقم (51): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 08
دالة عند 0,01	0,00	32,40	03	-6,5-	27,5	19,1	21	مركز حداثة- قيم وسلوكات-
				-6,5-	27,5	19,1	21	مكان للارتقاء الفردي
				25,5	27,5	48,2	53	مركز استثمار وأنشطة
				-12,5-	27,5	13,6	15	حالات أخرى
				////		100	110	الإجمالي

إن النظرة التي يحملها السكان عن مدينة ما، تمثل صورة ذهنية تقود لتشكيل إدراك معين، وتعمل على صياغة تصورات، وبناء قناعات، تدفع لاتخاذ قرارات مجالية بالهجرة أو التنقل أو الاستثمار أو العكس، ومن خلال الجدول رقم 51 والشكل رقم 38 أدناه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم 08 بالبديل أن مدينة سطيف تمثل بالنسبة لسكان الولاية "مركز استثمار وأنشطة متنوعة" بنسبة مئوية قدرت بـ 48,2% من مجموع التكرارات، وهذا يبين حجم التركيز الاقتصادي والخدماتي، الذي تراكم في مدينة سطيف منذ فترة الاحتلال الفرنسي، وطيلة سنوات فترة الاستقلال.

شكل رقم 38: مدينة سطيف في نظر سكان الولاية حسب المنتخبين المحليين



أما المجموعة الثانية فرأت أن مدينة سطيف تمثل "مركز حداثة" بنسبة 19,1% من جملة التكرارات، وبنفس النسبة للبديل "مكان للارتقاء الفردي"، وهذا ما يدل على تظافر عدة مقومات توفرت عليها مدينة سطيف، أدت لصورة ذهنية عن المدينة، ارتبطت بتعاضد الريح والفوائد الاقتصادية، إضافة إلى الحداثة والقيم الحضرية المرتبطة بالحياة العصرية التي تتيحها مدينة سطيف.

أما البديل "حالات أخرى" وبنسبة 13,6% من جملة التكرارات، فحمل تصورات على غرار: مدينة سياحية، مقر لمختلف الإدارات، مكان يتيح فرص عمل متنوعة، مدينة تتوفر على خدمات راقية متنوعة.... وكلها تصورات تعزز هيمنة مدينة سطيف على مجالها. غير أن التصور عن مدينة سطيف باعتبارها قطب استثمار وأنشطة متنوعة بقي مهيم على جملة المبحوثين.

السؤال 09: حسب رأيكم ما هي عوامل المستوى التنموي الجيد لبعض البلديات؟

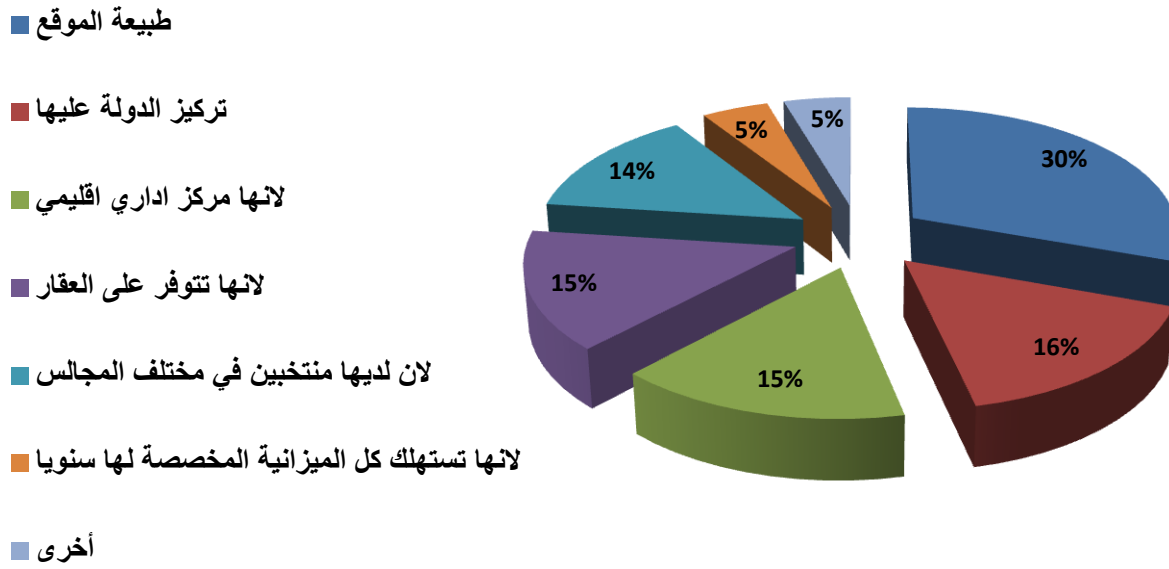
الجدول رقم (52): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 09
دالة عند 0,01	0,00	55,39	06	28,1	24,9	30,5	53	طبيعة الموقع
				3,1	24,9	16,1	28	تركيز الدولة عليها
				2,1	24,9	15,5	27	لأنها مركز اداري اقليمي
				1,1	24,9	14,9	26	لأنها تتوفر على العقار
				-9-	24,9	13,8	24	لان لديها منتخبين في مختلف المجالس
				-16,9-	24,9	4,6	8	لأنها تستهلك كل الميزانية
				-16,9-	24,9	4,6	8	أخرى
				///		100	174	الإجمالي

من خلال الجدول رقم 52 والشكل الموالي رقم 39، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال: ما هي عوامل المستوى التنموي الجيد لبعض البلديات؟ قد انقسمت إلى 07 مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على البديل "طبيعة الموقع" بنسبة 30,5%، باعتباره العامل الأول المؤثر في تمتع بعض البلديات بمستوى تنموي جيد، أما العامل الثاني فكان "تركيز الدولة عليها" بنسبة مئوية 16,1% من جملة التكرارات، كما أن عاملي "لأنها مركز إداري إقليمي" و"لأنها تتوفر

على العقار" مثلا نسبة معتبرة من إجابات المبحوثين بـ 15,5%، و 14,9% على التوالي من مجموع التكرارات.

شكل رقم 39: عوامل المستوى التنموي الجيد لبعض البلديات



ورغم اعتقاد الباحث في البداية، أن إدراج عامل "لأن لديها منتخبين في مختلف المجالس" لن يكون له تأثير واضح على واقع التنمية في البلديات، غير أنه تم اختياره من قبل بعض رؤساء البلديات ومثل نسبة 13,8% من جملة التكرارات، ومن بين البلديات التي أدرجت هذا العامل نجد بلدية سطيف، حيث أشار منتخبي المجلس الشعبي البلدي إلى أن هذا العامل قد ساهم في نمو وتطور مدينة سطيف، حيث تمتلك المدينة منتخبين عنها في مختلف المجالس الوطنية.

وأخيرا جاءت ضمن البديل "عوامل أخرى" بنسبة 4,6% من مجموع التكرارات جملة من العوامل لعل أبرزها: الثقافة السائدة لدى السكان، والتي تسمح بتقبل الآخر والتعامل معه، سلوك المواطنين، الأمن، قلة تشتت السكان، عائدات مالية كبيرة، الحجم السكاني المعتبر الذي يجلب الاستثمار العام والخاص... وهي العوامل التي أكد أغلب المبحوثين على توفرها في بلدية سطيف.

غير أن محاولة التأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات بواسطة اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (06) بلغت 55,39، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح الاختيار "طبيعة الموقع"، ما يدل على أهمية هذا العامل في ربط علاقات إقليمية تتيح للمدن النمو والتطور.

السؤال رقم 10: هل ترى أن مدينة سطيف كقطب عززت التنمية في مدن الولاية أو أحبطتها؟

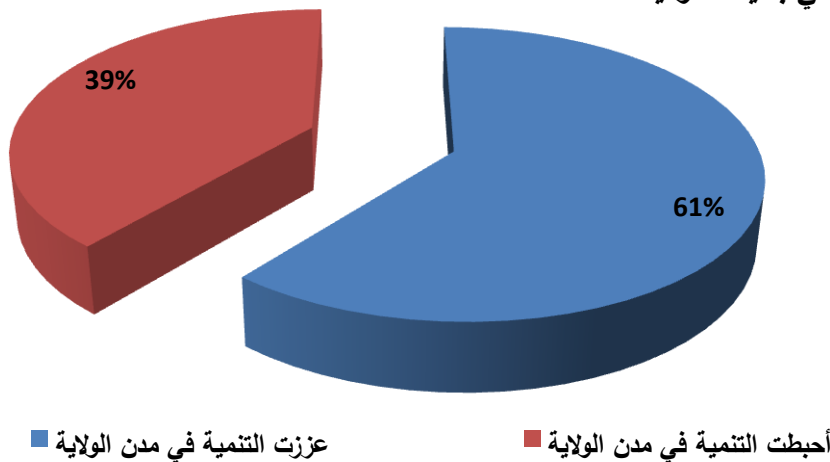
الجدول رقم (53): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 10.

القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم 10
غير دالة عند 0,05	0,09	2,86	01	6,5	29,5	61,0	36	عززت التنمية في مدن الولاية
				-6,5	29,5	39,0	23	أحبطت التنمية في مدن الولاية
				////		%100	59	الإجمالي

رغم ارتباط الإجابة عن هذا السؤال بسعة الإطلاع على واقع التنمية على مستوى بلديات الولاية، فضلا عن مستوى التنمية بالبلدية الخاصة بالمُسْتَجِوب، وحتى بالنسبة للمستوى التنموي لمختلف بلديات الوطن، فإنه كذلك، يرتبط بالحالة الشعورية للمُسْتَجِوب في اللحظة التي يجيب فيها عن هذا السؤال، ورغم ذلك، أدرجنا هذا السؤال حتى نرى مآلات الإجابة، التي ربما تقودنا لإدراك حقائق مغايرة، غير التي كانت تظهر أنها هي الواقع، حيث وجد كثير من رؤساء البلديات صعوبة في الإجابة على هذا السؤال.

غير أنه ومن خلال الجدول أعلاه رقم 53 والشكل رقم 40، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين اختاروا البديل "عززت التنمية في مدن الولاية" وقد بلغت نسبتهم 61% ما يمثل 36 بلدية من جملة 59 بلدية، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين اختاروا البديل "أحبطت التنمية في مدن الولاية" بنسبة مئوية قدرت بـ 39% ما يمثل 23 رئيس بلدية.

شكل رقم 40: توزيع نسب رؤية رؤساء البلديات لدور مدينة سطيف في تعزيز أو إحباط التنمية في بلديات الولاية.



يتضح من الشكل السابق أن أغلب رؤساء البلديات يعتقدون بأن مدينة سطيف عززت التنمية في بلديات الولاية، لكن، بالرجوع إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 2,86، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,05$)، وبالتالي فليس هناك فرق دال إحصائياً بين المجموعتين، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

يظهر إذن، أنه من الصعب إعطاء حكم مطلق، لكن من خلال المقابلات التي أجريت، يمكن تسليط الضوء على بعض القضايا غير الظاهرة، والتي تساعد في بناء تصورات خاصة حول تعزيز مدينة سطيف للتنمية في مجمل إقليمها الإداري أو العكس، حيث يرى أغلب رؤساء البلديات المجاورة لمدينة سطيف أن المدينة عززت التنمية على مستوى بلديات الولاية، لكن، فقط منذ بداية الألفية وبأكثر وضوح وقوة منذ سنة 2010م، وحسب تصورهم فإن تشعب المدينة وزيادة الضغط على العقار في ظل قوانين حماية الأراضي الزراعية جعل التجهيزات والمشاريع السكنية توجه نحو هذه البلديات المجاورة.

أما البلديات البعيدة عن مدينة سطيف فيرى أغلب مبحوثيها أن المدينة أحببت التنمية على مستوى بلدياتهم، لكن جزء مهم من رؤساء البلديات والذين شكلوا فارق إيجابي لصالح البديل أن مدينة سطيف عززت التنمية على مستوى بلديات الولاية، قد بنوا أحكامهم بناء على مقارنات مع المستوى التنموي لبلديات الوطن، وحتى تلك الموجودة ضمن الميترربول العاصمي، وهذا بناء على عمليات الاحتكاك وتبادل الخبرات التي تتم ضمن الاجتماعات التي تنظمها وزارة الداخلية.

يظهر إذن إمكانية القول أن مدينة سطيف حقيقة قد عززت التنمية على مستوى بلديات الولاية دون أن نؤكد ذلك، بالنظر لحجم الميزانية السنوية التي تستقطبها، وكونها موطن لعدد التجهيزات ذات البعد الوطني، وهذا ما جعل العوائد ترجع بالإيجاب على المستوى التنموي العام لبلديات ولاية سطيف، خاصة في ظل تشعب المدينة وتحول عديد الاستثمارات الخاصة نحو بلديات إقليم الولاية، لاسيما تلك القريبة من مدينة سطيف، أو حتى تلك القريبة من المدن الإقليمية -العلمة، عين ولمان -

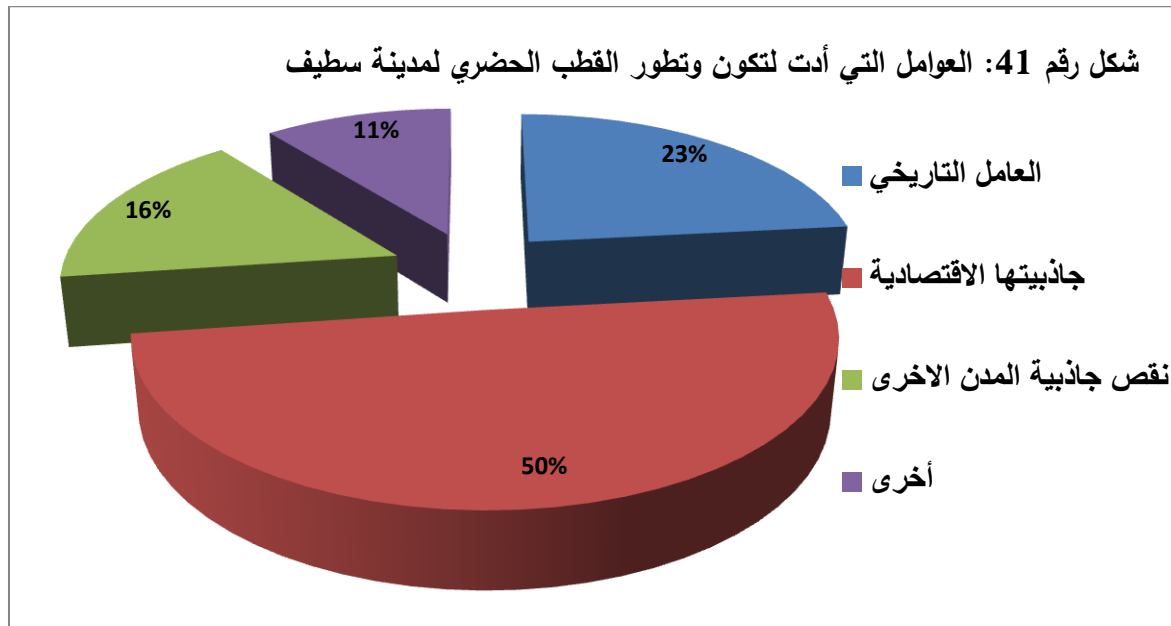
وفي هذا الصدد يؤكد بعض رؤساء البلديات على أن الانطلاقة التنموية للبلديات الهامشية يجب أن تكون في ظل تحسين قوانين الجباية المحلية، التي -حاليا- لا ترجع بالفائدة المعتبرة على المجالات المحلية، إضافة إلى ضرورة التآزر بين البلديات، من خلال تخصيص جزء من عائدات البلديات ذات المداخل المعتبرة لمساعدة البلديات الهامشية، على اعتبار أن الأولى قد استفادت من استقطاب الثانية.

السؤال 11: هل بروز مدينة سطيف كقطب استقطاب حضري راجع إلى:

الجدول رقم (54): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 11
دالة عند 0,01	0,00	36,3	03	-1,8	25,8	23,3	24	العامل التاريخي
				25,3	25,8	49,5	51	جاذبيتها الاقتصادية
				-8,8	25,8	16,5	17	نقص جاذبية المدن الأخرى
				-14,8	25,8	10,7	11	أخرى
				////		100	103	الإجمالي

حاولنا من خلال هذا السؤال، استجلاء أهم العوامل التي ساعدت على بروز مدينة سطيف كقطب استقطاب يمارس هيمنة شبه مطلقة على مجمل إقليم الولاية، وهذا من خلال طرح مجموعة من البدائل مع ترك الحرية لاقتراح عوامل أخرى، والنتائج أظهرها الجدول السابق رقم 54، حيث نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد تباينت حول قوة كل عامل من العوامل الأربعة المقترحة (الشكل رقم 41)، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين أجابوا بـ "جاذبيتها الاقتصادية" على اعتبار أنه أهم عامل أدى لتكون القطب الحضري لمدينة سطيف بنسبة حوالي 50% ما يمثل 51 رئيس بلدية، أما العامل الثاني فكان "العامل التاريخي" بنسبة 23,3% من التكرارات المشاهدة.



كما ظهر عامل آخر له دور مهم في نمو مدينة سطيف وهو "نقص جاذبية المدن الأخرى" والذي مثل نسبة 16,5% من مجموع التكرارات. أما "العوامل الأخرى" والتي اقترحتها رؤساء البلديات فمثلت نسبة 10,7% ونذكر منها: الموقع الاستراتيجي، مركز عبور، سهولة اندماج الوافدين الجدد في الحياة الحضرية مع سكان المدينة، لأنها مركز إداري منذ القديم....

ونجد أن اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) التي بلغت قيمتها 36.30 عند درجة الحرية (03)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.01$)، وبالتالي فهناك فرق دال إحصائياً لصالح عامل "جاذبيتها الاقتصادية".

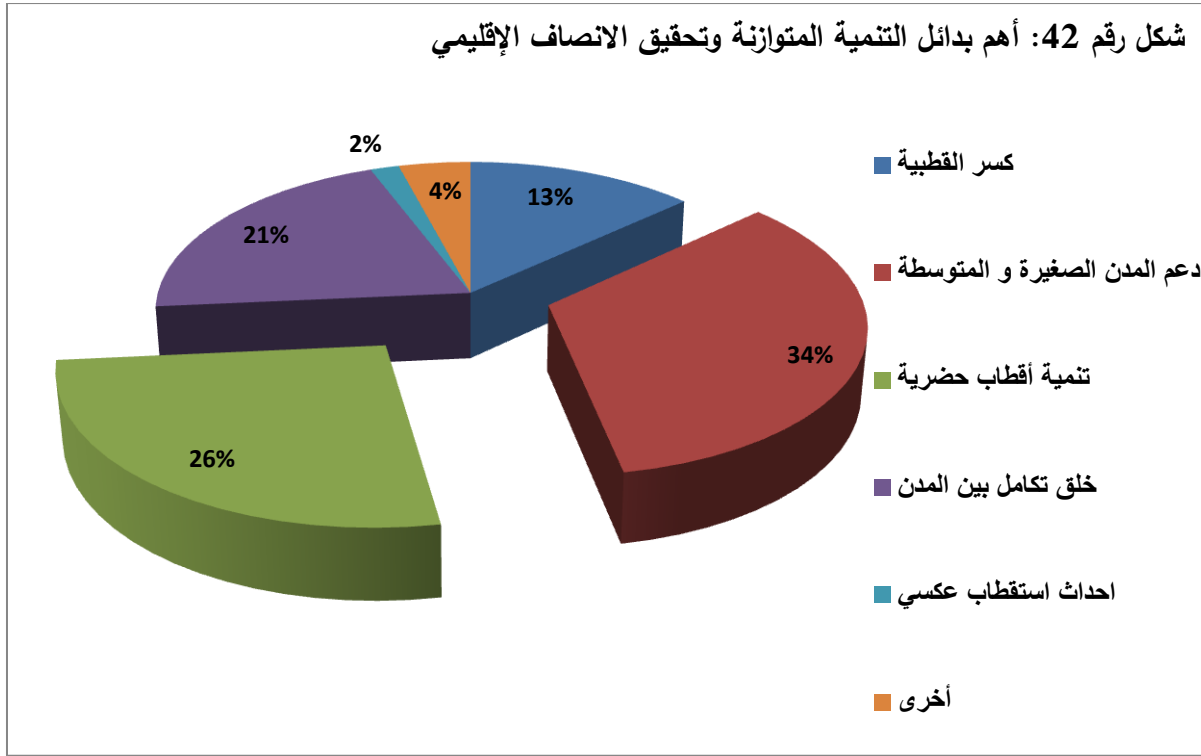
السؤال 12: ماذا تقترح لإحداث تنمية متوازنة.

الجدول رقم (55): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

القرار	مستوى الدلالة	K^2 قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 12
دالة عند 0,01	0,00	58,25	05	-4,2-	20,2	13,2	16	كسر القطبية
				20,8	20,2	33,9	41	دعم المدن الصغيرة والمتوسطة
				11,8	20,2	26,4	32	تنمية أقطاب حضرية
				4,8	20,2	20,7	25	خلق تكامل بين المدن
				-18,2-	20,2	1,7	2	احداث استقطاب عكسي
				-15,2-	20,2	4,1	5	أخرى
				////		%100	121	الإجمالي

إن النموذج التنموي وخاصة إذا كان نابع من تصورات مسؤولي التنمية، سواء على المستوى المحلي أو الولائي، له دور مهم في صياغة المخططات التنموية، وعامل مهم في توعية السكان بالخيارات المنتهجة، حيث ومن خلال البدائل التي تم اقتراحها تبينت آراء رؤساء البلديات حول أفضلية الخيارات المتاحة، فمن خلال الجدول رقم 55 والشكل الموالي رقم 42 نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد توزعت على 6 خيارات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين أجابوا على البديل "دعم المدن الصغيرة والمتوسطة" بنسبة 33,9% ما يمثل 41 رئيس بلدية يحمل هذه النظرة، وفي مرتبة ثانية جاء اختيار البديل "تنمية أقطاب حضرية إقليمية" بنسبة 26,4% ما يمثل أكثر من نصف رؤساء البلديات

يمتلكون هذا التصور، وكلا هذه التصورين يمثلان ما نسبته أكثر من 60% من جملة التكرارات المشاهدة، في حين جاءت البدائل الأخرى "خلق تكامل بين المدن" بنسبة 20,7%، و"كسر القطبية" بنسبة 13,2%، والبديل "إحداث استقطاب عكسي" بنسبة 1,7% من مجموع التكرارات.



أما الاقتراحات التي جاءت تحت البديل "بدائل أخرى" لإحداث تنمية متوازنة فتمثلت نسبة 4,1%، ونذكر منها:

- خلق أقطاب ومراكز حضرية متخصصة (التوجه نحو التخصص).
- التوزيع العادل للإعانات المالية.
- تخصيص جزء من أرباح البلديات ذات المداخل الكبيرة لإعانة البلديات الهامشية التي لا تمتلك مصادر تمويل.

ويظهر من اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، أن قيمتها بلغت 58,25 عند درجة الحرية (05)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فهناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح المجموعة التي اختارت "دعم المدن الصغيرة و المتوسطة" والتي ستشكل لاحقاً بعملية تراكمية أقطاب لإعادة التوازن لإقليم الولاية.

4/ المحور الرابع: إشكالية التخطيط والتنمية.

السؤال 13: ما هي معوقات التنمية بالبلدية؟

من خلال الجدول رقم 56 والشكل رقم 43 الموالين، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد انقسمت إلى سبع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين يعتقدون أن قلة موارد البلديات هي من أكبر المعوقات التنموية، ومثل هذا العامل نسبة حوالي 29% وهو ما يراه 46 رئيس بلدية، ثم تأتي الملكية الخاصة بدرجة ثانية من حيث تثبيطها للعملية التنموية بنسبة 20,4%، وفي مرتبة ثالثة نجد العوائق الطبيعية التي مثلت نسبة حوالي 15% من جملة التكرارات، بعدها تأتي العوامل الأخرى بنسب مختلفة وهي: ضعف التخطيط والدراسات بنسبة 13%، البرمجة الفوقية بنسبة 11%، انعدام المعرفة بمتطلبات البلدية بنسبة 3%.

الجدول رقم (56): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم 13
دالة عند 0,01	0,00	45,23	06	9,	23,1	14,8	24	عوائق طبيعية
				9,9	23,1	20,4	33	الملكية الخاصة
				-2,1	23,1	13	21	ضعف التخطيط و الدراسات
				-18,1	23,1	3,1	5	انعدام المعرفة بمتطلبات البلدية
				-5,1	23,1	11,1	18	البرمجة الفوقية
				22,9	23,1	28,4	46	قلة موارد البلدية
				-8,1	23,1	9,3	15	أخرى
				////		%100	162	الإجمالي

أما العوامل الأخرى المقترحة فمثلت نسبة 9% من مجموع التكرارات والتي نذكر منها: أن

-القوانين لا تشجع على خلق شراكة بين البلدية والخواص، وتقيد الخيارات على مستوى البلديات.

-الطابع الاجتماعي للبلدية وانعدام الصبغة الاقتصادية لهذه الجماعة العمومية.

-تأخر تجديد الدراسات والمخططات التنموية التي في كثير من الأحيان يتجاوزها الزمن.

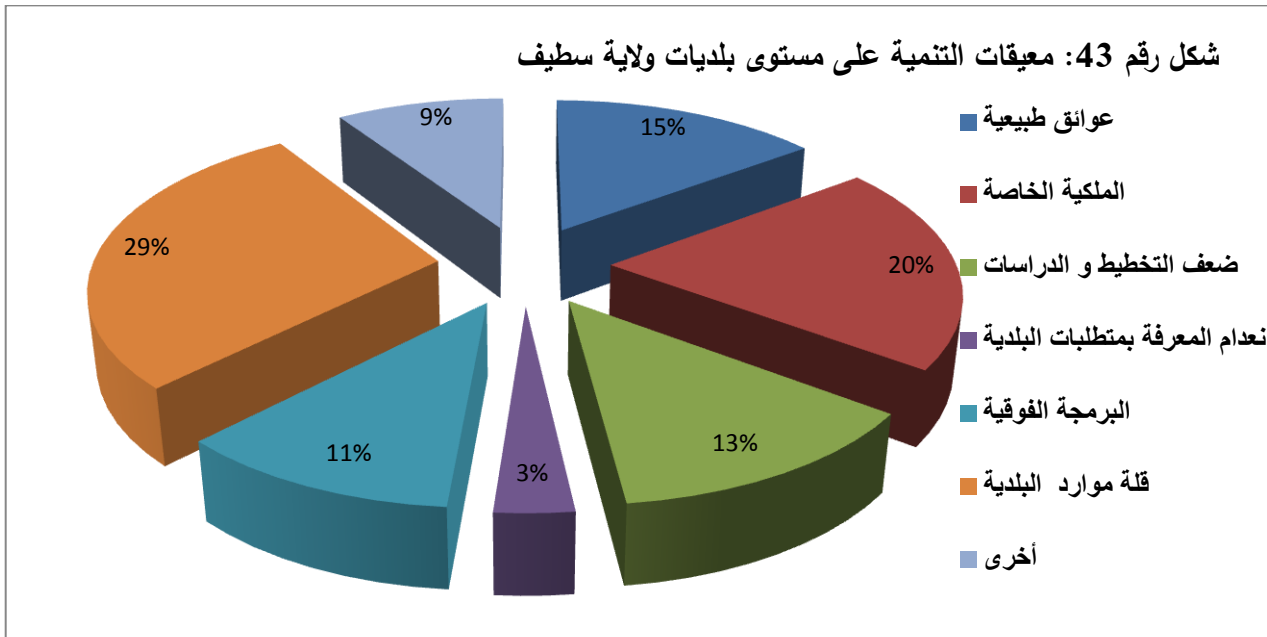
-نزوح المستثمرين نحو سطيف والعلمة.

-إنهاك كاهل البلدية بأعمال التهيئة دون مصادر مالية كافية.

-قلة الموارد البشرية والمتخصصة.

-تشنت السكان والنعرات القبلية بين التجمعات الثانوية، وخاصة على مستوى البلديات الشمالية وبلديات السهول السهلية.

وهي كلها عوامل رآها رؤساء البلديات تشكل معوقات مهمة للتنمية على مستوى البلديات، غير أنها ليست مجتمعة دائما على مستوى كل بلدية.



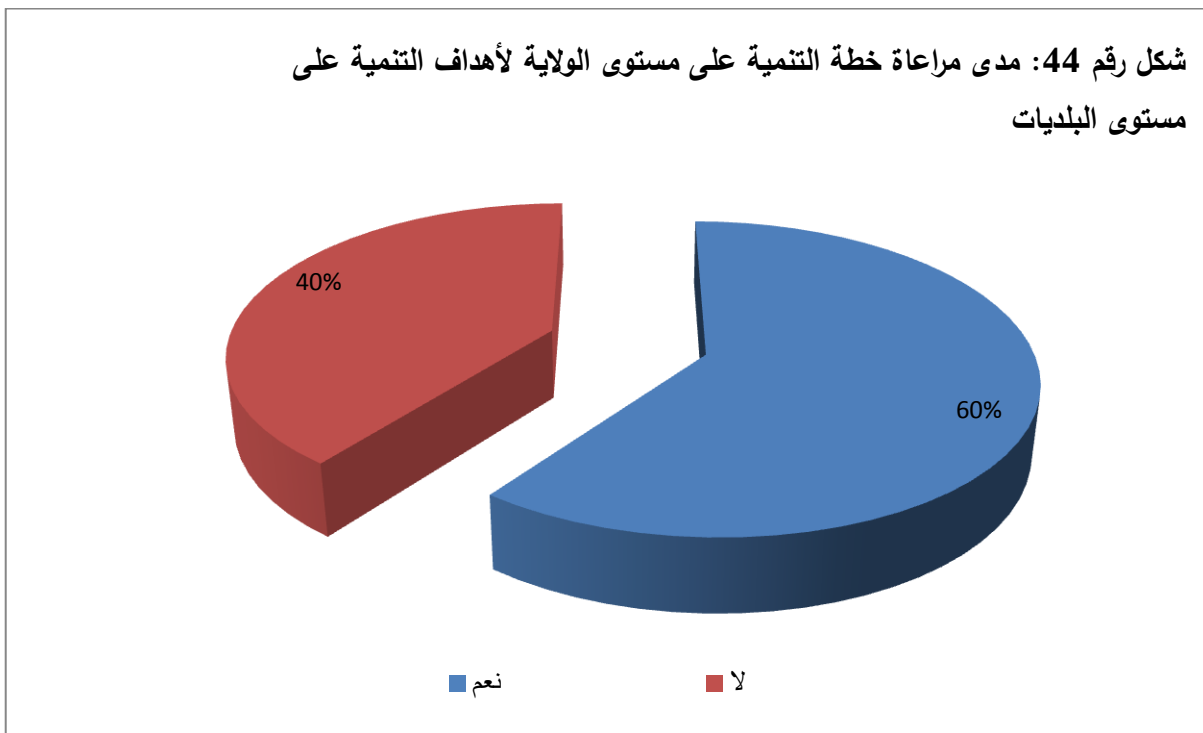
ويتضح من اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) من الجدول السابق، أن قيمتها عند درجة الحرية (06) بلغت 45,23 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح عامل قلة موارد البلدية، باعتباره المعيق الأول للتنمية على مستوى البلديات.

السؤال 14: هل خطة التنمية على مستوى الولاية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف التنموية لكل بلدية؟

الجدول رقم (57): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K^2	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 14
غير دالة عند 0,05	1,11	2,48	01	6	29	60,3	35	نعم
				-6	29	39,7	23	لا
				////		%100	58	الإجمالي

من خلال الجدول السابق رقم 57 والشكل رقم 44 أدناه، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد انقسمت إلى مجموعتين، فيما يتعلق بمراعاة خطة التنمية على مستوى الولاية للأهداف التنموية لكل بلدية، تمثلت المجموعة الأولى في رؤساء البلديات الذين اعتبروا أن خطة التنمية على مستوى الولاية تراعي الأهداف التنموية للبلديات وتمثلت نسبتهم 60,3% من مجموع التكرارات، أما النسبة المتبقية وهي 39,7% من مجموع التكرارات فتمثلت رؤساء البلديات الذي اعتبروا أن خطة التنمية الولاية لا تراعي خصوصيات كل بلدية.



ويظهر من اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)، أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 2,48، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,05$)، وبالتالي، فليس هناك فرق دال إحصائياً بين المجموعتين، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

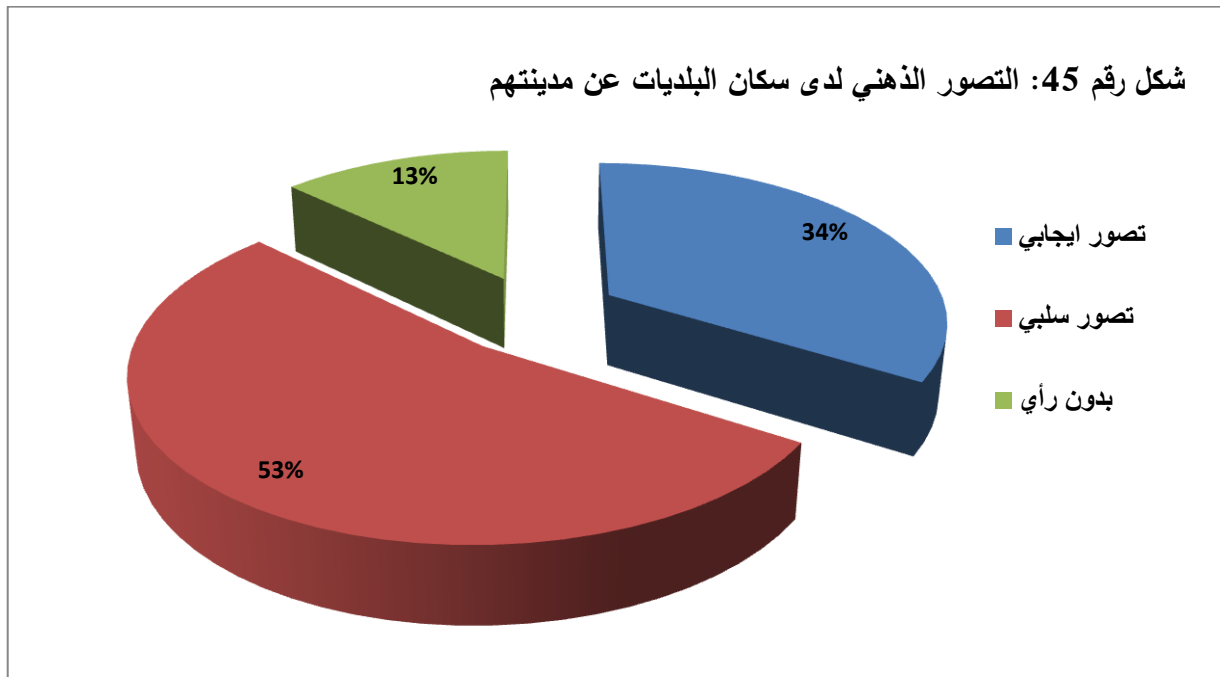
5/ المحور الخامس: التسويق الإقليمي وتحسين جاذبية المجال المحلي

السؤال 15: هل التصور الذهني لدى سكان البلدية عم مدينتهم هو تصور إيجابي أو سلبي:

الجدول رقم (58): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15)

القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 15
دالة عند 0,01	0,00	15,12	02	0,3	20,7	33,9	21	تصور ايجابي
				12,3	20,7	53,2	33	تصور سلبي
				-12,7	20,7	12,9	8	بدون رأي
				////		%100	62	الإجمالي

من خلال الجدول رقم 58 والشكل رقم 45 أدناه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، حيث يرى 33 رئيس بلدية أن تصور سكان البلديات عن المدن (مراكز البلديات) هو تصور سلبي، ما يمثل 53,2% من جملة التكرارات المشاهدة، بينما يرى البعض الآخر والذين بلغ عددهم 21 رئيس بلدية أن هناك تصور ايجابي، ما يمثل نسبة 33,9% من التكرارات المشاهدة، أما النسبة المتبقية بـ 12,9% فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم "بدون رأي".



ونلاحظ من الجدول السابق رقم 58 أن هناك فرق دال إحصائياً بين المجموعات ولصالح وجود تصور سلبي لدي أغلب سكان البلديات، وهناك من رأى بأن هذه الظاهرة عامة، ولا تقتصر فقط على سكان بلديات إقليم ولاية سطيف، بل تشمل أغلب سكان بلديات الوطن ككل.

إن هذه البلديات التي تشهد حالة من النظرة السلبية لمواطنيها، ستمثل حتما مجالات طاردة لسكانها، قبل أن تكون غير محفزة للهجرة الوافدة، وهذا ما يشكل عملية تراكمية سلبية تنعكس على الوضع التنموي فضلا عن عزوف السكان عن المشاركة في تسيير الشأن المحلي. خاصة وأن المقاربة التي تعول عليها وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، للنهوض بالمجالات المحلية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم، تعتمد على مسعى الديمقراطية التشاركية التي تستند على القاعدة والانخراط المؤسساتي والمجتمعي بكل مكوناته وفاعليه في ديناميات التنمية المحلية¹².

السؤال 16: هل التصور الذهني عن المدينة لدى الجمعيات المحلية هو تصور إيجابي أو سلبي:
الجدول رقم (59): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (16).

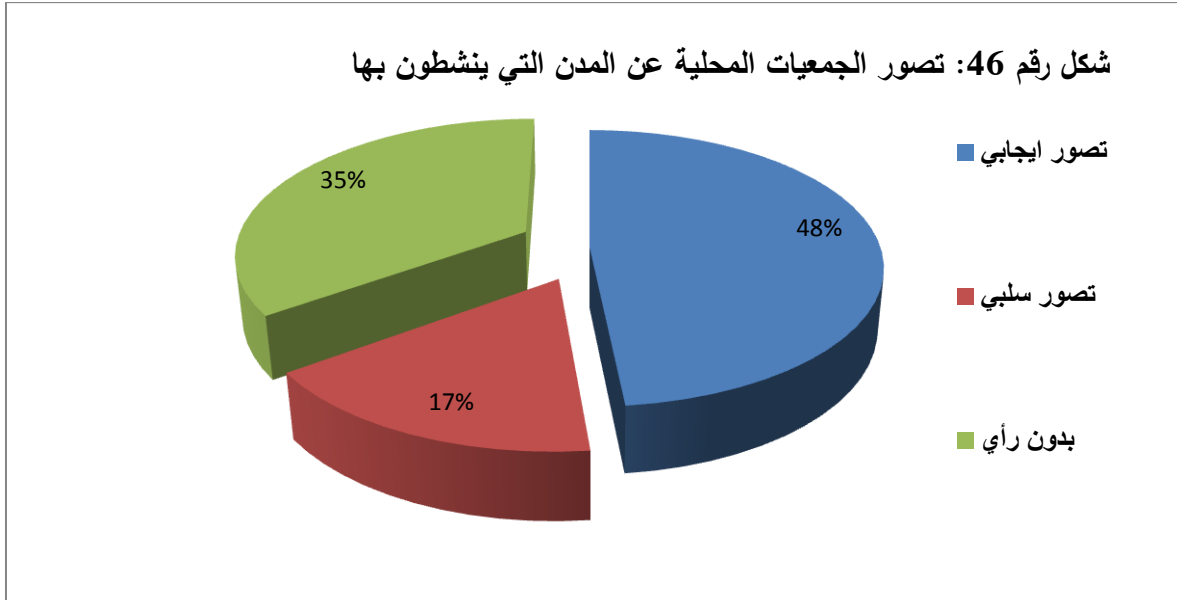
القرار	مستوى الدلالة	K ² قيمة	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المتوقع والمشاهد	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل إجابة السؤال رقم 16
دالة عند 0,05	0,011	9,10	02	9	20	48,3	29	تصور ايجابي
				-10	20	16,7	10	تصور سلبي
				1	20	35,0	21	بدون رأي
				////		%100	60	الإجمالي

تلعب الجمعيات دور مهم سواء في عملية تنشيط المجال المحلي وتأطيره، أو حتى من خلال مساهمتها بجزء من العملية التنموية باعتبار أن لها ميزانية، ويستفيد منها المواطنين بطريقة أو بأخرى.

حيث يرى رؤساء البلديات بما يمثل نسبة 48,3% من مجموع التكرارات، أن للجمعيات المحلية تصور ايجابي عن المدينة (جدول رقم 59)، في حين يرى ما نسبته 35% من مجموع التكرارات أن الجمعيات لها نظرة سلبية، وهي نسبة مهمة في الوقت الذي من المفروض أن يكون لهذه الجمعيات دور محوري في التوعية والتأطير، وحتى تحمل جزء من أعباء العملية التنموية وعلى عدة مستويات.

¹² تم الإعلان الرسمي عن انطلاق هذه السياسة المكونة من موضوعين رئيسيين هما التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية من قبل وزير الداخلية يوم 16 جافي 2017.

أما النسبة المتبقية 16,7% فمثلت رؤساء البلديات الذين لا يملكون نظرة عن تصور الجمعيات المحلية عن المدينة (الشكل الموالي رقم 46).



ومن الجدول السابق رقم 59 نجد أن قيمة (K^2) هي 9,10، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا $(\alpha=0,05)$ ، وبالتالي فهناك فرق دال إحصائياً لصالح البديل "تصور إيجابي"، غير أن البعض من رؤساء البلديات، يعتقدون أن تصور الجمعيات عن المدينة، ومستوى مشاركتها في الحياة العامة، يرتبط في كثير من الأحيان بحصولها على الدعم والإعانات من سلطات الدولة أو البلدية.

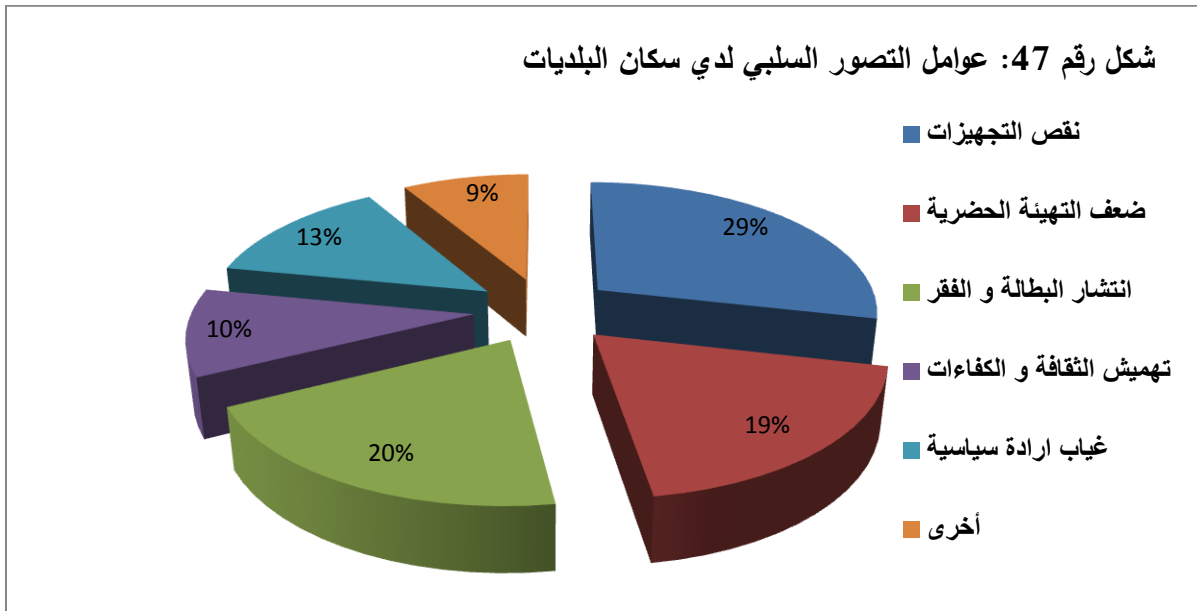
السؤال 17: إذا كانت الصورة سلبية فهل هذا راجع إلى:

الجدول رقم (60): إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17)

بدائل إجابة السؤال رقم 17	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نقص التجهيزات	30	28,6	17,5	12,5	05	17,22	0,00	دالة عند 0,01
ضعف التهيئة الحضرية	20	19,0	17,5	2,5				
انتشار البطالة و الفقر	21	20,0	17,5	3,5				
تهميش الثقافة والكفاءات	11	10,5	17,5	-6,5				
غياب ارادة سياسية	14	13,3	17,5	-3,5				
أخرى	9	8,6	17,5	-8,5				
الإجمالي	105	%100	////					

إن النظرة السلبية التي أصبحت تشكل حالة عامة في كثير من البلديات، فإن عملية الكشف عن أسبابها وترتيبها من حيث الأهمية، من شأنه أن يساعد في تحويل التصور العام إلى إيجابي، من خلال القضاء، أو على الأقل، التقليل من حدتها.

ويظهر من خلال الجدول السابق رقم 60 والشكل رقم 47 أدناه، أن إجابات أفراد عينة الدراسة قد تباينت حول مسببات التصور السلبي، حيث جاء عامل "نقص التجهيزات" باعتباره أول عامل بنسبة 28,6% من مجموع التكرارات، أما العامل الثاني فكان "انتشار البطالة والفقر" بنسبة 20%، وجاء عامل "ضعف التهيئة الحضرية" بنسبة 19% في الرتبة الثالثة كسبب مهم للتصور السلبي للسكان عن مدينتهم.



أما العوامل الأخرى: "غياب إرادة سياسية" و"تهميش الثقافة والكفاءات" فتمثلت نسب 13,3% و10,5% على التوالي، في حين جاءت مجموعة من الاقتراحات ضمن البديل "عوامل أخرى" بنسبة 8,6% والتي منها: حالة عامة تميز الوطن، نقص الوعي بحتميات العملية التنموية، ضعف الفكر الجمعي وارتباط نشاط الجمعيات بالمصالح الفردية...

ويظهر من الجدول السابق رقم 60 أن اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) عند درجة الحرية (05) قدرت بـ 17,22، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائياً لصالح البديل "نقص التجهيزات" باعتباره العامل الأول في وجود تصور سلبي للسكان عن المدينة.

هكذا، وبعد أن استعرضنا مختلف الأجوبة التي تمخضت عنها الدراسة الميدانية، بما فيها مراكز، واتجاهات، وأشكال، وصيغ الاستقطاب على مستوى إقليم ولاية سطيف، وانعكاسات ذلك على الوضع الترموي لبلديات الولاية، بقي أن نحدد المدن المهيكلة للمجال الولائي ومحاولة تصور أقلمة جديدة حول هذه المراكز.

ثالثا: المدن والمراكز المهيكلة للمجال السطايفي

حسب إحصاء 2008م وتبعاً للوزن الديموغرافي ظهر أن ولاية سطيف تتميز بتراتب للتجمعات العمرانية أكبر من 5000 نسمة مكون من 6 مستويات - شملت مراكز البلديات فقط ودون اعتبار للتجمعات الثانوية - وهي:

- المستوى الأول: يضم مدينة سطيف، التي تمثل المدينة الأولى ضمن الشبكة العمرانية بالولاية بـ 252127 نسمة وتشكل ما نسبته 39% من السكان الحضر و 17% من إجمالي السكان وذلك حسب إحصاء 2008م، وقد سجلت معدل نمو بـ 1,59% وهو أعلى من المعدل الولائي المقدر بـ 1,31%، وفي واقع الأمر فإن المدينة الآن تتجاوز عتبة الـ 300 ألف نسمة كما وضعنا ذلك سابقاً.

- المستوى الثاني: يضم مدينة العلة وهي المدينة الكبيرة الثانية على مستوى الولاية بـ 145380 نسمة سنة 2008م - وفي الواقع المدينة الآن تتجاوز عتبة 200 ألف نسمة -، وقد ضمت 22,5% من السكان الحضر على مستوى ولاية سطيف، وبمعدل نمو بلغ 3,38% سنة 2008م.

- المستوى الثالث: يضم مدينة واحدة فقط هي عين ولمان وبوزن ديموغرافي بلغ 51207 نسمة سنة 2008م، وهو حجم سكاني لا يزال ضعيفاً بالنظر لبنية النظام الحضري السطايفي، وبمعدل نمو بلغ 2,8% وهو أعلى من المعدل الولائي.

- المستوى الرابع: يضم 4 مدن صغيرة هي عين أزال، عين أرناط، عين الكبيرة، وبوقاعة، وتضم مجتمعة 14% من السكان الحضر في الولاية، كما أنها تسجل معدلات نمو متباينة حسب إحصاء 2008م، فأعلى معدل سجل بـ عين أرناط بـ 6,14% - بسبب تراجع نمو مدينة سطيف -، عين أزال بـ 2,34%، عين الكبيرة بـ 1,80%، في حين سجلت بوقاعة معدل نمو سلبي بـ 0,05%.

- المستوى الخامس: يضم 4 تجمعات صغيرة أحجامها تتراوح بين 10000 و 20000 نسمة وهي صالح باي، عموشة، الأوريسيا، بئر العرش، وسجلت كلها معدل نمو يفوق 3% سنة 2008م، وهي تمثل مجتمعة نسبة 8,7% من مجموع سكان الولاية حسب إحصاء سنة 2008.

-**المستوى السادس:** يضم 7 مراكز دوائر و18 مركز بلدية وتراوحت أحجام تجمعات هذا المستوى بين 5000 و10000 نسمة، ونشير إلى أن هذه التجمعات ليست كلها ذات طابع حضري.

وهكذا، واستنادا إلى كل ما سبق من تحليل لأسئلة الاستبيان وخاصة بالنسبة للسؤال رقم (4-أ) من المحور الأول والمعنون ب اتجاهات الاستقطاب، وبناء على الملاحظات التي سجلها الباحث أثناء المقابلات التي أجراها مع رؤساء البلديات، وكذلك نتائج الفصل الثالث والرابع، يمكننا إنجاز الجداول الموالية التي توضح ترتيب التجمعات حسب وزنها السكاني، وحسب قدرتها على استقطاب سكان البلديات المجاورة.

جدول رقم 61 : المراكز ذات الإشعاع الجهوي والإقليمي المهيكلة لإقليم ولاية سطيف.

الترتيب	عدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	عدد السكان سنة 2017م	عدد السكان سنة 2008م	المراكز المنظمة للمجال بناء على السؤال 04 -ب-
1	20	358501*	252127	سطيف
2	12	204635	145380	العلمة
3	5	28864	22490	بوقاعة
4	4	68504	51207	عين ولمان
4	4	31156	24075	عين الكبيرة
4	4	6532	5016	بو عنداس
5	2	48039	37970	عين أزال
5	2	5913	4701	بني ورتيلان
5	2	/	/	تاجنانت
6	1	10109	8196	بني عزيز
6	1	17181	13411	عموشة
6	1	35028	25315	عين أرناث
6	1	23783	19471	صالح باي
6	1	/	/	برج بو عزيريج
////	60			المجموع

* هذا الرقم يمثل عدد سكان التجمع الرئيسي لمدينة سطيف مضاف إليه المصدر: نتائج التحقيق الميداني عدد سكان التجمعات الثانوية التي دمجت ضمن المدينة.

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، هو الهيمنة المطلقة لمدينة سطيف التي تستقطب 20 بلدية

استقطابا قويا ومباشرا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المدينة تأتي في درجة ثانية من حيث وجهة السكان

وحركة وسائل النقل، فإن المدينة تستقطب كل إقليم الولاية وحتى البلديات الحدودية من الولايات المجاورة لولاية سطيف.

تأتي بعدها، مدينة العلمة التي يقع ضمن مجال نفوذها 12 بلدية، أغلبها بلديات الجزء الشرقي من الولاية، هذه المدينة التي تشهد ديناميكية كبيرة سواء من حيث النمو السكاني والذي فاق سنة 2017م حتى مدينة سطيف وعين أرناط، أو من حيث وتيرة تطور النشاط التجاري والخدماتي، وهو ما جعل مجال نفوذ المدينة يتوسع تدريجيا، وقد أظهر التحقيق الميداني، أن هناك بلديات من أقصى الشمال الشرقي على غرار عين السبت وبني عزيز تخضع كلية لمدينة العلمة، ونفس الأمر لبعض البلديات من أقصى جنوب الولاية على غرار الحامة وبيضاء برج، وهو ما يطرح إشكالية إعادة توزيع أدوار المدن الإقليمية ضمن إقليم ولاية سطيف والتوجه نحو الحوكمة الإقليمية وتنظيم مجالي جديد.

ورغم أن مدينة بوقاعة أقل حجما ووزنا من حيث السكان والتجهيزات من مدينتي عين ولمان وعين أزال الواقعتين جنوب الولاية، غير أنها أتت في المرتبة الثالثة من حيث عدد البلديات التي تستقطبها، وهذا لأنها تمثل المدينة الوحيدة الأقرب من حيث المسافة والأكثر تجهيزا ضمن الإقليم الخاضع لنفوذها والذي يضم 17 بلدية، كلها بلديات جبلية وضمن نطاق أقدام الجبال، والتي تتميز بعدد سكانها القليل وبعدها عن مركز الولاية والذي يتجاوز في أغلبه الـ60 كلم، ويصل أحيانا إلى أكثر من 100 كم، والأمر نفسه ينطبق على مركز بوعنداس الذي ورغم صغر حجمه لكنه يعتبر الأكثر تجهيزا -تجهيزات محدودة جدا بالمقارنة مع مدن السهول العليا- بين بلديات جبلية ذات طابع ريفي.

وهكذا، تبرز مدن: عين ولمان، عين أزال، عين الكبيرة، والتي يمكن أن تشكل أقطاب مهمة للتوازن، إضافة لبوقاعة وكذلك العلمة، بالنظر للهيمنة المطلقة لمدينة سطيف. كما برزت مراكز يمكن أن تكون لها أدوار على المستوى المحلي وهي: بني ورتيلان، بوعنداس، بني عزيز، عموشة، صالح باي، عين أرناط، وتأتي في مرتبة ثالثة من حيث الأهمية بعد سطيف ثم العلمة، عين ولمان، عين أزال، بوقاعة، عين الكبيرة. وهو ما يتيح إمكانيات مهمة لاستصلاح النظام الإقليمي للولاية.

كما ظهرت بعض المدن المهمة من خارج إقليم الولاية، والتي تبين أنها تستقطب سكان بعض البلديات الهامشية، على غرار مدينة تاجنانت التي تستقطب بلديتي الطاية والولجة بحكم القرب الجغرافي، إضافة لمدينة برج بوعريريج التي تستقطب بلدية قنزات -وأحيانا بلدية حربيل-، ونظرا لأن دراستنا اقتصرنا على إقليم ولاية سطيف، فإن هذه البلديات ستقع ضمن نفوذ كل من مركز حمام السخنة بالنسبة

لبدية الطاية، ومركز بئر العرش بالنسبة لبدية الولجة، وكلها تقع ضمن مجال نفوذ مدينة العلمة، أما بلدية قنزات فستقع ضمن مجال نفوذ مدينة بوقاعة.

ونشير هنا، إلى أن المراكز السابقة والموضحة في الجدول رقم 61 تمثل مراكز الاستقطاب التي لها قوة جذب -في الواقع متفاوتة- لأغلب سكان البلديات الواقعة ضمن مجال نفوذها، غير أنه، ظهرت مراكز أخرى لها القدرة على جذب سكان بعض البلديات في بعض الحالات فقط، وليس في كل الحالات، وهو ما ظهر من خلال إجابات المستجوبين على السؤال رقم 1 من المحور الأول -اتجاهات الاستقطاب- والذي يتفرع إلى 20 سؤال جزئي. وهذه المراكز يبينها الجدول الموالي:

جدول رقم 62 : المراكز المحلية من المستوى الثاني المنظمة لإقليم ولاية سطيف.

الترتيب حسب عدد السكان	عدد السكان سنة 2017م	عدد السكان سنة 2008م	المراكز المنظمة للمجال بناء على السؤال 01
1	16079	11848	أوريسيا
2	14835	11698	بئر العرش
3	11347	8631	عين الحجر
4	11218	9433	حمام قرقور
5	11120	9244	جميلة
6	11096	8634	الحامة
7	10970	8987	عين عباسة
8	10272	8193	قجال
9	8898	6471	حمام السخنة
10	8097	6374	مزلوق
11	7896	7061	تيزي نبراهم (تالة ايفاسن)
12	7272	6392	تيزي نبشار
13	6883	5962	بابور

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

إن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها من الجدول السابق، هي أن كل مراكز البلديات المحيطة بمدينة سطيف وهي: أوريسيا، عين عباسة، قجال، مزلوق، إضافة إلى عين أرناث -باستثناء أولاد صابر، بني فودة والتي حتما ستشهد نفس مسار المراكز السابقة بالنظر لمكانتها في مخططات التهيئة- أصبحت تشكل مع القطب الحضري لمدينة سطيف مجال استقطاب لكل إقليم الولاية، وهو ما يجعل هذا المجال يمثل

المجال الديناميكي والحيوي، والذي من شأنه أن ينشط الحياة الإقليمية للمجال السطايفي ككل، باعتباره يمثل المنطقة المركزية لكل التفاعلات المجالية والحركة التنموية على مستوى إقليم الولاية.

إن هذه المراكز التي تطوق مدينة سطيف وبأقاليمها الإدارية، تمثل مجال النفوذ المباشر والقوي لمدينة سطيف، والتي تمثل في نفس الوقت مراكز للتوازن ومناطق لتحويل التعمير حتى يتسنى للقطب الحضري لمدينة سطيف أن يشع على مقياس جهوي.

وبقي أن نشير هنا إلى المراكز التي لها القدرة على استقطاب -على الأقل- جزء من سكانها دون أن تكون لها القدرة على استقطاب سكان البلديات المجاورة، وهي خاضعة بشكل كبير وفي عدة مجالات للمراكز سابقة الذكر.

جدول رقم 63: المراكز المحلية من المستوى الثالث المنظمة لإقليم ولاية سطيف.

مراكز المنظمة للمجال بناء على السؤال 01	عدد السكان سنة 2008م	عدد السكان سنة 2017م	الترتيب حسب عدد السكان
بيضاء برج	9145	11332	1
قصر الأبطال	8924	11082	2
بني فودة	7665	9144	3
عين الروى	6541	8388	4
بازر صخرة	6500	7874	5
عين السبت	6819	7998	6
البلاعة	5772	6869	7
أولاد تبان	5322	6731	8
بوطالب	5346	6093	9
القلنة الزقاء	6500	5861	10
بني موحلي	5790	6208	11
عين لقراج	4717	5144	12
بني شبانة	4460	4834	13
بوسلام	4518	4763	14
قلال	2712	3689	15
ماوكلان	2964	3496	16

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

أما بقية المراكز فكلها مراكز محلية، وأغلبها ريفية ونصف ريفية غير قادرة حتى على تلبية حاجات سكانها، وتخضع لنفوذ كل المراكز السابقة، لكن ستشهد مستقبلا -باعتبار التوجهات الحالية- زيادة في جاذبيتها، خاصة بعد تحولها لوجهة سكنية لدى فئات متنوعة من سكان الولاية، وأساسا الأثرياء، وحتى كذلك بالنسبة للذين بدا لهم أهمية العيش في مراكز صغيرة طلبا للراحة الجسدية والنفسية.

رابعا: التنظيم المقترح للمجال الولائي السطايفي.

1/ الاستقطاب كآلية لتنظيم المجال الولائي السطايفي

الخيار الاستراتيجي للدولة عبر التوجه نحو تنمية السهول العليا، جعل من ولاية سطيف مجال مهم لإعادة توزيع السكان، كجزء من إعادة التوازن ما بين المجال الساحلي والمجال الداخلي للجزائر، لذلك، يركز تنفيذ هذا الخيار بالنسبة لإقليم ولاية سطيف على حتمية التنمية الإقليمية والمحلية عبر:

- تعزيز جاذبية إقليم ولاية سطيف عبر خلق قطب تقني¹ Technopôle وفي نفس الوقت قطب زراعي-غذائي pôle agroalimentaire، وتطوير البحث باعتباره عامل مهم في التنمية، وهو ما أشرنا له سابقا ضمن توجهات المخطط الوطني لهيئة الإقليم.

- وضع سياسة للتنمية الإقليمية من شأنها تحقيق التوازن الحضري-الريفي، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على حسن التمهيد الإقليمي لمراكز الهيكل العمراني ضمن إقليم الولاية، وهذا لا يتأتى إلا بشبكة حضرية متوازنة، وذات توزيع عادل ومنطقي على المجال الولائي، وهو ما من شأنه إعادة ضبط العلاقات المكانية الحضرية-الحضرية وكذلك الريفية-الحضرية.

- التحكم في نمو المراكز الحضرية الكبيرة، وأساسا مدينتي سطيف والعلمة، وحفز ودعم مراكز قادرة على استقبال الزيادة في عدد سكان الولاية وكذلك الولايات الساحلية، وهذا إذا أخذنا بعين الاعتبار خيار إعادة التوطين، بحيث تلعب هذه المراكز دور أقطاب للتوازن على مستوى ولاية سطيف، وكذلك مراكز لحفز التنمية الاقتصادية، باعتبارها تضمن التمهيد الإقليمي الوظيفي والمهم بين مختلف أجزاء إقليم الولاية، وتوفر كذلك العقار اللازم لتوطين المشاريع السكنية والتجهيزات.

¹ Technopôle قطب حضري يتوفر على هياكل ملائمة لتطوير تكنولوجيات متقدمة، أو هو قطب حضري يهدف إلى استيعاب ما يعرف بشركات التكنولوجيا المتقدمة.

لذلك، وعلى مستوى إقليم ولاية سطيف فحتمية التوجه نحو تنظيم مجالي متراتب ومتفصل حول الأقطاب الحضرية هو خيار مهم، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتلعب المدن دور التأيير وتسيير المجال المحلي الخاضع لنفوذها، وذلك عبر التنمية المتوازنة لكل إقليم الولاية، وفك عزلة المجالات المحلية، ودفعها للانفتاح عبر حركة السكان والتبادلات التي ستنشأ بينها وبين الأقطاب الحضرية للتوازن في مرحلة أولى، ثم في مرحلة ثانية مع القطب الحضري سطيف، وهذا لا يكون إلا بتطوير شبكة محلية من الطرقات وتوزيع وسائل المواصلات.

وهكذا، ومن خلال ما تم التطرق له سابقا حول الديناميكية الحضرية التي تشهدها الولاية، وباعتبار ما للظاهرة الحضرية من تأثيرات إيجابية، يمكن اعتبار ذلك كفرصة حقيقية لتنمية إقليمية متوازنة، بالنظر للمكاسب والتجهيزات التي تستحوذ عليها المراكز ذات الطابع الحضري، أو التي اكتسبت لتوها هذه الصفة، وتوظيف ذلك في هيكلية المجال الولائي عموما، والمجالات المحلية بالخصوص عبر آلية الاستقطاب.

حيث، وعلى اعتبار مدينة سطيف بما تمثله من مركزية إدارية، وبالنظر لحجمها وثقلها الديموغرافي ووزنها الوظيفي، يمكن النظر لها كعقدة تفصل إقليمي مهم ذات بعد جهوي ووطني، خاصة في ظل إمكانيات النمو التي تتمتع بها -وقد أكد ذلك المسؤولين المحليين كما أشرنا له سابقا- وأهمية البنية التحتية التي تتوفر عليها، وقدرتها الكبيرة على لعب دور المدينة الملتقى، والتي ستمثل المركز الرئيسي للحياة الإقليمية على مستوى الولاية، بالاعتماد على شبكات عمرانية منظمة وذات تراتب -رغم افتقارها للتوازن- حول مدن إقليمية مهيمنة: العلمة، عين ولمان، عين الكبيرة، بوقاعة، والتي لها معدل نمو يساوي أو يفوق متوسط معدل النمو الولائي.

هذا فضلا عن وجود مراكز حضرية صغيرة -رحتى ريفية- والتي أصبحت تلعب دور الربط وتشهد تزايد في جاذبيتها، وهو ما من شأنه أن يعزز بناء وحدات إقليمية مستقطبة محليا حول المدن الإقليمية للمجال الولائي السطايفي، والتي ستعرف نضج تدريجي من حيث البنية والتراتب وتدخل في إطار تكاملي ضمن المجال المستقطب الأكبر حول مدينة سطيف.

وهكذا، تظهر القيادة الإقليمية على مستوى محلي، لكن بأكثر أو أقل تراتب وتوازن للشبكة العمرانية، حيث أن التحليل السابق، وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم إقليم ولاية سطيف إلى مناطق إشعاع ونفوذ حول أهم الأقطاب الحضرية لإقليم ولاية سطيف.

هذه الأقطاب هي نقاط ارتكاز وتوازن لتهيئة وتنمية المجال الولائي، والتي مكنت من وضع تصور للإقليم عبر تصنيفه إلى وحدات للتهيئة ضمن منطق التكامل، وبالاعتماد على تدرج مستويات القيادة الإقليمية لربط وتأطير كامل إقليم الولاية، والسماح بتطوير الأنشطة والخدمات اللازمة لإعادة التوازن الإقليمي (الجدول رقم 64).

جدول رقم 64: الأقطاب المهيكلة لإقليم ولاية سطيف ومجالات نفوذها

المجالات المستقطبة	مجال سطيف	مجال العلمة	مجال عين ولمان	مجال عين الكبيرة	مجال بوقاعة
الحبكة الإقليمية	مجال منظم حول قطب سطيف	مجال منظم حول قطب العلمة	مجال منظم حول قطبي عين ولمان / عين أزال	مجال منظم حول قطب عين الكبيرة	مجال منظم حول قطب بوقاعة
مدى إشعاع الأقطاب	وطني	جهوي	إقليمي	إقليمي	إقليمي
الموقع	وسط	شرق	جنوب	شمال شرق	شمال غرب
المجال الطبيعي	أغلبه سهول عليا	أغلبه سهول عليا	سهول سهبية وجبال	منطقة جبلية	منطقة جبلية
المدن الكبيرة	سطيف	العلمة	/	/	/
المدن المتوسطة	/	/	عين ولمان	/	/
المدن الصغيرة	عين أرناث	/	عين أزال، صالح باي	عين الكبيرة	بوقاعة
التجمعات > 20 ألف نسمة من المستوى 2	أوريسيا، عين عباسة، فجال، مزلوق	بئر العرش، حمام السخنة	عين الحجر، الحامة.	بني عزيز، عموشة، جميلة، بابور	بوعنداس، بني ورتيلان، حمام قرقور، تالة ايفاسن (تيزي نبراهم)
التجمعات > 20 ألف نسمة من المستوى 3	بني فودة	بازر صخرة، البلاعة، الفتلة، الزرقاء،	بيضاء برج، قصر الأبطال، أولاد تبان، بوطالب، قلل	تيز نيشار،	عين الروى، عين لقراج (بني براهيم)، بني شبانة، بوسلام، بني موحي ماوكلان
درجة النفوذية	سهولة نفاذ عالية جدا	سهولة نفاذ كبيرة	سهولة نفاذ كبيرة	سهولة وصول صعب تحسينها	سهولة وصول صعب تحسينها
التنمية الاقتصادية	نسيج اقتصادي متنوع ومنتج للقيمة المضافة	نسيج اقتصادي متنوع ومنتج للقيمة المضافة	نسيج اقتصادي متنوع	اقتصاد جبلي ونشاط موسمي متناوب	اقتصاد جبلي ونشاط موسمي متناوب
عدد البلديات	8	10	13	12	17
المساحة	1256,08	1253,29	1982,37	1009,63	1048,27
عدد السكان سنة 1998	367064	240030	296103	187699	220517
عدد السكان 2008	447707	285640	344362	191639	220432
عدد السكان 2017	572842	376765	433935	228345	254599
الكثافة سنة 2017	456,05	300,62	218,89	226,16	242,87
سكان التجمعات الرئيسية	417189	258482	211988	107396	108767
سكان التجمعات الثانوية	99035	26802	65804	37272	88568
السكان المبعثرين	56620	91481	156143	83678	57264

تابع للجدول رقم 64: الأقطاب المهيكلة لإقليم ولاية سطيف ومجالات نفوذها					
55,64	63,35	64,01	75,71	90,11	نسبة التجمع 2017
مجال بوقاعة	مجال عين الكبيرة	مجال عين ولمان	مجال العلمة	مجال سطيف	المجالات المستقطبة
91925	103358	216761	241332	465413	السكان الحضر 2017
162674	124987	217174	135433	107429	سكان الريف 2017
36,10	45,26	49,95	64,05	81,24	معدل التحضر 2017
0,003-	0,20	1,52	1,75	2,00	معدل النمو سنة 2008
1,61	1,96	2,60	3,12	%2,77	معدل النمو 2017/08
طارد جدا، دينامية ضعيفة جدا يحتاج لتدخل مستعجل	أحيانا طارد و ذو دينامية ضعيفة، تحتاج للتحفيز	مجال جذب وديناميكة كبيرة	مجال جذب وديناميكة كبيرة	مجال استقطاب قوي وديناميكة كبيرة	الديناميكية الديموغرافية

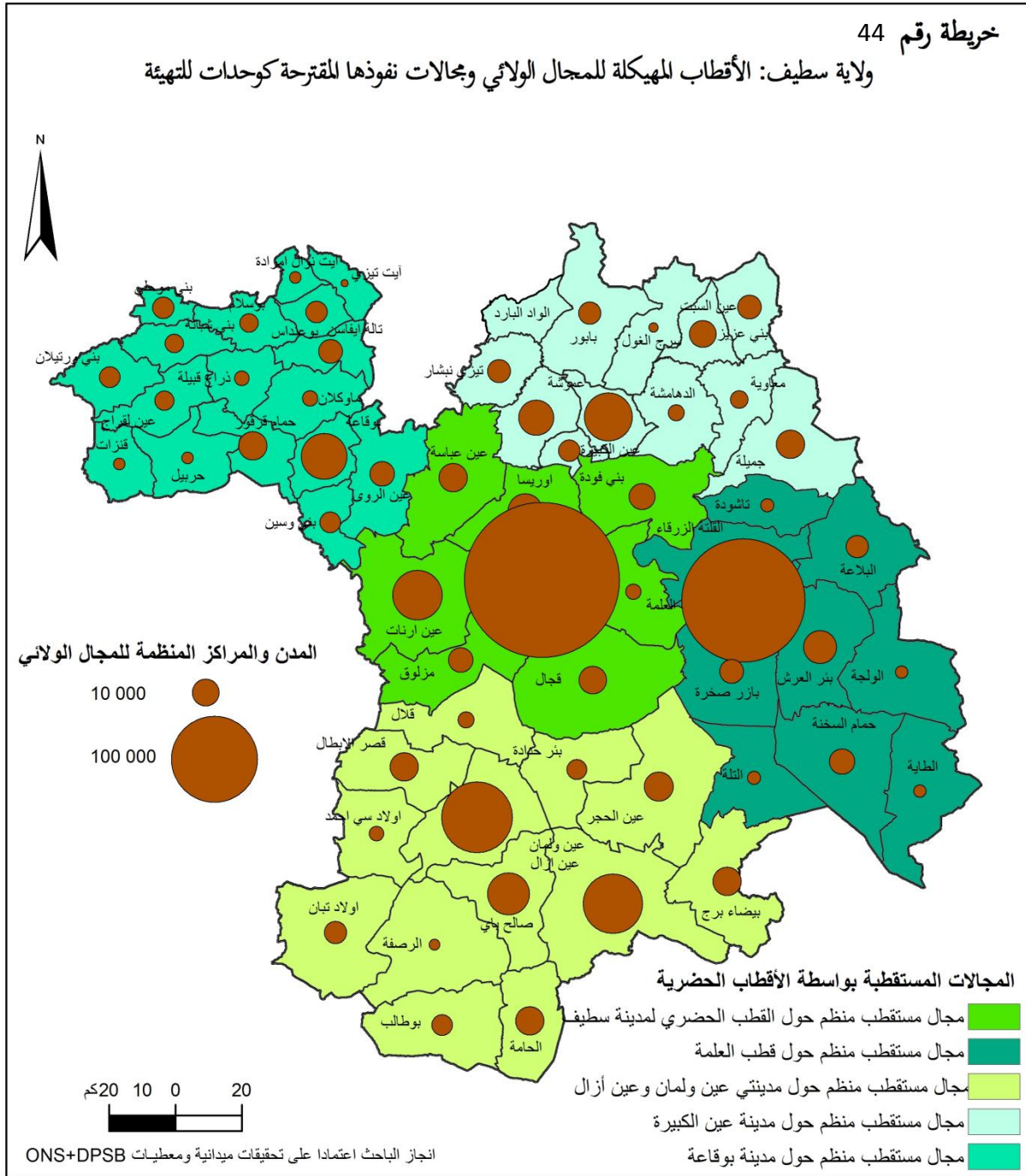
المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على تحقيق ميداني سنة 2016م + PAW 2008 , phase 3, 2010.

إن التنظيم السابق، يُظهر أن التنوع من الحقائق الثابتة التي تطبع المجال الولائي السطايفي، والذي سيكون من الملائم تثمينه للحصول على التوازن، ليس فقط بين مجالات الاستقطاب، ولكن داخل هذه المجالات نفسها، لهذا فإستراتيجية التنمية للمجال الولائي يجب أن تركز على تنوع المجالات المستقطبة المحلية، لاسيما خصوصيات كل مجال وديناميكية التنمية به (خريطة رقم 44).

إن هذا التركيز على التنوع الإقليمي، والذي تجسد في مخطط التهيئة الولائي لولاية سطيف لسنة 2010 و 2012م، يهدف لضمان مقارنة تنمية تتطلق من القاعدة وتكون تشاركية ما بين البلديات intercommunal، وهو ما سيجعل التدخلات المجالية تحمل طابع التميز، من خلال تنسيق الجهود والإمكانات المحلية وتحديد وملاءمة مقاييس التدخلات المجالية l'échelles spatiales من أجل تنمية إقليم الولاية وتعزيز القدرات التنافسية كمحصلة نهائية.

إن هذا التوجه، من شأنه تعزيز الحبكة الإقليمية، عبر نضج الهيكل العمراني لإقليم الولاية، والذي يشكل العمود الفقري لتوازن التنمية على مستوى الولاية، وذلك باعتباره -هذا التوجه- يؤكد على الربط والتمفصل الإقليمي الجيد بين مجالات الاستقطاب من جهة، ويعمل على انطلاق الديناميكية الحضرية في كامل إقليم الولاية.

إن هذا من شأنه أن يقود لخيار التحضر متعدد الأقطاب، خاصة في ظل ديناميكية القطبين الرئيسيين سطيف-العلمة، مع دعم نمو كل من عين ولمان، عين الكبيرة، بوقاعة، والتي ستشكل أقطاب حضرية وسط مجموعة من المراكز الحضرية والريفية.



لهذا، فالإستراتيجية التنموية ترتبط بتعزيز الهيكل الحضري بين القطب الرئيسي سطيف والأقطاب الحضرية الإقليمية ومختلف مراكز الربط والتمفصل، لتشكل إطار مهم لاستقبال التجهيزات العمومية والأنشطة، وبالتوازي، يتم الشروع تدريجيا في إعادة التوازن للهيكل الحضري عبر تحفيز هذه الأقطاب الحضرية الإقليمية للدخول ضمن ديناميكية إقليمية، بحيث تضطلع بدورها المحوري والمركزي ضمن حوض الحياة الخاص بها، والذي سيتعزز أكثر خاصة في ظل تنامي دورها في تثبيت سكان الريف والحد

من الهجرة، ودورها كذلك في التقليل من ظاهرة القفز وعدم احترام تراتب المدن - كما رأينا سابقا من خلال الدراسة الميدانية - إضافة إلى تعزيز تثمين وتنمية الموارد المحلية.

لذلك وتوخيا للدقة، يجب أولا تعزيز وظيفية الإشعاع الإقليمي وحتى الجهوي والوطني لمدينة سطيف باعتبارها مركز الولاية - وهو ما أفرزته الدراسة الميدانية -، وبالتوازي مع العملية السابقة يتم دعم الأقطاب الحضرية المهيكلة لتلعب دور أقطاب للتنمية على المستوى المحلي ومراكز للربط والتحويل، إضافة إلى ضمان وظيفة القرب والجوار لمراكز الربط الصغيرة ضمن المجالات الريفية وتكاملها مع الأقطاب الحضرية، ثم الحد قدر الإمكان من التباينات الصارخة وتعزيز الترابط الداخلي للأقاليم، وهذا لا يكون إلا بتنمية مجالات الاستقطاب المحلية والتي تبينها الخريطة السابقة رقم 43 وفقا لديناميتها الخاصة.

وعليه، فالهيكلة الحضرية ستأخذ مسار النضج والتجدد على مستوى الأقطاب الحضرية المهيمنة وكذلك حولها، خاصة في ظل نزعة التجمع في المجالات الريفية، وتوسع وانتشار الظاهرة الحضرية بها، وهو ما من شأنه أن يحد من حركة السكان داخل الولاية، ويعمل على استقطاب جزء من الهجرة الداخلية على مستوى الوطن في ظل قوة إشعاع مدينة سطيف.

2/ الشبكات الحضرية المحلية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف

يظهر أنه ومن خلال ما تم التطرق له آنفا، أن الشبكة الحضرية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف ستتكون من خمس شبكات محلية منظمة حول أقطاب مهيمنة يوضحها الجدول الموالي (الجدول رقم 65):

الجدول رقم 65: الشبكات العمرانية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف

المدن المهيمنة	الريفية منها	الحضرية منها	التجمعات العمرانية 2008	
سطيف	25	10	35	المجال الحضري سطيف
العلمة	21	04	25	الشبكة العمرانية العلمة
عين ولمان/عين أزال	35	07	42	الشبكة العمرانية عين ولمان
عين الكبيرة	22	07	29	الشبكة العمرانية عين الكبيرة
بوقاعة	79	05	84	الشبكة العمرانية بوقاعة
06	182	*33	215	المجموع

المصدر: بالاعتماد على معطيات ONS

* - في واقع الأمر 32 وحدة حضرية

كل شبكة عمرانية مكونة للهيكل العمراني السطايفي تتكون من مجموعة من التجمعات العمرانية (الحضرية والريفية) المنظمة سواء بشكل أكثر أو أقل تراتب حول مدينة مهيمنة، هذه الأخيرة تنتظم أيضا وتتراتب ضمن الهيكل العمراني لولاية سطيف.

- المجال الحضري سطيف:

هذا المجال والمكون من 8 بلديات (الخريطة السابقة رقم 43) يشكل مجال استقطاب قوي ومباشر أنتجته مدينة سطيف، غير أنه وفي الواقع الأمر، فإن هذه المدينة تمثل قطب محوري لحوض سكاني فاق الـ 05 مليون نسمة سنة 2008م والذي شمل 07 ولايات هي: سطيف، بجاية، برج بوعريريج، جيجل، ميله، باتنة، مسيلة.

فالمجال الحضري سطيف يشع على ثلاث مجالات للبرمجة الإقليمية، السهول العليا الشرقية، السهول العليا الوسطى، الإقليم الشمالي الشرقي، والتي تتفق مع محورين استراتيجيين للتنمية هما: المحور الأول جنوب/شمال أو مجال الحضنة-الصومام، والمحور الثاني شرق-غرب والذي يتمثل في ولايات برج بوعريريج، سطيف، ميله، باتنة.

هذا، ويعرف المجال الحضري سطيف -المكون من 8 بلديات- معدل تحضر قوي فاق الـ 80% حسب تقديرات سنة 2017م، وهو أعلى من معدل التحضر الولائي والذي تجاوز بقليل الـ 50% فقط سنة 2008م، كما نسجل على مستوى هذا المجال معدل تجمع فاق الـ 90%، ونسبة 73% كمعدل للتجمع في الوسط الريفي، وهو ما ينبئ على أن هذا المجال في طريقه ليشهد تحولات مجالية عميقة يطبعها التجمع والتحول من الحياة الريفية للحياة الحضرية.

هذا المجال سيكون موضوع الفصل السادس باعتباره مجال استقطاب قوي حول مدينة سطيف لإظهار خصائصه وأهم التوجيهات المرتبطة بالرؤية المستقبلية لهذا المجال المستقطب.

-الشبكة الحضرية العلمة:

تهيكّل هذه الشبكة الجزء الشرقي من إقليم الولاية، حيث نجد أن مدينة العلمة التي تستحوذ على حوالي 90% من السكان الحضر لمجال نفوذها، ما يدل على ضعف هذه الشبكة الحضرية واختلال تراتبها، كما ينبئ عن تشعب مدينة العلمة، وهو ما انعكس على مجالها وأساسا باقي التجمعات حيث نلاحظ ما يلي:

-تجمع بازر صخرة: يشهد وتيرة سريعة للتحضر ما يجعله يمثل مركز للتعمير والتحضر على المدى المتوسط والبعيد.

-تجمع بئر العرش: بدأ يشغل وظيفته كمركز دائرة ويمثل مركز استقطاب محلي لبلديات البلاعة والولجة وهو ما يجعله في حاجة لتدعيم هذه الوظيفة.

-حمام السخنة: وباعتبارها مدينة صغيرة على الطريق الوطني الرابط بين باتنة وسطيف ومركز دائرة، يمكن أن تعزز إشعاعها ومكانتها ليس فقط ضمن المجال المستقطب حول مدينة العلمة، بل حتى على مستوى إقليم الولاية والولايات المجاورة، خاصة في ظل إمكانيات السياحة الحموية التي تتوفر عليها.

-باقي المراكز والمتمثلة في البلاعة، القلعة الزرقاء، تاشودة، الطاية، التلة، الولجة، يمكن أن تتطور في إطار التنمية الفلاحية المندمجة المدعّمة والمؤطّرة بالبرامج الحكومية والمشاريع الهيكلية الكبرى وخاصة المحيطات الكبرى للسقي (Programme des grands périmètres irrigués (GPI).

-الشبكة الحضرية عين ولمان:

في واقع الأمر فإن الجزء الجنوبي من إقليم الولاية يتميز بالثنائية القطبية عين ولمان/عين أزال، هذا إن لم نقل الثلاثية إذا أخذنا بعين الاعتبار النمو السريع لمدينة صالح باي، فهذا المجال المنظم حول هذه الأقطاب الثلاثة وأساسا مدينة عين ولمان، يرتبط بمجموعة من الرهانات، منها حتمية التحكم الجيد في نمو هذه التجمعات الثلاث، وتعزيز ومرافقة الديناميات المرتبطة بالنشاطات الزراعية والرعية للمراكز الحضرية الصغيرة على غرار عين الحجر، قصر الأبطال، قلل، بيضاء برج، بئر حدادة، إضافة إلى استبقاء وتثبيت السكان الحاليين والمحافظة على النشاطات الرعية والحرفية ضمن المناطق الجبلية - جبال بوطالب-، وتشجيع النشاط السياحي وخاصة على مستوى الحامة، بوطالب، أولاد تبان، وبدرجة أقل أولاد سي أحمد التي تمثل مركز مهم للتجارة المتنقلة، وهذا ما يتطلب نهج للتنمية المستدامة ينطوي على حلول ليست في متناول الجماعات المحلية على مستوى هذه البلديات، مما يقتضي عمليات مرافقة ومتابعة، توفر لهذه البلديات الرؤية الإستراتيجية للتنمية المحلية.

-الشبكة الحضرية عين الكبيرة:

مدينة عين الكبيرة وبموقعها ضمن منطقة أقدام الجبال، والانفراج التضاريسي الذي يميز موضعها، مكنها هذا من امتلاك إمكانيات كبيرة لاحتضان وظائف التأطير الإقليمي الجيد لمجال نفوذها، خاصة في

ظل تقلصه، ووقوع بلديات الجزء الشمالي الشرقي على غرار بني عزيز، عين السبت، معاوية، جميلة، تحت تأثير جاذبية مدينة العلة خاصة في ظل النفوذ الكبيرة التي أتاحتها الطريق الوطني رقم 77. هذه البلديات التي أظهر التحقيق الميداني ارتباطها المحدود بمدينة عين الكبيرة والذي يقتصر فقط على بعض المصالح الإدارية على غرار الضرائب، الكهرباء، المحكمة، خاصة في ظل توفر الإرادة السياسية للدولة لنشر هذه الخدمات وتقريبها من المواطن، لكن ومن أجل التوازن الإقليمي، وتوزيع أدوار التأطير الإقليمي على الأقطاب الحضرية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف، وإعطائها فرص النمو والدخول في علاقات وظيفية مع أقاليمها، تم إدراج هذه البلديات ضمن مجال نفوذ مدينة عين الكبيرة، ما يطرح تحدي كبير لإعادة توجيه سكان هذه البلديات وإدماجهم ضمن حوض الحياة الخاص بمدينة عين الكبيرة.

الشبكة العمرانية لمجال عين الكبيرة تتكون في الواقع من منطقتين: المنطقة الجبلية التي تطبعها الحياة الريفية والعزلة والمكونة من 05 بلديات، ومنطقة أقدام الجبال ذات التحضر القوي والانفتاح على السهول العليا السطايفية والمكونة من 07 بلديات.

لذلك يشكل دمج المنطقة الجبلية التحدي الحقيقي لتجسيد التصور المستقبلي لهذا المجال القائم على التصنيع ضمن قطب عين الكبيرة، وفي نفس الوقت تطوير الزراعة الجبلية والنشاط الرعوي، خاصة في ظل فرص التنوع، وبالتالي التكامل بين تجمعات مجال عين الكبيرة، في مسعى لتحقيق التكامل الداخلي وتحقيق التقارب بين أجزاء هذا المجال.

فمدينة بني عزيز التي تمثل مركز دائرة ونقطة ارتكاز واستقطاب لبلديات عين السبت، معاوية، لها إمكانيات نمو كبيرة من خلال الانفتاح على ميناء جن جن خاصة في ظل موقعها الممتاز على الطريق الوطني الرابط بين جيجل والقسم الشرقي من ولاية سطيف.

أما مدينة جميلة فيمكن أن تلعب دور مهم في دعم الشبكة الحضرية ليس فقط على مستوى مجال عين الكبيرة، بل على مستوى كل الإقليم الشرقي والشمالي الشرقي للولاية، وذلك عبر قدرة هذه المدينة لاستيعاب أحجام سكانية وقدرتها كذلك على تحريك عملية التنمية من خلال قدراتها السياحية عبر موقع جميلة الأثري، أو حتى من خلال المهرجان الثقافي جميلة الذي يرقى إلى المستوى الدولي.

كما تضم الشبكة الحضرية لمدينة عين الكبيرة تجمع عموشة الواقع على الطريق الرابط بين سطيف وبجاية، هذا التجمع الذي يمثل مركز استقطاب مهم لسكان بلديات الواد البارد، وتيزي نبشار، حيث يمكن استغلال الموقع المهم لتطوير النشاطات الخدمائية، بالتوازي مع نشاطات الزراعة الجبلية والرعية.

- الشبكة الحضرية بوقاعة:

لقد احتفظت مدينة بوقاعة بوظيفة التأطير للجزء الشمالي الغربي من إقليم الولاية منذ العهد الاستعماري وحتى الآن، ورغم أن المدينة عرفت الظاهرة الحضرية منذ بداية الاستقلال، إلا أن مجال نفوذها يعرف ديناميكية حضرية بطيئة جدا، وليس هذا فحسب، بل بقي تعمير هذه المنطقة خاضع لإكراهات الطبيعة وحتى التنظيم الإجتماعي السائد.

ورغم ذلك فقد برزت عديد المراكز المهمة والتي يمكن أن تلعب دور مهم في التنشيط والتأطير الإقليمي، على غرار بني ورتيلان، بوعنداس، تيزي نبراهم (تالة إيفاسن).

وهكذا، وبعد بيان التصور المستقبلي لأقلية المجال الولائي السطايفي، والقائم على آلية الاستقطاب حول الأقطاب الحضرية والمراكز المنظمة للحياة الإقليمية، فإن تعزيز هذا التوجه يقتضي اعتبار هذه المجالات المستقطبة كوحدات للتهيئة والتنمية الإقليمية، من أجل ضمان تكاملها الداخلي وتعزيز قدرتها التنافسية، للوقوف في وجه الاستقطاب المتوحش لمدينة سطيف ومجال نفوذها المباشر والموضح سابقا، لذلك من المفيد هنا أن نشير بإيجاز لأهم التوجيهات العامة للتهيئة والمتعلقة بمجالات الاستقطاب المحلية سابقة الذكر، دون أن نغوص في تفاصيل ذلك، لأن كل مجال يتطلب دراسة خاصة به لاستظهار الإمكانيات والرهانات المتعلقة بتحقيق تنمية متوازنة، عادلة ومنصفة، على مستوى كل مجال مستقطب.

3/ تحديات وتوجيهات التهيئة على مستوى مجالات الاستقطاب: باعتبارها وحدات للتهيئة

بعد إجراء الدراسة الميدانية تبين أن أفضل فرص التنمية المتوازنة لإقليم ولاية سطيف، تنطوي على تنمية أقطاب حضرية، ودعم المدن والمراكز الصغيرة، مع خلق مجالات استقطاب محلية تتكامل فيما بينها ضمن المجال الأكبر الخاضع لنفوذ مدينة سطيف، هاته الأخيرة التي رفض جل المنتخبين المحليين كسر قطبيتها وقوة استقطابها، لذلك ظهر أن هناك 05 مجالات استقطاب تبدي كل منها خصائص متنوعة وفي نفس الوقت إشكاليات وتحديات مشتركة، ما يسمح بخلق إمكانية التآزر بين هذه الوحدات، وخلق ديناميات جديدة على مستوى كل إقليم الولاية.

مخطط التهيئة الولائي، والذي جسد توجيهات المخطط الوطني للتهيئة ومخطط تهيئة السهول العليا الشرقية، عكس بقوة توجه سياسات الدولة نحو تحقيق التوازن والإنصاف الإقليمي، عبر تعزيز الربط والتمفصل الإقليمي، وزيادة قدرة المدن على تقديم الخدمات الحضرية للسكان.

حيث تضمن PAW 2008 تقسيم إقليم الولاية إلى 05 وحدات للتهيئة مستقطبة حول المدن المهيكلة للمجال الولائي، غير أن التنظيم المقترح ضمن هذا المخطط مثل الواقع المختل أكثر منه محاولة لخلق التوازن، حيث ظهر أن مدينة العلمة توطر مجال واسع يضم 15 بلدية يمتد من بلدية التلة جنوبا حتى عين السبت في أقصى شمال شرق الولاية، كما تم إلحاق بلدية بني فودة المجاورة لبلدية سطيف لمجال نفوذ العلمة، هذه البلدية والمكونة من تجمعين هما: تجمع بني فودة الخاضع لنفوذ العلمة، وتجمع "شيرهم" الخاضع لنفوذ مدينة سطيف والذي كان من المقرر أن يحتضن جزء من المشاريع السكنية للوكالة الوطنية لترقية السكن وتطويره -AADL عدل- فيما تعلق ببرنامج سنة 2013م.

كذلك، أدى التنظيم المقترح إلى تقلص مجال نفوذ مدينة سطيف رغم أهمية المدينة وتفوقها على مدينة العلمة، إضافة لصغر مجال تأطير مدينة عين الكبيرة.

هذه الإختلالات أدت إلى إعادة التصور المستقبلي لتنظيم إقليم الولاية ضمن مخطط PAW لسنة 2010م و2012م، لكن بنظرة استشرافية تدفع نحو تحقيق التوازن الإقليمي وتوزيع الأدوار الإقليمية على المدن المهيكلة للمجال الولائي، وهي الوحدات التي أفرزها التحقيق الميداني مع فارق بسيط وهو بلدية التلة، التي أتبعها مخطط التهيئة الولائي لمجال نفوذ عين ولمان، لكن ظهر أن سكان البلدية وبحكم الارتباط الإداري والتجاري وبحكم الموقع سيكون من الأفضل أن تتبع لمجال نفوذ العلمة، وهو ما جسدها في التنظيم المقترح أعلاه (الخريطة رقم 43).

وأهم التوجيهات المقترحة لوحدات التهيئة المنظمة حول مراكز الاستقطاب الرئيسية في إقليم ولاية سطيف هي:

وحدة التهيئة سطيف:

ضمت هذه الوحدة 08 بلديات هي: سطيف، عين أرناط، عين عباسية، أوريسيا، مزلق، قجال، أولاد صابر، بني فودة، وأهم توجيهات التهيئة المقترحة لهذا المجال نتناولها في الفصل السادس من هذا البحث.

أما بالنسبة لوحدات التهيئة الأربعة المتبقية وعلى اعتبار ما ذكرناه سابقا من كونها تبدي خصائص متنوعة، وفي نفس الوقت إشكاليات وتحديات مشتركة، لذلك، فهي تشترك في بعض التوجيهات، على غرار:

- تحسين النقل والحراك بين البلديات المكونة لكل مجال مستقطب لتعزيز الترابط والتكامل الداخلي على مستوى كل وحدة.

- إعادة التوازن للشبكة العمرانية والحضرية، والدفع نحو حبكة إقليمية أكثر نضجا، وهو ما يسمح بتنظيم الارتباطات المكانية للوصول إلى حالة من التراتب والتدرج في العلاقات، وهو ما يتيح كذلك التحكم في حجم الحراك السكاني، ويعطي فرصة كبيرة لنجاح التسيير الحضري للمدن.

- إعادة تأهيل الوظائف الحضرية وتميئها على مستوى كل وحدة مكانية مستقطبة، وذلك في إطار التكامل مع المجال الحضري لمدينة سطيف.

- الشروع في خطوات جادة وعملية لتحسين جودة الحياة على مستوى كل مجال مستقطب، وذلك من خلال الدمج بين الخدمات ونشاطات الإنتاج، إضافة إلى تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات للقيام بعمليات التحسين الحضري، والذي يعد عامل مهم في تحسين صورة المدن في نظر السكان.

وفضلا عن هذه التوجيهات المشتركة، فهناك توجيهات تتعلق بكل وحدة مجالية على حدى، تبعا لخصوصيات وإمكانيات كل مجال، والتي نذكرها فيما يلي حسب كل مجال مستقطب:

وحدة التهيئة العلة:

تتكون هذه الوحدة من 10 بلديات هي: العلة، حمام السخنة، بازر صخرة، بئر العرش، التلة، الطاية، الولجة، البلاعة، القلعة الزرقاء، تاشودة، وأهم توجيهات التهيئة المقترحة لهذا المجال هي:

- تعزيز وتنويع القاعدة الصناعية وخاصة الصناعات الكهربائية، والميكانيكية... وكذلك التجارة.
- دعم الزراعة باعتبارها نشاط اقتصادي مهم والدفع بها نحو الحداثة والعصرية بالارتكاز على المحيطات الكبرى للسقي والتي تقود نحو اقتصاد مكثف وبشكل تجربة مهمة لكل إقليم الولاية.
- ترقية نشاط تربية الحيوانات.

- حماية السبخات والشطوط المنتشرة في الجزء الجنوبي من هذا المجال والتي يمكن ترميمها لتشكيل مورد اقتصادي مهم.

وحدة التهيئة عين ولمان:

يتكون هذا المجال من 13 بلدية هي: عين ولمان، عين أزال، صالح باي، أولاد سي أحمد، بوطالب، أولاد تيان، الحامة، الرصفاة، قللال، قصر الأبطال، بيضاء برج، عين الحجر، بئر حدادة، وأهم توجيهات التهيئة المقترحة لهذا المجال هي:

- ترقية قطب عين أزال في إطار مخطط تنمية الهضاب العليا.

- دعم وتنويع نشاطات الإنتاج: النشاطات الزراعية-الرعية، الصناعة، السياحة الحموية والبيئية...

- تنمية وتحديث الزراعة وتثمين المنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة وتحسين شروط الحياة في الوسط الريفي.

- حماية المناطق الرطبة والمناطق الغابية والسهبية.

وحدة التهيئة بوقاعة:

يتكون هذا المجال من 17 بلدية تمثل الجزء الشمالي الغربي من الولاية وأهم توجيهات التهيئة المتعلقة بهذا المجال هي:

- تعزيز النسيج الصناعي القائم، وتنويع فرص الاستثمار الصناعي على مستوى هذا المجال، خاصة في مجال الحياكة والنسيج، هذا الأخير الذي شهد تفهقر كبير -إن لم نقل اندثار- بعد أن افتقد إلى آليات التأطير والمرافقة.

- هيكلة الخدمات المتواجدة على مستوى هذا المجال وتعزيزها، وتطوير الخدمة العمومية، لتحسين جاذبية هذه المجال الذي شهد نزيف سكاني في الفترات السابقة.

- فك العزلة وتحسين الربط الإقليمي بين بلديات المجال.

- تحسين وظائف المجالات الريفية مع إعادة تثمين التنوع الزراعي وتنمية السياحة البيئية.

- تعزيز الأنشطة ذات البعد الإقليمي: المنتجات الطبيعية bio، السياحة العلاجية (حمام قرقور)، السياحة العلمية (القرى القبائلية)، السياحة البيئية (المنطقة الجبلية).

وحدة التهيئة عين الكبيرة:

يتكون هذا المجال من 12 بلدية هي: عين الكبيرة، أولاد عدوان، عموشة، تيزي نبشار، الواد البارد، بابور، سرج الغول، بني عزيز، عين السبت، معاوية، الدهامشة، جميلة، وأهم توجيهات التهيئة المتعلقة بهذا المجال هي:

- فك العزلة وتحسين الربط الإقليمي بين بلديات المجال.
- تعزيز الأنشطة ذات البعد الإقليمي: المنتجات الطبيعية bio، السياحة البيئية (جبال بابور)، السياحة العلمية والثقافية (موقع جميلة).
- تحسين وظائف المجالات الريفية والمحافظة على النشاط الزراعي وتثمين الغابات عن طريق الدفع نحو تصنيف منطقة بابور كحظيرة وطنية.

نشير هنا إلى أن هذه التوجيهات جاءت في شكل أهداف عامة، ما يحتم التوجه نحو الجانب الإجرائي، وتحديد أشكال وصيغ وطرق تنفيذ هذه التوجيهات، ونظرا لعدم اتساع البحث لدراسة كل وحدة من وحدات التهيئة على حدى، سنقتصر على وحدة التهيئة سطيف والتي تتوافق مع مجال الاستقطاب المباشر والقوي لمدينة سطيف وهو ما سنتناوله في الفصل السادس.

خلاصة الفصل:

لقد ظهر من خلال هذا الفصل أهمية دراسة مناطق نفوذ المدن من خلال الخدمات والوظائف التي تقدمها، والتي عكست اختلافا في درجة التأثير والاستقطاب بين القطب الحضري لمدينة سطيف وبقية المدن الإقليمية الأخرى -على الرغم من تنامي الدور الإقليمي لمدينة العلمة-، وهذه الأهمية التي اكتسبتها مدينة سطيف ارتبطت بقدوم وجودها التاريخي وأهميتها الاقتصادية، إضافة لإستراتيجية الدولة التي عملت على تحقيق التركيز الصناعي والخدماتي بها.

غير أنه، وعلى عكس مدينة سطيف التي أبدى منتخبوها ارتياحهم من قوة نمو المدينة، وأنه لا يوجد أي عائق يحد من إشعاع ونفوذ المدينة، فإن باقي مدن الولاية تعاني من عوائق كثيرة، لعل أبرزها نقص التجهيزات وقلة مصادر التمويل فضلا عن تأثير ومنافسة مدينة سطيف.

ورغم ما يبدو من أن مدينة سطيف قد استأثرت بكل إمكانيات المجال السطايفي، وعطلت الانطلاقة التنموية بمدنه، إلا أن أغلب المنتخبين لم يحبذوا فكرة كسر قطبية المدينة والحد من نموها، وهذا ما يدل على أن المدينة عكس ما هو ظاهر قد خلقت ديناميات إقليمية تنموية على مستوى كل إقليم الولاية، في حين يميل جزء هام من المنتخبين لفكرة دعم أقطاب حضرية إقليمية قادرة على لعب دور التنشيط والتنظيم الإقليمي على المستوى المحلي، ومجابهة قوة استقطاب مدينة سطيف.

في هذا الصدد، برزت ومن خلال التحقيقات الميدانية أربعة أقطاب مهمة من شأنها أن تعيد التوازن للهيكल الحضري والإقليمي على مستوى إقليم الولاية وهي: مدينة العلمة ذات الإمكانيات الكبيرة للنمو والقدرة المتعاضمة على استقطاب منطقة واسعة من الولاية، تليها مدينة عين ولمان التي مازالت لم ترتق بعد إلى مكانة العلمة أو على الأقل أن تقوم بالدور المنوط بها، وتسندها في هذه المهمة مدينة عين أزال، إضافة إلى مدينتي عين الكبيرة وبوقاعة شمال الولاية، لكن هاتين الأخيرتين مازالتا غير قادرتين على استقطاب مجالهما، لهذا يظهر تدخل الدولة أمر حتمي لإعادة التوازن وتحقيق مبدأ الإنصاف الإقليمي.

هذا وقد ظهر جليا أن مدينة سطيف قد حولت كل إقليم البلديات المحيطة بها إلى مجال جذب واستقطاب لكل إقليم الولاية، الذي أصبح بمثابة النواة الديناميكية لإقليم الولاية، خاصة في ظل الاختلافات في مستوى التجهيز بين المدن، وبالتالي التفاوت في القدرة على تلبية الحاجات، وهو ما أنتج ظاهرة القفز وعدم احترام التراتب الحضري.

لذلك فحتمية تطوير مناطق للتهيئة مستقطبة حول المدن الإقليمية السابقة تبدو فكرة ملحة لخلق نوع من التراتب والتقليل من الحراك السكاني، وهو ما أكدت عليه وثائق التهيئة وخاصة مخطط تهيئة ولاية سطيف الذي حث على ضرورة التوجه نحو خلق مجالات محلية مستقطبة حول المدن الإقليمية، وهو ما تم تجسيده ضمن PAW 2012 عبر تقسيم إقليم الولاية إلى 05 وحدات للتهيئة، منها وحدة التهيئة سطيف والتي تمثل مجال النفوذ القوي والمباشر الناتج عن ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف والمكون من 08 بلديات، وهو المجال الذي سيكون محور الدراسة ضمن الفصل السادس.

الفصل السادس

المجال المستقطب لمدينة سطيف

نحو أقلمة جديدة قائمة على الحكامة

الإقليمية

بعد أن بقيت مدينة سطيف ولمدة طويلة، المدينة الجذابة والمهيمنة على مجال واسع، وهو ما جعلها تستقطب أعداد معتبرة من السكان، وكذلك الاستثمارات، الأمر الذي أوصل المدينة إلى حالة من الاكتظاظ، والتشبع الحضري والاقتصادي، انعكس على الحياة الحضرية بالمدينة، فظهر التوجه نحو تنمية نشر التنمية ضمن مجالها المباشر، وإجبار التجمعات الثانوية على مستوى بلدية سطيف، وكذلك التجمعات القريبة على مستوى البلديات المجاورة للدخول قسرا في مسار للتحضر، وهو ما سيمكن مدينة سطيف من فك الضغط الواقع عليها من جهة، ومن جهة أخرى، الانتعاش من خلال توطين التجهيزات الكبرى وأن تؤدي دورها الوظيفي على المستويين الإقليمي والجهوي.

وبهذا، فالمدينة حملت البلديات المجاورة أدوارا جديدة عليها الاضطلاع بها، وفي مقدمتها أن توفر احتياجات عقارية -أساسا على المدى المتوسط والبعيد- للنمو متعدد الأبعاد لحاضرة جهوية في طريق التشكل والنمو، وهو ما سيشكل توسع لكن مندمج، خاصة وأن هذه البلديات تشكل طوق مركزه مدينة سطيف، وهو ما سيسمح بالتحكم الجيد في تهيئة وهيكله هذا المجال، المرتبط وظيفيا بمدينة سطيف.

لهذا، جاءت مختلف وثائق التهيئة والتعمير على مستوى ولاية سطيف، لتؤكد على الفكرة الإقليمية، والتوجه نحو بناء المشروع الإقليمي القائم على محاولة استغلال أفضل الفرص والإمكانيات لتنمية إقليم ولاية سطيف، من خلال تقسيمه إلى وحدات إقليمية للتنمية تكون مستقطبة حول أهم مدن الولاية، كما تم إبراز ذلك في الفصل السابق.

فمخطط تهيئة ولاية سطيف لسنة 2010م، يحدد إستراتيجية التنمية والتنمية المستدامة لإقليم ولاية سطيف ضمن آفاق 2030م، من خلال تحديد المشاريع الإقليمية وفقا لإمكانيات وخصائص كل وحدة إقليمية من وحدات التهيئة، وهو التوجه نفسه الذي تم تأكيده من خلال المخطط الولائي لسنة 2012م.

وتهدف هذه الخطة أساسا، لتحقيق غايات التنمية المستدامة عبر التفكير في الإجراءات التي سيتم تنفيذها لضمان تنمية متناسقة ومتكاملة لإقليم الولاية، لذلك، يظهر أن المخططات المحلية للتهيئة الخاصة بولاية سطيف، ارتكزت على مقاربة مستقبلية، تبعا للتحديات القائمة والتوجهات العامة للسياسة الوطنية، لتحديد رؤية شاملة، واقتراح إطار مرجعي لسياسة التنمية والتخطيط الإقليمي، تُتَوَجَّه إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد لإقليم الولاية.

وهكذا، فإن هذه النظرة توافقت مع توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010م، والذي يقترح ضمن بدائل التهيئة الإقليمية مخططا وطنيا للتنمية قائم على الاستقطاب، وقد تم ترجمة ذلك محليا

ضمن مخطط التهيئة العمرانية لبلدية سطيف المشترك مع سبعة بلديات أخرى تمثل المجال المستقطب القوي والمباشر حول مدينة سطيف PDAU intercommunal Sétif 2010، هذا المخطط الذي جاء استجابة لانشغالات التهيئة والتنمية لإقليم تم ضبط حدوده تبعا للحدود الإدارية للبلديات المجاورة لبلدية سطيف، والتي تمثل الحلقة الأولى الواقعة تحت النفوذ المباشر لمدينة سطيف، مع احتفاظ كل بلدية باستقلاليتها المالية وشخصيتها المعنوية.

غير أن هذا المخطط لا يمثل في الواقع عملية دمج، وإنما دراسة في شكل مخطط مشترك ما بين البلديات في إطار ضيق، خاضع لمنطق عملياتي opératoire، قانوني، يتم تنفيذه وفقا لسياق محلي محدد، كما لا يعني وحدة التسيير أو نقل سلطة القرار، وإنما مخطط لتقاسم الأعباء وكذلك الموارد المحلية¹.

لذلك، يأتي هذا الفصل لإبراز أهم الرهانات المرتبطة بتمتية المجال المستقطب لمدينة سطيف، مع التركيز على الواقع الديموغرافي وتطوراته، مع الإشارة كذلك إلى واقع التنمية على مستوى كل بلدية دون الخوض في تفاصيل ذلك، ثم إدراج أهم بدائل التهيئة لهذا المجال المستقطب فيما يتعلق بتطبيق الاحتياجات المستقبلية من العقار الحضري القابل لتعمير.

¹ وهو ما تضمنته المادة 09 من قانون البلدية رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990م.

أولاً: تقديم عام للمجال المستقطب لمدينة سطيف

يشغل المجال المستقطب لمدينة سطيف مساحة بـ 1256,08 كم²، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية ضمن وحدات التهيئة الخمسة المكونة للمجال الولائي، وبعدد سكان بلغ 445722 نسمة سنة 2008م، ما يمثل تقريبا ثلث سكان الولاية، وبكثافة بلغت 360 ن/كم².

أما من الناحية الطبيعية، فإن المجال المستقطب لمدينة سطيف يبدي تنوع طوبوغرافي وجيومورفولوجي مميز، فالقسم الشمالي من هذا المجال يقع ضمن منطقة أقدام الجبال، ويشمل بلديات عين عباس، أوريسيا، بني فودة، أما القسم الجنوبي منه فيقع ضمن منطقة السهول العليا السطايفية ويتمثل في بلديات سطيف، عين أرناث، أولاد صابر، مزلق، قجال، وقد سبق أن تعرضنا لأهم الخصائص التي تبديها كل منطقة ضمن الفصل الثاني من هذا البحث.

كما أن المجال المستقطب ينتمي إلى النطاق البيومناخي شبه الجاف، ويتميز بشبكة تصريف خارجي يطبعها واد بوسلام وروافده، كما يتميز المجال بخزان كبير من المياه الجوفية والتي هي في حالة تجنيد، وعلى نطاق واسع، خاصة في المجال الزراعي، بالنظر للتكوينات الجيولوجية التي سمحت بتوفر تربة خصبة في أغلب أجزاء هذا المجال، حيث تمثل المساحة الزراعية الصالحة نسبة 71% من مساحة المجال المستقطب.

هذا المجال، والذي يتكون من قطب حضري رئيسي هو مدينة سطيف، إضافة للبلديات المجاورة التي تشكل حلقة مركزها مدينة سطيف، نجد أن البلديات المكونة له تنمو في الواقع بمعدل نمو متفاوت من بلدية لأخرى.

كما يبدي هذا المجال، إمكانيات كبيرة تشكل رهان حقيقي للتنمية المكانية المتوازنة والمستدامة، فالموقع الجغرافي المتميز، أتاح له التمهيد الجيد على مستوى كل إقليم الولاية، وكذلك، على مستوى السهول العليا الشرقية، هذا فضلا عن احتضانه لمدينة سطيف ذات القدرات المتعاظمة للتحويل نحو مدينة عصرية ذات تجهيزات هيكلية وفي طريقها للتحويل لحاضرة جهوية.

ولتسليط الضوء على أهمية هذا المجال، فإنه يصبح من الأفضل إعطاء لمحة إحصائية عن هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي، والتي ستشكل صورة واضحة عن الوضع الذي تعيشه كل بلدية ضمن المجال المستقطب لمدينة سطيف. وهو ما يتيح لنا الكشف عن محفزات وعوامل التنمية، وفي نفس الوقت معوقات النمو على مستوى كل بلدية، وكذلك على مستوى كل المجال المستقطب.

غير أن أهم ما يمثل دعامة للتنمية على مستوى المجال المستقطب هو التشارك والتعاون المتبادل بين البلديات، وهو ما سيعزز فرص التخصص الاقتصادي وتقاسم الأدوار، إضافة إلى تعزيز مسار نضج البنية المجالية لتصل لحالة من الفعالية والوظيفية، وهو ما من شأنه أن يسمح بتعبئة كل الطاقات المحلية ويوفر مناخ ملائم للمسار التنموي على المستوى المحلي.

لذلك، فإن خلق وتعزيز أقطاب حضرية صغيرة، ومتحكم فيها، ودعمها بالأنشطة الرئيسية المحفزة للحركية الاقتصادية، والتي ستشكل جزء من خطة لتطوير كل المجال المستقطب، من شأن هذا أن يكون عامل محفز للمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، للانخراط في العملية التنموية على مستوى هذه المجالات المحلية، رغم أنها أقل تجهيزا من القطب الحضري سطيف.

حيث أن توطين النشاطات الدفعية على مستوى بلديات المجال سيخضع لمجموعة من المعايير على رأسها مراعاة الخصوصيات المميزة، الحجم، أهداف التنمية على مستوى كل بلدية... غير أن كل ذلك يجب أن يكون في إطار من التناسق والتماسك بين وحدات المجال المستقطب وإلا قاد ذلك إلى جملة من الاختلالات والتفاوت بين البلديات.

وسنستعرض فيما يلي أهم خصائص البلديات المكونة للمجال المستقطب والرهانات المرتبطة بتحقيق التنمية بها:

جدول رقم 66: الخصائص العامة لبلديات المجال المستقطب

البلدية	المساحة كم ²	السكان 2008م	كثافة	التجمع الرئيسي	ت الثانية	معدل النمو	معدل التجمع	معدل التحضر
سطيف	127,30	290750	2284	254456	32139	1,92	98,5	88
عين أرناط	202,53	43751	216	25314	16030	3,61	54,5	58
عين عباسة	162,70	16880	104	8937	4231	0,97	79	54
أورييسيا	117,87	18193	154	11730	3063	2,13	82,6	65,5
بني فودة	158,98	17764	112	7693	1998	0,41	54,5	44
مزلق	135,55	17330	128	6348	5298	2,46	67,2	37
قجال	231,43	33955	147	8353	9819	1,94	53,4	25
اولاد صابر	119,7	12707	112	2347	5511	2,27	61,8	19
المجال المستقطب	1256,08	445722	359	325527	78137	2,04	90	73

المصدر: PDAU intercommunal Sétif 2010 + paw 2012

بلدية عين أرناات:

تشغل مساحة تقدر بـ 17% من مجمل مساحة المجال المستقطب لمدينة سطيف، وعلى اعتبار موقعها الهام والملائم في الجهة الغربية من مدينة سطيف، فقد شكلت موقع مهم لاحتضان توسعات القطب الحضري سطيف منذ بداية سنوات التسعينات، من خلال استقبالها لعدد المشاريع السكنية وكذلك التجهيزات على غرار مطار عين أرناات، وهو ما أتاح لها النمو بوتيرة عالية طوال الفترات السابقة وإلى غاية الآن (صورة رقم 37)، وهذا ما جعل إقليم البلدية يشهد ديناميكية كبيرة سواء على مستوى قطب عين أرناات، وذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية -أخفض معدلات البطالة بـ 5,4%-، أو حتى على مستوى التجمعات الثانوية، التي أخذت حالياً مسار التحضر وخاصة بالنسبة لتجمعي: "المهدية" على الطريق الوطني رقم 05 وعلى بعد 7 كم غرب عين أرناات، وتجمع "البحيرة" على الطريق الولائي رقم 14، حيث أن هذه التجمعات الثانوية يمكن أن تلعب دور مهم من حيث دعم قطب عين أرناات في مجال توفير احتياجات عقارية، وتوطين المشاريع السكنية.



صورة رقم 37: انتشار واسع للمجمعات السكنية الجديدة على مستوى تجمع عين أرناات (الباحث 2016).

وهذا، وبالنظر لموقع إقليم البلدية ومساحاته الزراعية، وباعتباره منطقة تراجع لمدينة سطيف، وبحكم الطرق المهمة، كل هذا جعل من إقليم البلدية يعرف نوع من التداخل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة التجارية والإدارية كذلك على اعتبار أن عين أرناات مقر دائرة.

كذلك، فكل هذه المقومات جعلت من إقليم البلدية يتمتع بجاذبية كبيرة انعكست على صافي الهجرة، فالبلدية بقيت تستقبل أعداد معتبرة من الوافدين الجدد وخاصة تجمع عين أرناط¹ سواء من داخل إقليم الولاية أو حتى من الولايات الأخرى.

لذلك، فبلدية عين أرناط، وبالنظر لعدد ونوعية التجهيزات التي استقطبتها والذي يظهر من حيث درجة تجهيزها -التراتب الرابع من حيث درجة التجهيز سنة 2008م-، أصبحت تتجه نحو تشكيل إقليم متكامل، وفي نفس الوقت إقليم مكمل للقطب الحضري سطيف، من خلال فرص النمو التي يتيحها هذا الإقليم البلدي، وهو ما سيمكن كذلك، كل المجال المستقطب من الاستفادة من الفرص التي تتيحها بلدية عين أرناط.

بلدية عين عباس:

على الرغم من أنها لا تنتمي إلى البلديات المشكلة للحلقة المباشرة حول بلدية سطيف، إلا أنها أظهرت ارتباط قوي بمدينة سطيف، حيث لا تبعد عنها سوى بـ 20 كم، كما أظهر إقليم بلدية عين عباس ارتباط مهم بمدينة عين أرناط، هذا فضلا عن موقعها الاستراتيجي الذي أتاح لها ربط علاقات متنوعة مع بلديات الجزء الشمالي الغربي من إقليم الولاية، خاصة في ظل وقوعها على محاور مهمة للحركة.

غير أن هذه المميزات لم يتبعها تجهيز إقليم البلدية بمنشآت هيكلية، باستثناء بعض التجهيزات الإدارية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى المستشفى المتخصص في الأمراض العقلية، وهو ما جعل معدل النمو على مستوى البلدية منخفض بالمقارنة مع البلديات الأخرى حيث بلغ 0,97% سنة 2008م، كما ظهر أن هذا الإقليم البلدي هو إقليم طارد خلال الفترة 1987-2008م حسب نتائج الفصل الثالث.

إلا أن إقليم بلدية عين عباس وبحكم موقعه ضمن منطقة أقدام الجبال، ظهر أنه يحتوي على موارد طبيعية وإمكانات سياحية كبيرة، من الممكن تثمينها لإعطاء دفعة تنموية للبلدية، هذا فضلا على أن 80% من مساحة البلدية هي أراضي صالحة للزراعة (صورة رقم 38).

هذا ويتوفر إقليم البلدية على تجمعين ثانويين هما "طاكوكة" على الطريق الوطني رقم 75، و"البطحة" على الطريق الولائي رقم 14 باتجاه تيزي نيشار. وهو ما يمنحها دور مهم في دعم التجمع

¹ يمكن الرجوع إلى خرائط صافي الهجرة في الفصل الثالث ص 198-201.

الرئيسي، خاصة من حيث احتضان جزء من المشاريع السكنية لمنح فرصة النمو المتحكم فيه للمركز الرئيسي.



صورة رقم 38 جانب من الإمكانيات الزراعية والسياحية على مستوى بلدية عين عباس (الباحث 2016)

بلدية أوريسيا:

نظرا لموقعها إلى الشمال من مدينة سطيف وعلى بعد حوالي 12 كم فقط، إضافة لتوسطها بلديات مهمة: سطيف، عين الكبيرة، عموشة، ووقوعها على الطريق الوطني رقم 09، كل هذا جعلها تحتل مكانة مهمة ضمن الهيكل المجالي، وتشهد تطور سكاني ملحوظ حيث تجاوز عدد سكانها 18000 نسمة سنة 2008، لكن بتركز كبير على مستوى التجمع الرئيسي، وكذلك الأمر بالنسبة للتجهيزات والبرامج السكنية (صورة رقم 39)، حيث يضم إقليم البلدية تجمعين ثانويين هما تجمع "زايري" على الطريق الوطني رقم 09 (ب) باتجاه عين الكبيرة، وهو تجمع صغير، والتجمع الثاني هو "الموان" والذي يتوفر فقط على بعض التجهيزات القاعدية، ومن المتوقع أن يشهد هذا التجمع الأخير ديناميكة متزايدة، بعد إنجاز الطريق الذي يربط شوف لكداد بتجمع طاكوكة والذي يشكل فرع من الطريق الوطني رقم 75.

أما التجمعات الريفية الأخرى فكلها تجمعات طاردة وتفتقر للتجهيز، ما يجعل إقليم بلدية أوريسيا يتوفر على تجمع واحد ذو جاذبية مهمة وهو التجمع الرئيسي أوريسيا.



صورة رقم 39: التوسعات الجديدة من نمط السكن المجمع في أوريسيا على محور الطريق الوطني رقم 09.

وعلى الرغم من الطابع الزراعي لإقليم البلدية بمساحة فاقت الـ 90% من مساحة البلدية، إلا أن هذا القطاع لا يشغل سوى 28% من اليد العاملة على مستوى البلدية، وذلك بسبب التوجه الذي تتخذه البلدية نحو التحول لنشاطات القطاع الثالث، وأساسا النشاط التجاري المنتشر على طول محور الطريق الوطني رقم 09.

بلدية مزلق

تقع إلى الجنوب من مدينة سطيف وعلى بعد 11 كم، تشغل مساحة 135,5 كم² ما يمثل 11% من مساحة المجال المستقطب، ونظرا لموقعها الاستراتيجي على محور الطريق الوطني رقم 28 فقد شهدت تطور سكاني ملحوظ تجاوز الـ 17000 نسمة سنة 2008م.

بلدية مزلق، ورغم الانتشار الواسع لزراعة الحبوب وتربية الأبقار والدواجن (صورة رقم 40)، إلا أنها تشهد حالة من الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، مستفيدة من انعكاس نمو مدينة سطيف نحو ظهورها، فمزلق تشكل الآن مركز استقبال للسكان والأنشطة وخاصة الصناعية منها، فهي تتوفر على نواة لمنطقة صناعية في طور التشكل والنمو، إضافة لاستفادتها من مختلف الشبكات الأساسية المهيكلية، هذا فضلا عن القرب والجوار والنفوذية العالية، وهو ما سيجلب لها خوض غمار التحضر الذي سيقود حتما إلى مجموعة من التحولات التي سيعرفها أساسا التجمع الرئيسي مزلق.



صورة رقم 40: جانب من النشاط الفلاحي على مستوى بلدية مزلق (الباحث 2017)

هذا، ومن المتوقع أن تشهد البلدية ديناميكة كبيرة بالنظر لمختلف المشاريع التي ستوطن على مستواها، والتي ستنجج بها حثيثا نحو التحول للإنتاج الصناعي، بعد أن عرفت تحولات مهمة في مجال النشاط التجاري على طول الطريق الوطني رقم 28 (الصورة رقم 41).



صورة رقم 41: توسع النشاط التجاري على محور الطريق الوطني 28 ضمن تجمع مزلق (الباحث 2017).

بلدية بني فودة:

تقع على بعد 30 كم إلى الشمال الشرقي من مدينة سطيف، وتشغل مساحة بـ 158,98 كم² ما يمثل نسبة 13% من إجمالي مساحة المجال المستقطب، غير أن هذا الإقليم شهد تطور سكاني ضعيف

بالمقارنة مع البلديات الأخرى التي عرفت وتيرة نمو كبيرة، حيث وصل عدد السكان إلى حوالي 18000 نسمة فقط سنة 2008م، بعد أن عرفت حجم سكاني خلال الفترات السابقة يفوق البلديات الأخرى، وباستثناء التجمع الرئيسي الذي يضم حوالي 50% من سكان البلدية (صورة رقم 42)، فإن باقي التجمعات عرفت من نمو ضعيف جدا إلى نمو سلبي، وهو ما يعطي صورة واضحة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدية.



صورة رقم 42: منظر عام على تجمع بني فودة على الطريق الولائي رقم 117 (الباحث 2017)

يضم إقليم البلدية تجمعين ثانويين هما: "شيرهم" و"بلوطة" واللذين يربطهما بتجمع بني فودة وكذلك بمدينة سطيف الطريق الولائي رقم 117. هذا فضلا عن عديد التجمعات الريفية الأخرى والمنتشرة ضمن إقليم البلدية، والتي ترتبط مع التجمع الرئيسي أو حتى البلديات المجاورة بشبكة من الطرق المهمة، على رأسها الطريق الوطني رقم 77، والطريقين الولائيين رقم 169، ورقم 117، إضافة إلى مجموعة من الطرق البلدية والمسالك الريفية. غير أن هذه الطرق ليست ذات فائدة اقتصادية كبيرة بسبب وقوع تجمعات البلدية تحت الاستقطاب الحاد نحو مدينتي العلمة وسطيف.

غير أن أهم ما يطبع إقليم البلدية هو التجمعات الريفية العائلية والمنتشرة خاصة على طول الطريق الولائي رقم 117. وهو ما جعل إقليم البلدية ذو مؤهلات زراعية كبيرة خاصة وان الأراضي الصالحة للزراعة تغطي أكثر من 50% من مساحة البلدية (صورة رقم 43)، لكن في المقابل، لا تزال البلدية تعاني من نقص كبير في التجهيزات، وكذلك مشاريع التنمية المحلية، حيث أن الدفع في هذا الاتجاه سيمنح

البلدية فرص النمو السكاني عبر استقبالها للفائض السكاني، وتحويل إقليمها لإقليم ديناميكي جاذب، ويتمتع بقدرات تنافسية، على غرار باقي بلديات المجال المستقطب.



صورة رقم 43: نموذج لمشاريع التنمية الفلاحية على مستوى بلدية بني فودة (الباحث 2017)

بلدية قجال:

تحتل أكبر مساحة بـ 231,43 كم² وهو ما يمثل 19% من مجمل مساحة المجال المستقطب، ويربط إقليم البلدية ثلاث محاور مهمة هي: الطريق الوطني رقم 75، والذي يربطه بمدينة سطيف، والطريق الولائي رقم 113 والذي يربطه بالطريق الوطني رقم 05 نحو مدينة العلما، وكذلك الطريق الولائي رقم 12 الذي يربطه بالطريق الوطني رقم 05 على مستوى "بئر النساء" ضمن إقليم بلدية أولاد صابر.

وقد بلغ عدد سكان البلدية حوالي 34000 نسمة سنة 2008م، بمعدل نمو تقريبا مستقر، غير أن مناطق السكن المبعثر والتي تشكل حوالي 50% من مجمل سكان البلدية، تشهد معدل نمو ضعيف جدا بـ 0,37%، وهو ما يطرح إشكالية هشاشة هذه المجالات التي تعاني من الهجرة نحو التجمعات الثلاث على مستوى إقليم البلدية (صورة رقم 44)، وكذلك نحو مدينة سطيف.



صورة رقم 44: انتشار للسكن المجمع على مستوى تجمع رأس الماء (الباحث 2017)

هذا ونجد على مستوى إقليم البلدية مجموعة من التجمعات، أهمها: قجال، وبوعواجة، على اعتبار وقوعهما على الطريق الوطني رقم 75، وهو ما يعطيها أفضل الفرص من حيث برمجة المشاريع وتوطين التجهيزات.

في حين نجد على محور الطريق الولائي رقم 113 تجمعي "بير لبيض" والتجمع الرئيسي "رأس الماء" هذا الأخير الذي يضم مقر المجلس الشعبي البلدي وكذلك مقر الدائرة (بلديتي قجال وأولاد صابر)، كما يشغل موقع ربط مهم، خاصة وأن وظيفته الإدارية ستتيح له تركيز التجهيزات الإدارية والصحية.

وإضافة إلى وظيفة الربط والاتصال التي أتاحتها محاور الطرق المهمة التي تعبر إقليم البلدية، فإن بلدية قجال ذات مؤهلات زراعية كبيرة بمساحة صالحة للزراعة فاقت الـ 90% من مجمل مساحة البلدية، فهي تعتمد على نشاط زراعي يوظف حوالي 50% من اليد العاملة على مستوى البلدية، ويرتكز على الحبوب والأشجار المثمرة وتربية الحيوانات.

وهكذا، فالنشاط الصناعي لا يمثل ركيزة أساسية بالنسبة لإقليم البلدية باستثناء النشاط المتعلق بالمحاجر، كما أن القطاع الثالث الذي يوظف حوالي 25% من اليد العاملة، يتجه للنمو أكثر خاصة في مجال التجارة على مستوى تجمع قجال على طول الطريق الوطني رقم 75، وهو ما جعل هذا التجمع أكثر جاذبية من التجمع الرئيسي "رأس الماء" حيث أن البلدية تشهد حالة من الصراع الخفي بين هذه التجمعات وهو ما وضعه لنا الأمين العام للبلدية.

بلدية أولاد صابر:

تقع على بعد 7 كم إلى الشرق من مدينة سطيف، ذات مساحة بـ 119,70 كم² ما يمثل حوالي 10% من مساحة المجال المستقطب، وقد وفر لها الطريق الوطني رقم 05 وكذلك الطريق السيار قدرات كبيرة للنمو والنفوذية نحو مدينة سطيف.

وقد بلغ عدد سكان البلدية 12707 نسمة سنة 2008م، وهي تعرف الآن معدل نمو مرتفع بالمقارنة مع فترات سابقة، وخاصة على مستوى التجمع الرئيسي "بير سويس" الذي استفاد من عدة برامج تنموية وسكنية منذ الفترة 1987-1998م (صورة رقم 45)، أما التجمعات الثانوية: لحمالات، بوغنجة، بوجملين، بوراس، عين الرمان، فقد تأخرت في النمو بالمقارنة مع بير سويس لاعتبارات الترقيّة الإدارية، باستثناء تجمع "تينار" الذي استقبل في الآونة الأخيرة برنامج مهم للسكن في صيغة AADL (صورة رقم 46).



صورة رقم 45: انتشار واسع للسكن على مستوى تجمع عين الرمان ببلدية أولاد صابر بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار (الباحث 2016)

يتميز إقليم البلدية بأنه مجال منفتح خاصة وأنه يقع بين قطبين هامين: سطيف، العلمة، إضافة إلى عامل القرب من مدينة سطيف، وهو ما سيتيح للبلدية فرص كبيرة للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وعلى مستوى كل تجمعات البلدية، وخاصة بير سويس وعين الرمان.

ويطبع بلدية أولاد صابر المظهر الفلاحي الزراعي، حيث تمثل المساحة الزراعية 80% من مساحة البلدية، وهو ما انعكس على النسبة العالية التي تشتغل في الزراعة، والتي تعطي صورة عن الهيكل الاقتصادي للبلدية.

وبالنظر لحجم البرامج السكنية التي عرفتها البلدية والتي جاءت في إطار تخفيف الضغط عن مدينة سطيف، فإن البلدية تشهد نقص كبير في التجهيزات.



صورة رقم 46: موقع تينار الذي يدل على انتشار البرامج السكنية ضمن إقليم بلدية أولاد صابر (الباحث 2017)

ثانيا/ نحو تنظيم مجالي جديد قائم على الاستقطاب والتآزر بين البلديات

إن جهود الدولة في مجال تنظيم الإقليم، طبعها الانشغال الدائم لخلق أقاليم تنموية منسجمة ومتوازنة، جذّابة وتنافسية، على غرار المجال المستقطب حول مدينة سطيف، فإنشاء مثل هذه الأقاليم، والسير بها نحو النضج الوظيفي، من شأن هذه العملية أن تُكسب هذه المجالات القدرة على الحد قدر الإمكان من الفوارق المجالية، الإجتماعية والاقتصادية السائدة، والتي تولد شعور بعدم المساواة، يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالة من عدم الاستقرار ذات الأوجه والأبعاد المتعددة، وتخلق صورة نمطية سلبية، تعمل عكس التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية القائمة على التشارك بين كل الفاعلين لإنجاح الفعل التنموي على المستوى المحلي، بما في ذلك المواطن الذي يشكل اللبنة الأساسية في هذا.

ورغم ما يظهر من أن مساحة المجال المستقطب محدودة نسبيا، وهو ما قد يدفع نحو تكون شكوك حول فعاليته ووظيفيته، إلا أنه ظهر أن تطور مدينة سطيف يتم في إطار تكامل وانسجام مع هذه

البلديات -كما رأينا خلال فصول البحث السابقة-، والتي تشكل مجال استقطاب مباشر وقوي لمدينة سطيف، كذلك، ورغم أن الدراسة الميدانية أظهرت أن مدينة سطيف تخضع لها حوالي 20 بلدية بشكل مباشر وقوي، وأن الانقياد وراء هذه النتيجة يعزز اللاتوازن ويؤدي لمفاقمة النتائج السلبية لظاهرة الاستقطاب، لذلك فإنجاز دراسات خاصة شاملة لكل مجالات الاستقطاب الواردة في الخريطة رقم 43 من الفصل الخامس، يظهر أنه أمر ضروري لتعزيز الحبكة الإقليمية الداعمة لتنمية متوازنة، منصفة، ومستدامة.

لذلك، جاء مشروع المخطط التوجيهي المشترك ما بين البلديات PDAU intercommunal Sétif 2010 بهدف إعادة النظر في التنظيم المجالي، ومراجعة الأهداف السابقة لمخططات التهيئة المحلية، وذلك عبر إعادة التوازن للهيكلة العمراني، من خلال وضع بنية عمرانية تعمل على تحقيق تنمية مندمجة، وتؤدي للتحكم والتنظيم في عملية استهلاك واستخدام المجال بشكل عقلائي، وذلك عبر إعادة صياغة وتشكيل المجال من خلال مجموعة التدخلات المجالية، والتي منها: التحكم في النمو الكبير لمدينة سطيف، تعزيز فرص نمو المراكز الأخرى، تطوير المحاور الرئيسية للربط، وهذا فضلا عن تعزيز إطار ومكاسب الشبكة الحضرية على مستوى المجال المستقطب، من خلال تكثيف الأنسجة القائمة وخلق مراكز جديدة.

لذلك، فتوجيه الاهتمام نحو البلديات الهامشية لترقيتها وتعزيز قدراتها، حتى تواكب المستوى التنموي للبلديات التي تلعب دور مركزي ضمن المجال، يعتمد على دراسة للبنية العمرانية وتحديد الأقطاب الوظيفية والجذابة مع خلق أشكال جديدة من الروابط بين البلديات.

غير أن أشكال التعاون والتآزر بين البلديات يتم تحديدها وفقا لنظام يعتمد أساسا على تحديد درجة التبعية والقطاعات المعنية بذلك، والأهداف التنموية المتوقعة على مستوى كل بلدية، هذا فضلا عن احترام خصائص النشاط، والتوجه العام على مستوى كل بلدية للتقليل من المنافسة التي تعمل في اتجاه معاكس للتكامل، والتي تؤدي للفوارق وعدم المساواة، على اعتبار أن كل البلديات ليس لها نفس الإمكانيات.

لذلك، تبنى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك ما بين البلديات مقارنة تنظيمية جعلت من التوازن غاية مهمة على مستوى كل البلديات، وهذا لا يركز على تقاسم الأعباء فقط، بل السير قدما نحو بناء هيكل عمراني يدعم تحقيق مشروع إقليمي للتنمية.

فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وما تقتضيه بالضرورة من احتياجات وضغط حقيقي من حيث استهلاك العقار، خلقت حالة من ارتباك على مستوى كل القطاعات: السكن، الصناعة، التجارة، التجهيز... وهي الحالة التي وقفنا عليها في الفصل الثاني فيما تعلق بمدينة سطيف.

حيث أن اختلال التوازن بين الطلب والعرض في السوق العقارية، شجع على المضاربة وأدى لانتشار واسع لممارسات منافية لمبادئ التنمية المستدامة، فكثير من الأراضي الزراعية تم تحويلها لاستعمالات أقل أهمية للصالح العام، في ظل تزايد فاتورة استيراد المواد الغذائية.

فمدينة سطيف التي تشهد تحضر سريع، وتوسع عمراني في كل الاتجاهات يتم في أغلب الأحيان على حساب الأراضي الزراعية، والتي بيعت لأصحاب رؤوس الأموال بأسعار مغرية، لذلك ظهرت الحاجة لتنظيم المدينة بالتوازي مع المساحات الزراعية، خاصة وأن هذه الوضعية المقلقة والحرجة ستزداد تعقيدا في ظل بقاء العوامل المؤدية لها والتي تتمثل في:

-استمرار النمو الديموغرافي وبمعدل مرتفع نسبيا مع كل ما يترتب عن ذلك.

-الهجرة الوافدة من كل جهات الولاية ومن خارجها نحو مدينة سطيف نظرا لقوة استقطابها لمجالها.

-توطين أنشطة اقتصادية وخدماتية جديدة بالمدينة.

إضافة إلى التركيز الكبير الذي تميزت به خطة تنمية بلدية سطيف في فترات سابقة، والتي لم تساعد على حل المشكلة، في الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة لإعادة الانتشار نحو مواقع أخرى غير مستغلة بما فيه الكفاية. لذلك، يبرز الخيار الاستراتيجي عبر بلورة تصور يستهدف التنمية المندمجة للتجميع البلدي لضمان التوازن والتكامل، ويهدف حث بروز الآثار الاقتصادية والاجتماعية ضمن كل المجال المستقطب -التجميع البلدي-.

الوضعية السابقة وعلى اعتبار أن العقار الحضري على مستوى مدينة سطيف أصبح نادر، فإن تجاوز الحدود الإدارية لبلدية سطيف أصبحت عملية ملحة وضرورية، وذلك عبر التوجه نحو استكشاف فرص لاحتياطات عقارية جديدة ضمن مجال نفوذها المباشر.

لذلك، فهذا المخطط PDAU intercommunal Sétif 2010 يعتبر كنتيجة لتفكير ملح للإجابة عن انشغال ضرورة ضمان وظيفية مدينة سطيف ومجالها المستقطب، باعتبار أن هذا التجميع البلدي يعمل

كنظام جغرافي-وظيفي متجانس ومتكامل، بالنظر للفوائد والمصالح المشتركة التي ستعود على كل بلديات المجال، ودعمًا لعلاقات التآزر وبعث المشاريع الهيكلية التي تتطلب تكفل مشترك.

وهكذا، فالاحتياجات العقارية الموجودة على مستوى مدينة سطيف باعتبارها القطب الرئيسي ستكون محجوزة في المقام الأول للتجهيزات الكبرى وذات الإشعاع الإقليمي، هذه الاحتياجات التي سيكون جزء منها ناتج عن مجموعة من العمليات لتطهير الكتلة العمرانية من خلال: استئصال السكن الهش والسكن في حالة جد متدهورة، إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية في مواقع مناسبة، إضافة للتدخلات على مستوى المركز الأوربي عبر عمليات التجديد والتكثيف الحضريين.

وقد اتخذت تدابير تصب في هذا الاتجاه: منطقة التوسعة جنوب الطريق الوطني رقم 05 لاستقبال المشاريع الاقتصادية (صورة رقم 47)، توطين المشاريع الاجتماعية والاقتصادية ضمن الضواحي القريبة وداخل حدود بلدية سطيف، وأساسا على مستوى التجمعات الثانوية التي يمكن أن تتيح مساحات عقارية غير زراعية على غرار: الحاسي وشوف لكداد التي تتوفر على أراضي ذات مردود زراعي ضعيف إضافة لوجود طرق تربطها بمدينة سطيف، تجمع عين الطريق وهو تجمع ثانوي في طريقه ليندمج بالكتلة العمرانية لمدينة سطيف، والذي استقبل عدد معتبر من السكنات المنجزة، تجمعي فرماتو وعبيد علي، وهما تجمعان ضمن منطقة زراعية، ويمكن أن يتم إعادة هيكلتهما ضمن الهيكل العمراني وتوطين بعض البرامج الاقتصادية والاجتماعية بهما.



صورة رقم 47: التوسعات الجديدة على مستوى مدينة سطيف جنوب الطريق الوطني رقم 05 (الباحث 2017)

بالنظر للنمو الديموغرافي والظواهر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، فإن البلديات المجاورة وعلى المدى المتوسط والبعيد عليها إنجاز إسقاطات فيما يتعلق بالاحتياجات العقارية المخصصة لهذا التوسع والانتشار.

ومن بين هذه البلديات بلدية أولاد صابر التي ستكون سلطاتها المحلية مدعوة لتلبية الطلب من أجل توطين فائض السكان، خاصة وأنها تبعد فقط بـ 7 كم عن مدينة سطيف وذات موقع استراتيجي على محور الطريق الوطني رقم 05.

هذا، ويشكل تشخيص الوضع الحالي للمجال المستقطب لمدينة سطيف المنطلق الأساسي لتحديد نقاط الضعف والاختلال التي يجب تفاديها وتجاوزها، وكذلك تسليط الضوء على الإمكانيات الحالية لإبرازها وتعزيزها.

ونظرا لأن التشخيص يجب أن يعتمد على بيانات دقيقة قدر الإمكان حتى لا يتسم بالضبابية والغموض، لأن الإحصائيات غير الدقيقة يمكن أن تقود نحو تحليل يؤدي لتوجيهات غير صائبة، حيث في هذا الصدد تشير إلى تعارض في الأرقام بين ما جاء في مخطط التهيئة الولائي لسنة 2012م ومخطط التهيئة المشترك بين البلديات 2010م، وهو ما أوقعنا في حرج شديد، رغم محاولات التوفيق بين الإحصائيات.

وعلى اعتبار أن مخطط PDAU يمثل أداة إستراتيجية ستسمح للسلطات المحلية بتكوين فكرة واضحة عن التوجهات المستقبلية، فقد اعتمدنا على الإحصائيات المقدمة ضمن هذه الأداة، مع تطعيمها بما جاء في مخطط التهيئة الولائي.

فالوقوف على التشخيص الوارد ضمن مخطط التهيئة المشترك سيساعد في حصر التحديات التي ستواجهها البلديات فيما يتعلق بتموضعها الحالي، ومسار دمجها ضمن الإقليم الوظيفي، وكذلك ارتباطاتها، ودورها في النظام الإقليمي، فكل بلدية يكون لها دور فقط باعتبارها جزء من إقليم وظيفي متكامل. لذلك فالمخطط ركز على نقطتين أساسيتين:

-المجال بتزكيته الحالية وتطوراته السابقة: الإمكانيات، القيود التي قد تظهر من تطبيق معايير التنمية المستدامة للمجال المستقطب.

-دراسة استشرافية في بعدها الاقتصادي من خلال مقارنة جديدة في جمع المعطيات، حسب مؤشرات محددة، وتوليفية، تجعل من الممكن الوقوف على الوضعية الحالية والاتجاهات المتوقعة.

وهكذا، وعلى اعتبار أن المخطط يتوقع مستقبل هذا المجال المستقطب، إضافة إلى أنه يمكن إعادة النظر فيه ومراجعته حسب الظروف المستجدة، وذلك من فترة إنجازه وحتى على المدى البعيد، فإن المجال المستقطب لمدينة سطيف، والذي يتوافق مع المجال المشترك ما بين البلديات يمثل فعلا مجال ديناميكي وحيوي.

لذلك، ومن خلال ما سبق، نصل إلى أن سياسة التخطيط الوطني ومنهجها في إطلاق تنمية متوازنة، ومن خلال مخطط التهيئة المشتركة ما بين البلديات PDAU intercommunal Sétif 2010 اعتمدت على ملاحظات بارزة منها: التركيز الشديد للسكان والذي دائما ما يدل عن وضع مختل، سيادة المراكز شبه الحضرية والتي وقفنا عليها في يتعلق بالمجال المستقطب لمدينة سطيف، التهميش الواقع في المناطق الريفية.

فالتحضر القوي الذي تشهده المدن الجزائرية والتي منها مدينة سطيف انطبع بظاهرة البناء غير المنظم -غير الشرعي-، ونمو هذا النمط من البناء بقدر ما يحيل على ظاهرة الانسقاط القوي للمدينة، فإنه، وبالقدر نفسه، يدل على هشاشة التنمية الريفية والاختلالات المجالية الصارخة. لذلك، فالمخطط المشترك ما بين البلديات يشكل حقيقة مشروع لتجسيد خطة تنموية منسجمة للمراكز الحضرية القائمة من خلال توجيهات التوسع المستقبلي، وكذلك التحكم في السكن المبعثر عبر كامل المجال المستقطب، وخاصة المراكز الريفية التي ستشكل مستقبلا مراكز حضرية ثانوية ودمجها ضمن إطار حضري متراتب ومتكامل.

ثالثا: نحو نهج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لكل المجال المستقطب

إذا تمعنا في المفهوم المعطى للتنمية المستدامة، فإن أهم العناصر التي يركز عليها هي التماسك الاجتماعي، التآزر الإقليمي، وحماية البيئة والفعالية الاقتصادية حاضرا ومستقبلا.

وإذا انطلقنا من هذه المبادئ العامة للتنمية المستدامة، فإن الخطوط العريضة الموجهة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الوطني، والتي تُرجمت بدورها ضمن المخططات المحلية للتهيئة العمرانية، جاءت متوافقة مع التوجهات العالمية، حيث نص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على:

- استدامة الموارد من خلال تعزيز قدرة الإقليم على خلق الثروة.
 - خلق ديناميات التوازن الإقليمي من خلال: التهيئة، التحديث، وإيجاد شبكة من البنى التحتية، تكون مترابطة وتراتبية.
 - الإنصاف الاجتماعي والإقليمي، عبر التحويلات الكبرى للموارد ما بين الأقاليم، وعلى رأسها تحويل المياه.
 - بعث وتعزيز جاذبية وتنافسية الأقاليم من خلال قدرات التكيف والابتكار.
 - التشارك والتلاحم بين عمليات البحث والابتكار والإنتاج، من خلال الجمع بين المعارف والمهارات والوسائل.
 - كما أن مخطط SNAT 2010 أكد على أهمية أقطاب الربط والامتياز، باعتبارها تحدّ وهران استراتيجي، من خلال تحديد الأقاليم القادرة على إحداث زخم يقود لدفع التنمية، وفي هذا الإطار تم اختيار مدينة سطيف كقطب امتياز ذو قدرات تنافسية في مجال الصناعة البلاستيكية والغذائية والتكنولوجيا الحيوية.
- إن المخطط الوطني لتهيئة التراب الوطني وبعد المرحلة الأولى التي كانت فيها الدولة فاعل مباشر وأساسي في مجال التخطيط، دخل منذ سنة 2015م في مرحلة جديدة، حيث وبعد أن جسدت الدولة المشاريع الاستثمارية الكبرى والمهيكلية أصبحت تلعب دور المنظم، تاركة المجال لمجموعة من الفاعلين من أجل المبادرة واستغلال الفرص الاستثمارية والتنمية.
- وحتى نفهم بشكل جلي الأفكار التي تبنتها الدولة ضمن الإستراتيجية الوطنية حيز التنفيذ يجب أن نشير إلى ما يلي:

- أن التنمية يجب تقود إلى تغييرات هيكلية جذرية.
- أن التنمية ارتكزت -كمعيار على ديناميكيته- على التوسع في الإنفاق من خلال ضخ مبالغ ضخمة في مشاريع هيكلية (السكن، التجهيز، البنية التحتية).
- الزراعة وباعتبارها جزء من دورة الإنعاش الاقتصادي، لهذا تم تعبئة مجموعة من الوسائل والأدوات لرفع التحدي والرهان وذلك من خلال: مسح ديون المستثمرين في مجال الزراعة، إعادة النظر في سياسة الدعم... طموح كبير في مجال الزراعة من خلال التقدم في برامج تمويل

الأنشطة الزراعية، وبهذا فالدولة واصلت دعم قطاع الزراعة بالرغم من المبالغ الضخمة التي تطلبها هذا الأمر وبالرغم كذلك من مشاكل التسيير.

- أما فيما تعلق بالقطاع الصناعي فالسياسة ارتكزت على خلق مناطق صناعية كبرى *méga zones industrielles*، إضافة إلى تخصيص ميزانية كبيرة لإصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية وبعث روح جديدة فيها، والتأسيس لأقطاب صناعية كبرى من خلال تخصيص المواقع والأوعية العقارية اللازمة للمؤسسات الكبيرة، التي ستشغل وتنشط الفضاء الاقتصادي، وإنشاء وإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

ورغم أهمية الإنفاق ضمن السياسة العامة والتي حظيت بالقبول من أجل رفع مستوى البلديات، إلا أن عائدات الجباية البترولية لا يمكن ضمان استمراريتها، لذلك، وفي المقابل، فإن المخطط يوصي بأن على البلديات الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة والمنتجة للثروة، من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية القائدة أو الرئيسية في مسعى للدخول وبقوة في ضمن منهج للتنمية المستدامة.

وإذا انطلقنا من الأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ولكي يكون تقييم وتثمين المجال يركز على معايير اجتماعية واقتصادية، والتي ستسمح برسم معالم المجال المراد إنتاجه مستقبلا في إطار توجيهات الـ SNAT، وفي إطار مبادئ التنمية المستدامة، والتي على رأسها فيما يتعلق بإشكالية البحث ونتائج ظاهرة الاستقطاب على مجال الدراسة نجد: إشكالية التمويل المحلي، العامل الديموغرافي، والاحتياجات العقارية.

لذلك وجب مراعاة العامل الديموغرافي وديناميته في ضبط سياسة التهيئة المكانية الشاملة، هذا العامل ذو التأثيرات متعددة الأوجه والتي على رأسها تأثيره في سوق الشغل، واستهلاك العقار...

وهكذا، فإن النجاح في اختيار معدل نمو سكاني يشكل خطوة مهمة في رسم سلسلة التصورات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة لكل المجال، وعلى هذا الأساس، فإنه يمكن الاعتماد على مجموعة من البدائل لتصور مفترض للمجال المتوقع إنتاجه في آفاق مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الأخرى، وهو ما سيسمح بإنتاج معادلة متعددة المتغيرات، غير أن المعطيات الديموغرافية وإسقاطاتها السكانية، إضافة لتوقعات صافي الهجرة وجاذبية المجالات، ستظل الإطار المرجعي الأساسي لرسم مقارنة مجالية ضمن آفاق معينة.

وعلى اعتبار معدل النمو العام للمجال المستقطب للفترة 1998-2008م والمقدر بـ 1,96% فإن هذا المعدل ليس شامل ومنتظم على مستوى كل تجمعات الهيكـل العمراني ضمن المجال المستقطب المباشر لمدينة سطيف. حيث أن المخطط المشترك بين البلديات وفي الجزء المتعلق بالاسقاطات السكانية حدد معدل نمو يعبر عن اتجاهات كل بلدية على حدى من البلديات الـ 08 المشكلة للمجال المستقطب لمدينة سطيف.

هذا، ويشكل الاستنفاد شبه الكلي للاحتياجات العقارية على مستوى بلديات المجال المستقطب، واحد من أهم المرتكزات المتدخلة وبقوة لرسم منهج الطريق نحو مجال مستدام، ولوضع الفاعلين في السياقات التي يفرضها المجال، وحتميات تهيئته في الآفاق المستقبلية، من خلال عقلنة وترشيد استهلاك العقار. حيث، وبالنظر لتوجهات إعادة هيكلة العقار على مستوى بلديات المجال المستقطب لتوفير أوعية تحتضن المشاريع التنموية، فإن مخطط التهيئة المشترك بين البلديات، والذي يغطي المجال المستقطب لمدينة سطيف يشير إلى أنه أصبح من غير المقبول الاعتماد الكلي على ممتلكات الدولة لضمان الاحتياجات العقارية، وكذلك، عدم فتح نقاش حول إمكانية الحصول على الأراضي من الوكالات العقارية المختلفة.

وحتى تصبح البلدية قادرة على القيام بعمليات التمويل الذاتي وزيادة ثروتها بطريقة مستدامة يجب عليها: أن تشجع الاستثمار وإنشاء المؤسسات ذات الطابع التجاري، تهيئة الأرضية لهذا الغرض، إنشاء المحلات، خلق بيئة مواتية للتنمية المحلية، وفي هذا الصدد نجد أن البلديات الواقعة على محاور الطرق ذات مستوى تنموي جيد، من تلك البلديات الهامشية التي يغلب عليها الطابع الزراعي.

هذا، ويشكل القطاع الثالث مورد هام للبلديات من خلال التحصيل الضريبي، غير أن بعض الضرائب على غرار الضريبة على القيمة المضافة والتي تفرض على النشاط التجاري والصناعي تخلق بعض الإشكالات، فمثلا على مستوى بلدية قجال، أو بئر حدادة، أو بني فودة، أين نجد نشاط كبير للمقالع الحجرية، غير أن هذه البلديات لا تستفيد في الواقع من عوائد مالية، وذلك بسبب قوانين الجباية المحلية، التي تُرجع نسبة الضريبة للبلدية المتواجد على مستواها المقر الاجتماعي للشركة المستغلة، وليس للبلدية التي يقع ضمن إقليمها نشاط الشركة أو المؤسسة، وهذا ما أشار له الكثير من رؤساء البلديات، لذلك، فالتشارك بين البلديات من شأنه أن يسمح بإيجاد صيغة تسمح بالتوزيع العادل للموارد المالية حسب خصوصيات كل بلدية.

وباعتبار النسيج التجاري الضعيف لبعض البلديات، فإن مساهمته لا تزال ضئيلة، باستثناء عين أرنات، أوريسيا، قجال، لوقوع هذه البلديات على طرق وطنية عززت من التبادلات التجارية.

وحتى تتمكن البلدية من الاضطلاع بدورها في تنفيذ هذه التوجهات، وكذلك الإصلاحات التي أقرتها الدولة في إطار قانون البلدية، فإنه من الضروري في مرحلة لاحقة أن تندمج في ديناميكيات التنمية الاقتصادية المحلية، حيث أن دورها كشريك في العملية التنموية جد واسع.

وهنا، تقع مسؤولية كبيرة على المنتخبين المحليين، الذين عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم كصانعي قرار، من خلال تعزيز مهاراتهم في التسيير الإداري والمالي، وفي اتخاذ الإجراءات التي تمكن البلدية من التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، وجب الدفع نحو خلق القيمة المضافة، عبر التوجه لخيار الاستثمار المنتج لضمان استدامة الموارد المالية.

إن هذه التوجهات الجديدة، والتي جاءت في إطار التشاور بين السلطات المركزية على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم مع المنتخبين والمسيرين المحليين على مستوى الوطن، وقد عبر عن هذا الانشغال كذلك، منتخبي بلديات ولاية سطيف، الذين أكدوا على حتميات التحول والانتقال بمؤسسة البلدية من الطابع الاجتماعي إلى الطابع الاقتصادي الاجتماعي، وأن تدخل البلدية في شراكة مع المؤسسات والمتعاملين الخواص، حتى تكون قادرة على خلق الثروة، وتمويل مشاريع التهيئة المحلية.

وهكذا، فإن التوليف بين كل هذه المعايير والمرتكزات يشكل رهان حقيقي، والذي ينبغي أن يحظى بالاهتمام الكافي. فإعادة بعث الديناميكية، وتوحيد الجهود لتحقيق التنمية، وإعادة إنتاج صيغ جديدة للتأزر، تشكل مرتكزات حقيقية لنجاح التهيئة المكانية للمجال المستقطب لمدينة سطيف، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل غير المتوقعة، والتي قد تحدث مع مستجدات التطورات الوطنية والمحلية.

رابعاً: التحديات المرتبطة بهشاشة الأقاليم المحلية ضمن المجال المستقطب

بالنظر لفكرة وأهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك ما بين بلديات المجال المستقطب لمدينة سطيف، والقائم أساساً على فكرة تعزيز جاذبية كل المجال، ليلعب دور المحفز الديناميكي ككتلة واحدة، غير أن هاته الغاية، يظهر أنه لا يمكن تجسيدها فعلاً ما لم يتم ضمان تنمية

مستدامة على حد سواء لمجمل المجال، ولكل البلديات التي تشكل الأقاليم المحلية الفرعية للمجال المستقطب لمدينة سطيف.

لقد اتضح جليا، ومن خلال ما سبق التطرق له، أن مدينة سطيف اكتسبت مؤهلات الفعل الحثي من خلال اكتسابها لمحددات الدور الإقليمي والجهوي، وذلك بالنظر للخطوات المهمة التي أقدمت عليها بتجسيدها لمشاريع طموحة وفي جميع القطاعات، أهلتها للدخول في مجموعة المدن الميتروبول - ولو لم يتم تعريف ذلك بشكل رسمي، وما لم يتم كذلك تغيير التعريف المحدد لهذه المدن - بالنظر للوظائف التي أصبحت تقوم بها المدينة، والتي تتعدى المستوى الوطني، فالتحولات السريعة التي عرفتتها المدينة والديناميات - غير المتوقعة أحيانا- التي أحدثتها على مجمل الإقليم الولائي والجهوي، كل هذا جعل من المتوقع جدا أن تصبح المدينة قطب حضري كبير، في ظل التجهيزات التي ما فتأت تستحوذ عليها، وحتى التي هي في طريق البرمجة والتجسيد المستقبلي، وهكذا، فإن من شأن هذا، أن يترجم مجموعة من الآثار الإيجابية على مجمل المجال المستقطب، وكذلك المجال الولائي، وبهذا فالمدينة تسير حثيثا نحو أن تكتسب الدور القيادي كمدينة ميتروبول على المستوى الوطني وحتى مدينة عالمية¹.

فالمدينة برزت كقطب حقيقي للأعمال، من خلال فرص الريح والارتقاء التي منحتها للمتعاملين والمستثمرين الخواص، والذين أصبحت المدينة تشكل بالنسبة لهم مكان مهم وموثوق لاستثمار الأموال فيه، بالنظر لمستوى التوقع المرتفع لفرص النجاح وتوسيع الأعمال.

وهكذا، مدينة سطيف وباعتبارها عاصمة لولاية سطيف التي تحتل المرتبة الثانية بعد ولاية الجزائر العاصمة من حيث الوزن السكاني، وتأتي كذلك في المركز الثاني بعد وهران من حيث حجم وتنوع الأنشطة الاقتصادية، كل هذا جعل من مدينة سطيف، تحظى بالأولوية لدى سلطات الدولة لمتابعة تطورها، ومرافقة دورها، فالمدينة الآن تمتلك فعلا كل مقومات الدور الجهوي والوطني.

وعلى اعتبار ما سبق، فمن المؤكد جدا أن تكون هناك جوانب للقوة، وكذلك الهشاشة أو الضعف، والتي ستطبع المجال المستقطب لمدينة سطيف، لذلك، فالمخطط التوجيهي PDAU intercommunal Sétif حدد الإمكانيات التي يجب تعزيزها، ونقاط الضعف التي يجب معالجتها وهي:

¹ المدينة العالمية هي المدينة التي تعتبر مركز هام في النظام الاقتصادي العالمي، وتتميز بمجموعة من الخصائص الاقتصادية والثقافية والسياسية والبنية التحتية، ورغم أن مدينة سطيف لم تكتسب بعد هذه الخصائص، لكن بالنظر للتحديات التي تفرضها العولمة، وأهمية المدن كباب لولوج الاقتصاد العالمي، وبالنظر للإمكانيات التي تتمتع بها مدينة سطيف، فيمكن الدفع بالمدينة نحو هذا الاتجاه.

1/ نقاط قوة المجال المستقطب لمدينة سطيف:

يتمتع المجال المستقطب لمدينة سطيف بمجموعة من المؤهلات والإمكانات التي يجب مرافقتها وتعزيزها حتى تظهر نتائجها الإيجابية على مجمل بلديات المجال ومنها:

- مدينة سطيف تشغل موقع مركزي ضمن مفترق أساسي للخدمات والتبادلات شمال-جنوب وشرق-غرب، وهو ما ضمن لها أن تؤدي وظيفة العبور والتحويل سواء للأشخاص أو البضائع، والأمر نفسه ينطبق على المجال المستقطب لمدينة سطيف الذي أصبح يلعب دور المجال الوسيط.

- مدينة سطيف قطب رئيسي ومهم ذو أبعاد إقليمية وجهوية، والذي ما فتئ يتعزز أكثر بتوطين المديرات والمقرات الاجتماعية والمؤسسات العمومية والخاصة، وهو ما انعكس إيجابا على الدينامية العامة ضمن كل المجال المستقطب.

- شبكة مواصلات مهمة والتي تشكل قاعدة وركيزة قوية، وموجهة في نفس الوقت للتبادلات الاقتصادية في إقليم ولاية سطيف -ومن خلاله المجال المستقطب لمدينة سطيف-، فالمجال المستقطب مغطى بشبكة من الطرق الوطنية تتمثل في: الطريق الوطني رقم 05، رقم 09، رقم 74، رقم 75، رقم 78، رقم 28، رقم 77، هذا فضلا عن العديد من الطرق الولائية، وازدواجية خط السكة الحديدية شرق-غرب، الطريق السيار شرق-غرب وما تبعه من منشآت فنية ومحولات سهلت الحركة والتبادل، مطار عين أرناات ذو الإشعاع الوطني والدولي، ومن المنتظر أن تتعزز هذه الشبكة أكثر وذلك ب:

• استكمال مشروع الطريق الجديدة، التي من المنتظر أن تربط إقليم ولاية سطيف بميناء جن جن بجيجل، والتي ستعود بالفائدة على الجزء الشمالي الشرقي من إقليم الولاية، فضلا عن تأثيراته المهمة والايجابية على مجمل إقليم الولاية، وكذلك المجال المستقطب لمدينة سطيف وخاصة في قسمه الشرقي.

• خط السكة الحديدية جنوب شمال والذي يربط بانتة بشمال ولاية سطيف.

• طريق سريع بالتوازي مع خط السكة الحديدية جنوب-شمال.

• إنجاز العديد من المحولات والتي ستعزز محورية المجال المستقطب لمدينة سطيف.

- احتضان مدينة سطيف لعديد التجهيزات الهيكلية، بعد تجسيد عديد المشاريع على غرار: الحي المالي -بنوك عمومية وتجارية، وكالات تأمين...- شمال شرق النواة الأوروبية للمدينة، والأقطاب الجامعية الثلاث والتي تضم عديد الكليات والتخصصات، لاسيما تلك المنفتحة على المؤسسات

الاقتصادية، والتي من شأنها أن تعزز التكامل والتآزر بين الجانب البحثي والتطبيقي للنهوض بالقطاع الاقتصادي الذي يشكل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة، وهو ما سينعكس على كل المجال المستقطب.

- وإضافة إلى هذه المشاريع الهيكلية التي ضمنت الحيوية والفعالية للاقتصاد الحضري للمدينة وللمجال المستقطب، ولكل إقليم الولاية كذلك، نجد مجموعة أخرى من التجهيزات التي هي قيد الدراسة على غرار: المنطقة الصناعية الكبرى، ومشروع المركز الحضري الجديد، هذا الأخير الذي يعتبر بمثابة مدينة جديدة "La Colombe" mégapole تقع على المدخل الشرقي لمدينة سطيف بمساحة إجمالية تصل إلى 230 هكتار، وتستهدف منطقة واسعة -بما في ذلك الولايات المجاورة- لأنها تقع في محور حقيقي للخدمات ذات المستوى العالي، باعتبار المدينة مركز جذب ثقافي وعلمي، ومكان للأنشطة الترفيهية والتجارية، فالموقع الجيد يدفع نحو مقارنة جديدة لتهيئة كل الإقليم وتصحيح الصورة الحالية عن مدينة سطيف. حيث ويتوجه من السلطات المحلية وفي ظل النمو الكبير لمدينة سطيف، وكذلك مراكز المجال المستقطب، وهو ما سيشكل ضغط كبير عليها باعتبار أغلب أراضيها ذات خصوبة عالية، ورغبة من السلطات في تدعيم مدينة سطيف بمركز حضري حقيقي عند المدخل الشرقي للمدينة، سيشكل هذا المشروع قفزة حضرية حقيقية لمدينة سطيف ولكل المجال المستقطب. فهذا المشروع يشكل مقترح لمركزية جديدة من خلال الدمج بين الوظائف الحضرية وصورة مدينة سطيف، وذلك بالنظر لنوعية المساحات العامة، والأقطاب الجديدة التي سيتضمنها:

- قطب للتبادل يساهم في تعزيز أشكال جديدة من الاستقطاب الحضري باعتباره مركز للتبادل والتجارة بما يحتويه من محطة نقل متعددة الوسائط، مركز تجاري، موقف سيارات، مشروع توسعة الترامواي...
- قطب لخدمات القطاع الثالث ذات المستوى العالي ويشمل مقرات الشركات، مكاتب، بنوك، قصر المؤتمرات، فنادق... والتي ستشكل ركيزة أساسية لمدينة سطيف من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية في سياقها الإقليمي، وهو ما سيجعل من المركز الحضري بمثابة حي الأعمال المستقبلي ومركز اهتمام المستثمرين، والذين سيوفرون مناصب شغل بالمدينة من خلال استثماراتهم التي ستدر الكثير من الأرباح على المدينة، ما يجعلها تحقق استقلالية مالية تمكنها من التسيير الجيد لمجالها.
- قطب ثقافي وذلك باعتبار أن المركز الحضري الجديد سيتوفر على مركز ثقافي ميديا بارك، دار سينما، مركز للمعلوماتية، مسرح، متحف الفنون التقليدية، مكتبة، مسجد كبير.

• قطب للراحة والترفيه وهو عنصر أساسي في المركب العمراني الحضري، ويتمثل في حديقة كبيرة تشكل متحف بيئي ومنتزه طبيعي، مساحات للرياضة، مسرح في الهواء الطلق، منتزه للتسلية...

وهذا فضلا عن أن المركز الحضري الجديد، سيعمل على دمج القطب الجامعي الهضاب ضمن الديناميات التي سيعرفها المركز الحضري الجديد، باعتباره يجمع كل الوظائف التي ستشكل الرابط بين الجامعة ومكونات المركب العمراني الحضري الجديد. وبهذا، وفي حالة التجسيد الفعلي لهذا المشروع فإنه سيشكل مدينة متميزة، يكون النشاط فيها سابق للسكن، تقاديا للمشاكل التي عرفتھا المدن الجزائرية.

أما المنطقة الصناعية الكبرى، والتي ستشغل مساحة من 700 إلى 900 هكتار على محور سطيف-العلمة، وضمن إقليم بلدية أولاد صابر، فإنها ستشكل -بما ستحتضنه من مؤسسات صناعية- ركيزة ودعامة اقتصادية مهمة، ليس فقط للمدينة والمجال المستقطب حولها، بل لكل إقليم الولاية.

- أما التجهيزات الرياضية والصحية والمنشآت الفنية المهيكلية سواء المنجزة منها أو التي سي تدعم بها المجال المستقطب لمدينة سطيف فهي:

- المركب الرياضي الذي سيتم إنجازه في المنطقة الشرقية من مدينة سطيف، على مستوى إقليم بلدية أولاد صابر، والذي سيضم ملعب لكرة القدم يستوعب حوالي 50000 متفرج.
- مركب لألعاب القوى: والذي سيصل الوعاء العقاري الخاص به لـ 83 هكتار.
- القرية الرياضية والتي تمثل قطب رياضي غرب مدينة سطيف على مستوى الباز، والتي تضم مدرسة لكرة القدم ومسبح أولمبي.
- القطب الصحي مستشفى الطفل والأم على مستوى الباز.
- محطة نقل متعددة الوسائط على مستوى تجمع عين الطريق على الطريق الوطني رقم 78 والتي ستضمن النقل والتحويل نحو عدة جهات.

هذا، فضلا عما سيتم برمجته من تجهيزات أخرى على مستوى كل بلديات المجال المستقطب، تبعا للاحتياجات المعبر عنها، والتي ستكون ذات نفع كبير لكل المجال المستقطب، حيث سيتم تزويد كل البلديات بأسواق متخصصة، إضافة إلى محطتان للفرز والتوزيع على مستوى بلديتي مزلق وقجال، وما سيتبعهما من منشآت مرافقة على غرار مساحات للتخزين، غرف للتبريد...، إضافة لتهيئة المنطقة السياحية على مستوى جبل مغرس ضمن إقليم بلدية عين عباس.

إن كل ما ذكرناه سابقاً، يعد مكاسب مهمة تعزز وظيفية المجال المستقطب، عبر تعزيز ارتباطاته الداخلية، وكذلك الخارجية، سواء مع وحدات التهيئة الأربعة الأخرى على مستوى إقليم الولاية، أو حتى مع الولايات المجاورة، وهو ما يستحق التثمين والمرافقة والمتابعة، للوصول إلى بناء إقليم وظيفي، تنافسي، وقادر على خلق الثروة والقيمة المضافة، للوصول إلى نوع من التمويل الذاتي.

غير أن هذه الإمكانيات والقدرات الآخذة في التوسع، وفي اكتساب عوامل التأثير والدور الإقليمي، تقابلها مجموعة من العوامل التي طبعت المجال المستقطب بصبغة الهشاشة.

2/ عوامل هشاشة المجال المستقطب لمدينة سطيف:

انطلاقاً من المعاينة التي وقفنا عليها سواء في الإطار العام على مستوى إقليم ولاية سطيف، أو في الإطار الخاص على مستوى بلديات المجال المستقطب، فإنها تتيح لنا الوقوف على مجموعة من العوامل التي تحد من قوة التماسك الداخلي للمجال المستقطب، وبالتالي الدور المنتظر من هذا المجال أن يلعبه.

فالإقليم يعاني من اختلافات مكانية أنتجت اكراهات طوبوغرافية، حيث نجد أن الطريق الوطني رقم 05 والذي يقسم المجال المستقطب لمدينة سطيف إلى قسمين منفصلين: الجزء الشمالي الذي يطبعه التضرس باعتباره جزء من منطقة أقدام الجبال وخاصة بلديتي أوريسيا وعين عباسية وبني فودة، وهو ذو هيكله ضعيفة ومستوى تنموي أقل من الجزء الجنوبي، هذا الأخير الذي يتميز بالإنبساط، الوظيفية، والحبكة الجيدة، من خلال شبكة المواصلات الكثيفة التي تعبر بلدياته وهي: عين أرناط، سطيف، أولاد صابر، مزلق، قجال.

كما أن المحور المركزي، عين أرناط-سطيف-أولاد صابر، على طول الطريق الوطني رقم 05 والذي يشهد حركة يومية كثيفة مركزها مدينة سطيف، هو الأكثر ديناميكية، وذو مستوى تنموي جيد باستثناء أولاد صابر التي هي في طريقها لتعزيز درجة تجهيزها.

هذا، وتعاني بلديتي قجال وأوريسيا من التركيز القليل للبنية التحتية والمنشآت الأساسية، وهو ما يجعل منهما إقليمين مصدرين لليد العاملة، كما يقلل هذا من فرص الاندماج والتكامل الوظيفي ضمن المجال المستقطب.

غير أن هذه التباينات المجالية والتي تجسدت في فروقات تنموية، يمكن أن تحفز مجموعة من العلاقات بين المجالات الفرعية المكونة للمجال المستقطب لمدينة سطيف، والتي يمكن إظهارها على من

خلال تباين الخصائص العامة التي تعمل على نشأة وتكون علاقات مجالية تظهر من خلال: أن الجزء الشمالي المكون من ثلاث بلديات والتي انطبعت بخصائص منطقة أقدام الجبال التي تتميز بالمظاهر الريفية الغالبة، أما المنطقة المركزية من المجال المستقطب والتي تضم ثلاث بلديات هي عين أرناث، سطيف، أولاد صابر، انطبعت بالخصائص التي منحها إياها مدينة سطيف، فهي متعددة الوظائف ومغطاة بشبكة مهمة من الطرق، في حين أن الجزء الجنوبي والذي يضم بلديتين تمثل مراكز استعمارية قديمة وتؤدي وظائف مهمة كمراكز عبور ومناطق للسكن، إضافة إلى الزراعة، والمقالع الحجرية على مستوى قجال، والوظيفة الصناعية والسياحية (حمام أولاد يلس) على مستوى مزلق.

كذلك، وعلى الرغم من النمو الكبير وفي جميع القطاعات، سواء على مستوى مدينة سطيف بالخصوص، أو في بعض بلديات المجال المستقطب، إلا أن البطالة مازالت تطبع كل المجال المستقطب -رغم أنها تسجل معدلات منخفضة بالمقارنة مع المعدل الوطني أو بالمقارنة مع وحدات التهيئة الأخرى على مستوى الولاية-، حيث أن النمو الديموغرافي الكبير لكل المجال المستقطب، إضافة إلى الاقتصاد الموازي المنتشر على نطاق واسع على مستوى مدينة سطيف، جعل من سوق الشغل غير منظم. خاصة وأن إدماج الشباب في عالم الشغل والمقاولاتية مازال بعيد عن الآمال.

إن كل هذه العوامل وأخرى غابت عن ذهن الباحث جعلت من المجال المستقطب يعاني من الفوارق التنموية والاختلالات التي تتطلب التأزر لتحقيق التوازن المطلوب.

غير أنه يمكن لفت الانتباه، إلى أن عوامل قوة مدينة سطيف ومجالها المستقطب، والتي تدفع بالمدينة والمجال باتجاه الحوضرة على مستوى إقليم السهول العليا، فإن هذا من شأنه كذلك أن ترتبط به مجموعة من الرهانات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، حتى لا تتحول إلى عبئ يثقل كاهل المدينة وكل بلديات المجال المستقطب.

فمدينة سطيف في طريقها لتتبوأ مكانة عاصمة إقليمية في العقود المقبلة، بما يتوفر لديها من رأس مال اقتصادي، وباعتبارها قطب تكنولوجي، وبما تتوفر عليه من وظائف مركزية مهمة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، والتي تمارس استقطاب قوي على مجال واسع. وهذا فضلا عن الوظائف القيادية ذات الطابع الجهوي وفي مجالات عديدة، من خلال توظيف عديد المديرات الجهوية على مستوى مدينة سطيف.

وإذا أضفنا إلى هذا، التركيز السكاني الكبير نسبيا والذي يعتبر جزء كبير منه وافد من الولايات المجاورة، تحت تأثير جاذبية وإشعاع النشاطات الصناعية والخدماتية والزخم الثقافي والحضاري والنفسي الذي طبع المدينة، فإن كل هذا جعل من المدينة تظهر حقيقة بمظهر الحاضرة، في انتظار أن تصبح هذه المكانة حقيقة مجسدة في الواقع.

إن اتجاه الحوضرة الذي تتخذه مدينة سطيف ومن خلال كل المجال المستقطب، سيشكل ضغط حقيقي على العقار وخاصة المساحات الزراعية التي تمثل أكبر نسبة من مساحة المجال المستقطب، كما سيحتم هذا ضرورة تطوير منظومة النقل والتوجه نحو الانتشار المدروس، لتجنب الضغط الذي ستشهده المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإنه يمكننا القول، أنه بالقدر الذي يتميز المجال المستقطب بالجاذبية والإمكانيات المهمة، فإنه، وفي نفس الوقت، يحمل في ثناياه عوامل للهشاشة، إذا لم يتم مرافقة تطوير هذه الإمكانيات بقواعد التنظيم المجالي والعمراني.

لكن، ورغم عوامل الهشاشة التي رافقت المجال المستقطب لمدينة سطيف، أصبح هذا المجال الذي عبر عنه المخطط التوجيهي المشترك ما بين البلديات، يشكل حقيقة وحدة مكانية وظيفية، بعد الفعل الحثي لمدينة سطيف، والذي عمل على دفع المدينة لتندمج ضمن مجالها المباشر بعد النمو الكبير سواء السكاني أو العمراني الذي عرفته المدينة.

لذلك، وجب دعم هذا الإقليم المستقطب -الوظيفي- بهيكل عمراني، يتم تجسيده من خلال مراكز البلديات المجاورة، والتي تشهد في الواقع تباين من حيث موقعها وحجمها ووظيفتها ودورها، هذا فضلا عن أنها مبروطة بشبكة موصلات، وتقع على أروقة ومحاور للتحضر والتعمير ذات أهمية غير متكافئة، وهو ما يستدعي مجموعة من عمليات التحكم والتعزيز، أو حتى خلق محاور جديدة للتحضر. خاصة وأن المجال المستقطب لمدينة سطيف يحتل موقعا استراتيجيا بين مفترق طرق ذو أهمية وطنية، بين الجزائر وقسنطينة من جهة، وبين بجاية وبسكرة من جهة أخرى، وهو ما يؤهل مدينة سطيف لترتقي إلى قطب حقيقي للتوازن ضمن إقليمها الوسيط région médiane بين مجموعة من الجهات المهمة.

خامسا: هيكله المجال المستقطب لمدينة سطيف

إن التنظيم المجالي لأي إقليم وفي صورته الواضحة يعني توزيع السكان، الموارد الاقتصادية، التجهيزات، عبر هذا الإقليم، وهو على مستوى المجال المستقطب يرتكز على عاملين أساسيين وهما: الأقطاب أو التجمعات الحضرية، ومحاور الطرق، والتي سنتعرض لها بنوع من التفصيل بالنظر للأهمية التي تكتسيها.

وعلى اعتبار البعد الإقليمي الذي جسده المخطط التوجيهي المشترك بين البلديات، والذي ظهر من خلال توجيه وتنسيق مختلف البرامج التنموية للوصول إلى حالة من التوازن بين كل من المتغيرات التالية: حماية النشاط الزراعي، توسع المراكز العمرانية، وتوطين الأنشطة الصناعية، كل هذا في ظل حماية وتنمين موارد البيئة الطبيعية.

لذلك فالهيكل المجالي للمجال المستقطب يجب أن يرتكز على النقاط التالية: تراتب شبكة المراكز الحضرية، تعزيز وتكثيف شبكة المواصلات، هيكله المناطق الريفية.

وهكذا، فالمخطط التوجيهي المشترك جاء ليضع تصور لتنظيم وتوجيه التنمية للمجال المستقطب لمدينة سطيف، من خلال الوصول إلى تجسيد هيكل عمراني متراتب، وهو ما سيسمح بالتحكم في عمليات التحضر المستقبلي، وكذلك التوزيع المتوازن للسكان، هذا فضلا عن تحقيق حالة من الانسجام والتناغم في استهلاك العقار بين الزراعة-الصناعة-التحضر.

1/ أقطاب الشبكة الحضرية للمجال المستقطب لمدينة سطيف:

تتمثل في العقد -مدن، مراكز عمرانية، تجهيزات كبرى- والتي تشكل مراكز للاستقطاب (المخطط رقم 13)، باعتبارها إطار مرجعي أولي وأساسي، وقد عرف هذا المجال نمو معتبر للسكان الحضر حيث ارتفع عددهم من 88212 نسمة سنة 1966م ليصل إلى 355359 نسمة سنة 2008م، وهو ما يمثل نسبة 42,56% من جملة السكان الحضر على مستوى ولاية سطيف (الجدول رقم 67)، وهو الأمر الذي عمل على رفع معدل التحضر تدريجيا على مستوى المجال المستقطب.

لقد وصل معدل تحضر المجال المستقطب إلى حوالي 80% سنة 2008م، وهو أعلى من المعدل الوطني للتحضر وكذلك من المعدل الولائي الذي وصل فقط إلى 52,9% سنة 2008م.



جدول رقم 67: تطور معدل التحضر للجال المستقطب من 1977 إلى 2008م

الفترة	معدل تحضر مجال الاستقطاب	النسبة من جملة السكان الحضر في الولاية	معدل النمو الحضري للجال
1966	/	70,22	/
1977-1966	67,02	65,14	3,63
1987-1977	63,75	54,49	3,03
1998-1987	79,11	46,45	4,59
2008-1998	79,37	42,56	2,07

المصدر: PAW Sétif 2012

غير أن نسبة ما يمثله السكان الحضر على مستوى المجال المستقطب من جملة السكان الحضر على مستوى الولاية عرفت تراجع مستمر، حيث تناقصت هذه النسبة من 70% سنة 1966م، إلى 42,5% سنة 2008م، وهذا ما يدل على انتشار الظاهرة الحضرية تدريجيا على مستوى كل إقليم الولاية، كما

تعرضنا لذلك في الفصل الرابع من هذا البحث، حيث برزت تباعا، وعلى فترات، مجموعة من الوحدات الحضرية على مستوى كل المناطق المتجانسة المكونة لإقليم ولاية سطيف.

أما بالنسبة لمعدل النمو الحضري للمجال المستقطب، فقد تأثر بمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد وكذلك إقليم الولاية، فقد سجل المجال معدل نمو مرتفع بأكثر من 3% خلال الفترة من 1966 إلى 1987م، بسبب ظاهرة النزوح الريفي التي عمت كل ربوع الوطن، أما على مستوى ولاية سطيف فقد شهدت حركة نزوح كبيرة استقرت أغلبها على مستوى مدينة سطيف والمراكز القريبة منها. هذا وعرفت كذلك الفترة 1987-1998م تسجيل معدل نمو حضري مرتفع جدا بـ 4,59%، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية التي دفعت أعداد كبيرة من السكان سواء من المناطق الريفية أو حتى الحضرية على مستوى الولاية للهجرة والاستقرار على مستوى مدينة سطيف ونطاقها الحضري، هذا فضلا عن الجاذبية الكبيرة التي تمتع بها هذا المجال، من خلال كل الفرص التي أتاحتها للسكان، على غرار مناصب الشغل، القرب من خطوط المواصلات، الانفتاح على مناطق الوطن...

وعلى مستوى المجال المستقطب نجد أنه يضم شبكة عمرانية مكونة من عدة أقطاب ومن عدة مستويات، لكن تطبعها المدينة المهيمنة سطيف التي بلغت حجم 251676 نسمة سنة 2008م، ما يمثل أكثر من 71% من جملة السكان الحضر على مستوى المجال المستقطب، غير أننا، سنسلط الضوء على المراكز التي يفوق حجمها الـ 5000 نسمة، والتي يظهرها الجدول الموالي رقم 68:

جدول رقم 68: تطور التجمعات أكبر من 5000 نسمة على مستوى المجال المستقطب

التجمعات الجديدة	التطور الحاصل		عدد السكان	عدد التجمعات	السنة
	السكان	التجمعات			
-	-	-	88212	1	1966
-	-	-	129754	1	1977
عين عباس	5085	1	217966	2	1987
عين أرزات، رأس الماء، بني فودة، أوريسيا	34114	4	435932	6	1998
شوف لكداد، عين الطريق، فرماتو، مهدية، مزلوق	41128	5	353951	11	2008

المصدر: PAW Sétif 2012

لقد بقيت مدينة سطيف التجمع الحضري الوحيد والمهيمن على كل المجال المستقطب إلى غاية سنة 1998م، ورغم بروز تجمع عين عباس كتجمع فاق الـ 5000 نسمة منذ سنة 1987م، إلا أنه لم

يصنف ضمن الشبكة الحضرية خلال هذه السنة. حيث لم تبرز الظاهرة الحضرية على مستوى المجال المستقطب إلا خلال سنوات التسعينات¹، بعد تشبع مدينة سطيف واستنفادها لكل الاحتياطات العقارية المنصوص عليها، كما وقفنا على ذلك في الفصل الثاني.

حيث ظهرت 04 تجمعات فاقت الـ 5000 نسمة خلال الفترة 1987-1998م وهي: عين أرناط، أوريسيا، بني فودة والتي صنفت ضمن الشبكة الحضرية، إضافة إلى تجمع رأس الماء على مستوى بلدية قجال، والذي سيدخل الشبكة الحضرية في المرحلة اللاحقة.

أما خلال الفترة 1998-2008م فظهرت كذلك 05 تجمعات أخرى فاقت الـ 5000 نسمة وهي: شوف لكداد، عين الطريق، فرماتو (شيخ العيفة)، وتقع كلها على مستوى بلدية سطيف، وصنفت ضمن الشبكة الحضرية، أما التجمعين الآخرين فهما: مزلق والذي دخل الشبكة الحضرية، وتجمع المهديّة على مستوى بلدية عين أرناط والذي بقي خارج تصنيف الشبكة الحضرية خلال سنة 2008م.

وبهذا، وإلى غاية سنة 2008م، ضم المجال المستقطب لمدينة سطيف 11 تجمع فاق الـ 5000 نسمة، منها 10 تجمعات حضرية، وباستثناء مدينة سطيف، فإن باقي التجمعات تراوحت أحجامها بين 5000 و20000 نسمة، كما تتوضع كلها على محاور طرق مهمة إما وطنية أو ولائية.

ونظرا لأهمية هذه المراكز والتجمعات في هيكلية المجال المستقطب، فإننا سنُصنّفها ضمن مستويات، تدل على أهمية كل تجمع ضمن المجال المستقطب:

المستوى الأول:

يضم مدينة كبيرة واحدة وهي سطيف بحجم سكاني فاق الـ 250000 نسمة سنة 2008م، والتي يتجاوز إشعاعها حدودها الإدارية، سواء البلدية أو الولائية، وذلك بالنظر لأنها مركز الولاية، إضافة لحجم التجهيزات التي تتوفر عليها، والوظائف المتعددة التي تقوم بها، وتزداد أهمية هذا القطب إذا علمنا انه يشغل موضع مركزي سواء ضمن المجال المستقطب، أو حتى بالنسبة لإقليم الولاية، كما أنه يؤدي وظيفتين أساسيتين هما: التجميع والتوزيع.

¹ يمكن الرجوع إلى الخريطة رقم 33 التي تبين توزيع التجمعات الحضرية حسب تاريخ تصنيفها، وذلك في الصفحة 220 ضمن الفصل الرابع، لمتابعة تطور ظهور التجمعات العمرانية على مستوى بلديات المجال المستقطب الثمانية.

هذا، ومن المنتظر من القطب الحضري لمدينة سطيف أن يؤدي دور القطب المحرك والحيوي لديناميات المجال على عدة مستويات:

- على المستوى الحضري: باعتباره يمثل القطب الأول من حيث حجم التجهيزات على مستوى المجال المستقطب، وكذلك على مستوى إقليم الولاية.
- على المستوى البلدي: باعتباره يمثل مركز بلدية سطيف.
- على المستوى التجميع البلدي: باعتباره الأساس في نشأة هذا المجال.
- على المستوى الإقليمي والوطني: بسبب الوضع الإداري والسياسي الذي اكتسبه هذا القطب، ومكانته لدى سلطات الدولة، والتي سمحت بتعزيز التجهيزات التي يتوفر عليها هذا القطب كما ونوعا.

المستوى الثاني:

يضم هذا المستوى مركزين حضريين هما: عين أرناط، رأس الماء (بلدية قجال).

فبالنسبة لمركز عين أرناط، فهو يمثل في الواقع مركز دائرة لـ 04 بلديات -عين أرناط، أوريسيا، مزلق، عين عباس-، هذا المركز الذي تأسس من طرف شركة جنيف السويسرية -مركز زراعي استعماري- يقع الآن على واحد من أهم الطرق الوطنية ذات البعد الإقليمي والوطني وهو الطريق الوطني رقم 05، مدينة عين أرناط وبحجمها السكاني الذي وصل إلى 24846 نسمة سنة 2008م وبمعدل نمو فاق الـ 6%، وبعدد تجهيزات وصل إلى 68 تجهيز سنة 2008م، تمثل في الواقع المحرك الحثي للمجال البلدي بالنظر لمركزها الإداري، وبالنظر كذلك لحجم التجهيزات التي تتوفر عليها.

فالمقومات التي ما فتأت تتعزز على مستوى مدينة عين أرناط، تحت تأثير إستراتيجية الموقع على محاور الطرق المهمة، من شأنها أن تعمل على توسيع مجال نفوذها، والذي يضم بلديات عين عباس، أوريسيا، مزلق، فالمدينة أصبح لها دور مهيكّل وحتى على مستوى إقليمي، خاصة بعد تجهيزها بالمطار الدولي عين أرناط.

أما بالنسبة لمركز رأس الماء، وبحجم سكاني وصل إلى 8232 نسمة سنة 2008م، وبمعدل نمو بلغ 3,87%، وبعدد تجهيزات وصل إلى 29 تجهيز سنة 2008م، فيمثل مركز دائرة لبلديتي قجال وأولاد

صابر، ويقع في الجنوب الشرقي من مدينة سطيف، كما يتوفر على تجهيزات متعددة إدارية، ثقافية، صحية، والتي من شأنها أن تمنحه دور متعدد الوظائف، وهو ما سينعكس إيجاباً على توسيع مجال نفوذه، خاصة في ظل تحوله المستقبلي إلى قطب اقتصادي بوجود السكة الحديدية ومحطة الفرز.

المستوى الثالث:

يضم هذا المستوى 04 مراكز هي:

عين عباسية:

يقع هذا المركز الاستعماري القديم شمال غرب مدينة سطيف على بعد حوالي 20 كم، ووصل عدد سكانه إلى 8937 نسمة سنة 2008م وبمعدل نمو بلغ 2,54%، ويهيكل هذا المركز محورين رئيسيين، وذلك باعتبار انه يقع على محور الطريق الولائي رقم 14 عين أرناط-عين عباسية-تيزي نيشار، كما أنه قريب من محور الطريق الوطني رقم 75، ورغم أنه أدرج ضمن الشبكة الحضرية ووصل عدد تجهيزاته إلى 32 تجهيز سنة 2008م، إلا انه بقي ينطبع بالمظاهر الريفية في ظل تطوره بدون دراسات توجيهية.

مزلق:

يمثل مركز بلدية ومركز زراعي استعماري، يقع إلى الجنوب من مدينة سطيف على محور الطريق الوطني رقم 28 ذو الأهمية الإقليمية، ورغم حجم سكانه الذي بلغ 6281 نسمة سنة 2008م، وبمعدل نمو وصل إلى 2,70%، وبعدد تجهيزات بلغ 15 تجهيز فقط سنة 2008م، إلا أن هذا المركز يمثل ممر إجباري نحو عدة جهات: نحو الجنوب، نحو الطريق السيار (محول مزلق)، وممر نحو مطار عين أرناط لكل المنطقة الجنوبية من الولاية، كل هذا من شأنه أن يوسع من مجال نفوذه خاصة في ظل امتلاكه لنواة منطقة صناعية، ووجود محطة السكة الحديدية، فمركز مزلق من شأنه أن يتحول إلى قطب صناعي مهيكّل، يقدم خدمات لكل المجال المستقطب، ولمجمل بلديات القسم الجنوبي من الولاية.

بير سويسبي (أولاد صابر):

يقع هذا المركز الصغير -الذي هو في طور النمو- شرق مدينة سطيف، على محور الطريق البلدي رقم 540 عند تقاطعه مع الطريق الوطني رقم 05، حيث بلغ عدد سكانه 2307 نسمة سنة

2008م، لكن بمعدل نمو مرتفع جدا بلغ 7,96%، ويعتبر هذا المركز كمنشط للحياة على مستوى إقليم بلدية أولاد صابر، نظرا لوجود مجموعة من التجهيزات بلغت 15 تجهيز سنة 2008م، والتي تضمن حد معين من الخدمات لسكان البلدية.

لذلك فإن هذا المركز يتهيكّل حول الطريق السيار شرق-غرب والطريق الوطني رقم 05، إضافة للطريق البلدي الذي يعبر المركز من الشمال إلى الجنوب، والذي يعتبر كمحور للتنشيط الحضري.

أوريسيا:

يقع هذا المركز على محور الطريق الوطني رقم 09، وقد وصل عدد سكانه سنة 2008م إلى 11730 نسمة، وبمعدل نمو مرتفع بلغ 3,02%، ويقدم هذا المركز خدمات أولية إدارية، تعليمية، صحية لمجمل سكان البلدية، حيث بلغ عدد تجهيزاته 15 تجهيز سنة 2008م.

قجال:

يمثل هذا المركز التجمع الثاني على مستوى بلدية قجال بعد رأس الماء، ويقع على محور الطريق الوطني رقم 75 سطيف-باتنة، وعلى الطريق الولائي رقم 113، وهذا المركز يحتل موقع استراتيجي يتيح له أن يصبح قطب اقتصادي مهم، وقد بلغ عدد سكانه 3510 نسمة سنة 2008م، وبمعدل نمو مرتفع بلغ 4,03% وهو أعلى من معدل نمو التجمع الرئيسي رأس الماء.

المستوى الرابع:

يشمل هذا المستوى تجمع واحد هو مركز بني فودة، الذي يمثل التجمع الرئيسي على مستوى البلدية، وهو مركز استعماري قديم يقع إلى الشمال الشرقي من مدينة سطيف، وقد بلغ عدد سكانه 7613 نسمة سنة 2008م، وبمعدل نمو بلغ 1,47% وهو أخفض معدل نمو على مستوى مراكز بلديات المجال المستقطب، ورغم أن عدد تجهيزاته وصل سنة 2008م إلى 23 تجهيز -أي أكبر من تجهيزات مراكز المستوى السابق باستثناء عين عباسة- إلا أن دور هذا المركز على مستوى المجال المستقطب لمدينة سطيف بقي محدود، بسبب بعد المسافة عن مدينة سطيف من جهة، ومن جهة أخرى عدم وقوعه على طرق وطنية مهمة، هذا فضلا عن التأثير الكبير الذي تمارسه مدينة العلمة على هذا المركز.

2/ محاور الطرق المهيكلة للمجال المستقطب:

تشكل محاور الطرق عنصر أساسي في البنية المجالية، وعامل ربط واتصال ما بين المراكز والأقطاب، لذلك، فهي تشكل دعامة للهيكلة الإقليمية للمجال المستقطب، وتتمثل هذه المحاور على مستوى المجال المستقطب لمدينة سطيف في شبكة مهمة ومتنوعة تتمثل في: المطار، خط السكة الحديدية، الطرق البرية، فهذه الشبكة تضمن اندماج المجال المستقطب ونجاعة التنظيم الوظيفي على عدة مستويات.

فبالنسبة لمطار عين أرناط -والذي تطرقنا له في الفصل الثاني- فإنه يضمن للمجال المستقطب لمدينة سطيف الارتباط بمختلف جهات الوطن، فضلا عن الارتباط الدولي، وذلك عبر مختلف الرحلات الجوية التي يضمنها للسكان.

كما أن خطوط السكة الحديدية تلعب دور محوري في الحياة الإقليمية، فالمجال المستقطب لمدينة سطيف يخترقه خط للسكة الحديدية ويمر عبر إقليم ثلاث بلديات هي: مزلق، سطيف، قجال، كما أنشئت حوله 04 محطات هي: محطة سطيف، محطة مزلق، محطة رأس الماء، إضافة إلى محطة الحمام غرب بلدية مزلق. كما نشير هنا إلى مشروع المحطة متعددة الوسائط جنوب بلدية سطيف والذي من شأنه أن يعزز وظيفية المجال المستقطب، وهكذا، فخط السكة الحديدية وبهذا العدد من المحطات من شأنه أن يحقق اندماج المجال المستقطب لمدينة سطيف، ويعمل على تسهيل حركة ونقل البضائع.

هذا ونجد كذلك على مستوى المجال المستقطب، أن محاور الطرق البرية تتراتب ضمن 04 مستويات، حسب التصنيف المعطى لها، وحسب أهميتها في هيكلية المجال (الجدول رقم 69، والمخطط السابق رقم 13).

جدول رقم 69: خصائص شبكة الطرق البرية على مستوى المجال المستقطب

المجموع المجال المستقطب	بني فودة	أوريسيا	أولاد صابر	عين عباسة	مزلق	قجال	عين أرناط	سطيف	البلدية الطرق
43,85	0	0	10,9	0	5	0	14,9	13,05	سيار
159,28	10,5	20	5,6	12,08	13	16,5	18,4	63,2	وطني
153,05	30,5	12	12,7	20	25	19	24,5	9,35	ولائي
212,1	23,4	11,9	26,7	26,7	25,4	44	35,5	18,5	بلدي

المصدر: PDAU intercommunal Sétif 2010

يظهر من خلال الجدول السابق أن المجال المستقطب لمدينة سطيف مغطى بشبكة كثيفة من الطرق البرية والتي يمكن نميز فيها:

محاور المستوى الأول:

تتمثل في الطريق السيار شرق-غرب والذي يمر في قلب المجال المستقطب ويخترق إقليم 04 بلديات هي: عين أرناط، مزلق، سطيف، أولاد صابر، وقد سمح هذا الطريق للمجال المستقطب بالاندماج الجهوي والوطني، نظرا لحجم الحركة التي يشهدها والسعة التي يتميز بها.

محاور المستوى الثاني:

تتمثل في الطرق ذات البعد الوطني، والتي تمثل الهيكل الرئيس لشبكة الطرق على مستوى مجال الدراسة، وتتمثل الطرق الوطنية على مستوى المجال المستقطب في:

- الطريق الوطني رقم 05: والذي يشكل محور أساسي وحيوي يمتد من الشرق إلى الغرب، بالنظر لأن أغلب الطرق الأخرى على مستوى المجال المستقطب، سواء الوطنية أو الولائية أو حتى البلدية، ترتبط بهذا الطريق.
- الطريقان الوطنيان رقم 75 ورقم 09 على مستوى القسم الشمالي: واللذين يهيكلان بلديتا أوريسيا وعين عباسة.
- الطريق الوطني رقم 28: والذي يهيكل الجزء الجنوبي من المجال المستقطب، ويمر عبر بلدية مزلق.
- الطريق الوطني رقم 75: والذي يهيكل كذلك الجزء الجنوبي الشرقي ويمر عبر بلدية قجال.
- الطريق الوطني رقم 77: والذي يمر عبر إقليم بلدية بني فودة، لكن تأثيره على المجال المستقطب محدود وليس بنفس أهمية الطرق السابقة.

محاور المستوى الثالث:

تتمثل في الطرق الولائية التي تخترق المجال المستقطب، وتضمن له الاتصال والربط بمختلف البلديات الأخرى على مستوى إقليم الولاية، وتتمثل في 06 طرق ولائية هي:

CW 14, CW139, CW 140, CW12, CW 113, CW117

محاور المستوى الرابع:

تتمثل في الطرق البلدية والمسالك التي تخدم سكان البلدية من التجمعات الريفية والسكان المبعثرين والتي تنتشر في مجمل بلديات الولاية، وهي ذات فائدة مهمة في تعزيز الاندماج الداخلي على مستوى كل بلدية.

سادسا: الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمجال المستقطب:

على اعتبار المؤهلات والمكتسبات التي تمتعت بها مدينة سطيف، جعل منها هذا موضع اهتمام من جانب السكان، سواء على مستوى الولاية، أو على مستوى الولايات المجاورة، والذين أصبحت المدينة تشكل بالنسبة لهم مكانا للارتقاء ولتحقيق الطموحات المهنية والاجتماعية، كذلك، ومن جهة أخرى أصبحت المدينة موضع اهتمام السلطات التي أغدقت عليها بالاعتمادات المالية، وتوطين التجهيزات ذات البعد الجهوي والوطني.

هذا الوضع الإيجابي بالنسبة لبلدية سطيف، لم يكن كذلك بالنسبة للبلديات المجاورة أو تلك القريبة من مدينة سطيف، بالنظر لوقوعها تحت النفوذ المباشر والقوي للمدينة، وهذا ما شجع الهجرة نحو المدينة طيلة عقود من الزمن من هذه البلديات - وكذلك من مناطق أخرى -، هاته الأخيرة كانت تعوض في كثير من الأحيان بالهجرة الوافدة من البلديات الأخرى، سواء من إقليم الولاية أو من خارجه.

هذه الوضعية وكما رأينا سابقا، خلقت حالة من التشعب وفي نفس الوقت حالة من العجز والضغط متعدد الأوجه على مدينة سطيف، وهو ما جعل من التناسب بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعرف حقيقة اختلال، ومن الممكن أن يتعمق أكثر ليشكل معضلة حضرية حقيقية على مستوى المدينة، وهو ما سيتطلب مجهودا مضاعفا وفي نفس الوقت مكلفا لحللتها، وهذا في حال استمرت الهجرة الوافدة على المدينة بنفس الوتيرة، وهو ما يشكل إجهاد حقيقي على مكونات المجال الحضري ومجتمع مدينة سطيف¹، لذلك ظهرت الحاجة للتفكير خارج حدود الكتلة العمرانية للمدينة، وخارج حتى الحدود الإدارية للبلدية، وهو ما أوصل إلى ضرورة إشراك أقاليم البلديات المجاورة.

¹ فإضافة إلى الضغط على التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية... فإن هناك إجهاد آخر يقع على السكان وهو ما أكده أحد مواطني المدينة -إطار بمنحف سطيف- من أن النمو السريع للمدينة أدى لضياع قيم المجتمع المدني في سطيف.

وهكذا، كان من بين الحلول القوية لإيقاف تدفق الهجرة لمدينة سطيف سواء من البلديات المجاورة، أو من باقي المناطق، هو تحويل فائض السكان نحو البلديات المجاورة، وعكس اتجاه الهجرة، وهو ما يستوجب من السلطات المحلية لهذه البلديات الإعداد لهذا التوجه من خلال الأدوات المحلية المتاحة وهي: مخططات التنمية البلدية PCD، مخططات التنمية القطاعية PSD، ومخططات شغل الأراضي POS.

1/ الديناميكية السكانية للمجال المستقطب:

نظرا لأننا أظهرنا جوانب كثيرة من الديناميات السكانية التي عرفت بلديات المجال المستقطب من خلال الدراسة السكانية لكل إقليم الولاية خلال الفصل الثالث من هذا البحث، وتبعاً لذلك، سنقتصر هنا على الملاحظات العامة المتعلقة بالمجال المستقطب وعلى عقد مقارنات بين بلديات المجال.

إن ما يظهر من خلال الجدول رقم 70 هو أن كل بلديات المجال المستقطب عرفت تزايد في عدد السكان من سنة 1987م إلى غاية سنة 2017م، غير أنه تطور متباين من حيث الحجم والوتيرة، حيث في سنة 1987م كانت تنصدر بلديات المجال بلدية سطيف بحجم سكاني بلغ 186000 نسمة، تليها قجال بـ 19353 نسمة، ثم عين أرناات بـ 17721 نسمة، ثم بني فودة بـ 13036 نسمة، بعدها عين عباسة بـ 12114 نسمة، ثم تأتي باقي البلديات الأخرى.

غير أن التطورات اللاحقة والتي تحكمت فيها درجة حالة الجذب، وموقع كل بلدية ضمن الهيكل المجالي المستقطب، ونوعية الطرق التي تهيكّلها، وموقعها كذلك بالنسبة لمدينة سطيف، ونظرة المخططات لكل بلدية في كل مرحلة، كل هذا، أدى لتباين معدلات النمو بين البلديات، الأمر الذي أوصل لوضعية سكانية مغايرة لتلك التي عرفتتها سنة 1987م.

الجدول رقم 70: تطور سكان بلديات المجال المستقطب لمدينة سطيف من 1987م إلى 2017م

السكان البلدية	إحصاء 1987م	إحصاء 1998م	إحصاء 2008	تقديرات 2017	معدل النمو %98/87	معدل النمو %08/98	معدل النمو %17/08
سطيف	186000	239195	287574	370449	2,31	1,86	2,85
عين أرناط	17721	30129	42942	57778	4,94	3,61	3,35
قجال	19353	27891	33503	41841	3,72	1,85	2,50
أورييسيا	9821	14507	17912	24145	3,61	2,13	3,37
عين عباسة	12114	15058	16581	20559	1,95	0,97	2,41
مزلوق	9357	13373	17147	20783	3,30	2,52	2,15
أولاد صابر	7096	10005	12489	16454	3,17	2,24	3,11
بن فودة	13036	16876	17574	20833	2,37	0,41	1,90
المجال	262384	367034	445722	572842	3,10	1,96	2,82
الولاية	1000694	1311413	1489980	1866486	2,43	1,31	2,53

المصدر: DPSB 2017 + PDAU intercommunal Sétif 2010

حيث خلال سنة 2017م، وحسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، أصبحت بلدية عين أرناط تحتل المرتبة الثانية ضمن بلديات المجال بـ 57778 نسمة بعد بلدية سطيف، هاته الأخيرة التي بقيت تتصدر بلديات المجال من حيث الحجم السكاني، ثم تأتي بعد ذلك بلديات قجال، أورييسيا، بني فودة، عين عباسة، مزلوق، أولاد صابر.

ورغم أن معظم البلديات عرفت تراجع في معدل النمو منذ سنة 1987م إلى غاية سنة 2008م، بدرجات مختلفة، وهي ظاهرة عامة تقريبا لكل التراب الوطني مع وجود استثناءات، إلا أن هذا التراجع وحسب تقديرات مديرية البرمجة لسنة 2017م، عرف استمرار بالنسبة لبلديتي عين أرناط، ومزلوق، والتي سجلت معدلات نمو مرتفعة جدا خلال الفترات السابقة، غير أن باقي بلديات المجال عرفت انتعاش في معدل النمو وخاصة بالنسبة لبلدية سطيف التي ارتفع فيها معدل النمو من 1,86% سنة 2008م إلى 2,85% سنة 2017م، وهو ما لم يكن متوقعا بالنظر لأن جل السياسات كانت في اتجاه خفض معدل النمو السكاني، وهذا راجع للتوسع الكبير الذي أصبحت تشهده الضواحي المباشرة لمدينة سطيف، والتي دمجت ضمن المجال الحضري للمدينة، إضافة إلى تغير نظرة المخططات الوطنية والجهوية للدور الذي ستلعبه مدينة سطيف على المستوى الإقليمي، الجهوي وحتى الوطني.

وأهم البلديات التي شهدت تطور ملحوظ في معدل النمو بين سنتي 2008م و2017م نجد: عين عباسة من 0,97% إلى 2,41%، بني فودة من 0,41% إلى 1,96%، أولاد صابر من 2,24% إلى 3,11%، وبهذا فبعد أن كانت هذه البلديات تشهد معدلات نمو أقل من البلديات السابقة المكونة للمجال المستقطب، ها هي تشهد نفس المسار الذي اتخذته البلديات الأخرى السابقة لها في النمو والاستقطاب.

وبهذا، أصبحت كل البلديات المكونة للمجال المستقطب تتميز بحالة الجذب والاستقطاب¹، وهو ما عمل على رفع الحجم السكاني لهذا الإقليم من 262384 نسمة سنة 1987م إلى 445722 سنة 2008م، ثم 572842 نسمة سنة 2017م، وهو ما يمثل نسبة أكثر من 30% من سكان ولاية سطيف.

ومما يدل على ديناميكية هذا المجال، أنه بقي يسجل دائما معدل نمو أعلى من معدل نمو إقليم الولاية، رغم أن بلدية سطيف وبحجمها السكاني سجلت معدلات نمو أقل من المعدل الولائي خلال الفترة من 1987م إلى غاية 2008م.

هذا، ويعكس تناقص معدل نمو المجال المستقطب من 3,10% سنة 1998م إلى 1,96% سنة 2008م، حالة التشبع التي عرفتها بلديات المجال بعد استنفاد الاحتياطات العقارية المنصوص عليها في أدوات التهيئة، ومن جهة أخرى، تناقص حدة الهجرة بعد عمليات نشر التنمية في الأقطاب الإقليمية على مستوى الولاية.

لكن، وبعد مراجعة مخطط التهيئة لبلدية سطيف سنة 2007م، وإنجاز المخطط المشترك ما بين البلديات سنة 2010م، شهدت بلديات المجال المستقطب دينامية جديدة حفزتها هذه الأداة التخطيطية، وهو وما عمل على رفع معدل نمو الإقليم المستقطب إلى 2,82% سنة 2017م.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الجدول السابق رقم 70، يظهر أن التوزيع السكاني على المجال المستقطب لمدينة سطيف بعيد عن التوازن وبشكل واضح. كما أن المجال المستقطب يتصف بميزة

¹ غير أن هذه الحالة ليست شاملة لكل إقليم بلدية بما فيه من تجمعات رئيسية وثانوية فالوضع يختلف من تجمع لآخر على مستوى إقليم البلدية نفسه. أنظر الملحق رقم 33 ص: 464-465 والذي يبين الديناميكة السكانية من خلال معدل النمو للتجمعات الرئيسية والثانوية على مستوى المجال المستقطب لمدينة سطيف.

التجمع، حيث مثل سكان التجمعات الرئيسية ما نسبته أكثر من 72% سنة 2008م، ونجد هنا أن مدينة سطيف تمثل النقل الأكبر بالنسبة لسكان التجمعات الرئيسية ثم تليها عين أرناث وأوريسيا.

حيث، وبالنظر للجدول رقم 71 والذي يبين مؤشر التجمع بالنسبة للتجمعات الرئيسية على مستوى المجال المستقطب، يظهر أن مدينة سطيف تستحوذ على نسبة 78,25% من جملة سكان التجمعات الرئيسية على مستوى المجال المستقطب.

جدول رقم 71: مؤشر التجمعات الرئيسية على مستوى المجال المستقطب

مؤشر التجمع %		عدد السكان		البلدية (التجمع الرئيسي)
سنة 2017م	سنة 2008م	سنة 2017م	سنة 2008م	
77,98	78,25	325330	251676	سطيف
8,15	7,73	34028	24846	عين أرناث
3,85	3,65	16078	11730	أوريسيا
2,62	2,78	10970	8937	عين عباسة
2,46	2,56	10272	8232	قجال (راس الماء)
2,19	2,37	9144	7613	بني فودة
1,94	1,95	8097	6281	مزلق
0,78	0,72	3270	2307	أولاد صابر
100	100	417189	321622	المجال المستقطب

المصدر: DPSB 2017 + PDAU intercommunal Sétif 2010

إن ما يظهر كذلك من الجدول السابق، وباستثناء عين أرناث، أوريسيا، وبدرجة أقل أولاد صابر، التي عرف فيها مؤشر التجمع على مستوى التجمعات الرئيسية ارتفاعا، فإن باقي البلديات شهدت تراجع في مؤشر التجمع بما في ذلك مدينة سطيف، وهذا لصالح التجمعات الثانوية التي أصبحت تنمو بوتيرة كبيرة -كما بينا ذلك في الفصل الثاني-، إن هذا الاتجاه، الذي عرفته باقي البلديات والتي أصبحت فيها التجمعات الثانوية تنمو بوتيرة أكبر من التجمعات الرئيسية، يدل على التحولات الكبيرة التي يشهدها هذا المجال، والتي انطبعت بنزعة كبيرة نحو التجمع والتحضّر.

فالبنسبة مثلا لبلدية بني فودة، نجد أن تجمع "شيرهم" القريب من سطيف أصبح ينمو بمعدل يفوق التجمع الرئيسي للبلدية، ونفس الأمر بالنسبة لتجمعات: "لحشيشية" في مزلق، "بوعواجة" في قجال، "طكوكة" في عين عباسة.

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب التجمع والتشتت، فقد أظهرت البيانات أن أغلب سكان المجال المستقطب ذوو صبغة حضرية، حيث مثل سكان التجمعات الرئيسية ما نسبته 72,15% من مجموع سكان المجال، ثم نجد سكان التجمعات الثانوية بنسبة 17,36%، أما السكان المبعثرين فمثلوا ما نسبته 10,47% وهذا سنة 2008م (أنظر الجدول رقم 72).

ونجد أن 04 بلديات فقدت معدل سكان التجمعات الرئيسية بها سنة 2008م الـ 50% وهي: سطيف بـ 87,15%، أوريسيا بـ 65,57%، عين أرناط بـ 57,85%، عين عباسة بـ 53,63%،

الجدول رقم 72: معدل التجمع والتبعثر على مستوى كل بلدية ضمن المجال المستقطب.

البلدية	السكان	عدد سكان التجمعات			معدل التجمعات %	
		تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	سكن مبعثر	ت.ر.	ت.ث.
سطيف	287574	251676	31788	4110	87,51	11,05
عين أرناط	42942	24846	15734	2362	57,85	36,64
قجال	33503	8232	9677	15594	24,57	28,88
أوريسيا	17912	11730	3063	3119	65,57	17,10
بني فودة	17574	7613	1977	7984	43,31	11,24
مزلوق	17147	6281	5242	5624	36,63	30,57
عين عباسة	16581	8937	4514	3130	53,63	27,22
أولاد صابر	12489	2307	5416	4766	18,47	43,36
المجال	445722	321622	77411	46689	72,15	17,36

المصدر: PDAU intercommunal Sétif 2010

وعلى اعتبار معدل التجمع العام الذي يشمل سكان التجمعات الرئيسية والثانوية، يظهر أن كل بلديات المجال المستقطب ذات معدل يفوق الـ 50%، حيث تنصدر بلدية سطيف مجموع البلديات بمعدل تجمع فاق 98%، ثم تليها عين أرناط، أما البلديات التي مازالت نسبة التبعثر بها معتبرة، وهو ما يكسبها الطابع الريفي الفلاحي فهي: قجال بـ 46,54%، بني فودة بـ 45,43%، أولاد صابر بـ 38,16%.

وإجمالاً، يمكن القول أن أغلبية سكان المجال المستقطب لمدينة سطيف يتركزون في التجمعات، وأساساً التجمعات الرئيسية الثمانية بـ 321620 نسمة سنة 2008م، وهو ما يمثل نسبة 72,15% من مجموع سكان المجال المستقطب، ليرتفع هذا الحجم إلى 419189 نسمة سنة 2017م، وهو ما يمثل نسبة 73,17%، ما يدل على حدوث ارتفاع في نسبة سكان التجمعات الرئيسية بالنسبة للحجم الإجمالي

لسكان المجال المستقطب، ورغم أن هذا الارتفاع طفيف، إلا أنه يفسر بالتوجه العام للسكان نحو العيش في التجمعات، وخاصة على مستوى التجمعات الثانوية التي أصبحت في أغلبها تنمو بوتيرة سريعة.

وخلال سنة 2008م، نجد أن ما نسبته 17,36% من مجموع سكان المجال المستقطب وهو ما يمثل 77413 نسمة يعيشون في 28 تجمع ثانوي على مستوى المجال المستقطب، أما النسبة المتبقية بـ 10,47%، فمثلت السكان المبعثرين على مستوى بلديات المجال المستقطب وهو ما يمثل 46686 نسمة.

غير أن أهم ما يمكن الإشارة إليه، أنه خلال سنة 2008م كان ما نسبته 56,46% من إجمالي سكان المجال يتركزون في مدينة سطيف (التجمع الرئيسي) وهو ما يطرح عدة إشكالات تؤثر أساسا على السير الوظيفي الحسن لمكونات المجال الحضري للمدينة، وهو ما يستوجب التدخل من خلال مختلف التوجيهات التي اقترحها مخطط التهيئة المشترك بين البلديات.

سابعا: توجيهات التهيئة ضمن مخطط PDAU intercommunal Sétif 2010

إن مختلف الديناميات الاقتصادية والسكانية التي طبعت المجال المستقطب، والتي عملت - ولازالت- على تحفيز مجموعة من التحولات المجالية متعددة الأوجه والأبعاد، والتي أشرنا إلى جانب منها خلال هذا الفصل، كلها تقتضي التأسيس لمنهج تهيئة المجال المستقطب، يكون مستدام ويستجيب لمقتضيات ورهانات المرحلة القادمة، ومن بين أهم المرتكزات التي تحظى بالأولوية لبناء تصور للمجال المستقطب هو اتجاهات النمو الديموغرافي، وحتميات التحكم في التوسع العمراني، وبناء هيكل مجالي منسجم ووظيفي، وهي عوامل مهمة، تؤثر بشكل مباشر في المجال وكيفية استهلاكه، لذلك، فالتفكير في عقلنة وترشيد استهلاك العقار يعد قضية إستراتيجية، ورهان حقيقي حتى لا نقع في التعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، والتي تلح على تطبيقها كل المنظمات الدولية، وكذلك المخططات الوطنية، وسلطات الدولة الجزائرية.

هذا الاتجاه، والذي تمت ترجمته في المخطط التوجيهي المشترك بين البلديات، وذلك من خلال وضع الإسقاطات السكانية للمجال المستقطب لمدينة سطيف، مع مراعاة الضغوط التي يشهدها العقار على مستوى المجال، وحتميات التوجه نحو خفض وتيرة النمو السكاني.

وهكذا، اقترح المخطط معدل نمو بـ 1,63% على المدى القريب والمتوسط، ومعدل نمو بـ 1,46% على المدى البعيد، هذا، ويشير المخطط هنا، إلى أن هذه المعدلات لا تنطبق على كل البلديات وكذلك

المراكز، حيث أن بعض المراكز بصفة خاصة والبلديات بصفة عامة قد تعرف تطور سكاني كبير، كنتيجة لتطبيق توجيهات المخطط من خلال توطين التجهيزات المهيكلية للمجال خارج حدود بلدية سطيف، وهو ما من شأنه أن يحفز مجموعة من الديناميات التي ستعكس على المؤشرات الديموغرافية، وأساسا صافي الهجرة الموجب الذي سيؤثر حتما في رفع معدل نمو هذه المراكز.

هذا، وتتحدد أهداف تهيئة المجال المستقطب بناء على الإمكانيات والاكراهات التي يعرفها المجال وحسب كل قطاع، وسنركز هنا على الهيكل الإقليمي والحضري والتوسع العمراني، باعتبارهم جوهر كل عملية تهيئة مجالية، وبالنظر كذلك -كما رأينا في الفصل الأول- أن المدينة هي التي تقود العملية التنموية وترتبط بها كل الفعاليات المجالية.

حيث يقترح المخطط مجموعة من العمليات والتي سيتم تنفيذها على المجالات الحضرية على مستوى المجال المستقطب لمدينة سطيف وهي: الاسترجاع، التهيئة، التكتيف، إعادة التأهيل، الصيانة والتطوير، التحسين الحضري.

وكل هذه العمليات ترتبط بالصعوبات التي أصبح يطرحها النمو الديموغرافي الكبير، والتركز الحضري الشديد، وما نتج عنهما من تدهور نوعية الحياة الحضرية على مستوى مدينة سطيف، وكذلك على مستوى بعض المراكز ضمن المجال المستقطب، والتي عرفت نمو كبير في الفترة الأخيرة، وهو ما يطرح إشكالية تصحيح الهيكل الإقليمي ضمن المجال المستقطب لمدينة سطيف.

1/ التوجيهات المتعلقة بالهيكل الإقليمي:

مخطط التهيئة المشترك ما بين البلديات، ومن أجل تحسين الإطار العام للحياة على مستوى بلديات المجال المستقطب، يقترح تعزيز الهيكل الإقليمي من خلال تحسين محاور الحركة والربط المهيكلية للمجال، مع تهيئة مداخلها لإيجاد حالة من التناغم بين المجالين الريفي والحضري، إضافة إلى مجموعة من العمليات التي ستشمل المجالات العمرانية، ويقترح المخطط في هذا الصدد:

على مستوى الطرق خارج المحيطات العمرانية:

حيث يمكن الحديث عن مجموعة من العمليات التي سيكون موضوعها الطرق خارج المراكز العمرانية ومنها:

- تعزيز وتجديد الطرق الوطنية: وذلك بالنظر لأهميتها في دعم الهيكل المجالي وقدرتها على حفز مجموعة من التحولات الاقتصادية، حيث ستخضع إلى عمليات إنجاز إزدواجية، توسعة، وكذلك إعادة تصنيف بعض الطرق وترقيتها إلى رتبة طرق وطنية. ونشير هنا إلى أن الكثير من هذه العمليات قد تم تحقيقه ميدانيا، في انتظار تجسيد باقي المشاريع، والتي منها على سبيل المثال مشروع إنجاز طريق اجتنابي للطريق الوطني رقم 75 على مستوى تجمع قجال، مشروع إنجاز طريق إجتنابي للطريق الوطني رقم 09 على مستوى تجمع أوريسيا، مشروع إنجاز طريق سريع موازي للطريق الوطني رقم 77، والذي يربط ميناء جن جن بجيجل مع القطب التجاري العلة.

- صيانة وإعادة تصنيف الطرق الولائية.

- صيانة وتجديد وإعادة تصنيف الطرق البلدية، على غرار الطريق البلدي رقم 540، والذي يهيكل تجمع أولاد صابر، حيث سيخضع لعمليات صيانة وتوسعة وربط، ليصبح يمتد من الطريق الوطني رقم 77 إلى غاية الطريق الوطني رقم 75 على مستوى قجال.

- صيانة وتجديد وإعادة تصنيف المسالك الريفية التي خضعت لعمليات تزفيت وإعادة تصنيفها لطرق بلدية.

وكل هذه المشاريع وأخرى سواء المنجزة منها أو التي هي في طريق التجسيد، من شأنها أن تعزز الهيكل المجالي على مستوى المجال المستقطب، وكذلك تعزيز النفوذية والربط سواء بين مراكز المجال، أو بين المجال المستقطب وباقي وحدات التهيئة على مستوى الولاية.

على مستوى المجالات العمرانية:

على اعتبار مكانة مدينة سطيف ضمن المجال المستقطب، وذلك بالنظر لحجمها ووظائفها وطموحها لتصبح ميتروبول جهوي، فإن المخطط يركز على العمليات التي سيتم التدخل بها على الكتلة العمرانية للمدينة، وذلك من أجل السيطرة على نموها والتحكم في تسيير مجالها الحضري، حيث يقترح المخطط في هذا الصدد مجموعة من العمليات شملت: التهيئة، التجديد، التكتيف، الاسترجاع والترميم، إعادة التأهيل، التثمين، التطوير، التحسين الحضري (صورة المدينة)، وأخيرا التحكم في التوسع العمراني من خلال التحكم في النمو الديموغرافي. حيث من شأن كل هذه العمليات، والتي ستتم من خلال

مخططات لشغل الأراضي، أن تحسن من البيئة الحضرية على مستوى كل التجمعات الحضرية وأساسا مدينة سطيف.

هذا، وتعد عملية إعادة تأهيل واسترجاع المركز الأوربي تحظى بالأولوية، بالنظر للقيمة التاريخية والفنية والعمرانية، وكذلك الاقتصادية، التي يتمتع بها هذا المركز، حيث سيخضع هذا المركز لمجموعة من العمليات المهمة، على غرار صيانة وإعادة هيكلة المباني التاريخية، حماية الآثار البيزنطية على مستوى المركز، تطوير حلول للمشاكل المرتبطة بوقوف السيارات... وكل هذه العمليات وأخرى، تهدف في النهاية لعصرنة هذا المركز، وبعث الروح فيه من جديد، من خلال إحياء وتنظيم النشاط التجاري العريق على مستوى هذا المركز.

كما ستخضع كل الأحياء سواء القديمة منها والتي أنجزت أثناء فترة الاحتلال الفرنسي وغداة الاستقلال، أو تلك الحديثة نسبيا، لواحدة أو أكثر من العمليات التي ذكرناها سابقا. ونفس الأمر بالنسبة لمراكز البلديات المجاورة والتجمعات الثانوية.

وفضلا عن الآثار الإيجابية التي ستظهر من خلال العمليات السابقة، سواء على وظيفية المراكز، أو على تحسن الإطار العام للحياة الحضرية، فإن هذه العمليات من شأنها كذلك، أن تحرر أوعية عقارية مهمة وخاصة على مستوى مدينة سطيف.

حيث حدد المخطط المجالات التي يمكن التدخل عليها من أجل نقل تجهيزاتها نحو مناطق أخرى، أو إعادة توطين سكانها، وذلك لاسترداد مساحات مهمة، ستوجه لإعادة الهيكلة الحضرية في إطار تعزيز مدينة سطيف كقطب إقليمي وجهوي، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن:

- **البناء غير المنظم والذي يمكن أن يحرر 89,06 هكتار موزعة كما يلي:**

- شوف لكداد 73 هكتار.
- حي سوناطراك 01 هكتار.
- حي بيلار 5 هكتار.
- فرماتو 3,56 هكتار.
- عين الطريق 6,50 هكتار.

- **تحويل التجهيزات: وهذه العملية كذلك يمكن أن تحرر 6,60 هكتار وتشمل:**

- المخازن 1,6 هكتار.

- ملعب قصاب 3,5 هكتار.
- حظيرة البلدية 1,5 هكتار.
- السجن.

وكل هذه الأحياء وخاصة التي تتوفر على السكن الفوضوي، وكذلك التجهيزات المشار إليها تشكل عبئ حقيقي على المدينة، وهو ما يجعل التدخل عليها بعمليات التحويل وإعادة الإسكان من الضرورات المستعجلة، وهو ما تم بالفعل خلال الفترة التي تلت صدور مخطط التهيئة المشترك، في انتظار استكمال باقي العمليات وخاصة إعادة توطين التجهيزات سابقة الذكر.

2/ التنمية المجالية للمراكز العمرانية:

هكذا وبعد المقاربة التي تبناها المخطط التوجيهي المشترك بين البلديات، والتي أدت إلى صياغة جملة من الإجراءات، والتي ستمس مجموعة من الجوانب وتكون محصلتها: التوازن، الانسجام، الديناميكية، والتي ستعكس على وظيفية كل المجال المستقطب، من خلال إعادة توجيه الاستثمارات، وتعزيز التضامن بين البلديات المكونة للمجال المستقطب، والتي ظهر من خلال التشخيص الأولي عدم تكافؤ الفرص بينها. لذلك فمن بين الأهداف التي يسعى المخطط لتجسيدها هو إعادة إنتاج المجال المستقطب لمدينة سطيف، تحت ضغط سلسلة القضايا المتعلقة بتوزيع الاحتياجات المستقبلية من العقار المخصص للتوسع الحضري، خاصة على مستوى القطب الحضري سطيف، وهو ما دفع نحو مسعى جديد لتنمية كل المجال المستقطب لمدينة سطيف، هذا المجال الذي سيشكل البديل الاستراتيجي على المستويين الزمني والمكاني.

لذلك تم تطوير مجموعة من البدائل من أجل توفير الاحتياجات العقارية، والتي قدرت على مستوى كل المجال المستقطب وعلى المديين المتوسط والبعيد بـ 2360 هكتار، منها 1343,68 هكتار على مستوى مدينة سطيف لوحدها، هذه البدائل ستجيب عن الانشغال المتعلق بحتمية تغطية العجز الذي ستعاني منه مدينة سطيف، بعد توسعها على المدى القصير والمتوسط ضمن الاحتياجات العقارية التي تم تحديدها على مستوى الضواحي المباشرة، وعلى مستوى التجمعات الثانوية، وكذلك ما أفرزته عملية إنتاج المدينة داخل المدينة من خلال تكثيف الأنسجة، استغلال البور الحضري...

فالمخطط التوجيهي المشترك بين البلديات 2010م طرح بديلين، حيث أن كل بديل يتيح مجموعة من الخيارات، والتي ستخضع لعملية المفاضلة، وهذه البدائل هي:

البديل الأول:

يعتمد هذا البديل على حتمية الحد من التوسع العمراني لمدينة سطيف، وذلك من خلال توجيه العجز في احتياجات المدينة والمقدرة بـ 490 هكتار نحو بلدية أولاد صابر، هاته الأخيرة التي تتمتع باحتياجات عقارية مهمة، والتي يمكن النظر لها كقطاع للتحضر المستقبلي فيما يتعلق بالسكن والمرافق الاجتماعية، والذي تصل إمكانياته العقارية حتى 612 هكتار، ما يمثل 26% من جملة الاحتياجات العقارية على مستوى كل المجال المستقطب. وهو ما يعطي انطباع قوي عن نشأة مدينة جديدة في طور التشكل، الأمر الذي يفرض مجموعة من الرهانات لتطوير هذه المدينة وفق قواعد التنظيم العمراني الحديث.

في مقابل هذا، فإن عمليات ترشيد استهلاك الاحتياجات العقارية على مستوى مدينة سطيف، سواء تلك التي حددها المخطط، أو تلك التي سيتم استرجاعها، فرضت تخصيص هذه الاحتياجات لتوطين التجهيزات ذات الطابع الإقليمي والجهوي.

في حين، سيتم تطوير المراكز الحضرية الأخرى، لتندمج ضمن الديناميات التي ستفرضها مدينة سطيف، من خلال الاحتياجات العقارية التي ستفرزها على المدى البعيد.

ويمكن إظهار توزيع الاحتياجات العقارية للمجال المستقطب حسب البديل الأول من خلال الجدول

الموالي رقم 73:

جدول رقم 73: توزيع العقار الحضري حسب البديل الأول ضمن مخطط التهيئة المشترك بين البلديات

البلدية	احتياجات العقار (هكتار)	التوزيع المجالي (هكتار)	النسبة %
سطيف	1343,68	854,47	36,2
عين أرناط	252,46	252,46	10,69
قجال	128	128	5,42
مزلق	216,8	216,8	9,18
أولاد صابر	122	611,67	25,96
أورييسيا	154	154	6,52
بني فودة	44	44	1,86
عين عباسة	98,6	98,6	4,17
مجموع المجال	2360	2360	100

المصدر: PDAU intercommunal setif 2010

حيث يظهر أن العجز الذي ستعاني منه مدينة سطيف والمتمثل في مساحات التعمير المستقبلية والمقدر بحوالي 490 هكتار ستغطيه بلدية أولاد صابر، التي ستحرر وعاء عقاري بـ 611,67 هكتار بدلا من 122 هكتار، لذلك فتطوير هذا البديل يعتمد في الأساس على ترشيد العقار على مستوى البلديات المجاورة.

البديل الثاني:

يعتمد هذا البديل على رفع الاحتياطات العقارية لبعض المراكز المجاورة، وذلك لتغطية العجز العقاري على مستوى مدينة سطيف، والمقدر بـ 489,21 هكتار، حيث أن هذا البديل يركز على خيار توزيع الاحتياجات العقارية على المراكز التي لها إمكانيات كبيرة لتقديم أوعية عقارية (جدول رقم 74).

جدول رقم 74: توزيع العقار الحضري حسب البديل الثاني ضمن مخطط التهيئة المشترك بين البلديات

البلدية	احتياجات العقار (هكتار)	التوزيع المجالي (هكتار)	النسبة %
سطيف	1343,68	1057,21	44,79
عين أرناط	252,46	252,46	10,69
قجال	128	148	6,27
مزلوق	216,8	386,94	16,44
أولاد صابر	122	218,69	9,26
أوريسيا	154	154	6,52
بني فودة	44	44	1,86
عين عباسة	98,6	98,6	4,17
مجموع المجال	2360	2360	100

المصدر: PDAU intercommunal setif 2010

وتتمثل هذه المراكز في:

- عين السفيهة: وهي الضاحية الجنوبية المباشرة لمدينة سطيف، والتي تمثل امتداد عمراني للمدينة، هذه الضاحية التي يمكن أن تستوعب الفائض الناتج عن مدينة سطيف من خلال قدرتها على تحرير وعاء عقاري بـ 176 هكتار.
- أولاد صابر يمكن توفر 96,69 هكتار لتوسع مدينة سطيف.
- المراكز شبه الحضرية الواقعة في الجزء الجنوبي من المجال المستقطب والمتمثلة في مزلوق، قجال، حيث يظهر أنها يمكن أن تحرر فائض عقاري بـ 196,69 هكتار، و 20 هكتار على

التوالي، ويكون مخصص لمدينة سطيف، أما مراكز البلديات الأخرى والتي يظهر انه لا يمكنها أن تحرر فائض عقاري على غرار: عين أرناط، اوريسيا، بني فودة، عين عباسية، فيرجع ذلك لطبيعة الأراضي الخصبة التي تشكل أقاليم هذه البلديات، خاصة في ظل التوجه العام السائد نحو حماية الأراضي الزراعية ومراعاة مبادئ التنمية المستدامة.

هذا، وقد وقع الاختيار على المراكز الجنوبية، لتحرر أوعية عقارية مخصصة لتوسع مدينة سطيف نظرا لمجموعة من العوامل لعل أهمها: مرور خط السكة الحديدية بهذه المراكز، تمثل عقد مهمة ضمن الشبكة المجالية، إضافة لعامل القرب، الانبساط.

فبلدية مزلق التي تتوفر على محطتين للسكة الحديدية، وهو ما يشكل فرصة حقيقية لتعزيز تنافسية هذا المجال البلدي، ما سيمكنه من أن يصبح قطاع مهم للتحضر المستقبلي، شرق غابة مزلق، وهو ما سيمكن مستقبلا من تحويل هذه الغابة لحديقة ومنتزه طبيعي. أما بلدية قجال، فإن هذا المركز الثانوي -قجال- يتيح إمكانيات توسع مهمة على جانب الطريق الوطني رقم 75.

غير أنه لا يمكن إغفال وجود الكثير من النقائص التي تعاني منها مراكز البلديات المجاورة (صورة رقم 48)، في ظل تأخرها التنموي، خاصة وأنها لا تتوفر سوى على بعض التجهيزات القاعدية، كما ظهر من خلال دراسة تراتب المراكز حسب مستويات التجهيز¹، وهو ما يستوجب لنجاح هذا الخيار، تحويل هذه المراكز إلى أقطاب جذب واستقطاب، من خلال تطوير مخططات لشغل الأراضي، لتهيئة هذه المراكز، حتى تكون قادرة على لعب دور مكمل ضمن كل المجال المستقطب.

¹ يمكن الاطلاع على درجة تجهيز هذه المراكز من خلال الرجوع إلى الفصل الرابع ص: 248-253، أو الرجوع للملحق



صورة رقم 48: ضعف التهيئة الحضرية على مستوى مركز مزلق (الباحث 2016)

وليس هذا فحسب، بل على مراكز البلديات المجاورة تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية، حتى تكون قادرة على لعب الدور المنوط بها مستقبلا ضمن الهيكل الإقليمي للمجال المستقطب لمدينة سطيف، وذلك من خلال تعزيز قدرات الجاذبية والتنافسية لجلب الاستثمارات على مستوى هذه البلديات.

وهكذا، ولنجاح هذا البديل الثاني يجب أن يرتكز على:

- المحافظة على الأوعية العقارية التي ستحررها كل من عين أرناط، أوريسيا، بني فودة، عين عباس.

- توزيع العجز العقاري لمدينة سطيف والمقدر بـ 489 هكتار على النحو التالي:

- 202,74 هكتار على مستوى مدينة سطيف، حيث أن مدينة سطيف ستكون قادرة على تحرير وعاء عقاري حسب البديل الثاني بـ 1057,21 هكتار، بدل وعاء بـ 854,47 هكتار حسب البديل الأول وهو ما يشكل فارق بـ 202,74 هكتار ستحررها المدينة.
- 196,69 هكتار على مستوى بلدية مزلق.
- 20 هكتار على مستوى بلدية قجال.
- 96,69 هكتار على مستوى بلدية أولاد صابر.

وهكذا، وفي نهاية هذا الفصل، يمكن أن نشير إلى أهم التوجيهات العامة، والتي يمكن أن تسلط الضوء أكثر على التوجه الإيجابي الذي أصبح سائدا على مستوى سلطات الدولة الجزائرية، سواء المركزية أو المحلية، من خلال مختلف توجيهات المخططات المحلية للتهيئة، والتي جسدت النظرة

- الإستراتيجية للمخططات الوطنية، حيث وعلى مستوى المجال المستقطب لمدينة سطيف، فقد أوردت المخططات المحلية -PDAU intercommunal Sétif 2010 , PAW Sétif 2012 - مجموعة من التوجيهات العامة المتعلقة بالمجال المستقطب لمدينة سطيف، يمكن تلخيصها في:
- تنمية الزراعة ذات الجودة والفعالية في إطار التنمية المستدامة وبالموازاة مع ذلك ضرورة تعزيز التحكم في النمو العمراني للحفاظ على البيئة والمحيط.
 - تعزيز خدمات القطاع الثالث من المستوى العالي على كامل بلديات المجال المستقطب لمدينة سطيف.
 - إعادة التأهيل والتجديد الحضريين وخاصة بالنسبة لمدينة سطيف، وهي العمليات التي طبعت المدينة مع مطلع الألفية بشكل ملحوظ ومتصاعد، وهو ما من شأنه تحسين جودة المحيطات العمرانية.
 - تنويع وتأهيل النشاطات الاقتصادية.
 - بعث وتطوير التكامل بين التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، وهو التوجه العام للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
 - تعزيز وتحسين خدمات التجارة، النقل، والحراك، ضمن المجالات الضاحوية وشبه الحضرية.
 - الدفع نحو التوازن والتماسك ضمن المجال الحضري سطيف.

خاتمة الفصل:

المجال المستقطب لمدينة سطيف ببلدياته الـ 08 والتي تشكلت في إطار التنظيم الإداري الإقليمي لسنوات 1963م، 1974م، 1984م، وبمساحة 1256,08 كم² ويعدد سكان بلغ 445722 نسمة سنة 2008م يشكل إقليم وظيفي، متجانس، وبتراكمات تاريخية، على اعتبار أن مراكز بلدياته تشكلت من قبل شركة جنيف السويسرية في النصف الثاني من القرن الـ19م.

كما ظهر أن وضع مشروع مدروس للتنمية لكل المجال المستقطب، من خلال مخطط التهيئة المشترك بين البلديات PDAU intercommunal Sétif 2010، بإمكانه تحفيز آثار اقتصادية إيجابية مهمة على كل المجال المستقطب لمدينة سطيف، وذلك عبر تحويل الفائض السكاني نحو مواقع جديدة للإسكان وإعادة توطين المؤسسات الاجتماعية، من خلال التخصيصات العقارية للتجهيزات الضرورية للبلديات وخاصة الاقتصادية منها ضمن كل المجال المستقطب، وهو ما من شأنه إجراء تعديلات وتوازنات مجالية مناسبة، وكذلك من خلال ضمان أفضل حبكة إقليمية بعيدا عن التحيز الحضري والإقليمي والجهوية -في نطاقها المحلي-، والتي سيتم تجاوزها بضمان وظيفية المجال المستقطب.

هذا التوسع المندمج، سيرتكز أساسا على خصوصيات وإمكانيات كل بلدية، حيث في هذا الإطار نجد أن المنطقة الشمالية من المجال المستقطب -عين عباس، أوريسيا، بني فودة- ستمنح لها أفضلية التنمية الزراعية والسياحية، أما المنطقة الوسطى من المجال المستقطب -سطيف، عين أرناط، اولاد صابر- فسيتم هيكلتها لاحتضان مشاريع التنمية الحضرية والصناعية، في حين ستكون المنطقة الجنوبية من المجال المستقطب -مزلق، قجال- تحظى بأولوية تطورها لتشكيل منطقة عبور وتبادل تجاري، ومجال لتطوير الصناعات الغذائية.

هذا ونشير إلى أن مركز عين أرناط سيبقى يمثل قطب ارتكاز مهم ضمن المجال المستقطب لمدينة سطيف، إضافة إلى أن بلدية أولاد صابر ستشكل بأراضيها الصالحة للتعمير إحتياجات عقارية مهمة لإنجاز مختلف البرامج السكنية، وهو الأمر الذي يأخذ مسار التجسيد حاليا.

وبهذا تم إنشاء أقالمة جديدة وفقا للتحديات والرهانات المستقبلية وضمن نهج للحكامة الإقليمية، في إطار مشروع إجمالي من شأنه توحيد الموارد، الطاقات، الجهود، التبادلات، وأهم من ذلك كله التكامل والتآزر ما بين البلديات.

وهكذا، يتضح من كل ما سبق أن مدينة سطيف امتلكت القدرة على الفعل الحثي وتحريك التنمية، من خلال قدرتها على تحفيز مجموعة من الديناميات المحلية والإقليمية، عبر بنيتها السوسيو اقتصادية التي ضمنت إشعاعها محليا وجهويا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن تحديد المجال المستقطب لمدينة سطيف، فرض تتبع نشأة ظاهرة الاستقطاب الحضري للمدينة، وهو ما تطلب دراسة موضوعية من الناحية المنهجية للبعد التاريخي والجغرافي العام الذي تنتمي إليه مدينة سطيف، حيث، ومن خلال استعراض العناصر الطبيعية الأساسية اتضح أن الإقليم الولائي يتمتع بمؤهلات وعوامل ايجابية تساعد على الاستقطاب والنشاط البشري، وتقابلها عوائق تحد من ذلك.

كما ظهر، وفي واقع الأمر، أنه لا يوجد عامل واحد فقط، مهما كانت أهميته، يمكن أن يكون السبب الوحيد في نمو وتطور مدينة سطيف لتشكل قطب حضري مستقطب، حيث توافرت مجموعة من القوى والمؤثرات المسؤولة عن تقوية وحفز النمو في المدينة، وعملية النمو هذه، إنما هي عملية ديناميكية اعتمدت على توافر عوامل أولية أساسية تمثلت في الموقع الجيد، والموارد الطبيعية (مساحات زراعية خصبة، مياه سطحية)، بالإضافة لاختيار المدينة كمركز سياسي وإداري وكموقع عسكري وقاعدة دفاعية منذ الفترة الرومانية، ثم إعادة بعثها خلال فترة الاحتلال الفرنسي، العوامل السابقة عملت على تركيز الاستثمارات الحكومية في البنية القاعدية والخدمات ضمن مدينة سطيف، وهو ما ساعد على تعزيز مكانة المدينة في التجارة الإقليمية، خاصة وأنها شكلت ملتقى طرق رئيسية مهمة.

كل عامل من العوامل السابقة، عمل على تعزيز وتقوية الآخر، ما سمح بالحصول على مميزات خاصة اكتسبتها مدينة سطيف، زادت من قدرتها على أداء وظائف متنوعة، الأمر الذي عمل على استقطاب الهجرة السكانية، وخلق فرص أكثر للاستثمار في أنشطة الخدمات والإنتاج.

وهكذا، اتضح أن عملية نمو مدينة سطيف شكلت سيرورة وفي نفس الوقت صيرورة، استدعى حدوثهما وجود تفاعل وتكامل بين العوامل المختلفة المؤثرة في ذلك، وهو ما عمل على استمرار وتواصل المدينة، حيث يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من العوامل التي عملت على تكون القطب الحضري لمدينة سطيف: عوامل أولية والتي تمثلت في الموقع الهام وتنوع الموارد الطبيعية، عوامل مكملة لاستمرار النمو من خلال استقطاب المدينة لمشاريع البنية التحتية وتركز الأنشطة والخدمات بها، وأخيرا، عوامل تتعلق بالدور الإقليمي من خلال الرتبة الإدارية للمدينة، والتخصص الوظيفي، وقدرة المدينة على تحريك عملية النمو ضمن إقليمها.

وهكذا، مدينة سطيف وفي ظل نموها وتطورها السريع وتحولها لقطب حضري إقليمي من خلال عوامل التأثير السابقة، لم تكف باستقطاب الهجرة السكانية إليها، بل عملت على زيادة قدرتها في

استيعاب أعداد أكبر من المهاجرين، ضمن محيطها العمراني ومجالها الحضري. حيث اتضح أن نمو التجمعات الضاحوية كان بوتيرة كبيرة فاقت وتيرة نمو المدينة نفسها ونفس الأمر بالنسبة للبلديات المجاورة تماما لبلدية سطيف.

لذلك، وفي إطار إعادة الهيكلة الحضرية، ومن أجل تعزيز فرص المدينة في النمو، تم ضم كل التجمعات الثانوية الواقعة ضمن المحيط المباشر لمدينة سطيف، لتصبح أحياء من المدينة، رغم افتقارها للخصائص والسمات الحضرية، وانتشار السكن غير المنظم بها.

هذه الوضعية قادت لتعميق التفكير من أجل البحث عن حلول للنمو السريع للمدينة، في ظل عدم توفر العقار لتوسعات تستوعب النمو الحالي، فضلا عن النمو المستقبلي، خاصة في ظل وجود الكتلة السكانية المعتبرة على مستوى إقليم الولاية، والتي تؤطرها المدينة المركز سطيف، وهو ما أظهر الحاجة إلى ضرورة إحداث نقلة في مضامين وأهداف وتوجيهات مختلف مخططات التهيئة العمرانية، لتطوير نظام المركزية على مستوى مدينة سطيف، وتبني إستراتيجية شاملة للتهيئة والتعمير، وذلك، على مستوى الظهير الأول لمدينة سطيف من أجل إعادة توجيه نمو المدينة، وعلى مستوى إقليم ولاية سطيف ككل من خلال تطوير مراكز أخرى بحيث مجالات نفوذها تعمل على الحد من الهجرة السكانية نحو قطب مدينة سطيف.

لهذا، تعزز الاتجاه نحو صياغة برنامج تهيئة شامل وفق مقاربتين ووتيرتين، مختلفتين على المستوى المجالي، ومتراپبتين على المستوى الوظيف، الأولى، تتعلق بتهيئة قطب مدينة سطيف ضمن حدودها الإدارية، من خلال سلسلة من التدخلات المضبوطة بقواعد التنظيم العمراني المؤدية إلى عمران نوعي، وتنمية الخدمات، وتحسين نوعية الحياة، والثانية، تتضمن تهيئة قطب مدينة سطيف وفق نظرة إقليمية ضمن منطقة نفوذها ومجال إشعاعها، كقطب استقطاب إقليمي وجهوي. إن هذا التوجه من شأنه التحكم في النمو السكاني والعمراني لمدينة سطيف، والذي جزء كبير منه يرجع لعامل الهجرة السكانية، فضلا عن النمو الطبيعي لسكان المدينة.

ورغم أن وتيرة النمو السكاني على مستوى الولاية في تراجع مستمر حيث انخفض معدل النمو من 3,81% خلال الفترة 1977-1987م إلى 1,31% خلال الفترة 1998-2008م إلا أن التباين في النمو إقليمي -المناطق المتجانسة طبيعيا- ومحليا -على مستوى البلديات- إضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتكون ظاهرة الاستقطاب أدى إلى تباينات عميقة في التوزيع الجغرافي للسكان.

فمنطقة السهول العليا تشهد ضغط سكاني واضح حول محور الطريق الوطني رقم 05، تليها بدرجة أقل منطقة السهول السهبية خاصة حول محور الطريق الوطني رقم 28، بينما تشهد المناطق الأخرى بدرجات مختلفة حالة من النمو البطيء، وأحيانا حالة إفراغ سكاني خاصة بالنسبة للمنطقة الشمالية الجبلية.

يعبر هذا التوزيع السكاني المختل ضمن المجال الولائي أساسا، عن الضغوطات الطبيعية والاجتماعية، وعن قدرات السكان للتحرك منها من خلال خلق مجالات جديدة تتفق مع تطلعاتهم، وهذا ما أدى إلى تفاوت حاد في الكثافة والتعمير، إذا يزداد التناقض في التوزيع بين السهول العليا والسهول السهبية من جهة، وبين المناطق الجبلية وأقدام الجبال من جهة أخرى، كما يظهر التفاوت محليا بين البلديات ذات المراكز الحضرية المهمة وبين البلديات الريفية وشبه الحضرية.

كما ظهر من خلال تحليل المعطيات الديموغرافية أن توزيع السكان في ولاية سطيف تحكمت فيه عوامل أساسية هي: العامل الطبيعي من خلال وجود مناطق سهلية جاذبة ومناطق جبلية طاردة للسكان، والعامل الاقتصادي من خلال توطن المشاريع التنموية، والعوامل الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالنمو السكاني وحركات الهجرة الداخلية للسكان نحو مراكز الجذب خاصة مدن: سطيف، العلمة، عين ولمان، التي مثلت مراكز استقطاب منذ الاستقلال، إضافة إلى عين أرناط، أولاد صابر، مزلق، الأوريسيا، قجال، بئر العرش، صالح باي، أولاد عدوان، والتي تقع ضمن المجالات الخلفية للمدن الهامة، وخاصة مدينة سطيف التي اتضح جليا أن أهم مظهر لقوتها هو قدرتها على هيكلية المجال بتشكيلها لمنطقة جذب تكونت من البلديات المجاورة لبلدية سطيف.

حركة الهجرة، التي ساهمت فيها عوامل متداخلة متعلقة بالتنمية والظروف الاجتماعية والأمنية، أدت إلى ارتفاع مستمر للسكان المتجمعين على حساب سكان مناطق السكن المبعثر الذين مثلوا نسبة 23,85% سنة 2017م. كما أدى هذا لانتشار واسع للظاهرة الحضرية على مستوى الولاية حيث بلغ مجموع السكان الحضر على مستوى ولاية سطيف 1118789 نسمة سنة 2017م ما يمثل نسبة 59,94%.

لقد اتضح أن مدينة سطيف ونظامها الحضري، عملا على تحويل الظاهرة الحضرية باتجاه المراكز الريفية القريبة من المدن، وهو ما برز جليا في مراكز البلديات المجاورة لبلدية سطيف، والتي شكلت نطاق جذب سكاني للهجرة الداخلية على مستوى الولاية، وكذلك الهجرة الوافدة من خارج الولاية، زيادة على

كونها منطقة التراجع السكاني لمدينة سطيف، وهو ما جعل هذه المراكز، وأخرى على مستوى إقليم الولاية، ترتقي من مراكز ريفية وشبه ريفية إلى مراكز حضرية مصنفة ضمن مختلف الطبقات الحضرية.

غير أن تحليل خصائص التنظيم للشبكة العمرانية والحضرية بولاية سطيف، أظهر أنه لا وجود لشبكة حضرية منظمة، متسلسلة ومتراصة، فوجود مثل هذه الشبكة يقتضي وجود تكامل بين المدن، من خلال العلاقات المترتبة التي تربط بينها بشكل يجعل المراكز المحلية الصغيرة ترتبط في البداية بالمراكز الموالية في الترتيب ثم المراكز الأعلى...

حيث اتضح أن أغلب التجمعات العمرانية في إقليم الولاية، ترتبط في أغلب الحالات مع مدينة سطيف بالدرجة الأولى وبشكل كبير، ثم مع مدينة العلمة بدرجة ثانية، أكثر من ارتباطها بالمدن الإقليمية الأخرى على غرار عين ولمان، عين الكبيرة، بوقاعة، مما ساهم في تحجيم دور هاته الأخيرة كأقطاب للتوازن وتنظيم المجال الولائي. وهذا راجع إلى أن سياسة التنظيم المجالي لتجمعات الشبكة العمرانية على مستوى ولاية سطيف، لم تأخذ بعين الاعتبار -على الأقل في وقت سابق- عملية تنظيم الشبكة العمرانية كهدف ووسيلة في نفس الوقت لتحقيق غاياتها.

حيث بقيت تجمعات الشبكة العمرانية في ولاية سطيف تخضع بشكل كبير لمدينة سطيف، في ظل غياب دور أساسي وفاعل للمدن المتوسطة والصغيرة، والتي كان الضعف في مستوى التجهيزات بها، وعدم توفرها على قاعدة اقتصادية متينة، انعكاس سلبي على مكانتها، فالمنظومة الحضرية على مستوى الولاية، اتضح أنها لا تزال تشكو من عديد النقائص التي تقف عائق في وجه اكتمالها.

كما ظهر أيضا، أن بعض المدن الصغيرة والمتوسطة تشهد تباطؤ وأحيانا تراجع في تراتبها الحجمي أو من حيث التجهيز، وبالتالي التراجع عن دورها لصالح مدن أخرى قريبة من مدينة سطيف، على غرار عين أرناث التي ما فتئت تستحوذ على عديد المنشآت الاقتصادية والخدماتية...

هذه الوضعية من شأنها أن تخلق مجال جذب واستقطاب مترابط وديناميكي تقوده مدينة سطيف والمراكز القريبة المحيطة بها، وهو ما يحتم التدخل لإعادة تنظيم أدوار المدن والمراكز على مستوى إقليم الولاية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة والتقليل من حدة الاستقطاب الحاد، الذي يعبر دائما عن اختلال في العلاقات الوظيفية بين المراكز والمدن.

حيث ظهر من دراسة اتجاهات ومراكز الاستقطاب أن مختلف السياسات السابقة، وحتميات النموذج التنموي بعد الاستقلال، قد أنتجت تركزا للأشطة الاقتصادية على محور الطريق الوطني رقم

05، وبالخصوص في عاصمة الولاية مدينة سطيف، وبدرجة أقل وفي مرحلة لاحقة في مدينة العلمة، فالوزن الذي تمتعت به مدينة سطيف لدى سلطات الدولة، والذي تجسد مجاليا، دعم سيطرتها على بقية المجال الولائي، وقلص حظوظ المدن الإقليمية الأخرى على مستوى الولاية، ما أدى لإلغاء أقملة المجال الولائي، وأصبحت كل المراكز والمدن التي تشكل النظام الحضري لإقليم الولاية، تدخل في كثير من الحالات ضمن تأثير ونفوذ مدينة سطيف.

وليس هذا فحسب، بل لقد ظهر جليا أن مدينة سطيف قد حولت كل مجال البلديات المحيطة بها إلى مجال جذب واستقطاب لكل إقليم الولاية وأصبح بمثابة النواة الديناميكية لإقليم الولاية، ما انتهج ظاهرة القفز وعدم احترام التراتب الحضري، خاصة في ظل الاختلافات في مستوى التجهيز بين المدن.

لكن، رغم قوة الاستقطاب لمدينة سطيف، والذي يحمل طابع الحدة في كثير من الأحيان، بدأت تظهر بوادر تشكل مجالات استقطاب محلي حول مدن ومراكز إقليمية، كانت أكثر وضوحا وقوة بالنسبة لمدينة العلمة، وبدرجة أقل بالنسبة لمدينة عين ولمان، وضعيفة بالنسبة لمدن عين الكبيرة وبوقاعة.

لذلك ظهرت أهمية دراسة مناطق نفوذ المدن من خلال الخدمات والوظائف التي تقدمها، والتي عكست اختلافا في درجة التأثير والاستقطاب بين القطب الحضري لمدينة سطيف، وبقية المدن الإقليمية الأخرى -على الرغم من تنامي الدور الإقليمي لمدينة العلمة-، وقوة الاستقطاب هاته التي تمتعت بها مدينة سطيف، ظهر أنها ترتبط بقدوم وجودها التاريخي وأهميتها الاقتصادية، إضافة لإستراتيجية الدولة التي عملت على تحقيق التركيز الصناعي والخدماتي بها.

غير أنه، وعلى عكس مدينة سطيف التي أبدى منتخبوها ارتياحهم من قوة نمو المدينة، وأنه لا يوجد أي عائق يحد من إشعاع وقوة نفوذ المدينة، فإن باقي مدن الولاية، تعاني من عوائق كثيرة عملت على الحد من قوة تأثيرها في مجالها، ولعل أبرز هذه العوائق هو نقص التجهيزات وقلة مصادر التمويل فضلا عن تأثير ومنافسة مدينة سطيف.

ورغم ما يبدو للوهلة الأولى، من أن مدينة سطيف قد استأثرت بكل إمكانيات المجال السطايفي، وعطلت الانطلاقة التنموية بمدنه، إلا أن أغلب المنتخبين لم يحبذوا فكرة كسر قطبية المدينة، والحد من نموها، وهذا ما يدل على أن المدينة -عكس ما هو ظاهر- قد خلقت ديناميات إقليمية تنموية على مستوى كل الولاية.

يظهر إذن، إمكانية القول أن مدينة سطيف حقيقة قد عززت التنمية على مستوى بلديات الولاية دون أن نؤكد ذلك، وذلك بالنظر لحجم الميزانية السنوية التي تستقطبها، وكونها موطن لعديد التجهيزات ذات البعد الوطني، وهذا ما جعل العوائد ترجع بالإيجاب على المستوى التنموي العام لبلديات ولاية سطيف، خاصة في ظل تشبع المدينة وتحول عديد الاستثمارات الخاصة نحو بلديات إقليم الولاية، لاسيما تلك القريبة من مدينة سطيف، أو حتى تلك القريبة من المدن الإقليمية -العلمة، عين ولمان -

هذا، وقد أظهر التحقيق الميداني، أن أفضل فرص التنمية المتوازنة لإقليم ولاية سطيف، تنطوي على تنمية أقطاب حضرية، ودعم المدن والمراكز الصغيرة، مع خلق مجالات استقطاب محلية متكامل فيما بينها ضمن المجال الأكبر الخاضع لنفوذ مدينة سطيف.

في هذا الصدد -فضلا عن القطب الحضري سطيف- برزت ومن خلال التحقيقات الميدانية أربعة أقطاب مهمة من شأنها أن تعيد التوازن للهيكल الحضري والإقليمي على مستوى إقليم الولاية وهي: مدينة العلمة ذات الإمكانيات الكبيرة للنمو والقدرة المتعاضمة على استقطاب منطقة واسعة من الولاية، تليها مدينة عين ولمان -بالتعاون مع مدينة عين أزال- التي مازالت لم ترتق بعد إلى مكانة العلمة، أو على الأقل أن تقوم بالدور المنوط بها، إضافة إلى مدينتي عين الكبيرة وبوقاعة شمال الولاية، لكن، هاتان المدينتان مازلتا غير قادرتين على استقطاب مجاليهما، لهذا يظهر تدخل الدولة أمر حتمي لإعادة التوازن وتحقيق مبدأ الإنصاف الإقليمي.

وهكذا وعلى مستوى إقليم الولاية، توفرت الفرصة السانحة لخلق 05 مجالات محلية مستقطبة حول الأقطاب السابقة، لكن، على أن يتم اعتبارها وحدات للتهيئة، خاصة وأنها تبدي كل منها خصائص متنوعة، وفي نفس الوقت إشكاليات وتحديات مشتركة، ما يسمح بخلق إمكانية التآزر بين هذه الوحدات، وخلق ديناميات جديدة على مستوى كل إقليم الولاية.

لذلك فحتمية تطوير مناطق للتهيئة مستقطبة حول المدن الإقليمية السابقة، تبدو فكرة ملحة لخلق نوع من التراتب والتقليل من تحركات السكان، من خلال بناء قاعدة إقليمية تقوم على معيار الاستقطاب بواسطة المدن لإعادة تنظيم الشبكة الحضرية على المستوى الإقليمي، لتصبح شبكة مهيكلة ومتسلسلة.

في هذا الإطار، اتضح أن المجال المستقطب لمدينة سطيف مكون من 08 بلديات، وهي بلدية سطيف وكل البلديات المجاورة لها والتي لها حدود إدارية معها، إضافة إلى بلدية عين عابسة، ويشغل هذا

المجال مساحة بـ 1256,08 كم² ووصل عدد سكانه إلى 445722 نسمة سنة 2008م، كما ظهر أن هذا المجال يشكل إقليم وظيفي، متجانس، وبتراكمات تاريخية.

الخصائص السابقة جعلت من المجال المستقطب لمدينة سطيف موضوع مشروع إجمالي من شأنه توحيد الموارد والطاقت والتبادلات، وأهم من ذلك كله التكامل ما بين البلديات، من خلال التوجه نحو إنشاء أقالمة جديدة وفقا للتحديات والرهانات المستقبلية، وهو ما تجسد فعلا في مخطط التهيئة المشترك ما بين البلديات الثمانية المشكلة للمجال المستقطب لمدينة سطيف سنة 2010م.

لقد ظهر أن هذه الأداة -مخطط التهيئة المشترك بين البلديات PDAU intercommunal Sétif 2010-، بإمكانها تحفيز آثار اقتصادية إيجابية مهمة على كل المجال المستقطب لمدينة سطيف، وذلك عبر تحويل الفائض السكاني نحو مواقع جديدة للإسكان وإعادة توطين المؤسسات الاجتماعية، من خلال التخصيصات العقارية للتجهيزات الضرورية للبلديات وخاصة الاقتصادية منها ضمن كل المجال المستقطب، وهو ما من شأنه إجراء تعديلات وتوازنات مجالية مناسبة، وكذلك من خلال ضمان أفضل حبكة إقليمية بعيدا عن التحيز الحضري والإقليمي والجهوية -في نطاقها المحلي-، والتي سيتم تجاوزها بضمان وظيفية المجال المستقطب.

وهكذا، فإن أهم ما يلفت الانتباه هو عنصر التشارك والتآزر والمساهمة بين كل بلديات في اقتصاد كل الإقليم المستقطب حول مدينة سطيف، وهو ما يهدف إليه المخطط عبر خلق فرص اقتصادية جديدة من خلال إعادة توزيع الأدوار والوظائف حسب طبيعة وخصائص النشاطات في كل بلدية.

لقد اتضح جليا، وعلى اعتبار أن مخطط PDAU intercommunal Sétif 2010 اعتمد على تشخيص الوضعية الخاصة بكل بلدية على حدى من أجل صياغة نظرة مستقبلية لكل المجال المستقطب، أن هذا المخطط يدفع بقوة نحو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والحكامة الإقليمية، وذلك من خلال ما نص عليه من ضرورة الاستعمال الاقتصادي والمتوازن للمجال -التحكم، الانسجام، التنظيم المنطقي، التوازن-، ومتابعة الجهود في مجال تمكين مدينة سطيف من تجهيزات البنية الفوقية superstructure في مقابل إعادة توجيه التجهيزات والخدمات وخاصة الجوارية منها نحو كل البلديات المكونة للمجال المستقطب، هذا فضلا عن تشجيع عمليات إعادة الإسكان وتحويل الفائض الديموغرافي.

وبهذا تم إنشاء أقلمة جديدة وفقا للتحديات والرهانات المستقبلية وضمن نهج للحكامة الإقليمية، في إطار مشروع إجمالي من شأنه توحيد الموارد، الطاقات، الجهود، التبادلات، وأهم من ذلك كله التكامل والتآزر ما بين البلديات.

وهكذا، يتضح من كل ما سبق أن مدينة سطيف امتلكت القدرة على الفعل الحثي وتحريك التنمية، من خلال قدرتها على تحفيز مجموعة من الديناميات المحلية والإقليمية، عبر بنيتها السوسيو اقتصادية التي ضمنت إشعاعها محليا وجهويا.

إن كل هذه الديناميات والتحولت، سواء المجالية منها أو حتى على مستوى التخطيط التنموي، ومن خلال نموذج مدينة سطيف، تظهر أهمية تنظيم المجال وتنميته وفق آلية الاستقطاب، سواء على مستوى إقليم ولاية سطيف، أو على مستوى الإقليم الوطني -وهو التوجه السائد الآن-، لكن، يحتاج هذا إلى إقناع سكان المراكز الحضرية الصغيرة وسكان الأرياف بأهمية هذا النموذج، في ظل الصراعات التي تنشأ حول تركيز العمليات التنموية في مراكز معينة دون أخرى، وهي الحالة التي تم معاينتها في عديد البلديات ذات السكن المبعثر، ما انعكس سلبا على الوضع التنموي بها.

إن هذا الأمر يدفع نحو حتمية تطوير المشروع الإقليمي، وفق آليات جديدة قائمة على أسس المواطنة، والتجذر الترابي، وتكافؤ الفرص، والإنصاف الإقليمي، وهو ما شأنه تحفيز عملية التفكير الدائم لإيجاد الأطر الملائمة لنجاح كل عملية تنموية.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور سكان بلديات ولاية سطيف ومعدلات النمو من سنة 1977م إلى 2008م

Commune	السكان				معدل النمو		
	Pop 1977	Pop 1987	Pop 1998	Pop2008	77/87%	87/98%	98/2008%
Sétif	135700	186642	239195	288461	3,21	2,23	1,9
Ain El Kebira	8200	20393	32113	36295	9,46	4,12	1,3
Béni Aziz	6800	12622	17913	19383	6,33	3,16	0,8
Ouled Si Ahmed	7400	8190	9456	10238	1,01	1,29	0,8
Boutaleb	6000	9286	8328	9456	4,43	-0,96	1,3
Ain Roua	8300	10334	11454	11499	2,20	0,92	0,0
Draa Kabila	8700	12163	15748	14977	3,38	2,32	-0,5
Bir El Arch	10400	15634	21004	24995	4,13	2,66	1,8
Béni Chebana	8800	12555	15534	13174	3,59	1,91	-1,7
Ouled Tebben	7400	9192	9482	10385	2,17	0,28	0,9
Hamma	7100	10374	12353	13223	3,83	1,56	0,7
Mâaouia	7400	8261	8976	7005	1,10	0,74	-2,5
Ain Lagradj	9700	13574	17100	14668	3,39	2,07	-1,6
Ain Abessa	8200	12114	15058	16770	3,95	1,95	1,1
Dehamcha	6400	7680	9709	9141	1,83	2,11	-0,6
Babors	14600	18530	18445	15762	2,39	-0,04	-1,6
Guidjel	11500	19438	27891	33685	5,35	3,26	1,9
Ain Lahdjar	15700	22728	29871	34338	3,74	2,46	1,4
Bousselam	8900	13528	16302	16095	4,24	1,67	-0,1
El Eulma	46800	79475	120068	155038	5,39	3,74	2,6
Djemila	17200	22065	25765	24145	2,50	1,39	-0,7
Béni Ourtilène	8200	10394	11969	10591	2,38	1,26	-1,2
Rasfa	10300	14266	14025	16075	3,28	-0,15	1,4
OuledAddouane	2800	5696	7998	9613	7,30	3,06	1,9
Belâa	9700	11851	14593	14666	2,01	1,87	0,1
Ain Arnat	10600	17710	30129	43551	5,22	4,84	3,8
Amoucha	9800	14224	19714	22767	3,77	2,94	1,5
Ain Oulmène	20900	38251	59855	73831	6,18	4,06	2,2
Beidha Bordj	14900	22543	31250	35276	4,19	2,95	1,2
Bouandas	6300	10655	15598	16966	5,35	3,45	0,9
Bazer Sakhra	12700	18995	25586	27996	4,07	2,68	0,9
Hamma Sokhna	5900	8353	11841	13439	3,51	3,15	1,6
Mezloug	6500	9075	13373	16976	3,37	3,51	2,5
Bir Haddada	8900	13315	18233	20860	4,08	2,83	1,4
Serdj El Ghoul	8100	12392	11044	9311	4,31	-1,02	-1,7
Harbil	6600	8148	3650	3675	2,11	-6,89	0,1
El Ouricia	6500	9821	14507	18087	4,18	3,53	2,3
Tizi N'bechar	8300	13313	18719	21086	4,80	3,08	1,2
Salah Bey	10200	15089	21855	27175	3,96	3,35	2,2
Ain Azel	17900	27813	41073	48487	4,47	3,53	1,7
Guenzet	4800	6282	4571	3541	2,71	-2,79	-2,6
Tala Ifacène	8300	11675	17355	20337	3,44	3,59	1,5
Bougâa	13900	21310	28431	30987	4,33	2,60	0,9
Béni Fouda	9500	13036	16876	17667	3,19	2,32	0,5
Tachouda	7200	7537	7735	7578	0,45	0,23	-0,2
Béni Mouhli	4700	6876	8678	8521	3,85	2,09	-0,2
Ouled Saber	5100	7096	10035	12510	3,33	3,13	2,3
Guellet	8400	13842	19655	21385	5,08	3,17	0,7

تابع للملحق رقم 01: تطور سكان بلديات ولاية سطيف ومعدلات النمو من سنة 1977م إلى 2008م

Commune	السكان				النمو		
	Pop 77	Pop 87	Pop 98	Pop08	77/87	87/98	98/08
Ain Sebt	9100	11870	14290	14798	2,67	1,66	0,4
Ham Guergour	6900	11555	14295	15853	5,25	1,91	1,1
AitNoual Mzada	4700	5762	6562	5630	2,04	1,16	-1,5
Ksar El Abtal	10200	15850	20667	23833	4,47	2,39	1,5
Béni Oucine	6100	8719	10210	11220	3,61	1,41	1,0
Ait Tizi	5400	6330	7859	6983	1,59	1,94	-1,2
Maoklane	8600	11622	15201	15715	3,03	2,42	0,3
Guelta Zerga	8600	10531	14110	15472	2,03	2,63	0,9
Oued El Bared	4300	5087	3013	2333	1,68	-4,55	-2,6
Taya	5100	6891	9346	10302	3,03	2,75	1,0
El Ouldja	5300	6973	8921	8592	2,76	2,21	-0,4
Tella	4100	5168	6826	7562	2,32	2,50	1,0
Total Wilaya	686600	1000694	1311413	1489980	3,81	2,43	1,3

المصدر: ONS

الملحق رقم 02: الكثافة السكانية في بلديات ولاية سطيف من سنة 1977م إلى 2008.

Commune	Sup	1977	Densit	1987	Densit	1998	Densit	2008	Densit
		Pop total		Pop total		Pop total		Pop total	
Sétif	127,30	135700	1065,9 9	186642	1466,16	239195	1878,99	287574	2265,9 9
Ain El Kebira	64,05	8200	128,02	20393	318,39	32113	501,37	36253	566,67
Béni Aziz	56,50	6800	120,35	12622	223,40	17913	317,04	19386	343,06
Ouled Si Ahmed	102,85	7400	71,95	8190	79,63	9456	91,94	10190	99,54
Boutaleb	140,04	6000	42,84	9286	66,31	8328	59,47	9324	67,52
Ain Roua	114,70	8300	72,36	10334	90,10	11454	99,86	11518	100,25
Draa Kabila	60,50	8700	143,80	12163	201,04	15748	260,30	14892	247,55
Bir El Arch	139,81	10400	74,39	15634	111,82	21004	150,23	25094	178,78
Béni Chebana	73,50	8800	119,73	12555	170,82	15534	211,35	12976	179,24
Ouled Tebben	177,80	7400	41,62	9192	51,70	9482	53,33	10432	58,41
Hamma	99,12	7100	71,63	10374	104,66	12353	124,63	13007	133,40
Mâaouia	84,03	7400	88,06	8261	98,31	8976	106,82	7069	83,36
Ain Lagradj	56,23	9700	172,51	13574	241,40	17100	304,11	14599	260,86
Ain Abessa	162,70	8200	50,40	12114	74,46	15058	92,55	16581	103,07
Dehamcha	104,30	6400	61,36	7680	73,63	9709	93,09	9171	87,64
Babors	142,05	14600	102,78	18530	130,45	18445	129,85	15698	110,96
Guidjel	231,43	11500	49,69	19438	83,99	27891	120,52	33503	145,55
Ain Lahdjar	224,64	15700	69,89	22728	101,18	29871	132,97	34445	152,86
Bousselam	61,10	8900	145,66	13528	221,41	16302	266,81	15778	263,42
El Eulma	74,20	46800	630,73	79475	1071,09	120068	1618,17	151349	2089,4 6
Djemila	151,64	17200	113,43	22065	145,51	25765	169,91	24153	159,23
Béni Ourtilène	72,38	8200	113,29	10394	143,60	11969	165,36	10594	146,32
Rasfa	184,88	10300	55,71	14266	77,16	14025	75,86	16041	86,95
Ouled Addouane	27,57	2800	101,56	5696	206,60	7998	290,10	9512	348,68
Belâa	77,67	9700	124,89	11851	152,58	14593	187,88	14799	188,82
Ain Arnat	202,55	10600	52,33	17710	87,44	30129	148,75	42942	215,01
Amoucha	86,02	9800	113,93	14224	165,36	19714	229,18	22695	264,67
Ain Oulmène	171,08	20900	122,17	38251	223,59	59855	349,87	73017	431,56
Beidha Bordj	145,97	14900	102,08	22543	154,44	31250	214,09	35077	241,67
Bouandas	36,40	6300	173,08	10655	292,72	15558	427,42	16924	466,10
Bazer Sakhra	157,18	12700	80,80	18995	120,85	25586	162,78	27937	178,11
Hammam Sokhna	180,19	5900	32,74	8353	46,36	11481	63,72	13474	74,58
Mezloug	135,55	6500	47,95	9075	66,95	13373	98,66	17147	125,24
Bir Haddada	114,04	8900	78,04	13315	116,76	18233	159,88	21001	182,92
Serdj El Ghoul	98,70	8100	82,07	12392	125,55	11044	111,89	9310	94,34
Harbil	85,70	6600	77,01	8148	95,08	3650	42,59	3686	42,88
El Ouricia	117,87	6500	55,15	9821	83,32	14507	123,08	17912	153,45
Tizi N'bechar	71,62	8300	115,89	13313	185,88	18719	261,37	21071	294,41
Salah Bey	142,00	10200	71,83	15089	106,26	21855	153,91	27037	191,37
Ain Azel	235,95	17900	75,86	27813	117,88	41073	174,08	48201	205,50
Guenzet	61,37	4800	78,21	6282	102,36	4571	74,48	3536	57,70
Tala Ifacène	56,60	8300	146,64	11675	206,27	17555	310,16	20222	359,31
Bougâa	60,17	13900	231,01	21310	354,16	28430	472,49	30544	514,99
Béni Fouda	158,98	9500	59,76	13036	82,00	16876	106,15	17574	111,13
Tachouda	81,20	7200	88,67	7537	92,82	7735	95,26	7656	93,33
Béni Mouhli	26,62	4700	176,56	6876	258,30	8678	326,00	8513	320,10
Ouled Saber	119,70	5100	42,61	7096	59,28	10005	83,58	12489	104,51
Guellet	125,60	8400	66,88	13842	110,21	19886	158,33	21421	170,26

الملاحق

Commune	سطيف		ولاية		في بلديات		الكثافة		رقم 02		للملحق		تابع	
	Sup	Pop 77	Densit 77	Pop 87	Densit 87	Pop 98	Densit 98	Pop 2008	Densit 2008					
Ain Sebt	73,15	9100	124,40	11870	162,27	14290	195,35	14774	202,30					
Hammam Guergour	76,45	6900	90,26	11555	151,14	14295	186,98	15773	207,36					
Ait Noual Mzada	25,35	4700	185,40	5762	227,30	6562	258,86	5646	222,09					
Ksar El Abtal	118,40	10200	86,15	15850	133,87	20667	174,55	23815	201,29					
Béni Oucine	56,55	6100	107,87	8719	154,18	10210	180,55	11431	198,41					
Ait Tizi	36,55	5400	147,74	6330	173,19	7859	215,02	7026	191,05					
Maoklane	88,10	8600	97,62	11622	131,92	15201	172,54	15606	178,38					
Guelta Zerga	134,00	8600	64,18	10531	78,59	14110	105,30	15311	115,46					
Oued El Bared	50,00	4300	86,00	5087	101,74	3013	60,26	2335	46,66					
Taya	143,70	5100	35,49	6891	47,95	9346	65,04	10344	71,69					
El Ouldja	149,52	5300	35,45	6973	46,64	8921	59,66	9281	57,46					
Tella	115,82	4100	35,40	5168	44,62	6826	58,94	7670	65,29					
Total Wilaya	6 550	686600	105	1000694	153	1311413	200	1482336	227,48					

المصدر : ONS

ملحق رقم 03: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 1977م.

Commune	Pop Totale	Aggloméré	Taux Aggloméré	Eparse	Taux Eparse
Sétif	135700	131638	97,01	4062	2,99
Ain El Kebira	8200	3369	41,09	4831	58,91
Béni Aziz	6800	1910	28,09	4890	71,91
Ouled Si Ahmed	7400	856	11,57	6544	88,43
Boutaleb	6000	2241	37,35	3759	62,65
Ain Roua	8300	2347	28,28	5953	71,72
Draa Kabila	8700	3327	38,24	5373	61,76
Bir El Arch	10400	2331	22,41	8069	77,59
Béni Chebana	8800	3698	42,02	5102	57,98
Ouled Tebben	7400	-	-	7400	100,00
Hamma	7100	4857	68,41	2243	31,59
Mâaouia	7400	-	-	7400	100,00
Ain Lagradj	9700	3924	40,45	5776	59,55
Ain Abessa	8200	2953	36,01	5247	63,99
Dehamcha	6400	-	-	6400	100,00
Babors	14600	814	5,58	13786	94,42
Guidjel	11500	1302	11,32	10198	88,68
Ain Lahdjar	15700	2043	13,01	13657	86,99
Bousselam	8900	2617	29,40	6283	70,60
El Eulma	46800	41564	88,81	5236	11,19
Djemila	17200	1161	6,75	16039	93,25
Béni Ourtilène	8200	3490	42,56	4710	57,44
Rasfa	10300	1153	11,19	9147	88,81
Ouled Addouane	2800	803	28,68	1997	71,32
Belâa	9700	1052	10,85	8648	89,15
Ain Arnat	10600	5656	53,36	4944	46,64
Amoucha	9800	3995	40,77	5805	59,23
Ain Oulmène	20900	12564	60,11	8336	39,89
Beidha Bordj	14900	1329	8,92	13571	91,08
Bouandas	6300	926	14,70	5374	85,30
Bazer Sakhra	12700	1131	8,91	11569	91,09
Hammam Sokhna	5900	218	3,69	5682	96,31
Mezloug	6500	1566	24,09	4934	75,91
Bir Haddada	8900	-	-	8900	100,00
Serdj El Ghoul	8100	-	-	8100	100,00
Harbil	6600	1799	27,26	4801	72,74
El Ouricia	6500	3719	57,22	2781	42,78
Tizi N'bechar	8300	435	5,24	7865	94,76
Salah Bey	10200	8494	83,27	1706	16,73
Ain Azel	17900	9261	51,74	8639	48,26
Guenzet	4800	3441	71,69	1359	28,31
Tala Ifacène	8300	-	-	8300	100,00
Bougâa	13900	9564	68,81	4336	31,19
Béni Fouda	9500	2088	21,98	7412	78,02
Tachouda	7200	-	-	7200	100,00
Béni Mouhli	4700	1379	29,34	3321	70,66
Ouled Saber	5100	-	-	5100	100,00
Guellel	8400	901	10,73	7499	89,27
Ain Sebt	9100	-	-	9100	100,00
Hammam Guergour	6900	2238	32,43	4662	67,57
Ait Noual Mzada	4700	3187	67,81	1513	32,19

تابع للملحق رقم 03: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 1977م.

<i>Commune</i>	<i>Pop Totale</i>	<i>Aggloméré</i>	<i>Taux Aggloméré</i>	<i>Eparsé</i>	<i>Taux Eparsé</i>
<i>Ksar El Abtal</i>	10200	983	9,64	9217	90,36
<i>Béni Oucine</i>	6100	3426	56,16	2674	43,84
<i>Ait Tizi</i>	5400	1154	21,37	4246	78,63
<i>Maoklane</i>	8600	276	3,21	8324	96,79
<i>Guelta Zerga</i>	8600	-	-	8600	100,00
<i>Oued El Bared</i>	4300	-	-	4300	100,00
<i>Taya</i>	5100	-	-	5100	100,00
<i>El Ouldja</i>	5300	-	-	5300	100,00
<i>Tella</i>	4100	-	-	4100	100,00
<i>Total Wilaya</i>	686600	299180	43,57	387420	56,43

المصدر: ONS

ملحق رقم 04: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 1987م.

Commune	Pop, Totale	Aggloméré	Taux Aggloméré	Eparses	Taux Eparses
Sétif	186642	179055	95,93	7587	4,07
Ain El Kebira	20393	19182	94,06	1211	5,94
Béni Aziz	12622	11524	91,30	1098	8,70
Ouled Si Ahmed	8190	7423	90,63	767	9,37
Boutaleb	9286	8585	92,45	701	7,55
Ain Roua	10334	9480	91,74	854	8,26
Draa Kabila	12163	11261	92,58	902	7,42
Bir El Arch	15634	5967	38,17	9667	61,83
Béni Chebana	12555	7047	56,13	5508	43,87
Ouled Tebben	9192	1498	16,30	7694	83,70
Hamma	10374	8090	77,98	2284	22,02
Mâaouia	8261	1364	16,51	6897	83,49
Ain Lagradj	13574	9090	66,97	4484	33,03
Ain Abessa	12114	6984	57,65	5130	42,35
Dehamcha	7680	2558	33,31	5122	66,69
Babors	18530	2426	13,09	16104	86,91
Guidjel	19438	7395	38,04	12043	61,96
Ain Lahdjar	22728	4576	20,13	18152	79,87
Bousselam	13528	4320	31,93	9208	68,07
El Eulma	79475	71885	90,45	7590	9,55
Djemila	22065	4163	18,87	17902	81,13
Béni Ourtilène	10394	6464	62,19	3930	37,81
Rasfa	14266	1391	9,75	12875	90,25
Ouled Addouane	5696	3859	67,75	1837	32,25
Belâa	11851	2166	18,28	9685	81,72
Ain Arnat	17710	12925	72,98	4785	27,02
Amoucha	14224	7354	51,70	6870	48,30
Ain Oulmène	38251	25872	67,64	12379	32,36
Beidha Bordj	22543	3030	13,44	19513	86,56
Bouandas	10655	5125	48,10	5530	51,90
Bazer Sakhra	18995	4809	25,32	14186	74,68
Hammam Sokhna	8353	1852	22,17	6501	77,83
Mezloug	9075	4581	50,48	4494	49,52
Bir Haddada	13315	624	4,69	12691	95,31
Serdj El Ghoul	12392	673	5,43	11719	94,57
Harbil	8148	2958	36,30	5190	63,70
El Ouricia	9821	6877	70,02	2944	29,98
Tizi N'bechar	13313	956	7,18	12357	92,82
Salah Bey	15089	12149	80,52	2940	19,48
Ain Azel	27813	17749	63,82	10064	36,18
Guenzet	6282	4360	69,40	1922	30,60
Tala Ifacène	11675	4544	38,92	7131	61,08
Bougâa	21310	16813	78,90	4497	21,10
Béni Fouda	13036	6486	49,75	6550	50,25
Tachouda	7537	159	2,11	7378	97,89
Béni Mouhli	6876	5502	80,02	1374	19,98
Ouled Saber	7096	1104	15,56	5992	84,44
Guellel	13842	2635	19,04	11207	80,96
Ain Sebt	11870	1460	12,30	10410	87,70
Hammam Guergour	11555	5774	49,97	5781	50,03
Ait Noual Mzada	5762	4144	71,92	1618	28,08

تابع للملحق رقم 04: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 1987م.

<i>Commune</i>	<i>Pop, Totale</i>	<i>Aggloméré</i>	<i>Taux Aggloméré</i>	<i>Eparse</i>	<i>Taux Eparse</i>
<i>Ksar El Abtal</i>	15850	5272	33,26	10578	66,74
<i>Béni Oucine</i>	8719	5635	64,63	3084	35,37
<i>Ait Tizi</i>	6330	2305	36,41	4025	63,59
<i>Maoklane</i>	11622	1746	15,02	9876	84,98
<i>Guelta Zerga</i>	10531	2218	21,06	8313	78,94
<i>Oued El Bared</i>	5087	528	10,38	4559	89,62
<i>Taya</i>	6891	768	11,14	6123	88,86
<i>El Ouldja</i>	6973	1261	18,08	5712	81,92
<i>Tella</i>	5168	179	3,46	4989	96,54
<i>Total Wilaya</i>	1000694	578180	57,78	422514	42,22

المصدر: ONS

ملحق رقم 05: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 1998م.

Commune	Pop Totale	Aggloméré	Taux Aggloméré	Eparsé	Taux Eparsé
Sétif	239195	235168	98,32	4027	1,68
Ain El Kebira	32113	24978	77,78	7135	22,22
Béni Aziz	17913	9870	55,10	8043	44,90
Ouled Si Ahmed	9456	5770	61,02	3686	38,98
Boutaleb	8328	5669	68,07	2659	31,93
Ain Roua	11454	7090	61,90	4364	38,10
Draa Kabila	15748	10350	65,72	5398	34,28
Bir El Arch	21004	10758	51,22	10246	48,78
Béni Chebana	15534	12974	83,52	2560	16,48
Ouled Tebben	9482	4052	42,73	5430	57,27
Hamma	12353	10124	81,96	2229	18,04
Mâaouia	8976	3413	38,02	5563	61,98
Ain Lagradj	17100	14736	86,18	2364	13,82
Ain Abessa	15058	10545	70,03	4513	29,97
Dehamcha	9709	4491	46,26	5218	53,74
Babors	18445	6368	34,52	12077	65,48
Guidjel	27891	12869	46,14	15022	53,86
Ain Lahdjar	29871	8185	27,40	21686	72,60
Bousselam	16302	13697	84,02	2605	15,98
El Eulma	120068	113650	94,65	6418	5,35
Djemila	25765	14858	57,67	10907	42,33
Béni Ourtilène	11969	11157	93,22	812	6,78
Rasfa	14025	6212	44,29	7813	55,71
Ouled Addouane	7998	6341	79,28	1657	20,72
Belâa	14593	4444	30,45	10149	69,55
Ain Arnat	30129	27288	90,57	2841	9,43
Amoucha	19714	13367	67,80	6347	32,20
Ain Oulmène	59855	48019	80,23	11836	19,77
Beidha Bordj	31250	7097	22,71	24153	77,29
Bouandas	15598	9425	60,42	6173	39,58
Bazer Sakhra	25586	9612	37,57	15974	62,43
Hammam Sokhna	11841	3918	33,09	7923	66,91
Mezloug	13373	7781	58,18	5592	41,82
Bir Haddada	18233	2622	14,38	15611	85,62
Serdj El Ghoul	11044	785	7,11	10259	92,89
Harbil	3650	3267	89,51	383	10,49
El Ouricia	14507	11273	77,71	3234	22,29
Tizi N'bechar	18719	3743	20,00	14976	80,00
Salah Bey	21855	20164	92,26	1691	7,74
Ain Azel	41073	32585	79,33	8488	20,67
Guenzet	4571	3725	81,49	846	18,51
Tala Ifacène	17355	8584	49,46	8771	50,54
Bougâa	28431	24607	86,55	3824	13,45
Béni Fouda	16876	8767	51,95	8109	48,05
Tachouda	7735	1249	16,15	6486	83,85
Béni Mouhli	8678	8068	92,97	610	7,03
Ouled Saber	10035	5586	55,67	4449	44,33
Guellel	19655	8496	43,23	11159	56,77
Ain Sebt	14290	4521	31,64	9769	68,36
Hammam Guergour	14295	12783	89,42	1512	10,58
Ait Noual Mzada	6562	4491	68,44	2071	31,56

تابع للملحق رقم 05: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 1998م.

<i>Commune</i>	<i>Pop Totale</i>	<i>Aggloméré</i>	<i>Taux Aggloméré</i>	<i>Eparse</i>	<i>Taux Eparse</i>
<i>Ksar El Abtal</i>	20667	7953	38,48	12714	61,52
<i>Béni Oucine</i>	10210	8877	86,94	1333	13,06
<i>Ait Tizi</i>	7859	3834	48,78	4025	51,22
<i>Maoklane</i>	15201	4015	26,41	11186	73,59
<i>Guelta Zerga</i>	14110	4325	30,65	9785	69,35
<i>Oued El Bared</i>	3013	498	16,53	2515	83,47
<i>Taya</i>	9346	4536	48,53	4810	51,47
<i>El Ouldja</i>	8921	2890	32,40	6031	67,60
<i>Tella</i>	6826	1072	15,70	5754	84,30
<i>Total Wilaya</i>	1311413	897592	68,44	413821	31,56

المصدر : ONS

ملحق رقم 06: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 2008م.

Commune	Pop totale	Aggloméré	Taux Aggloméré	Eparse	Taux Eparse
Sétif	288461	284311	98,56	4152	1,44
Ain El Kebira	36295	29707	81,85	6588	18,15
Béni Aziz	19383	13586	70,09	5797	29,91
Ouled Si Ahmed	10238	6561	64,08	3677	35,92
Boutaleb	9456	6334	66,98	3122	33,02
Ain Roua	11499	8299	72,17	3200	27,83
Draa Kabila	14977	10492	70,05	4485	29,95
Bir El Arch	24995	15151	60,62	9844	39,38
Béni Chebana	13174	11813	89,67	1361	10,33
Ouled Tebben	10385	5322	51,25	5063	48,75
Hamma	13223	13062	98,78	162	1,23
Mâaouia	7005	3931	56,12	3074	43,88
Ain Lagradj	14668	13229	90,19	1440	9,82
Ain Abessa	16770	13568	80,91	3203	19,10
Dehamcha	9141	5164	56,49	3977	43,51
Babors	15762	7630	48,41	8132	51,59
Guidjel	33685	18014	53,48	15671	46,52
Ain Lahdjar	34338	12220	35,59	22119	64,42
Bousselam	16095	13981	86,87	2114	13,13
El Eulma	155038	149945	96,71	5093	3,29
Djemila	24145	16678	69,07	7467	30,93
Béni Ourtilène	10591	9975	94,18	616	5,82
Rasfa	16075	7644	47,55	8431	52,45
Ouled Addouane	9613	9099	94,65	513	5,34
Belâa	14666	6788	46,28	7878	53,72
Ain Arnat	43551	41195	94,59	2357	5,41
Amoucha	22767	16952	74,46	5815	25,54
Ain Oulmène	73831	61744	83,63	12087	16,37
Beidha Bordj	35276	12074	34,23	23202	65,77
Bouandas	16966	11971	70,56	4995	29,44
Bazer Sakhra	27996	12127	43,32	15869	56,68
Hammam Sokhna	13439	7048	52,44	6391	47,56
Mezloug	16976	11364	66,94	5612	33,06
Bir Haddada	20860	5618	26,93	15242	73,07
Serdj El Ghoul	9311	1074	11,53	8237	88,47
Harbûl	3675	3180	86,53	495	13,47
El Ouricia	18087	14992	82,89	3095	17,11
Tizi N'bechar	21086	7528	35,70	13559	64,30
Salah Bey	27175	26184	96,35	990	3,64
Ain Azel	48487	40222	82,95	8265	17,05
Guenzet	3541	2850	80,49	691	19,51
Tala Ifacène	20337	10613	52,19	9724	47,81
Bougâa	30987	27326	88,19	3661	11,81
Béni Fouda	17667	9644	54,59	8024	45,42
Tachouda	7578	1817	23,98	5761	76,02
Béni Mouhli	8521	7846	92,08	675	7,92
Ouled Saber	12510	7733	61,81	4777	38,19
Guellet	21385	9997	46,75	11388	53,25
Ain Sebt	14798	6819	46,08	7978	53,91
Hammam Guergour	15853	13707	86,46	2145	13,53
Ait Noual Mzada	5630	3745	66,52	1885	33,48

تابع للملحق رقم 06: السكان حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية سطيف سنة 2008م.

<i>Commune</i>	<i>Pop totale</i>	<i>Aggloméré</i>	<i>Taux Aggloméré</i>	<i>Eparse</i>	<i>Taux Eparse</i>
<i>Ksar El Abtal</i>	23833	11457	48,07	12376	51,93
<i>Béni Oucine</i>	11220	10112	90,12	1108	9,88
<i>Ait Tizi</i>	6983	3731	53,43	3252	46,57
<i>Maoklane</i>	15715	5883	37,44	9832	62,56
<i>Guelta Zerga</i>	15472	5724	37,00	9747	63,00
<i>Oued El Bared</i>	233	0	0,00	2333	100,00
<i>Taya</i>	10302	5621	54,56	4681	45,44
<i>El Ouldja</i>	8592	2787	32,44	5805	67,56
<i>Tella</i>	7592	2708	35,81	4854	64,19
<i>Total Wilaya</i>	1889980	1115895	74,89	374086	25,11

المصدر: ONS

الملحق رقم 07: صافي الهجرة للفترة 1977-1987م.

صافي الهجرة سنة 1987	الزيادة الطبيعية لسنة 1987 p'87- p77	عدد السكان النظري p'87	السكان سنة 1987م (p87)	السكان سنة 1977 (p77)	اسم البلدية
-2196	2533	9733	7537	7200	تاشودة
-1813	2603	10003	8190	7400	اولاد سي احمد
-1742	2603	10003	8261	7400	معاوية
-1261	3412	13112	11851	9700	بلاعة
-1206	5136	19736	18530	14600	بابور
-1185	6050	23250	22065	17200	جميلة
-1094	3025	11625	10531	8600	قلعة الزرقاء
-971	2251	8651	7680	6400	دهامشة
-970	1900	7300	6330	5400	ايت تيزي
-886	2920	11220	10334	8300	عين الروى
-811	2603	10003	9192	7400	اولاد تبان
-774	2322	8922	8148	6600	حربيل
-726	1513	5813	5087	4300	واد الباررد
-690	2884	11084	10394	8200	بني ورثيلان
-591	1653	6353	5762	4700	ايت نوال امزادة
-431	3201	12301	11870	9100	عين السبت
-374	1442	5542	5168	4100	الثلة
-206	1688	6488	6282	4800	قنزات
-191	1864	7164	6973	5300	الولجة
-3	3025	11625	11622	8600	ماوكلان
-3	1794	6894	6891	5100	طاية
194	3342	12842	13036	9500	بني فودة
202	1794	6894	7096	5100	اولاد صابر
289	2286	8786	9075	6500	مزلوق
343	3623	13923	14266	10300	الرصفة
378	2075	7975	8353	5900	حمام السخنة
403	3060	11760	12163	8700	ذراع قبيلة
455	2920	11220	11675	8300	تالة ايفاسن
462	3412	13112	13574	9700	عين القراج
473	2146	8246	8719	6100	بني وسين
523	1653	6353	6876	4700	بني موحي
659	3096	11896	12555	8800	بني شبانة
776	2498	9598	10374	7100	الحامة
977	3447	13247	14224	9800	عموشة
1030	2884	11084	12114	8200	عين عباسة
1035	2286	8786	9821	6500	اوريسا
1175	2111	8111	9286	6000	بوطالب
1284	3131	12031	13315	8900	بئر حدادة
1301	3588	13788	15089	10200	صالح باي
1443	2849	10949	12392	8100	سرج الغول
1497	3131	12031	13528	8900	بوسلام

تابع للملحق رقم 07: صافي الهجرة للفترة 1977-1987م.					
صافي الهجرة سنة 1987	الزيادة الطبيعية لسنة 1987 p'87- p77	عدد السكان النظري p'87	السكان سنة 1987م (p87)	السكان سنة 1977 (p77)	اسم البلدية
1505	5523	21223	22728	15700	عين الحجر
1576	3658	14058	15634	10400	بئر العرش
1828	4467	17167	18995	12700	بازر سكرة
1911	985	3785	5696	2800	اولاد عدوان
2062	3588	13788	15850	10200	قصر الابطال
2093	2920	11220	13313	8300	تيزي نبشار
2139	2216	8516	10655	6300	بوعنداس
2228	2427	9327	11555	6900	حمام قرقور
2402	5241	20141	22543	14900	بيضاء برج
2487	2955	11355	13842	8400	قلال
2520	4890	18790	21310	13900	بوقاعة
3207	47735	183435	186642	135700	سطيف
3381	3729	14329	17710	10600	عين ارنات
3430	2392	9192	12622	6800	بني عزيز
3616	6297	24197	27813	17900	عين ازال
3893	4045	15545	19438	11500	قجال
9309	2884	11084	20393	8200	عين الكبيرة
9999	7352	28252	38251	20900	عين ولمان
16212	16463	63263	79475	46800	العلمة

المصدر: إنجاز الباحث اعتماد على معطيات ONS

الملحق رقم 08: صافي الهجرة للفترة 1987-1998م.

صافي الهجرة لسنة 1998	الزيادة الطبيعية p'98-p87	عدد السكان النظري 1998 p'98	pop 98	pop 87	اسم البلدية
-6558	2060	10208	3650	8148	حربيل
-4771	4686	23216	18445	18530	بابور
-4482	3134	15526	11044	12392	سرج الغول
-3848	3607	17873	14025	14266	الرصفة
-3360	1286	6373	3013	5087	واد الباررد
-3306	2348	11634	8328	9286	بوطالب
-3300	1589	7871	4571	6282	قنزات
-2034	2324	11516	9482	9192	اولاد تيان
-1880	5580	27645	25765	22065	جميلة
-1708	1906	9443	7735	7537	تاشودة
-1493	2613	12947	11454	10334	عين الروى
-1374	2089	10350	8976	8261	معاوية
-1053	2628	13022	11969	10394	بني ورثيلان
-805	2071	10261	9456	8190	اولاد سي احمد
-714	2205	10924	10210	8719	بني وسين
-657	1457	7219	6562	5762	ايت نوال امزادة
-647	3421	16949	16302	13528	بوسلام
-644	2623	12997	12353	10374	الحامة
-582	3002	14872	14290	11870	عين السبب
-255	2997	14848	14593	11851	بلاعة
-196	3175	15730	15534	12555	بني شبانة
-182	2922	14477	14295	11555	حمام قرقور
-119	3063	15177	15058	12114	عين عباسة
-72	1601	7931	7859	6330	ايت تيزي
63	1739	8615	8678	6876	بني موحي
87	1942	9622	9709	7680	دهامشة
93	3433	17007	17100	13574	عين الفراج
185	1763	8736	8921	6973	الولجة
351	1307	6475	6826	5168	التلة
509	3076	15239	15748	12163	ذراع قبيلة
544	3296	16332	16876	13036	بني فودة
640	2939	14561	15201	11622	ماوكلان
712	1743	8634	9346	6891	طاية
809	4008	19858	20667	15850	قصر الابطال
862	1440	7136	7998	5696	اولاد عدوان
916	2663	13194	14110	10531	قلعة الزرقاء
1016	2112	10465	11481	8353	حمام السخنة
1115	1794	8890	10005	7096	اولاد صابر
1396	5747	28475	29871	22728	عين الحجر

تابع للملحق رقم 08: صافي الهجرة للفترة 1987-1998م.					
صافي الهجرة لسنة 1998	الزيادة الطبيعية p'98-p87	عدد السكان النظري 1998 p'98	pop 98	pop 87	اسم البلدية
1417	3953	19587	21004	15634	بئر العرش
1551	3367	16682	18233	13315	بئر حدادة
1731	5389	26699	28430	21310	بوقاعة
1788	4803	23798	25586	18995	بازر سكرة
1893	3597	17821	19714	14224	عموشة
2003	2295	11370	13373	9075	مزلق
2039	3367	16680	18719	13313	تيزي نبشار
2099	3192	15814	17913	12622	بني عزيز
2203	2483	12304	14507	9821	اوريسا
2209	2694	13349	15558	10655	بو عندياس
2544	3500	17342	19886	13842	قلال
2928	2952	14627	17555	11675	تالة ايفاسن
2950	3816	18905	21855	15089	صالح باي
3006	5701	28244	31250	22543	بيضاء برج
3538	4915	24353	27891	19438	قجال
5356	47197	233839	239195	186642	سطيف
6227	7033	34846	41073	27813	عين ازال
6563	5157	25550	32113	20393	عين الكبيرة
7941	4478	22188	30129	17710	عين ارنات
11931	9673	47924	59855	38251	عين ولمان
20496	20097	99572	120068	79475	العلمة

المصدر: إنجاز الباحث اعتماد على معطيات ONS

الملحق رقم 09: صافي الهجرة للفترة 1998-2008م.

صافي الهجرة سنة 2008	الزيادة الطبيعية 2008	عدد السكان النظري سنة 2008 p'08	pop 08	pop 98	اسم البلدية
-6074	4462	30227	24153	25765	جميلة
-5941	3194	21639	15698	18445	بابور
-5462	2961	20061	14599	17100	عين القراج
-5248	2690	18224	12976	15534	بني شبانة
-3647	1913	12957	9310	11044	سرج الغول
-3583	2727	18475	14892	15748	ذراع قبيلة
-3461	1554	10530	7069	8976	معاوية
-3448	2073	14042	10594	11969	بني ورثيلان
-3347	2823	19125	15778	16302	بوسلام
-2809	4923	33353	30544	28430	بوقاعة
-2321	2527	17120	14799	14593	بلاعة
-2228	2633	17834	15606	15201	ماوكلان
-2225	2923	19799	17574	16876	بني فودة
-2219	1681	11390	9171	9709	دهامشة
-2194	1361	9220	7026	7859	ايت تيزي
-2080	4431	30017	27937	25586	بازر سكرة
-2052	1136	7698	5646	6562	ايت نوال امزادة
-1991	2475	16765	14774	14290	عين السبت
-1920	1984	13438	11518	11454	عين الروى
-1909	3444	23330	21421	19886	قلال
-1827	792	5363	3536	4571	قنزات
-1668	1503	10181	8513	8678	بني موحلي
-1629	3102	21015	19386	17913	بني عزيز
-1585	5412	36662	35077	31250	بيضاء برج
-1485	2139	14492	13007	12353	الحامة
-1421	5561	37674	36253	32113	عين الكبيرة
-1419	1340	9075	7656	7735	تاشودة
-1328	2694	18252	16924	15558	بوعنداس
-1243	2444	16554	15311	14110	قلنة الزرقاء
-1200	522	3535	2335	3013	واد الباررد
-1185	1545	10466	9281	8921	الولجة
-1085	2608	17666	16581	15058	عين عباسة
-998	2476	16771	15773	14295	حمام قرقور
-904	1638	11094	10190	9456	اولاد سي احمد
-890	3242	21961	21071	18719	تيزي نيشار
-692	1642	11124	10432	9482	اولاد تبان
-621	1619	10965	10344	9346	طاية
-599	5173	35044	34445	29871	عين الحجر
-596	632	4282	3686	3650	حربيل

تابع للملحق رقم 09: صافي الهجرة للفترة 1998-2008م.

صافي الهجرة سنة 2008	الزيادة الطبيعية 2008	عدد السكان النظري سنة 2008 p'08	pop 08	pop 98	اسم البلدية
-547	1768	11978	11431	10210	بني وسين
-446	1442	9770	9324	8328	بوطالب
-433	3414	23128	22695	19714	عموشة
-431	3579	24246	23815	20667	قصر الابطال
-413	2429	16454	16041	14025	الرصفة
-390	3158	21391	21001	18233	بئر حدادة
-373	3040	20595	20222	17555	تالة ايفاسن
-338	1182	8008	7670	6826	التلة
5	1988	13469	13474	11481	حمام السخنة
15	7113	48186	48201	41073	عين ازال
129	1385	9383	9512	7998	اولاد عدوان
453	3637	24641	25094	21004	بئر العرش
751	1733	11738	12489	10005	اولاد صابر
782	4830	32721	33503	27891	قجال
893	2512	17019	17912	14507	اوريسا
1397	3785	25640	27037	21855	صالح باي
1458	2316	15689	17147	13373	مزلوق
2796	10366	70221	73017	59855	عين ولمان
6955	41424	280619	287574	239195	سطيف
7595	5218	35347	42942	30129	عين ارنات
10488	20793	140861	151349	120068	العلمة

الملحق رقم 10: مصفوفة التجهيزات لمراكز بلديات ولاية سطيف

المستوى	الرتبة	المجموع	أخرى	سباحة			أسواق			شؤون اجتماعية	خدمات	مصانع	ثقافة	بريد	رياضة			تجهيزات صومالية			تجهيزات التثقيف المهنية			مؤسسات تكنولوجية			تجهيزات الصحة			تكوين مهني			المرکز العمومية					
				تجهيزات أخرى	فنادق	مائية	أسبوعية	تجزئة	جدة						ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب		ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب	ملاعب
1	1	277	0	8	23	1	1	13	3	20	8	0	8	6	6	3	0	2	2	5	8	15	3	24	0	10	24	52	0	6	2	13	4	4	3	شباب		
2	2	152	1	0	6	1	1	4	1	1	2	0	1	2	1	1	0	0	1	3	3	10	0	26	1	6	18	41	5	3	2	6	1	3	1	شباب		
3	3	77	0	0	1	1	1	2	1	1	0	0	2	2	3	3	1	0	2	3	3	8	1	11	0	4	6	13	3	2	1	0	1	1	0	شباب		
4	4	68	0	0	0	1	1	1	0	0	2	0	2	4	1	5	1	0	0	1	4	5	1	9	0	2	5	15	6	1	0	0	1	0	شباب			
5	5	67	2	0	1	1	1	1	0	1	0	0	2	2	1	2	1	0	1	4	2	9	2	6	0	2	4	14	4	1	1	1	0	1	0	شباب		
6	6	64	1	0	1	1	1	1	0	1	2	0	1	1	2	2	0	0	1	3	2	13	0	7	0	3	4	9	4	1	1	0	0	2	0	شباب		
7	7	51	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	2	2	2	2	1	0	1	2	3	7	1	7	1	1	3	9	2	1	0	0	0	1	0	شباب		
8	8	49	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	2	1	1	1	0	0	1	7	3	7	1	5	0	2	4	8	1	1	1	0	0	1	0	شباب		
9	9	41	0	2	2	0	0	1	0	0	1	0	2	2	1	1	0	0	1	0	3	12	1	3	0	0	2	6	2	1	0	0	0	1	0	شباب		
10	10	38	0	0	1	1	1	1	0	0	1	0	2	1	0	1	0	0	0	2	1	9	0	4	0	1	3	8	0	1	0	0	0	1	0	شباب		
11	11	35	1	0	0	0	1	0	0	0	1	0	2	1	1	0	0	0	1	0	1	6	1	4	2	1	3	6	1	1	0	0	0	1	0	شباب		
12	12	35	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	1	1	1	0	0	0	1	0	2	5	0	4	1	1	3	6	2	1	0	0	0	1	0	شباب		
13	13	33	0	2	1	1	1	0	0	0	0	0	2	1	2	1	0	0	1	1	1	6	0	5	0	1	1	3	2	1	1	0	0	1	0	شباب		
14	14	33	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	2	1	1	0	0	0	2	5	1	3	1	1	3	6	1	1	0	0	0	1	0	شباب		
15	15	32	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	2	1	1	2	0	0	1	0	2	6	0	2	0	1	3	5	1	1	0	0	0	1	0	شباب		
16	16	30	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	1	1	10	0	2	1	2	4	1	1	0	0	0	0	1	0	شباب		
17	17	29	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	3	3	0	3	2	1	2	5	2	1	1	0	0	1	0	شباب		
18	18	28	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	1	2	1	0	0	0	2	2	5	0	2	1	1	1	3	2	1	0	0	0	1	0	شباب		
19	19	28	0	0	0	1	1	0	0	1	1	0	2	1	1	0	0	0	1	0	1	6	1	2	0	1	1	4	1	1	0	0	0	1	0	شباب		
20	20	25	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	2	0	6	0	0	2	7	2	1	0	0	0	0	0	شباب		
21	21	24	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	2	1	0	0	0	0	1	0	3	3	0	2	0	1	2	5	1	1	0	0	0	0	0	شباب		
22	22	24	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	2	3	2	5	0	1	3	2	1	1	0	0	0	0	0	شباب		
23	23	23	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	2	2	0	0	0	0	0	2	3	0	2	0	1	2	3	2	1	0	0	0	0	1	0	شباب	
24	24	23	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	2	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	1	3	5	1	2	0	0	0	1	0	شباب		
25	25	21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	2	0	6	0	1	1	5	1	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
26	26	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	2	5	0	1	0	1	2	3	3	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
27	27	20	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	1	5	0	1	1	4	1	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
28	28	20	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	3	0	5	0	0	1	2	1	0	0	0	0	1	0	شباب		
29	29	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	2	3	0	3	1	0	1	3	1	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
30	30	18	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	1	0	1	4	0	1	0	1	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
31	31	18	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	1	3	1	2	0	1	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
32	32	18	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	3	2	0	1	0	1	2	3	0	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
33	33	18	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	3	1	0	0	2	0	0	1	3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	شباب
34	34	17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	2	0	3	0	1	2	3	2	0	0	0	0	0	0	0	شباب	
35	35	17	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	1	0	1	2	0	2	0	1	2	3	0	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
36	36	16	0	0	5	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	3	0	1	3	5	1	1	0	0	0	1	0	شباب		
37	37	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	1	2	2	0	1	0	0	1	3	1	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
38	38	15	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	2	0	0	1	4	1	0	0	0	0	0	0	0	شباب	
39	39	15	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	2	4	0	1	0	0	1	1	1	0	0	0	0	1	0	شباب		
40	40	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	2	3	3	1	0	0	0	0	0	0	شباب	
41	41	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	3	0	0	1	3	2	2	0	0	0	0	0	0	0	شباب	
42	42	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	2	2	0	3	0	0	1	2	1	0	0	0	0	1	0	شباب		
43	43	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	2	2	1	2	0	0	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	شباب	
44	44	14	0	0																																		

الملحق رقم 11: نموذج استمارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قسنطينة - كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية-

استمارة معلومات حول موضوع بحث بعنوان

ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف واقع التنمية وإشكالية تنظيم المجال

كمشروع أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تهيئة المجال

الأستاذ المشرف:

الطالب: بن سديرة إلياس

حسني بوكرزازة

يشرفنا أن نضع بين أيديكم استمارة معلومات للتعرف على مجالات الاستقطاب وإشكاليات تنظيم المجال في الجزائر من خلال دراسة حالة ولاية سطيف. ونلفت انتباهكم أن هذا العمل سيكون مميز ويحمل نتائج حقيقية فقط من خلال عنايتكم بالإجابة الدقيقة على كل الأسئلة.

مع الشكر الجزيل مسبقا

ملاحظة: تأكدوا أن المعلومات الواردة في هذه الاستمارة تبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

معلومات عامة حول البلدية

اسم البلدية: تاريخ إنشائها (سواء خلال فترة الاستقلال أو أثناء الاحتلال):.....
تاريخ ترقبها إلى مركز دائرة:.....

اتجاهات الاستقطاب:

الاستقطاب هو عملية الجذب والتأثير التي تمارسها مدينة ما على منطقة معينة.

01/ لتحديد مراكز (مدن) الاستقطاب يرجى منكم الإجابة على الأسئلة الآتية بذكر أسماء المدن التي يقصدها سكان البلدية

التي تتراسونها وذلك لتلبية حاجاتهم حسب الكيفية التالية:

- نعتبر أن كل مركز بلدية هو مدينة.
- عند وجود أكثر من مدينة يتوجه نحوها السكان لتلبية نفس الحاجة الرجاء ذكرهم حسب الأولوية حيث: المدينة الأولى تقصد دائما، المدينة الثانية تقصد أحيانا، والمدينة الثالثة تقصد نادرا.
- عند اقتصار التوجه إلى مدينة واحدة الرجاء ذكر اسمها في المكان المناسب.
- عند انعدام التوجه إلى أي مدينة ما الرجاء كتابة - لا - .

تابع للملحق رقم 11: نموذج استمارة

المدينة الثالثة (تقصد نادرا)	المدينة الثانية (تقصد أحيانا)	المدينة الأولى (تقصد عادة)	
.....	01/ ما هي المدينة التي تتجه نحوها أغلب حافلات النقل الجماعي؟
.....	02/ أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار تجزئة المواد الغذائية؟
.....	03/ أين يوجد سوق الجملة الذي يتزود منه تجار الخضر والفواكه؟
.....	04/ أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار التجهيزات الكهرومنزلية؟
.....	05/ من أي مدينة يتزود تجار تجزئة الملابس والأحذية؟
.....	06/ من أي مدينة يتزود تجار التجزئة لمواد البناء والمواد الحديدية؟
.....	07/ إلى أين يتجه سكان البلدية لشراء التجهيزات الكهرومنزلية؟
.....	08/ إلى أين يتجه سكان المنطقة لشراء التجهيزات الالكترونية (كمبيوتر، طابعة، تأنيث مكثي...)?
.....	09/ أين يوجد البنك الذي يتعامل معه أغلب سكان البلدية؟
.....	10/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة؟
.....	11/ أين يتجه سكان البلدية للحجز وشراء تذاكر السفر بالطائرة؟
.....	12/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء سيارة جديدة؟
.....	13/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية إذا أرادوا إحداث مشروع تجاري خارج بلديتهم؟
.....	14/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية إذا أرادوا إحداث مشروع صناعي خارج بلديتهم؟
.....	15/ أين يتجه سكان البلدية عند حاجتهم لمؤسسة استشفائية؟
.....	16/ أين يتجه سكان البلدية لعيادة الأطباء العامون؟
.....	17/ أين يتجه سكان البلدية لعيادة أطباء الاختصاص؟
.....	18/ أين توجد معاهد التكوين المهني التي يقصدها طلبة البلدية؟
.....	19/ أين يعمل أغلب المشتغلون في القطاع الصناعي؟
.....	20/ أين يعمل أغلب المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية؟

لا

نعم

02/ هل تقام بالبلدية تظاهرات (ثقافية، رياضية...)?

تابع للملحق رقم 11: نموذج استمارة

02/أ/ إذا كان نعم بين نوعها وتكرارها (شهريا، سنويا) وإشعاعها [محلي، إقليمي (البلديات)، جهوي أو وطني]

نوع التظاهرة	التكرار	الإشعاع
.....
.....
.....

03/إذا كانت البلدية مركز دائرة، ما هي البلديات التابعة للدائرة لكنها غير مرتبطة بها وظيفيا (لا توجد علاقات تجارية وحراك سكاني بينها)؟ لماذا.....

03/أ/ ما هي المدينة التي ترتبط بها هذه البلديات وظيفيا أكثر من مركز الدائرة التابعة لها؟.....

04/ إذا علمت أن مجال النفوذ هو المنطقة التي تخدمها مدينة ما بما تتوفر عليه من تجهيزات إدارية، صحية...

04/أ/ ما هي العوامل التي تراها تحد من مجال نفوذ مدينتكم؟

- عوامل طبيعية منافسة المدن الأخرى التكامل الهيراركية الحضرية (تدرج أحجام المدن)
- نقص التجهيز أخرى أذكرها.....

04/ب/ ما هي المدينة التي تقع ضمن مجال نفوذها بلديتكم (رتب المدن حسب درجة ارتباط بلديتكم بها) ؟

1..... 2..... 3.....

الأسواق:

06/ لمعرفة حجم الأسواق ومدى إشعاعها نرجوا منكم ملء الجدول الموالي مع تحديد الإشعاع بوضع علامة (X) في

الخانة المناسبة لدرجة الإشعاع:

إشعاع السوق (مجال نفوذ السوق)				قيمة السوق بدج	عدد التجار	اسم السوق/يوم انتصابها
وطني	جهوي	إقليمي	محلي			

جاذبية المجالات والتنمية:

07/ ماذا تمثل المدينة بصفة عامة بالنسبة لسلطات الدولة؟

- مركز تآطير إداري وسياسي مركز استقطاب للسكان مكان لتوطين الاستثمارات الصناعية

حالات أخرى.....

تابع للملحق رقم 11: نموذج استمارة

08/ ماذا تمثل مدينة سطيف بالنسبة لسكان الولاية؟

- مركز حداثة (قيم وسلوكيات) مكان للارتقاء الفردي مركز استثمار وأنشطة متنوعة
حالات أخرى.....

09/ حسب رأيكم ما هي عوامل المستوى التنموي الجيد لبعض البلديات (اختر 3 عوامل فقط)؟

- طبيعة الموقع تركيز الدولة عليها لأنها مركز إداري إقليمي لأنها تتوفر على العقار
لأن لديها منتخبين في مختلف المجالس لأنها تستهلك كل الميزانية المخصصة لها سنويا
أخرى.....

10/ هل ترى أن مدينة سطيف كقطب حضري: عززت التنمية في مدن الولاية أحبطت التنمية في مدن الولاية

11/ هل بروز مدينة سطيف كقطب استقطاب حضري راجع إلى:

- العامل التاريخي جاذبيتها الاقتصادية نقص جاذبية المدن الأخرى آخر (حدده).....

12/ ماذا تقترح لإحداث تنمية متوازنة؟

- كسر القطبية دعم المدن الصغيرة والمتوسطة تنمية أقطاب حضرية خلق تكامل بين المدن
إحداث استقطاب عكسي أخرى (حددها).....

اشكالية التخطيط والتنمية:

13/ ما هي معوقات التنمية بالبلدية؟

- عوائق طبيعية الملكية الخاصة ضعف التخطيط والدراسات انعدام المعرفة بمتطلبات البلدية
البرمجة الفوقية قلة موارد البلدية أخرى حددها.....

14/ هل خطة التنمية على مستوى الولاية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف التنموية لكل بلدية؟ نعم لا

التسويق الإقليمي وتحسين جاذبية المجال المحلي

15/ هل التصور الذهني لدى سكان البلدية عن مدينتهم هو: تصور ايجابي تصور سلبي بدون رأي

16/ هل التصور الذهني عن المدينة لدى الجمعيات المحلية: تصور ايجابي تصور سلبي بدون رأي

17/ إذا كانت الصورة الذهنية سلبية فهل هذا راجع إلى: نقص التجهيزات ضعف التهيئة الحضرية

- انتشار البطالة والفقر تهميش الثقافة والكفاءات غياب إرادة سياسية أخرى.....

في الأخير نشكركم على حسن تعاونكم ونقدر لكم الجهد والوقت أثناء الإجابة

الملحق رقم 12: نموذج لإجابة أحد المستجوبين على الاستبيان - رئيس بلدية تالة إيفاسن -

036.58.15.93
06.61.49.40.34

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قسنطينة - كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية-

استمارة معلومات حول موضوع بحث بعنوان

تأهرة الاستقطاب لمدينة سطيف واقع التنمية وإشكالية تنظيم المجال

كمشروع أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تهيئة المجال

ولاية سطيف
دائرة مابوكلان
بلدية تالة إيفاسن

الأستاذ المشرف: حسني بوكرزلة

الطالب: بن سديرة إلياس

يشرفنا أن نضع بين أيديكم معلومات للتعرف على مجالات الاستقطاب وإشكاليات تنظيم المجال في الجزائر من خلال دراسة حالة ولاية سطيف. وتلفت انتباهكم أن هذا العمل سيكون مميز ويحمل نتائج حقيقية فقط من خلال عنايتكم بالإجابة الدقيقة على كل الأسئلة. مع الشكر الجزيل مسبقا

ملاحظة: تأكدوا أن المعلومات الواردة في هذه الاستمارة متيقة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

معلومات عامة حول البلدية

اسم البلدية: تالة إيفاسن
تاريخ إنشائها (سواء خلال فترة الاستقلال أو أثناء الاحتلال): 1985...
تاريخ ترقيةها إلى مركز دائرة:

اتجاهات الاستقطاب:

الاستقطاب هو عملية الجنب والتأثير التي تمارسها مدينة ما على منطقة معينة.

01/ لتحديد مراكز (مدن) الاستقطاب يرجى منكم الإجابة على الأسئلة الآتية بذكر أسماء المدن التي يقصدها سكان البلدية التي تقرأسونها وذلك لتلبية حاجاتهم حسب الكيفية التالية:

- نعتبر أن كل مركز بلدية هو مدينة.
- عند وجود أكثر من مدينة يتوجه نحوها السكان لتلبية نفس الحاجة للرجاء ذكرهم حسب الأولوية حيث: المدينة الأولى تقصد دائما، المدينة الثانية تقصد أحيانا، والمدينة الثالثة تقصد نادرا.
- عند اقتصار التوجه إلى مدينة واحدة للرجاء ذكر اسمها في المكان المناسب.
- عند انعدام التوجه إلى أي مدينة ما للرجاء كتابة - لا - .

تابع الملحق رقم 12: نموذج لإجابة أحد المستجوبين على الاستبيان - رئيس بلدية تالة إيفاسن -

FROM :

FAX NO. : 036780112

Apr. 03 2017 10:23PM

المدينة الثالثة (تقصد نادرا)	المدينة الثانية (تقصد أحيانا)	المدينة الأولى (تقصد عادة)	
الجبلية	بروقا	مسطرة	01/ ما هي المدينة التي تتجه نحوها أغلب حافلات النقل الجماعي؟
.....	مسطرة	02/ أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار تجزئة المواد الغذائية؟
جرجرج	الجبلية	مسطرة	03/ أين يوجد سوق الجملة الذي يتزود منه تجار الخضار والفواكه؟
.....	العلمية	بروقا	04/ أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار التجهيزات الكهربائية؟
.....	العلمية	مسطرة	05/ من أي مدينة يتزود تجار تجزئة الملابس والأحذية؟
.....	بروقا	مسطرة	06/ من أي مدينة يتزود تجار التجزئة لمواد البناء والمواد الحديدية؟
.....	مسطرة	العلمية	07/ إلى أين يتجه سكان البلدية لشراء التجهيزات الكهربائية؟
بروقا	مسطرة	العلمية	08/ إلى أين يتجه سكان المنطقة لشراء التجهيزات الإلكترونية (كمبيوتر، طابعة، تأثيث مكتبي...)?
مسطرة	بروقا	مسطرة	09/ أين يوجد البنك الذي يتعامل معه أغلب سكان البلدية؟
بروقا	مسطرة	مسطرة	10/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة؟
.....	بروقا	مسطرة	11/ أين يتجه سكان البلدية للحجز وشراء تذاكر المفر بالطائرة؟
.....	بروقا	مسطرة	12/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء سيارة جديدة؟
.....	مسطرة	13/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية إذا أرادوا إحداث مشروع تجاري خارج بلديتهم؟
.....	مسطرة	14/ ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية إذا أرادوا إحداث مشروع
بروقا	مسطرة	بروقا	15/ أين يتجه محام البلدية عند حاجتهم لخدمة
.....	بروقا	بروقا	16/ أين يتجه سكان البلدية لعيادة الأطباء العامون؟
بروقا	بروقا	مسطرة	17/ أين يتجه سكان البلدية لعيادة أطباء الاختصاص؟
.....	مسطرة	18/ أين توجد معاهد التكوين المهني التي يقصدها طلبة البلدية؟
.....	الجبلية	مسطرة	19/ أين يعمل أغلب المشتغلون في القطاع الصناعي؟
.....	بروقا	مسطرة	20/ أين يعمل أغلب المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية؟

02/ هل تعلم بالبلدية تظاهرات (ثقافية، رياضية...)? نعم لا

تابع الملحق رقم 12: نموذج لإجابة أحد المستجوبين على الاستبيان - رئيس بلدية تالة إيفاسن -

02/ إذا كان نعم بين نوعها وتكرارها (شهريا، سنويا) وإشعاعها [محلي، إقليمي (البلديات)، جهوي أو وطني]

الإشعاع	التكرار	نوع التظاهرة
.....
.....
.....

03/ إذا كانت البلدية مركز دائرة، ما هي البلديات التابعة للدائرة لكنها غير مرتبطة بها وظيفيا (لا توجد علاقات تجارية وحراك مكاني بينها)؟ لماذا.....

03/ ما هي المدينة التي ترتبط بها هذه البلديات وظيفيا أكثر من مركز الدائرة التابعة لها؟.....

04/ إذا علمت أن مجال النفوذ هو المنطقة التي تخدمها مدينة ما بما تتوفر عليه من تجهيزات إدارية، صحية...
 04/ ما هي العوامل التي تراها تحد من مجال نفوذ مدينتكم؟
 عوامل طبيعية منافسة المدن الأخرى التكامل الهيراركية الحضرية (تدرج أحجام المدن)
 نقص التجهيز أخرى أذكرها.....

04/ب/ ما هي المدينة التي تقع ضمن مجال نفوذها بلديتكم (رتب المدن حسب درجة ارتباط بلديتكم بها) ؟
 1..... 2..... 3.....

الأسواق:

06/ لمعرفة حجم الأسواق ومدى إشعاعها نرجوا منكم ملء الجدول الموالي مع تحديد الإشعاع بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لدرجة الإشعاع:

اسم السوق/يوم انتصابها	عدد التجار	قيمة السوق بـ دج	إشعاع السوق (مجال نفوذ السوق)			
			محلي	إقليمي	جهوي	وطني
سوق السوي	50	50000		X		

جانبة المجالات والتنمية:

07/ ماذا تمثل المدينة بصفة عامة بالتنمية لسلطات الدولة؟
 مركز تأطير إداري وسياسي مركز استقطاب للمكان مكان لتوطين الاستثمارات الصناعية
 حالات أخرى.....

3

تابع الملحق رقم 12: نموذج لإجابة أحد المستجوبين على الاستبيان -رئيس بلدية تالة إيفاسن-

08/ ماذا تمثل مدينة سطيف بالتنسبة لسكان الولاية؟

مركز حدائة (قيم وسلوكات) مكان للارتقاء الفردي مركز استثمار وأنشطة متنوعة
حالات أخرى.....

09/ حسب رأيكم ما هي عوامل المستوى التنموي الجيد لبعض البلديات (اختر 3 عوامل فقط)؟

طبيعة الموقع تركيز للدولة عليها لأنها مركز إداري إقليمي لأنها تتوفر على العقار
لأن لديها منتخبين في مختلف المجالس لأنها تستهلك كل الميزانية المخصصة لها سنويا
أخرى.....

10/ هل ترى أن مدينة سطيف كقطب حضري: عززت التنمية في مدن الولاية أبطت التنمية في مدن الولاية

11/ هل بروز مدينة سطيف كقطب استقطاب حضري راجع إلى:

العامل التاريخي جاذبيتها الاقتصادية نقص جاذبية للمدن الأخرى آخر (حدده).....

12/ ماذا تقترح لإحداث تنمية متوازنة؟

كسر القطبية دعم المدن الصغيرة والمتوسطة تنمية أقطاب حضرية خلق تكامل بين المدن
إحداث استقطاب عكسي أخرى (حددها).....

اشكالية التخطيط والتنمية:

13/ ما هي معوقات التنمية بالبلدية؟

عوائق طبيعية الملكية الخاصة ضعف التخطيط والدراسات انعدام المعرفة بمتطلبات البلدية
البرمجة الفوقية قلة موارد البلدية أخرى حددها.....

14/ هل خطة التنمية على مستوى الولاية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف التنموية لكل بلدية؟ نعم لا

التسويق الإقليمي وتحسين جاذبية المجال المحلي

15/ هل التصور الذهني لدى سكان البلدية عن مدينتهم هو: تصور ايجابي تصور سلبي بدون رأي

16/ هل التصور الذهني عن المدينة لدى الجمعيات المحلية: تصور ايجابي تصور سلبي بدون رأي

17/ إذا كانت الصورة الذهنية سلبية فهل هذا راجع إلى: نقص التجهيزات ضعف التهيئة الحضرية

انتشار البطالة والفقر تهيمش الثقافة والكفاءات غياب إرادة مياسية أخرى.....

في الأخير نشكركم على حسن تعاونكم ونقدر لكم الجهد والوقت أثناء الإجابة

الملاحق التالية من الرقم 13 إلى الرقم 32 تمثل إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحور الأول والمعنون بـ "اتجاهات الاستقطاب" على البديل الثاني والذي يمثل المدينة الثانية أو الوجهة الثانية التي يقصدها سكان بلديات ولاية سطيف بعد المدينة الأولى والتي أدرجنا الجداول الخاصة بالإجابة عنها في متن البحث.

ملحق رقم 13:

السؤال 01-01: ما هي المدينة التي تتجه نحوها اغلب حافلات النقل الجماعي

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 01-01

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (01)
دالة عند 0,01	0,00	150,72	15	20,8	3,2	47,1	24	سطيف
				1,8	3,2	9,8	5	العلمة
				-2,-	3,2	5,9	3	الجزائر (العاصمة)
				-2,-	3,2	5,9	3	بجاية
				-1,2,-	3,2	3,9	2	عين ولمان
				-1,2,-	3,2	3,9	2	بني عزيز
				-1,2,-	3,2	3,9	2	عموشة
				-1,2,-	3,2	3,9	2	عين ارنات
				-2,2,-	3,2	2,0	1	عين الكبيرة
				-2,2,-	3,2	2,0	1	بوقاعة
				-2,2,-	3,2	2,0	1	صالح باي
				-2,2,-	3,2	2,0	1	الاوريسيا
				-2,2,-	3,2	2,0	1	حمام السخنة
				-2,2,-	3,2	2,0	1	بئر العرش
				-2,2,-	3,2	2,0	1	بابور
-2,2,-	3,2	2,0	1	فجال				
				////		%100	51	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 14:

السؤال 01-02 : أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار تجزئة المواد الغذائية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-02)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (02)
دالة عند 0,01	0,00	53,78	08	9,9	5,1	32,6	15	سطيف
				9,9	5,1	32,6	15	العلمة
				,9	5,1	13,0	6	بوقاعة
				-1,1-	5,1	8,7	4	أقبو
				-3,1-	5,1	4,3	2	تاجنانت
				-4,1-	5,1	2,2	1	عين ولمان
				-4,1-	5,1	2,2	1	عين أزال
				-4,1-	5,1	2,2	1	بجاية
				-4,1-	5,1	2,2	1	برج بو عريديج
				////		%100	46	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 15:

السؤال 01-03: أين يوجد سوق الجملة الذي يتزود منه تجار الخضر و الفواكه ؟

ب-المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-03)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (03)
دالة عند 0,01	0,00	31,40	06	9,3	5,7	37,5	15	شलगوم العيد
				5,3	5,7	27,5	11	سطيف
				1,3	5,7	17,5	7	العلمة
				-3,7-	5,7	5,0	2	عين ولمان
				-3,7-	5,7	5,0	2	برج بو عريريج
				-3,7-	5,7	5,0	2	أقبو
				-4,7-	5,7	2,5	1	بجاية
				////		%100	40	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 16:

السؤال 01-04: أين يوجد تجار الجملة الذين يزودون تجار التجهيزات الكهرومنزلية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-04)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (04)
دالة عند 0,01	0,00	43,14	05	12,0	7,0	45,2	19	سطيف
				7,0	7,0	33,3	14	العلمة
				-1,0-	7,0	14,3	6	برج بو عرييج
				-6,0-	7,0	2,4	1	عين ولمان
				-6,0-	7,0	2,4	1	عين أزال
				-6,0-	7,0	2,4	1	أقبو
				////		%100	42	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 17:

السؤال 01-05 : من أي مدينة يتزود تجار تجزئة الملابس و الأحذية

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-05)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (05)
دالة عند 0,01	0,00	63,76	06	16,6	7,4	46,2	24	العلمة
				6,6	7,4	26,9	14	تاجنانت
				1,6	7,4	17,3	9	سطيف
				-5,4	7,4	3,8	02	عين فكرون
				-6,4	7,4	1,9	1	عين ازال
				-6,4	7,4	1,9	1	برج بوعريريج
				6,4	7,4	1,9	1	اقبوا
				////		%100	52	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 18:

السؤال 01-06: من أي مدينة يتزود تجار التجزئة لمواد البناء و المواد الحديدية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-06)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (06)
دالة عند 0,01	0,00	77,20	08	16,0	5,0	46,7	21	سطيف
				7,0	5,0	26,7	12	العلمة
				-2,0-	5,0	6,7	3	بجاية
				-2,0-	5,0	6,7	3	عين ارنات
				-3,0-	5,0	4,4	2	عين الكبيرة
				-4,0-	5,0	2,2	1	بني ورتيلان
				-4,0-	5,0	2,2	1	بو عنداس
				-4,0-	5,0	2,2	1	مزلوق
				-4,0-	5,0	2,2	1	مقرة
				////		%100	45	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 19:

السؤال 01-07: الى اين يتجه سكان البلدية لشراء التجهيزات الكهرومنزلية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-07)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (07)
دالة عند 0,01	0,00	84,40	13	14,4	3,6	36,0	18	سطيف
				6,4	3,6	20,0	10	العلمة
				1,4	3,6	10,0	5	بوقاعة
				-,6-	3,6	6,0	3	عين ولمان
				-1,6-	3,6	4,0	2	عين أزال
				-1,6-	3,6	4,0	2	عين الكبيرة
				-1,6-	3,6	4,0	2	برج بو عريريج
				-1,6-	3,6	4,0	2	عموشة
				-2,6-	3,6	2,0	1	بني ورتيلان
				-2,6-	3,6	2,0	1	بئر العرش
				-2,6-	3,6	2,0	1	القلنة الزرقاء
				-2,6-	3,6	2,0	1	جميلة
				-2,6-	3,6	2,0	1	بني فودة
				-2,6-	3,6	2,0	1	تيزي نبراهم
////					%100	50	الإجمالي	

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 20:

السؤال 01-08: إلى أين يتجه سكان المنطقة لشراء التجهيزات الالكترونية (كمبيوتر ، طابعة ، تأثيث مكتبي ،،)

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-08)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (08)
دالة عند 0,01	0,00	90,64	07	17,4	5,6	51,1	23	سطيف
				9,4	5,6	33,3	15	العلمة
				-3,6-	5,6	4,4	2	برج بو عرييج
				-4,6-	5,6	2,2	1	عين الكبيرة
				-4,6-	5,6	2,2	1	بوقاعة
				-4,6-	5,6	2,2	1	بني ورتيلان
				-4,6-	5,6	2,2	1	جميلة
				-4,6-	5,6	2,2	1	تاجنانت
				////		%100	45	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 21:

السؤال 01-09: أين يوجد البنك الذي يتعامل معه اغلب سكان البلدية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-09)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (09)
دالة عند 0,01	0,00	71,47	09	15,2	3,8	50,0	19	سطيف
				1,2	3,8	13,2	5	العلمة
				-,8-	3,8	7,9	3	عين الكبيرة
				-,8-	3,8	7,9	3	بوقاعة
				-1,8-	3,8	5,3	2	بني عزيز
				-1,8-	3,8	5,3	2	صالح باي
				-2,8-	3,8	2,6	1	عين ارنات
				-2,8-	3,8	2,6	1	بني ورتيلان
				-2,8-	3,8	2,6	1	بو عنداس
				-2,8-	3,8	2,6	1	خراطة
				////		%100	38	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 22:

السؤال 10-01: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء العملة الصعبة ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10-01)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (10)
دالة عند 0,01	0,00	151,44	08	25,2	4,8	69,8	30	سطيف
				-,8-	4,8	9,3	4	عين ولمان
				-2,8-	4,8	4,7	2	العلمة
				-2,8-	4,8	4,7	2	بو عنداس
				-3,8-	4,8	2,3	1	عين الكبيرة
				-3,8-	4,8	2,3	1	بوقاعة
				-3,8-	4,8	2,3	1	عموشة
				-3,8-	4,8	2,3	1	عين ارنات
				-3,8-	4,8	2,3	1	بني ورتيلان
				////		%100	43	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 23:

السؤال 01-11: أين يتجه سكان البلدية للحجز و شراء تذاكر السفر بالطائرة ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-11)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (11)
دالة عند 0,01	0,00	49,33	07	13,5	4,5	50,0	18	سطيف
				,5	4,5	13,9	5	العلمة
				-,5-	4,5	11,1	4	بجاية
				-1,5-	4,5	8,3	3	قسنطينة
				-2,5-	4,5	5,6	2	عين ولمان
				-2,5-	4,5	5,6	2	الجزائر العاصمة
				-3,5-	4,5	2,8	1	بوقاعة
				-3,5-	4,5	2,8	1	برج بو عرييج
				////		%100	36	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 24:

السؤال 01-12: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية لشراء سيارات جديدة ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-12)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (12)
دالة عند 0,01	0,00	19,47	06	7,6	5,4	34,2	13	الجزائر العاصمة
				3,6	5,4	23,7	9	سطيف
				-4-	5,4	13,2	5	برج بو عرييج
				-1,4-	5,4	10,5	4	بجاية
				-1,4-	5,4	10,5	4	أقبو
				-3,4-	5,4	5,3	2	العلمة
				-4,4-	5,4	2,6	1	برج زمورة
				////		%100	38	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 25:

السؤال رقم 01-13: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية اذا ارادوا إحداث مشروع تجاري خارج بلديتهم؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-13)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (13)
دالة عند 0,01	0,00	96,31	08	20,1	4,9	56,8	25	سطيف
				,1	4,9	11,4	5	الجزائر العاصمة
				-,9-	4,9	9,1	4	العلمة
				-1,9-	4,9	6,8	3	بجاية
				-2,9-	4,9	4,5	2	برج بو عرييج
				-2,9-	4,9	4,5	2	عين ولمان
				-3,9-	4,9	2,3	1	عموشة
				-3,9-	4,9	2,3	1	عين ارنات
				-3,9-	4,9	2,3	1	وهران
				////		%100	44	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 26:

السؤال 01-14: ما هي المدينة التي يقصدها سكان البلدية اذا أرادوا احداث مشروع صناعي خارج بلديتهم

؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-14)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (14)
دالة عند 0,01	0,00	28,58	09	8,1	2,9	37,9	11	سطيف
				1,1	2,9	13,8	4	بجاية
				,1	2,9	10,3	3	الجزائر العاصمة
				,1	2,9	10,3	3	برج بو عرييج
				-,9-	2,9	6,9	2	العلمة
				-,9-	2,9	6,9	2	عين ولمان
				-1,9-	2,9	3,4	1	عين أزال
				-1,9-	2,9	3,4	1	حمام السخنة
				-1,9-	2,9	3,4	1	مزلق
				-1,9-	2,9	3,4	1	قسنطينة
				////		%100	29	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 27:

السؤال 01-15 : اين يتجه سكان البلدية عند حاجتهم لمؤسسة استشفائية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-15)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (15)
دالة عند 0,01	0,00	100,33	08	22,0	6,0	51,9	28	سطيف
				3,0	6,0	16,7	9	بوقاعة
				,0	6,0	11,1	6	عين ولمان
				-3,0-	6,0	5,6	3	عين الكبيرة
				-3,0-	6,0	5,6	3	العلمة
				-4,0-	6,0	3,7	2	برج بو عريريج
				-5,0-	6,0	1,9	1	عين أزال
				-5,0-	6,0	1,9	1	الجزائر العاصمة
				-5,0-	6,0	1,9	1	راس الواد
				////		%100	54	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 28:

السؤال 01-16: أين يتجه سكان البلدية لعيادة الأطباء العامون ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-16)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (16)
دالة عند 0,01	0,00	91,32	14	15,3	3,7	33,9	19	سطيف
				6,3	3,7	17,9	10	العلمة
				2,3	3,7	10,7	6	عين ولمان
				1,3	3,7	8,9	5	بوقاعة
				-7-	3,7	5,4	3	عين الكبيرة
				-1,7-	3,7	3,6	2	عموشة
				-1,7-	3,7	3,6	2	بني ورتيلان
				-1,7-	3,7	3,6	2	عين أزال
				-2,7-	3,7	1,8	1	بني عزيز
				-2,7-	3,7	1,8	1	تيزي نبشار
				-2,7-	3,7	1,8	1	معاوية
				-2,7-	3,7	1,8	1	أقبو
				-2,7-	3,7	1,8	1	خراطة
				-2,7-	3,7	1,8	1	برج زمورة
				-2,7-	3,7	1,8	1	راس الواد
				////		%100	56	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 29:

السؤال 01-17: أين يتجه سكان البلدية لعيادة أطباء الاختصاص؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-17)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (17)
دالة عند 0,01	0,00	112,56	12	19,9	4,1	45,3	24	سطيف
				,9	4,1	9,4	5	العلمة
				,9	4,1	9,4	5	بجاية
				-1,-	4,1	7,5	4	عين ولمان
				-1,-	4,1	7,5	4	الجزائر العاصمة
				-2,1-	4,1	3,8	2	عين الكبيرة
				-2,1-	4,1	3,8	2	بوقاعة
				-2,1-	4,1	3,8	2	أقبو
				-3,1-	4,1	1,9	1	عين أزال
				-3,1-	4,1	1,9	1	عموشة
				-3,1-	4,1	1,9	1	عين ارنات
				-3,1-	4,1	1,9	1	راس الواد
				-3,1-	4,1	1,9	1	قسنطينة
				////		%100	53	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 30:

السؤال 01-18: أين توجد معاهد التكوين المهني التي يقصدها طلبة البلدية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-18)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (18)
دالة عند 0,01	0,00	114,54	12	18,5	3,5	47,8	22	سطيف
				3,5	3,5	15,2	7	العلمة
				,5	3,5	8,7	4	عين ولمان
				-1,5-	3,5	4,3	2	عين الكبيرة
				-1,5-	3,5	4,3	2	برج بو عرييج
				-1,5-	3,5	4,3	2	صالح باي
				-2,5-	3,5	2,2	1	بوقاعة
				-2,5-	3,5	2,2	1	بني عزيز
				-2,5-	3,5	2,2	1	عموشة
				-2,5-	3,5	2,2	1	عين ارنات
				-2,5-	3,5	2,2	1	جميلة
				-2,5-	3,5	2,2	1	ماوكلان
				-2,5-	3,5	2,2	1	الجزائر العاصمة
				////		%100	46	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 31:

السؤال 01-19: أين يعمل أغلب المشتغلون في القطاع الصناعي ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-19)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (19)
دالة عند 0,01	0,00	88	09	18,0	5,0	46,0	23	سطيف
				6,0	5,0	22,0	11	العلمة
				-1,0-	5,0	8,0	4	عين الكبيرة
				-2,0-	5,0	6,0	3	عين ولمان
				-3,0-	5,0	4,0	2	الجزائر (العاصمة)
				-3,0-	5,0	4,0	2	بجاية
				-3,0-	5,0	4,0	2	برج بو عريريج
				-4,0-	5,0	2,0	1	عين ارنات
				-4,0-	5,0	2,0	1	الأوريسيا
				-4,0-	5,0	2,0	1	مزلوق
				////		%100	50	الإجمالي

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

ملحق رقم 32:

السؤال 01-20: أين يعمل أغلب المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية ؟

ب- المدينة الثانية

جدول إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01-20)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة K ²	درجة الحرية	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	التكرار المتوقع	النسبة المئوية	التكرار المشاهد	بدائل الإجابة على السؤال رقم (20)
دالة عند 0,01	0,00	121,92	13	19,4	3,6	46,0	23	سطيف
				1,4	3,6	10,0	5	العلمة
				1,4	3,6	10,0	5	بجاية
				,4	3,6	8,0	4	عين ولمان
				-1,6-	3,6	4,0	2	الجزائر العاصمة
				-1,6-	3,6	4,0	2	تاجانانت
				-1,6-	3,6	4,0	2	حمام السخنة
				-2,6-	3,6	2,0	1	عين الكبيرة
				-2,6-	3,6	2,0	1	بوقاعة
				-2,6-	3,6	2,0	1	عموشة
				-2,6-	3,6	2,0	1	عين ارنات
				-2,6-	3,6	2,0	1	اولاد صابر
				-2,6-	3,6	2,0	1	برج بو عريريج
				-2,6-	3,6	2,0	1	مدن جنوب الصحراء
////				%100	50	الإجمالي		

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني

الملحق رقم 33: تطور سكان التجمعات العمرانية على مستوى بلديات المجال المستقطب لمدينة سطيف

		Pop RGPH 1987	Pop 1998	Taux d'accr		Pop RGPH 2008	Taux d'accr	
SETIF	SETIF	168000	214842	2.26 %		251676	1.59 %	
	Aïn Trick	3277	6393	6.26 %		12433	6.88 %	
	Abid Ali	602	974	4.47 %		983	0.09 %	
	Chouf Lekded	1398	5640	13.52 %		7688	3.15 %	
	El Hassi	604	1400	7.94 %		2359	5.36 %	
	Farmatou	3732	4922	2.55 %		6804	3.29 %	
	Gaoua	443	997	7.65 %		1521	4.31 %	
	Zone Eparsé	7944	4027	- 5.99 %		4110	0.20 %	
	Total SETIF	186000	239195	2.31 %		287574	1.86 %	
AIN ARNAT	Ain Arnat	3862	13697	12.20 %		24846	6.14 %	
	Ain Messaoud	Total A.S	3228	Taux A.S	2.29 %	3484	0.77 %	
	Ain Zada		892			1052	1.66 %	
	Bouhira		2870			3285	1.36 %	
	El Anasser		1215			1504	2.16 %	
	Mahdia		5389			6409	1.75 %	
	Zone Eparsé	3262	2841	- 1.25 %		2362	- 1.83 %	
	Total A/Arnat	17721	30129	4.94 %		42942	3.61 %	
GUEDJEL	Ras El Ma	Intg dans A.S		/		8232	3.87 %	
	Guedjel	3755		- 4.52 %		3510	4.03 %	
	Bir labyadh	A.S	3640	2876	TAUX /	2796	- 0.28 %	
	bouaouadja			1999		A.S	3371	5.36 %
	Zone Eparsé	11958		15022		2.31 %		
	Total Guedjel	19353		27891		3.72 %		
OURICIA	El Ouricia	/		/		11730	3.02 %	
	Maouane	/		/		3063	1.81 %	
	Zone Eparsé	/		/		3119	- 0.36 %	
	Total Ouricia	9821		14507		3.61 %		
BENI FOU DA	Beni Fouda	4482		6577		3.55 %		
	Bellouta	A.S	2004	733	TX. A.S	0.81 %	Intégré	/
	Chirhom			1457			1977	3.10 %
	Zone Eparsé	6550		8109		1.96 %		
	Total B/Fouda	13036		16876		2.37 %		

تابع للملحق رقم 33: تطور سكان التجمعات العمرانية على مستوى بلديات المجال المستقطب لمدينة سétif

	Pop RGPH 1987	Pop 1998	Taux d'accr	Pop RGPH 2008	Taux d'accr	
AIN ABESSA	Aïn Abessa	/	6956	/	8937	2.54 %
	Batha	/	1432	/	1922	2.99 %
	Kharba	/	1339	/	1483	1.03 %
	Takouka	/	818	/	1109	3.09 %
	Zone Eparsé	/	4513	/	3130	- 3.59 %
	Total A/Abessa	/	15058	/	16581	0.97 %
MEZLOUG	Mezloug	2611	4811	5.71 %	6281	2.70 %
	Hachichia	1644	1873	1.19 %	3547	6.59 %
	Hammam gare	1545	1097	- 3.07 %	1086	- 0.10 %
	H.Ouled Yelles	/	/	/	609	/ %
	Zone Eparsé	3557	5592	4.20 %	5624	0.06 %
	Total Mezloug	9357	13373	3.30 %	17147	2.52 %
OULED SABER	O/Ouled Bir suici	417	1073	8.97 %	2307	7.96 %
	Boudjemline	/	988	/	943	- 0.47 %
	Bouaoudja	/	827	/	859	0.38 %
	Bouras	/	694	/	795	1.37 %
	Lahmalet	/	781	/	954	2.02 %
	Tinar	621	1223	6.35 %	1865	4.31 %
	Zone Eparsé	/	4419	/	4766	0.76 %
	Total O/Saber	7096	10005	3.17 %	12489	2.24 %
Total Aire d'étude	262384	367034	3.10 %	445722	1.96 %	

المصدر: PDAU intercommunal Sétif 2010

الفهارس

الصفحة	فهرس الموضوعات
02	المقدمة العامة
14	الفصل الأول: الإطار الفكري لنشأة وتطور ظاهرة الاستقطاب
15	مقدمة
16	أولاً/ ظاهرة الاستقطاب واتجاهات التنظير
16	1/ نظريات أنظمة المستوطنات البشرية
16	1/1 نظريات الموقع
21	2/1 نظرية المكان المركزي
28	2/ نظريات الاستقطاب
28	1/2 أقطاب النمو
33	1/1/2 ميردال وتطور نظرية أقطاب النمو (1957)
35	2/1/2 هيرشمان وتطور نظرية أقطاب النمو (1958)
36	3/1/2 بودفيل وأقطاب النمو كحيز مكاني (1966)
38	2/2 نظرية مراكز النمو (المركز والهامش) لفريدمان 1966
41	3/2 نظرية الاستقطاب العكسي لريكاردسون
43	ثانياً: الاستقطاب مفاهيم ومكونات الظاهرة
43	1/ مفهوم الاستقطاب
45	2/ المدينة
46	3/ مجال الاستقطاب
48	4/ أشكال الاستقطاب
49	5/ عوامل نشأة ظاهرة الاستقطاب

50	6/ مقاييس الاستقطاب
51	خاتمة الفصل
52	الفصل الثاني: مدينة سطيف من مركز استيطان إلى قطب حثي للتحويلات الإقليمية والتخطيطية
53	مقدمة
54	أولا: مدينة سطيف الموقع والتاريخ
54	1/ الموقع العام لمدينة سطيف
54	2/ ماضي مدينة سطيف أثر على حاضرها الإداري والإقليمي
62	ثانيا: الخصائص الطبيعية لمدينة سطيف موضع ممتاز ضمن إقليم متباين
63	1/ طبوغرافيا الولاية
64	1/1 المنطقة الجبلية الشمالية:
67	2/1 المنطقة الجبلية الجنوبية
65	3/1 منطقة السهول العليا
71	ثالثا: الخصائص الحضرية لمدينة سطيف الجانب العمراني
71	1/ التطور الحضري للمدينة وتشكل ظاهرة الاستقطاب
72	1/1 مرحلة ما قبل الاستقلال قبل 1962
83	2/1 مرحلة ما بعد الاستقلال
90	2/ نموذج النمو والتطور العمراني لمدينة سطيف
90	3/ تمظهر النسيج الحضري Configuration des tissus urbains:
91	1/3 الحالة العامة للنسيج الحضري
100	رابعا: تكون ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف : المظاهر والنتائج
100	1/ تسارع عملية الاستهلاك العقاري كنتيجة لقوة استقطاب المدينة لإقليمها
103	2/ التحويلات الديموغرافية
106	3/ تطور الحظيرة السكنية

112	4/ تحولات في أهداف وتوجيهات مخططات التهيئة
112	1/4 المخطط العمراني الموجه 1982م
113	2/4 توجيهات المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم - SRAT:
114	3/4 توجيهات مخطط التهيئة الولائي PAW
116	4/4 توجيهات الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم
117	5/4 توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU1997
121	6/4 توجيهات مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (R. PDAU)
125	1/6/4 مخطط شغل الأراضي لشوف لكداد
130	7/4 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات 2010
132	8/4 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
133	خامسا: المحيط والتجهيزات الحضرية بمدينة سطيف
134	1/ التجهيزات الحضرية المنزلية
136	2/ طرح المياه المستعملة والنفايات
137	3/ شبكة الطرق والموصلات
143	خلاصة الفصل الثاني:
145	الفصل الثالث: مدينة سطيف قطب جذب سكاني خلق إقليم ديناميكي مستقطب
146	مقدمة
147	أولا: الوزن السكاني لولاية سطيف على المستوى الوطني والجهوي
150	ثانيا: تطور سكان ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة
154	ثالثا: تطور الوضعية السكانية لبلديات الولاية من سنة 1977م إلى 2017
154	1/ الكثافة السكانية تباين في التوزيع والتطور حسب البلديات:
164	2/ تطور سكان ولاية سطيف حسب البلديات من 1977م إلى 2017م.
175	3/ توزيع السكان حسب التجمع والتشتت
187	4/ معدلات النمو السكاني: تباين التوزيع وتغير في الديناميكية الديموغرافية

195	5/ حركية السكان وصافي الهجرة لبلديات إقليم ولاية سطيف
206	خلاصة الفصل الثالث
208	الفصل الرابع: التجمعات العمرانية في ولاية سطيف التطور والتراتب الحجمي
209	مقدمة
210	أولا: هيراركية وتطور التجمعات العمرانية
217	ثانيا: تطور وتوزيع التجمعات الحضرية
225	ثالثا: تصنيف بلديات ولاية سطيف حسب درجة التحضر زمنيا ومجاليا
232	رابعا: تصنيف المدن حسب الحجم وحسب التجهيزات
233	1/ التراتب الحجمي للمدن
246	2/ تراتب المراكز حسب التجهيزات
254	خاتمة الفصل
256	الفصل الخامس: أشكال وصيغ تنظيم المجال من قبل المدن مجالات النفوذ ومناطق الإشعاع
257	مقدمة
258	أولا: الدراسة الميدانية
258	1/ الإجراءات المنهجية العامة للدراسة الميدانية
259	2/ معايير اختيار العينة والمجتمع المستهدف
261	3/ محاور الاستبيان وكيفية اختيارها
261	ثانيا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية
261	المحور الأول: اتجاهات الاستقطاب
306	المحور الثاني: الأسواق
311	المحور الثالث: جاذبية المجالات والتنمية.
321	المحور الرابع: إشكالية التخطيط والتنمية.

324	المحور الخامس: التسويق الإقليمي وتحسين جاذبية المجال المحلي
328	ثالثا: المدن والمراكز المهيكلة للمجال السطايفي
333	رابعا: التنظيم المقترح للمجال الولائي السطايفي
333	1/ الاستقطاب كآلية لتنظيم المجال الولائي السطايفي
338	2/ الشبكات الحضرية المحلية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف
342	3/ تحديات وتوجيهات التهيئة على مستوى مجالات الاستقطاب: باعتبارها وحدات للتهيئة
347	خلاصة الفصل
349	الفصل السادس:المجال المستقطب لمدينة سطيف نحو أقالمة جديدة قائمة على الحكامة الإقليمية
350	مقدمة:
352	أولا: تقديم عام للمجال المستقطب لمدينة سطيف
354	بلدية عين أرناات
355	بلدية عين عباسة
356	بلدية أوريسيا
357	بلدية مزلوق
358	بني فودة
360	بلدية قجال
362	بلدية أولاد صابر
363	ثانيا/ نحو تنظيم مجالي جديد قائم على الاستقطاب والتآزر بين البلديات
368	ثالثا: نحو نهج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لكل المجال المستقطب
372	رابعا: التحديات المرتبطة بهشاشة الأقاليم المحلية ضمن المجال المستقطب
374	1/ نقاط قوة المجال المستقطب لمدينة سطيف

377	2/ عوامل هشاشة المجال المستقطب لمدينة سطيف
380	خامسا: هيكله المجال المستقطب لمدينة سطيف
380	1/ أقطاب الشبكة الحضرية للمجال المستقطب لمدينة سطيف
387	2/ محاور الطرق المهيكلة للمجال المستقطب
389	سادسا: الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمجال المستقطب
390	1/ الديناميكية السكانية للمجال المستقطب
395	سابعا: توجيهات التهيئة ضمن مخطط PDAU intercommunal Sétif 2010
396	1/ التوجيهات المتعلقة بالهيكل الإقليمي
399	2/ التنمية المجالية للمراكز العمرانية
400	البديل الأول
401	البديل الثاني
407	الخاتمة العامة
416	الملاحق
466	الفهارس
467	فهرس الموضوعات
473	فهرس الجداول
476	فهرس الأشكال
479	فهرس المخططات
480	فهرس الخرائط
482	فهرس الصور
	قائمة المصادر والمراجع المخلص

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
46	الطبقات الحضرية معرفة حسب القانونين رقم 01-20 ورقم 06-06	01
100	تطور استهلاك العقار الحضري في مدينة سطيف من سنة 1851 إلى 2008م	02
104	النمو الديموغرافي لمدينة سطيف وضواحيها من سنة 1987م إلى 2008م	03
107	تطور الحظيرة السكنية في مدينة سطيف	04
108	السكن الهش في بلدية سطيف	05
110	توزيع الحظيرة السكنية على مستوى أحياء مدينة سطيف	06
135	نسبة الربط بالشبكات الأساسية في بلدية سطيف	07
135	التغذية بالمياه الصالحة للشرب في بلدية سطيف	08
147	الوزن السكاني لولاية سطيف	09
148	الوزن الديموغرافي لولاية سطيف على المستوى الوطني	10
149	الوزن الديموغرافي لولاية سطيف ضمن إقليم السهول العليا الشرقية	11
151	تطور سكان ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة	12
163	البلديات التي عرفت زيادة معتبرة في الكثافة من سنة 1977 إلى 2017م	13
159	تطور السكان المتجمعين و السكان المبعثرين بولاية سطيف	14
181	توزيع السكان حسب نوع التجمع في بلدية سطيف	15
183	تطور معدل التحضر في الولاية	16
188	تطور معدل النمو السكاني لولاية سطيف	17
214	التجمعات العمرانية حسب أحجامها في ولاية سطيف سنة 1987م و 2008م.	18
214	تطور عدد التجمعات أكبر من 5000 نسمة	19
218	تطور التجمعات الحضرية من سنة 1966 إلى 2008م	20
219	التجمعات التي اكتسبت الصفة الحضرية منذ 1926م	21
220	توزيع التجمعات الحضرية في ولاية سطيف حسب الحجم	22
235	تراتب مراكز البلديات حسب قانون المرتبة/الحجم لـ سنة 1987م	23
237	تراتب مراكز البلديات حسب قانون المرتبة/الحجم لـ سنة 1998م	24
239	تراتب مراكز البلديات حسب قانون المرتبة/الحجم لـ سنة 2008م	25
252	التباين بين التراتب الحجمي والتراتب حسب التجهيز لبعض المراكز	26
262	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-1)	27

265	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-2)	28
268	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-3)	29
271	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-4)	30
273	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-5)	31
274	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-6)	32
276	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-7)	33
278	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-8)	34
280	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-9)	35
281	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-10)	36
283	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-11)	37
284	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-12)	38
285	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-13)	39
287	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-14)	40
289	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-15)	41
291	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-16)	42
293	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-17)	43
295	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-18)	44
297	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-19)	45
299	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-20)	46
301	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	47
302	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04 -أ-)	48
304	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04 -ب-)	49
311	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)	50
313	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)	51
314	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)	52
316	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	53
318	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)	54
319	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)	55
321	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)	56

322	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)	57
324	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15)	58
325	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (16)	59
326	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17)	60
329	المراكز ذات الاشعاع الجهوي والإقليمي المهيكلة لإقليم ولاية سطيف	61
331	المراكز المحلية من المستوى الثاني المنظمة لإقليم ولاية سطيف	62
332	المراكز المحلية من المستوى الثالث المنظمة لإقليم ولاية سطيف	63
335	الأقطاب المهيكلة للمجال الولائي ومجالات نفوذها	64
338	الشبكات العمرانية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف	65
353	الخصائص العامة لبلديات المجال المستقطب	66
381	تطور معدل التحضر للمجال المستقطب من 1977 إلى 2008م	67
382	تطور التجمعات أكبر من 5000 نسمة على مستوى المجال المستقطب	68
388	خصائص شبكة الطرق البرية على مستوى المجال المستقطب	69
391	تطور سكان بلديات المجال المستقطب لمدينة سطيف من 1987م إلى 2017م	70
393	مؤشر التجمعات الرئيسية على مستوى المجال المستقطب	71
394	معدل التجمع والتبعثر على مستوى كل بلدية ضمن المجال المستقطب.	72
400	توزيع العقار الحضري حسب البديل الأول ضمن مخطط التهيئة المشترك بين البلديات	73
401	توزيع العقار الحضري حسب البديل الثاني ضمن مخطط التهيئة المشترك بين البلديات	74

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
17	نموذج فون تونن لاستخدام الأراضي	01
23	الشكل السداسي المثالي لإقليم نفوذ المدينة حسب كريستالر	02
24	هرمية الأماكن المركزية حسب مبدأ السوق والمواصلات والإدارة	03
25	هرمية الأماكن المركزية وأقاليمها	04
70	مقطع طوبوغرافي شمال - جنوب ضمن إقليم ولاية سطيف	05
101	تطور مساحة المدينة وحجم الاستهلاك العقاري	06
111	توزيع الحظيرة السكنية على أحياء مدينة سطيف	07
176	تطور توزيع سكان ولاية سطيف حسب التجمع والتشتت	08
176	تطور نسب توزيع سكان ولاية سطيف حسب التجمع والتشتت	09
263	المدن التي تشكل الوجهة الأولى لحافلات النقل الجماعي وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	10
264	المدن التي تمثل الوجهة الثانية لحافلات النقل الجماعي على مستوى بلديات ولاية سطيف	11
266	المدن التي تتوفر على تجارة الجملة وتستقطب تجار تجزئة المواد الغذائية لبلديات ولاية سطيف	12
267	المدن التي تمثل الوجهة الثانية لتجار تجزئة المواد الغذائية	13
268	المدن التي تتوفر على تجارة الجملة للخضر والفواكه وعدد البلديات التي تستقطبها	14
269	المدن التي تمثل الوجهة الثانية لتجار تجزئة الخضر والفواكه	15
271	المدن التي تشكل الوجهة الأولى لتجار تجزئة الأجهزة الكهرومنزلية وعدد البلديات التي تستقطبها	16
272	المدن التي تشكل الوجهة الثانية لتجار تجزئة الأجهزة الكهرومنزلية وعدد البلديات التي تستقطبها	17
273	المدن التي تشكل الوجهة الأولى لتجار تجزئة الملابس والأحذية وعدد البلديات التي تستقطبها	18
275	المدن التي تشكل الوجهة الأولى لتجار تجزئة مواد البناء وعدد البلديات التي تستقطبها	19
277	المدن التي تمثل الوجهة الأولى لسكان البلديات لشراء التجهيزات الكهرومنزلية وعدد البلديات التي تستقطبها	20

279	المدن التي تمثل الوجهة الأولى لسكان البلديات لشراء الأجهزة الإلكترونية وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	21
280	المدن التي تمثل الوجهة الأولى لسكان البلديات للحصول على الخدمات البنكية وعدد البلديات التي تستقطبها	22
282	المدن التي تستقطب السكان لشراء العملة الصعبة وعدد البلديات التي تستقطبها	23
283	المدن التي تستقطب السكان للحجز وشراء تذاكر الطائرة وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	24
284	المدن التي تستقطب السكان من أجل شراء سيارة جديدة وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	25
286	المدن التي تستقطب سكان البلديات لاستحداث مشروع تجاري وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	26
287	المدن التي تستقطب سكان البلديات لاستحداث مشروع صناعي وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	27
289	المدن التي تستقطب سكان الولايات للحصول على خدمات المؤسسات الاستشفائية	28
292	المدن التي تستقطب سكان البلديات للحصول على خدمات الطب العام وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	29
294	المدن التي تستقطب سكان البلديات للحصول على خدمات طب الاختصاص وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	30
296	المدن التي تستقطب طلبة البلديات في التكوين المهني وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	31
298	المدن التي تستقطب عمال القطاع الصناعي وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	32
300	المدن التي تستقطب العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية وعدد البلديات التي تستقطبها كل مدينة	33
302	نسبة عدد البلديات التي تقام فيها تظاهرات ثقافية ورياضية	34
303	العوامل التي تحد من مجال نفوذ المدن	35
305	المدن التي تشكل مركز استقطاب مباشر و نسبة عدد البلديات الداخلة في مجال نفوذ كل مدينة	36
312	نسبة إجابات المبحوثين حول أهمية المدينة بالنسبة لسلطات الدولة	37
313	مدينة سطيف في نظر سكان الولاية حسب المنتخبين المحليين	38

315	عوامل المستوى التتموي الجيد لبعض البلديات	39
316	توزيع نسب رؤية رؤساء البلديات لدور مدينة سطيف في تعزيز أو إحياء التنمية في بلديات الولاية	40
318	العوامل التي أدت لتكون وتطور القطب الحضري لمدينة سطيف	41
320	أهم بدائل التنمية المتوازنة وتحقيق الانصاف الإقليمي	42
322	معيقات التنمية على مستوى بلديات ولاية سطيف	43
323	مدى مراعاة خطة التنمية على مستوى الولاية لأهداف التنمية على مستوى البلديات	44
324	التصور الذهني لدى سكان البلديات عن مدينتهم	45
326	تصور الجمعيات المحلية عن المدن التي ينشطون بها	46
327	عوامل التصور السلبي لدى سكان البلديات	47

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
75	مدينة سطيف أواخر القرن الـ 19م	01
79	مدينة سطيف قبيل الحرب العالمية الثانية	02
82	مدينة سطيف سنة 1962	03
84	مدينة سطيف سنة 1972	04
88	مدينة سطيف سنة 1995	05
89	مناطق التوسع الناتجة عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2009	06
118	البنية الحضرية لمدينة سطيف حسب تصور المخطط التوجيهي للتهيئة لسنة 1997م	07
127	مخطط تهيئة هضبة شوف الكداد	08
130	المساحات الخضراء ضمن مخطط تهيئة شوف الكداد	09
131	توزيع احتياجات العقار الحضري لتوسع مدينة سطيف على المدى القريب والمتوسط والبعيد	10
140	بنية شبكة الطرق على مستوى مدينة سطيف	11
141	خطوط سير ترامواي مدينة سطيف	12
381	الأقطاب والمحاور الهيكلية للمجال المستقطب لمدينة سطيف	13

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
56	موقع مدينة سطيف ضمن شبكة الطرق الرومانية	01
57	مدينة سطيف ضمن المقاطعة الرومانية موريطانيا القيصرية	02
61	تطور الحدود الإدارية لولاية سطيف	03
62	ولاية سطيف حسب التقسيم الإداري لسنة 1984م والتعديل الإداري لسنة 1990م	04
63	ولاية سطيف الارتفاعات المجسمة 3D	05
64	ولاية سطيف: المناطق المتجانسة طبيعيا	06
105	معدل نمو التجمعات الثانوية بالمقارنة مع معدل نمو مدينة سطيف	07
153	تطور السكان حسب المناطق المتجانسة طبيعيا من 1977م إلى 2017م	08
156	ولاية سطيف الكثافة السكانية في بلديات الولاية سنة 1977م	09
156	ولاية سطيف الكثافة السكانية في بلديات الولاية سنة 1987م	10
159	ولاية سطيف الكثافة السكانية في بلديات الولاية سنة 1998م	11
160	ولاية سطيف الكثافة السكانية في بلديات الولاية سنة 2008م	12
162	ولاية سطيف الكثافة السكانية في بلديات الولاية سنة 2017م	13
165	ولاية سطيف تطور سكان البلديات من سنة 1977 إلى 2017م	14
168	ولاية سطيف تطور سكان البلديات بين سنتي 1977 إلى 1987م	15
169	ولاية سطيف تطور سكان البلديات من سنة 1987 إلى 1998م	16
171	ولاية سطيف تطور سكان البلديات من سنة 1998 إلى 2008م	17
174	ولاية سطيف توزيع السكان خلال سنة 2017م	18
177	ولاية سطيف توزيع السكان حسب التجمع والتشتت سنة 1987م	19
179	ولاية سطيف توزيع السكان حسب التجمع والتشتت سنة 1998م	20
180	ولاية سطيف توزيع السكان حسب التجمع والتشتت سنة 2008م	21
182	ولاية سطيف توزيع السكان حسب التجمع والتشتت سنة 2017م	22
185	ولاية سطيف توزيع السكان حسب طبقات التجمعات الحضرية والريفية سنة 2017م	23
189	ولاية سطيف معدل النمو السكاني لبلديات الولاية سنة 1987م	24
191	ولاية سطيف معدل النمو السكاني لبلديات الولاية سنة 1998م	25
192	ولاية سطيف معدل النمو السكاني لبلديات الولاية سنة 2008م	26
193	ولاية سطيف معدل النمو السكاني لبلديات الولاية سنة 2017م	27

198	ولاية سطيف البلديات الجاذبة والبلديات الطاردة حسب صافي الهجرة للفترة 1977-1987م	28
200	ولاية سطيف البلديات الجاذبة والبلديات الطاردة حسب صافي الهجرة للفترة 1987-1998م	29
201	ولاية سطيف البلديات الجاذبة والبلديات الطاردة حسب صافي الهجرة للفترة 1998-2008م	30
215	ولاية سطيف توزيع التجمعات العمرانية حسب أحجامها سنة 1998م	31
217	ولاية سطيف توزيع التجمعات العمرانية حسب أحجامها سنة 2008م	32
220	ولاية سطيف توزيع التجمعات العمرانية حسب تاريخ تصنيفها ضمن الشبكة الحضرية	33
225	ولاية سطيف تصنيف البلديات حسب درجة التحضر سنة 1987م	34
227	ولاية سطيف تصنيف البلديات حسب درجة التحضر سنة 1998م	35
228	ولاية سطيف تصنيف البلديات حسب درجة التحضر سنة 2008م	36
229	ولاية سطيف تصنيف البلديات حسب درجة التحضر سنة 2017م	37
231	ولاية سطيف توزيع التجمعات حسب الطبقات الحضرية سنة 2008م	38
236	نسبة وفارق الحجم بين عدد السكان الحقيقي والنظري للتجمعات الرئيسية حسب نموذج زيف سنة 1987م	39
238	نسبة وفارق الحجم بين عدد السكان الحقيقي والنظري للتجمعات الرئيسية حسب نموذج زيف سنة 1998م	40
241	نسبة وفارق الحجم بين عدد السكان الحقيقي والنظري للتجمعات الرئيسية حسب نموذج زيف سنة 2008م	41
308	ولاية سطيف: عدد تجار الأسواق الأسبوعية للبلديات ومدى إشعاعها	42
310	ولاية سطيف: قيمة رسم الأسواق الأسبوعية لبلديات الولاية	43
337	الأقطاب المهيكلة للمجال الولائي ومجالات نفوذها المقترحة كوحدات للتهيئة	44

الصفحة	موضوع الصورة	رقم الصورة
65	منظر عام من بلدية حمام قرقر الجبلية	01
63	منظر على الموقع الجبلي لتجمع بني ورتيلان الصورة ملتقطة من بلدية ذراع قبيلة	02
66	نموذج لانزلاق التربة في النطاق الشمالي بلدية ذراع قبيلة	03
67	منظر عام على تجمع عين الروى ضمن منطقة أقدام الجبال	04
67	منظر عام من إقليم بلدية عين عباسة ضمن منطقة أقدام الجبال	05
68	منظر عام على بلدية الرصفة من أعالي جبال بوطالب على الطريق الرابط بين الرصفة والحامة	06
69	السهول العليا السطايفية على مستوى بلدية مزلق وفي أفق الصورة جبال بوطالب	07
77	مدينة سطيف بداية القرن العشرين	08
92	تدهور حالة البناءات على مستوى المركز الأوربي	09
92	عمليات تجديد عفوية لبناءات المركز الأوربي	10
93	عملية ترميم البناءات الأوربية	11
93	تدهور المساحات الخضراء على مستوى حي بيزار	12
94	تشوه المظهر البصري بحي بيزار	13
94	انعدام التجانس العمراني بحي بيزار	14
95	جانب من مظهر التنظيم الفوضوي لحي يحيايوي (طنجة) من الحقبة الاستعمارية	15
95	طرق لا تستجيب لمتطلبات الحركة بحي يحيايوي	16
96	جانب من حي شوف لكداد الفوضوي	17
96	التوسعات الحديثة المخططة بجورا حي شوف لكداد الفوضوي	18
97	انعدام التهيئة وغياب الفضاءات العامة بحي 20 أوت (1000 مسكن)	19
97	تدهور النسيج الحضري بحي سوناطراك	20
98	حي الهضاب نسيج في طور التشكل	21
98	حي 1014 مسكن نموذج للنسيج العمراني ضعيف التجهيز	22
99	منطقة النشاطات والتخزين نسيج غير مهيكلي	23
99	الموقع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بمدينة سطيف بمحاذاة الطريق السيار	24
109	السكن الهش على مستوى التجمع الثانوي شوف لكداد	25
109	تداخل السكن المخطط مع السكن الهش وغير المنظم على مستوى تجمع شوف	26

	لكداد	
120	استغلال مجال السوق العشوائي لانديبولي بعد إزالته لتوطين تجهيزات إدارية	27
128	السكن غير المنظم بالقرب من واد بوسلام على مستوى شوف لكداد	28
128	غابة بوسلام بمحاذاة وادي بوسلام	29
129	مساحات زراعية هامة وعالية الخصوبة على ضفاف وادي بوسلام	30
129	مرافق للترفيه على ضفاف وادي بوسلام	31
242	آراس -جبال بوطالب- على الطريق الرابط بين الرصفاة والحامة جنوب الولاية نموذج للقرى المهجورة في المناطق الجبلية خلال الفترة 1987-1998م.	32
243	الانفراج التضاريسي ضمن إقليم بلدية تالة إيفاسن	33
270	تجمع تيزي نبراهم (تالة إيفاسن) على الطريق الوطني رقم 75 سطيف-بجاية	34
270	سوق الجملة الجهوي للخضر والفواكه سطيف على محور الطريق السيار والطريق الوطني رقم 28	35
270	بعض المرافق الخدماتية الملحقة بسوق الجملة للخضر والفواكه سطيف	36
354	انتشار واسع للمجمعات السكنية الجديدة على مستوى تجمع عين أرناات	37
356	جانب من الإمكانيات الزراعية والسياحية على مستوى بلدية عين عباسة	38
357	التوسعات الجديدة من نمط السكن المجمع في أوريسيا على الطريق الوطني رقم 09.	39
358	جانب من النشاط الفلاحي على مستوى بلدية مزلوق	40
358	توسع النشاط التجاري على محور الطريق الوطني 28 ضمن تجمع مزلوق	41
359	منظر عام على تجمع بني فودة على الطريق الولائي رقم 117	42
360	نموذج لمشاريع التنمية الفلاحية على مستوى بلدية بني فودة	43
361	انتشار للسكن المجمع على مستوى تجمع رأس الماء	44
362	انتشار واسع للسكن على مستوى تجمع عين الرمان ببلدية أولاد صابر بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار	45
363	موقع تينار الذي يدل على انتشار البرامج السكنية ضمن إقليم بلدية أولاد صابر	46
366	التوسعات الجديدة على مستوى مدينة سطيف جنوب الطريق الوطني رقم 05	47
403	ضعف التهيئة الحضرية على مستوى مركز مزلوق	48

قائمة المصادر المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم عيسى علي، الأساليب الإحصائية في الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، د.ت.ن، د.م، 2002.
- الفتوى حسن أمين، التخطيط الإقليمي، ط4، جامعة دمشق، دمشق، 1991.
- الأشعب خالص حسني، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، بيت الحكمة، بغداد، 1989.
- أحمد على اسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 2001.
- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، د.ط، 1948م.
- الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.
- أحمد بن أبي يعقوب، البلدان، تحقيق محمد أمين ضناوي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- برونيل، سيلفي، التنمية المستدامة رهان الحاضر ط1، ترجمة: برهون رشيد، أبوظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة، مشروع كلمة، 2012.
- بشير تيجاني ، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، د.م.ج، 1987.
- نائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار حامد، الأردن، 2009.
- جورج بيار، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة: حمد الطفيلي، مؤسسة النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.

- جهاد محمد قرية، المفاهيم الأساسية للنظريات والنماذج في العلوم الجغرافية، مكة، السعودية، 2010.
- جمال حمدان، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
- جان فرانسوا تراون، المغرب العربي - الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. 1997.
- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.
- خير صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، ط1، دمشق، 2002.
- شريف رحمانى، الجزائر غدا -وضعية التراب الوطني-، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. د.ت.
- صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، جغرافية المدن، جامعة بغداد، 1985.
- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2009.
- عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- علي سالم الشواورة، جغرافية المدن، ط1، دار المسيرة، 2012.
- علي إحسان شوكت، اقتصاديات الأقاليم، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2004.
- عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، ط1، وكالة المطبوعات، جامعة الكويت، الكويت، 1981.
- عبد الله عطوي، جغرافية المدن، ج1، ج2، ج3، ط1، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2001.
- فوزي بودقة، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل، دم.ج، الجزائر، 2015.
- فرانثيسكو خافيير كاريللو، مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة: خالد علي يوسف، عالم المعرفة، مطبعة السياسة، 2011.
- لبيب علي، قاموس الجغرافيا، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2004.
- محمد الجديدي، مسائل في الجغرافيا الحضرية، جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى للتربية، 1997.

- محمد غنيم عثمان، أبو الزلط ماجدة أحمد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان، المكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1972.
- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- محمود الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، ط2، دار المعارف، 1980.
- محمد جاسم العاني، الإقليم والتخطيط الإقليمي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2006.
- محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية، ط1، دار صفاء، الأردن، 2010.
- ممدوح عبدالله، محمد جاسم العاني، نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2005.
- محمد صالح ربيع العجيلي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج1، ط1، دار صفاء، الأردن، 2012.
- موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبية، الجزائر، 2004م.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء، الأردن، 2006.

مذكرات ورسائل جامعية:

- آكلي كزار محمد ، التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية: حالة قرى ومدائر منطقة بني ورتيلان شمال غرب ولاية سطيف، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة قسنطينة، 2008.
- العربي شبل، التنمية المستدامة حقيقة أم مثالية حالة ولاية سطيف، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، معهد علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2015.

- بودقة فوزي، تحليل الظواهر العمرانية في مدينة الجزائر ومجالها الميترولوجي، رسالة دكتوراه، معهد علوم الأرض والجغرافيا، جامعة الجزائر، 2006.
- بوزيد شوقي عبد الله، مدينة سطيف النمو الحضري وآليات تحضر الأطراف، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2002 .
- بن غضبان فؤاد، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة، تحولاتها، أدوارها، ووظائفها، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- بن غضبان فؤاد، دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولاية عنابة والطارف، رسالة دكتوراه، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
- بن سديرة إلياس، تلوث المياه السطحية في حوض بوسلام: وسائل حماية الوسط، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، 2010.
- خليل عبد الله، مدينة العلة السكن والعمران وإشكالية تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 1994.
- سارة لطرش، تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة: دراسة ميدانية بمدينة سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010م.
- سعدي عبد المنعم، بخوش مراد، المركز الأوربي لمدينة سطيف التحولات الحضرية وآفاق التنظيم، مذكرة تخرج في التهيئة الحضرية، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، جوان 2004.
- علاوة بلحواش، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة إقليم جيجل، دكتوراه دولة في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2000.
- عيون عبد الكريم، المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف، رسالة دكتوراه في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2003.
- عزياوي سهام، دور الشبكات في تنظيم مجال ولاية أم البواقي، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

- فرطاس لحسن، الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة، دراسة حالة بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف، رسالة دكتوراه، معهد علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2013 .
- كبيش عبد الحكيم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه العلوم في تهيئة المجال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011م.
- منصور هجرس، التخلف وجهود التنمية في البلديات الشمالية الجبلية لولاية سطيف، حالة بلديات: عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان، عموشة، تيزي نبشار، الواد البارد، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة قسنطينة، جوان 2008.
- معبد سفيان، إشكالية توازن الشبكة العمرانية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين الجزائر، 2013.
- نزهة يقظان صالح الجابري، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية، رسالة دكتوراه في جغرافية العمران، كلية التربية للبنات، جدة، السعودية، 2005.
- نبيل سليمان، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لتسيير المجال -حالة ولاية سيطف-، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، معهد علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
- نزهة طكوك، الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري دراسة في تهيئة المجال، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، معهد علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

الملتقيات والمؤتمرات:

- بن سديرة إلياس، مدينة سطيف قطب حثي للتحويلات الحضرية والإقليمية، الملتقى الدولي الأول حول الإقليم والمقاولاتية عناصر فاعلة من أجل الإنعاش الاقتصادي، يومي 18-19 نوفمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.
- بلهادي عمر. (1996). التحضر والتنمية في تونس. مداخلة أقيمت بقسم الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس. تونس. تم استرجاعه في 2014/12/26 على الرابط:

<http://amorbelhedi.unblog.fr/2013/10/28/developpement-et-urbanisation-en-tunisie/>

- توفيق بالحارث، علي التومي، المجال المحلي، التنمية والتهيئة، وقائع الملتقى الجغرافي المغاربي السابع، مجلة الجغرافيا والتنمية، عدد خاص (15،16)، جانفي 1999.
- علاوة بولحواش، اللامركزية ودورها في التنمية الترابية في الجزائر، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، 2008م.
- عيون عبد الكريم، الأقلية المجالية في الجزائر: من التوازن الجهوي إلى اقتصاد السوق، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، 2008م.
- نور الدين عنون: دور الإقليم التنافسي في إنعاش الاقتصاد الوطني بمنظور التهيئة العمرانية، مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الإقليم، المقاولاتية والإبداع: عناصر فاعلة من أجل الإنعاش الاقتصادي البويرة 17-18 نوفمبر 2017.

المجلات:

- أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 42، ج2، 2003.
- إلياس بن سديرة، المدينة في الجزائر من المفهوم الإحصائي إلى التعريف القانوني، مجلة تشريعات التعمير والبناء، عدد 6، جوان 2018، جامعة ابن خلدون تيارت.
- الطاهر لعشبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 14، 2008.
- بلهادي عمر، الصناعة التحويلية بالبلاد التونسية 1973-1978، مجلة الجغرافيين التونسيين، عدد 2، 1980.
- خديجة منصور، مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية النشأة والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 15، 2001.
- خلف الله ب، ع. تاشريف، التعمير العفوي بين الرفض و الإدماج، مجلة العلوم و التكنولوجيا، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 13، جوان 2000.

- فاتح حاجي، الهوية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، عدد 26، 2018م.

- محمد قويسم، مدينة سطيف وضواحيها من خلال كتب الرحلة والجغرافيا في العصر الوسيط، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 4، عدد 7، الجزائر.

النصوص القانونية:

- الجريدة الرسمية. (1987). عدد 05. القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987م المتعلق بالتهيئة العمرانية.

- الجريدة الرسمية. (1990). عدد 52. القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م المتعلق بالتهيئة والتعمير.

- الجريدة الرسمية. (2001). عدد 77. القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

- الجريدة الرسمية. (2006). عدد 15. القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

- الجريدة الرسمية. (2010). عدد 61. قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT).

التقارير والدراسات الإدارية:

- الحولية الإحصائية لولاية سطيف للسنوات من 1999 إلى 2017م.

المحاضرات:

- بلهادي عمر، نماذج توطن الأنشطة الاقتصادية، محاضرات غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، د.ت، تونس.

- بلهادي عمر، المجال والتنمية، مداخلة بمركز تكوين المكونين، وزارة التربية، 12 ماي 2012م.

الجرائد:

- جريدة كواليس سطيف، حوار مع السيد بودريالي محمد والي ولاية سطيف، عدد 1634 بتاريخ 24 جوان 2015م.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- Baduel, P.R. 2011. Métamorphoses de la scène urbaine: de sa configuration national a son reordonnement post-national fragments pour une comparaison. Dans un livre: *La nouvelle scène urbaine (Maghreb, France, U.S.A.)*, Baduel, P.R.(eds). Pari: Ed. KARTHALA.
- Belhedi A., 1998, Repères pour l'analyse de l'espace, Cahiers du CERES, Série géographique, N 19, Tunisie.
- Belhedi A., 1992, société, espace et développement en Tunisie, Série géographique, vol 27, Tunisie.
- Belhedi A., 1992, l'organisation de l'espace en Tunisie, Série géographique, vol 28, Tunisie.
- Belhedi A., 1992, l'aménagement de l'espace en Tunisie, Série géographique, vol 29, Tunisie.
- Boudeville J. R., 1972, aménagement du territoire et polarisation, Editions M.Th.Genin, France.
- Beaujeu Garnier J., Chabot G., 1970, traite de géographie urbaine, A. colin, Paris.
- CAMBORIEUX A. 1978, "Sétif et sa région: essai de monographie historique, géographique et économique," imprimerie Gabelle Carcassonne.
- Charles G., 1880, annuaire générale de l'Algérie, imprimerie v. pèze, casbah, Alger.
- Lützelshwab C, 2006, La Compagnie genevoise des Colonies suisses de Sétif 1853-1956: un cas de colonisation privée en Algérie, Ed. Peter Lang, Berne.
- Lacour C., 1999, Méthodologie de recherche et théorisation des villes, Anthropos, Paris.
- Claval, P., Sanguin A., 1998, métropolisation et politique, Harmattan, paris.

- CRASC, sous la direction de Abed Bendjelid, 2010, villes d'Algérie: formation, vie urbaine et aménagement, centre national de recherche en anthropologie sociale et culturel, Oran, Algérie.
 - Davin Louis E. 1964, Economie régionale et croissance, Ed. Genin, Paris.
 - Morel D., 2001, Sétif de ma jeunesse, éditions Jacques Gandini.
 - Gerin-Grataloup A.M, 1995, Précis de la géographie, Nathan, Paris.
 - Emrys J., 1976, Towns and cities, oxford university press, sixth published.
 - Géneau de Lamarlière I., Staszak J.-F., 2000, Principes de géographie économique, collection Grand amphi géographie, Bréal, Paris.
 - Blais J.P. 2007, L'attractivité des territoires: Regards croisés, actes des séminaires.
 - Huriot J.M., 1989, La rente de Thünen retrouvée, quelque réflexion en histoire de la pensée spatiale, Rapport de recherche, Laboratoire d'analyse et de techniques économiques (LATEC), Institut de Mathématiques Economiques, Université de Bourgogne, France.
 - Jules, R., 1892, notion de géographie de l'Algérie, librairie Paul Perrier, Oran.
 - Lardillier, A. 1992. Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raison de son echec. Paris: Edition de l'atlanthrope.
 - Cote M., 2006, Guide d'Algérie paysages et patrimoine:, Media-plus, Constantine.
 - Dahmani M., 1984, Planification et aménagement du territoire: Quelques éléments théorique et pratique, O.P.U, Alger.
 - Philippe S. 2007, géopolitique de l'aménagement du territoire, Armand Colin, paris.
 - Pumain D., Saint-Julien. T. 1997, L'analyse spatiale: Localisation dans l'espace, Armand colin/Masson, T1, Paris.
 - Reuss, L.M, à travers l'Algérie, librairie général de vulgarisation, paris, 1884.
 - Richard E.P, 1986, A reassessment of structure of classical central place theory. In C.S Yadav, urban research methods: central place hirarchical and city size models, perspectives in urban geography, concept's international series in geography No 3, volume five, concept publishing company, New Delhi, India.
- الرسائل الجامعية:
- Atoui S., 2002, Problématique de l'urbanisation spontané en Algérie cas de Sétif, thèse de magistère, Département d'architecture et d'urbanisme, Université de Sétif.

- Chaib H., 2006, L'université et la ville rapport entre architecture et composition urbain: Cas L'université de Sétif, magister en architecture, institut d'architecture, université Farhat Abbas, Sétif.
- HERVOUET V., 2005, La périurbanisation dans la métropole nantaise: de Nouvelles mobilités pour nouveaux lieux d'urbanité ? Thèse de doctorat, Université de Nantes, France.
- KADDOURI L., 2004, Structures spatiales et mises en réseaux de villes pour la régionalisation des territoires, Thèse de Doctorat de géographie, UNIVERSITÉ MONTPELLIER III – PAUL VALÉRY.
- Lekehel A. W., 2001, Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algériennes, essai de typologie, Thèse de doctorat d'état, université de Constantine.
- Madani S., 2012, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif, Thèse de doctorat d'état en Architecture, Institut d'architecture, Université Ferhat Abbas de Sétif.
- Raham, Dj. 2001, Les structures spatiales de l'Est algérien: Les maillages territoriaux, urbains et routiers. Thèse de Doctorat d'Etat. Faculté des Sciences de la Terre, de la Géographie et de l'Aménagement du Territoire. Université Mentouri de Constantine.
- Kouzmine Y., Dynamiques et mutations territoriales du Sahara algériens: vers de nouvelles approches fondées sur l'observation, thèse de doctorat en géographie, université de Franche-Comté, 2007.

التقارير والدراسات:

- Agence Nationale d'Aménagement du Territoire (ANAT), 2009, Schéma Régional d'Aménagement du Territoire Région Programme Hauts Plateaux Est, Volume I.
- ANAT, 2008, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, états des lieux, tendances, synthèses, phase 1, aout.
- ANAT, 2010, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, projet du plan d'aménagement de la wilaya, phase 3.
- ANAT, 2012, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, les unités d'aménagement, volume 2.
- Centre d'études et de réalisations en urbanisme (URBAS), 1997, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif.
- Centre d'études et de réalisations en urbanisme (URBAS), 2007, révision: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, rapport

d'orientation.

- Centre d'études et de réalisations en urbanisme (URBAS), 2010, PDAU intercommunal: étude intercommunal de Sétif, rapport de présentation, phase 1: diagnostic et propositions.
- URBAS, 2007, La Révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif.
- Musée national de Sétif, 2002, la ville de Sétif et ses monuments historiques.
- ONS. (1988). Armature urbaine 1987. Collections statistiques n°4.
- ONS. (2000). Armature urbaine 1998, Collections statistiques n°97.
- ONS. (2002). Evolution des agglomérations 1987-1998. Collections statistiques n°104
- ONS. (2011). Armature urbaine 2008. Collections statistiques n°163.

الملتقيات:

- BELHEDI A. 1998, "Intermédiarité et espaces intermédiaires. Quelques réflexion sur l'espace médian" second séminaire du Département de géographie de Sfax 2-4 mars 1998.
- BELHEDI A, 2019, Le développement territorial: Fondements et pertinence, Actes du Colloque International « Développement socio-économique et dynamique des sociétés rurales : Pluralité d'acteurs, gestion des ressources et développement Territorial ». Laboratoire d'Economie et Sociétés Rurales (LESOR), Institut des Régions Rurales (IRA), Medenine, Zarzis 3-5 mai 2016. Editeurs scientifiques : Jaouad M, Sghaier M & H Khattali, *Revue des Régions Arides* (RRA), 44 (1/2018).
- BELHEDI A. 2016, Territoire, développement territorial, géogouvernance, in Actes du Colloque International du Collectif de Recherche « Langages, objets, territoires et hospitalités ». Gouvernance et communication territoriales. 7-9 avril 2016, Mahdia, Tunisie.
- BELHEDI A., Les disparités régionales en Tunisie. Défis & enjeux, Une série de conférences faites à Beit Al-Hikma (7/12/2017), Club Bochra Al-Khayr (09/02/2018), UR-ERNA-FSEG Tunis, FSJEG Jendouba. récupéré le 14/04/2019 sur le lien suivant:

<http://amorbelhedi.unblog.fr/search/Les%20disparit%C3%A9s%20r%C3%A9gionales%20en%20Tunisie>

- Chorfi K, Younesi K., 2008, Le foncier urbain entre opportunité et maîtrise Cas de Sétif, Algérie, colloque international: Penser la ville approches comparatives, Khenchela, Algérie.

- Madani S. & Diafat A., Urban transformation in a poor resettlement quarter case of Bel Air in Sétif-Alegria: 12th Naerus Conference, The city at a human scale, Network-Association of European Researchers on Urbanization in the South, Madrid, 20 to 22nd October 2011.

المجلات

- Davin L., Les facteurs de localisation des industries nouvelles. In: *Revue économique*, volume 20, n°5, 1969.
- BELHEDI A, (2018), Le développement régional et local en Tunisie. Défis et enjeux *Revue des Régions Arides*, n° 44.
- Belhedi A, 2017, Les disparités régionales en Tunisie, Communication à la Journée d'étude de l'Unité de Recherche Histoire économique et dynamiques régionales, Faculté des Lettres, des Arts et des Humanités, Université de Manouba, 12 avril 2017, récupéré le 25/03/2018 sur le lien suivant <http://amorbelhedi.unblog.fr>
- BELHEDI A, 2016, Maillage administratif régional et régionalisation en Tunisie: continuité et rupture, *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 44-45.
- BELHEDI A. 2007, Le rayonnement spatial des villes tunisiennes à travers la diffusion des entreprises multi-établissements pour l'innovation », *Cybergeo, Revue Européenne de Géographie*, n°372. récupéré le 14/11/2016 sur le lien suivant: <https://journals.openedition.org/cybergeo/5607>
- BELHEDI A, 2005, La dynamique économique régionale en Tunisie. Analyse structurelle-résiduelle ». *Revue Européenne de Géographie, Cybergeo*, 310, récupéré le 12/11/2016 sur le lien suivant: <https://journals.openedition.org/cybergeo/3376>
- BELHEDI A, Le système urbain tunisien, Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille, *Cybergeo : European Journal of Geography* [En ligne], Espace, Société, Territoire, document 258, mis en ligne le 09 février 2004.
- Béguin H., 1963, Aspects géographiques de la polarisation, *Tiers-Monde*, Tome 4, n°16, pp: 559-608.
- Boukerzaza , H. 1999. L'espace local en Algérie: de la tribu a la wilaya. *Revue de géographie et développement*. Numéro spécial double (15-16). Tunis.
- Guérois, M; Paulus, F. 2002, Commune centre, agglomération, aire urbaine: quelle pertinence pour l'étude des villes? *Cybergeo: European Journal of Geography* [En

ligne], article 212. Consulté le 14/12/2016 sur le lien: <http://cybergeog.revues.org/3491>

- Prenant A, 1953, Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, *Annales de Géographie*, t. 62, n°334.
- SCHURER Cl., La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif, voir le site: http://www.setif.com/Compagnie_genevoise.html consulter le 15 septembre 2014.
- Saskia, S. (2005). The Global City: Introducing a Concept. *the Brown Journal of World Affairs*, VOLUME XI. United States.

الجراند

- Sétif info, sur le lien : <http://www.setif.info/article4934.html> récupéré le 17/08/2015
- La question du développement régional et local. Quelques éléments de réflexion. 2011, *Attariq Aljadid*, n° 226, du 09 au 15 avril 2011, p. 4-5.
- Vers un grand pôle urbain à Chouf Lekdad, le journal de setif info, récupéré le 25/10/2015 sur le lien suivant <http://www.setif.info/article4934.html>

مواقع الإنترنت:

- <http://amorbelhedi.unblog.fr/> consulté le 14/04/2016
- GaWC. Sur le lien: <http://www.lboro.ac.uk/gawc/gawcworlds.html> consulté le 20/02/2015
- <https://rues-algerie.openalfa.com>
- INSEE. Sur le lien: <https://www.insee.fr/en/metadonnees/definition/c1501>
- Digital Atlas of the Roman Empire <https://dare.ht.lu.se/> consulté le 30/09/2018
- http://www.setif.com/Histoire_ville_Setif.html
- <http://www.interieur.gov.dz>
- <http://www.ons.dz>

المؤسسات والهيئات الإدارية التي تم الاتصال بها:

- ولاية سطيف، الأمين العام لولاية سطيف.
- ولاية سطيف، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.
- ولاية سطيف، مصلحة الإدارة المحلية.

- ولاية سطيف، مصلحة الاتصال والتحويل.
- مقرات البلديات (60 بلدية).
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.
- مديرية الشغل.
- مديرية النقل.
- مديرية الصحة.
- مديرية البناء والتعمير.
- مديرية الأشغال العمومية.
- مديرية التجارة.
- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار –شباك سطيف-
- الوكالة الوطنية للتشغيل.

المخلص:

يستهدف موضوع هذا البحث مناقشة وتحليل ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف وما أفرزته من مظاهر متعددة الأبعاد عملت على تحول الاهتمام من دراسة المدينة كوحدة معزولة إلى دراسة التفاعلات المكانية والبنية الإقليمية التي أنتجتها، وأصبحت المدينة في نظر سلطات الدولة ومن خلال مختلف مخططات التهيئة ينظر لها ليس من حيث حجمها وكتلتها العمرانية فقط وإنما من حيث قدرتها على إحداث ديناميات ضمن إقليمها ومدى قدرتها كذلك على تشكيل نظم إقليمية جديدة.

حيث أن مدينة سطيف، وباعتبارها مركز استعماري قديم ومدينة مهمة ضمن إقليم السهول العليا الشرقية شهدت تحولات وظيفية وديموغرافية كان من شأنها إحداث نموٍ عمرانيٍّ غير مسبوق كما عملت على خلق ديناميكية وإحداث تغيرات عميقة في بنية المدينة، بعد استهلاك الاحتياطات التي نصت عليها أدوات التهيئة والتعمير وهي نتيجة أساسية لعملية الاستقطاب الحضري الذي تمارسه المدينة، وأصبحت المدينة تعيش وضعا حرجا عمل على حث مجموعة من التحولات الجديدة كان أبرزها التحول في أهداف وتوجيهات مختلف مخططات التهيئة.

هذه الوضعية جعلت من مدينة سطيف موضوع خصب للدراسة والتحليل وتحديد دورها في استقطاب المجال الولائي وتنظيمه وحث عملية التنمية ضمن بلديات إقليم الولاية، فالمدينة ومن خلال توجيهات مختلف مخططات التهيئة سواء الوطنية أو الجهوية أصبحت تشكل قطب استقطاب تنموي، وهو ما يمكن إرجاعه لعدة عوامل طبيعية، تاريخية، سياسية، إقتصادية وحتى اجتماعية.

لذلك، سيظهر من خلال هذا البحث الدور الذي تقوم به مدينة سطيف في تنظيم المجال وهيكلته، وهو ما استوجب الكشف عن محددات هذا الدور وطبيعته، والذي ارتبط إلى حد بعيد بنوعية التدخلات الحاصلة وطبيعتها والتي عكست التحولات الإقليمية والحضرية.

المفردات الأساسية:

مدينة سطيف، ظاهرة الإستقطاب، التنظيم المجالي، قطب التنمية، مجال النفوذ، الإشعاع.

Summary:

This research aims to discuss and analyze the phenomenon of the polarization of the city of Setif and its multidimensional manifestations, which shifted attention from the study of the city as an isolated unit to the study of regional spatial and structural interactions that it produced. The city has been viewed by state authorities, and through different initializations plans, not only in terms of its size and urban blocks, but in terms of their ability to create dynamics within their region and their ability to form new regional systems.

The city of Setif, as an ancient colonial center and an important city within the Eastern Upper Plains Region, witnessed functional and demographic transformations that would have resulted in unprecedented urban growth. It also created dynamic and deep changes in the structure of the city. This is a fundamental result of the city's urban polarization process. Yet, the city undergoes a critical situation, which is working to stimulate a series of new transformations, the most important of which is the shift in the objectives and directions of the various planning schemes.

This situation has made the city of Setif a fertile subject for study and analysis and determine its role in attracting and organizing the state domain and stimulate the development process within the municipalities of the state. Thus, the city and through the guidance of various national and regional planning schemes have become a developmental polarization pole, due to many political, economic and even social factors.

Therefore, the role of the city of Setif in the organization of the field and its structure will be revealed through this research, which necessitates the disclosure of the determinants and nature of this role, which was largely related to the quality and nature of the interventions that reflected regional and urban transformations.

Key words:

City of Setif, phenomenon of polarization, spatial regulation, development pole, zone of influence, radiation.

Résumé:

L'objectif de cette recherche est d'analyser le phénomène de polarisation de la ville de Sétif et ses manifestations multidimensionnelles, ce qui a détourné l'attention de l'étude de la ville comme unité isolée vers l'étude des interactions spatiales et structurelles régionales qu'elle a produites. La ville a été considérée par les autorités, et à travers différents plans d'aménagement, non seulement en termes de taille et de masse urbaine, mais aussi en termes de capacité à créer une dynamique dans leur région et leur capacité à former de nouveaux systèmes régionaux.

La ville de Sétif, en tant qu'ancien centre colonial et ville importante dans la région des hautes plaines orientales, a connu des transformations fonctionnelles et démographiques qui auraient entraîné une croissance urbaine immense. Il a également créé des changements dynamiques et profonds dans la structure de la ville. C'est un résultat fondamental du processus de polarisation urbaine de la ville. Qui a mis la ville dans une situation perturbée et travaille à stimuler une série de nouvelles transformations, dont la plus importante est le changement dans les objectifs et les directions des différents schémas d'aménagement.

Cette situation a fait de la ville de Sétif un sujet fertile d'étude et d'analyse et détermine son rôle pour attirer et organiser le territoire de la wilaya et stimuler le processus de développement au sein des municipalités de la wilaya. La ville à travers les directions de divers schémas d'aménagement nationaux et régionaux est devenu un pôle du développement, ce qui peut être attribué à plusieurs facteurs naturels, historiques, politiques, économiques et même sociaux.

Par conséquent, Cette recherche va révéler le rôle de la ville de Sétif dans l'organisation du territoire et sa structure, ce qui nécessite la révélation des déterminants et la nature de ce rôle, largement lié à la qualité et à la nature des interventions qui reflète les transformations régionales et urbaines.

Mots clés:

Ville de Sétif, phénomène de polarisation, Organisation spatiale, pôle de développement, Aire d'influence, rayonnement.